الجمهورية التونسية

مخطط التنمية

2026-2030

التنمية المجالية

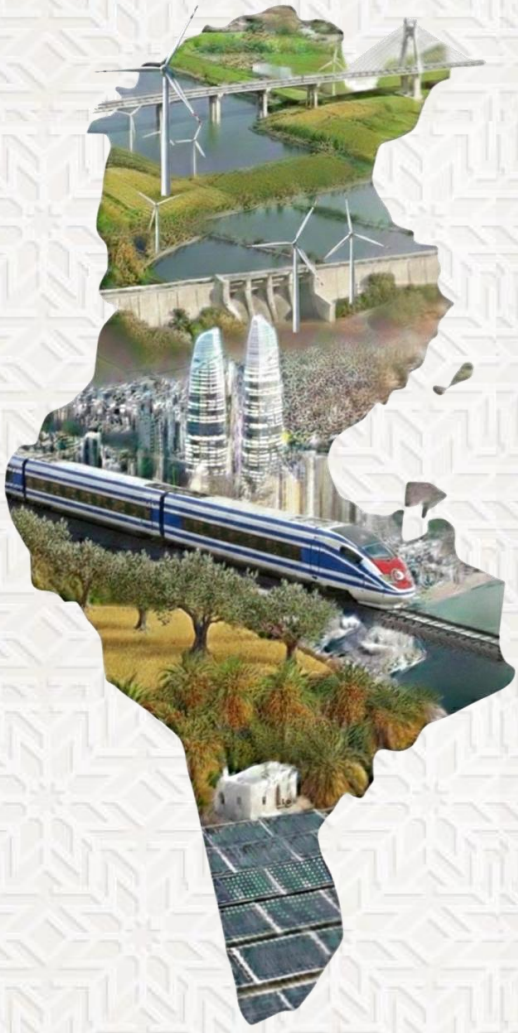

الجمهورية التونسية

مخطط التنمية

2030-2026

التنمية المجالية

قانون عدد 16 لسنة 2026 مؤرخ في 20 جويلية 2026

يتعلق بالمصادقة على مخطط التنمية 2026-2030(1)

باسم الشعب،

وبعد مصادقة مجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات والأقاليم.

يصدر رئيس الجمهورية القانون الآتي نصه:

فصل وحيد - تتم المصادقة على مخطط التنمية 2026-2030 الملحق بهذا القانون.

ينشر هذا القانون بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية وينفذ كقانون من قوانين الدولة.

تونس في 20 جويلية 2026.

رئيس الجمهورية

قيس سعيّد

---

1) الأعمال التحضيرية:

مداولة مجلس نواب الشعب ومصادقته بجلسته المنعقدة بتاريخ 9 و10 جويلية 2026.

مداولة المجلس الوطني للجهات والأقاليم ومصادقته بجلسته المنعقدة بتاريخ 17 جويلية 2026.

الفهرس

التمهيد 9
الجزء الأول: سياسة التنمية المجالية 11
تقديم الاقاليم 13
تشخيص الوضع التنموي المجالي 15
إنجازات الفترة 2021-2025 15
الإشكاليات التنموية 19
المقومات الدافعة للتنمية المجالية 25
التوجهات والأهداف الاستراتيجية المجالية للفترة 2026-2030 33
التوجه الإستراتيجي الأول: مجالات ترابية قادرة على إدارة شأنها التنموي 34
التوجه الإستراتيجي الثاني: مجالات ترابية داعمة للعدالة الاجتماعية ورأس المال البشري 38
التوجه الإستراتيجي الثالث: مجالات ترابية صامدة أمام التحديات البيئية والمناخية 40
التوجه الإستراتيجي الرابع: مجالات ترابية دافعة للحركية الاقتصادية 44
التوجه الإستراتيجي الخامس: مجالات ترابية مكرسة للاندماج والتكامل والتضامن فيما بينها 47
الجزء الثاني: المخططات الإقليمية والجهوية ملخص تأليفي 51
الإقليم الأول 53
ولاية بنزرت 62
ولاية باجة 71
ولاية جندوبة 77
ولاية الكاف 84
الإقليم الثاني 90
ولاية تونس 99
ولاية أريانة 106
ولاية بن عروس 112
ولاية زغوان 119
ولاية منوبة 126
ولاية نابل 133
الإقليم الثالث 140
ولاية سليانة 149
ولاية سوسة 155
ولاية القصرين 162
ولاية القيروان 168
ولاية المنستير 173
ولاية المهدية 180
الإقليم الرابع 187
ولاية توزر 198
ولاية سيدي بوزيد 205
ولاية صفاقس 212
ولاية قفصة 221
الإقليم الخامس 229
ولاية تطاوين 240
ولاية قابس 247
ولاية قبلي 254
ولاية مدنين 262

التمهيد

لقد شهدت السياسة التنموية في تونس تحولات جوهرية ومفصلية في خياراتها المنهجية، انتقلت بموجبها من نمط التخطيط المركزي التقليدي الذي ساد لعقود، حيث كانت الرؤى والسياسات تُصاغ وفق مقاربات عمودية تضع الأهداف الاقتصادية الكلية والقطاعية والتوازنات المالية في صدارة أولوياتها وذلك على حساب أولويات دفع التنمية الشاملة والعادلة على المستوى المجالي، إلى مرحلة جديدة وحاسمة تُرسي قطيعة تاريخية مع خيارات الماضي وذلك عبر إقرار منهجية التخطيط التصاعدي كخيار لإعداد مخطط التنمية 2026-2030.

وتستمدّ هذه المنهجيّة الجديدة مشروعيتها من إرادة الشعب التي شكّلت منطلق عمليّة التخطيط، ليُبنى الفعل التنموي من الاستحقاقات المحلية الحقيقية كقاعدة صلبة لصناعة القرار الوطني، وذلك عبر تفعيل الدور الريادي والمحوري للمجالس المنتخبة في تشخيص الإشكاليات وفي ضبط الأولويات، بما يضمن انسجام السياسات العمومية مع الخصوصيات والمميزات التفاضلية لكل مجال ترابي.

وفي هذا السياق، تصبح سياسة التنمية المجالية سياسة أفقية متعددة القطاعات والمستويات الترابية تستوجب إرساء تناسق تام وتناغم دقيق بين مضامين السياسات التنموية المعتمدة، تكريسا لمبادئ التكامل والتضامن الترابي في كنف وحدة الدولة. وتهدف سياسة التنمية المجالية إلى تحقيق الاندماج الاقتصادي والاجتماعي الشامل والعادل، من خلال تحفيز مساهمة كافة المناطق في المجهود التنموي، غايتها الأسمى تقليص الفوارق المجالية والارتقاء بنوعية الحياة وجودة الخدمات المسداة لكافة المواطنين.

ويُمثّل إعداد هذا المخطط المجالي محطة حاسمة في مسار الارتقاء بالواقع التنموي للجهات وفق تصورات وبرامج تستجيب للحاجيات الحقيقية للمواطنين ولتطلّعاتهم المشروعة، مجسدا بذلك آليات التخطيط التصاعدي التي تُكرس الدور المحوري للمجالس المحلية والجهوية ومجالس الأقاليم التي تداولت بكل استقلالية ومسؤولية في ضبط الأولويات التنموية لمجالاتها الترابية ومقترحات البرامج والمشاريع. وعلى هذا الأساس، تبرز سياسة التنمية المجالية كدعامة استراتيجية لنموذج تنموي ينبثق من إرادة الشعب، ويُترجم التزام الدولة الراسخ تجاه مواطنيها بتحويل تطلعاتهم إلى واقع ملموس.

ومن هذا المنطلق، تم إعداد مشاريع المخططات المحلية والجهوية والإقليمية من قبل هذه المجالس على مراحل كما يلي:

- **على المستوى المحلي**، تداولت المجالس المحلية في مقترحات مشاريع مخططات التنمية المحلية وأحالت تقاريرها إلى المجلس الجهوي مرجع النظر.
- **على المستوى الجهوي**، تداولت المجالس الجهوية في مقترحات مشاريع مخططات التنمية الجهوية وعملت على التأليف بينها وبين مقترحات مشاريع مخططات التنمية المحلية وأحالت تقاريرها التأليفية إلى مجلس الإقليم مرجع النظر.
- **على مستوى الأقاليم**، تداولت مجالس الأقاليم بدورها في مقترحات مشاريع مخططات التنمية الاقليمية وعملت على التأليف بينها وبين مقترحات مشاريع مخططات التنمية الجهوية.

ووفقا لهذا التمشي، وبالاعتماد على **التقارير التأليفية للمجالس وعملية التأليف والمقاربة بين مقترحاتها والأعمال على المستوى الوطني**، تم إعداد المخطط المجالي 2026-2030 الذي يتضمن ما يلي:

- **الجزء الأول: سياسة التنمية المجالية**
- **الجزء الثاني: المخططات الإقليمية والجهوية - ملخص تأليفي**

الجزء الأول

سياسة التنمية المجالية

تقديم الاقاليم

يمثّل التقسيم الترابي الجديد، المعتمد بمقتضى الأمر عدد 589 لسنة 2023 المؤرخ في 21 سبتمبر 2023 والمتعلق بتحديد تراب أقاليم الجمهورية التونسية والولايات الراجعة بالنظر لكل إقليم، خيارا استراتيجيا لصياغة سياسة تنمية مجالية جديدة وتنفيذها، وهي سياسة تضع الاستحقاقات الحقيقية للمواطن في صدارة أولوياتها، وتستمد مقوماتها من الخصوصيات التفاضلية لكل مجال ترابي. ويهدف هذا التوجه إلى التأسيس لمنوال تخطيط مبتكر يتجاوز الحدود الإدارية التقليدية نحو بناء أقطاب تنموية متكاملة داخل الأقاليم، بما يكرس قيم التضامن المجالي ويحقق الاندماج الفعلي داخلها، ضمانا لتنمية عادلة ومنصفة وشاملة.

ويشتمل التقسيم الجديد على **خمسة أقاليم** لكل منها خصوصياته وميزاته التفاضلية والتنافسية.

I. الإقليم الأول

يضم الإقليم الأول **ولايات بنزرت، باجة، جندوبة والكاف والتي تمثل في مجملها 44 معتمدية و385 عمادة و58 بلدية**. ويقع في شمال وشمال غرب البلاد التونسية ويحتل موقعا جغرافيا متميزا من خلال واجهة بحرية على طول 251 كلم ومنطقة للترابط المغاربي بشريط حدودي بري مع القطر الجزائري على طول 262 كلم. ويمسح الاقليم 15673 كلم^2 أي ما يمثل 9,6% من مساحة البلاد التونسية ويعد 1560,843 ألف نسمة سنة 2024 أي ما يمثل 13,03% من مجموع سكان البلاد وتبلغ الكثافة السكانية بالإقليم حوالي 100 ساكن/كلم^2.

II. الإقليم الثاني

يضم الإقليم الثاني **ولايات تونس، أريانة، بن عروس، زغوان، منوبة ونابل وهي ولايات تكوّنها 70 معتمدية و483 عمادة و74 بلدية**. ويمثل أهم حلقة ربط بين التراب الوطني مع الفضاء الخارجي بحكم موقعه على الساحل الشمالي الشرقي للبلاد، حيث يحدّه البحر الأبيض المتوسط من الجهة الشرقية على طول 234 كلم، وتبلغ مساحته 8162 كلم^2 أي حوالي 5,3 % من المساحة الجملية للبلاد. ويحتضن الإقليم الثاني عاصمة البلاد وهو أكبر قطب سكاني بـ 3949,277 ألف نسمة سنة 2024 ما يمثل ثلث سكان البلاد، وتقدّر كثافته السكانية بحوالي 484 ساكن/كلم^2.

III. الإقليم الثالث

يضم الإقليم الثالث **ولايات سليانة، سوسة، القصرين، القيروان، المنستيروالمهدية وتضمّ 79 معتمدية و589 عمادة و117 بلدية**. وتبلغ مساحته 26258 كلم^2 ما يمثل 16,2% من مساحة البلاد، بحدود برية مع القطر الجزائري تبلغ 220 كلم وشريط ساحلي على طول 210 كلم. وبلغ عدد سكانه 3121,821 ألف نسمة سنة 2024 ما يمثل 26,1% من سكان البلاد يتركز 58% منهم بالولايات الساحلية التي تتميز بكثافة سكانية عالية مقابل مدن صغرى ومناطق ريفية شاسعة ذات كثافة سكانية ضعيفة في وسط وغرب الإقليم.

IV. الإقليم الرابع

يضم الإقليم الرابع **ولايات توزر، سيدي بوزيد، صفاقس وقفصة بمجموع 49 معتمدية و354 عمادة و59 بلدية**. ويقع في وسط البلاد ويمتد على شريط ساحلي طوله 235 كلم ومن الغرب الشريط الحدودي مع الجزائر على طول 265 كلم. وتبلغ مساحته الجملية حوالي 28350 كلم^2 ما يمثّل 18,1% من مساحة البلاد. ويبلغ عدد السكان بالإقليم 2046,271 ألف نسمة سنة 2024 ما يمثّل 17,1% من مجموع سكان البلاد وتستقطب جهة صفاقس أكثر من نصف سكان الإقليم (صفاقس 51%، توزر 6%، قفصة 19% وسيدي بوزيد 24%). وتقدر كثافته السكانية بحوالي 72.2 ساكن/كلم^2.

V. الإقليم الخامس

يضم الإقليم الخامس **ولايات تطاوين وقابس وقبلي ومدنين وهو ما يمثل 37 معتمدية و274 عمادة و42 بلدية**. ويقع في الجنوب التونسي، ويحده البحر الأبيض المتوسط وليبيا من جهة الشرق والجزائر من جهة الغرب. وتبلغ مساحته 77700 كلم^2 (47,5% من مساحة البلاد). ويمتّد الشريط الساحلي للإقليم على طول 640 كلم. ويعد الإقليم الخامس 1293,957 ألف نسمة أي 11% من مجموع سكان البلاد سنة 2024 وتبلغ كثافته السكانية 17 ساكن/كلم^2.

أقاليم الجمهورية التونسية والولايات الراجعة بالنظر لكل إقليم

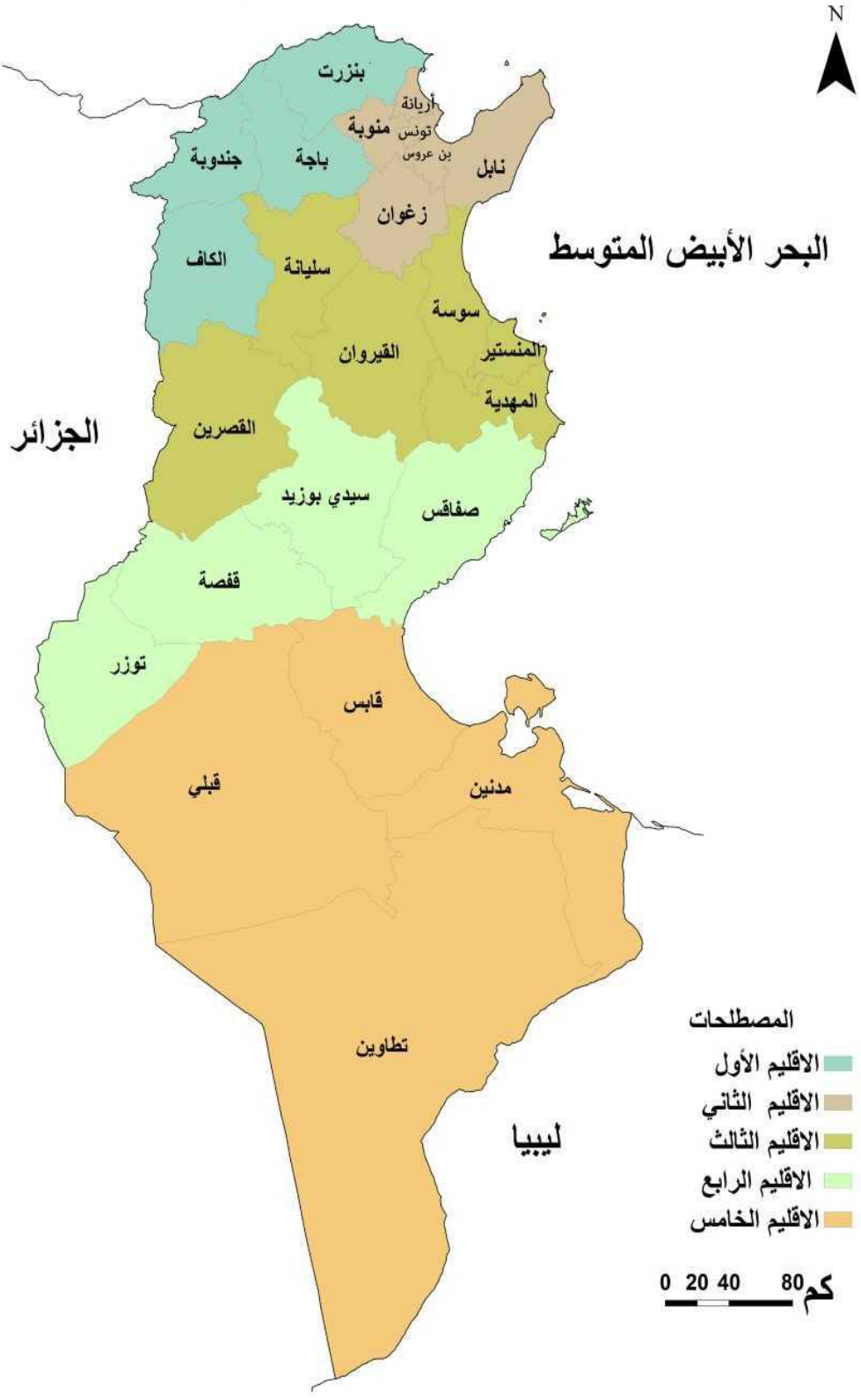

المصدر: المندوبية العامة للتنمية الجهوية، 2025

تشخيص الوضع التنموي المجالي

I. إنجازات الفترة 2021-2025

لقد اتسمت الفترة 2021-2025 بإطلاق حزمة من الإصلاحات الهيكلية الرامية إلى إسناد المسار التنموي على المستوى المجالي في سعي حثيث لتدارك محدودية نجاعة التدخلات العمومية التي شهدتها العديد من المناطق، تجسيدا لإرادة سياسية تقطع مع ترسبات التفاوت الجهوي. وقد تمحورت هذه الإصلاحات الجوهرية حول مراجعة الإطار القانوني والمؤسساتي المنظم للتنمية المجالية، مع المراهنة على الاستثمار كرافعة أساسية لتنشيط الدورة الاقتصادية المحلية والجهوية وتحسين جاذبية المجالات الترابية. وعلى الرغم من المكاسب التي تم تحقيقها، فإنّ تباين النتائج المسجلة في المؤشرات التنموية الجهوية يظل دافعا أساسيا لتصويب مسار التدخلات العمومية لضمان فاعليتها ونجاعتها على مستوى مختلف المجالات الترابية، وذلك عبر اعتماد آليات تنفيذ للبرامج والمشاريع أكثر استجابة للواقع الميداني، قصد تحسين ظروف عيش المواطنين وضمان النفاذ العادل للخدمات الأساسية، ضمن مقاربة مجالية متجددة تكرس فعليا مبدأ العدالة الترابية وتدفع نحو تنمية شاملة ودامجة.

1. الإطار القانوني والمؤسساتي:

مثلت الإصلاحات القانونية والمؤسساتية التي تم اعتمادها نقطة انطلاق للتأسيس لمسار جديد للتنمية بالجهات يكرس الدور المحوري للمواطن في اقتراح الحلول التنموية لجهته. وشملت هذه الإصلاحات بالخصوص:

- إحداث المجلس الوطني للجهات والأقاليم والذي يتكفل بمقتضى الفصل 84 من الدستور بمهمة المصادقة على مخططات التنمية كما يمارس بمقتضى الفصل 85 من الدستور صلاحيات الرقابة والمساءلة المتعلقة بتنفيذ الميزانية ومخططات التنمية.
- تركيز المجالس المحلية ومجالس الجهات ومجالس الأقاليم والتي تعمل بمقتضى القانون الأساسي عدد 4 لسنة 2025 المؤرخ في 12 مارس 2025 على تحقيق الاندماج الاقتصادي والاجتماعي الشامل والعادل وتتداول في مشاريع مخططات التنمية المحلية والجهوية والإقليمية في إطار وحدة الدولة.

وتفعيلا لمهام هذه المجالس، تم بالخصوص:

- إصدار الأمر عدد 177 لسنة 2025 المؤرخ في 4 أفريل 2025 المتعلق بتنظيم أعمال المجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم وطرق سيرها حيث تتبوأ المجالس المنتخبة دورا محوريا في اقتراح الحلول المجددة والبرامج والمشاريع المناسبة لدفع التنمية بمجالها الترابي وخلق ديناميكية اقتصادية على مستوى الجهات بما يدعم الاندماج الاقتصادي والاجتماعي الشامل والعادل.
- إصدار المنشور عدد 10 المؤرخ في 22 أفريل 2025 المتعلق بإعداد مخطط التنمية 2026-2030 وفق منهجية التخطيط التصاعدي انطلاقا من المحلي إلى الجهوي ثم الإقليمي فالوطني بما يكرس الاستجابة لحاجيات وتطلعات المتساكنين ويدفع بحركية التنمية الشاملة والدامجة.

كما شهدت الفترة اعتماد **التقسيم الترابي الجديد** وفقا للأمر عدد 589 لسنة 2023 المؤرخ في 21 سبتمبر 2023 والمتعلق بتحديد تراب أقاليم الجمهورية التونسية والولايات الراجعة بالنّظر لكل إقليم. ويمثل هذا التقسيم الترابي منطلقا لخلق أقطاب تنموية متكاملة ومتنوعة من شأنها توفير فرص إضافية لخلق الثروة ومواطن الشغل وتقريب المرافق والخدمات العمومية للمواطنين.

وبالتوازي، تركزت الجهود على **استحثاث نسق إنجاز المشاريع العمومية والبرامج الجهوية** وذلك بإصدار عديد النصوص القانونية الرامية إلى استرجاع ديناميكية العمل التنموي على مستوى الجهات والتي من أهمها المرسوم عدد 68 لسنة 2022 المؤرخ في 19 أكتوبر 2022 المتعلق بضبط أحكام خاصة بتحسين نجاعة انجاز المشاريع العمومية والخاصة. وفي نفس السياق تضمن قرار رئيسة الحكومة المؤرخ في 13 جوان 2023 المتعلق بضبط مشمولات وتركيبة وطرق سير عمل اللجنة العليا لتسريع إنجاز المشاريع العمومية إحداث اللجان الجهوية لتسريع إنجاز المشاريع العمومية. كما أكّد المنشور عدد 26 المؤرخ في 06 نوفمبر 2024 حول دفع نسق العمل الجهوي ومتابعة سير المرافق العمومية ومتابعة مشاريع التنمية بالجهات على ضرورة متابعة والي الجهة لإنجاز المشاريع العمومية في ولايته في الآجال المقررة

لها وتذليل الصعوبات المعترضة في إطار صلاحيات اللجان الجهوية المحدثة. وأقرّ المنشور عدد 27 المؤرخ في 07 نوفمبر 2024 حول الإجراءات الرامية للتسريع في إنجاز المشاريع ودفع الاستثمار عديد التدابير الرامية إلى تخفيف الأعباء بخصوص غرامات التأخير ومراجعة الأثمان والضمانات المالية للصفقات العمومية إلى جانب معالجة المشاريع التي تعاني صعوبات في التنفيذ.

ويشكل إحداث **نظام قانوني خاص بالشركات الأهلية** أحد أبرز الإصلاحات لدفع التنمية المجالية عبر مشاريع المبادرة الجماعية والنفع الاجتماعي وذلك بعد إصدار المرسوم عدد 15 لسنة 2022 المؤرخ في 20 مارس 2022 المتعلق بالشركات الأهلية مثلما تم تنقيحه بالمرسوم عدد 3 لسنة 2025 المؤرخ في 2 أكتوبر 2025 والذي تم بمقتضاه تبسيط قواعد التأسيس والمشاركة والتسيير ورقمنة إجراءات التأسيس وإحداث سجل خاص بالشركات الأهلية يطلق عليه اسم "السجل الوطني للشركات الأهلية" فضلا عن إقرار عدد من الامتيازات لفائدة الشركات الأهلية.

2. الاستثمار العمومي والخاص:

بلغ حجم الاستثمار الجملي المبرمج خلال الفترة 2021-2025 ما قدره 80654,87 م.د يتوزع بين 43,6 % استثمار عمومي و56,4% استثمار خاص، بينما بلغ حجم الاستثمار المنجز 49387,93 م.د توزع بين 34% استثمارات عمومية و66% استثمارات خاصة.

جدول عدد 1: توزيع الاستثمار الجملي المبرمج والمنجز حسب الأقاليم خلال الفترة 2021-2025

الاقليم	الاستثمارات المبرمجة (م.د)	الاستثمارات المنجزة (م.د)	نسبة الإنجاز (%)
الإقليم الأول	12 563,608	6 621,971	52,7
الإقليم الثاني	24172,610	15562,800	64,4
الإقليم الثالث	20352,325	14 281,879	70,2
الإقليم الرابع	16 468,462	7713,900	46,8
الإقليم الخامس	7 097,865	5207,380	73,4
المجموع	**80654,870**	**49387,930**	**61,2**

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط

وتعكس نسب الإنجاز على المستوى الوطني والإقليمي تعدد الصعوبات على مستوى التنفيذ الفعلي للبرامج والمشاريع الاستثمارية رغم أهمية الموارد المرصودة. ويعزى ضعف الإنجاز إلى طول الإجراءات الإدارية وصعوبة الحصول على التمويل وضعف الحوكمة في متابعة تنفيذ المشاريع إضافة إلى انعكاسات الأزمات والتحولات الجيوسياسية.

كما يبرز الجدول أعلاه تفاوتا بين الأقاليم في توزيع الجهد الاستثماري ونجاعة تنفيذه ممّا انجر عنه تفاوت في مستوى البنية التحتية والمرافق الجماعية من جهة وعدم تكافؤ القدرات الجهوية خاصة فيما يتعلّق باستقطاب المشاريع الخاصة ومرافقتها من جهة أخرى.

1.2 الاستثمار العمومي:

بلغ حجم الاستثمار العمومي المبرمج خلال الفترة 2021-2025 ما قدره 35163,14 مليون دينار، بينما بلغ حجم الاستثمار العمومي المنجز 16814,19 مليون دينار لتبلغ نسبة معدل الإنجاز 47.82%.

وتوزعت الاستثمارات المبرمجة والمنجزة حسب الأقاليم كما يلي:

جدول عدد 2: الاستثمارات العمومية المبرمجة والمنجزة حسب الأقاليم خلال الفترة 2021-2025

الإقليم	الاستثمارات المبرمجة (م.د)	الاستثمارات المنجزة (م.د)	نسبة الإنجاز (%)
الإقليم الأول	6 980,130	3 399,160	48,7
الإقليم الثاني	8653,510	5230,680	60,4
الإقليم الثالث	7 449,180	2 910,930	39,1
الإقليم الرابع	9 136,160	3230,400	35,4
الإقليم الخامس	2 944,160	2 043,020	69,4
المجموع	**35163,140**	**16814,190**	**47,8**

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط

وتعد نسبة الإنجاز المسجلة ضعيفة بالإضافة إلى التباين الواضح بين الأقاليم حيث يسجل الإقليم الثالث والإقليم الرابع نسب انجاز أقل من المعدل العام مقارنة بالإقليمين الثاني والخامس.

ويبرز التوزيع **القطاعي للاستثمار العمومي** أهمية مشاريع البنية الأساسية التي استأثرت بنسبة 35% من جملة الاستثمارات العمومية تليها القطاعات المنتجة بنسبة 32% ثمّ القطاعات الاجتماعية بنسبة 18%. ويتصدّر قطاع التجهيز والإسكان هذه الإنجازات بنسبة 29% يليه قطاع الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري بـ18%، ويحتلّ قطاع النقل المرتبة الثالثة بـ9,33% ثم قطاع البيئة بنسبة 8,75 % ثم قطاع التربية بـ 6,6 %، وترتبط محدودية الاستثمارات المنجزة خاصة بقطاع الصحة بتعطل بناء المستشفيات المبرمجة بعدة جهات.

ويبيّن **التوزيع المجالي للاستثمار العمومي المنجز** تفاوتا بين الأقاليم حيث سجّل الإقليم الثاني أكبر حجم مستفيدا من إنجاز مشاريع كبرى في مجالات البنية الأساسية والنقل والخدمات العمومية بحكم مكانته كقطب عمراني واقتصادي. في المقابل أنجز بالإقليمين الثالث والخامس أقل حجم استثمارات عمومية.

شهد **الإقليم الأول** إنجاز عدد من المشاريع الهامة خاصة في مجال البنية الأساسية التي ناهزت 32,2% من إجمالي الاستثمارات المنجزة بالإقليم، وحازت قطاعات الإنتاج على استثمارات بنسبة 31,3% استأثر منها القطاع الفلاحي بأكثر من 28%. وحظي القطاع الاجتماعي بنسبة 15,4% من إجمالي الاستثمارات المنجزة منها 93,4% لقطاع التكوين المهني، بينما كانت حصّة قطاع النقل بـ 6,7% وحصّة قطاع البيئة بـ4%.

وفي الاقليم الثاني، استأثر قطاع البنية الاساسية بحوالي 28% من جملة الاستثمارات المنجزة ثم قطاع النقل بـ 20% فالقطاعات الاجتماعية بـ19% فقطاعات الإنتاج بـ15% وأخيرا قطاع البيئة بـ11%.

وتوزعت الاستثمارات المنجزة **بالإقليم الثالث** على نحو متباين حيث احتل قطاع البنية الاساسية المرتبة الاولى بـ 26% من جملة الاستثمارات المنجزة ثم قطاعات الانتاج بـ21,5% (منها 17% بالقطاع الفلاحي)، فقطاع البيئة بـ17% ثم القطاعات الاجتماعية بـ16,3% منها 9% بقطاعات التربية والتعليم العالي والتكوين تليه 2% من جملة الاستثمارات المنجزة لقطاع النقل.

واستأثر قطاع البنية الأساسية **في الإقليم الرابع** بـ 34% من جملة الاستثمارات المنجزة تليه قطاعات الإنتاج بـ 22% منها 15% بقطاع الفلاحة والصيد البحري و6% بالقطاع الصناعي نظرا لأهمية هذين القطاعين باقتصاد الإقليم. وبلغت الاستثمارات المنجزة في القطاعات الاجتماعية أكثر من 19% منها 4% في الصحة و4,2% في التربية و2,5% في التعليم العالي والتكوين المهني. أمّا قطاع البيئة فقد كان نصيبه 6% من جملة الاستثمارات المنجزة بالإقليم في حين بلغ نصيب قطاع النقل 3,6%.

وحظيت قطاعات الانتاج **بالإقليم الخامس** بأكثر من 31% من جملة الاستثمارات المنجزة منها 22% بقطاع الفلاحة و7% بقطاع الصناعة، ثم قطاع البنية الاساسية بما يفوق 25%، فالقطاعات الاجتماعية بنسبة 18,2% (التربية بـ 4,2% والتعليم العالي والتكوين المهني بـ 4% والصحة بـ 3% والبقية للقطاعات الاجتماعية الأخرى). وحظي قطاعا النقل والبيئة على التوالي بـ 4,3% و4,1% من جملة الاستثمارات المنجزة.

وتتوزع الإنجازات حسب الأقاليم وأهم القطاعات الكبرى كما يلي:

الوحدة: مليون دينار

توزيع الاستثمارات العمومية المنجزة حسب أهم القطاعات الكبرى والاقاليم خلال الفترة (2021-2025)

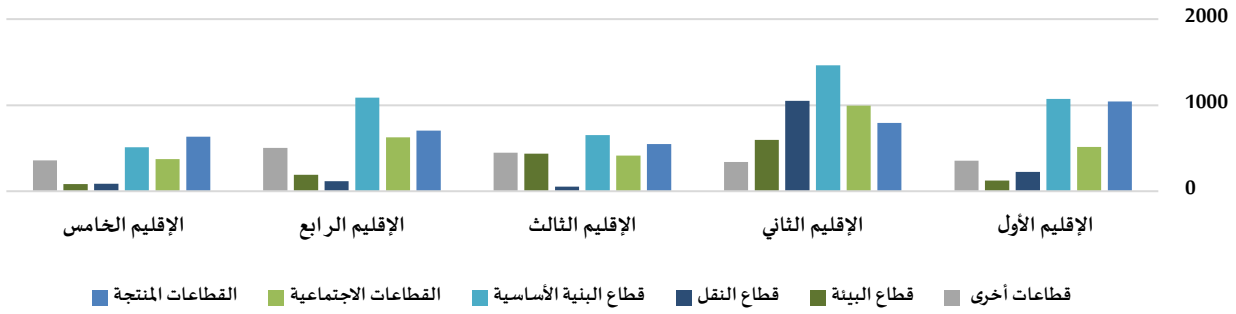

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط

2.2 الاستثمار الخاص:

سجلت الفترة 2021-2025 إنجاز استثمارات خاصة بحوالي 32573,741 مليون دينار أي بنسبة 71.6% من الاستثمارات المتوقعة لنفس الفترة.

جدول عدد 3: الاستثمارات الخاصة المتوقعة والمنجزة حسب الأقاليم خلال الفترة 2021-2025

الإقليم	الاستثمارات المتوقعة (م.د)	الاستثمارات المنجزة (م.د)	نسبة الإنجاز%
الإقليم الأول	5 583,478	3 222,811	57,7
الإقليم الثاني	15519,100	10332,120	66,6
الإقليم الثالث	12903,140	11370,950	88,1
الإقليم الرابع	7332,200	4483,500	61,1
الإقليم الخامس	4153,710	3164,360	76,2
المجموع	**45491,628**	**32573,741**	**71,6**

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط

التوزيع المجالي للاستثمار الخاص

يبين توزيع الاستثمارات الخاصة تفاوتا ملحوظا بين الأقاليم الخمسة حيث أن الإقليم الثالث استقطب 35% من جملة الاستثمارات المنجزة والإقليم الثاني 32%. ويعود هذا التمركز إلى وجود مزايا تفاضلية مرتبطة خاصة بالبنية الأساسية وتوفّر الموارد البشرية المؤهّلة. كما يبرز التوزيع تباين انتصاب المشاريع فيما بين ولايات الإقليم الواحد حيث حظيت المناطق الساحلية بالعدد الأكبر من المشاريع.

التوزيع القطاعي للاستثمار الخاص

يبين التوزيع القطاعي للاستثمار الخاص توجّها واضحا نحو القطاعات ذات المردودية السريعة، مقابل ضعف الاستثمار في القطاعات المنتجة ذات القيمة المضافة العالية والتي تمكّن من تحقيق ديمومة التنمية الاقتصادية. ويتصدر قطاع السكن الاستثمارات الخاصة المنجزة في كل الأقاليم حيث استأثر بنسبة 53%، وخاصة بالإقليمين الثاني والثالث بحكم الكثافة السكانية والتوسّع العمراني، يليه قطاع الصناعة بمختلف مكوناته بنسبة 22,2%، في حين تحتل أنشطة الخدمات المرتبة الثالثة بنحو 15,5%. أمّا القطاع الفلاحي فتبلغ حصّته 9,3% من جملة الاستثمارات المنجزة.

الوحدة: مليون دينار

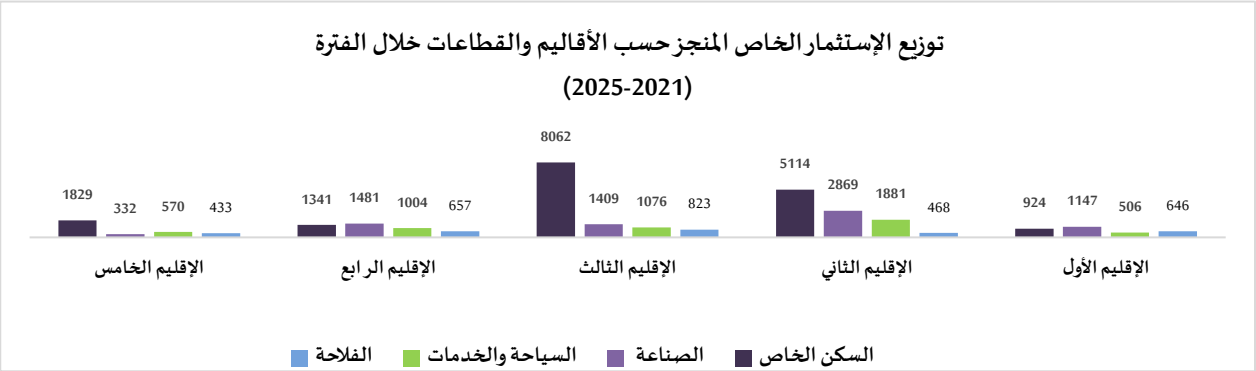

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط

وعموما يبرز التوزيع القطاعي حسب الأقاليم تنوع القاعدة الاقتصادية بكل إقليم بصفة إجمالية إلاّ أنّ أهمية الاستثمارات تختلف من إقليم إلى آخر ممّا يستدعي مجهودا أكبر للنهوض بالمبادرات الخاصة لا سيما بالإقليم الأول والإقليم الرابع والإقليم الخامس.

II. الإشكاليات التنموية

كشفت عمليات التشخيص الميداني للواقع التنموي بالجهات المنجزة من قبل المجالس المنتخبة في إطار إعداد المخططات المحلية والجهوية والإقليمية عن تحديات هيكلية معقّدة ترهق كاهل المواطن التونسي وتجسد تراكم المشاغل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في مختلف جهات البلاد التونسية، ولا سيّما في المناطق الأقل تنمية. ويعكس هذا الواقع التنموي إخفاق السياسات التنموية المتّبعة في تقليص التفاوت المجالي، وهو ما يستوجب المضي نحو مراجعة جذرية لها، إلى جانب إعادة صياغة آليات توزيع الثروة والاستثمار بما يضمن تكريس العدالة الترابية المنشودة.

1. التفاوت التنموي:

يبين تطور مؤشر التنمية الجهوية تواصل التفاوت التنموي لا على مستوى الأقاليم والجهات فيما بينها فحسب وإنما داخل كل منها. وتظهر النتائج تصدّر الإقليم الثاني الترتيب الوطني يليه على التوالي الإقليم الخامس ثم الإقليم الثالث فالإقليم الرابع وأخيرا الإقليم الأول. كما يبرز هذا المؤشر تباينا حادا على المستوى المحلي بين المعتمديات داخل كل ولاية ويتجلى ذلك بوضوح خاصة في كل من ولايات بنزرت والمهدية وصفاقس.

مؤشر التنمية الجهوية حسب الأقاليم (سنة 2024)

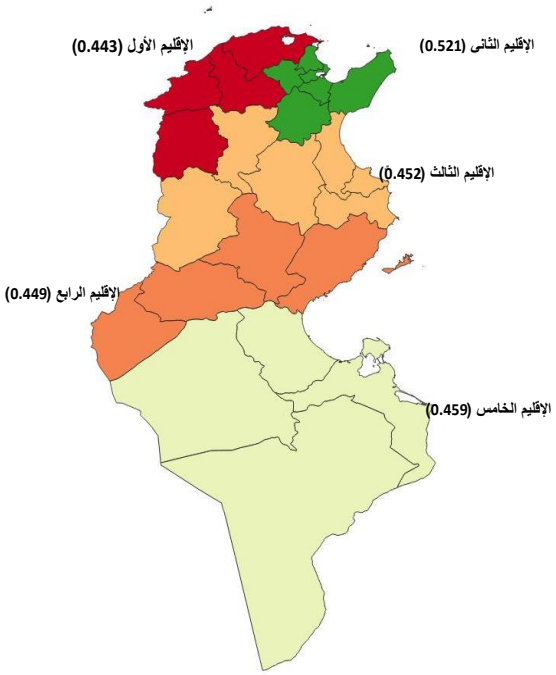

مؤشر التنمية الجهوية حسب المعتمديات (سنة 2024)

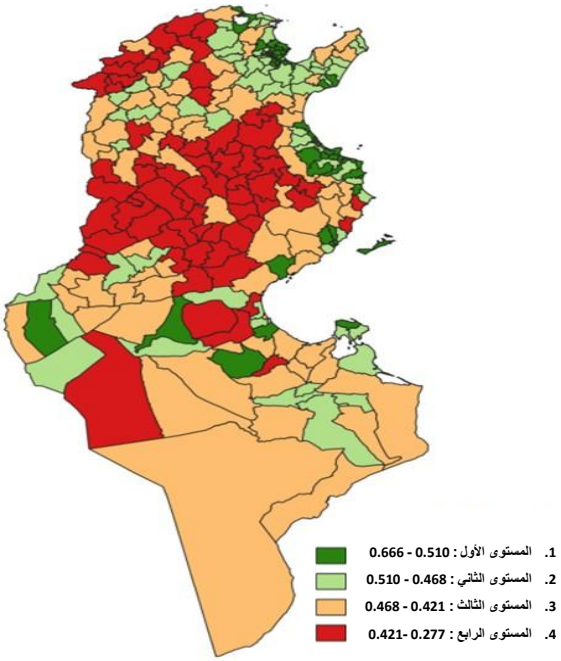

مؤشر التنمية الجهوية حسب الولايات (سنة 2024)

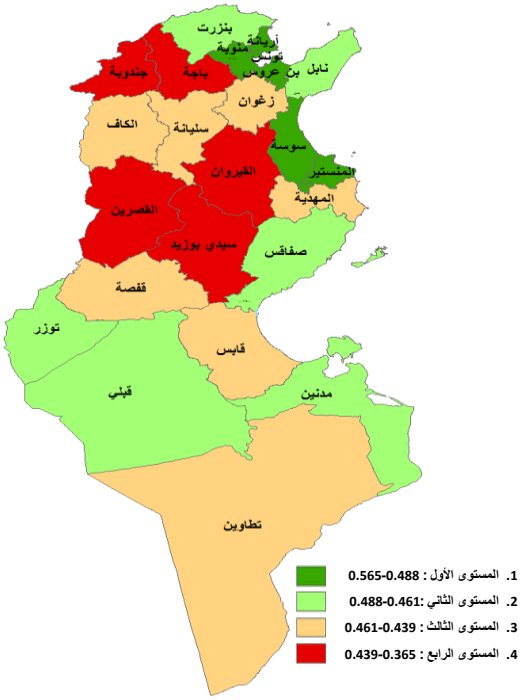

المصدر: المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية

هذا وقد شهد معدل مؤشر التنمية الجهوية تراجعا خلال السنوات الأخيرة، حيث انخفض من 0.484 سنة 2018 إلى 0.462 سنة 2021 ثم إلى 0.461 سنة 2024.

جدول عدد 4: تطور حدود مؤشر التنمية الجهوية خلال الفترة 2015-2024

	2015	2018	2021	2024
المتوسط الوطني	0.502	0.484	0.462	0.461
الحد الأقصى	0.628	0.593	0.578	0.565
الحد الأدنى	0.402	0.389	0.359	0.365

المصدر: المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية

وبناء على هذا التحليل تبرز محدودية حركية التنمية بالجهات حيث ظلّ ترتيب الولايات والمعتمديات وفق مؤشر التنمية الجهوية شبه مستقر رغم تعدد البرامج التنموية القائمة على استهداف رفع نسق التنمية بالجهات الداخلية. ومن هذا المنطلق تتأكّد أولوية تطوير مناهج إعداد مخططات التنمية على المستوى المجالي والخيارات الجديدة الواجب اعتمادها لتقليص التفاوت الجهوي وتعزيز شمولية التنمية.

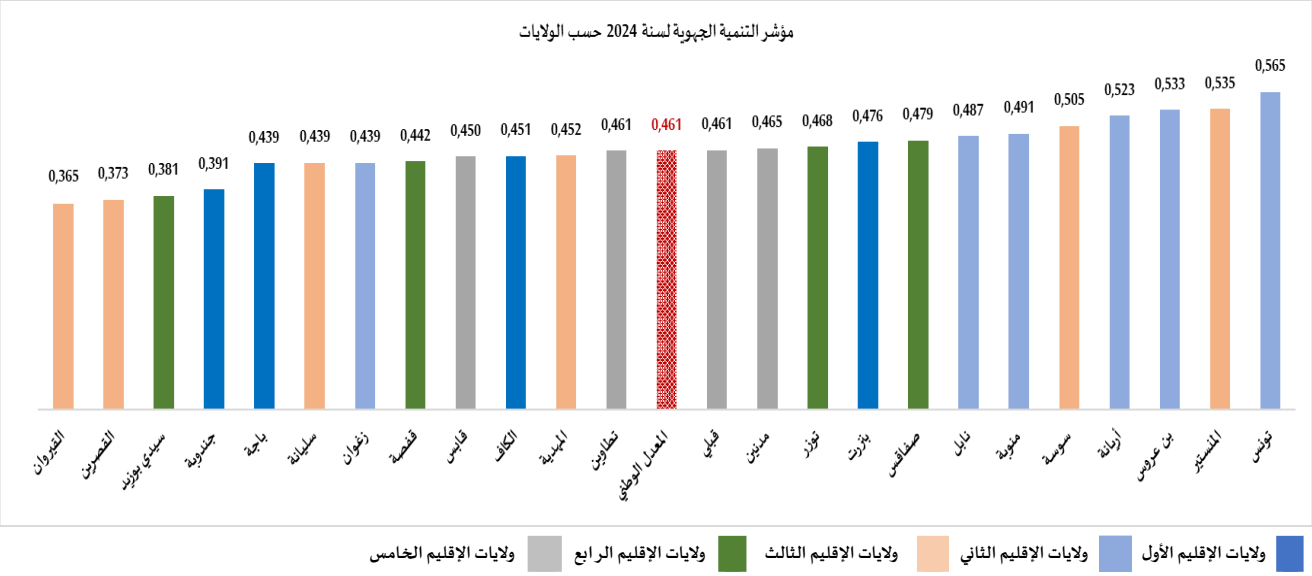

المصدر: المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية

2. الإشكاليات الاجتماعية وظروف العيش:

يبرز تحليل الوضع التنموي تعدد الإشكاليات الاجتماعية على مستوى الجهات والأقاليم لا سيما فيما يتعلق بظروف عيش المتساكنين كالربط بشبكات التنوير والماء الصالح للشراب والتطهير وتوفر الخدمات والمرافق الاجتماعية الضرورية.

وتؤكد عديد المؤشرات المتعلقة بالتعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024 وجود تفاوت ملحوظ بين الجهات والأقاليم على غرار:

- معدل التغطية الاجتماعية الفعلية الذي يناهز 65.6% وطنيا مع تسجيل فوارق جلية بين الأقاليم حيث سجل الإقليم الثاني أعلى معدل على المستوى الوطني (72%) وذلك بفضل وجود أقطاب صناعية وخدماتية كبرى مقابل تسجيل الإقليم الخامس لأدنى معدل (56%) بما يعكس هيمنة الأنشطة الفلاحية والأنشطة غير المنظمة.
- نسبة الربط بشبكة الكهرباء تناهز 97,6% وطنيا، وتسجل أضعف النسب بالتجمعات السكانية المتمركزة بالوسط الريفي.

- نسبة التزود بالماء الصالح للشراب تناهز 86,8% على المستوى الوطني مع تفاوت ملحوظ بين الأقاليم حيث تصل إلى حوالي 93,5% في الإقليم الثاني و94% بالإقليم الخامس مقابل نسب أقل من المعدل الوطني في الأقاليم الأول (80%) والثالث (83.3%) والرابع (79.7%).
- نسبة الربط بشبكات التطهير بالمدن المتبناة من قبل الديوان الوطني للتطهير لا تتجاوز 62% على المستوى الوطني، وتسجل نسب أقل من المعدل الوطني في الأقاليم الأول (54.7%) والثالث (56.3%) والرابع (46.9%) والخامس (40%).

تتعدّد أوجه الاشكاليات الاجتماعية لتشمل الاختلال في توزيع المرافق الأساسية بين مراكز الولايات وبقية المعتمديات وزحفا عمرانيا عشوائيا عمّق حالة التفاوت التنموي داخل هذه الجهات. ولا تقتصر الهشاشة على الجانب العمراني، بل تمتد لتطال رأس المال البشري، حيث تتشابك معضلة الانقطاع المدرسي المبكّر الذي سجل مستويات عالية تتجاوز الـ 6% من الأطفال في الفئة العمرية 6-16 سنة في ولايات كالقيروان والمهدية والقصرين وسيدي بوزيد مقابل 4.5% على المستوى الوطني، مع عدم ملاءمة بعض عروض التكوين للتطوّر السريع للمهن والأنشطة الاقتصادية. وقد اقترن هذا الضعف في اكتساب المهارات بتراجع جودة الحياة، وهو ما وضع الشباب أمام خيارات صعبة بين البطالة والعمل غير المنظم والتي ولّدت ضغوطا اجتماعية دفعت بهم نحو الهجرة بحثا عن ظروف معيشية أفضل لم تتوفر في بيئتهم المحلية.

3. الإشكاليات الاقتصادية:

تواجه مختلف جهات البلاد إشكاليات تنموية هيكلية متراكمة أثّرت سلبا على تطوّر النشاط الاقتصادي وعلى جاذبيتها وقدرتها على استقطاب الاستثمارات. وتتجلّى هذه الإشكاليات بالأساس في ضعف وتفاوت البنية الأساسية ونقص تهيئة عديد المكونات على غرار المناطق الصناعية وتشعّب الوضعية العقارية وما ينجرّ عنها من صعوبات في تثمين الموارد المحلية وحسن استغلالها إضافة إلى محدودية التنويع الاقتصادي وهيمنة أنشطة أحادية الطابع في عدد هام من الجهات.

وقد ساهم تمركز النسيج الاقتصادي ولا سيّما المؤسسات الخاصة والمصدّرة بالمدن الكبرى التي تحظى ببنية تحتية ولوجستية متطورة في تعميق التفاوت المجالي وتقليص جاذبية الاستثمار في بقية الجهات. وفي المقابل، يرتكز النشاط الاقتصادي في العديد من المناطق الداخلية على أنشطة فلاحية واستخراجية خاصة المنجمية منها تتّسم بمحدودية قيمتها المضافة، ممّا يحول دون اندماجها الفعلي في سلاسل القيمة العالمية. وقد أدّى هذا التباين إلى تكريس نمط اقتصادي أحادي يفتقر للتنوّع، ممّا جعله عرضة للتقلّبات الاقتصادية والمناخية، وحدّ من قدرته على خلق فرص شغل قارّة أو بناء قاعدة إنتاجية متنوّعة ومتماسكة.

ويواجه القطاع الفلاحي تحديات هيكلية تتمثل في ضعف مردودية الإنتاج لدى صغار الفلاحين وصعوبات النفاذ إلى مسالك التوزيع والأسواق فضلا عن محدودية الاستثمار الخاص في تثمين المنتوجات الفلاحية والصناعات التحويلية. وتتفاقم هذه الصعوبات بفعل الاستغلال المفرط للموارد المائية وتدهور نوعيتها ولا سيما تملّح الموائد المائية بما يهدد استدامة النشاط الفلاحي ويحد من قدرته على لعب دور محوري في التنمية المجالية.

كما تشهد عديد الجهات تراجع نسق الاستثمار العمومي وتعطّل تنفيذ العديد من المشاريع المبرمجة، وهو ما اقترن بانكماش المبادرة الخاصة نتيجة جملة من العوائق لعلّ من أبرزها تعقيد الإجراءات الادارية وصعوبة النفاذ إلى العقار ومصادر التمويل. وعلاوة على التعقيدات الإجرائية، يرجع تباطؤ نسق الاستثمار الخاص، في الجهات الأقل نموّا، إلى عوائق هيكلية ترتبط بالواقع التنموي للجهات وفي مقدمتها نقص البنية التحتية الداعمة للاستثمار وضعف الجاهزية اللوجستية، حيث تواجه أغلب الجهات تدنّيا في مستوى جودة شبكات النقل العمومي ومحدودية في توفر النقل الخاص، هذا فضلا عن عدم ملاءمة عروض التكوين المهني للاحتياجات الفعلية في مجال الموارد البشرية محليا وجهويا. وقد أدّت هذه التعقيدات الإجرائية مقترنة بضعف المقومات الميدانية إلى إضعاف جاذبية هذه الجهات كوجهة للاستثمار وحدّت من قدرتها على خلق ديناميكية اقتصادية تقوم على التبادل والتعاون البيني.

4. الإشكاليات البيئية:

مثلت الإشكاليات البيئية في السنوات الأخيرة أحد أبرز التحدّيات التي تهدّد التوازن الطبيعي وبيئة العيش في عديد جهات البلاد وذلك نتيجة الاستنزاف المتواصل للموارد الطبيعية وخاصة منها الموارد المائية والغابية والبحرية إلى جانب تدهور نوعية التربة واتّساع رقعة الانجراف والتصحر. وتزداد هذه التحدّيات حدّة بفعل نقص الأمطار وطول فترات الجفاف، ما انعكس مباشرة على المنظومات الفلاحية وقدرتها على الصمود وتدهور الشريط الساحلي وتآكل مكوّناته الإيكولوجية نتيجة العوامل الطبيعية والضغوط البشرية.

ويشهد الوضع البيئي تأزّما ناتجا عن غياب منظومة فعّالة للتصرف في المياه المستعملة، ولاسيّما في المناطق الريفية والأحياء ذات الكثافة السكانية العالية، وهو وضع يزداد حدّة بسبب ضعف طاقة استيعاب محطات التطهير وتراجع كفاءتها الوظيفية، فضلا عن تعطل إنجاز العديد من المشاريع المبرمجة، ممّا حال دون توفر مياه معالجة صالحة لإعادة الاستغلال. وبالتوازي مع ذلك، تبرز معضلة النفايات الصلبة نتيجة انتشار المصبّات العشوائية ونقص البدائل المراقبة، في ظل غياب آليات الفرز والتثمين وتنامي معدلات التلوث الصناعي. وتتفاقم جملة هذه التهديدات بفعل هشاشة الغطاء الغابي وتواتر الحرائق، ممّا بات يهدد ديمومة الرصيد الطبيعي الحيوي ويقوّض توازنه البيئي.

وفي هذا الإطار، تبرز المعطيات تفاوت درجة حدة التحديات المناخية حسب الخصائص الجغرافية للجهات وضرورة أن يتم اعتماد سياسات وبرامج خصوصية لتعزيز قدرتها على الصمود والتكيف حيث يعد الجفاف من أبرز الظواهر المناخية التي يتعرض إليها أغلب السكان في مختلف المناطق. كما تشكل فيضانات الأودية والفيضانات الناتجة عن سيلان المياه والمخاطر المرتبطة بارتفاع مستوى البحر وموجات الحرارة وحرائق الغابات من بين أهم مواطن الهشاشة التي تواجه عديد الجهات.

	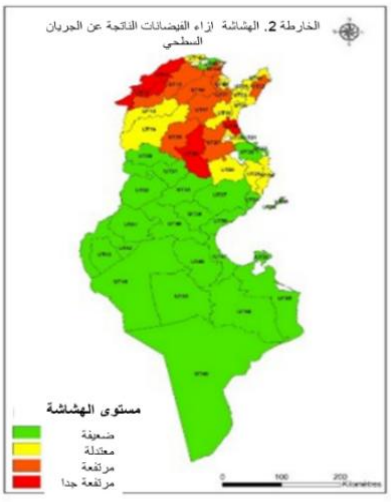	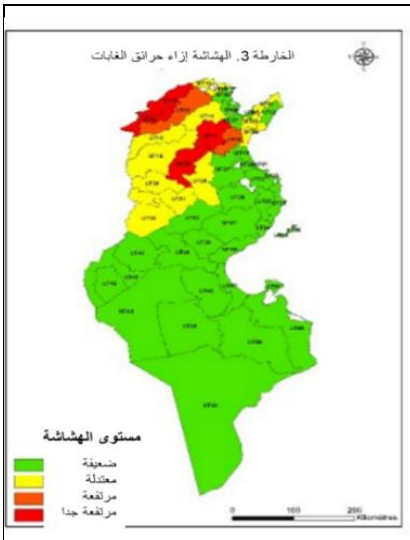
تمسّ **الهشاشة إزاء الفيضانات بالأنهار** حوالي 25% من السكان. وتعد مناطق الشمال والساحل أكثر المناطق عرضة للفيضانات وتعتبر تونس الكبرى وبنزرت أقل هشاشة.	تمس **الهشاشة إزاء الفيضانات الناتجة عن الجريان السطحي** حوالي 25% من السكان وتشمل مناطق الشمال الغربي والشمال الشرقي وتونس الكبرى وخليج الحمامات.	تمس **الهشاشة إزاء حرائق الغابات** حوالي 9.4% من السكان وتشمل جميع المناطق الغابية بالشمال الغربي، وخصوصا منطقة جبال خمير ومقعد وسلسلة جبال الوسط والوسط الغربي.

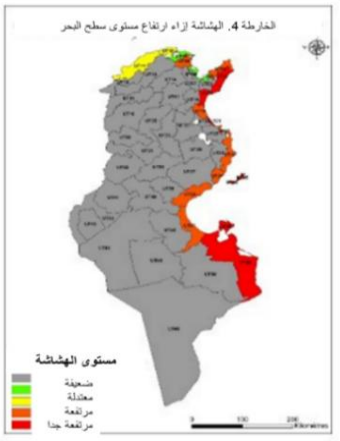	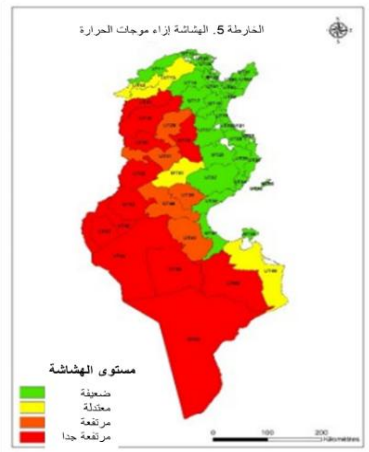	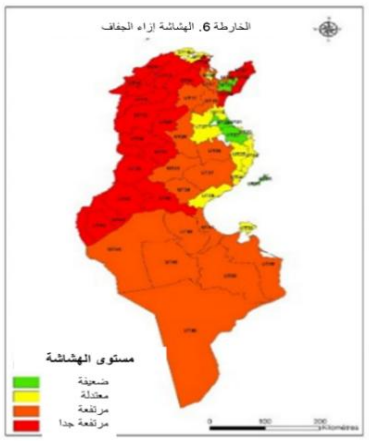
يتعرض حوالي 28% من السكان لخطر **ارتفاع مستوى سطح البحر** وتعتبر جزر قرقنة وجرجيس والساحل الشرقي من المناطق الأكثر عرضة والساحل الشمالي الأقل عرضة نظرا لتضاريسه الصخرية والسواحل الحادة الانحدار.	تمس **الهشاشة إزاء موجات الحرارة** حوالي 19% من السكان خاصة بالمناطق الغربية والجنوبية. في المقابل تخفف تأثيرات البحر والغابات من درجة الهشاشة بالمناطق الشمالية الغربية والشرقية.	يتعرض 60% من السكان لخطر **الهشاشة إزاء الجفاف** بدرجات متفاوتة.

المصدر: دراسة تقييم الهشاشة الاجتماعية والاقتصادية في مواجهة تغير المناخ وتحليل انعكاساته على الاقتصاد الوطني، 2025.

5. الإشكاليات المؤسساتية:

تبرز الإشكاليات المؤسساتية كعامل هيكلي يحدّ من نجاعة مسار التنمية ويحول دون إرساء نموذج تنموي شامل ودامج، وتتجلى أساسا في ضعف منظومة الحوكمة ومحدودية التنسيق وتعدّد المتدخلين العموميين وازدواجية المهام وتداخل الصلاحيات وتشتت مراكز القرار، وهو ما ينعكس سلباً على فعالية التدخل العمومي وقدرته على تحقيق الأثر المنشود.

ويعود هذا الخلل على المستوى العملي إلى بطء نسق إعداد ومراجعة أمثلة التهيئة العمرانية وضعف الالتزام بتطبيقها، إلى جانب محدودية التنسيق بين المستويين المركزي والجهوي في مختلف مراحل إعداد وتنفيذ ومتابعة المشاريع، مما يفضي إلى تشتت الجهود وضعف تكامل السياسات العمومية.

كما تتعمّق هذه النقائص الهيكلية في ظل هشاشة القدرات المؤسساتية على المستوى الجهوي، سواء من حيث تواضع الموارد الذاتية للجماعات المحلية وارتفاع مديونيتها أو محدودية الموارد البشرية المختصة وضعف الإمكانيات التقنية. وقد أدى ذلك إلى تباطؤ نسق إنجاز الصفقات العمومية وتعطل تنفيذ المشاريع، مما يحد من مردودية الاستثمار العمومي وضعف أثره على التنمية المحلية.

وتطرح هذه الوضعية رهانات إصلاحية جوهرية تتعلق بضرورة إرساء حوكمة فعالة ومتعددة المستويات، قائمة على وضوح الأدوار والمسؤوليات، وتعزيز التنسيق والتكامل بين مختلف المتدخلين، إلى جانب تدعيم القدرات البشرية والتقنية والمالية للجماعات المحلية، بما يضمن تحسين نجاعة التدخل العمومي وتعزيز الأثر التنموي للسياسات والبرامج.

وعلى الرغم من تعدد الإشكاليات والتفاوت المسجل لمستوى التنمية داخل الجهة نفسها وفيما بين الجهات والأقاليم، فان هذه الأخيرة تزخر بإمكانيات ومقومات واعدة لدعم التنمية ويمكن أن تشكل منطلقا استراتيجيا من أجل تحقيق الاندماج الاقتصادي والاجتماعي الشامل والعادل.

III. المقومات الدافعة للتنمية المجالية

تعتمد التنمية المجالية في جوهرها على مجموعة من المقومات الجغرافية والديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي لا تشكل مجرد أرصدة مادية، بل تمثل القاعدة الصلبة للسيادة الوطنية لإرساء نموذج تنموي يقطع مع المقاربات التقليدية ويقوم على تثمين الموارد المحلية وتعزيز التكامل بين الجهات .

وتعد المقومات المشتركة الجامعة بين مختلف الأقاليم مثل توفر الموارد الطبيعية والبشرية القابلة للتثمين والقطاعات الاقتصادية القابلة للتطوير والبنية الأساسية في طور التحسن، رافدا أساسيا لإعادة صياغة الخيارات التنموية الوطنية وتعزيز التكامل بين الجهات بما يساهم في الحدّ من التفاوت المجالي ويدعم ترسيخ وحدة ترابية وتنموية صلبة على المستوى الوطني، ويجعل من كل جهة محركا فاعلا في مشروع التنمية الشاملة.

فضلا عن ذلك، فإن لكل إقليم خصوصياته التي تمثل فرصا حقيقية لاستثمار موارده وتحويلها إلى مزايا تنافسية بما يعزّز دورها في خلق الثروة ويساهم في تحقيق العدالة المجالية ويرفع من قدرة الاقتصاد الوطني على مواجهة التحديات والصمود أمام الأزمات والتحولات الجيوسياسية.

1. المقومات المشتركة بين الأقاليم:

تمثّل الأقاليم الخمسة على اختلاف خصائصها منظومة ترابية متكاملة ومترابطة تتميز بمساحات صالحة للزراعة وبتنوّع طبيعي وإيكولوجي يمنحها قدرة عالية على خلق سلاسل قيمة مندمجة وقابلة للتثمين فضلا عن قاعدة بشرية ثرية وبنية تحتية في تطور مستمر ورصيد تراثي وثقافي وسياحي وبيئي متنوع. وتعزّز هذه المقومات الفرص التي يوفرها الانتقال الطاقي والتكنولوجي للجهات والأقاليم باعتبارهما رافعة استراتيجية للتنمية المجالية إضافة إلى إطار مؤسساتي جديد يدعم مسار التنمية الدامجة ويوفر الظروف الملائمة لتحقيق نمو متوازن لمختلف الجهات.

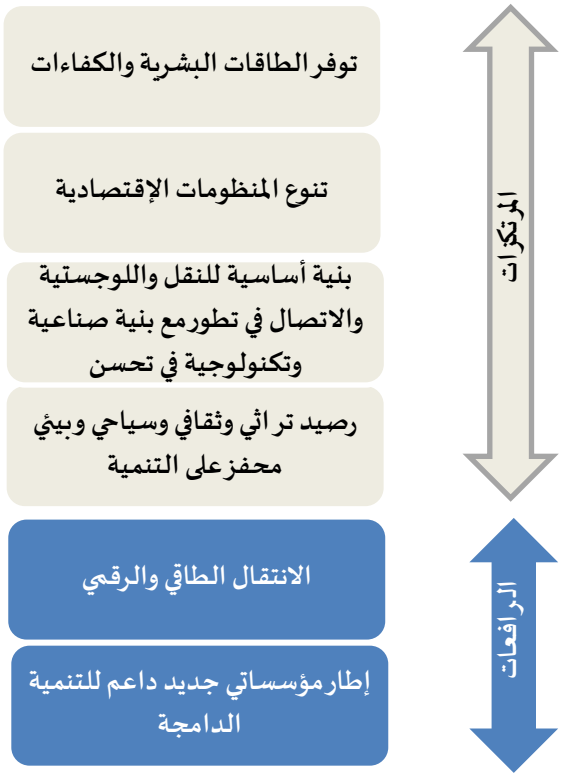

1.1 مرتكزات التنمية المجالية:

توفر الطاقات البشرية والكفاءات

يبرز العنصر البشري كأحد أهم المقومات المشتركة نظرا لارتفاع نسبة السكان في سن النشاط ووجود رصيد بشري من الشباب المتكون الذي من شأنه أن يمثل رافدا استراتيجيا لتمكين الجهات من تطوير أنشطة اقتصادية ذات قيمة مضافة عالية مبنية على المعرفة والتجديد والمهارات الحرفية.

وتبلغ النسبة الجملية للشريحة العمرية للسكّان في سن النشاط (من الفئة العمرية 15 - 59 سنة) حوالي 60.3%، وتتوزع حسب الإقليم كما يلي:

توزيع السكان في الأقاليم حسب الفئة العمرية الوظيفية (15-59 سنة)

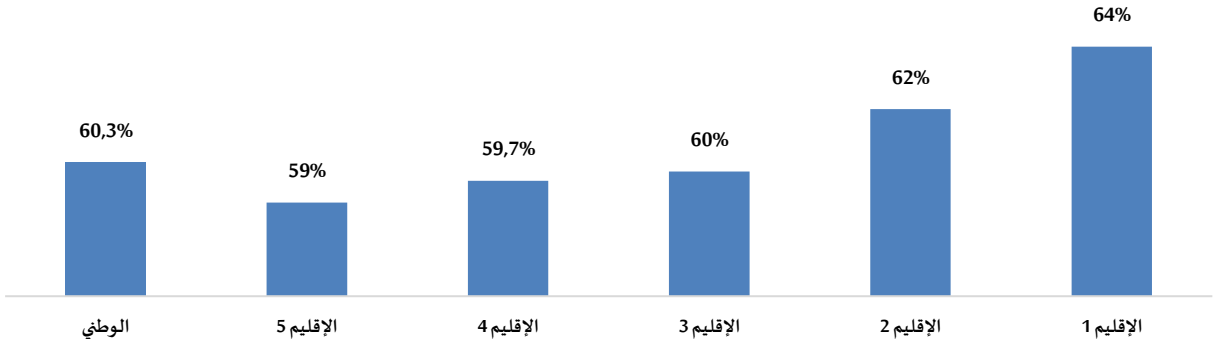

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان والسكنى 2024

وتعد هذه الفئة الركيزة الأساسية للاقتصاد باعتبارها الطاقة البشرية المنتجة مما يساهم في رفع القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني. كما يعتبر تشريك المرأة في النشاط الاقتصادي من المميزات المهمة للاقتصاد التونسي.

وقد أبرزت نتائج التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024 تطورا في المستوى التعليمي للفئة العمرية 10 سنوات فما فوق، حيث تبلغ نسبة ممن لهم مستوى التعليم الثانوي 43% ونسبة ممن لهم مستوى التعليم العالي 16.8% وهي نسب نوعية وفي تحسن عبر الفترات.

هيكلة السكان حسب المستوى التعليمي (10 سنوات فما فوق)

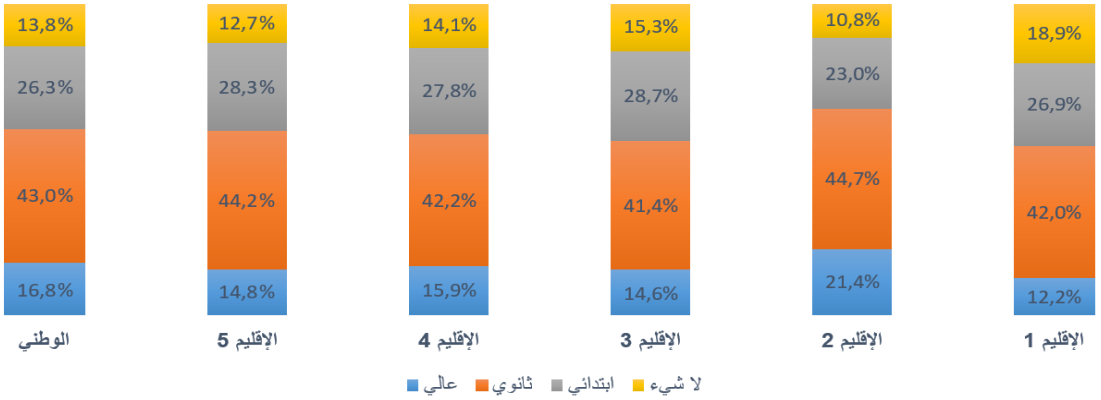

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء: نتائج التعداد العام للسكان والسكنى 2024

تنوع المنظومات الاقتصادية

تتسم الأقاليم بتنوع بيئي وطبيعي كبير يشمل السهول والجبال والغابات والواحات والسواحل والسباسب والصحراء، وهو ما يمنح البلاد رصيدا متنوعا من الموارد القابلة للاستغلال في مجالات الفلاحة والصناعة والخدمات. وتشكل الأراضي الفلاحية والغطاء الغابي والموارد المائية والبحرية، إلى جانب الموارد المنجمية والطاقية، قاعدة أساسية لتنمية منظومات إنتاجية ذات مردودية عالية.

وتعد الفلاحة ركيزة أساسية في الاقتصاد الوطني من حيث الإنتاج ودعم التشغيل، إذ يساهم القطاع في تأمين نسب هامة من الحاجيات الغذائية الوطنية وفي الحد من عجز الميزان التجاري وهو ما يؤكد دور الأقاليم مجتمعة في تحقيق الأمن الغذائي الوطني.

وتمثّل الفلاحة البيولوجية والصناعات الغذائية والصناعات الميكانيكية والكهربائية وصناعة مكونات السيارات والطائرات والطاقات المتجددة إضافة إلى التكنولوجيات الحديثة للاتصال، مجالات اقتصادية واعدة في مختلف الأقاليم. وتبرز أهمية هذه الأنشطة من خلال مردوديتها على المستوى الوطني والجهوي وقدرتها العالية على خلق القيمة المضافة وتوفير فرص شغل جديدة مما يجعلها عناصر محورية في بناء منوال تنموي جديد قائم على الابتكار والتجديد وتعزيز القدرة التنافسية.

ويسمح هذا التنوع بتعزيز التكامل الجهوي والإقليمي عبر ربط حلقات الإنتاج والخدمات اللوجستية والتحويل والتثمين لتطوير منظومات إنتاجية منسجمة قادرة على تلبية حاجيات السوق الوطنية والتوجه بكفاءة نحو التصدير. كما يعزز انتشار هذه القطاعات على كافة الأقاليم إمكانية تطوير سلاسل قيمة مندمجة بفضل تنوع المزايا التفاضلية في كل إقليم.

بنية أساسية في تحسن

تشكّل البنية الأساسية أحد المقومات الهيكلية الداعمة لمختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية إذ تمتدّ بالأقاليم شبكة مترابطة من الطرقات السيارة والوطنية والجهوية حيث يبلغ طول شبكة الطرقات المرقمة حوالي 20 ألف كلم منها 743 كلم من الطرقات السيارة و4750 كلم من الطرقات الوطنية و6513 كلم من الطرقات الجهوية و5940 كلم من الطرقات المحلية إضافة إلى 2045 كلم أخرى في طور الترقيم وشبكة من المسالك الريفية والفلاحية. كما يبلغ طول الشبكة الحديدية حوالي 2200 كلم، لتشكّل جميعها شريان التنقل بين مناطق الإنتاج والعمل ومراكز العمران، والتسويق وطنيا ودوليا.

وتستفيد الأقاليم من شبكة واسعة من المنافذ الحدودية مع الجزائر وليبيا بإجمالي وطني يقدّر بـ 11 معبرا حدوديا بالإضافة إلى 7 موانئ و9 مطارات. وتوفر هذه المرافق في صورة تأهيلها وحسن استغلالها إمكانيات مهمة لتحويل تونس إلى منصة لوجستية ما يعزّز قدرتها على استقطاب الاستثمارات العالمية المباشرة ودعم المبادلات التجارية مع محيطها الإقليمي والدولي. كما توفر هذه المنافذ فرصا واسعة للتعاون الاقتصادي والتجاري والتكامل المغاربي والإقليمي حتى تكون رافعة اقتصادية وتنموية للجهات الحدودية. ومن شأن إحكام استغلال فرص التعاون في مجالات التجارة واللوجستية والطاقة وإنشاء مناطق اقتصادية مشتركة مع بلدان الجوار أن يوفّرا قاطرة لخلق فرص العمل ودفع حركية التنمية بما يسهم في تقليص الاقتصاد الموازي.

وتتميز البلاد التونسية ببنية تكنولوجية ورقمية مواكبة للمعايير الدولية وفي طور التحسين وبتعدد الأقطاب والمركّبات التكنولوجية والصناعية والخدماتية والمؤسسات الجامعية ومراكز البحث والابتكار، مما يعزز منظومات الإنتاج بمختلف الأقاليم ويسهم في تحسين جاذبيتها وقدرتها على استقطاب الاستثمار.

رصيد تراثي وثقافي وسياحي وبيئي هام

تزخر الأقاليم برصيد تراثي وثقافي وبيئي بالغ الثراء يشكّل إحدى أهم الدعائم المشتركة للتنمية المجالية، ويجسد تعدد الحضارات التي تعاقبت على البلاد منذ العصور القديمة. ويتجلّى هذا الثراء من خلال انتشار المواقع الأثرية المصنفة عالميا والمدن العتيقة ذات القيمة العمرانية والمعمارية العالية والواحات القديمة والفضاءات الطبيعية من غابات وجبال إضافة إلى الشريط الساحلي الممتد والمتنوع بيئيا ومناخيا.

وتعتبر السياحة البديلة من أهم القطاعات الاقتصادية الواعدة حيث تساهم في تنويع العرض وربط السياحة بالاقتصاد الأخضر والصناعات التقليدية والمنتجات المحلية بما يساهم في خلق الثروة وتعزيز التشغيل وتحقيق الاندماج المجالي.

وعلى صعيد آخر، يشكل التمدّن أحد أبرز مرتكزات تعصير الاقتصاد الوطني وتحسين أدائه ورفع قدرته التنافسية، حيث بلغت نسبة سكّان الحضر في تونس مستوى مرتفعا قدر بـ 72,6 % سنة 2024، ما يجعلها البلد الأكثر تمدّنا في المغرب العربي بما يقارب 8 مليون ساكن حضري. وتنتشر المدن التونسية في مختلف أرجاء البلاد إلى حدود المناطق الصحراوية، رغم تمركز أكبرها على الساحل الشرقي الذي يمثّل بوابة البلاد على الاقتصاد العالمي، والذي تنخرط فيه تونس بدرجة عالية.

2.1 رافعات استراتيجية للتنمية المجالية:

الانتقال الرقمي والطاقي كرافعة استراتيجية للتنمية المجالية

يمثّل الانتقال الرقمي والطاقي رافعة أساسية لدفع التنمية المجالية بالنظر إلى دوره في إرساء نموذج اقتصادي محافظ على البيئة ودافع للتجديد والابتكار. كما يسهم هذا التوجه في تعزيز قدرة الجهات واستثمار خصائصها الترابية والاقتصادية وتحسين تنافسيتها.

<u>الانتقال الرقمي:</u>

تزخر البلاد التونسية بمقوّمات استراتيجية واعدة تؤهلها لتسريع مسار التحول الرقمي وتعزيز منظومة الابتكار التكنولوجي، بما يتيح لها الاندماج الفعلي في سلاسل القيمة العالمية وتوظيف التكنولوجيا الحديثة لدعم التنمية المجالية.

وتشمل هذه المقومات بنية تحتية رقمية في تطور مستمر، وإطارا مؤسساتيا وتشريعيا داعما للاستثمار في مجالات التكنولوجيا، فضلاً عن موقع جغرافي استراتيجي يعزّز قدرتها على استقطاب الاستثمارات والشركات الناشطة في الاقتصاد الرقمي، مما يساهم في ترسيخ مكانتها كوجهة جاذبة للمؤسسات التكنولوجية الإقليمية والدولية.

كما تتميز البلاد برصيد بشري نوعي، خاصة من الكفاءات الشابة والمؤهلة في مجالات تكنولوجيات الاتصال والهندسة والابتكار، بما يمكّن من دعم ديناميكية ريادة الأعمال التكنولوجية وتطوير منظومات الابتكار على المستوى الجهوي. ويمثل هذا الرأس مال البشري

رافعة أساسية لتعزيز جاذبية الأقاليم للاستثمار، ودعم التحول نحو نموذج تنموي جهوي قائم على المعرفة، وقادر على خلق القيمة المضافة وفرص التشغيل ذات الكفاءة العالية.

وتتيح هذه المزايا الاستراتيجية فرصا لتوجيه السياسات العمومية نحو تثمين هذه المقومات عبر تطوير بيئة حاضنة للابتكار، وتحفيز الاستثمار في الاقتصاد الرقمي، وتعزيز الربط بين البحث العلمي والنسيج الاقتصادي، بما يضمن تحقيق تنمية مجالية أكثر توازنا واستدامة قائمة على الابتكار والتكنولوجيا.

الانتقال الطاقي:

يعتبر المخزون الهام من الموارد الطبيعية المتاحة بالجهات التونسية رافعة أساسية للانتقال الطاقي، نظرا لما توفره من فرص واعدة للاستثمار خاصة في مجال إنتاج الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، كما تتيح هذه المؤهلات إمكانيات واعدة لإرساء منظومات اقتصادية جهوية متكاملة قائمة على الصناعات والخدمات المرتبطة بالطاقات الخضراء، بما في ذلك تصنيع مكوّنات إنتاج الطاقة، وخدمات الصيانة والهندسة، وحلول التخزين الذكي للطاقة. ومن شأن هذا التمشي أن يساهم في خلق نسيج اقتصادي جديد ذي قيمة مضافة عالية، ودعم إحداث مواطن شغل نوعية، وتعزيز جاذبية الجهات للاستثمار في القطاعات المستقبلية.

وتكتسي هذه الديناميكية أهمية استراتيجية متزايدة في ظل التحولات العالمية المتسارعة نحو اقتصاد منخفض الكربون، حيث تمكّن الجهات التونسية من التموقع بشكل أفضل ضمن سلاسل القيمة الدولية المرتبطة بالطاقات النظيفة، وتعزيز تنافسيتها الترابية، بما يدعم تحقيق تنمية مستدامة ومندمجة قائمة على الاستغلال الأمثل للموارد المحلية والتوجه نحو الاقتصاد الأخضر.

إطار مؤسساتي جديد داعم للتنمية الدامجة:

يستند النهوض بالتنمية الجهوية الشاملة إلى إحكام توزيع الصلاحيات وتعزيز التخطيط الترابي وتوفير الإمكانيات المناسبة لتجسيد الأولويات والأهداف لمختلف المجالات المحلية والجهوية والإقليمية بما يؤسس لبناء منظومة التنمية الوطنية. فقد مكّن التقسيم الترابي الجديد من إحداث خمسة أقاليم تنموية تشكل فضاءات لتخطيط استراتيجي يتيح توظيفا أمثل للخصوصيات الترابية ويساعد على بلورة مشاريع مشتركة ويوجّه الاستثمارات وفق المزايا التفاضلية لكل مجال ترابي. كما يدعم الإطار القانوني والمؤسساتي الجديد المشاركة المحلية ويعزّز آليات الحوكمة عبر تحسين التنسيق بين الهياكل الإقليمية والجهوية والمحلية وتمكينها من أدوات التخطيط مما يهيئ الأرضية اللازمة لتنفيذ سياسات تنموية قائمة على التكامل بين السياسات العمومية القطاعية والترابية وضمان توزيع أفضل للاستثمارات بين الأقاليم بما يساهم في تقليص الفوارق الجهوية وتحقيق تنمية دامجة تستجيب لخصوصيات كل إقليم وتثمن موارده الذاتية وتحافظ عليها.

2. المقومات الخصوصية لكل إقليم:

الإقليم الأول

يمتلك الإقليم الأول رصيدا طبيعيا واستراتيجيا متميّزا حيث يجمع بين واجهة بحرية تمتد على 251 كلم وشريط حدودي مع الجزائر بطول 262 كلم، إضافة إلى قربه من عاصمة البلاد على مسافة تتراوح بين 60 و170 كلم، وهو ما من شأنه تعزيز تدفقات المبادلات التجارية وجذب الاستثمار ودعم التكامل الاقتصادي بين الجهات. ويزخر الإقليم بثروات إيكولوجية غنية تشمل أكبر الغابات الوطنية على مساحة 387 ألف هكتار وموارد مائية وسهول ذات تربة خصبة ومناطق سقوية هامة فضلا عن موروث حضاري وثقافي عريق وهو ما يساهم في توفير قاعدة متنوعة لتطوير أنشطة فلاحية وصناعية وسياحية وبيئية قادرة على خلق الثروة.

ويضطلع الإقليم بدور محوري في منظومة الأمن الغذائي الوطني، إذ يساهم بـ 61% من إنتاج الحبوب و43% من الأعلاف و31% من الحليب و24% من اللحوم الحمراء وهو ما من شأنه تدعيم الاستقلالية الغذائية للبلاد وتعزيز قدراتها الإنتاجية. كما يشكل هذا الرصيد الفلاحي دعامة رئيسية للصناعات التحويلية الغذائية بما يمكن من تنشيط الدورة الاقتصادية ورفع القيمة المضافة على المستوى الجهوي.

ويضم الإقليم نسيجا صناعيا متنوعا يتكون من 34 منطقة صناعية على مساحة 483 هك و521 مؤسسة صناعية توفرّ قرابة 83 ألف موطن شغل منها 228 مؤسسة مصدّرة كليا وفضاء أنشطة اقتصادية فضلا عن قطب إقليمي لصناعة كوابل السيارات الذي يشغل أكثر من 28 ألف عامل بما يولد فرصا إضافية للتشغيل وتحسين الدخل وتطوير سلاسل القيمة الصناعية الموجهة للتصدير.

وتساند هذه الديناميكية منظومة متطورة من البنى التحتية تشمل ميناء بنزرت والموانئ الترفيهية وموانئ الصيد البحري إضافة إلى مطار طبرقة وشبكات هامة من الطرقات الوطنية والسكك الحديدية تربط بين أغلب مدن الإقليم والحدود مع الجزائر وكلها عناصر تساهم في تحسين الربط الترابي وتعزيز قدرة الإقليم على استقطاب الأنشطة الاقتصادية والخدمات اللوجستية.

أما على المستوى السياحي، فيمثل قطبي بنزرت وطبرقة – عين دراهم رافعة مهمة تعزز تطوير السياحة البيئية والجبلية والغابية بما يسهم في خلق مواطن شغل وفي تحسين مداخيل السكان.

ويتميز الإقليم بوجود طاقات بشرية هامة وهو ما يمثل مخزون هام من اليد العاملة القادرة على دعم التنمية وجذب الاستثمار. ويمتلك بفضل هذه المقومات الطبيعية والاقتصادية واللوجستية والبشرية قدرة حقيقية على بناء مسار تنموي إقليمي متوازن من شأنه تعزيز التنمية الاقتصادية وتحسين الظروف الاجتماعية والرفع من جاذبية الاستثمار بما يجعله عنصرا مركزيا في تحقيق التنمية الشاملة على المستوى الوطني.

الإقليم الثاني

يعدّ الاقليم الثاني أهم حاضرة وطنية وأكبر قطب ديمغرافي بأكثر من ثلث سكان البلاد، ويضم العاصمة السياسية والاقتصادية بما لها من وزن وظيفي واعتباري الى جانب جميع المؤسسات المركزية للدولة وأهم المؤسسات المالية وأغلب مقرات المنشآت والمؤسسات العمومية والشركات الخاصة.

ويتّسم الاقليم بكثافة نسيجه الاقتصادي وتنوّع أنشطته وريادتها وشمولها على كل القطاعات، حيث يتبوأ المرتبة الأولى وطنيا من خلال العدد الجملي للمؤسسات الناشطة في مختلف القطاعات الاقتصادية بنسبة 44,2 % من مجموع المؤسسات بكامل البلاد. ويتصدّر القطاع الصناعي المرتبة الأولى وطنيا، إذ يحتوي على 38 % من مجموع الوحدات الصناعية الوطنية المشغلة لأكثر من 10 عمال، و43 % من اليد العاملة الصناعية على المستوى الوطني و41 % من مجموع المؤسسات المصدّرة كليّا بكامل البلاد.

كما يعتبر الإقليم الثاني قطبا رياديا في مجال الخدمات التي تتميّز بتنوع أنشطتها التي تشع على كافة التراب الوطني مثل الخدمات الجامعيّة والبحثيّة، حيث يمثّل الإقليم القطب الجامعي والبحثي الأوّل في البلاد. كما يعتبر قطبا صحيا نوعيا من حيث عدد الهياكل الصحية والاختصاصات والموارد البشرية المتوفرة.

ويتميّز الإقليم بمدنه العتيقة والتاريخية وبمخزون حضاري وثقافي وايكولوجي متعدّد يتم توظيفه في مجال تنويع المنتوج السياحي ممّا مكّنه من ريادة سياحة الأعمال والمؤتمرات والسياحة الشاطئية والثقافية فهو يضمّ 34% من مجموع الوحدات الفندقية على المستوى الوطني ويساهم بحوالي 37 % من الليالي المقضاة بالنزل التونسية، كما يعتبر أهمّ قطب لمنتجات الصناعات التقليدية من حيث مستوى الابتكار وتنوّع المنتوجات مثل صناعة الشاشية والسكاجة التقليدية وتقطير النباتات العطرية والطبية واللباس التقليدي والنسيج اليدوي والخزف والفخار والزربية.

وفي مجال الفلاحة والصيد البحري يحتل الإقليم مراتب متقدّمة وطنيا من حيث إنتاج الغلال والخضر واللحوم البيضاء بالإضافة إلى المنتجات البيولوجية والبحرية.

ويحتوي الإقليم على أهم ميناء تجاري وميناء لنقل المسافرين على المستوى الوطني بالإضافة إلى المطار الأوّل بالبلاد الى جانب التواصل مع باقي الأقاليم عبر شبكة الطرقات السيارة والمرقمة وخطوط السكك الحديدية، إذ تعتبر عاصمة البلاد منطلق كل شبكات النقل باتجاه كافة مناطق البلاد.

الإقليم الثالث

يمثل الإقليم الثالث أحد أهم المجالات الترابية ذات القدرات الاقتصادية العالية بفضل موقعه الجغرافي الوسيط الذي يربط الشمال بالجنوب والشرق بالغرب. ويحتضن الإقليم واجهة بحرية واسعة وحدودا برية مع الجزائر بما يعزز تموقعه في الفضاءين المتوسطي والمغاربي ويضفي عليه بعدا استراتيجيا في المبادلات التجارية وحركية السلع والأشخاص.

ويبرز الإقليم كقطب اقتصادي متنوع يضم ما يقارب ربع المؤسسات الخاصة على الصعيد الوطني، ويرتكز على نسيج صناعي متطور يتمركز خاصة بالولايات الساحلية يشمل 38 منطقة صناعية تمتد على حوالي 1130 هكتار حيث يستقطب صناعات ذات قدرة تشغيلية وتصديرية مرتفعة، أهمها النسيج والملابس الجاهزة والميكاترونيك والصناعات الدوائية والصناعات الغذائية وصناعات تثمين الأسماك. وتتعزز هذه المنظومات الصناعية بتوفر موارد بشرية مؤهلة بفضل تواجد مؤسسات جامعية ومراكز تكوين مهني وتقني ذات تخصصات متعددة إضافة إلى مستشفيات جامعية عالية الكفاءة تدعم الاقتصاد الصحي وخدمات المساندة.

وفي المجال الفلاحي، يمتلك الإقليم رصيدا مهما من الأراضي الخصبة والمساحات السقوية التي تمتد على 148 ألف هكتار مما يمكّنه من تنويع الإنتاج وتطوير منظومات ذات قدرة تنافسية عالية تشمل الزيتون والخضر والأشجار المثمرة وتربية الماشية والمنتجات الغابية. وتشكل هذه الموارد قاعدة ملائمة لتعزيز الصناعات التحويلية والغذائية ودمجها في سلاسل قيمة وطنية.

ويتمتع الإقليم بثقل سياحي وازن يتجلى في امتلاكه أحد أكبر العروض الفندقية في البلاد، إذ يضم 214 وحدة فندقية بطاقة 82 ألف سرير. كما يضم الإقليم مراكز تاريخية ومناطق أثرية ذائعة الصيت ذات التّميز الحضاري والمخزون التراثي الهام كمدن القيروان والجم وسبيطلة ومكثر بما يوفر فرصة لتنمية الأنماط السياحية البديلة.

وتدعم البنية التحتية المتطورة مكانة الإقليم ضمن سلاسل القيمة واللوجستيات الوطنية بفضل احتضانه مطاري النفيضة والمنستير الدوليين وميناءا تجاريا و10 موانئ للصيد البحري وشبكة هامة من الطرقات السيارة والسريعة والسكك الحديدية تربطه ببقية الأقاليم مما يعزز انسيابية المبادلات ورواج المنتوجات الفلاحية والصناعية نحو أسواق الاستهلاك والتصدير.

وبفضل مميزاته الاقتصادية وكثافته السكانية وارتفاع نسب التحضر خاصة بالسواحل، يبرز الإقليم الثالث كرافعة تنموية وطنية قادرة على دفع النمو وتعزيز التشغيل وتطوير سلاسل قيمة مندمجة تربط الغرب بالشرق، بما يعزز الاندماج الجهوي ويساهم في بناء منظومة اقتصادية أكثر تنافسية.

الإقليم الرابع

يمثّل الإقليم الرابع أحد أهم الأقطاب الإنتاجية واللوجستية في البلاد بفضل ما يتمتع به من موارد طبيعية واقتصادية وبشرية متنوعة وبواجهة بحرية يبلغ طولها 235 كلم وحدود غربية مع الجزائر تمتد على 265 كلم، مما يمنحه موقعا استراتيجيا يعزز انفتاحه على الأسواق المغاربية والمتوسطية.

ويحتضن الإقليم قاعدة صناعية واسعة تشمل 34 منطقة صناعية وتتمركز بولاية صفاقس أكثر من 66% من المؤسسات الاقتصادية الموجودة بالإقليم. وتغطي هذه المؤسسات قطاعات استراتيجية مثل الصناعات الغذائية والصناعات الميكانيكية والكهربائية والصناعات الكيميائية والصناعات التحويلية للفلاحة ما يوفر قاعدة تنويع حقيقية لسلاسل القيمة.

ويعتبر القطاع المنجمي ركيزة أساسية لاقتصاد الإقليم حيث يعد المركز الوطني لإنتاج الفسفاط بولاية قفصة إضافة إلى استغلال الجبس وكربونات الكالسيوم وتوجهها نحو الصناعات الكيميائية ومواد البناء. ويعزّز هذا النشاط وجود ميناء الصخيرة المتخصص في المواد السائلة وميناء صفاقس التجاري الذي يمثل أحد أهم المنافذ الاقتصادية للبلاد.

وتدعم البنية اللوجستية المتميزة موقع الإقليم في سلاسل القيمة الوطنية حيث يضم ثلاثة مطارات (صفاقس، قفصة، توزر) و6 موانئ للصيد البحري وشبكة سكك حديدية تربط بين المناطق المنجمية والموانئ مما يضمن نقل المواد الأولية والمنتجات الصناعية. كما يمثل معبرا حزوة وتمغزة محورا مهما للتبادل التجاري مع الجزائر وهو ما يتيح فرصا متزايدة للربط الإقليمي ولتنمية التجارة البينية.

ويستند الإقليم إلى منظومة فلاحية متقدمة تشمل الفلاحة السقوية والزيتون ومنتوجات الألبان والغلال والتمور واللحوم البيضاء بما يمكّن من تطوير صناعات غذائية وتحويلية ذات قيمة مضافة عالية. وتتميز كل ولاية بثراء المنظومات الفلاحية على غرار ولاية سيدي بوزيد التي تعدّ قطبا فلاحيا وطنيا رائدا في الخضر والغلال والألبان. فيما تبرز ولاية توزر كمنطقة ذات تموقع استراتيجي في إنتاج وتثمين التمور والصناعات المرتبطة بالواحات والمنتجات البيئية. وتتميز صفاقس بإنتاج قسط هام من الإنتاج الوطني للزيتون فيما يتنوع المنتوج الفلاحي بولاية قفصة مع ظهور غراسات واعدة كالفستق.

كما يمتلك الإقليم إمكانيات سياحية كبيرة تدعم التحول الاقتصادي من خلال السياحة الصحراوية والبيئية والجيولوجية والواحات، إضافة إلى المواقع الطبيعية والثقافية التي تشكل قاعدة لتطوير سياحة بديلة ذات مردودية متنامية وشبكة من الخدمات الفندقية والمرافق السياحية.

وبفضل هذا المزيج المتكامل من الفلاحة والصناعة والمناجم والسياحة والبنية التحتية المتطورة، يتمتع الإقليم الرابع بمقومات تؤهله ليكون قطبا إنتاجيا رئيسيا موجّها للسوق الوطنية والتصدير وقادرا على قيادة سلاسل قيمة استراتيجية وتعزيز الاندماج الجهوي من خلال الربط بين الجنوب والوسط والساحل.

الإقليم الخامس

يمثّل الإقليم الخامس مجالا ترابيا ذو أهمية استراتيجية بفضل موقعه الجغرافي المحوري الذي يربط تونس بعمقها المغاربي والإفريقي وامتداده على شريط ساحلي بطول 640 كلم وحدود برية مع الجزائر وليبيا بما يجعله أكبر بوابة برية بين تونس وبلدان الجوار.

ويعتبر الإقليم أكبر فضاء عبور بري في تونس بفضل منفذي رأس جدير وذهيبة حيث تسجّل هذه المعابر سنويا حوالي 4 مليون مسافر ومليون عربة و95 ألف شاحنة بما يعكس دور الإقليم كحلقة محورية في التجارة البينية وحركية الأشخاص بين تونس وفضائها المغاربي.

وتدعم هذا التموقع شبكة لوجستية متكاملة تشمل مطارات جربة–جرجيس الدولي وقابس–مطماطة إلى جانب ميناءي قابس وجرجيس وهي بنية تمكّن الإقليم من الاضطلاع بدور أساسي في سلاسل التوريد والتصدير ودعم أنشطة الصناعة والطاقة والفلاحة.

ويضم الإقليم حوالي 11% من مجموع السكان مع نسبة نشيطة تبلغ 59% مما يوفر قاعدة بشرية شابة وفاعلة قادرة على تلبية حاجيات القطاعات الإنتاجية. كما يحتضن قطبا جامعيا وبحثيا في قابس ومدنين إلى جانب شبكة من مراكز التكوين المهني متعددة الاختصاصات بما يعزز توفر الكفاءات والخبرات التقنية اللازمة للتحول الاقتصادي والابتكار.

ويتميز الإقليم بتوفر منظومات فلاحية متنوعة، وطاقات متجددة واعدة، وموروثا حضاريا وثقافيا متجذرا إضافة إلى خصوصيات بيئية وصحراوية تسمح بتطوير سياحة بديلة عالية القيمة. ويضم كذلك 196 وحدة فندقية بطاقة 56 ألف سرير مع تسجيل أكثر من 7,2 مليون ليلة مقضاة سنة 2024 ما يجعله قطبا سياحيا رئيسيا قادرا على تنويع الاقتصاد الجهوي وربط السياحة بالصناعات التقليدية والاقتصاد الأخضر.

ويحتضن الإقليم منظومات صناعية تشمل الصناعات الكيميائية والصناعات الميكانيكية والصناعات الغذائية والتحويلية للتمور والفلاحة البيولوجية، إضافة إلى مخزون الموارد الطبيعية من الطاقة الأحفورية والجبس فضلا عن القابلية لإنتاج الطاقات المتجددة. كما يضم أقطابا اقتصادية كبرى مثل القطب الصناعي بقابس وفضاء الأنشطة الاقتصادية بجرجيس إضافة إلى مناطق صناعية مهيأة بكلّ الولايات مرتبطة مباشرة بالموانئ والطرقات والمحاور اللوجستية.

وبفضل هذا التنوع في المقومات الطبيعية والاقتصادية واللوجستية والبشرية يمثل الإقليم الخامس فضاء استراتيجيا قادرا على لعب دور محوري في التبادل التجاري الإقليمي وتطوير الصناعات الموجهة للتصدير وتعزيز سلاسل القيمة الوطنية بما يجعله رافعة أساسية للتنمية الشاملة المستمرة والاندماج الاقتصادي المغاربي والمتوسطي.

في ضوء الاستنتاجات المستخلصة للوضع التنموي بالجهات والأقاليم، وما أبرزه من إشكاليات اجتماعية و اقتصادية وبيئية من جهة، ومن مقومات وفرص واعدة من جهة أخرى، ومع الاخذ في الاعتبار لتطلعات ومقترحات المجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم، تقتضي الفترة القادمة اعتماد توجهات استر اتيجية جديدة لسياسة التنمية المجالية، بما يضمن تثمين الموارد المتاحة ومعالجة مكامن الضعف ويسهم في تحقيق تنمية عادلة وشاملة.

التوجهات والأهداف الاستراتيجية المجالية للفترة 2026-2030

تبرز مخططات التنمية المحلية والجهوية والإقليمية إدراكا مشتركا للمجالس المنتخبة بالرهانات والتحديات الوطنية والمجالية والتي مكّنت من توفير عناصر مرجعية لتحديد التوجهات والأهداف التنموية المجالية للفترة 2026-2030.

فعلى **المستوى المحلي**، تبرز أولويات تحسين ظروف العيش لكافة الفئات الاجتماعية وتوفير فرص العمل اللائق وتحسين البنية التحتية المحلية وتوفير المرافق العمومية.

وعلى **المستوى الجهوي**، تمّ تأكيد أولويات تحسين أداء الاقتصاد المحلي والجهوي وأهمية تعزيز جاذبية الجهات وتوظيف الميزات التفاضلية. كما تركز الاهتمام على تحسين المرافق العمومية وحوكمة الاستغلال المستدام للموارد الطبيعية وحماية البيئة.

وعلى **المستوى الإقليمي**، إضافة إلى التأليف بين توجهات المخططات المحلية والجهوية، اهتمّت مشاريع المخططات الإقليمية بدعم الترابط والتكامل بين مختلف الأقاليم والجهات مع التركيز على تطوير شبكات النقل والطرقات والبنية التحتية التكنولوجية والصناعية وعلى استقطاب المشاريع الكبرى المهيكلة.

وتعكس هذه التوجهات والأولويات المعدّة بمنهج تصاعدي التزام المجالس المنتخبة بتحقيق التنمية الشاملة مع تكريس الدور الاجتماعي للدولة والأخذ في الاعتبار الخصوصيات الترابية وتثمين الموارد وإحكام استغلال الإمكانات المتاحة لدعم التضامن والتكامل الجهوي في إطار وحدة الدولة.

التوجهات التنموية الرئيسية المقترحة في مشاريع مخططات الأقاليم

الإقليم الأول: تثمين الموارد الطبيعية ودفع الاستثمار الخاص وتطوير جاذبية الإقليم والتكامل بين الجهات إلى جانب التنظيم المجالي والتهيئة الترابية في خدمة التنمية علاوة على تحسين وتطوير ظروف العيش وتعزيز الإدماج الاجتماعي.

الإقليم الثاني: تنمية الموارد البشرية وتحقيق الادماج الاجتماعي فضلا عن تحسين جاذبية الاقليم وتطوير قدرته التنافسية. كما تشمل تحقيق التنمية المستدامة وتنمية الاقتصاد الدائري وتنظيم المجال الترابي وتطوير البنية الأساسية وتحسين حوكمة وظائف الإقليم.

الإقليم الثالث: دعم التوازن والربط الترابي لتعزيز التكامل الاقتصادي والمجالي بالإقليم إلى جانب تنويع الاقتصاد وتعزيز سلاسل القيمة بالإضافة إلى تعزيز التنمية البشرية والعدالة الاجتماعية ودعم آليات الحوكمة وتعزيز التنسيق الإقليمي.

الإقليم الرابع: اقتصاد مستدام تنافسي ودامج وعدالة اجتماعية وتعزيز التنمية البشرية إلى جانب تحسين الوضع البيئي والحوكمة المجالية والمؤسساتية.

الإقليم الخامس: اقتصاد تنافسي ذو قدرة تشغيلية عالية وتحقيق العدالة الاجتماعية وتعزيز الإدماج الاجتماعي والارتقاء بمؤشرات التنمية البشرية فضلا عن توظيف أمثل للموارد الطبيعية وجعلها قادرة على التأقلم مع المتغيرات المناخية.

المصدر: تقارير مجالس الأقاليم، أوت 2025

ومن هذا المنطلق، تتنزل التوجهات الوطنية للسياسة المجالية المرسومة للفترة 2026-2030 في إطار تكريس القواسم المشتركة لتطلعات المجالس المنتخبة بما يساهم في تحقيق تنمية شاملة ودامجة كما تستجيب لمقترحات المخططات المجالية .

ولتجسيدها تمّ تحديد خمس توجّهات استراتيجية:

- **التوجه الاستراتيجي الأول: مجالات ترابية قادرة على إدارة شأنها التنموي**
- **التوجه الاستراتيجي الثاني: مجالات ترابية داعمة للعدالة الاجتماعية ورأس المال البشري**
- **التوجه الاستراتيجي الثالث: مجالات ترابية صامدة أمام التحديات البيئية والمناخية**
- **التوجه الاستراتيجي الرابع: مجالات ترابية دافعة للحركية الاقتصادية**
- **التوجه الاستراتيجي الخامس: مجالات ترابية مكرسة للاندماج والتكامل والتضامن فيما بينها**

I. التوجه الاستراتيجي الأول: مجالات ترابية قادرة على إدارة شأنها التنموي

تضطلع الجماعات المحلية بدور رئيسي في رفع رهانات التنمية من خلال حسن إدارة الشأن التنموي في مجالها الترابي ومن أهمها تجسيم الصلاحيات المسندة لها في المجال التنموي رغم ما تواجهه من تحديات في ظلّ النقص في الموارد البشرية والمالية اللازمة لإدارة الشأن العام مقابل تعدد الخدمات والمرافق العمومية التي تشرف عليها.

ولمعالجة هذه التحديات أصبح من الضروري العمل على تعزيز الإدارة الجهوية والارتقاء بدور الفاعلين الجهويين على مستوى الصلاحيات ووسائل وآليات التصرف الإداري والمالي فضلا عن إرساء إدارة رقمية تفاعلية بين المركزي والجهوي وتوفير الكفاءات المختصة في مجالات التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم إلى جانب توفير الموارد والتمويلات الضرورية المرصودة لمختلف الجهات لتنفيذ البرامج والمشاريع.

وبناء على ما سبق، ستشهد الفترة القادمة تجسيد هذا التوجه الاستراتيجي عبر إرساء إطار مؤسساتي وتشريعي أكثر نجاعة وتوفير برامج تنموية مساندة للعمل التنموي المجالي وحسن تصويب الاستثمارات ودعم الجهات والاقاليم لاستقطاب الكفاءات والخبرات في مختلف الإختصاصات.

وعلى هذا الأساس تتضمن محاور الإصلاحات والتدابير اللازمة بالخصوص:

1. إرساء حوكمة مجالية وإطار مؤسساتي أكثر نجاعة:

يمثل ارساء منظومة تشريعية ومؤسساتية متطورة عاملا أساسيا لبناء مؤسسات محلية وجهوية وإقليمية فاعلة وقادرة على تجسيد الخيارات الوطنية في التنمية الشاملة لكل الجهات والاقاليم. ومن هذا المنطلق سترتكز الجهود خلال فترة المخطط 2026-2030 على تنفيذ جملة من الإصلاحات التشريعية والترتيبية من أهمها:

- **إصدار القانون الأساسي للمجالس البلدية** لمنحها صلاحيات واضحة ومحددة في علاقة بالمجالس المحلية والجهوية والإقليمية ورفع مواردها المالية بفضل آليات الاستخلاص ومعالجة مديونيتها مع دعم قدراتها الفنية والإدارية في مجالات اختصاصها لا سيما توفير خدمات للمواطنين ضمن كامل الفضاء الترابي ومتابعة تنفيذ المشاريع التنموية واعتماد التحول الرقمي كرافعة لتحسين جودة الخدمات العمومية وتمكين البلديات من إنجاز مشاريع مشتركة فيما بينها.
- **مراجعة النصوص المتعلقة بالإدارة اللامحورية وتدعيم القدرات البشرية والفنية للإدارات الجهوية والمحلية.**
- **مراجعة مجلة الغابات والنصوص القانونية المتعلقة باستغلال الأراضي الفلاحية والموارد المائية والمقاطع** قصد دفع التنمية الاقتصادية المحلية وتوفير ظروف عيش ملائمة لمتساكنيها وتمكينهم من استغلال الموارد الطبيعية المتاحة بها لبعث مشاريع تحافظ على ديمومة هذه الموارد.
- **مراجعة مجلة التهيئة الترابية والتعمير** في اتجاه إحداث هيكل جديد ومخاطب وحيد يعنى بدراسات وثائق التهيئة الترابية والتعمير مع ملاءمة أحكامها مع متغيرات المجال الترابي خاصة فيما يتعلق بإحداث أصناف جديدة من الأمثلة التوجيهية للتهيئة على غرار الأمثلة التوجيهية لتهيئة الأقاليم والولايات والأمثلة التوجيهية للأقطاب العمرانية إلى جانب تبسيط الإجراءات وتقليص الآجال في مختلف وثائق التخطيط والتصرف العمراني (أمثلة التهيئة العمرانية، التقسيمات، رخص البناء) وتعزيز آليات الرصد والمتابعة والتنفيذ بما يضمن التناسق بين أمثلة التهيئة والمخططات التنموية.
- **مراجعة الأطر القانونية المنظمة لهياكل التنمية الجهوية** ومجالات تدخلها وملاءمتها مع التقسيم الترابي الجديد للأقاليم بما يعزّز دورها في دعم ومرافقة المجالس المنتخبة خصوصا في مجال التخطيط، وفي تنفيذ برامج خصوصية منسجمة مع السياسة العامة للدولة وفي مرافقة الباعثين وإعداد الدراسات الاستراتيجية المجالية.
- **مراجعة الأحكام الترتيبية للصفقات العمومية** في اتجاه رفع الإشكاليات التي تعيق انجاز المشاريع العمومية بما يساهم في الرفع من نسق الإنجاز وتفادي تعطل المشاريع وتحفيز التنمية الشّاملة المتوازنة للدّفع بالمشاريع العمومية بمختلف الجهات والأقاليم.

- **حوكمة الإجراءات المرتبطة بالشأن العقاري** بما يعزّز الاستثمار في القطاعين العام والخاص وذلك من خلال:

✓ التسريع في نسق تسجيل الرصيد العقاري الدولي من ملك الدولة الخاص.
✓ معالجة جذرية للأراضي الاشتراكية خاصة بالإقليم الثالث والإقليم الرابع والإقليم الخامس.
✓ تسريع إجراءات تغيير الصبغة الفلاحية للعقارات الدولية الموجهة لإنجاز المشاريع العمومية.
✓ تسريع إجراءات التفويت في الأراضي الدولية لإقامة المشاريع التنموية.
✓ التقليص من مدة إجراءات التخصيص للأراضي الدولية لفائدة الوزارات.
✓ تخصيص مدخرات عقارية لإنجاز المشاريع الخاصة بالمناطق ذات الأولوية.
✓ تطوير أداء السجل العقاري بما يضمن حقوق المواطنين في الملكية وتفادي الركود المسجل في المعاملات العقارية.

2. إقرار برامج تنموية أكثر استجابة لحاجيات المجال الترابي:

يتجه العمل خلال فترة المخطط 2026-2030 إلى تدعيم البرامج التنموية الحالية وإحداث برامج جديدة مع العمل على مراجعة مكونات بعض البرامج وطرق حوكمتها في اتجاه تعزيز أثرها المباشر والملموس في تحسين جودة الحياة للمواطن مع الاستجابة الفعلية لحاجياته التنموية، وتشمل هذه البرامج دعم البرامج الاستثمارية البلدية والتهذيب العمراني والبرامج الجهوية للتنمية.

البرامج البلدية:

سيتم العمل خلال الفترة القادمة على دعم قدرات البلديات وبلورة برامج استثمارية تمكّن من توفير خدمات ومرافق عمومية ذات جودة وتحقيق تنمية شاملة ومتوازنة بين الجهات وفي انسجام تام مع تطلعات المواطن التي تضمنتها المخططات التنموية للمجالس المحلية، وذلك من خلال:

- **تحسين إطار العيش للمواطنين عبر توفير مساعدات سنوية غير موظفة لفائدة البلديات** لدعم البنية التحتية وإنجاز مشاريع في مجالات تعبيد الطرقات والتطهير والتنوير العمومي والترصيف وتهيئة المساحات الخضراء واقتناء معدات النظافة والمساهمة في إنجاز تجهيزات جماعية على غرار دور شباب ودور ثقافة وملاعب أحياء وقاعات مغطاة، وإنجاز مشاريع اقتصادية توفر موارد محلية للبلديات وموارد رزق للمتساكنين.
- **الحد من التفاوت الجهوي** من خلال إنجاز برنامج وطني لتهذيب الأحياء الشعبية يشمل تعبيد الطرقات ومد شبكات التطهير والماء الصالح للشراب والتنوير العمومي وتصريف مياه الامطار بغاية تحسين الأوضاع وظروف عيش المتساكنين بالأحياء الشعبية.
- **تدعيم وتأهيل الطرقات الرئيسية بالبلديات** من خلال الانطلاق في انجاز برنامج جديد لتعصير الطرقات البلدية الذي سيشمل التدخل بـ 88 بلدية موزعة على مختلف ولايات الجمهورية.
- **دعم قطاع النظافة والعناية بالبيئة** من خلال برمجة صفقة مجمعة لاقتناء 7300 حاوية فضلات و465 آلية خاصة بالنظافة وصيانة الطرقات لفائدة 200 بلدية.
- **تجسيم سياسة الدولة في مجال الانتقال الطاقي** من خلال إنجاز برنامج وطني للانتقال الطاقي يشمل تأهيل شبكة التنوير العمومي لفائدة 350 بلدية لجعلها مقتصدة للطاقة وتركيز محطات فولتوضوئية للمباني الإدارية وتركيز منظومة لمتابعة الاستهلاك الطاقي والاقتصاد في استهلاك المحروقات من خلال متابعة الاستهلاك ومتابعة حركية المعدات والآليات البلدية.
- **تعزيز منظومة التصرف في النفايات المنزلية والمشابهة** من خلال انجاز برنامج جديد يشمل تهيئة واستصلاح المصبات البلدية وتغطية النفايات للتقليص من خطر الحرائق والإزعاجات البيئية وفتح المسالك المؤدية لهذه المصبات.
- **دعم قدرات البلديات** من خلال الرفع من الدعم المالي وتطهير المديونية وتنمية المداخيل البلدية وتحسين أساليب التصرف الإداري والمالي بالبلديات ورقمنة وتطوير الخدمات البلدية وتدعيم القدرات البشرية عبر تدعيم وتطوير منظومة التكوين والتأهيل وتعزيز برامج الانتداب.

برامج التهذيب العمراني:

برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية

ستتركز الجهود خلال فترة المخطط على استكمال الجيل الثاني من برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية الذي يشمل تهذيب 160حيا من خلال التدخل بالبنية الأساسية واحداث التجهيزات الجماعية وتحسين السكن واعداد المقاسم بأثمان ميسرة حيث تمّ الانتهاء من تهذيب 5 أحياء. وستشهد الفترة 2026-2028 استكمال الأشغال بـ 74 حيّا وانطلاق الأشغال بـ81 حيّا.

وسيتم العمل كذلك على **اعداد برنامج جديد (الجيل الثالث)** للتدخل بالأحياء السكنية، على أن يتم الانطلاق في تنفيذ هذا البرنامج الجديد خلال المخطط، يهدف إلى تعزيز جودة الحياة وتطوير الفضاءات الحضرية من خلال مقاربة ترتكز على تشخيص معمق ودقيق للاحتياجات المحلية، وعلى معالجة شاملة ومتعددة الأبعاد للتحديات العمرانية وعلى تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

برنامج إحياء المراكز العمرانية القديمة:

يهدف البرنامج إلى تحسين ظروف العيش للسكّان وتنشيط الدورة الاقتصادية بالمراكز العمرانية القديمة إلى جانب تعزيز جاذبيتها من الناحية الثقافية والسياحية وذلك من خلال تنويع التدخلات لتشمل المجالات التالية:

- ✓ تهذيب البنية الأساسية الحضرية.
- ✓ تحسين وتهذيب الفضاءات العمومية.
- ✓ تثمين التراث الثقافي وتجديد وإعادة تأهيل المباني التاريخية.
- ✓ النهوض بالأنشطة الاقتصادية والسياحية والتجارية والحرفية.
- ✓ تحسين السكن.

وسيتم خلال الفترة 2026-2030 الانطلاق في إنجاز مكونات البرنامج الذي يشمل التدخل لفائدة 10 مراكز عمرانية قديمة بـ 10 بلديات.

برنامج التنمية المندمجة:

سيتواصل إنجاز مختلف مكونات برنامج التنمية المندمجة في قسطه الثالث إلى جانب إعداد وتنفيذ برنامج خصوصي جديد يشمل مختلف جهات البلاد بما فيها المناطق ذات الخصوصيات التنموية بالشريط الحدودي والمناطق الغابية المندمجة والجبلية والصحراوية وذلك اعتمادا على مقاربة تنموية ملائمة لخصائصها الترابية.

وسينجز البرنامج الجديد للتنمية المندمجة وفق منهجية مجددة غرضها إرساء مقومات تنمية دامجة مجاليا وخلق ديناميكية اقتصادية واجتماعية من خلال إنجاز الأنشطة المرتبطة بالخصوصيات المحلية وبالموروث الثقافي والسياحي والبيئي للمناطق المعنية والنهوض بالتشغيل من خلال إحداث المشاريع الصغرى والمبادرات الفردية والشركات الأهلية والشركات الناشئة وتطوير البنية التحتية وتحسين الخدمات الاجتماعية بالمرافق العمومية المحلية. وسيساهم البرنامج في تحسين جاذبية المعتمديات المستهدفة وحفز السكان على الاستقرار في مناطقهم لخلق مناطق أكثر توازنا واستقطابا للاستثمار.

البرنامج الجهوي للتنمية:

سيتم خلال فترة المخطط 2026–2030 مراجعة البرنامج الجهوي للتنمية في آليات تسييره وبرمجة تدخلاته بما يعزّز نجاعته وقدرته على الاستجابة للحاجيات التنموية على المستويين المحلي والجهوي. كما سيتم العمل على توسيع مجال تدخل البرنامج ليشمل قطاعات أخرى ذات أولوية استنادا لما تم اقتراحه من طرف المجالس المحلية والجهوية في إطار تحسين ظروف العيش وتقريب المرافق العمومية من المواطنين، إضافة إلى الترفيع في أسقف الكلفة الفردية للربط بشبكات الماء والكهرباء قصد مجابهة ارتفاع كلفة المواد الأولية وغيرها من التكاليف المرتبطة بهذه التدخلات.

3. توزيع أمثل للاستثمارات العمومية:

يستند اختيار المشاريع العمومية إلى مقاربة جديدة مبنية على دراسة الحاجيات الحقيقية للمجالات الترابية تماشيا مع المنهجية التصاعدية مع إحكام ربط برمجة هذه الاستثمارات بالأهداف الاستراتيجية لمخطط التنمية وبخصوصيات كل مجال ترابي بهدف تعزيز حوكمتها وضمان مردوديتها الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال:

- اعتماد أولويات وترتيب المشاريع المقترحة من قبل المجالس المنتخبة.
- مراعاة الأثر الاجتماعي والاقتصادي والبيئي وذلك باختيار البرامج والمشاريع ذات المردودية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية العالية.
- الأخذ بعين الاعتبار لخصوصيات الجهات في توجيه الاستثمارات العمومية نحو المشاريع القادرة على خلق مواطن شغل وتحسين الإنتاجية وجودة الخدمات.

وسيتم في إطار الإصلاحات المبرمجة بالمخطط تركيز بنك معطيات شامل لمحفظة المشاريع العمومية بغرض إرساء منظومة متابعة وتقييم قائمة على النتائج والأثر وفقا لأهداف مخطط التنمية 2026-2030.

4. استقطاب الخبرات والكفاءات والانفتاح على المحيط الوطني والعالمي:

يعدّ استقطاب الخبرات والكفاءات وتثمين رأس المال البشري من أبرز محركات التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة على المستويات المحلية والجهوية. وسيتم العمل على تفعيل سياسة الحراك الوظيفي خاصة من المستوى المركزي إلى المستوى الجهوي فضلا عن تجسيم الانتقال الرقمي وتعزيز نقل المعرفة والتكنولوجيا وتشجيع البحث والحلول المبتكرة القادرة على مجابهة التحديات التنموية وتقليص الفوارق المجالية.

كما يندرج استقطاب الكفاءات ضمن مسار أوسع يهدف إلى تأسيس منوال تنموي لمختلف المناطق وجهات الإقليم الواحد تقوم على تثمين الخصوصيات المحلية والجهوية مع تعزيز الشعور بالانتماء بما يمكّن من توحيد جهود الفاعلين المحليين والمؤسسات العمومية والقطاع الخاص حول مشروع تنموي مشترك يعزّز النجاعة في التدخلات ويضمن الأثر التنموي. وسيتم في هذا المجال تكثيف وتطوير برامج التكوين الخصوصية لفائدة الإطارات الجهوية قصد الرفع من نسب التأطير في الجماعات المحلية مع تعزيز الموارد البشرية بالاختصاصات ذات العلاقة بمجال التخطيط وبرمجة وإنجاز المشاريع.

ومن جانب آخر وبهدف تعزيز اندماج الأقاليم في الديناميكية الاقتصادية الوطنية والدولية وانفتاحها على المحيط الوطني والعالمي سيتم العمل على توظيف المناطق الحدودية والمنافذ البرية والبحرية والجوية ضمن مقاربة استراتيجية تثمن الموقع الجغرافي للبلاد باعتبارها واجهة اقتصادية وتجارية على البلدين الجارين ليبيا والجزائر ونافذة على الاقتصاد العالمي عبر الموانئ التجارية والمطارات.

ويمكن هذا التوجه من تحويل المناطق الحدودية من فضاءات عبور إلى أقطاب تنموية قادرة على خلق الثروة وفرص العمل خاصة مع تحسين جودة الخدمات ومردودية الموانئ والمطارات والمعابر الحدودية البرية بغرض تنشيط حركة عبور المسافرين والبضائع بما يساعد على استقطاب أصحاب الأعمال والسياح من دول الجوار.

وتندرج الاستراتيجية الوطنية لتنمية المناطق الحدودية ضمن مقاربة مندمجة هدفها تثمين خصوصياتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتعزيز اندماجها في الدورة الاقتصادية الوطنية وتحقيق تنمية شاملة ومتوازنة بما يدعم الاستقرار الاجتماعي على المستويين الجهوي والوطني.

ويمثّل النهوض بالمنظومة اللوجستية أحد المحاور الداعمة لانفتاح الاقتصاد الجهوي ومساندة مختلف القطاعات الاقتصادية من خلال تطوير الإطار القانوني والمؤسساتي للوجستية وإحداث مناطق الخدمات اللوجستية وتنظيم المهن المرتبطة بها إلى جانب تطوير منظومة التكوين وبناء الكفاءات البشرية بما يستجيب لمتطلبات السوق ويعزّز تنافسية الخدمات اللوجستية.

كما سيتم العمل على تدعيم برامج التعاون الدولي اللامركزي، بما يتيح تبادل الخبرات وأفضل الممارسات بين الأقاليم والجهات التونسية ونظيراتها بالخارج، والاستفادة من التجارب الناجحة في مجالات التخطيط الترابي والتنمية المستدامة والحوكمة المحلية وتعزيز قدرات الفاعلين الجهويين خاصة من خلال:

- تطوير آليات منهجية لتحديد الاولويات واختيار المشاريع وارساء البعد التشاركي والتضامني لمختلف المتدخلين بإدراج التمشي الذي يعتمد سلاسل القيمة في التخطيط والبرمجة للمشاريع الجهوية والمحلية، والذي سيمكن الفاعلين على المستوى المحلي والجهوي والاقليمي من تطوير مهاراتهم في إرساء النموذج الاقتصادي الخاص بها انطلاقا مما يتوفر لديها من موارد طبيعية واعدة، من شأنها أن تسهم أكثر في النمو الاقتصادي وتحدث تأثيرا اجتماعيا واقتصاديا أكبر على المستويات المحلية والجهوية والإقليمية.
- تطوير قدرات هياكل التنمية الجهوية لدعم وتأطير مجهودات الفاعلين لتمكينهم من تقييم معمّق للمشاريع وأثرها الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وإعداد استراتيجية لتطوير سلاسل القيمة وخطة عمل للنهوض بالاقتصاد المحلي والجهوي.

I. التوجه الإستراتيجي الثاني: مجالات ترابية داعمة للعدالة الاجتماعية ورأس المال البشري

استنادا إلى مقترحات المجالس المنتخبة وحرصا على الاستجابة الفعلية للأولويات المحلية والجهوية والإقليمية، تبرز أولوية دعم تنمية الموارد البشرية وتحقيق الادماج والعدالة الاجتماعية إضافة إلى تحسين وتطوير ظروف العيش والإدماج الاجتماعي. ويتجسد هذا الخيار عبر ضمان تكافؤ الفرص وتحسين مستوى العيش لجميع المواطنين من خلال تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية وتعزيز جودة الخدمات الأساسية في مجالات التعليم والصحة والحماية الاجتماعية والسكن والنقل والبنية التحتية.

وسيتم تمكين الفئات الهشة من المشاركة الفعلية في جهود التنمية والاستفادة من الفرص الاقتصادية والاجتماعية المتاحة، مع الحرص على تطوير رأس المال البشري عبر التعليم والتكوين بما يعزّز المهارات التقنية والمعرفية ويرفع من القدرات التنافسية للأقاليم. ويعكس هذا المنهج الالتزام بالتجاوب المباشر مع الحاجيات الواقعية للمتساكنين وضمان أثر ملموس للتدخلات التنموية على المستويات المحلية والجهوية والإقليمية.

1. مجالات ترابية داعمة للعدالة الاجتماعية:

في إطار تعزيز الدور الاجتماعي للدولة وترسيخ مبدأ الإنصاف بين المواطنين في كل الجهات، سيتم العمل على مزيد العناية بمختلف الفئات ولا سيما النساء والشباب وذوي الإعاقة وكبار السن وتوفير فرص فعلية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية عبر برامج الإدماج الاقتصادي والاجتماعي، بما يحد من التفاوت الاجتماعي ويكرس مبدأ تكافؤ الفرص. كما يكتسي هذا التوجه أهمية خاصة في دعم الاستقرار الاجتماعي عبر تقليص عوامل الإقصاء والتهميش، ورفع منسوب الثقة بين المواطن والدولة.

وسيرتكز العمل خلال الفترة 2026-2030 على توجيه الإصلاحات والسياسات والبرامج العمومية نحو دعم أسس العدالة الاجتماعية في مختلف الجهات وذلك خاصة عبر الارتقاء بالخدمات الصحية وتعزيز الحماية الاجتماعية ودعم الفئات الهشة.

وفي هذا الإطار، سيتم تطوير مراكز الصحة الأساسية والخدمات في المستشفيات المحلية والجهوية ووحدات العناية المركزة والاستشفاء وإحداث وحدات قسطرة قلبية في كل جهة لضمان الاستجابة السريعة للحالات المستعجلة. هذا مع تمكين كل ولاية من جهاز تصوير بالرنين المغناطيسي وكل مستشفى جهوي من جهاز مفراس.

وسيتم إيلاء عناية خاصة لدعم الصحة النفسية ومقاومة الإدمان من خلال تعميم عيادات لعلاج الإدمان في الأقاليم الخمس ووضع برامج تواصل وتثقيف صحي مبتكرة بكل المؤسسات التربوية والتكوينية تصل إلى الأطفال والشباب والفئات الهشة.

وسيمكن مشروع المدينة الطبية الأغالبة بالقيروان من إنشاء قطب طبي متكامل يجمع بين الخدمات العلاجية والتكوينية والبحث والابتكار ووحدات للصناعة الدوائية ويساهم في تحقيق التوازن بين الأقاليم وبين الولايات الشرقية والغربية ويمتد اشعاعه ليشمل المستوى الوطني وبلدان القارة الإفريقية وحوض البحر الأبيض المتوسط. كما سيتم العمل على تطوير خدمات "المستشفى الرقمي" مما يرفع من نفاذ أكبر عدد من المواطنين إلى خدمات صحية متطورة.

وبالتوازي، سيتم العمل على تكريس التغطية الاجتماعية الشاملة خاصة من خلال تعزيز شبكة المكاتب الجهوية والمحلية للشؤون الاجتماعية ودعم الوحدات المتنقلة التي تتيح الوصول إلى المناطق النائية، فضلا عن المنصات الإلكترونية للتصريح عن بعد وما توفره من متابعة حينية للمستفيدين، ومتابعة دقيقة للمستحقات والمنافع والعمل على إعادة النظر في برنامج الأمان الاجتماعي في إطار مقاربة شاملة لمعالجة التباين على مستوى التغطية الاجتماعية للرفع فيها إلى مستوى المعدل الوطني بالإقليم الثالث والرابع والخامس.

كما ستحظى الجهات ذات الإشكاليات الخصوصية كالمناطق الحدودية والمعتمديات ذات مؤشر تنمية دون المعدل الوطني بإقرار برامج خصوصية لدعم التشغيل والمبادرة ووضع برامج تربوية وثقافية وتكوينية لتعزيز مهارات الشباب، إلى جانب دعم الروابط الأسرية والحد من العنف والتمييز بين الجنسين وتعزيز وقاية الأطفال وحمايتهم من كل أشكال التهديد والاستغلال والعنف والسلوكيات المحفوفة بالمخاطر والظواهر الجديدة والمستجدة فضلا عن تنمية مهارات الأطفال وتعزيز قدراتهم على الخلق والإبداع والابتكار، وضمان ظروف عيش ملائمة لكبار السن وحمايتهم من كل أشكال العنف والتهديد ودعم إدماجهم في الحياة الاجتماعية والثقافية والترفيهية.

وستتكثف الجهود من أجل تعزيز الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات وخاصة بالوسط الريفي وفي وضعيات الهشاشة وذلك من خلال تنفيذ الخطة الوطنيّة للإدماج الاقتصادي والاجتماعي للنساء في الوسط الريفي في أفق 2030 ومأسسة برامج الإدماج الاقتصادي وحوكمة تنفيذها من خلال وضع إطار قانوني منظّم لمختلف هذه البرامج وحوكمة مختلف خطوط تمويل موارد الرزق وتعبئة الموارد المالية اللازمة لتنفيذها بما يساهم في خلق ديناميكيّة اقتصاديّة وتنمويّة على المستوى المحلي والجهوي والإقليمي (برنامج الإدماج الاقتصادي لأمهات التلاميذ المهددين بالانقطاع المدرسي والبرنامج الوطني للإدماج الاقتصادي للعاملات في القطاع الفلاحي وبرنامج صامدة للإدماج الاقتصادي للنساء ضحايا العنف الزوجي...).

وبالتوازي سيتم العمل على تعزيز الادماج الاقتصادي للشباب من خلال تحسين التشغيلية وفرص الحصول على عمل لائق عبر دعم المبادرة الخاصة والتكوين المهني والتكوين التكميلي في القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية وتعزيز قدرات الجهة في إعداد وتنفيذ المخططات الجهوية للتشغيل واعداد تطبيقات محمولة للتعريف بمكامن الجهة واحداث مشاريع وفقا لخصوصيات الجهة فضلا عن الانطلاق في تجربة نموذجية لإعداد مخططات محلية وإقليمية للنهوض بالتشغيل. كما ستركز الجهود على دعم المبادرات الشبابية على المستوى المحلي لمرافقة الناشئة والشباب عبر تعميم إحداث محاضن تشاركية في جميع المعتمديات بما يساهم في تنمية قدراتهم الابداعية وتطوير مهاراتهم.

وفيما يتعلق بدعم الإدماج المالي للفئات الهشّة لا سيما النساء والشباب وسكان المناطق الأقل تنمية وتقليص الفجوة في النفاذ إلى الخدمات المالية، سيتم توسيع وتطوير البنية التحتية المالية خصوصا في المناطق الداخلية والريفية، وتعزيز دور مؤسسات التمويل العمومي وتيسير التمويل والمبادرات الصغرى والمتوسطة عبر خلق آليات تمويل ميسّرة، وتشجيع التحول الرقمي المالي.

2. مجالات ترابية مساهمة في تعزيز رأس المال البشري:

في إطار تطوير المنظومة التربوية سيتم العمل على تحديث المناهج لتشمل المهارات الرقمية وريادة الأعمال وتكثيف الجهود لتأهيل البنية التحتية للمؤسسات التربوية في مختلف الجهات فضلا عن تحسين الخدمات المدرسية (الصحة، النقل، الاعاشة، المرافقة النفسية...) وتطوير الأنشطة التربوية والثقافية والرياضية وتعزيز ربط جميع المؤسسات التربوية بشبكة الأنترنت. كما سيتم العمل على تنمية قدرات الموارد البشرية وتحسين ظروف التدريس ومراجعة البرامج والمناهج الدراسية والمقاربات البيداغوجية ومراجعة منظومة التوجيه للتصدي للفشل المدرسي.

وستتكثف الجهود لمزيد التحكم في ظاهرة الانقطاع المدرسي للفئة العمرية 6-16 سنة والعمل على تعميم خلايا العمل الاجتماعي المدرسي وخلايا مرافقة التلميذ وتوفير الموارد البشرية من أخصائيين اجتماعيين ومختصين في علم النفس وعلم الاجتماع لتخفيض نسبة الانقطاع المدرسي، التي تتجاوز 6% بولايات القيروان والقصرين وسيدي بوزيد والمهدية، ومعالجة ظاهرة الاكتظاظ بالمدارس الابتدائية بالمدن الكبرى، حيث أن عددا هاما من الفصول الدراسية يشهد كثافة عالية في عدد التلاميذ خاصة في المؤسسات الجاذبة وفي بعض الأحياء ذات الكثافة السكانية العالية مقابل حوالي 453 مدرسة ابتدائية لا زالت تعمل بنظام الفرق وتتواجد خاصة بولايات جندوبة

والكاف والقصرين وسيدي بوزيد، وهو ما يؤثر سلبا في الحالتين على التمدرس ويسهم بشكل مباشر في تفاقم ظاهرة الفشل والانقطاع المدرسي والسلوكيات المحفوفة بالمخاطر.

وستتجه الجهود نحو تحديث منظومة التعليم العالي عبر ملاءمة البرامج الجامعية مع متطلبات سوق الشغل وتعزيز التكوين التطبيقي بالشراكة مع النسيج الاقتصادي والبحثي، ودعم المبادرات الطلابية في الجهات من خلال فضاءات الابتكار وريادة الأعمال وإحداث مراكز امتياز بحثي حسب الخصوصيات المحلية ودعم تمويل البحث التطبيقي لمعالجة الإشكاليات التنموية الجهوية كندرة المياه والتصحر وتدهور التربة، وغيرها.

كما سيتم دعم مختلف الخدمات الجامعية من خلال بناء وتوسعة المبيتات الجامعية بكل من جندوبة وتوزر ومدنين وقفصة وصفاقس والكاف وبنزرت وبناء مراكز جامعية للتنشيط الثقافي والرياضي ببنزرت والكاف وزغوان وجندوبة وصفاقس وإدراج 31 مطعما جامعيا وفق المواصفة الدولية ISO 22000. كما سيتم إقرار برنامج خاص لصيانة المباني وتطوير تجهيزات المؤسسات الجامعية.

أما في مجال التكوين المهني والتشغيل، فسيتم العمل على تطوير الموارد البشرية وتحسين قابلية التشغيل عبر تنمية المهارات الرقمية وتنويع الاختصاصات وإصلاح منظومة التوجيه والتشغيل وربطها بحاجيات الجهات، وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتعديل خارطة التكوين المهني بما يستجيب لحاجيات جميع الفئات من طالبي التكوين والمؤسسات الاقتصادية ودعم قدرات الجهات لتثمين ثرواتها وإمكانياتها.

II. التوجه الإستراتيجي الثالث: مجالات ترابية صامدة أمام التحديات البيئية والمناخية

يعتبر تراجع الغطاء الغابي وتدهور التربة واتساع رقعة التصحر والانجراف من أهم التحديات التي تواجهها كافة الأقاليم. وما يزيد الوضع هشاشة أمام الكوارث الطبيعية إشكاليات التلوث الهوائي جراء الأنشطة الصناعية الملوثة وحركية النقل في المناطق الحضرية هذا بالإضافة إلى التلوث المائي الناتج عن ضعف معالجة المياه المستعملة وتسرب الملوثات الصناعية والمنزلية إلى الأودية والبحر إلى جانب تواصل وامتداد فترات الجفاف وارتفاع درجات الحرارة وبروز ظواهر طبيعية مستجدّة.

واعتبارا لما سبق من تحديات فقد حظي هذا المحور باهتمام كبير من طرف المجالس المنتخبة وهو ما أبرزه محتوى مشاريع مخططاتها التي اعتبرت المجال البيئي محورا استراتيجيا خاصة بأغلب الولايات بما يؤكد أهمية المحافظة على البيئة في رسم توجهات وأولويات الجهات والأقاليم.

وبصفة خاصة، سيتوجب العمل على تجسيم الأولويات التالية:

- **الإقليم الأول:** الرفع من نسبة التطهير بالمدن والتجمعات السكنية الواقعة بحوض وادي مجردة وذلك قصد حمايته من التلوث.
- **الإقليم الثاني:** حوكمة منظومة التصرف في النفايات خاصة بالمناطق العمرانية وتحسين جودة خدمات التطهير بالإضافة إلى حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري والأنشطة الملوثة.
- **الإقليم الثالث:** ترشيد استغلال الموارد المائية في مجال الري وتثمين المياه المعالجة إضافة إلى تعزيز الرقابة البيئية على الأنشطة الصناعية والحرفية، إلى جانب الرفع من نسب التغطية بشبكات التطهير.
- **الإقليمين الرابع والخامس:** معالجة مخلفات الأنشطة الاقتصادية الملوثة كالفسفاط والصناعات الكيميائية مع العمل على حوكمة منظومة التصرف في النفايات والترفيع في نسب التغطية بشبكات التطهير.

وعلى هذا الأساس، سيتم خلال فترة المخطط 2026-2030 اعتماد جملة من الإصلاحات الهيكلية تشمل كامل المجال الترابي وتهدف إلى إحكام إدارة الموارد الطبيعية، وحماية المنظومات البيئية، وتعميم الخدمات البيئية وتحسين جودتها وإرساء إطار قانوني يدعم التأقلم مع التحديات المناخية.

1. إحكام إدارة الموارد الطبيعية:

أخذا في الاعتبار لحسن توظيف الموارد المائية وحمايتها، سيتم التركيز على تحسين إدارة هذه الموارد مع تعزيز القدرة على التكيف مع التحديات المناخية وفق خصوصيات الجهات والأقاليم، وذلك عبر:

- الرفع من نسبة تعبئة الموارد المائية السطحية وربط السدود وتحويل فائض المياه إلى مناطق الاستغلال.
- تنويع مصادر المياه عبر التوسعة في محطات تحلية مياه البحر والمياه الجوفية المالحة وتحسين نوعية مياه الشرب خاصة في الجنوب.
- تحقيق التوازن في توزيع الموارد المائية من خلال دعم المناطق الداخلية بشبكات ربط فعالة.
- مواصلة برنامج تزويد المناطق الريفية بالمياه.
- امكانية الشراكة بين القطاع العام والخاص في مجال التصرف في منظومات التزود بالماء الصالح للشراب بالوسط الريفي.
- إعادة استعمال المياه المعالجة المطابقة للمواصفات في مجال الفلاحة والصناعة لمجابهة الشح المائي.
- استعمال الطاقات المتجددة خاصة الطاقة الشمسية في تشغيل المنشآت واعتماد التكنولوجيات الحديثة والمقتصدة للطاقة.

ولتجسيم هذه الأهداف، سيتم العمل على دعم المشاريع المتعلقة بالسدود والمنشآت المائية الكبرى والمناطق السقوية مع التوجه نحو استعمال الموارد غير التقليدية بما يساهم في تنويع مصادر المياه وحسن توظيف الميزات التفاضلية لمختلف الجهات.

في مجال السدود والمنشآت المائية الكبرى، سيتم العمل على التسريع في إنجاز عديد المشاريع المتواصلة خاصة منها:

- مشروعي خزان السعيدة بطاقة استيعاب تبلغ 45 مليون متر مكعب وخزان القلعة الكبرى بطاقة استيعاب تبلغ 33 مليون متر مكعب وإنجاز قناة تحويل السعيدة بلي وخزان القلعة الكبرى، المندرجة ضمن مشروع تحويل مياه الشمال التونسي نحو تونس الكبرى والساحل والوطن القبلي وصفاقس قصد تكوين مخزون احتياطي لتلبية الحاجيات من مياه الشراب.
- مواصلة إنجاز كل من سد خلاد وسد تاسة وسد الرغاي والمالح العلوي بما يسهم في رفع طاقة تعبئة مياه السيلان بالإضافة إلى مواصلة مشروع تعلية سد سيدي سعد وتدعيم استقرار مفرغ الفيضانات الذي سيمكّن من رفع دعم طاقة خزن سدّ سيدي سعد بحوالي 100 مليون متر مكعب.

كما ستشهد فترة المخطط، برمجة إنجاز عديد المشاريع الجديدة ومن بينها مشاريع الرفع من طاقة خزن سد نهانة وطاقة خزن سد سليانة وقناة التحويل الثانية (خزان السعيدة، خزان القلعة الكبرى) ومشروع تحلية المياه الجوفية المالحة بجزر قرقنة.

وعلى مستوى المناطق السقوية، ستشهد فترة المخطط مواصلة إحداث عديد المناطق على غرار المنطقة السقوية الدويميس ببنزرت الجنوبية والمنطقة السقوية على سد سراط والمنطقة السقوية بالمياه المعالجة بالقطار، إلى جانب تعصير المنطقة السقوية الكبرى ببوهرتمة من ولاية جندوبة وإنجاز المنطقة السقوية سيدي زيد بالسواسي وصيانة شبكة المنطقة السقوية بسيدي خيار وكهربة آبار بالطاقة الشمسية. وسيتم تعزيز هذا المجهود في إطار تنفيذ مشاريع توسعة محطات تحلية مياه البحر بكل من صفاقس وسوسة والزارات وجزيرة جربة بغرض تعزيز الموارد المائية ومجابهة الطلب الإضافي على مياه الشراب وتحسين نوعيتها.

وبالتوازي، سيتم العمل على تعزيز حماية الجهات من الفيضانات وذلك عبر:

- مواصلة إنجاز مشروع الحماية من الفيضانات للمنطقة من تلاقي وادي مجردة وملاق إلى سيدي سالم.
- مواصلة إنجاز مشروع الحماية من الفيضانات للمنطقة من الحدود الجزائرية إلى نقطة تلاقي وادي مجردة وملاق.
- مواصلة إنجاز مشروع الحماية من الفيضانات للمنطقة السفلى الثانية الممتدة من سدّ العروسية إلى قلعة الأندلس.

كما ستشمل التدخلات إنجاز مشاريع لحماية 40 مدينة باستثمارات تناهز 1100 مليون دينار لفترة المخطط 2026-2030.

2. حماية المنظومات البيئية:

انطلاقا من أهمية حماية المنظومات البيئية للمحافظة على الثروات الطبيعية وتنوعها في مختلف جهات البلاد، سيتم التركيز خلال فترة المخطط على إحكام التصرف في الغابات والمراعي والمحافظة على جودة الأراضي الفلاحية ومكافحة التصحر فضلا عن حماية الشريط الساحلي.

في مجال التصرف المستدام في الغابات والمراعي، سيتم العمل على:

- حماية المنظومات الغابية والمحافظة على انتاجيتها وتنوعها البيولوجي والمحافظة على الثروات الطبيعية حتى تلعب الغابات دورها في الحد من التأثيرات السلبية للعوامل المناخية.
- تثبيت الغطاء الغابي والرعوي والترفيع في نسبته وحماية المنظومات الغابية والرعوية الهشة.
- تطوير وتفعيل الشراكة مع القطاع الخاص لدفع التنمية من خلال تشجيع الخواص على الاستثمار في القطاع الغابي على غرار المساهمة في عمليات التشجير وتثمين الموارد المتاحة عبر مشاريع صديقة للبيئة والتي تساهم في خلق مواطن شغل.
- تثمين الخدمات البيئية للثروات الغابية والرعوية وتنميتها.
- اعتماد أمثلة تهيئة تشاركية ومندمجة للغابات تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- تنظيم ومراقبة الصيد البري وحماية الأحياء البرية والتصرف في المحميات الطبيعية والحدائق الوطنية.

وينتظر إنجاز المشروع المندمج للفلاحة الجبلية الصغرى بالشمال الغربي الذي يهدف إلى ضمان تنمية شاملة ودائمة بالمناطق الجبلية مع تعزيز قدرات المتساكنين على مجابهة التحديات المناخية. ويتدخل المشروع في 45 عمادة موزّعين بين ولايات باجة وجندوبة والكاف وبنزرت من الإقليم الأول وولاية سليانة من الإقليم الثالث ويستفيد من المشروع 77 ألف ساكن ينتمون إلى 19 ألف عائلة.

وعلى **مستوى التهيئة والمحافظة على الأراضي الفلاحية**، ستشهد الخماسية القادمة مواصلة ودعم البرامج الخصوصية بهدف حماية التربة وتحسين خصوبتها في المناطق ذات الإمكانات الزراعية الجيدة ودعم التدخل لتحسين ظروف عيش متساكني المناطق الريفية بتركيز الأنشطة المدرة للدخل وتحسين البنية التحتية والخدمات الأساسية بالمناطق الريفية إلى جانب تعزيز الحركية الاقتصادية حول البحيرات الجبلية.

وفي هذا الإطار، سيتم بالخصوص مواصلة تنفيذ البرامج السنوية المتعلقة بأشغال الغابات وأشغال المحافظة على المياه والتربة ومواصلة إنجاز مشروع حماية الغابات من الحرائق ومواصلة إنجاز برنامج التصرف في الموارد الطبيعية بالمناطق الهشة بكل من ولايات الكاف وسليانة والقيروان وسيدي بوزيد وبنزرت فضلا عن إنجاز مشاريع جديدة منها مشروع "الإدارة والاستعادة التكيفية لغابات الصنوبر الحلبي المتدهورة بولاية القصرين".

كما سيتم خلال الفترة 2026-2030 مواصلة تنفيذ 7 مشاريع للتنمية الفلاحية المندمجة بكل من ولايات صفاقس وسليانة وبنزرت وزغوان والقيروان والقصرين والكاف إضافة إلى الانطلاق في إنجاز مشاريع تنموية فلاحية جديدة والمتمثلة بالأساس في مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بالمهدية ومشروع التنمية الفلاحية المندمجة بسوسة ومشروع التنمية الفلاحية المندمجة بالمناطق الجبلية بسيدي بوزيد ومشروع النهوض بمنظومات الإنتاج الفلاحي والحد من التغيرات المناخية بولاية باجة.

أمّا بالنسبة **لمكافحة التصحر وتدهور التربة**، سيتم تنفيذ مشروع وطني للتشجير "الحزام الأخضر" بهدف الحدّ من زحف الرمال وتعزيز المخزون البيئي ويشمل في مرحلة أولى ولايات قابس وقفصة وصفاقس والقيروان وسيدي بوزيد والقصرين.

وبخصوص حماية الشريط الساحلي سيرتكز العمل على انجاز عدد من المشاريع لفائدة المناطق ذات الأولوية والتي تتمثل في:

- أشغال استصلاح وتهيئة الشريط الساحلي الشمالي الشرقي لجزيرة جربة (ولاية مدنين).
- أشغال استصلاح وتهيئة الشريط الساحلي الممتد من سوسة الجنوبية إلى المنستير الجنوبية.
- أشغال استصلاح وتهيئة الشريط الساحلي لمنطقة شاطئ مامي (ولاية بنزرت).

- أشغال استصلاح وتهيئة الشريط الساحلي بالوطن القبلي.
- مواصلة تنفيذ برنامج بحيرة بنزرت.

3. تعميم الخدمات البيئية وتحسين جودتها:

يمثل تعميم الخدمات البيئية وتحسين جودتها أحد أهم الرهانات البيئية الرامية إلى تحسين ظروف عيش المتساكنين وتكريس الحق في بيئة سليمة خالية من كل مظاهر التلوث خاصة عبر تعصير منظومات التطهير والتصرف في النفايات.

وفي هذا المجال، سترتكز الإصلاحات المبرمجة للخماسية القادمة على تعصير **منظومة التطهير** خاصة من خلال:

- تدعيم وتأهيل منشآت التطهير بالبلديات المتبناة وتعميم خدمات التطهير لتشمل المدن غير المتبناة.
- تحسين نوعية المياه المعالجة بهدف إعادة استعمالها في كافّة المجالات التنموية.
- استعمال التكنولوجيات الحديثة والمقتصدة في الطاقة في مجال التطهير.
- تدعيم الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

ومن بين المشاريع التي ستساهم في تجسيم هذه الاصلاحات:

- إنجاز قطب تطهير المياه المنزلية والصناعية بالقطب التكنولوجي بالمنستير.
- مشروع تأهيل وتهذيب محطة التطهير بالقصرين وإنجاز محطات تطهير بالسند والرديف/أم العرايس.
- توسيع وتهذيب محطات تطهير الحمامات الجنوبية وقربة وباجة والكاف والفحص.

وعلى مستوى التصرف في النفايات، سيتم العمل على:

- تطوير منظومة التصرف في النفايات المنزلية والمشابهة عن طريق إحداث وحدات معالجة وتثمينها بالاعتماد على الشراكة بين القطاع العام والخاص.
- التثمين الطاقي للغازات بالمصبات المراقبة.
- مواصلة إنجاز مراكز التجميع والنقل.
- إرساء ثقافة الحد من إنتاج النفايات والفرز الانتقائي من المصدر للنفايات.
- إرساء ثقافة التسميد للنفايات العضوية.
- استصلاح وتهيئة المصبات العشوائية والقضاء على النقاط السوداء.
- ضمان التصرف الملائم في النفايات الصناعية والخاصة.

وتتضمن أهم **المشاريع والبرامج**:

- إحداث وحدات معالجة وتثمين النفايات المنزلية في إطار عقد شراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص بصفاقس وقفصة وسليانة والقصرين وجربة وقبلي والكاف.
- استغلال منشآت التصرف في النفايات الصناعية والخاصة في كل من مركز معالجة النفايات الصناعية والخاصة بجرادو ومركزي الاستقبال والخزن والنقل بكل من صفاقس وقابس.

4. إطار قانوني يدعم التأقلم مع التحديات المناخية:

يكتسي الإطار التشريعي الداعم للتأقلم مع التحديات المناخية أهمية قصوى حيث يسهم في إرساء قواعد قانونية واضحة تنظم إدماج البعد المناخي والبيئي في التخطيط الجهوي والإقليمي والتهيئة الترابية وتساهم في اعتماد آليات وقائية واستباقية للحد من المخاطر. وفي هذا الإطار، تتضمن أهم هذه الإصلاحات:

- إرساء إطار قانوني للوضعية العقارية لمنشآت التصرف في النفايات بما يساهم في تسريع وضعها لفائدة هذه المشاريع مباشرة.
- اصدار التحديد الرسمي للشريط الساحلي ورقمنة التصرف في الملك العمومي البحري ومراجعة التشريعات المتعلقة بالإشغال الوقتي.
- تفعيل مبدأ "الملوّث يدفع".
- تعزيز آليات التنسيق في المجال البيئي بين الوزارات المعنية والجماعات المحلية وخاصة البلديات.

III. التوجه الإستراتيجي الرابع: مجالات ترابية دافعة للحركية الاقتصادية

يمثل ارساء ديناميكية جديدة للاقتصاد المحلي والجهوي والإقليمي أحد أبرز رهانات الفترة القادمة في ظل ضعف الحركية الاقتصادية بعديد الجهات ومحدودية مساهمتها في خلق الثروة وفرص العمل. وسيمكن هذا التوجه من تجاوز المقاربات التنموية القطاعية والانتقال نحو مقاربة تنموية ترابية قائمة على تثمين الموارد المحلية والميزات التفاضلية للجهات والأقاليم لدفع الاستثمار وتطوير جاذبيتها وقدرتها التنافسية مع التكامل بينها.

ويدعم هذا التوجه القيام بإصلاحات جوهرية لتنويع القاعدة الاقتصادية محليا وجهويا واقليميا في إطار منظومات اقتصادية مميزة تمكن من إرساء اقطاب اقتصادية مندمجة ومتطورة طبقا لخصوصيات الجهات والأقاليم إلى جانب تكريس متطلبات الانتقال الرقمي كمحرك أساسي للتنمية المجالية.

1. نسيج اقتصادي متنوع يثمّن المقومات المجالية:

يرتكز هذا التوجه على تنشيط الاستثمار في القطاعات الواعدة ذات القيمة المضافة العالية خاصة المرتبطة بالاقتصاد الأخضر والاقتصاد الأزرق والاقتصاد الدائري وثروات الصحراء وتعزيز الابتكار التكنولوجي بما يدعم تطوير سلاسل القيمة ويعزّز الترابط بين حلقات الإنتاج والتحويل والتسويق والتصدير ويرفع من نسق بعث المشاريع وإحداث المؤسسات وخاصة الناشئة منها. كما سيشمل هذا المسار دعم المبادرات الجماعية وإحداث الشركات الأهلية وتيسير نفاذ المؤسسات إلى مصادر التمويل وتحفيز التصدير بما يعزّز الإندماج في الدورة الاقتصادية الوطنية والعالمية.

ويهدف هذا التوجه إلى إرساء ديناميكية اقتصادية إقليمية منسجمة مع خصوصيات كل مجال ترابي، بما يسمح بـ:

- تدعيم السياحة البديلة لجعل الأقاليم وجهة سياحية متميزة تمكن من تعميم الأنشطة على كامل السنة وذلك باستغلال ما تزخر به مختلف مناطق الأقاليم من إمكانيات أثرية وطبيعية وإيكولوجية وجيولوجية وثقافية تؤهلها للترويج لمنتوج سياحي خصوصي. ويمكن تجسيد هذا التوجه بتوظيف الإمكانات الخصوصية لكل إقليم على غرار السياحة الصحية والاستشفائية بالأقاليم الأول والثاني والثالث والخامس والسياحة الترفيهية والرياضية بالإقليم الأول والثاني والثالث والخامس والسياحة الصحراوية وتثمين المواقع الأثرية والايكولوجية لتطوير المنتوج السياحي بالإقليمين الرابع والخامس.
- إرساء منظومة صناعات تقليدية تتميز بالابتكار والتجديد مع تثمين التراث المادي واللامادي بمختلف الأقاليم.
- التركيز على الانشطة الواعدة والمجددة بالأقاليم وخلق فرص جديدة للاستثمار عبر استغلال المكامن والفرص المتاحة بمختلف الجهات.
- دعم الاقتصاد الأخضر بكافة الاقاليم باستغلال الفرص التي توفرها الفلاحة البيولوجية والكفاءة الطاقية للحد من الانبعاث الكربوني.
- تنظيم الاقتصاد الدائري بتشريك القطاع العام والخاص في تثمين النفايات واستخدامها لإنتاج الطاقة النظيفة عبر تدوير ورسكلة الفضلات المنزلية وتحويل بقايا المنتوجات الخصوصية حسب الأقاليم على غرار مادة "المرجين".
- دعم الاقتصاد الأزرق بالمناطق الساحلية بمختلف الاقاليم للمساهمة في النمو الاقتصادي واحداث فرص عمل وتحسين ظروف العيش، مع حماية النُظم البيئية البحرية واستدامتها والحفاظ على الاساليب التقليدية في الصيد البحري.

- تطوير منظومات الإنتاج ذات الطابع المحلي والجهوي والإقليمي داخل كل إقليم كمنظومة التمور في الجنوب والنسيج في الساحل والصناعات الغذائية في الشمال قصد تثمين الموارد المحلية وعدم تصديرها كمواد خام من جهة، ولضمان استغلال العائد من القيمة المضافة داخل الإقليم من جهة أخرى.

وانطلاقا من توجهات السياسات القطاعية تتوفر عديد الفرص للأقاليم على غرار:

- ✓ قطاع النسيج (الإقليم الثالث - الساحل والقيروان): إنشاء "قطب لوجستي" في القيروان لتجميع المواد الأولية، مع ربطه بمصانع الملابس في سوسة والمنستير للتصدير عبر مينائي النفيضة وسوسة.
- ✓ قطاع الصناعات الغذائية (الإقليم الأول): تشجيع وحفز المبادرة لبعث وحدات تعليب وتحويل كبرى للمنتجات الفلاحية (مثل الطماطم والسميد) في باجة، مخصصة للتصدير المباشر عبر ميناء بنزرت أو النقل البري نحو تونس الكبرى.
- ✓ السياحة البديلة المندمجة: إحداث مسالك سياحية تربط المناطق السياحية الساحلية بالمواقع الأثرية والبيئية بالوسط الغربي (مثل مسلك "سوسة - القيروان - سبيطلة").

2. مجالات ترابية جاذبة وتنافسية:

سعيا لتطوير وتحسين جاذبية مختلف المجالات الترابية، سيتم إعداد دراسات استراتيجية خاصة بكل إقليم لتحديد مجالات التخصص والميزات التفاضلية لإعداد خارطة استثمارية تحدد عروض قيمة حسب الأقاليم وتسهم في استقطاب الاستثمارات الخارجية. كما سيتم اعتماد أدوات ترويج حديثة تشمل إرساء علامة لكل إقليم (Brand district) وتطوير استراتيجية اتصالية متعددة القنوات تعتمد التقنيات الرقمية الحديثة.

وسيرتكز العمل على تطوير البنية التحتية ودعم الفضاءات الصناعية والتكنولوجية واللوجستية وعلى دعم مقومات جاذبية المدن للاستثمار والاقامة إلى جانب الترويج للخصوصيات المميزة لكل إقليم.

واعتبارا لأهمية الانتقال الرقمي والتطور التكنولوجي في الرفع من جاذبية المجالات الترابية وتعزيز تنافسيتها، سيتم في إطار المخطط 2026-2030 تكريس هذا التوجه عبر اعتماده في كلّ القطاعات حسب الخصوصيات المجالية على غرار الفلاحة والصناعة والسياحة والنقل وتكنولوجيات الاتصال إضافة إلى رفع إنتاجية القطاعات من خلال تسريع النفاذ إلى الخدمات. وبالتوازي، سيتم العمل على تنفيذ المشاريع الداعمة للاقتصاد الرقمي المتعلقة خاصة بالبنية التحتية التكنولوجية والحوكمة الالكترونية.

وستشهد الفترة أيضا العمل على استغلال الإمكانات المتنوعة بين الأقاليم والمزايا التفاضلية للجهات، بما يمكّن من توجيه المستثمرين نحو مناطق متخصصة ومهيأة تتوافق مع استراتيجياتهم الإنتاجية وتضمن الاستفادة المثلى من الكفاءات المحلية، في اتجاه تحقيق توزيع جغرافي أكثر توازنا للاستثمارات. وسيتم في هذا الإطار اعتماد مقاربة مبتكرة للترويج تقوم على تطوير عروض قيمة استثمارية بهدف تمكين المستثمرين من رؤية متكاملة حول جاهزية مواقع الاستثمار. وتشمل هذه العروض الرصيد العقاري المناسب وتوفر اليد العاملة المختصة والربط بالشبكات العمومية وجاهزية البناءات إلى جانب تأمين مسارات مبسطة للحصول على التراخيص والموافقات، بما يساهم في تقليص مدة الشروع الفعلي في النشاط.

وسيتم إعداد عروض القيمة على مستوى كل ولاية وإقليم بالنسبة للمشاريع الكبرى المندمجة، بما يتيح إحداث ترابط فعلي بين المشاريع الكبرى المهيكلة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة وهو ما يدعم الاندماج في سلاسل القيمة.

ففي مجال تطوير البنية التحتية ودعم الفضاءات الصناعية والتكنولوجية واللوجستية، سيتم العمل على إعطاء أولوية كبرى لتطوير البنية الأساسية للنقل البري باعتبارها ركيزة أساسية لتأهيل المجال الترابي وتحسين الربط بين الجهات والأقاليم من خلال إنجاز شبكة طرقات تشمل مختلف المستويات المحلية والجهوية والإقليمية وذلك بمواصلة إنجاز شبكة الطرقات السيارة كالطريق السيارة تونس – جلمة التي ستؤمن الربط بين الأقاليم الثاني والثالث والرابع إلى جانب مضاعفة عدد من المحاور الطرقية الاستراتيجية مثل

وصلة تطاوين (الإقليم الخامس) بالطريق السيارة ووصلة الطريق الوطنية رقم 2 بين سوسة والقيروان (الإقليم الثالث) مما سيدعم الترابط بين الولايات داخل نفس الإقليم.

وستشمل هذه الجهود تهيئة شبكة الطرقات المرقمة إلى جانب تطوير شبكة المسالك الريفية بما يمكن من ربط المناطق المعزولة بمحيطها وتحسين النفاذ إلى المرافق العمومية والخدمات الأساسية. وتندرج ضمن هذا التوجه جملة من المشاريع الكبرى المهيكلة، من بينها إنجاز الطريق السيارة الرابطة بين بوسالم والحدود التونسية الجزائرية وتمديدها إلى ولاية الكاف مما سيعزز ترابطها مع باقي الولايات داخل الإقليم الأول ومع الإقليم الثاني.

كما سيتم تعزيز الممرات الاقتصادية بما يدعم اندماج الجهات الحدودية في الدورة الاقتصادية الوطنية، وذلك عبر الانطلاق في مضاعفة الطريق الوطنية رقم 13 ودراسة مضاعفة الطريق الوطنية رقم 15 الرابطة بين المركز الحدودي ببوشبكة وتلابت وڤفصة وڤابس إلى جانب دراسة مضاعفة الطريق الوطنية رقم 16 الرابطة بين توزر وڤابس، بما يسهم في تحسين الترابط وتعزيز المبادلات الاقتصادية بين الجهات. وسيرافق هذه المشاريع الخاصة بالممرات الاقتصادية إنجاز وتهيئة وصيانة المسالك الفلاحية والريفية المرتبطة بها والمتواجدة بالمعتمديات المندرجة ضمن نطاق هذه المشاريع بما يعزز ربط هذه الممرات بمناطق الإنتاج الفلاحي والمشاريع المهيكلة كسوق الإنتاج بسيدي بوزيد والمنطقة اللوجستية بقرقور إضافة إلى رصد خطوط تمويل مشاريع الاستثمار الخاص بالمناطق المحاذية للرواق الاقتصادي بالطريق الوطنية رقم 13.

أما فيما يتعلق بدعم شبكات النقل واللوجستيك، سترتكز الجهود على:

- تحسين جودة النقل الحديدي وجاهزيته وتطوير الشبكة الحديدية للشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية خاصة عبر تأهيل أجزاء من الخط الحديدي عدد 05 تونس-ڤابس وتأهيل الخط 1 تونس بنزرت وتأهيل الخط الحديدي الدولي تونس-الجزائر والشروع في إنجاز دراسة مشروع الخط الحديدي عالي الأداء شمال جنوب والشروع في أشغال الجزء الأول من تهيئة الخط الحديدي عدد 6 تونس -القصرين ودراسة تأهيل الخط الحديدي عدد 11 سوسة - القصرين مرورا بالقيروان وسيدي بوزيد والمدينة الطبية بالقيروان.
- تهيئة الموانئ والمطارات والمعابر الحدودية البرية وتحسين المردودية والخدمات بها خاصة عبر توسعة مطار تونس قرطاج وتطوير قطب مينائي ولوجستي بميناء رادس وضبط استراتيجية لخلق منطقة صناعية ولوجستية حديثة بمنطقة النفيضة بالتوازي مع الشروع في إنجاز ميناء المياه العميقة بالنفيضة والانطلاق في تأهيل معبري بوشبكة ورأس جدير بداية من سنة 2026.
- النهوض بمنظومة اللوجستية لمساندة بقية القطاعات الاقتصادية وذلك عبر مراجعة الإطار القانوني والمؤسساتي للوجستية وإحداث عدد من المناطق اللوجستية بكل من قرقور، بوشمة، جرجيس، رادس والنفيضة.

ويمثل **ارساء بنية تحتية صناعية** مواكبة لحاجيات الباعثين والمؤسسات بالجهات وللمتطلبات التكنولوجية المتطورة من العوامل الرئيسية لاستقطاب الاستثمار وتيسير انجاز المشاريع خاصة بالجهات الأقل تنمية حيث سيتم في هذا المجال التركيز على تنمية النسيج الصناعي بالجهات وفق تمشي جديد يعتمد بالأساس على:

- تثمين البنية التحتية الصناعية وصيانتها وإعادة تهيئتها وترشيد التصرف فيها ورفع نسبة إستغلال المناطق الصناعية المتواجدة وذلك عبر إيجاد الحلول للإشكال المتعلق بالمحلات الصناعية المغلقة وغير المستغلة والتسريع في إجراءات إسقاط الحق للعقارات التي تجاوزت الآجال القانونية المحدّدة للاستغلال.
- تحديد رصيد من المدخرات العقارية الصناعية وإعداد خارطة لكل المدخرات العقارية الصناعية بكافة الجهات يتم إعتمادها لبرمجة المناطق الصناعية على المدى البعيد.
- إحداث مناطق صناعية مندمجة حسب الخصوصيات الجهوية ومنظومات الإنتاج.
- إرساء نظام للمتابعة وتقييم إستغلال المناطق الصناعية وإعداد تقارير دورية حول وضعية المناطق الصناعية.

وفي هذا الإطار، من المنتظر الانتهاء من تهيئة 28 منطقة صناعية على مساحة 1167 هك من قبل الوكالة العقارية الصناعية منها 18 منطقة صناعية بمناطق التنمية الجهوية على مساحة 810 هك.

كما سيتم العمل على **دعم منظومة الأقطاب التكنولوجية** وتوجيهها نحو قطاعات ذات قيمة مضافة عالية بما يسمح بتوفير نسيج اقتصادي متطور وتنافسي يأخذ في الاعتبار خصوصيات كل إقليم فضلا عن إحداث مناطق حرة ومناطق لوجستية لدعم التصدير.

تحسين وتجويد مناخ الاستثمار: سيتم العمل على تطوير الإطار التشريعي المنظم له خاصة من خلال مراجعة قانون الاستثمار. كما سيتم التركيز على تعميم الرقمنة وتبسيط الإجراءات الإدارية عبر تنفيذ عدد من المشاريع الرقمية، من أبرزها إرساء الخارطة الرقمية لأملاك الدولة العقارية وتعميم نظم المعلومات الجغرافية على المستوى الجهوي. وبالتوازي، سيتم التسريع في تنفيذ برنامج تبسيط الإجراءات الإدارية من خلال حذف عدد من التراخيص أو تعويضها بكراسات شروط مبسطة إلى جانب تطوير منظومة التكوين والإحاطة بالباعثين وأصحاب المشاريع الصغرى.

الترويج للأقاليم والجهات: سيتم في هذا السياق تطوير التسويق الترابي كأداة استراتيجية لتعزيز جاذبية الأقاليم والجهات، ومزيد دعم قدرتها لاستقطاب الاستثمار الخارجي المباشر حسب خصوصياتها، إلى جانب إرساء مؤشر وطني لجاذبيتها. كما ستتم مساندة الأقاليم والجهات في تنفيذ حملات ترويجية مهيكلة تبرز الخصوصيات الترابية والمزايا التفاضلية لكل مجال ترابي، سواء من حيث الموارد الاقتصادية أو الموقع الجغرافي أو جودة العيش تمكّن من إفراد علامة لكل إقليم.

المبادرة الجماعية دعامة لتنمية الاقتصاد المحلي والجهوي والإقليمي: الشركات الأهلية

تهدف الشركات الأهلية إلى تحقيق التنمية المحلية والجهوية وفقا للإرادة الجماعية للأهالي وتماشيا مع حاجيات مناطقهم وخصوصياتها.

وستساهم الشركات الأهلية المحلية والجهوية خلال الفترة القادمة في تعزيز الحركية الاقتصادية بمختلف المعتمديات والجهات ودعم مساهمة الطاقات الشابة في تطوير أنشطة تثمن الموارد والفرص المتاحة بها.

وانطلاقا من تطلعات المجالس المنتخبة وانسجاما مع توجهات الدولة في هذا المجال، سيتم العمل على تبسيط إجراءات إحداث الشركات الأهلية وتأمين الإحاطة والمرافقة خلال مختلف المراحل وتيسير النفاذ إلى التمويل والسوق فضلا عن إرساء خطة اتصالية للنهوض بدورها في المساهمة في التنمية المحلية والجهوية بهدف الوصول إلى 800 شركة أهلية في أفق سنة 2030 مقابل 230 شركة محدثة في موفى سنة 2025.

IV. التوجه الإستراتيجي الخامس: مجالات ترابية مكرسة للاندماج والتكامل والتضامن فيما بينها

يمثل التفاوت الاقتصادي والاجتماعي الهيكلي بين شرق البلاد وغربها التحدي الأكبر على مر العشريات المنصرمة وذلك بسبب:

- تركز أكثر من 80% من الأنشطة والمؤسسات الاقتصادية في الشريط الساحلي (تونس الكبرى، سوسة، صفاقس)، بينما تعتمد عديد المناطق الغربية والجنوبية بشكل أساسي على الفلاحة المعيشية أو بعض الأنشطة التجارية.
- الفوارق المرتفعة في نسب البطالة من ولاية إلى أخرى وفي جودة الخدمات الصحية والتربوية وقربها من المواطن.

وقد أدى هذا التفاوت إلى تواصل الهجرة الداخلية نحو الأقطاب الاقتصادية والعمرانية الكبرى مما خلق ضغطا على البنية التحتية بها وإلى تراجع نسبة الفئات النشيطة والكفاءات بالولايات الأقل حركية اقتصادية.

ولتحقيق هذا التوجه الاستراتيجي "**الأقاليم المندمجة والمتكاملة والمتضامنة**"، تم اعتماد حزمة من الاصلاحات والمشاريع الهيكلية سيتم العمل على تجسيدها وفق رؤية متكاملة وأخذا بعين الاعتبار للإمكانيات المتاحة، وذلك عبر:

- تطوير بنية اساسية متوازنة تضمن الترابط والاندماج بين الجهات والأقاليم.
- تدعيم الاليات المؤسساتية والاقتصادية والاجتماعية التي تكرس التضامن المجالي.
- إرساء تهيئة ترابية تعزز التضامن والتكامل الترابي والتوزيع العادل للثروات.

1. تطوير بنية أساسية شاملة تضمن الترابط والاندماج بين الجهات والأقاليم:

لتطوير بنية أساسية متوازنة تضمن الترابط والاندماج بين الجهات والأقاليم، سيتم اعتماد مقاربة متكاملة تركز على العدالة المجالية والنجاعة الاقتصادية.

واذ تلعب البنية الاساسية المتطورة وخاصة الممرات الاقتصادية والأقطاب الجامعية والمستشفيات الجامعية دورا هاما في ربط الجهات والأقاليم ببعضها لضمان اندماجها وتضامنها، فإن البنية الاساسية الذكية والرقمية لا تقل أهمية في تحقيق الترابط بين مختلف المجالات الترابية.

وفي هذا النطاق، سيتم العمل على تدعيم النقل والأروقة الاقتصادية لربط مناطق الإنتاج بالموانئ التجارية مما يدمج مختلف الأقاليم في الاقتصاد الوطني والعالمي خاصة من خلال استكمال وتطوير الطريق السيارة الرابطة بين الشمال الغربي وتونس الكبرى وتفعيل الممرات اللوجستية التي تربط مناطق إنتاج الفسفاط والمواد الإنشائية بالموانئ البحرية، مع دمج السكك الحديدية (الخط 13 و15) لضمان انسيابية السلع.

وتهدف البنية الأساسية الذكية والرقمية إلى تحويل التكنولوجيا من خدمة إلى محرك للعدالة المجالية والتضامن بين الأقاليم. وسيتم العمل في هذا الإطار على استكمال تغطية المناطق الريفية والحدودية المعزولة بشبكة الأنترنت والاتصالات لضمان حق المواطنين في النفاذ إلى المعلومة والخدمات الرقمية وتوسيع شبكة الألياف البصرية الوطنية لتصل إلى كافة الهياكل العمومية والمدارس والمستشفيات مما يوفر سرعة تدفق عالية تضاهي المدن الكبرى.

كما سيتم تطوير بوابة موحدة للخدمات الإدارية تتيح استخراج الوثائق الرسمية (الحالة المدنية، السجل التجاري، العقارات) إلكترونيا بالكامل مما يضمن نفاذ الجميع إليها من خلال تعميم استخدام الهوية الرقمية على الجوال لتأمين المعاملات بصفة رقمية لتجسيم تكافؤ الفرص بين الجهات.

2. تدعيم الآليات المؤسساتية والاقتصادية والاجتماعية التي تكرس التضامن المجالي:

لتحقيق التضامن المجالي سيتم إرساء مقاربة شاملة لتدعيم الآليات الضامنة للتوزيع العادل للثروات والفرص بين مختلف الأقاليم والتي تهدف خاصة إلى تحويل التضامن المجالي إلى واقع اقتصادي ملموس يسمح بتكافؤ الفرص في كل الجهات والأقاليم وذلك بـ:

- دعم قدرات المجالس المحلية والجهوية والإقليمية في مجال التخطيط وفي اقتراح المشاريع التي تخص مجالها الترابي.
- دعم قدرات البلديات بالرفع من الدعم المالي وتطهير مديونيتها وتنمية مداخيلها وتحسين أساليب التصرف الإداري والمالي بها فضلا عن مرافقة البلديات التي تمر بصعوبات مالية هيكلية أو ظرفية ورقمنة وتطوير الخدمات البلدية وتدعيم قدراتها البشرية.
- مراجعة قانون الاستثمار في اتجاه مزيد دعم المشاريع التي تنجز في مناطق التنمية الجهوية والمشاريع ذات الطابع الاقليمي.
- دعم دور "صندوق دعم اللامركزية والتسوية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية" وتعزيز آليات التضامن والتعديل بين مواردها.
- دعم آليات التمويل لفائدة الشركات الناشئة والمشاريع الصغرى والمتوسطة خاصة في الجهات الأقل تنمية.

3. إرساء تهيئة ترابية تعزز التضامن والتكامل الترابي والتوزيع العادل للثروات:

تمثل التهيئة الترابية أداة لتعزيز التضامن والتكامل المجالي ويعد تطويرها خيارا استراتيجيا وطنيا لتجسيد مقومات الاندماج بين مختلف الجهات والاقاليم وتحقيق التوزيع العادل للثروات الطبيعية. ومن هذا المنطلق، سيتم العمل على تجسيم إصلاحات هيكلية تتعلق أساسا بـ:

- مراجعة الإطار التشريعي للتهيئة الترابية والعمل على الانتهاء من إعداد مجلة التهيئة الترابية والتعمير وإعداد النصوص التطبيقية الخاصة بها.

- تطوير الإطار التشريعي والترتيبي المنظم لأملاك الدولة بما يمكّن من توفير الضمانات الضرورية لحماية الرصيد العقاري الدولي وحوكمة التصرف فيه وحسن استغلاله واحكام توظيفه لفائدة التنمية، وتوفير الآليات العملياتية للتسريع في تسوية الوضعيات العقارية العالقة وخاصة وضعيات المستغلين بصفة قانونية لعقارات فلاحية.
- تطوير مساهمة العقار الدولي في تحقيق التنمية المحلية والجهوية والإقليمية المتوازنة والشاملة والمستدامة عن طريق توظيف العقار الدولي لفائدة مشاريع البنية الأساسية للنقل من طرقات وشبكة السكك الحديدية والممرات الاقتصادية بما يسهم في تحسين ربط المناطق الأقل نموا بالمراكز الحضرية والاقتصادية الكبرى.
- دعم التخطيط المشترك مع المجالس المنتخبة على المستوى المحلي والجهوي والإقليمي بما يمكّن من ضبط وتحديد الحاجيات العقارية الفعلية وذات الأولوية ومتابعة طلباتهم لتوفير العقارات الضرورية.

كما سيتم العمل على:

- تعزيز دور الإقليم كفاعل ومحرك رئيسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والحوكمة الترابية، من خلال تثمين الإمكانيات والموارد المحلية الجهوية وتحفيز الاستثمار.
- وضع منصة وطنية ذكية للتهيئة الترابية والرصد المجالي وتعميم نظام المعلومات الجغرافية على المستوى الوطني والجهوي والبلدي بما يساهم في إحكام رصد استعمالات الأراضي وتطور الكثافة السكانية وحالة البنى التحتية وتوزيع التجهيزات.
- مزيد تعزيز إدراج مخاطر المناخ ضمن مخططات وأمثلة التهيئة الترابية من خلال إعداد دراسة حول التحديات المناخية والتهيئة الترابية.
- التوجه نحو تغطية كامل الأقاليم بدراسات الأمثلة التوجيهية للتهيئة في إطار رؤية شاملة للمجال الترابي بالاعتماد على توجهات المثال التوجيهي للتراب الوطني.
- التسريع في استكمال إعداد الدراسات الخاصة بالأمثلة التوجيهية لتهيئة المجموعات العمرانية لمدينتي سليانة وقفصة ومواصلة إعداد دراسات الأمثلة التوجيهية لتهيئة المجموعات العمرانية بكل من المهدية ومدنين والمنستير والشروع في إعداد دراسات الأمثلة التوجيهية لتهيئة المجموعات العمرانية لصفاقس الكبرى، وسوسة الكبرى، وزغوان، وتطاوين.
- إعداد دراسات الأمثلة التوجيهية لتهيئة المناطق الحساسة والمتمثلة في مواصلة إعداد المثال التوجيهي لتهيئة المنطقة الحساسة لجزر قرقنة والشروع في اعداد دراستي المثال التوجيهي لتهيئة المنطقة الحساسة للسباسب العليا والمثال التوجيهي لتهيئة المنطقة الحساسة للسباسب السفلى.

الجزء الثاني

المخططات الإقليمية والجهوية:

ملخص تأليفي

الإقليم الأول

I. تقديم الإقليم

1. الخصائص الجغرافية:

يقع الإقليم الأول في شمال وشمال غرب البلاد التونسية وينقسم إداريا إلى 4 ولايات وهي بنزرت وباجة وجندوبة والكاف ويشمل 44 معتمدية و58 بلدية و385 عمادة. كما يمسح 15673 كلم^2 أي ما يمثل 9,6% من مساحة البلاد التونسية. يحتل الإقليم موقعا جغرافيا متميزا حيث يعد بوابة تونس على البلدان المطلة على البحر الأبيض المتوسط من خلال واجهة بحرية على طول 251 كلم (200 كلم بولاية بنزرت و26 كلم بولاية باجة و25 كلم بولاية جندوبة) شمالا ومنفذا هاما نحو المغرب العربي عبر حدود تمتد على طول 262 كلم مع القطر الجزائري. ويتميّز الإقليم الأول بتنوع طوبوغرافي ومناخي هام وهو ما يمنحه رصيدا طبيعيا استثنائيا، حيث يجمع بين السهول الخصبة في الجنوب الشرقي، والمناطق الغابية على مساحة بحوالي 387 ألف هك شمالا وغربا والمناطق الساحلية الشمالية المطلة على البحر الأبيض المتوسط. كما تعبره سلسلة جبال الأطلس، المتكونة من جبال خمير والظهير التونسي (على ارتفاع 1270 مترا فوق مستوى سطح البحر) التي تمتد غربا من حدود ولايتي الكاف وجندوبة إلى أقصى نقطة في شمال إفريقيا برأس إنجلة بولاية بنزرت، مما يمنح المنطقة تضاريسا متنوعة وارتفاعات مختلفة.

وينتمي الإقليم الأول إلى المناخ المتوسطي المعتدل، حيث يكون الشتاء ممطرا وباردا، والصيف حارا وجافا وتتميز التساقطات بالإقليم بعدم الانتظام. وتتسبب هذه الخصائص المناخية في تأثيرات بالغة الأهمية ذات آثار سلبية أحيانا على باقي عناصر الوسط الطبيعي إذ تساهم في الانجراف المائي واستفحال ظاهرة التعرية التي تهدد التربة.

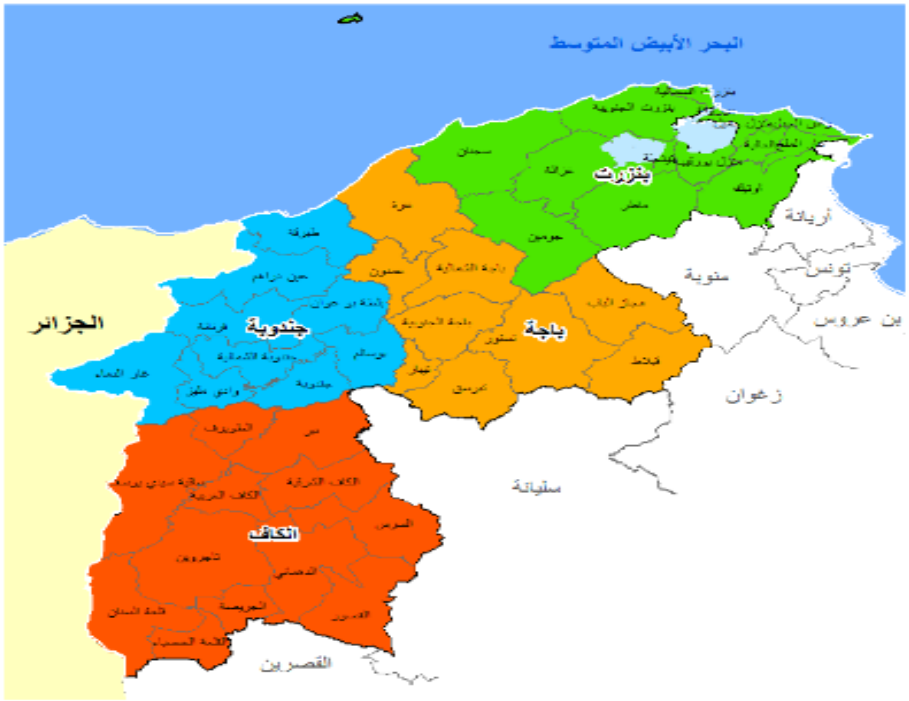

2. الخصائص الديمغرافية:

يعد الإقليم 1560,843 ألف نسمة سنة 2024 وهو ما يمثل 13,03% من مجموع سكان البلاد وبنسبة نمو ديمغرافي بـ 0,29% مقابل 0,87% على المستوى الوطني خلال الفترة (2014-2024). وتبلغ الكثافة السكانية بالإقليم حوالي 100 ساكن/كلم^2. ويتفاوت الوزن

الديمغرافي لولايات الإقليم، إذ تضم ولاية بنزرت 39% من إجمالي عدد السكان وبدرجة أقل ولايتي باجة وجندوبة في حين يبلغ الحجم النسبي لسكان ولاية الكاف 15%.

ويبرز الجدول التالي توزيع سكان الإقليم ونسبة النمو الديمغرافي حسب الولاية على امتداد الفترة 2014-2024:

تطورعدد سكان الإقليم الأول حسب الولايات بين سنتي 2014- 2024

الولاية	2014	2024	نسبة النمو الديمغرافي %
بنزرت	568 219	607 388	0,67
باجة	303 032	311 417	0,27
جندوبة	401 477	404 352	0,07
الكاف	243 156	237 686	-0,23
الإقليم الأول	1 515 884	1 560 843	0,29
المستوى الوطني	10 982 476	11 972 169	0,87

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء / نتائج التعداد العام للسكان والسكنى لسنتي 2014 و2024

وتعكس بنية الهرم السكاني مسارا نحو التهرم الديموغرافي (تقلص نسبة الأطفال مقابل إرتفاع نسبة المسنين) حيث بلغت الفئة العمرية 60 سنة فما فوق 14,4% مقابل 16,8% على المستوى الوطني مع تقلص عدد الأطفال بين 0 و4 سنوات، حيث كانت النسبة سنة 2014 في حدود 8,6% لتبلغ 7,9% سنة 2024 مقابل 5,9% على المستوى الوطني، كما شهدت الفئة العمرية بين 4 سنوات و15 سنة بدورها تراجعا لتمرّ خلال نفس الفترة من 15%إلى 14,2% وتواصل التراجع ليشمل الفئة العمرية 15-59 سنة لتمرّ من 64,5% سنة 2014 إلى 63,5% سنة 2024.

هيكلة الهرم السكاني

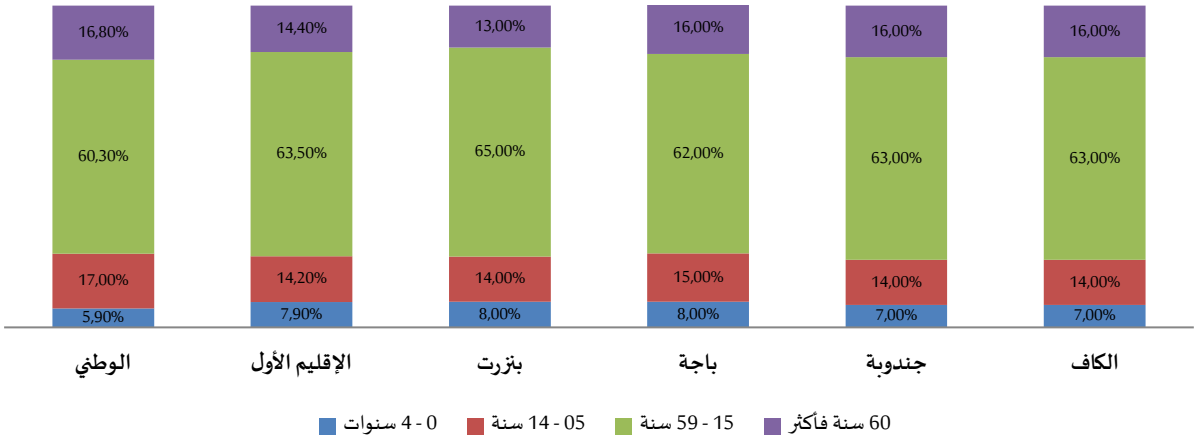

كما شهد الإقليم تراجع صافي الهجرة الداخلية من 33677 سنة 2014 إلى 9872 سنة 2024 في حين شهد صافي الهجرة الخارجية ارتفاعا هاما خلال العشرية 2014-2024 من 3722 إلى 13418فردا.

ويقدر عدد السكان في سن النشاط من الفئة العمرية 15 سنة فأكثر حسب التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024 حوالي 1231,7 ألف ساكن وتمثل نسبة الإناث ما يقارب 50,6% وتقدر نسبة السكان النشيطين بالإقليم بـ 46,7% والتي تبقى دون المستوى الوطني المقدر بـ 48,1%. هذا وتبقى نسبة البطالة على مستوى الإقليم مرتفعة في حدود 22,8% مع تسجيل تفاوت بين الولايات حيث سجلت أعلى نسبة بولاية جندوبة في حدود 36,5% تليها ولاية الكاف بنسبة 28,2% ثم ولاية باجة بنسبة 20,3% وفي حدود 13,4% بولاية بنزرت.

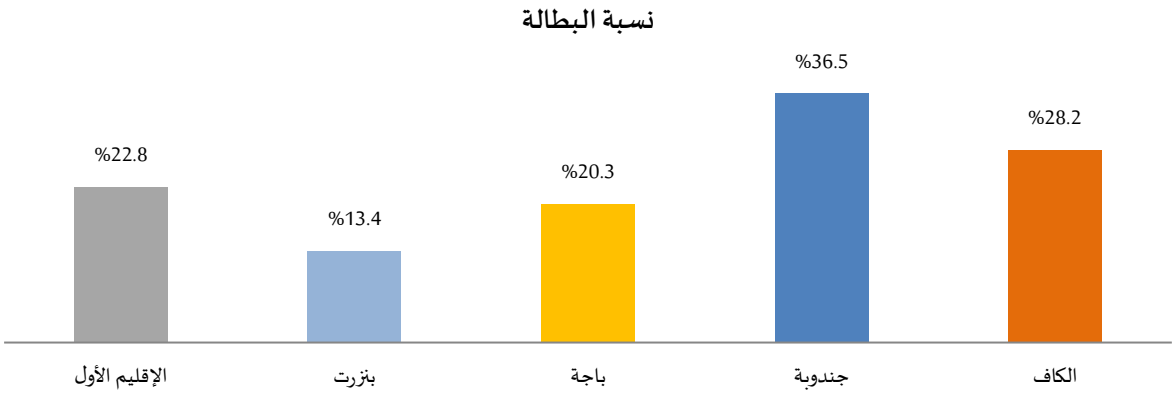

3. الخصائص الاقتصادية والاجتماعية:

تتميز ولايات الإقليم الأول بتنوع خصائصها الاقتصادية والاجتماعية وبأهمية مواردها وثرواتها الطبيعية، حيث تمسح الأراضي الصالحة للزراعة 1451 ألف هك منها 985 ألف هك محترثة وتمسح الغابات حوالي 387 ألف هك و79,2 ألف هك من المراعي، وتمتد المساحات السقوية على107 ألف هك. كما تتوفر به موارد مائية هامة قابلة للتعبئة ناهز حجمها 2549 مليون.م^3 منها 1293 مليون.م^3 معبأة. ويساهم بنسبة هامة في الإنتاج الوطني من الحبوب والحليب واللحوم الحمراء كما يوجد بالإقليم 521 مؤسسة صناعية توفر 82872 موطن شغل منها 228 مؤسسة مصدرة كليا، منها 46% منتصبة بولاية بنزرت. ويتميز الإقليم الأول بالخصائص التالية:

- **تموقع حول ضفاف وادي مجردة**، الشريان المائي الأول بالبلاد التونسية الذي يعبر ولايتي باجة وجندوبة وتتوزع روافده وتغذي أراضي زراعية واسعة كما يمر بعدة مناطق جبلية وسهول خصبة ليشكل جزءا من المشهد البيئي المتميز ويساهم في خلق نظام بيئي متنوع.
- **منطقة زراعية** متميزة بإنتاجها الهام من الحبوب حيث يساهم بحوالي 61% من الإنتاج الوطني للحبوب الى جانب مساهمته المعتبرة في إنتاج اللحوم الحمراء وزيت الزيتون والحليب والأعلاف وهو ما يضفي على الإقليم أهميته الإستراتيجية من حيث الأمن الغذائي للبلاد التونسية.
- **الخزان المائي المتميز للبلاد التونسية** حيث يحتضن 19 سدا من إجمالي 37 سدا على المستوى الوطني ويؤمن طاقة خزن بحوالي 2106مليون م^3 وهو ما يمثل حوالي 78,3% من إجمالي طاقة الخزن للسدود بالبلاد.
- **شريط حدودي مع الجزائر** على طول 262 كلم (135 كلم بولاية جندوبة و127 كلم بالكاف) وتعتبر هذه المناطق بالرغم من ضعف مؤشراتها التنموية بوابات للتبادل التجاري.
- **أهمية الفضاء الغابي** الذي يعتبر من أهم الثروات الطبيعية للبلاد التونسية حيث تقدر مساحته بحوالي 387 ألف هك ويمثل الغطاء النباتي المتنوع ثروة وطنية كبرى تساهم في خلق مواطن شغل ودعم الاقتصاد المحلي والاقتصاد التضامني كما تعد غابات الزياتين من العناصر المهمة في دعم الاقتصاد الوطني.
- **أهمية الشريط الساحلي** الذي يطل على الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط على طول 251 كلم ويعد الشريط الساحلي محركًا رئيسيا للاقتصاد الوطني، إذ يحتضن الميناء التجاري ببنزرت الذي يؤمن حوالي 20% من الحركة المينائية للبلاد التونسية والذي نشأت حوله عدة مصانع ووحدات تحويلية مثل مصنع الحليب ومصنع صيانة البواخر ومصانع كوابل السيارات مما ساهم في تعزيز القيمة المضافة للاقتصاد الجهوي. كما يعتبر ميناء بنزرت التجاري عنصرا إستراتيجيا في دعم التنمية والتبادل التجاري مع مختلف مناطق البلاد ومع الخارج، بالإضافة إلى موانئ الصيد البحري والمرافئ الترفيهية. هذا ويشكل مطار طبرقة – عين دراهم الدولي عنصرا هاما لتطوير المبادلات التجارية وحركة المسافرين وتنشيط الحركة السياحية.

ورغم ما يتميز به الإقليم، يبرز مؤشر التنمية الجهوية لسنة 2024 تفاوتا ملحوظا، حيث تحتل ولاية بنزرت المرتبة التاسعة وطنيا بمؤشر بلغ 0,476 وولاية الكاف المرتبة الخامسة عشر وولاية باجة المرتبة الثامنة عشر وولاية جندوبة المرتبة الواحدة والعشرين. كما تجدر الإشارة إلى أن 27 معتمدية من مجموع 44 تحتل المرتبة ما بعد الـ 150.

4. تطور الاستثمار بعنوان الفترة 2021-2025:

خلال الفترة 2021-2025 بلغ حجم الاستثمارات المنجزة 6621.9 مليون دينار ما يناهز 52,7% من حجم الاستثمارات المبرمجة. وتعود أسباب ضعف إنجاز المشاريع إلى بطء نسق التنفيذ خاصة بالنسبة للمشاريع الكبرى في مجالات البيئة والصحة والمناطق الصناعية.

حوصلة الاستثمارات المنجزة خلال الفترة 2021-2025

الوحدة: مليون دينار

المتدخل	الاستثمارات المبرمجة	الاستثمارات المنجزة	نسبة الإنجاز (%)
القطاع العام	6980.1	3399.1	48.7
القطاع الخاص (باعتبار السكن)	5583.5	3222.8	57.7
المجموع	**12563.6**	**6621.9**	**52,7**

وتوزعت الاستثمارات العمومية المنجزة بين مجال البنية الأساسية بنسبة 32,2% وقطاعات الإنتاج باستثمارات ناهزت 31,3 % استأثر منها القطاع الفلاحي بأكثر من 28 % من خلال مشروع المحاور الكبرى للمياه الذي يهدف إلى تحسين تزود المناطق الريفية بالماء والمشروع المندمج للفلاحة الجبلية الصغرى بالشمال الغربي. وحظي المجال الاجتماعي بنسبة 15,4 % من إجمالي الاستثمارات العمومية المنجزة في حين لم تتجاوز النسبة في قطاع النقل 6,7 % وفي قطاع البيئة 4 %. وقد شهدت الفترة 2021-2025 تأخرا في إنجاز مشاريع حيوية ذات أهمية عالية في المجال السياحي باعتبار الوجهة السياحية لولايات الإقليم ومشاريع المناطق الصناعية (3 منجزة من ضمن 10 مبرمجة) بالإضافة إلى الصعوبات المسجلة على مستوى المجامع ومشاريع مصبات المراقبة.

أما بالنسبة للقطاع الخاص فقد ناهزت الاستثمارات المنجزة بالإقليم خلال الفترة 2021–2025 دون اعتبار قطاع السكن حوالي 2298 مليون دينار تمثلت في إنجاز 7897 مشروعا مكنت من إحداث 25222 موطن شغل. وقد توزعت هذه الاستثمارات على أهم القطاعات الاقتصادية منها 35,6 % بالقطاع الصناعي و20 % بالقطاع الفلاحي و15,7 % بقطاع السياحة والخدمات.

II. الامكانيات والفرص المتاحة

1. الامكانيات:

- واجهة بحرية على حوض البحر الأبيض المتوسط بطول 251 كلم وشريط حدودي مع الجزائر على طول 262 كلم وموقع متاخم لعاصمة البلاد.
- إمكانات وموارد طبيعية متنوعة (ثروة غابية ومائية، محميات طبيعية، تربة خصبة، مناطق سقوية هامة).
- مساهمة معتبرة للإقليم في الإنتاج الوطني الفلاحي (الحبوب والاعلاف والحليب واللحوم الحمراء).
- بنية أساسية عصرية تتمثل أساسا في موانئ تجارية وترفيهية وللصيد البحري، مطار دولي، 02 طرقات سيارة تربط الإقليم بالعاصمة وشبكة من الطرقات الوطنية تؤمن ربط الإقليم بأهم المراكز العمرانية إلى جانب شبكة للسكك الحديدية.
- قطب سياحي بطبرقة-عين دراهم مع توفر بنية أساسية صناعية (34 منطقة صناعية وفضاء أنشطة اقتصادية وقطب تنموي) إلى جانب توفر مؤسسات صناعية ذات قدرة تشغيلية هامة.
- منشآت وتجهيزات جماعية في مجالات التعليم العالي والبحث العلمي كالقطب الجامعي بكل من جندوبة وبنزرت ومركز بحوث للزراعات الكبرى وفي قطاعات الصحة والتكوين المهني.

2. الفرص:

- التعاون الحدودي مع ولايات القطر الجزائري وإمكانات تطوير المبادلات التجارية وتثمين مجالات التعاون الدولي والشراكة خاصة فيما يتعلق بالمشاريع الاستثمارية الكبرى بالإقليم.
- تطوير السياحة بالإقليم من خلال العمل على انتهاج تمشي يعتمد على تحديد المنتوجات السياحية (البيئية والثقافية والاستشفائية والرياضية وسياحة العبور...) ودراسة سلسلة القيمة لكل منتوج.
- استغلال الإمكانيات المتوفرة لتطوير مشاريع الاقتصاد الأخضر (طاقة الرياح والطاقة الشمسية) والاقتصاد الأزرق.
- آليات التمويل والتشجيع على الاستثمار المتوفرة وحثّ الفاعلين على تطوير الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والتوجه نحو تركيز الشركات الأهلية.
- تحسين جاذبية الاستثمار من خلال مشاريع البنية الأساسية والتجهيزات الجماعية التي بصدد الإنجاز والمبرمجة وخاصة منها استكمال الطريق السيارة المغاربية والجسر الثابت ببنزرت والخط الحديدي ماطر – طبرقة.

III. أهم الإشكاليات التنموية

1. الإشكالية التنموية العامة:

غياب منوال تنموي يوظف موارد الإقليم بكفاءة أدّى إلى ضعف أثر الاستثمارات العمومية وعدم قدرتها عل خلق نمو إقتصادي وتوفير فرص تشغيل وتحسين ظروف العيش بالإقليم.

2. الإشكاليات الخصوصية:

تتمثل أهم الإشكاليات الخصوصية للإقليم فيما يلي:

- خيارات تنموية ذات بعد قطاعي لم تراع متطلبات سكان الإقليم مما كرس التفاوت الجهوي بين الولايات بالإضافة إلى المركزية المفرطة وضعف التنسيق بين المصالح الإدارية المركزية والجهوية.
- إرتفاع معدلات البطالة لمختلف الفئات (الشباب، النساء، حاملي الشهائد العليا، ...) وإرتفاع نسب الفقر وتواصل ظاهرة الهجرة الداخلية والخارجية.
- ضعف القدرة التنافسية للإقليم وتدني جاذبيته نتيجة ضعف النسيج الصناعي بأغلب ولايات الإقليم ومحدودية إستقطاب إستثمارات كبرى ذات قدرة على خلق ديناميكية اقتصادية.
- ضعف مردودية القطاع الفلاحي الذي يرتكز أساسا على الفلاحة التقليدية التي لم تساهم في تنمية النشاط الإقتصادي بالإقليم مع تنامي العوامل المناخية التي أثرت سلبا على توفر الموارد المائية وتهدد الإنتاج الفلاحي.
- هشاشة المنظومة البيئية، الساحلية والغابية، بالإقليم وضعف الإستثمارات الموجهة لتهيئتها والحفاظ عليها.
- إختلال في التوازن بين مختلف مناطق الإقليم خاصة بين مراكز الولايات ومع بعض المعتمديات الداخلية نتيجة تركيز الأنشطة الاقتصادية والتجهيزات الجماعية بهذه المراكز وبطء نسق إعداد وثائق التخطيط العمراني والترابي وتواضع إشعاع المراكز العمرانية الثانوية.
- تردي الوضع العمراني وضعف البنية الأساسية وتدهور شبكة الطرقات التي تربط مختلف مراكز ولايات الإقليم فيما بينها وبين أهم المراكز العمرانية والتجمعات السكنية المحيطة بها إلى جانب ضعف عمليات الصيانة والتهيئة لمختلف الشبكات الطرقية مقارنة بحجم الطرقات والمسالك على مستوى الإقليم. هذا بالإضافة إلى الإشكاليات المطروحة على مستوى التجمعات السكنية المتواجدة على هامش المراكز العمرانية الكبرى.

- تدنّي التجهيزات والخدمات الجماعية بأغلب مناطق الإقليم وضعف أداء المنظومة الصحية العمومية بمختلف الخطوط وخاصة على مستوى التجهيزات والإطار الطبي بالخط الأول وضعف منظومة النقل العمومي ونقص المؤسسات بمختلف القطاعات ذات الطابع الإجتماعي والتربوي (الطفولة والشباب والرياضة والثقافة...) ومحدودية البرامج الخصوصية الموجهة لذوي الإعاقة.
- ضعف تثمين الموروث الحضاري وضعف تنويع المنتوج السياحي والبنية الأساسية السياحية بالإقليم بالرغم ممّا يتميز به من إمكانيات لتركيز منظومة سياحية عبر تطوير السياحة البديلة (الاستشفائية والإيكولوجية والثقافية...) مع غياب عمليات الترويج للإقليم كوجهة سياحية متميزة وضعف أداء منظومة الصناعات التقليدية.

IV. الأهداف الرئيسية والأولويات التنموية

1. الرؤية التنموية:

إقليم متوازن ودامج، يرتكز على حسن توظيف موارده الطبيعية والبشرية ويضمن ظروف عيش جيّدة و اقتصادا ديناميكيا ذو قيمة مضافة عالية، معزّزا لجاذبيته الترابية وتنافسيته ومنفتحا على محيطه وقائما على مبادئ العدالة الاجتماعية.

2. الأهداف الرئيسية:

إنطلاقا من الرؤية التنموية للإقليم فإن الملامح الأساسية للخطة التنموية للفترة 2026-2030 تستند إلى إحكام تثمين الاستثمارات العمومية المنجزة والمبرمجة وذلك عبر تنشيط الاستثمار وتنويع الإنتاج والنهوض بالتشغيل. حيث يتمّ العمل على:

- وضع خطة عملية قصد معالجة الإشكاليات القائمة من خلال خلق حركية تنموية شاملة بمختلف المناطق ترتكز على إعادة هيكلة الاقتصاد مع إعطاء مكانة أكبر لقطاعات الإنتاج ذات القيمة المضافة والتي تعتمد على المقدرات والمنظومات الإقتصادية المميزة للإقليم، مع العمل على الرفع من القدرة التنافسية وجاذبية مدن الإقليم وتطوير العلاقات والمبادلات التجارية خاصة مع القطر الجزائري، فضلا عن جعل الإقليم وجهة سياحية جاذبة.
- إيلاء أهميّة لتحسين جودة الحياة بمختلف الولايات من خلال دعم البنية الأساسية الصحيّة والتربوية والتكوينية والخدمات الاجتماعية وتطوير الخدمات المقدمة، إلى جانب تدعيم عملية التشبيك بين المدن الكبرى للإقليم ومع باقي الأقاليم.
- تحسين ظروف عيش المتساكنين من خلال التخفيض في نسب البطالة خاصة لدى أصحاب الشهائد العليا والتقليص من الهجرة الداخلية والخارجية وحفز السكان على الاستقرار بمناطقهم خاصة بالشريط الحدودي والمناطق الجبلية والغابية.
- إقرار إجراءات مصاحبة وتوفير الشروط الكفيلة بتنفيذها في إطار الدور الاجتماعي للدولة ودعم المجالس المنتخبة في رسم الخيارات وبرمجة ومتابعة المشاريع.

على هذا الأساس، تستند الرؤية التنموية المستقبلية للإقليم على الأهداف الرئيسية التالية:

الهدف الأول: تثمين الموارد الطبيعية والبشرية للإقليم ودفع جاذبيته للاستثمار الخاص

تطوير الانشطة وخلق فرص استثمارية جديدة تساهم في إحداث مؤسسات اقتصادية وتدعم الاقتصاد الأخضر وإحداث مشاريع كبرى تكون محركا للتنمية تعتمد أساسا على المنظومات الاقتصادية من خلال مزيد التحكم في سلاسل القيمة بمنظومات الحبوب والالبان واللحوم الحمراء والزياتين والصناعات المعملية والسياحة والصناعات التقليدية كمحرك للتنمية على مستوى الإقليم حيث سيرتكز العمل على:

- ترشيد استغلال الموارد المائية عبر استعمال تقنيات الري الحديثة وتأهيل شبكات الري خاصة بالمناطق السقوية من خلال صيانة السدود والبحيرات وشبكات صرف المياه ومحطات الضخ وقنوات التجفيف.
- العمل على تركيز أنشطة صناعية تثمن الموارد المتوفرة وتدعم دوره الاقتصادي والاجتماعي من خلال تطوير الصناعات الميكانيكية والالكترونية والخدمات المينائية وتركيز الصناعات التحويلية للمنتوجات الفلاحية وتطوير الاستثمار السياحي في المجال البيئي والأثري والايكولوجي.

- تركيز الجهود على تطوير البنية الأساسية المنتجة والعمل على تهيئة مناطق صناعية ذات طابع خصوصي بالإضافة إلى الإسراع بإتمام عمليات ربطها بالغاز الطبيعي وتسهيل عملية تمويل المشاريع الخاصة.
- تطوير جاذبية الإقليم لضمان الإندماج والتكامل الإقتصادي بين مختلف الولايات من خلال قدرته على استقطاب الاستثمارات والأنشطة الاقتصادية إضافة إلى الحفاظ على ديمومة الشركات والمؤسّسات ورأس المال البشري. وفي هذا الإطار يتم العمل على دعم الاندماج وتعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي بين ولايات الإقليم وإرساء شراكات واتفاقيات تعاون بين الجماعات المحلية عبر خلق علامة خاصة لكل ولاية ترتكز على المنتجات المميزة لها على غرار الصناعات الغذائية والفلاحية، الصناعات الميكانيكية والإلكترونية والخدمات المينائية، الإقتصاد الأخضر والصناعات الصيدلانية والخدمات اللوجستية والسياحة الأثرية والشاطئية والثقافية.
- تطوير أداء الميناء التجاري بنزرت-منزل بورقيبة وتنشيط مطار طبرقة وتعصير شبكة الطرقات بين مدن الإقليم وتونس الكبرى.
- تعزيز دور القطب الجامعي وضمان إشعاعه من خلال إبرام اتفاقيات شراكة بين الجامعة ومحيطها الاقتصادي للاستجابة لحاجيات المؤسسات الاقتصادية.
- دعم التعاون الدولي اللامركزي وذلك من خلال تشجيع التعاون والتبادل وتكثيف فرص التعاون الدولي اللامركزي خاصة مع الولايات الحدودية الجزائرية لتبادل الخبرات ومواكبة التجارب الناجحة في مختلف المجالات.

ولتحقيق هذا الهدف واستنادا إلى قائمة المشاريع المقترحة، تمّت برمجة تعصير المناطق السقوية الكبرى بولايات الإقليم وتعميم الشبكة الكهربائية ثلاثية الأطوار بالمناطق السقوية الخاصة فضلا عن إقرار مشاريع جديدة لإعادة تجهيز الآبار العميقة وإقتناء عدادات للمياه ولقيس التدفق والبحث عن طبقات المياه الجوفية واستغلالها.

أما بخصوص المحافظة على الموارد الطبيعية بمختلف مناطق الإقليم فقد تمت برمجة أشغال المحافظة على المياه والتربة وتشجير الفضاء الغابي ومواصلة انجاز مشاريع الحماية من الفيضانات بمناطق بحوض وادي مجردة وتهيئة المسالك الفلاحية داخل المناطق السقوية كما تمت برمجة مشروعين لبناء قناة التحويل الرابعة وقناة التحويل الخامسة للرفع من طاقة التدفق لمنظومة التحويل سجنان بجاوة.

كما سيتم إيلاء عناية للترويج لمنتوجات الإقليم من خلال برمجة إحداث منطقة تبادل حر بساقية سيدي يوسف ودراسة إحداث سوق جملة عصرية للمنتوجات الفلاحية والصيد البحري بـالإقليم.

ولتطوير البنية الأساسية، من المبرمج إتمام انجاز مشروعي تزويد منطقة الشمال الغربي بالغاز الطبيعي وأنبوب الغاز تونس-باجة والدهماني وتطوير أداء الميناء التجاري بنزرت-منزل بورقيبة بإنجاز أشغال إصلاح وتدعيم منشآت الحماية واشغال توسعة الرصيف البترولي "ب" لرسو ناقلات النفط كبيرة الحجم وأشغال إعادة تهيئة رصيف الحبوب وإصلاح الرصيف التجاري عدد 01 وعدد 05 ورصيف الفولاذ ورصيف الحديد إلى جانب اتمام القسط المتبقي من الطريق السيارة المغاربية بين بوسالم والحدود التونسية الجزائرية وتمديد الطريق السيارة إلى ولاية الكاف. كما سيتم تأهيل الخط الحديدي عدد 1 تونس-بنزرت والخطوط الحديدية المتفرعة عنه خاصة الخط عدد 4 تينجة – منزل بورقيبة.

الهدف الثاني: التنظيم المجالي والتهيئة الترابية في خدمة التنمية

لتحقيق تنمية متوازنة وشاملة تضمن توزيعا عادلا للأنشطة الاقتصادية والخدمات العمومية يتعين توفير الإطار الاستراتيجي لتوجيه السياسات التنموية نحو استغلال أمثل للموارد الطبيعية والبشرية، من خلال تحديد أقطاب تنموية، وشبكات عمرانية مترابطة، ومناطق أنشطة متخصصة. ويتم العمل في هذا الإطار على:

- إعداد الأمثلة التوجيهية الخصوصية لتهيئة الفضاء الترابي والهيكلة العمرانية للإقليم (الفضاء الغابي، الشريط الحدودي، الشريط الساحلي...) لتوجيه الاستثمار العمومي وتطوير جاذبية المدن الكبرى.
- العمل على دعم جاذبية عديد المدن على غرار بوسالم وغار الدماء وطبرقة ومجاز الباب وتستور وتبرسق وتاجروين والسرس والدهماني وماطر ومنزل بورقيبة ورأس الجبل.

- مراجعة مختلف أمثلة التهيئة العمرانية التي من الضروري أن تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل منطقة مع وجوب اعتماد مقاربة استشرافية لتفادي البناءات العشوائية وإشكالات تغيير الصبغة عند إنجاز المشاريع.
- مزيد تشبيك الإقليم وتطوير البنية الطرقية والحديدية وضمان اندماج ولاياته ضمن محيطها الوطني والدولي.

ولتحقيق الهدف وبالرجوع إلى قائمة المشاريع المقترحة، تمّت برمجة انجاز المثال التوجيهي لتهيئة الإقليم وتطوير شبكة الطرقات من خلال توسعة الطريق الوطنية رقم 11 وتدعيم الطريق الوطنية رقم7 ومعالجة الإنزلاقات الأرضية بكل الطرقات المعنية بالإقليم وإقرار دراسة لتأهيل خطوط السكة الحديدية المستغلة.

الهدف الثالث: تحسين وتطوير ظروف العيش والإدماج الاجتماعي

يشكل تحسين ظروف عيش المواطنين وضمان الاندماج الاجتماعي والعيش الكريم للأفراد، لا سيما الفئات الهشة، عنصرا أساسيا ومحوريا لتحقيق التنمية الشاملة والعادلة المنشودة من خلال توفير خدمات الصحة والتعليم والنقل والتكوين وتحسين جودة الخدمات العمومية بكافة المناطق وذلك بهدف ضمان التماسك المجتمعي وتقليص الفوارق والحد من ظواهر الفقر والتهميش، ولتجسيم ذلك يتم العمل على:

- تحسين التزود بالماء الصالح للشراب وتأطير المجامع المائية ومعالجة مديونيتها لضمان انتظام التزود لمتساكني الأرياف وتعميم عمليات التنوير المنزلي على كافة المناطق الريفية وتحسين الربط بشبكة التطهير.
- ضمان التغطية الصحية الشاملة من خلال تحسين خدمات الرعاية الصحية بتطوير مراكز الصحة الأساسية والمستشفيات المحلية والجهوية مما سيمكن من استجابة أفضل للحاجيات الصحية للمواطنين.
- مزيد النهوض بالتكوين والتدريب المهني من خلال إتمام التدخلات المتعلقة بإعادة هيكلة مختلف مراكز التكوين المهني بولايات الإقليم والإنطلاق في إستغلالها وإنجاز المشاريع المبرمجة في المجال وضمان ملاءمة التكوين المهني مع حاجيات سوق الشغل وتوسيع الإختصاصات لتشمل المهن المستقبلية.
- تطوير الأقطاب الجامعية وضمان إشعاعها من خلال العمل على تطوير المؤسسات الجامعية المتواجدة بالإقليم ومراكز البحوث وخاصة المعهد الوطني للزراعات ببوسالم ومركز البحوث في الزراعات الكبرى بباجة لمزيد الإشعاع كمراكز للبحوث في الزراعات الذكية.
- تدعيم برامج الإحاطة والتأطير لفئة الشباب من خلال إحداث فضاءات موجهة للشباب والاطفال من ذوي الاحتياجات الخصوصية ودعم المكتبات العمومية وخاصة بالأرياف.
- تعميم المكتبات داخل الفضاءات التربوية وتعزيز برامج تطوير الكفاءات والموارد البشرية بتدعيم البنية الأساسية للقطاع التربوي وتوفير التجهيزات التربوية وتنفيذ برامج التوسعة والصيانة بالمدارس والمعاهد بما يمكن من الرفع من مردودية المؤسسات التربوية وتحسين النتائج في الامتحانات الوطنية.

ولتحقيق هذا الهدف سيتم على سبيل الذكر لا الحصر إتمام مشروع المحاور الكبرى للمياه بنزرت - باجة - جندوبة وتعميم التنوير المنزلي بالوسط الريفي وإحداث مركز إقليمي لرسكلة النفايات المنزلية ومشروع وحدة مشتركة لمعالجة وتثمين النفايات المنزلية (الكاف وسليانة) ووحدة معالجة وتثمين النفايات بولايتي باجة وجندوبة وتهيئة وتعهد وصيانة المساحات الخضراء داخل المدن والأحياء الشعبية. أما بخصوص القطاع الصحي فقد تمت برمجة إحداث المدرسة العليا لعلوم الصحة بجندوبة وتوسعة مركز علاج الأورام بالمستشفى الجهوي بجندوبة.

V. برنامج الاستثمار خلال المخطط 2026-2030

في إطار تجسيد الرؤية والأهداف الاستراتيجية والأولويات التنموية للإقليم الأول، تمت برمجة إنجاز 3141 مشروعا بكلفة جمليه تُقدّر بحوالي 23246 مليون دينار، من بينها 8362 مليون دينار مبرمجة خلال فترة المخطط 2026–2030، وتشمل 971 مشروعا متواصلا باستثمارات تُقدّر بـ 3507 مليون دينار.

وقد استأثرت المشاريع المحلية بالنصيب الأوفر من حيث العدد، إذ مثّلت نسبة 75% من العدد الجملي للمشاريع، تليها المشاريع الجهوية بنسبة 20%. أمّا من حيث حجم الاستثمارات المبرمجة، فقد مثّلت المشاريع الجهوية نسبة 39% من إجمالي الاستثمارات، تليها المشاريع المحلية بنسبة 25% ثم المشاريع الوطنية بنسبة 21% والمشاريع الاقليمية بنسبة 15% من جملة الاستثمارات المبرمجة.

صنف المشروع[1]	عدد المشاريع	الكلفة التقديرية (م د)	الاستثمارات (م د)
محلي	2 375	3 624	2 105
جهوي	631	7 991	3 260
إقليمي	57	3 072	1 243
وطني	78	8 560	1 754
المجموع العام	3 141	23 246	8 362

أمّا من حيث التوزيع القطاعي فتمثّل مشاريع التجهيزات الجماعية 52% من العدد الجملي للمشاريع و21% من جملة الاستثمارات ومشاريع البنية الأساسية والخدمات 39 % من عدد المشاريع و46% من جملة الاستثمارات.

القطاع[1]	عدد المشاريع	الكلفة التقديرية (م د)	الاستثمارات (م د)
البنية الأساسية والخدمات	1240	11 774	3 853
التجهيزات الجماعية	1 635	2 566	1 752
الصناعة والصناعات غير المعملية	23	2 741	542
الفلاحة والصيد البحري	243	6 165	2 213
المجموع العام	3 141	23 246	8 362

[1] تعريف المشاريع المجالية وتبويب القطاعات حسب المحاور الكبرى، مضمنة بملحق هذا الجزء.

ولاية بنزرت

I. تقديم الولاية

1. الخصائص الجغرافية:

تمسح ولاية بنزرت 3750 كلم^2 وهو ما يمثّل قرابة 24% من مساحة الإقليم الأول و 2,3 % من مساحة كامل البلاد، وتنقسم إداريا إلى 14 معتمدية و102 عمادة و17 بلدية وتنفتح شمالا على البحر الأبيض المتوسط.

وتتميز الولاية بتنوع تضاريسها حيث تمتد سواحلها شرقا وشمالا على طول 200 كلم، وتضم غابات كثيفة بجبال سجنان وغزالة غربا كما تعرف بسهولها الخصبة بماطر وبأشهر البحيرات التي تشكل نظاما بيئيا فريدا كمحمية إشكل المصنفة عالميا وجزيرة جالطة ورأس أنجلة وبحيرتي بنزرت وغار الملح. وتمتاز بمناخ معتدل ورطب بمعدل تساقطات يقارب 610 مم سنويا وبمتوسط حرارة في حدود 22,8 درجة مئوية.

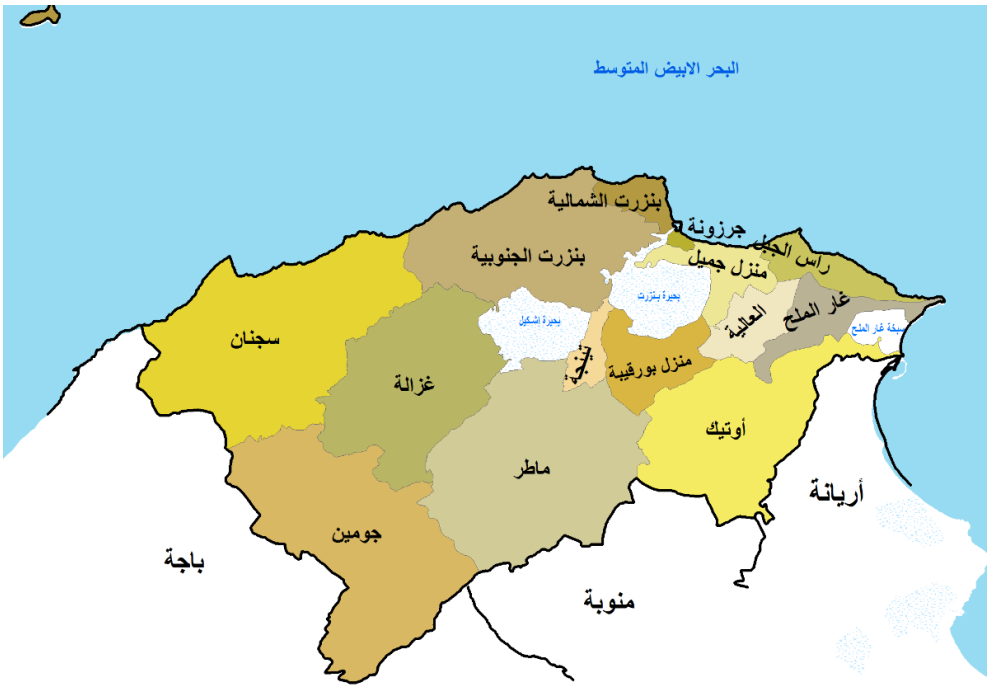

2. الخصائص الديمغرافية:

يقدر عدد سكان الولاية حسب تعداد سنة 2024 بـ 607,4 ألف نسمة وهو ما يمثّل 39%من مجموع سكان الإقليم الأول و5,1% من مجموع سكان البلاد وتبلغ الكثافة السكانية حوالي 162 ساكن/كلم^2، مقابل 100 ساكن/كلم^2 بالإقليم. كما سجلت نسبة نمو ديمغرافي خلال الفترة (2014-2024) 0.67 % وهي تفوق نسبة النمو بالإقليم (0.3 %) ودون المعدل الوطني (0.87 %). وسُجّلت أعلى نسبة ببنزرت الجنوبية (3.07 %) وأدناها بتينجة (0.64 %-). ويبرز الهرم السكاني خلال نفس الفترة تزايد نسبة الشريحة العمرية 60 سنة فما فوق حيث بلغت (18.1 %) مقابل (16.9 %) على المستوى الوطني والفئة العمرية بين 5و 14 سنة والتي بلغت قرابة 100 ألف ساكن في حين حافظت الفئة العمرية النشيطة المتراوحة بين 15 و59 سنة على المستوى الأعلى بنسبة (60.4 %).

وتتميز الولاية بحركة سكانية داخلية متوازنة نسبيا حيث شهدت صافي هجرة سلبي لم يتجاوز 1054 ساكن خلال الفترة (2019-2024).

3. الخصائص الاقتصادية والاجتماعية:

تتميز الولاية بنسيج اقتصادي متنوع حيث تعتبر قطبا فلاحيا باحتوائها على حوض مائي هام بطاقة جملية تقدر بحوالي 519 مليون م^3 وهو ما يمثل 13% من الموارد المائية الوطنية مكّنت من تهيئة حوالي 26 ألف هكتار من المناطق السقوية منها 5 ألاف هك مناطق سقوية خاصة، فضلا عن أهمية مساهمتها في الإنتاج الوطني بـ 40% من القنارية و16,5% من الحبوب و14% من الأعلاف و13% من البطاطا و10% من لحوم الأبقار والألبان. كما تمثل منطقة هامة لأنشطة الصيد البحري (حوالي 6200 طن من السمك سنويا) ولتربية الأحياء المائية، إضافة إلى منتوجات الغابات الممتدة على 99 ألف هك تساهم بـ 35% من الإنتاج الوطني من مادة الخشب بالإضافة إلى إنتاج الخفاف والعلف والشتلات الغابية والزقوقو. كما تمثل الفلاحة البيولوجية إحدى الأنشطة الواعدة حيث تبلغ مساحتها الجملية 4457 هك.

كما تُعد ولاية بنزرت قطبا صناعيا هاما يحتوي على 13 منطقة صناعية على مساحة 395 هك منها فضاءا للأنشطة الاقتصادية يمسح 81 هك وقطب تنموي يضم القطب التكنولوجي للصناعات الغذائية بمنزل عبد الرحمان يحتوي على فضاء إنتاج يمسح 45 هك ومنطقة صناعية متعددة الإختصاصات بالعزيب على مساحة 66 هك ومحضنة مؤسسات بالمعهد العالي للدراسات التكنولوجية بمنزل عبد الرحمان، وتنتصب بالولاية 4 وحدات صناعية وطنية كبرى (الفولاذ، الاسمنت، تكرير النفط، تكرير الزيوت) إضافة إلى 252 مؤسسة صناعية(10 مواطن شغل فأكثر) توفر أكثر من59.7 ألف موطن شغل منها 182 مؤسسة مصدرة كليا.

هذا وتضم ولاية بنزرت نواة سياحية تشمل 23 وحدة سياحية مصنفة (2866 سريرا) ومخزون طبيعي للأنشطة السياحية الشاطئية (200 كلم من السواحل) والبيئية (الحديقة الوطنية بإشكل، غابات سجنان، المحمية البحرية والساحلية بجزيرة جالطة، أقصى نقطة بشمال القارة الإفريقية بمنطقة رأس إنجلة، بحيرات بنزرت وإشكل وغار الملح) والثقافية (11 معلما أثريا). وتشتهر الجهة بصناعات تقليدية فريدة على غرار الشباكة والتطريز اليدوي وخاصة الفخار البربري بسجنان حيث تمّ إدراج عنصر المعارف والمهارات المرتبطة بفخار نساء سجنان في قائمة التراث الثقافي اللامادي لليونسكو.

وتحتوي الولاية على ميناء تجاري يؤمن سنويّا 20% من الحركة المينائية الوطنية وهي قريبة من مطار تونس قرطاج (60 كلم) ومطار طبرقة (90 كلم)، علاوة على ترابطها بشبكة متطورة للطرقات من أبرزهـا الطريق السيارة تونس – بنزرت والطـرقات الوطنية رقم 7 ورقم 8 ورقم 11 (يبلغ طول شبكة الطرقات ما يزيد عن 1000 كلم) وبشبكة السكك الحديدية.

وتعتبر الولاية قطبا جامعيا يحتوي على 8 مؤسسات جامعية بطاقة جملية تقدّر بحوالي 8,5 ألف طالب وتوفر عديد الاختصاصات على غرار الهندسة الصناعية، تكنولوجيات المعلومات والاتصال، الرياضيات، البيولوجيا، التسويق والمحاسبة، والفلاحة. وقد تمّ تسجيل تراجعا ملحوظا في نسبة بطالة أصحاب الشهائد العليا من 20.1% سنة 2014 إلى 15.2% سنة 2024 رغم الارتفاع الطفيف لنسبة البطالة بالولاية خلال نفس الفترة من 13.1% إلى 13.4%.

كما تضم الولاية 14 وحدة محلية للنهوض الاجتماعي و13 جمعية لرعاية ذوي الاحتياجات الخصوصية، وتنتفع أكثر من 16 ألف عائلة معوزة بالجهة بالمنح القارة وحوالي 18.5 ألف أسرة بالعلاج المجاني، هذا إلى جانب تمتع الفئات محدودة الدخل وذوي الاحتياجات الخصوصية ببرامج التمكين الاقتصادي. كما تحتضن الولاية مستشفى جامعي ومستشفى جهوي و5 مستشفيات محلية إلى جانب 91 مركز صحة أساسية منها 5 مراكز رعاية الأم والطفل، و2 مصحات خاصة بطاقة إيواء تقدر بـ 148 سريرا.

وتتميز الولاية بثراء ايكولوجي كبير بإعتبار تنوع أوساطها الطبيعية ووجود العديد من المناطق الرطبة والمحميات على غرار محمية إشكل المرسّمة بقائمة التراث الدولي الطبيعي والثقافي لليونسكو منذ 1991 والمحمية البحرية والساحلية بجزيرة جالطة، هذا إلى جانب المنتزهات والغابات الشاسعة والبحيرات على مساحة 27300 هك وهي تمثل مناطق تنوع بيولوجي هام.

وساهمت الحركية الاقتصادية لمختلف القطاعات بالولاية في تحسين مؤشر التّنمية الجهوية، حيث تحتل المرتبة التاسعة وطنيا بمؤشر يقدر بـ 0.476 سنة 2024.

4. تطور الاستثمار بعنوان الفترة 2021-2025:

تقدّر جملة الاستثمارات المنجزة بولاية بنزرت خلال الفترة (2021-2025) بحوالي 3393,3 مليون دينار بنسبة إنجاز تعادل 64,8 % وتتوزع الإستثمارات بين 55 % للقطاع العام و45 % للقطاع الخاص.

حوصلة الاستثمارات المنجزة خلال الفترة 2021-2025

الوحدة: مليون دينار

المتدخل	الاستثمارات المبرمجة	الاستثمارات المنجزة	نسبة الإنجاز(%)
القطاع العام	3508.8	1865.7	53.2
القطاع الخاص	1729.4	1527.6	88.3
المجموع	**5238.2**	**3393.3**	**64.8**

وتميّزت هذه الفترة بتواضع نسبة إنجاز المشاريع العمومية والمقدّرة بحوالي 53.2 % ويرجع ذلك إلى تشعّب الإجراءات الإدارية في مختلف مراحل الإنجاز بالإضافة إلى الإشكاليات العقارية والفنيّة.

ويتّضح من خلال توزيع الاستثمارات العمومية حسب القطاعات الكبرى أهمية الاستثمارات المخصّصة لقطاعات البنية الأساسية التي استأثرت بنسبة 64% باعتبار الانطلاق الفعلي في إنجاز بعض المشاريع المهيكلة (الوصلة الدائمة ومشروع تحسين نسبة التزود بالماء الصالح للشراب بالوسط الريفي وبعض مكونات البرنامج المندمج لإزالة التلوث بمنطقة بحيرة بنزرت)، مقابل 27 % و9 % على التوالي لكل من قطاعات الإنتاج وقطاعات الموارد البشرية.

أما بالنسبة لجملة الاستثمارات المنجزة من قبل القطاع الخاص خلال الفترة 2021-2025 فقدّرت بـ 1527,6 مليون دينار، وهو ما يمثّل 88,3 % من جملة الاستثمارات المبرمجة، وقد احتكر قطاع الصناعة أغلب الاستثمارات (44 % من مجموع الاستثمارات الخاصة)، يليه قطاع السكن (35%) وقطاع الفلاحة والصيد البحري (12%) وقطاع السياحة والخدمات (9%).

II. الامكانيات والفرص المتاحة

بحكم موقعها الجغرافي الاستراتيجي تشكل ولاية بنزرت بوابة هامة على الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط. كما تتميّز بإمكانات واعدة من خلال تضاريسها وخصائصها الاقتصادية والبيئية المتنوّعة علاوة على توفر الفرص لتنمية الولاية وتطوير مختلف القطاعات الإستراتيجية بها.

1. الإمكانيات:

- موقع جغرافي استراتيجي والقرب من مطاري تونس-قرطاج وطبرقة.
- تاريخ عريق ومواقع أثرية هامة وموروث ثقافي غني ومتنوع.
- مقومات طبيعية، غابات، بحيرات بالإضافة إلى أهمية الموارد المائية المعبأة (13 % من الموارد المائية الوطنية).
- بحيرات وسدود للاستغلال في مجال تربية الأحياء المائية بشتى أنواعها (الأسماك، القشريات، القوقعيات).
- نسيج اقتصادي متنوع (فلاحة – صناعة – خدمات –صيد بحري).
- مساهمة هامة في الإنتاج الوطني الفلاحي.
- بنية أساسية للصيد البحري (ميناء في الأعماق و4 موانئ ساحلية) وأنواع بحرية ذات قيمة تجارية عالية.
- نسيج صناعي متنوع وتقاليد عريقة في المجال الصناعي ومؤسسات صناعية خاصّة ذات الصيت العالمي.
- بنية أساسية صناعية هامة.
- مخزون متنوع وهام من المواد الإنشائية بالجهة.
- توفر رصيد عقاري دولي هام.

- مقومات سياحية واعدة (ميناء ترفيهي، 200 كلم سواحل، 11 معلما أثريا، محمية أشكل...) لدعم السياحة الشاطئية وتطوير السياحة البيئية.
- توفر تجهيزات جماعية هامة ومتنوعة إضافة إلى رأس مال بشري ذو كفاءة عالية.

2. الفرص:

- إتمام مشروع الجسر الثابت ببنزرت الذي سيؤمن سيولة الحركة ويدعم الاندماج الاقتصادي للولاية.
- بنية أساسية متطورة (ميناء تجاري، شبكة متطورة للطرقات: الطريق السيارة تونس- بنزرت والطرقات الوطنية رقم 7 ورقم 8 ورقم 11، شبكة من السكك الحديدية...).
- شبكة الربط بالغاز الطبيعي.
- تطوير الأنشطة المتعلقة بالاقتصاد الأخضر (استغلال طاقة الرياح والطاقة الشمسية لتوليد الكهرباء وتثمين النفايات...) والاقتصاد الأزرق (تطوير أسطول الصيد البحري، دعم قطاع تربية الأحياء المائية بالبحيرات والسدود، النقل البحري...).
- استغلال ثراء وتنوع المخزون النباتي والحيواني ومساحات لدعم الفلاحة البيولوجية ومزيد تثمين المنتوج الغابي إلى جانب تطوير برنامج الفلاحة العائلية.
- الرفع من مردودية قطاع الفلاحة وذلك بتوظيف الخارطة الفلاحية وحسن استغلال الإمكانيات الفلاحية المتاحة بالجهة.
- تطوير السياحة البديلة من خلال تثمين المواقع الطبيعية والأثرية والتعريف بالمهارات والخصائص الثقافية لكل معتمدية.
- تحسين استغلال المخزون المتنوع والهام من المواد الإنشائية المتوفر بالجهة.
- تدعيم مساهمة القطب التنموي للصناعات الغذائية في تطوير القطاع (استقطاب التكنولوجيات الحديثة، دعم البحث والتجديد والتكوين، المساهمة في إحداث مؤسسات مجددة ذات قيمة مضافة عالية...).
- مجالات لدعم الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

III. أهم الإشكاليات التنموية

1. الإشكالية العامة:

ضعف استغلال الإمكانيات التّنموية الهامة التي تمتاز بها الجهة وعدم تثمين موقعها الجغرافي الاستراتيجي نتيجة الحواجز الإجرائية والصعوبات المطروحة على مستوى البنية التحتية واللوجستية والبيئية بالإضافة إلى إشكاليات التباين بين مناطق الولاية وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية.

2. الإشكاليات الخصوصية:

- ضعف ربط مدينة بنزرت ببقية مناطق الولاية والولايات المجاورة وبالخصوص ولايات الإقليم الأول.
- اختلال التوازن بين النموّ العمراني وتنظيم المجال الترابي لضعف الحوكمة الترابية بالإضافة لصعوبة وتشعب الوضع العقاري بالجهة والناتج بالأساس لأهميّة المناطق الغابية والمناطق الحساسة والهشة.
- محدودية استغلال وتوظيف الثروات والإمكانات الهامة بالجهة في المجال الفلاحي والصيد البحري وضعف مردودية المستغلات الفلاحية بالإضافة لضعف البرامج السنوية لأشغال المحافظة على المياه والتربة والغابات.
- عدم قدرة القطاع الصناعي على التحوّل من قطاع يرتكز على المناولة في أنشطة صناعية ذات قيمة مضافة ضعيفة إلى قطاع يتموقع ضمن سلاسل القيمة المضافة العالية بالإضافة إلى محدودية توظيف الفضاءات الصناعية المتواجدة بالجهة وغياب مدخرات عقارية صناعية بمناطق غزالة وجومين (مناطق تنمية جهوية) إلى جانب ضعف قدرة بعض المؤسسات الصناعية الوطنية على تغطية عجزها المالي بالإضافة إلى تقادم وسائل الإنتاج وتراكم الإشكاليات الاجتماعية.
- محدودية مساهمة القطاع السياحي في الاقتصاد الجهوي.

- تدهور المنظومة البيئية بالجهة حيث أثرت منظومات الإنتاج التقليدية على المحيط الطبيعي وأخلّت بمبادئ التصرف المستدام للموارد الطبيعية بالجهة بالإضافة لتوسّع المناطق المهدّدة بالانجراف واختلال توازن المنظومة الغابيّة فضلا عن الإشكاليات المتعلّقة بالتصرّف في النفايات وتصريف المياه المستعملة خاصة بالتّجمعات السكنية الحضرية والريفية وببعض المناطق الصناعية.
- تواضع نجاعة منظومة التأطير وتنمية الموارد البشرية.
- ضعف البنية الأساسية ونقص الخدمات الجماعية خاصة بالمناطق الغربية للولاية.

IV. الأهداف الرئيسية والأولويات التنموية

1. الرؤية التنموية:

الارتقاء بولاية بنزرت إلى قطب تنموي حيوي قادر على استقطاب الاستثمار وذلك بإحكام توظيف موقعها الجغرافي الاستراتيجي ببعده العالمي والوطني والإقليمي مع اعتبار التهيئة الترابية والتوازن الاجتماعي من مقوّمات تحقيق تنمية مستمرّة ودائمة.

2. الأهداف الرئيسية:

انطلاقا من المقومات الهيكليّة للتّنمية بالولاية وميزاتها التفاضليّة من ناحية ومن خلال تشخيص وضعها التّنموي والذي أفرز عديد الإشكاليات الهيكليّة والخصوصية، وبناءا على الرهانات الإستراتيجية الوطنية ولتحقيق الرؤية التنموية وتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي وتثمين الاستثمارات العمومية والخاصة بالولاية، تتمحور الأهداف الإستراتيجية والأولويات التنموية أساسا في:

الهدف الأول: تعصير وتأهيل البنية الأساسية المهيكلة وتحقيق التّوازن بين مختلف مناطق الولاية للنهوض بالأنشطة الاقتصادية وتطوير المبادلات التجارية وتسهيل عملية التنقّل بين المدن:

يتضمن هذا الهدف الأولويات التالية:

- تأمين الربط الدائم بين ضفتي قنال بنزرت وتعزيز البنية الأساسية المهيكلة من خلال برمجة تدعيم شبكة الطرقات التي تؤمن ربط المنطقة الغربية بمختلف مناطق الولاية والولايات المجاورة وفك العزلة بتدعيم المسالك الفلاحية والريفية، حيث تمّت برمجة تدعيم وتهيئة وصيانة شبكة الطرقات الوطنية الرّابطة بين ولاية بنزرت وبقية ولايات الإقليم.
- تدعيم البنية التحتية الميناءية لاستيعاب تطوّر نشاط الحاويات بالميناء التجاري ببنزرت وتأهيل الميناء التجاري الحالي.
- تأمين ربط مناطق الولاية بالغاز الطبيعي.
- تدعيم منظومة حماية المدن من الفيضانات وتأهيل الجسور المتواجدة على مجاري الأودية الكبرى.
- تدعيم منظومة الصيد البحري بالجهة وتطوير المنظومات الإقتصادية المتعلقة بتربية الأحياء المائية.

ولتحقيق الهدف وبالرجوع إلى قائمة المشاريع المقترحة، تمّت برمجة مواصلة بناء جسر بنزرت وتهيئة وتدعيم الطرقات الوطنية رقم 7 ورقم 8 ورقم 11 والطرقات الجهوية رقم 51 ورقم 57 ورقم 58 ورقم 64 ورقم 69 ورقم 70 ورقم 126 ورقم 151 وإحداث طريق حزامية بماطر وطريق كاب زبيب وطريق القرية – الماتلين وبناء جسر على الطريق المؤدية إلى سد الزياتين بمنطقة سيدي مشرق وتهيئة وتعبيد وصيانة طرقات فرعية ومسالك ريفية وفلاحية بمختلف معتمديات الولاية وتعصير شبكة السكك الحديدية وإعادة تأهيل الخط الحديدي عدد 1 الرابط بين تونس وماطر وبنزرت.

كما سيتم توسعة الرصيف البترولي "ب" ومواصلة إنجاز مشروع تزويد منطقة بنزرت بالغاز الطبيعي وحماية معتمدية منزل جميل من الفيضانات وتهيئة وتوسعة وتجهيز موانئ الصيد البحري بغار الملح وكاب زبيب وتأهيل ميناء منزل عبد الرحمان.

الهدف الثاني: تنظيم المجال الترابي ودعم مقوّمات التّنمية ودفع الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الأزرق والاقتصاد الدائري

أمام هشاشة الموارد الطبيعية وندرتها ولضمان التأقلم مع تداعيات التحديات المناخية وتواتر الظواهر الطبيعية الحادة وتأثيراتها خاصة على المياه والتربة ولتغيير أنماط الإنتاج والاستغلال قصد ضمان التصرّف الرشيد في الموارد الطبيعية وحسن توظيفها، وجب العمل خلال الفترة القادمة على:

- إضفاء صبغة استشرافية لتنظيم المجال الترابي من خلال إعداد أمثلة تهيئة عمرانية والتصرّف الرشيد في الموارد الطبيعية والمنظومات الإيكولوجية والتّنوّع البيولوجي وحمايتها من التلوّث والإتلاف ومعالجة هشاشة المنظومة الساحلية والانجراف البحري بشواطئ الولاية.
- تعزيز المنظومة الحالية للتطهير وتدعيم الربط بشبكة تصريف المياه المستعملة وتطوير نوعية المياه المعالجة بمحطات التطهير وتحسين المنظومة الحالية للتّصرّف في النفايات.
- تطوير استغلال الإمكانيات المتاحة بالجهة لإنتاج الطاقات المتجددة وتبسيط الإجراءات في هذا المجال ودعم الاستثمار الخاص في مجالي الفلاحة البيولوجية والسياحة الإيكولوجية.

ولتحقيق الهدف وبالرجوع إلى قائمة المشاريع المقترحة، سيتم بالخصوص إنجاز مشاريع سد المالح العلوي وتحويل مياهه نحو سد سجنان وحماية الحوض الساكب لسد الدويميس وإحداث منطقة سقوية حوله ومواصلة إنجاز البرنامج المندمج لتحسين الوضع البيئي بمنطقة بحيرة بنزرت وحماية الشريط الساحلي لمدينة بنزرت وشاطئ مامي وحماية منطقة صونين وكورنيش الرفراف من الانجراف البحري.

كما تمت برمجة مشاريع تأهيل محطّة التّطهير بعوسجة وبناء محطة تطهير المنطقة الصناعية بأوتيك وإحداث شبكة حولها ومحطة تطهير نموذجية بسجنان وتهيئة تاهيل شبكة قنوات المياه المستعملة بالمدينة العتيقة ببنزرت و محطات الضخ للمياه المستعملة برأس الجبل إلى جانب توسعة المصب المراقب بولاية بنزرت (خانة ثالثة) وإحداث مصب مراقب بغزالة وإعادة تهيئة المصب الصناعي القديم بمنزل بورقيبة وإحداث 2 مراكز تجميع ورسكلة النفايات بأوتيك وسجنان وتهيئة وتوسيع مركز تجميع النفايات بالنعيم ببنزرت الجنوبية وإحداث مركز تجميع ورسكلة الفضلات الصلبة بأوتيك وإنجاز محطة مندمجة لمعالجة النفايات الصناعية والخاصة بمنطقة بنزرت.

الهدف الثالث: تنويع الاقتصاد الجهوي وتطوير مناخ الأعمال والارتقاء بالجهة إلى قطب اقتصادي تنافسي

يعتبر دعم القدرة التنافسية لمكونات النسيج الاقتصادي بالجهة إحدى أولويات العمل خلال المرحلة القادمة بهدف ضمان القدرة على التأقلم والاندماج الناجع، ويستدعي ذلك مواصلة المجهودات لتحسين مناخ الأعمال والرفع من مردودية قطاعات الإنتاج من خلال:

- تأهيل وهيكلة البنى التحتية الصناعية والإسراع بإجراءات إعادة هيكلة المؤسسات الصناعية الوطنية الكبرى التي تشكو صعوبات مالية واجتماعية وتطوير أساليب البحث والتجديد بالمؤسسات الاقتصادية لمواكبة التغيرات العالمية المتعلقة بالانتقال الطاقي والرقمي.
- تطوير أداء المناطق السقوية وتدعيم أنظمة الإنتاج الفلاحي الناجعة وإيجاد الحلول الكفيلة بتدعيم الأنظمة الأخرى (أنظمة الحبوب والدواجن واللحوم الحمراء...) وتطوير مساهمة الفلاحة البيولوجية في الإنتاج الفلاحي بالولاية.
- تحديد مواقع تربية الأحياء المائية بعرض البحر وتطوير وترشيد استغلال الموارد البحرية والثروة السمكية وتنظيم قطاع تربية الأحياء المائية بالإضافة إلى العمل على حسن استغلال الإمكانات المتاحة لدعم الاقتصاد الأزرق.
- تنويع الأنشطة السياحية من خلال حسن استغلال وتوظيف المناطق السياحية وتحديد مدخرات عقارية سياحية والنهوض بالسياحة البديلة، والإحاطة بحرفيي الولاية والمساندة على ترويج المنتوج.

لتحقيق الهدف وبالرجوع إلى قائمة المشاريع المقترحة، تمت على سبيل المثال برمجة إحداث منطقة صناعيّة ايكولوجيّة على مساحة 145 هك باللواتة واستكمال أشغال تهيئة المنطقة الصناعية العزيب وأشغال تهيئة المنطقة الصناعية أوتيك بالإضافة إلى العمل على ربط

مختلف فضاءات الإنتاج الصناعي بشبكة الغاز الطبيعي. وفي إطار دعم المنظومات الفلاحية يتواصل إنجاز مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بغزالة وجومين وسجنان والمشروع التنموي الفلاحي الدامج بالمناطق الجبلية بالشمال الغربي سجنان-جومين-غزالة.

وبخصوص الأنشطة السياحية، تمّت برمجة استكمال تجهيز المنطقة السياحية سيدي سالم بنزرت وإنجاز القرية الحرفية لتطوير صنع الفخار البربري بسجنان.

الهدف الرابع: تنمية الموارد البشرية وتدعيم التجهيزات الجماعية وتحقيق الإدماج الاجتماعي

بهدف رفع إنتاجية الموارد البشرية والعمل على تنمية قدرة الابتكار وتبني أفكار متجددة تساعد على تطوير الأداء واستنباط أساليب جديدة تؤسس لتطوير المهارات وتحسين مؤشرات العيش الكريم، يتم التركيز على الأولويات التالية:

- ملاءمة منظومة التربية والتكوين المهني والتعليم العالي مع متطلبات الاقتصاد الجهوي وتطوير روح المبادرة.
- تطوير المنظومة التربوية وخدمات التكوين المهني وتوسيع اختصاصات التعليم العالي بالمؤسسات الجامعية.
- تدعيم المؤسسات الثقافية وتأهيلها وتطوير أدائها والارتقاء بمضامين أنشطتها.
- توزيع متوازن لمنشآت التجهيزات الجماعية مع دعم الموارد البشرية وبرامج الصيانة والتجهيز.
- تدعيم المؤسّسات الصحية من خلال تعزيز وإنشاء أقسام استشفائية جامعية ودعم التكامل بين القطبين الاستشفائيين بنزرت ومنزل بورقيبة.
- دعم الخدمات الموجهة للنهوض بوضعية الفئات الهشّة وضحايا العنف.
- تحسين نسبة الربط بشبكة الماء الصالح للشراب بالمناطق الريفية وتحسين نوعية الحياة.

ولتحقيق هذا الهدف، تمت على سبيل الذكر برمجة بناء معاهد بالعالية وماطر وأوتيك ورأس الجبل وجرزونة وبنزرت الجنوبية وإحداث 4 مدارس إعدادية بغزالة وبنزرت الجنوبية وأوتيك ومنزل بورقيبة وبناء مدرسة إعدادية بالعزيب (منزل جميل) ومبيت بإعدادية بوخريص (بنزرت الشمالية) ومدرسة إبتدائية بمنزل إسماعيل المصيدة (بنزرت الجنوبية) وتهيئة وصيانة وتجهيز المدارس الإعدادية والإبتدائية والمبيتات والمطاعم بمختلف معتمديات الولاية.

أما في قطاع التكوين المهني، فمن بين المشاريع المدرجة سيتم تنفيذ مشروع إحداث مركز التكوين المهني بمنزل عبد الرحمان واستكمال تجهيز مراكز التكوين والتدريب المهني بمنزل بورقيبة وبنزرت ومركز الفتاة الريفية بسجنان وبناء مركب التكوين المستمر والترقية المهنيّة ببنزرت وبناء مكاتب التشغيل والعمل المستقل بأوتيك وسجنان وإحداث مكتب التشغيل والعمل المستقل برأس الجبل.

كما سيشهد قطاع التعليم العالي مواصلة أشغال تهيئة وتوسعة مدرسة العلوم الهندسية والمركز الجامعي للتنشيط الثقافي والرياضي ببنزرت والحي الجامعي بماطر.

أما بخصوص القطاع الثقافي فسيتم إحداث المركب الثقافي ببنزرت والتهيئة الشاملة لدار الثقافة منزل بورقيبة ودار الثقافة الشيخ ادريس بنزرت الشمالية وتهيئة كنيسة تينجة وإعادة توظيفها كدار ثقافة وبناء دور ثقافة ببنزرت الجنوبية وأوتيك ومنزل جميل وتوسعة وتهيئة 3 دور ثقافة بالختمين وبمنزل عبد الرّحمان وبرأس الجبل، وتهيئة المكتبة الجهوية ببنزرت و6 مكتبات عمومية بغزالة وبغار الملح وبأوتيك وبرأس الجبل وبالماتلين وبجومين وإحداث مكتبات عمومية بالبلاكات بسجنان وتوسعة المعهد العمومي للموسيقى والرقص وبناء مركز الفنون الدرامية والركحية ببنزرت وتهيئة الموقع الأثري بأوتيك وتحويل محطة القطار بسجنان إلى متحف للفخار اليدوي المحلي وإستكمال ترميم وإستغلال الأبراج الأثرية بغار الملح وتهيئة مسرح أولمبيا بمنزل بورقيبة.

أما في قطاع الشباب والرياضة فقد تمت برمجة تأهيل المركب الرياضي بالناظور وتهيئة المركب الرياضي بماطر وإحداث 3 قاعات رياضات جماعية و تهيئة جملة من القاعات للألعاب الفردية والجماعية وإحداث ملاعب بأوتيك وغزالة و إحداث 13 ملعب حي و إحداث حديقة رياضية بجومين وتهيئة فضاءات شبابية بمعتمديات غزالة ومنزل جميل وإحداث مركب طفولة نموذجي ومركز جهوي للإعلامية الموجهة للطفل وفضاء الطفولة المبكرة بالمركز المندمج ببنزرت وإنشاء دار شباب بمنطقة قبطنة 2 بمنزل بورقيبة وبالحشاشنة (سجنان)

والمصيدة ببنزرت الجنوبية وتهيئة و توسعة مركز الإقامة ببنزرت ومراكز التخييم والاصطياف بالرمال و بشط مامي وإحداث مركز تخييم واصطياف غار الملح.

وفي القطاع الصحي، سيتم بالخصوص تدعيم وتهيئة وتطوير المستشفى الجامعي ببنزرت والمستشفى الجهوي بمنزل بورقيبة وتهيئة وتوسعة المستشفيات المحليّة بسجنان وبرأس الجبل. كما سيتم إيلاء عناية بالجانب الاجتماعي من خلال إحداث مراكز مندمجة للإحاطة النفسية والتربوية للأطفال ذوي الإحتياجات الخصوصية، وتنفيذ برنامج ادماج الأطفال ذوي طيف التوحد برياض الأطفال، وبرنامج النهوض بالطفولة المبكرة وإحداث وتجهيز مراكز للأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن، وتنفيذ برنامج التمكين الاجتماعي والاقتصادي للأسر ذات الوضعيات الخاصة والنساء ضحايا العنف إلى جانب إرساء نظم المعالجة النشيطة للفقر.

وعلى مستوى تحسين ظروف العيش، تمّت برمجة على سبيل الذكر تزويد مناطق عرقوب الرومي ووادي الشعير والعقالين (ماطر) بالماء الصالح للشراب وربط وإعادة تهيئة شبكة الشركة الوطنية لإستغلال وتوزيع المياه لمتساكني الحاج يوسف بتسكراية، وتحسين جودة الحياة من خلال إتمام إنجاز مكوّنات برنامج التّنمية المندمجة وإنجاز برنامج النهوض بالطفولة المبكرة إضافة إلى العمل على تأهيل 10 أحياء شعبية وتهذيب 6 أحياء (حي الثورة 1 بمنزل بورقيبة وأحياء الوفاء - الشبوحية - الخروبة - برج الجباري وحافر المهر ببنزرت الجنوبية) وتهذيب حي الجمهورية بالختمين بالعالية وبناء وحدات سكن اجتماعي على مستوى الولاية ومساكن اجتماعية جماعية وفردية بماطر وسجنان وبنزرت وإنجاز 7 تقاسيم سكنية بمنزل بورقيبة (3) وغزالة وعين مريم بنزرت وماطر وأوتيك وإقامات بحفر المهر والكرنيش ببنزرت.

الهدف الخامس: إرساء مقوّمات الحوكمة الرشيدة وتقريب الخدمات من المواطن

قصد تحقيق هذا الهدف، تم ضبط الأولويات التالية:

- وضع قاعدة بيانات جهوية تشمل مختلف الميادين والمجالات وتيسير النفاذ إلى المعلومة.
- تطوير أداء مؤسسات الدولة على الصعيد الجهوي بالإضافة إلى هيكلة الإدارات الجهوية مع تدعيم المصالح الإدارية بالموارد البشرية والتجهيزات الضرورية وإحداث تمثيليات جهوية ومحلية لبعض المصالح الإدارية وتقريب الخدمات من المواطن والحرص على تبسيط الإجراءات الإدارية وتشبيك هياكل مساندة التّنمية.
- تعزيز دور الجهة في مجال معالجة الإشكاليات التي تحول دون تطوير أداء القطاع الخاص.
- إيجاد الصيغ الكفيلة بإتمام عمليات المسح العقاري الإجباري ليشمل كل مناطق الولاية.

واستنادا إلى هذه الأولويات، تضمّن المخطط جملة من المشاريع نذكر منها إحداث وتهيئة وتعصير مراكز بريد جرزونة وسجنان وماطر ومنزل عبد الرّحمان وبنزرت الشمالية والزواوين بغار الملح وغزالة، وبناء وتهيئة وصيانة وحدات محلية للنهوض الإجتماعي وتوسعة مركز دفاع وادماج اجتماعي وتركيز برنامج الفرصة الثانية بمركز الدفاع والإدماج الاجتماعي ببنزرت، وبناء أمانة المال الجهوية ببنزرت والوحدة المحلية لتفقدية الشغل بأوتيك ومجمع الأرشيف ببنزرت وتهيئة وتوسعة المحكمة الابتدائية ببنزرت ومحكمة الناحية بمنزل بورقيبة، وبناء وتهيئة مقرات إدارات جهوية للتنمية وللشباب والرياضة وللتربية ولشؤون المرأة والأسرة وتهيئة مقر الشركة الجهوية للنقل ومحطة النقل البري ببنزرت ومستودع فرعي للحافلات بأوتيك وبناء مركز فحص فني جديد للعربات الثقيلة بأوتيك إلى جانب اقتناء عدد من الحافلات الجديدة.

V. برنامج الاستثمار خلال المخطط 2026-2030

في إطار تجسيد الرؤية والأهداف الاستراتيجية والأولويات التنموية لولاية بنزرت ودون اعتبار المشاريع المخصصة للإقليم وغير الموزعة، تمت برمجة 903 مشروعا بكلفة جمليه تُقدّر بحوالي 7509 مليون دينار، من بينها 2911 مليون دينار مبرمجة خلال فترة المخطط 2026–2030، وتشمل 246 مشروعا متواصلا باستثمارات تُقدّر بـ 1313 مليون دينار.

وقد مثّلت المشاريع المحلية 78% من العدد الجملي للمشاريع، تليها المشاريع الجهوية بـ 19%. أمّا من حيث حجم الاستثمارات المبرمجة، فقد مثّلت المشاريع الجهوية 53% من إجمالي الاستثمارات، تليها المشاريع الوطنية بنسبة 21% والمشاريع المحلية بنسبة 18% والمشاريع الإقليمية بنسبة 8%.

صنف المشروع	عدد المشاريع	الكلفة التقديرية (م د)	الاستثمارات (م د)
محلي	705	1 168	538
جهوي	169	3 907	1 535
إقليمي	6	433	225
وطني	23	2 000	614
المجموع العام	903	7 509	2 911

أمّا من حيث التوزيع القطاعي فتمثّل مشاريع التجهيزات الجماعية 52% من العدد الجملي للمشاريع و20% من حجم الاستثمارات الجملية ومشاريع البنية الأساسية والخدمات 42 % من عدد المشاريع و63% من حجم الاستثمارات الجملية.

القطاع	عدد المشاريع	الكلفة التقديرية (م د)	الاستثمارات (م د)
البنية الأساسية والخدمات	380	5 087	1 846
التجهيزات الجماعية	467	852	577
الصناعة والصناعات غير المعملية	5	210	127
الفلاحة والصيد البحري	51	1 360	361
المجموع العام	903	7 509	2 911

ولاية باجـة

I. تقديم الولاية

1. الخصائص الجغرافية:

تمسح ولاية باجة 3740 كلم² وهو ما يمثل 23,8 % من مساحة الإقليم الأول و2,3 % من مساحة البلاد التونسية، وتضم 09 معتمديات و101 عمادة و12 بلدية وتنفتح شمالا على البحر الأبيض المتوسط على طول 26 كلم وتتميز بتنوع تضاريسها المتكونة من سلسلة جبال خمير في الشمال وسهول شاسعة وهضاب في الوسط. أما جنوبها فيضم بعض المرتفعات والسهول الضيقة ويتراوح معدل التساقطات بين 400مم و1000 مم في السنة.

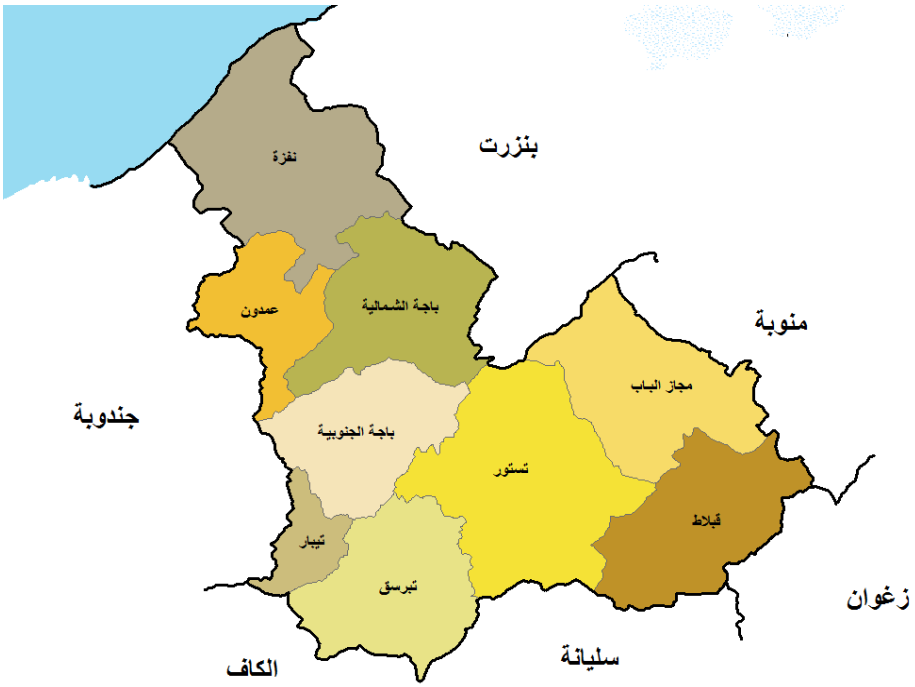

2. الخصائص الديمغرافية:

بلغ عدد سكان الولاية 311,417 ألف نسمة حسب التعداد العام لسنة 2024 أي ما يمثل حوالي 20% من سكان الإقليم الأول و2,6% من سكان البلاد، وتقدر كثافتها السكانية بـ 83,3 ساكن/كلم² وقد سجلت نموا ديموغرافيا يقدر بحوالي 0,28 % سنويا خلال الفترة 2014-2024 وصافي هجرة سلبي يقدر بـ 1432 فردا.

3. الخصائص الاقتصادية والاجتماعية:

يرتكز النشاط الاقتصادي بالجهة على القطاع الفلاحي باعتبار أهمية الإمكانات التي تزخر بها حيث تمسح الأراضي الفلاحية حوالي 341 ألف هك وهو ما يمثل 91,2% من المساحة الجملية ممّا مكن من تنويع وتطوير منظومات الإنتاج المتمثلة في الحبوب، الإنتاج الغابي، الأشجار المثمرة، الفلاحة البيولوجية، والألبان ومنظومة اللحوم. هذا وتقدر الموارد المائية القابلة للتعبئة 565 مليون م³ يتم التحكم فيها بواسطة 3 سدود كبرى وهي سيدي سالم والبراق وكساب إضافة إلى 22 سدا تليا و58 بحيرة جبلية تمكن من ري حوالي 25 ألف هك من المناطق السقوية.

وتوجد بالولاية 11 منطقة صناعية مهيأة على مساحة جملية تقدر بـ 137 هك ومنطقتين حرفيتين و09 فضاءات صناعية تنتصب بها 153 مؤسسة تشغّل 10 عملة أو أكثر وتوفر 16090موطن شغل، من بينها 34 مؤسسة مصدرة كليا تشغّل 8508 فردا وأغلبها في قطاعي الصناعات الكهربائية والالكترونية والنسيج.

وسجّلت نسبة البطالة ارتفاعا خلال العشرية 2014-2024 حيث ارتفعت من 17,8 % إلى 20,3 %.

4. تطور الاستثمار بعنوان الفترة 2021-2025:

تقدّر الاستثمارات المنجزة بالولاية خلال الفترة (2021-2025) بـ 1182,5 مليون دينار بنسبة إنجاز تعادل 45,7% مقارنة بالاستثمارات المبرمجة وتتوزّع بين 59,6 % بالقطاع العام و40,4 %بالقطاع الخاص.

حوصلة الاستثمارات المنجزة خلال الفترة 2021-2025

الوحدة: مليون دينار

	الاستثمارات المبرمجة	الاستثمارات المنجزة	نسبة الإنجاز(%)
القطاع العام	1509,3	705,2	46,7
القطاع الخاص	1080,6	477,3	44,2
المجموع	**2589,9**	**1182,5**	**45,7**

وقد بلغت جملة الاستثمارات العمومية المنجزة 705,2 م.د خلال الفترة الممتدّة بين 2021 و2025 وهو ما يمثل 46,7 % من مجموع الاستثمارات العمومية المبرمجة، استأثرت فيها القطاعات المنتجة بنسبة 50,3% والبنية الأساسية بـ 28,9 % والقطاعات الاجتماعية بـ10,1 % في حين بلغت استثمارات قطاعي النقل والبيئة نسبة 2%.

وقد قُدّرت نسبة الاستثمارات المنجزة من قبل القطاع الخاص خلال نفس الفترة بـ 477,3 مليون دينار وهو ما يمثّل 44,2 % من جملة الاستثمارات المبرمجة، أُنجز نصفها في قطاع السكن و26% في قطاع الفلاحة والصيد البحري و16 % في قطاع الصناعة مقابل 8 % في قطاع السياحة والخدمات.

II. الإمكانيات والفرص المتاحة

1. الإمكانيات:

- موقع جغرافي محوري باعتبار أن الولاية تمثل نقطة عبور بين الإقليم الأول والثاني والثالث.
- موارد طبيعية متنوعة (مياه، تربة، غابات...) وشريط ساحلي على طول 26 كلم ومنتوجات فلاحية خصوصية متنوعة ووفيرة على غرار تين دجبة، سلالة خروف "أَسْوَد تيبار"، "كريمة" وشتاتة، أجبان باجة وتستور، زيت زيتون تبرسق وتوكابر.
- قطاعات واعدة قابلة للاستغلال (صناعات غذائية، فلاحة بيولوجية، مواد انشائية...) ومنظومات اقتصادية مميزة قادرة على الانخراط ضمن سلاسل القيمة العالمية.
- بنية أساسية صناعية هامة تتمثل في 11 منطقة صناعية مهيأة على مساحة جملية تقدر بـ 137 هك إضافة إلى تواجد شركات ذات قدرة تشغيلية عالية مع توفر رأس مال بشري متعلم ومتكون.
- معالم أثرية متنوعة وموروث مادي ولامادي هام على غرار معلم دقة الأثري و"القصبة" بباجة والطابع الأندلسي بتستور وباقي مدن حوض مجردة، ووجود محميتين طبيعيتين بجبل خروفة وجبل شيطانة ومنتزه طبيعي بدجبة.
- جهاز تكوين متنوع ومركز بحوث للزراعات الكبرى ومحضنة مؤسسات بالمعهد العالي للدراسات التكنولوجية ومركز العمل عن بعد والمركز التكنولوجي "أليف".
- مجالات واعدة للاستثمار في الاقتصاد الأخضر والأنشطة الاقتصادية الصديقة للبيئة خاصة في إطار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والشركات الأهلية.
- نشاط سياحي روافده البعد البيئي وثراء الإرث الثقافي والحضاري.
- تمتع 08 معتمديات من ضمن 09 بمنحة التنمية الجهوية ذات الأولوية.
- طريق سيارة وخط حديدي تربط الجهة بعاصمة البلاد.

2. الفرص:

- امكانية الاستثمار في الخدمات اللوجستية والصناعات الغذائية والصناعات الصيدلانية.
- تطوير الفلاحة العائلية.
- مجالات متنوعة للتعاون الدولي والشراكة.
- الاشعاع الدولي لمنطقة دقة ومدينة تستور.
- قرب الولاية من تونس الكبرى كقطب عمراني واقتصادي.
- مناطق صناعية ومنطقة سياحية وقاعدة اقتصادية مبرمجة.

III. أهم الإشكاليات التنموية

1. الإشكالية العامة:

اختلال تنموي واستغلال مفرط للموارد الطبيعية في ظل اقتصاد تقليدي وضعيف الاندماج، أدّى إلى تراجع جاذبية الجهة ومؤشراتها الاجتماعية بسبب غياب رؤية مجالية واضحة.

2. الإشكاليات الخصوصية:

- ضعف مردودية القطاع الفلاحي مقارنة بما يتوفر بالمنطقة من إمكانيات إنتاجية تتيحها المنظومات الاقتصادية المتنوعة وما تجود به من محاصيل.
- بطء تطور القطاع الصناعي وضعف الاندماج وقلة التكامل مع القطاعات الاقتصادية الأخرى.
- غياب بنية تحتية صناعية عصرية بإمكانها استقطاب وحدات نوعية ذات طاقة تشغيلية عالية وقادرة على تثمين المنتوج الفلاحي المحلي وإعطاءه قيمة إضافية.
- فقدان الترابط الضروري والتنسيق بين حلقات القطاعات الاقتصادية دون الأخذ بعين الاعتبار للمتطلبات التنموية للمجال الترابي الجهوي.
- غياب وحدات كبرى لتثمين الإمكانات المتوفرة وخلق قيمة مضافة للإنتاج داخل الولاية (الحبوب، الالبان،...).
- حدة الإشكاليات العقارية بالجهة المتمثلة في ندرة العقارات على ملكية الجماعات المحلية وتشعب إجراءات تغيير صبغة الأراضي والتخصيص وتشتت ملكية الأراضي وعدم وضوحها.
- تفاوت تنموي بين مناطق الولاية نتيجة عدم التوازن في توزيع التجهيزات والمرافق العمومية.
- استنزاف الموارد الطبيعية وخاصة المائية وتوسع عمراني على حساب الأراضي الفلاحية إلى جانب الاشكاليات البيئية.
- تدني مختلف المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية نتيجة تراجع جودة الخدمات العمومية وتعطل تنفيذ بعض المشاريع العمومية في مجالات حيوية على غرار الصحة والبيئة.
- تعطل انجاز المشاريع العمومية وصعوبة تذليل العراقيل التي تعيق تنفيذ بعضها إلى جانب تراكم المشاريع المبرمجة غير المنجزة مما يمثل عبئا إضافيا على المجهود التنموي.

IV. الأهداف الرئيسية والأولويات التنموية

1. الرؤية التنموية:

اعتماد منوال تنموي يهدف للحد من التفاوت بين المعتمديات ضمن رؤية شاملة للمجال الترابي ويرتكز على إحكام التصرف وحسن توظيف الثروات والامكانيات الطبيعية لإرساء اقتصاد جهوي متنوع، جاذب وتنافسي قادر على الصمود والتأقلم ويساهم في تقليص نسب الفقر والبطالة.

2. الأهداف الرئيسية:

الهدف الأول: إرساء اقتصاد جهوي متنوع وتنافسي

يُعتبر إرساء اقتصاد جهوي متنوع وتنافسي من الرّكائز الأساسية للرؤية التنموية لولاية باجة خلال الفترة 2026-2030 وذلك من خلال:

- المحافظة على ديمومة القطاع الفلاحي بتطوير المنظومات والرفع من قدرته التنافسية مع تهيئة وتكثيف الفلاحة السقوية وتعصير وتنمية المناطق الجبلية، مع العمل على تفعيل وتعزيز الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في المجالات المتعلقة بإنتاج البذور واعتماد إصلاحات متعلّقة بمراجعة النّصوص القانونية لمجلّة الغابات خاصة اللّزمات الغابية.
- تنويع وتحديث الأنشطة الاقتصادية عبر إعادة هيكلة النسيج الصناعي وتأهيل وتهيئة المناطق الصناعية واعتماد إجراءات تتعلّق بتبسيط عملية تخصيص المدّخرات العقارية الصناعية وتدابير لإحداث خط تمويل لدعم انخراط المؤسسات الاقتصادية في نظم الجودة والمطابقة للمواصفات العالمية والبعد البيئي للاستثمار.
- تطوير قطاع النقل والخدمات التجارية وفتح آفاق جديدة للتجارة الخارجية ودعم اقتصاد المعرفة والتحول الرقمي، وتطوير القطاع السياحي والصناعات التقليدية واعتماد إجراءات مبسّطة لتنظيم القطاع السياحي.

ولتحقيق هذا الهدف والأولويات ذات العلاقة، تمت برمجة عديد المشاريع منها على سبيل الذكر برمجة إعادة تهيئة منظومة تحويل المياه من سيدي البراق الى بجاوة والرفع من طاقة تدفقه، وتطوير البنية التحتية المائية بتعزيز استغلال الموارد بسدي خلاد وسيدي سالم وتهيئة المنطقة السقوية بباجة الشمالية، وإعادة تهيئة المنطقة السقوية بالجديدي بمجاز الباب بالمياه المعالجة ،وإنجاز برامج لصيانة وإصلاح البحيرات الجبلية ومعالجة العيون الطبيعية، وتهيئة وتعبيد المسالك الفلاحية والغابية بالعقلة السوداء على طول 20 كلم ومسلك بطن الكرمة على 20كلم ومسلك فرعون فطناسة على طول 15 كلم والمسلك الفلاحي الاعرص على طول 10 كلم.

وللنهوض بالقطاع السياحي، تمت برمجة تهيئة المنطقة السياحية الايكولوجية الزوارع بمعتمدية نفزة.

الهدف الثاني: تدارك التفاوت التنموي بين المعتمديات وتحسين مستوى جاذبية الجهة

يُعتبر إحكام التوزيع الجغرافي للمشاريع وتعزيز البنية التحتية وحسن تركيز المرافق العمومية عنصرا لتحقيق التنمية الشاملة المتضامنة والدّامجة والإرتقاء بجاذبية الجهة وذلك بـ:

- دفع القدرة التنافسية وتنمية روح المبادرة عبر تطوير منظومة الاستثمار مع السعي إلى ملاءمة جهاز التكوين الجهوي مع متطلبات سوق الشغل.
- تعميم ربط الأسر والمؤسّسات بشبكات الماء الصالح للشراب وتطوير البنية الأساسية من خلال تدعيم ربط الولاية والمعتمديات ببعضها والنهوض بالمجال الريفي والاستغلال الأنجع للموارد والطّاقات المتوفّرة.

ولتحقيق هذا الهدف وبالعودة إلى المشاريع المقترحة، تمت برمجة جملة من المشاريع نذكر منها مشروع تحسين نسبة التزود بالماء الصالح للشراب بالولاية في مرحلتيه الأولى والثانية وتزويد منطقة الجنان والمرقب بمجاز الباب وتزويد مجمع ام زيد وسبالة الارانب وحي الضمان 2 بباجة الشمالية بالماء الصالح للشراب.

كما شمل المخطط برمجة تهيئة وتوسعة وتدعيم الطرقات الوطنية رقم 7 ورقم 11 وتهيئة وتوسيع وصيانة الطرقات الجهوية رقم 52 ورقم 28 ورقم 49 ورقم 75 ورقم 126 ورقم 131 وتهيئة الطريق الحزامية بعمدون وإنجاز 2 جسور وتهيئة الطريق الرابط بين دجبة والطريق المحلية رقم 701 وتعبيد الطريق زهنة-عروة -مدورة عمادة عين الحمام وإعادة تعبيد الطريق المحلية رقم 623 بعمادة مزوغة إضافة إلى تهيئة المنشات المائية والتقاطعات بالسكك الحديدية ودراسة تأهيل الخط تونس-الحدود الجزائرية وتفرعاته.

كما تمت برمجة إنجاز تدخلات ذات بعد تنموي بالفضاء الريفي على غرار المشروع المندمج لتنمية الفلاحة الجبلية الصّغرى بالمناطق الجبلية بالشمال الغربي.

الهدف الثالث: استدامة الموارد الطبيعية وحماية المحيط

ويتم تجسيد هذا الهدف من خلال:

- ترشيد استغلال الموارد الطبيعية خاصة الثروات المائية والتحكّم في التوسع العمراني وفق أمثلة تهيئة عمرانية تراعي متطلبات كل القطاعات.
- تحسين الوضع البيئي من خلال حماية المحيط من التلوّث والحد من تأثير العوامل المناخية.

ولتجسيم هذا الهدف، تمّت برمجة عديد المشاريع من بينها انجاز منشآت مائية على الأودية بالولاية، وحماية مدينة المعقولة من الفيضانات وتوسعة المصب البلدي بباجة وتوسيع وتهذيب محطة التطهير بباجة وانجاز 3 محطات تطهير بقبلاط وزهرة مدين وسيدي اسماعيل وربط حي الاجنة بشبكة التطهير بتبرسق المدينة واستكمال ربط عمادة حمام سيالة بشبكة التطهير واحداث 08 مراكز لجمع ونقل النفايات واحداث مركز تحويل النفايات بقبلاط وبعث مصب عصري للنفايات ورسكلتها بمجاز الباب وتجميل مداخل المدن بدقة وباجة المدينة ونفزة وسيدي إسماعيل بباجة الجنوبية. وفي مجال الطاقات المتجددة من المبرمج إنجاز مشروع إنتاج الكهرباء بطاقة الرياح (100 ميغاواط).

الهدف الرابع: تطوير جودة الخدمات العمومية والارتقاء بمؤشرات التنمية البشرية

يستوجب تطوير الخدمات العمومية والارتقاء بالتنمية البشرية تبنّي سياسات اقتصادية وصحية وتربوية متكاملة، وذلك من خلال:

- تحسين المنظومة الصحية والمنظومة التربوية.
- الإرتقاء بمؤشرات التنمية الإجتماعية وتطوير الكفاءات من خلال إيلاء دور تنموي أكبر لمؤسسات التعليم والبحث العلمي وربطها بالأولويات الوطنية وبحاجيات سوق الشغل وتعزيز الابتكار.
- تحقيق الحماية الاجتماعية برعاية شاملة للأفراد وتعزيز دور المرأة في المجهود التنموي عبر تنفيذ برنامج التمكين الإجتماعي والاقتصادي للأسر ذات الوضعيات الخاصة وإنجاز برامج تستهدف الفئات الهشة لتشمل الضمان الاجتماعي وتحسين خدمات الرعاية بكبار السن.
- تقريب الخدمات من المواطن بإحداث تمثيليات جهوية ومحلية لبعض المصالح الإدارية لتسهيل المعاملات.
- تدعيم وتطوير مؤسّسات الثقافة والشباب والرياضة والطفولة ودعم التنسيق فيما بينها.

وعملا على تحقيق هذا الهدف وانطلاقا من قائمة المشاريع المقترحة، وعلى سبيل الذكر تمت برمجة بناء القسط الثالث من المستشفى الجهوي بمجاز الباب، وتهيئة وصيانة المستشفى الجهوي بولاية باجة وتجديد الشبكات وتجهيزه بآلة مفراس، وصيانة المستشفى المحلي بتستور وتهيئة العيادات الخارجية به وتجديد الشبكة الكهربائية بالمستشفى المحلي بعمدون.

وفي مجال التربية والتعليم العالي، تمت برمجة بناء مركز جامعي للتنشيط الثقافي والرياضي بباجة ومواصلة أشغال توسعة معاهد التعليم العالي للبيوتكنولوجيا وللدراسات التكنولوجية، وإحداث مدرسة ابتدائية بعين الباردة بباجة الشمالية ومعهد ثانوي بوشتاتة -نفزة ومخابر تقنية ومبيتات بمعهدين بباجة الشمالية وتوسعة وتهيئة وصيانة وتجهيز مختلف المعاهد والمبيتات والمطاعم والمدارس الابتدائية والإعدادية بمعتمديات الولاية.

وفي المجال الاجتماعي، سيتم العمل على مواصلة تهيئة وصيانة وتجهيز مركز رعاية كبار السن واحداث مركز نموذجي لتعليم الكبار وادماج الأطفال ذوي طيف التوحد برياض الأطفال ومراكز النهوض بالطفولة المبكرة وإعادة هيكلة وتجهيز 02 مراكز للفتاة الريفية بالولاية.

ولتقريب الخدمات وتطويرها، تمت برمجة بناء المركب البريدي الجهوي بباجة و3 مكاتب بريد ومحكمة الاستئناف ومكتبي تشغيل بكل من نفزة وتبرسق بالإضافة إلى تدعيم أسطول النقل بحافلات عادية للنقل الحضري وحافلات كبيرة مكيفة للنقل بين المدن وإقتناء أراضي لمآوي الحافلات.

ولمزيد الاحاطة بالشباب تمت برمجة اشغال تهيئة شاملة لدار الثقافة بوادي الزرقاء وإحداث مركز فنون ركحية ودرامية بباجة وتهيئة المكتبة العمومية بقبلاط مع إنجاز الدراسات الخاصة بمثال حماية وإحياء الموقع الثقافي بدقة، واحداث 03 ملاعب بلدية بوادي الزرقة والمعقولة ووشتاتة وتعشيب الملعب الرئيسي بمجاز الباب وفضاء شبابي رياضي بكل من دجبة وقرام والقريعات وبناء قاعة للرياضات الجماعية بباجة الشمالية وإحداث ملاعب أحياء بمختلف المعتمديات وإحداث دار الشباب بالسلوقية وبناء مركز إقامة بتيبار وتهيئة فضاءات دور شباب واحداث نوادي أطفال بكل من عمادة حيدوس وشواش والمواطيس وتهيئة وتجهيز وتطوير نشاط 9 نوادي أطفال و4 مركبات طفولة وتأهيل مركز التخييم والاصطياف بالزوارع وإقتناء نادي أطفال متنقل وحافلة للمركز المندمج للشباب والطفولة.

V. برنامج الاستثمار خلال المخطط 2026 -2030

في إطار تجسيد الرؤية والأهداف الاستراتيجية والأولويات التنموية لولاية باجة ودون اعتبار المشاريع المخصصة للإقليم وغير الموزعة، تمت برمجة 725 مشروعا بكلفة جمليه تُقدّر بحوالي 4093 مليون دينار، من بينها 1766 مليون دينار مبرمجة خلال فترة المخطط 2026–2030، وتشمل 228 مشروعا متواصلا باستثمارات تُقدّر بـ 551 مليون دينار.

وقد مثّلت المشاريع المحلية 72% من العدد الجملي للمشاريع، تليها المشاريع الجهوية بـ 27%. أمّا من حيث حجم الاستثمارات المبرمجة، فقد مثّلت المشاريع الجهوية 42% من إجمالي الاستثمارات، تليها المشاريع الوطنية بنسبة 31% والمشاريع المحلية بنسبة 27%.

صنف المشروع	عدد المشاريع	الكلفة التقديرية (م د)	الاستثمارات (م د)
محلي	520	721	482
جهوي	194	2 156	740
إقليمي	-	-	-
وطني	11	1 216	544
المجموع العام	725	4 093	1 766

أمّا من حيث التوزيع القطاعي فتمثّل مشاريع التجهيزات الجماعية 54% من العدد الجملي للمشاريع و21% من جملة الاستثمارات ومشاريع البنية الأساسية والخدمات 38% من عدد المشاريع و38% من جملة الاستثمارات.

القطاع	عدد المشاريع	الكلفة التقديرية (م د)	الاستثمارات (م د)
البنية الأساسية والخدمات	274	1 720	671
التجهيزات الجماعية	392	694	377
الصناعة والصناعات غير المعملية	7	338	329
الفلاحة والصيد البحري	52	1 340	388
المجموع العام	725	4 093	1 766

ولاية جندوبة

I. تقديم الولاية

1. الخصائص الجغرافية:

تمسح ولاية جندوبة 3102 كلم^2 أي 19,9% من مساحة الإقليم الأول وحوالي 2% من مساحة البلاد التونسية، وتنقسم إداريا إلى 9 معتمديات و95 عمادة و14 بلدية وتعتبر منطقة ترابط بين تونس والبلدان المغاربية من خلال إمتداد شريطها الحدودي مع الجزائر على طول 135 كلم علاوة على شريط ساحلي يمتد على طول 25 كلم. يحد ولاية جندوبة شمالا البحر الأبيض المتوسط وجنوبا ولايتي الكاف وسليانة وشرقا ولاية باجة وغربا الحدود الجزائرية.

وتتميز الولاية بتنوع تضاريسها وتعدد الأودية التي تعبرها (وادي ملاق ووادي مجردة ووادي الكبير...) ويتراوح معدل الارتفاعات بها بين 200 و800 متر ويبلغ أقصاها على مستوى جبل الغرة بارتفاع يناهز 1209 متر وتتميز هذه الجبال بأهمية الغطاء الغابي أساسا أشجار الفرنان والصنوبر.

ويعتبر مناخ الولاية مناخا رطبا على مستوى الواجهة البحرية وشبه رطب بالمرتفعات بمناطق عين دراهم وفرنانة وغار الدماء وتقدر كمية التساقطات السنوية هامة بين 400 و1200 مم سنوي.

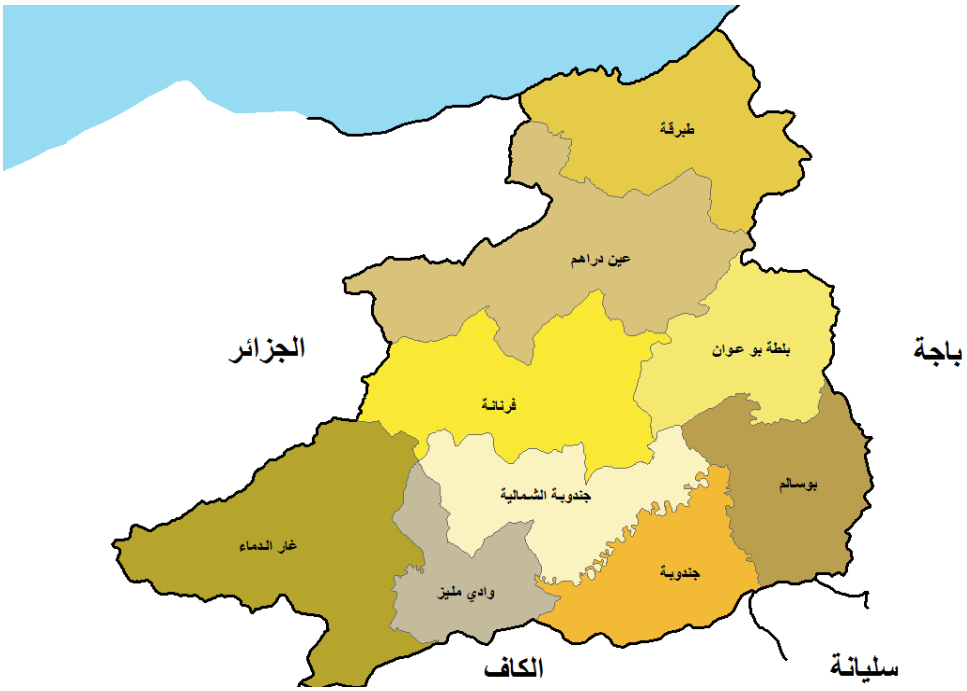

2. الخصائص الديمغرافية:

تعد ولاية جندوبة 404,3 ألف نسمة حسب نتائج التعداد العام للسكان لسنة 2024 وهو ما يمثل 25,9% من إجمالي عدد سكان الإقليم الأول و3,4% من إجمالي سكان البلاد التونسية، وتقدر نسبة النمو الديمغرافي السنوي لولاية جندوبة بـ 0,07 % خلال الفترة 2014 – 2024 مقابل 0,87 %على المستوى الوطني، وتتمثل أهم الخصائص الديموغرافية فيما يلي:

- تطور ديمغرافي للفترة 1994 – 2004 ارتبط بتطور النشاط الفلاحي وتنويع المنتجات خاصة بالمناطق السقوية وتحسين ظروف عيش المتساكنين وإحداث جامعة جندوبة وتطور نشاطها.
- تطور ديمغرافي للفترة 2014 – 2024 حيث شهدت الولاية إنتعاشة إقتصادية خاصة بعد دخول عدد من المؤسسات الصناعية طور النشاط وذات التشغيلية العالية.

- أعلى معدّل بالبلاد التونسية في عدد السكّان القاطنين بالوسط الريفي والغابي بنسبة تقدّر بحوالي 69 % من سكان الولاية.
- صافي هجرة سلبي خلال الفترة 2019-2024 يقدر بـ 4315 ساكن.

3. الخصائص الاقتصادية والاجتماعية:

تزخر ولاية جندوبة بموارد وثروات طبيعية معتبرة يمكّن حسن توظيفها من تركيز نسيج اقتصادي يعتمد أساسا على نشاط زراعة الحبوب وتربية الماشية حيث تمسح الأراضي الصالحة للزراعة 170ألف هك والغابات والمراعي 130,5 ألف هك وتتوفر بالجهة موارد مائية هامة قابلة للتعبئة ناهز حجمها370,5مليون م^{3}منها 218,5 مليون م^3 تمت تعبئتها بواسطة 6 سدود كبرى (بوهرتمة، الكبير، الزرقة، المولى، بربرة، بني مطير) و17 سدا تليا و40 بحيرة جبلية مكنت من إحداث حوالي38,3 ألف هك من المساحات السقوية.

ويرتكز النشاط الفلاحي بالجهة أساسا على الزراعات الكبرى والخضروات ومنتجات المناطق السقوية علاوة على نشاط تربية الماشية حيث يقدر القطيع بحوالي 286 ألف رأس أغنام وماعز و56 ألف رأس من الأبقار منها 27 ألف رأس مؤصلة، كما يساهم قطاع الصيد البحري بالجهة بحوالي 575 طن منها 168 طن من القشريات. وتتجلى أهمية النشاط الفلاحي بالجهة من خلال مساهمته الفعالة في الإنتاج الوطني بنسبة جملية تقدر بـ5,4% وفي المواد الاستراتيجية كالحبوب (11,5%) والبطاطا (6,2%) واللحوم الحمراء (13,3%) والحليب (13,2%). كما تساهم ولاية جندوبة بحوالي 90% من الإنتاج الوطني للخفاف و60% بالنسبة لمادة الريحان.

ويعتبر النسيج الصناعي متواضعا على مستوى الولاية حيث توجد بالجهة 79 مؤسسة تشغل أكثر من 10 أشخاص بطاقة تشغيلية تناهز 6766 موطن شغل. يقدر عدد المؤسسات المصدرة كليا بـ 17 مؤسسة، كما يحتل قطاع كوابل السيارات الجزء الأهم في إحداثات الشغل.

وتتميز الجهة بموروث حضاري عريق وبمخزون ثقافي وطبيعي متنوع يترجم تعاقب مختلف الحضارات والحقبات التاريخية على أراضيها وتجسمه معالم أثرية ذائعة الصيت على غرار مواقع بلاريجيا، شمتو، منار طبرقة، الجسر الروماني بغار الدماء، فضلا عن تواجد العديد من الأماكن الطبيعية والجبلية المتميزة خاصة بالمناطق الغابية بعين دراهم ووادي مليز وفرنانة وغار الدماء والمحمية الطبيعية بالفايجة. كما توفر الجهة عديد المنتجات السياحية المتنوعة، بالإضافة إلى ما تقدمه في مجال السياحة الشاطئية من خلال المؤسسات النزلية والخدماتية المقدر عددها بـ 19 وحدة بطاقة إيواء جملية تناهز 4304 سريرا. وتتميز الولاية في مجالات السياحة الإيكولوجية (الفايجة وجبل الغرة) والثقافية (مهرجان الجاز والمهرجان الدولي للتصوير تحت الماء) والرياضية (المركب الرياضي بعين دراهم وملعب القولف) والإستشفائية (حمام بورقيبة).

4. تطور الاستثمار بعنوان الفترة 2021-2025:

قُدّرت الاستثمارات المنجزة بالولاية خلال الفترة (2021-2025) بـ 1207,3 مليون دينار بنسبة انجاز تعادل 38,3 %مقارنة بالاستثمارات المبرمجة، وتتوزع الاستثمارات بين 36,6% بالقطاع العام و63,4 %بالقطاع الخاص:

حوصلة الاستثمارات المنجزة خلال الفترة 2021-2025

الوحدة: مليون دينار

المتدخل	الاستثمارات المبرمجة	الاستثمارات المنجزة	نسبة الإنجاز
القطاع العام	1138.0	442.0	%39.0
القطاع الخاص	2013.8	765.3	%38.0
المجموع	**3151.8**	**1207.3**	**%38.3**

بلغت جملة الاستثمارات العمومية المنجزة خلال الفترة الممتدّة بين 2021 و2025حوالي 442 مليون دينار حيث استأثرت الإستثمارات المخصصة للبنية الأساسية 44 % و43,1 % بالقطاعات الاجتماعية و7,5 % بالقطاعات المنتجة.

وتجاوزت الإستثمارات الخاصة المنجزة خلال الفترة 2021 – 2025 حوالي 765 مليون دينار وذلك من خلال إنجاز 1793 مشروعا ومكنت من إحداث 5583 موطن شغل، وقد وجهت أهمها إلى قطاع السياحة والخدمات (41%) يليها قطاع الفلاحة والصيد البحري (33%) وقطاع الصناعة (18%) ثمّ قطاع السكن (8%).

II. الامكانيات والفرص المتاحة

1. الإمكانيات:

- موقع جغرافي استراتيجي وحدودي مع البلدان المجاورة.
- منطقة تنمية جهوية ذات أولوية.
- أهمية الموارد المائية المعبأة.
- ثروة حيوانية وبحرية قابلة للاستغلال.
- إمكانيات طبيعية هامة (ثروة غابية ومائية متميزة، محميات طبيعية).
- أهمية المساحات السقوية (حوالي 40 ألف هكتار في طور التأهيل).
- فلاحة متنوّعة وظروف ملائمة للفلاحة البيولوجية.
- طاقات بديلة هامة (الريح والشمس).
- موروث حضاري، تاريخي وثقافي غني.
- القدرة على التنوع الاقتصادي.
- رأس مال بشري هام وذو كفاءة عالية.
- مشاريع البنية الأساسية والتجهيزات الجماعية التي بصدد الإنجاز والمبرمجة وخاصة منها الطريق السيارة.

2. الفرص:

- التعاون الحدودي مع الولايات الجزائرية وإمكانيات تطوير المبادلات التجارية.
- إطار ملائم للسياحة البديلة (البيئية والثقافية والاستشفائية والرياضية وسياحة العبور) مع وجود دراسات لتركيز مسالك للسياحة البديلة.
- انتاج الطاقة عن طريق المولدات الهوائية والالواح الشمسية.
- إمكانية تطوير الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الأزرق.
- التوجه نحو تركيز الشركات الأهلية ومشاريع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.
- التسويق للجهة كوجهة استثمارية مميزة بتواجد مؤسسات صناعية دولية.

III. أهم الإشكاليات التنموية

1. الإشكالية العامة:

اعتماد منوال تنموي قطاعي لم يراع خصوصيات الجهة وغياب النظرة الإندماجية في عملية برمجة المشاريع وضعف البنية الأساسية وارتفاع نسبة البطالة وذلك لغياب رؤية تنموية واضحة مبنية على الإمكانيات المتوفرة.

2. الإشكاليات الخصوصية:

- مركزية الخيارات التنموية التي كرّست التفاوت الجهوي بين الولايات والتي لم تمكن الولاية من حقها في التنمية وضعف التنسيق بين المصالح المركزية والجهوية.
- تفشي ظاهرة البطالة بالنسبة لمختلف الفئات (الشباب، النساء، حاملي الشهائد العليا، ...) والانقطاع المبكر عن التعليم.
- ضعف القدرة التنافسية لاقتصاد الجهة ومحدودية جاذبيتها على إستقطاب إستثمارات كبرى.
- أحادية النشاط الفلاحي بالجهة وضعف مردوديته وتراجع إستغلال المناطق السقوية.

- إختلال في التوازن بين مختلف مناطق الولاية خاصة بين مدينة جندوبة ومعتمدياتها الداخلية بالإضافة إلى تفاقم ظاهرة النزوح وإرتفاع نسب البطالة والفقر والأمية بالمناطق ذات الإشكاليات الخصوصية على غرار الشريط الحدودي والمناطق الغابية.
- تردي الوضع العمراني وضعف البنية الأساسية وتدهور شبكة الطرقات التي تربط مختلف مراكز المعتمديات بعماداتها وأريافها بالإضافة إلى ضعف عمليات الصيانة للمسالك الريفية المنجزة وشساعة الفضاء الريفي والغابي ذو الطبيعة الوعرة وتواضع عمليات إنجاز المسالك الفلاحية داخل المناطق السقوية.
- تدني التجهيزات والخدمات الجماعية خاصة في المناطق الداخلية وضعف أداء المنظومة الصحية العمومية بمختلف الخطوط ونقص طب الإختصاص وتواضع المؤسسات بمختلف القطاعات (الطفولة والشباب والرياضة والثقافة...) ومحدودية البرامج الموجهة للإحاطة بذوي الاحتياجات الخصوصية.
- ضعف تنوع المنتوج السياحي وقلة إستغلال الإمكانات والموارد المتاحة للجهة بالرغم مما تتميز به من إمكانيات لتطوير السياحة البديلة (الاستشفائية والإيكولوجية والثقافية...) وضعف أداء منظومة الصناعات التقليدية.

IV. الأهداف الرئيسية والأولويات التنموية

1. الرؤية التنموية:

ولاية جندوبة جهة نموذجية جاذبة للإستثمار وذات ديناميكية إقتصادية وقدرة تنافسية عالية، منفتحة على محيطها الإقليمي والوطني والمغاربي، تكرس العدالة الإجتماعية وتوفر ظروف العيش الكريم للمواطن.

2. الأهداف الرئيسية:

الهدف الأول: تفعيل وتأهيل القطاع الإقتصادي وحوكمة إستغلال الموارد الطبيعية

يمثل تنويع القاعدة الاقتصادية ودفع الاستثمار أحد أهم التوجهات الاستراتيجية لتنمية الولاية لما له من انعكاس على كسب رهان التشغيل وتحسين الدخل وتحقيق التوازن الاقتصادى وتقليص التفاوت التنموي بين الجهات وذلك من خلال:

- ترشيد إستغلال الموارد الطبيعية وحمايتها وتنويع القاعدة الاقتصادية ودفع الاستثمار لتحسين الدخل وتحقيق التوازن الاقتصادى عبر تركيز منظومات إقتصادية تتماشى والموارد الطبيعية للجهة من خلال تطوير إنتاجية القطاع الفلاحي وإضفاء سلاسة على ترويج المنتجات الفلاحية بالجهة. كما يتعين مزيد تطوير سلاسل القيمة بمنظومات الحبوب والزياتين والعسل والحليب واللحوم الحمراء والسياحة والصناعات التقليدية.
- التركيز على الأنشطة الواعدة والمجددة في مجالات الطاقات المتجددة والفلاحة الذكية ودعم الاقتصاد الأخضر والأزرق والإقتصاد الإجتماعي والتضامني مع التوجه نحو التجديد والابتكار والقدرة التشغيلية الكبيرة في بلورة المشاريع الكبرى.

لتحقيق الهدف، تمت برمجة جملة من المشاريع من بينها تهيئة المحمية الطبيعية بالفائجة وإحداث محمية طبيعية بمنطقة الغرة وتعصير المنطقة السقوية الكبرى لتكثيف الفلاحة السقوية وتهيئة المناطق السقوية بكل من فرنانة وحمام بورقيبة وتهيئة المسالك داخل المناطق السقوية وتعميم الشبكة الكهربائية ثلاثية الأطوار بالمناطق السقوية الخاصة، واستكمال أشغال حماية جرف طبرقة والساحل المحاذي له من الإنجراف البحري.

الهدف الثاني: تطوير جاذبية الجهة

سعيا لتطوير قدرتها على جذب واستقطاب الإستثمارات والأنشطة الإقتصادية وجعلها جاذبة للسكان والمؤسسات سيرتكز العمل خلال فترة المخطط على:

- تطوير جاذبية الولاية وتكثيف فرص التعاون الدولي اللامركزي لتبادل التجارب وإكتساب الخبرات من التجارب الناجحة في مختلف المجالات خاصة مع القطر الجزائري عن طريق إبرام وتفعيل إتفاقيات التعاون الدولي اللامركزي مع ولايات الطارف وسوق أهراس الجزائرية.
- تطوير إشعاع القطب الجامعي وضمان إشعاع وحدات البحث العلمية.
- إرساء منظومة للسياحة المندمجة.
- جعل التنظيم المجالي والتهيئة الترابية في خدمة التنمية من خلال إعداد المثال التوجيهي للإقليم الأول وتطوير جاذبية المدن الكبرى والنهوض ببقية المدن وتعزيز جاذبيتها على غرار مدن بوسالم وطبرقة وغار الدماء.

لتحقيق الهدف وبالعودة إلى قائمة المشاريع المقترحة، تمت برمجة استكمال أشغال تهيئة المعبر الحدودي بملولة والإسراع بإتمام الدراسة المتعلقة بتنمية المبادلات التجارية بين تونس والجزائر عبر المعابر الحدودية ملولة بجندوبة وأم الطبول بالطارف الجزائرية، وإنجاز المنطقة السياحية وإتمام إنجاز مشروع المنطقة الحرفية بعين دراهم وقاعة منتجات الصناعات التقليدية والمرأة الريفية.

وفي مجال التعليم العالي، تتمثل أهم المشاريع في توسعة وتأهيل المركز الجامعي للتنشيط الثقافي والرياضي وتهيئة وتوسعة المبيت الجامعي محمود المسعدي وتهيئة وتوسعة المعهد العالي للدراسات التكنولوجية وإحداث المدرسة العليا للعلوم الصحية بجندوبة.

الهدف الثالث: تحسين وتطوير ظروف العيش والإدماج الإجتماعي

يشكل تطوير ظروف عيش المواطنين وضمان الإندماج الإجتماعي عنصرا أساسيا ومحوريا لتحقيق التنمية الشاملة من خلال:

- توفير الخدمات الصحية والعمل على تطوير المنظومة الصحية بما يستجيب ومتطلبات المواطن.
- مزيد النهوض بالتكوين والتدريب المهني والعمل على الرفع من مردودية المؤسسات التربوية وتقليص نسب الإنقطاع المدرسي خاصة بالفضاء الريفي وذلك بتدعيم البنية الأساسية التربوية وتوفير التجهيزات المتطورة لها.
- تطوير العمل الإجتماعي من خلال تقريب الخدمات من مستحقيها.
- توفير إطار حياتي ملائم للمواطنين بتهذيب وتطوير الأحياء الشعبية وتهيئة التجمعات السكنية.
- العمل على إرساء منظومة بيئية سليمة للمواطنين وحماية المحيط من التلوث.

لتحقيق الهدف واستنادا إلى قائمة المشاريع المقترحة، تمت برمجة على سبيل الذكر إنجاز مشروع المستشفى الجهوي صنف "ب" بغار الدماء وتوسعة مركز علاج الاورام علاوة عن تهيئة وصيانة المنشآت الصحية بالجهة، ومواصلة تنفيذ المشاريع المبرمجة الخاصة ببناء مركز التكوين والتدريب المهني بطبرقة وإعادة هيكلة مركز التكوين والنهوض بالعمل المستقل ببوسالم واستكمال تجهيز مركز تكوين الفتاة الريفية ببلطة بوعوان وبناء وتجهيز مكتب التشغيل والعمل المستقل بغار الدماء وإحداث مكتب تشغيل بمعتمدية فرنانة. وفي المجال التربوي من المبرمج إنجاز معهد ثانوي بكل من بلطة بوعوان وطبرقة الجنوبية وحمام بورقيبة وبالقلعة بغار الدماء.

وعلى الصعيد الاجتماعي، تمت برمجة إحداث مركز رعاية كبار السن ببلاريجيا وبناء وحدة محلية للنهوض الإجتماعي ببوسالم ووحدة محلية لتفقدية الشغل بطبرقة. وفي مجال دعم العمل الثقافي من المبرمج بناء قاعتي عروض بطبرقة وفرنانة وتهيئة وإحداث مكتبات عمومية بجندوبة الشمالية وسوق السبت. وبخصوص تقريب وتدعيم الأنشطة الشبابية سيتم إحداث المركب الرياضي ببلاريجيا وبناء 3 قاعات ألعاب فردية بجندوبة الشمالية وفرنانة ووادي مليز و10 ملاعب أحياء بمختلف معتمديات الولاية وتهيئة مركز التربصات والإصطياف ببني مطير.

هذا بالإضافة إلى برمجة مشاريع حماية مدن بوسالم وطبرقة من الفيضانات وتهيئة التجمعات السكنية بقرية الكدية وسيدي عبيد والتوايتية والبراهمي والإنطلاق في الدراسات الخاصة بتهيئة وتهذيب مجموعة من الأحياء الشعبية بمختلف معتمديات الولاية.

وعلى المستوى البيئي، سيتم إنجاز وحدة معالجة وتثمين النفايات المنزلية والمشابهة المشتركة بين ولايتي باجة-جندوبة ومراكز الجمع والنقل التابعة لها وتطهير مناطق بلطة بوعوان والسمران والبلدية من معتمدية بلطة بوعوان وربط مناطق السوالم وبريرم الريحان والتطور والرحاوة والربابنية والمنطقة الصناعية الروماني بشبكات التطهير.

الهدف الرابع: تأهيل وتطوير الفضاء الريفي والغابي

يكتسي تأهيل وتطوير الفضاء الريفي والغابي بالجهة أهمية كبري نظرا للخصوصيات الجغرافية للولاية والطابع الريفي للسكان وذلك من خلال:

- مزيد العناية بالمناطق ذات الإشكاليات الخصوصية.
- إقرار برنامج للتنمية الدامجة بالفضاء الغابي والعمل على تثبيت السكان بالمناطق الريفية والغابية بتوفير موارد الرزق والمتطلبات الأساسية للعيش مع تحسين ربطها بالمراكز العمرانية القريبة منها.

لتحقيق الهدف واستنادا إلى قائمة المشاريع المقترحة، سيتم العمل على صيانة المراكز الغابية بالتباينية وعين سعيدة ومواصلة إنجاز برامج التنمية المندمجة في قسطها الثالث والبرنامج الجهوي للتنمية وبرنامج التمكين الاقتصادي وتنمية المرأة الريفية.

الهدف الخامس: تطوير الشبكات وتحسين فاعليتها

يمثل تدعيم اندماج الولاية في فضائها وربطها بالمراكز العمرانية الكبرى بالشمال والوسط ونحو القطر الجزائري أحد أهم ركائز التوجهات التنموية للفترة القادمة من خلال:

- مزيد تشبيك الولاية بمحيطها الوطني والإقليمي وتطوير البنية التحتية الطرقية.
- الرفع من نسب الربط بالماء الصالح للشراب ليشمل المناطق التي تفتقر لشبكات مهيكلة.
- إتمام برنامج ربط الشمال الغربي بالغاز وتعميم شبكة الضغط العالي ثلاثي الأطوار خاصة على مستوى المستغلات الفلاحية.
- تطوير شبكات الإتصال بإعتماد الجيل الرابع والخامس وتقوية شبكة الأنترنات بالتجمعات السكنية.

لتحقيق الهدف وانطلاقا من قائمة المشاريع المقترحة، تمت برمجة على سبيل المثال اتمام القسط المتبقي من الطريق السيارة المغاربية بين بوسالم والحدود التونسية الجزائرية وتدعيم الطريق الوطنية رقم 17 الرابطة بين جندوبة و عين دراهم وإصلاح إنزلاقات أرضية بالطريق الوطنية رقم 11 والطريق الوطنية رقم17 والطريق الجهوية رقم 161 وتهيئة وتعبيد الطريق الجهوية رقم 53 ورقم 65 وتعبيد الطريق الرئيسي الدورة بغار الدماء وتهيئة وتعبيد الطريق المحلية ربيعة سيدي عمار بفرنانة وتهيئة وتعبيد طريق الجوادة بحمام بورقيبة، وإحداث منشأة مائية على وادي ملاق دوار الغرابة بجندوبة. هذا بالإضافة إلى أشغال تهيئة وصيانة عدد 11 من المسالك الريفية وتحسين مداخل المدن بالولاية. وسعيا لتطوير النقل الحديدي يرتكز العمل خاصة على إعداد دراسة تأهيل خطوط السكة الحديدية المستغلة وصيانة وتهيئة محطة قطار الزهور بن بشير وإحداث ميناء جاف بمحطة جندوبة للبضائع.
كما تم إدراج مشاريع للتزود بالماء الصالح للشراب تهم ربط 10 تجمعات بمختلف معتمديات الولاية بشبكة الشركة الوطنية لإستغلال وتوزيع المياه و3 تجمعات عن طريق الهندسة الريفية وإعادة تهيئة وصيانة 7 منظومات وشبكات التزود بالماء عن طريق الهندسة الريفية. هذا إلى جانب إتمام مشروع ربط ولاية جندوبة بالغاز الطبيعي.

V. برنامج الاستثمار خلال المخطط 2026-2030

في إطار تجسيد الرؤية والأهداف الاستراتيجية والأولويات التنموية لولاية جندوبة ودون اعتبار المشاريع المخصصة للإقليم وغير الموزعة، تمت برمجة 693 مشروعا بكلفة جمليه تُقدّر بحوالي 4094 مليون دينار، من بينها 1352 مليون دينار مبرمجة خلال فترة المخطط 2026–2030، وتشمل 234 مشروعا متواصلا باستثمارات تُقدّر بـ 722 مليون دينار.

وقد مثّلت المشاريع المحلية 75% من العدد الجملي للمشاريع، تليها المشاريع الجهوية بـ 22%. أمّا من حيث حجم الاستثمارات المبرمجة، فقد مثّلت المشاريع المحلية 43% من إجمالي الاستثمارات، تليها المشاريع الجهوية بـ 33% والمشاريع الوطنية بـ 23%.

صنف المشروع	عدد المشاريع	الكلفة التقديرية (م د)	الاستثمارات (م د)
محلي	518	724	586
جهوي	150	929	444
إقليمي	2	5	4
وطني	23	2 436	318
المجموع العام	693	4 094	1 352

أمّا من حيث التوزيع القطاعي فتمثّل مشاريع التجهيزات الجماعية 54% من العدد الجملي للمشاريع و31% من جملة الاستثمارات ومشاريع البنية الأساسية والخدمات 39% من عدد المشاريع و30% من جملة الاستثمارات.

القطاع	عدد المشاريع	الكلفة التقديرية (م د)	الاستثمارات (م د)
البنية الأساسية والخدمات	274	899	408
التجهيزات الجماعية	371	551	422
الصناعة والصناعات غير المعملية	4	2 024	32
الفلاحة والصيد البحري	44	620	492
المجموع العام	693	4 094	1 352

ولاية الكاف

I. تقديم الولاية

1. الخصائص الجغرافية:

تمسح الولاية 5081 كلم^2 أي ما يمثل 32,4 % من مساحة الإقليم الأول و3,2 % من مساحة البلاد التونسية وتنقسم إداريا إلى 12 معتمدية تضم 15 بلدية، وتعتبر الولاية منطقة ترابط بين تونس والبلدان المغاربية من خلال امتداد شريطها الحدودي مع الجزائر على طول 127 كلم. وتتميز الولاية بتواجد العديد من المواقع الطبيعية والجبلية خاصة بالمناطق الغابية بنبر وساقية سيدي يوسف وكذلك شبكة من منابع المياه المعدنية الباردة (عين ميزاب وعين القصيبة وعين ببوش وعين العجمي وعين أم لعبار) ومنابع المياه المعدنية السخنة (حمام ملاق وحمام بزاز).

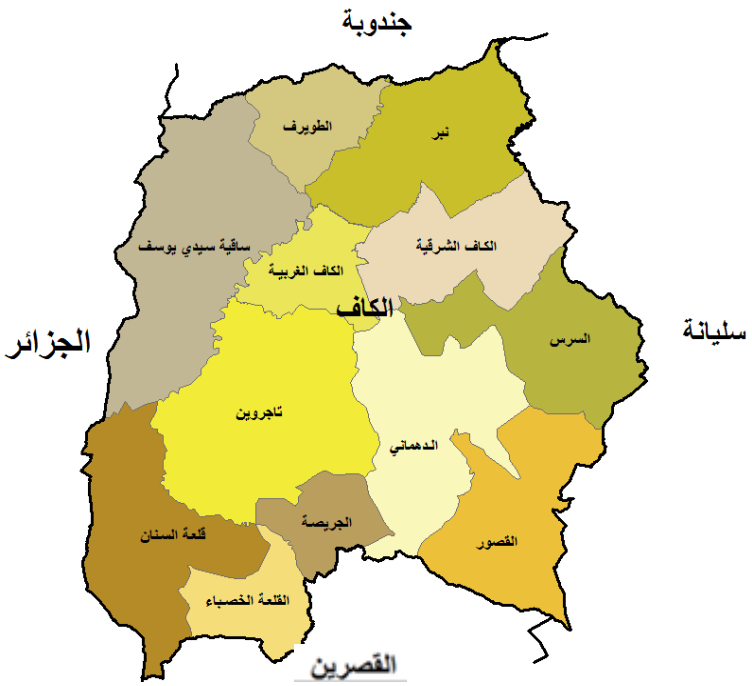

2. الخصائص الديمغرافية:

يبلغ عدد السكان حوالي 237,7 ألف نسمة حسب التعداد العام للسكان والسكنى لسنة2024 وهو ما يمثل حوالي 15,2 % من سكان الإقليم الأول و2 % من مجموع سكان البلاد، مسجلة بذلك صافي هجرة سلبي بـ5475 نسمة خلال الفترة (2014-2024). ويعزى هذا التراجع إلى تواصل ظاهرة تنقل السكان نحو تونس الكبرى والمدن ذات الجاذبية الاقتصادية. وتبلغ الكثافة السكانية بالجهة 47 ساكن/كلم^2 مقابل 100 ساكن/كلم^2 على مستوى الإقليم الأول و77 ساكن/كلم^2 على المستوى الوطني.

3. الخصائص الاقتصادية والاجتماعية:

يعتمد النسيج الاقتصادي أساسا على نشاط زراعة الحبوب وتربية الماشية حيث تساهم في الإنتاج الوطني الفلاحي بنسبة جملية تقدر بـ6% وفي إنتاج المواد الإستراتيجية بـ14 % من إنتاج الحبوب و7 % من إنتاج الخضروات و3% من إنتاج البقول و2 % من الإنتاج الحيواني.

وفيما يتعلق بالنسيج الصناعي، توجد بالجهة 48 مؤسسة إقتصادية تشغل أكثر من 10 أشخاص توفر حوالي 2050 موطن شغل قار، بالإضافة إلى عدد من المؤسسات الصناعية الصغرى ذات القدرة التشغيلية المتواضعة، وتتوفر بالولاية 3 مناطق صناعية مهيأة على مساحة 50 هك ومنطقتين بصدد الإنجاز بمساحة 90 هك وواحدة مبرمجة على مساحة 32 هك، علاوة على توفر منظومات اقتصادية

وسلاسل قيمة ذات أهمية على غرار زيت الزيتون، النباتات الطبية والعطرية، الصوف (الكليم الكافي) والرخام. كما تتميز الولاية بموروث حضاري عريق وبمخزون ثقافي متنوع ومعالم أثرية ذائعة الصيت كالقصبة وبومخلوف بالكاف ومائدة يوغرطة بقلعة سنان و"المدَيْنَة" بالدهماني و"اللاس" بالسرس.

وعلى مستوى المؤشرات الاجتماعية، بلغت النسبة العامة للبطالة 28,2% ولدى الإناث 43 % ولدى أصحاب الشهائد العليا 27,4%، وتقدر نسبة الامية بـ 23,8% حسب التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024.كما شهد عدد العائلات المعوزة إرتفاعا ملحوظا من 13,7 ألف عائلة سنة 2022 إلى 20,5 ألف عائلة سنة 2025.

4. تطور الاستثمار بعنوان الفترة 2021-2025:

بلغ حجم الاستثمارات الجملية المنجزة خلال الفترة (2021-2025) بولاية الكاف 838,830 مليون دينار، منها استثمارات عمومية بقيمة 386,182 مليون دينار أي بنسبة 46,04% من جملة الاستثمارات المنجزة.

حوصلة الاستثمارات المنجزة خلال الفترة 2021-2025

الوحدة: مليون دينار

المتدخل	الاستثمارات المبرمجة	الاستثمارات المنجزة	نسبة الإنجاز
القطاع العام	824,003	386,182	46,86
القطاع الخاص	759,648	452,648	59,58
المجموع	1583,651	838,830	52,96

ويتضح من خلال التوزيع القطاعي لأهم الإستثمارات العمومية المنجزة أن المجهودات ارتكزت خلال هذه الفترة على تنفيذ مشاريع البنية الأساسية وتحسين ظروف العيش بالوسطين الريفي والبلدي، حيث استأثرت الإستثمارات العمومية المخصصة للبنية الأساسية بـ57,8% (50% منها في قطاع الطرقات والجسور والمسالك) ومثلت قطاعات الإنتاج 14%وجهت أغلبها للقطاع الفلاحي بنسبة 87,4% ولقطاع التنمية البشرية والاجتماعية بـ 28,2%.

أما بالنسبة للقطاع الخاص فقد بلغت جملة الإستثمارات المنجزة خلال الفترة 2021-2025 حوالي 452,6 مليون دينار أي بنسبة 53,9%من الإستثمارات الجملية. واستأثر قطاع الصناعة بنسبة 58,6 % بفضل دخول مشروع صناعة الآجر حيز الإستغلال بالمنطقة الصناعية المحاميد بتاجروين، فيما بلغت قيمة الإستثمارات الفلاحية 90,201 مليون دينار أي بنسبة 19,9%، و84 مليون دينار استثمارات في القطاع السكني أي بنسبة 18,5%، في حين لم يتجاوز الإستثمار في قطاعات السياحة والصناعات التقليدية والخدمات 13,7 مليون دينار أي بنسبة 3% من مجموع الإستثمارات الخاصة.

II. الإمكانيات والفرص المتاحة

1. الإمكانيات:

- موقع جغرافي استراتيجي متميز يربط مدن الشمال الغربي ووسط وجنوب البلاد وبوابة على القطر الجزائري.
- إمكانيات هامة للطاقات البديلة.
- منتوجات فلاحية قابلة للتحويل وظروف ملائمة للفلاحة البيولوجية.
- إطار ملائم للسياحة البديلة (بيئية، ثقافية، استشفائية...).
- موروث حضاري وثقافي غني (مشاهد طبيعية ومواقع أثرية).
- أهمية الغطاء الغابي (صنوبر، أعشاب طبية...).
- وفرة المواد الإنشائية بالجهة (24 مقطع حجارة كلسية، 22 مقطع حجارة رخامية، 12 مقطع طين، 12 مقطع رمل، 06 مقاطع جبس، 02مقاطع دولومي، 01مقطع مواد أولية لإنتاج الإسمنت).

2. الفرص:

- اعتماد مخرجات الدراسات المنجزة حول سلاسل القيمة لتثمين وتطوير بعض المنتوجات على غرار زيت الزيتون والرخام والنباتات الطبية والعطرية.
- تركيز صناعات تحويلية لبعض المنتوجات الغابية.
- إمكانيات متوفرة لتحويل المنتوجات الفلاحية والمواد الإنشائية.
- السياحة البديلة (الاستشفائية والإيكولوجية والثقافية،...) وموروث حضاري كبير في الحرف اليدوية والتقليدية.

III. أهم الإشكاليات التنموية

1. الإشكالية العامة:

عدم قدرة الجهة على توظيف إمكاناتها الطبيعية والبشرية لبناء اقتصاد جهوي ذو جاذبية وقادر على إرساء حركية اقتصادية على كامل مجاله الترابي.

2. الإشكاليات الخصوصية:

- تدني التجهيزات والخدمات الجماعية خاصة في المناطق الداخلية من خلال ضعف أداء المنظومة الصحية العمومية وتواضع المؤسسات ببقية القطاعات ومحدودية البرامج الموجهة للإحاطة بذوي الاحتياجات الخصوصية.
- ضعف مردودية النشاط الفلاحي بالجهة وغياب لمشاريع فلاحية مندمجة بالإضافة إلى ضعف استغلال المناطق السقوية وتدني مردودية الضيعات الدولية.
- اختلال منظومات التزود بالماء الصالح للشراب بالوسط الريفي وتذبذب التزويد بالمدن بسبب شح الموارد المائية وتراجع التساقطات المطرية وارتفاع نسبة الإجهاد المائي للموائد المائية الجوفية.
- تدهور شبكة الطرقات داخل المناطق البلدية وبالتجمعات الريفية بالإضافة إلى ضعف عمليات الصيانة ونقص في إنجاز مسالك فلاحية داخل المناطق السقوية.
- كثرة المصبات العشوائية وضعف الربط بشبكات التطهير ومحدودية شبكة تصريف مياه الأمطار.
- ضعف النسيج الصناعي وتدني مردودية النشاط الفلاحي وعدم القدرة على استقطاب استثمارات كبرى لخلق ديناميكية إقتصادية جهوية خاصة في مجال تحويل المنتوجات الفلاحية بالإضافة إلى محدودية أداء قطاعي السياحة والصناعات التقليدية.
- غياب عملية التخطيط العمراني والتنظيم الترابي أدى إلى انتشار البناء الفوضوي بأحواز مدينة الكاف وبقية المعتمديات.
- ضعف الموارد البشرية وهشاشة الوضع الإجتماعي.

IV. الأهداف الرئيسية والأولويات التنموية

1. الرؤية التنموية:

الكاف جهة متضامنة ودامجة لكافة فئاتها الاجتماعية تمتاز بقاعدة اقتصادية متنوعة ومنفتحة ترتكز على حسن توظيف الموارد الطبيعية والثقافية، لضمان تنمية مستمرة ودائمة.

2. الأهداف الرئيسية:

الهدف الأول: تحسين ظروف العيش وتقريب الخدمات من المواطنين وتطوير البنية الأساسية

- العمل على تحسين وتقريب الخدمات الصحية وذلك بمزيد دعم المنظومة الصحية وتدعيم الجهة بالإطار الطبي وشبه الطبي اللازم في القطاعين العام والخاص مع العمل على توفير الأدوية الأساسية وترشيد حسن توزيعها.
- دعم التكامل والتنسيق بين برامج التمكين الاقتصادي للفئات الهشة وريادة الأعمال وتشبيك مختلف البرامج الجهوية والوطنية.
- تدعيم وتأمين الموارد المائية الصالحة للشراب.
- إدماج الولاية في محيطها الإقليمي والوطني وربطها بالأقطاب الاقتصادية الكبرى بتطوير وتهيئة شبكة الطرقات المرقمة والمسالك الريفية.
- مواصلة برنامج تهذيب الأحياء وتوسيع دائرة تدخله لتحسين إطار عيش المتساكنين.

لتحقيق هذا الهدف وبالعودة إلى قائمة المشاريع المقترحة، تمت على سبيل الذكر برمجة ربط ولاية الكاف بالطريق السيارة وانجاز تهيئة الطريق الجهوية رقم 74 بتل الغزلان وتعصير الطريق المحلية 725 بالسرس ومنشأة مائية على وادي تاسة بالطريق المحلية بالشتاتلة وتهذيب طريق أولاد مناع عين الكريمة بنبر وتهيئة طريق الغوازي بسيدي بركات الجنوبية بالدهماني وتهيئة وتعبيد الطريق الرابط بين الصعصاع والحزيم بالإضافة إلى تهيئة وتعبيد مسلك دوار الشعابنية بجرادو بساقية سيدي يوسف.

كما تمت برمجة أشغال انجاز مستشفى جهوي صنف "ب" واستكمال وحدة تصفية الدم بالدهماني وإتمام بناء المستشفيات المحلية بساقية سيدي يوسف ونبر وأشغال توسعة المستشفى الجهوي بالكاف.

وفي إطار دعم الموارد المائية الصالحة للشراب، تمت برمجة مشروع تأمين تزويد ولاية الكاف بالماء الصالح للشراب عن طريق مياه سد سراط وحفر الآبار العميقة بالجريصة وسواري عبيدة، وتزويد عمادات الصفصاف وولجة السدرة وفج التمر والحيادرة علاوة على أشغال إعادة تهيئة المنظومات المائية بالوسط الريفي.

وعلى الصعيد الحضري سيتم إتمام أشغال تهذيب حي حشاد بالجريصة وحي النور بالسرس وحي الصنوبر بالساقية وحي آبه القصور ببلدية الدهماني وحي الشابي بتاجروين وتهذيب أحياء الإزدهار والجبايلية وبئر بن شريفة بالطويرف والإنطلاق في الدراسات الخاصة بتهيئة وتهذيب مجموعة من الأحياء الشعبية وربط التجمع السكني بمنطقة بوعديلة عين مازر بالساقية بشبكة النور الكهربائي.

الهدف الثاني: تطوير القطاعات الإنتاجية وتنويعها والرفع من قدراتها التنافسية

- المحافظة على المنظومات الفلاحية بالجهة وتطوير سلاسل القيمة بالمناطق الجبلية مع تعزيز القدرة التشغيلية والرفع من مردودية المستغلات الفلاحية.
- تطوير البنية الأساسية الصناعية.
- تحسين جاذبية الجهة وذلك بتطوير القطاع السياحي من خلال تركيز مركز تصميم بولاية الكاف والترويج للولاية كوجهة سياحية متميزة.
- تأهيل القرية الحرفية للصناعات التقليدية بمدينة الكاف وربطها بشبكة الطرقات، مع توفير الظروف الملائمة للحرفيين المنتصبين بها لتحسين إشعاعها.
- تنويع النسيج الاقتصادي للجهة بدفع قطاع الخدمات الذي يمكن أن يساهم بفاعلية في تنشيط الدورة الاقتصادية بالنظر إلى الموقع الجغرافي للولاية.
- ربط ولاية الكاف ومناطقها الصناعية بشبكة الغاز الطبيعي.

وللمساهمة في تحقيق هذا الهدف تمّت برمجة إحداث مناطق سقوية بسد الخير والزوارين والنعايم والقراعية وصيانة شبكة المنطقة السقوية بسيدي خيار والانطلاق في إنجاز المنطقة الصناعية بالسرس واشغال توسعة المنطقة الصناعية بالكاف وتهيئة الجزء الثاني

للمنطقة الصناعية محطة المحاميد بتاجروين على مساحة 27 هك وتأهيل القرية الحرفية للصناعات التقليدية بمدينة الكاف وربطها بالشبكات وتزويد مدن الكاف والدهماني والقصور والمناطق الصناعية بالغاز الطبيعي وإتمام مشروع مد أنبوب الغاز تونس – باجة – الدهماني.

الهدف الثالث: العناية بالبيئة وتثمين الثروات والاستغلال المستدام للموارد الطبيعية

- مزيد التحكم في المجال الترابي وتنظيم الهيكلة العمرانية بإعداد المثال التوجيهي للإقليم الأول، بما يساعد على التوزيع العادل للأنشطة الاقتصادية.
- العمل على توسعة شبكات التطهير وضمان السلامة البيئية.
- مزيد حماية الموارد الطبيعية والثروة الحيوانية والنباتية والمحافظة على المكونات البيئية بمقاومة الإنجراف الذي يهدد أكثر من 60% من الأراضي الفلاحية.
- تثمين النفايات.

لتحقيق هذا الهدف واستنادا إلى قائمة المشاريع المقترحة، تمت برمجة إعداد المثال التوجيهي للإقليم الأول، وإحداث محطة التطهير المشتركة الدهماني القصور ومحطات التطهير بكل من نبر وقلعة سنان والقلعة الخصباء، وإنجاز القسط الثاني من مشروع تهيئة وتعهد وصيانة المساحات الخضراء داخل المدن والأحياء الشعبية، وإنجاز مشروع وحدة لمعالجة وتثمين النفايات المنزلية المشتركة (الكاف وسليانة) و10 مراكز جمع ونقل النفايات، إلى جانب حماية الأراضي الفلاحية والقيام بعمليات التشجير الغابي وصيانة 5 بحيرات جبلية.

الهدف الرابع: تأهيل وتطوير الموارد البشرية للارتقاء بجودة الخدمات المقدّمة للمواطنين

لتجسيد هذا الهدف، تم ضبط الأولويات التالية:

- العمل على تطوير الفضاء التربوي وتأهيل مؤسسات التكوين المهني.
- تحقيق التوازن في تطوير البنية الأساسية بين مختلف المعتمديات بما يعزّز العدالة الاجتماعية ويحدّ من الفوارق الجهوية.
- تطوير خدمات قطاع الطفولة والأسرة وتطوير الأنشطة الرياضية والشبابية وتنويع الأنشطة الثقافية.

لتحقيق هذا الهدف، سيتم على سبيل الذكر مواصلة انجاز أشغال بناء المدرسة الإعدادية ببرج العيفة وبناء قاعة رياضة مغطاة بالمعهد الثانوي بالجريصة، وتأهيل وصيانة 40 مؤسسة تربوية وتجهيزها بالوسائل الضرورية إضافة إلى تأهيل مؤسسات التكوين المهني من خلال مواصلة تنفيذ المشاريع المتعلقة بإعادة هيكلة مراكز التكوين المهني وإحداث مبيت ذكور بمركز التكوين بالدهماني علاوة عن إحداث 2 مكاتب تشغيل بكل من ساقية سيدي يوسف والقلعة الخصباء واستكمال مكتب الدهماني وتهيئة مكتب التشغيل بتاجروين. كما سيتم بناء فضاء نموذجي للطفولة بنبر ودعم مشاريع التمكين الإقتصادي للأسر ذات الوضعيات الخاصة إلى جانب تهيئة وإحداث قاعات رياضية مغطاة بكل من القصور والقلعة الخصباء وإحداث 11 ملعب حي وإحداث 6 فضاءات شبابية ورياضية و2 دور شباب بالقلعة الخصبة ومنزل سالم ومسبح مغطى بالكاف الغربية.

الهدف الخامس: دفع الاستثمار الخاص وتحسين مناخ الأعمال

يتم تحقيق هذا الهدف خاصة من خلال:

- تقليص عدد التراخيص الإدارية ورفع العوائق القانونية للاستثمار، خاصة تلك المتعلقة بتمويل المشاريع الجماعية على غرار الشركات الأهلية.
- تكثيف الجهود لجلب الاستثمارات من خلال مواصلة برمجة منتديات الاستثمار حسب القطاعات الحيوية والتعريف بفرص الاستثمار المتاحة.
- تطوير الخدمات الإدارية المسداة للمستثمرين عبر إرساء منظومة معلوماتية مندمجة ورقمنة مختلف الخدمات.
- تطوير سلاسل القيمة وتثمين الفرص المتاحة في الأنشطة الواعدة.

V. برنامج الاستثمار خلال المخطط 2026-2030

في إطار تجسيد الرؤية والأهداف الاستراتيجية والأولويات التنموية لولاية الكاف ودون اعتبار المشاريع المخصصة للإقليم وغير الموزعة، تمت برمجة 768 مشروعا بكلفة جمليه تُقدّر بحوالي 4091 مليون دينار، من بينها 1182 مليون دينار مبرمجة خلال فترة المخطط 2026–2030 منها 254 مشروعا متواصلا باستثمارات تُقدّر بـ 461 مليون دينار.

وقد مثّلت المشاريع المحلية 82% من العدد الجملي للمشاريع، تليها المشاريع الجهوية بـ15%. ومن زاوية حجم الاستثمارات المبرمجة، تمثل المشاريع الجهوية 46% من إجمالي حجم الإستثمارات والمشاريع المحلية 42 %، تليهما المشاريع الوطنية بـ 12%.

صنف المشروع	عدد المشاريع	الكلفة التقديرية (م د)	الاستثمارات (م د)
محلي	632	1 011	499
جهوي	118	999	540
إقليمي	-	-	-
وطني	18	2 082	143
المجموع العام	768	4 091	1 182

أمّا من حيث التوزيع القطاعي فتمثّل مشاريع التجهيزات الجماعية نسبة 52% من العدد الجملي للمشاريع و32% من جملة الاستثمارات ومشاريع البنية الأساسية والخدمات 39% من عدد المشاريع و43% من جملة الاستثمارات ومشاريع الفلاحة والصيد البحري 8% من العدد الجملي للمشاريع و24% من جملة الاستثمارات.

القطاع	عدد المشاريع	الكلفة التقديرية (م د)	الاستثمارات (م د)
البنية الأساسية والخدمات	299	2 907	510
التجهيزات الجماعية	403	461	374
الصناعة والصناعات غير المعملية	6	29	19
الفلاحة والصيد البحري	60	693	280
المجموع العام	768	4 091	1 182

الإقليم الثاني

I. تقديم الإقليم

1. الخصائص الجغرافية:

يضم الإقليم الثاني 6 ولايات وهي تونس وأريانة وبن عروس وزغوان ومنوبة ونابل ويشمل 70 معتمدية و483 عمادة و74 بلدية. ويمثل حلقة ربط بين التراب الوطني مع الفضاء الخارجي بحكم موقعه على الساحل الشمالي الشرقي للبلاد التونسية، حيث يحدّه البحر الأبيض المتوسط من الجهة الشرقية على طول 234 كلم، وتبلغ مساحته 8162 كلم² أي حوالي 5,3% من المساحة الجملية للبلاد. ويتسم الإقليم بتعدّد تضاريسه بين سهول شاسعة ومرتفعات جبلية تمتدّ على البعض منها غابات طبيعية خصّصت 3 منها كمحميات وحدائق وطنية. كما يتسم بمناخ متوسطي بين رطب وشبه جاف بمعدّل تساقطات سنوي يتراوح بين 300 و500 مم وبدرجات حرارة معتدلة بمتوسط سنوي بين 19 و20 درجة مئوية.

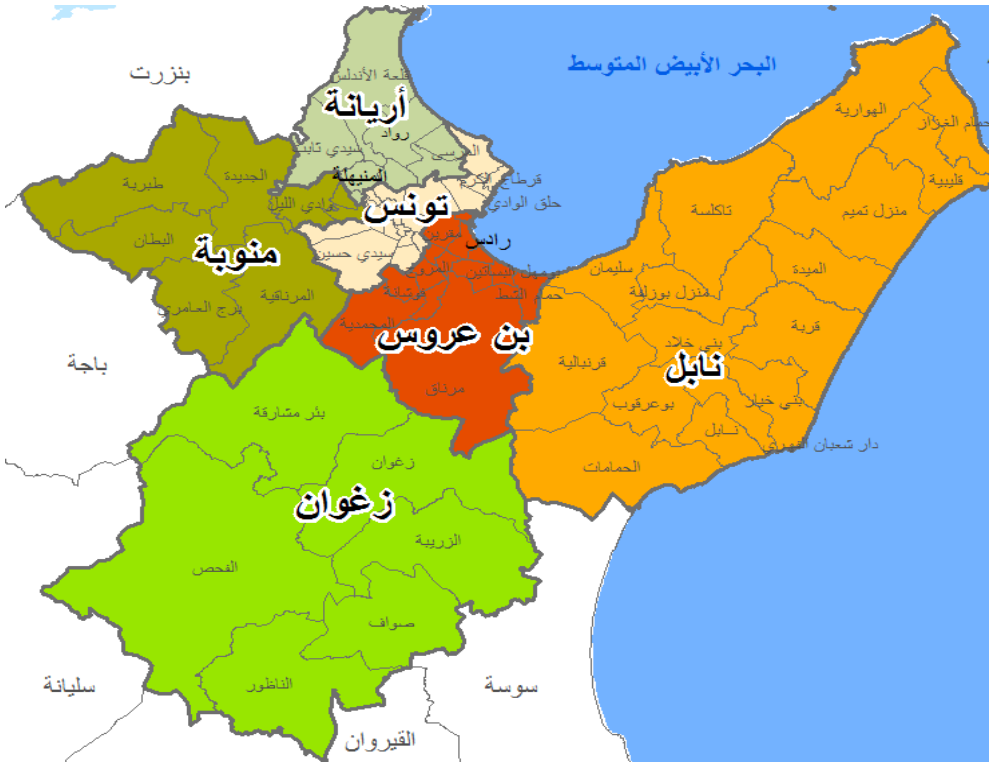

2. الخصائص الديموغرافية:

يحتضن الإقليم الثاني عاصمة البلاد ويُرتّب كأكبر قطب سكاني إذ يعدّ 3949,27 ألف نسمة سنة 2024 ليمثّل ثلث سكان البلاد التونسية. ويشهد الإقليم تفاوتا في الوزن الديمغرافي بين ولاياته، حيث تضم ولاية تونس 27% من سكانه مقابل نسبة لا تتجاوز 5 %في ولاية زغوان. وبلغت الكثافة السكانية 484 ساكن/كلم² مقابل 77 ساكن/كلم² على المستوى الوطني بتفاوت بين ولاياته حيث بلغ أقصاها 3713 ساكن/كلم² بولاية تونس وأدناها 71 ساكن/كلم² بولاية زغوان. وبلغت نسبة سكان الوسط الحضري بالإقليم 88,3% مقابل 72% على المستوى الوطني، وتتجاوز هذه النسبة 96% بولايات تونس وبن عروس وأريانة وتنخفض تدريجيا من 85,81 % بولاية منوبة إلى ما دون 44% بولاية زغوان، التي تعرف بطابعها الريفي.

وشهد الإقليم تراجعا لمعدل النمو الديمغرافي السنوي من 1,52% خلال العشرية 2004-2014 إلى 0,91 % خلال العشرية 2014-2024 مقابل ارتفاع لنسبة الفئة المسنة (60 سنة فأكثر) لتبلغ 17.6 % من مجموع السكان مما يشير إلى توجّه المجتمع نحو شيخوخة سكانية. كما تراجعت نسبة الفئة النشيطة (15-59 سنة) إلى 62.1 %.

ويبرز الجدول التالي توزيع سكان الإقليم ونسبة النمو الديمغرافي حسب الولاية على امتداد الفترة 2014-2024:

تطورعدد سكان الإقليم الثاني حسب الولايات بين سنتي 2014-2024

(الوحدة: نسمة)

الولاية	2014	2024	نسبة النمو الديمغرافي %
تونس	1 056 247	1 075 306	0,18
أريانة	576 088	668 552	1,50
بن عروس	631 842	722 828	1,35
منوبة	379 518	418 354	0,98
نابل	787 918	863 172	0,92
زغوان	176 945	201 065	1,29
الإقليم الثاني	3 608 558	3 949 277	0,91
المستوى الوطني	10 982 476	11 972 169	0,87

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء / نتائج التعداد العام للسكان والسكنى لسنتي 2014 و2024

3. الخصائص الاقتصادية والاجتماعية:

يمثّل الإقليم الثاني حاضرة وطنية حيث يضمّ عاصمة البلاد وجميع المؤسسات المركزية للدولة وأهم المؤسسات المالية، كما يمثل قطبا رياديا في مجال قطاع الخدمات بمختلف أنشطتها ويضطلع بوظيفة وطنية رافعة في مجالي البحث الأكاديمي والتطويري حيث يضم أكبر المؤسسات الجامعية ومؤسسات البحث العلمي.

ويتبوأ الإقليم الثاني المرتبة الأولى وطنيا من حيث العدد الجملي للمؤسسات الناشطة في مختلف القطاعات الاقتصادية باحتوائه على حوالي 365 ألف مؤسسة ما يمثل 44,2% من مجموع المؤسسات الاقتصادية بكامل البلاد وحوالي 56,4 % من المؤسسات مشغلة لأكثر من 10 عمال (7683 مؤسسة). ويتصدّر القطاع الصناعي بالإقليم الثاني المرتبة الأولى وطنيا، إذ يحتوي على 38% من مجموع الوحدات الصناعية المشغلة لأكثر من 10 عمال، و43% من اليد العاملة الصناعية و41% من مجموع المؤسسات المصدّرة كليّا، إلى جانب 35 شركة أهلية محدثة في مختلف القطاعات.

ويتميّز الإقليم بمخزون حضاري وثقافي وايكولوجي متنوع يتم العمل على توظيفه في مجال تنويع المنتوج السياحي ممّا جعله قطبا رائدا لسياحة الأعمال والمؤتمرات والسياحة الشاطئية والثقافية. وفي هذا المجال، يضمّ الإقليم 307 وحدة سياحية تمثل 34% من مجموع الوحدات الفندقية على المستوى الوطني جلّها بخليج الحمامات وتونس العاصمة وبطاقة إيواء جملية تبلغ 77 ألف سرير (ثلث طاقة الإيواء الوطنية). ويقدّر عدد الليالي المقضاة بحوالي 11 مليون ليلة أي حوالي 37% من المجموع الوطني. كما يعتبر أهمّ قطب لمنتجات الصناعات التقليدية من حيث مستوى الابتكار وتنوّع المنتوجات مثل صناعة الشاشية والسكاجة التقليدية وتقطير النباتات العطرية والطبية واللباس التقليدي والنسيج اليدوي والخزف والفخار.

أمّا في مجال الفلاحة والصيد البحري، فيحتل الإقليم مراتب متقدّمة وطنيا من حيث إنتاج القوارص والفراولة والزهر والنسري والتوابل والقنارية وعنب الطاولة وعنب التحويل بالإضافة إلى المنتجات البيولوجية والبحرية.

وفيما يتعلّق بأهم المؤشرات الاجتماعية لسنة 2024، فقد بلغت نسبة الأمية بالإقليم الثاني 14% مقابل 17.3% على المستوى الوطني، توزعت بين 10,13% بولاية بن عروس وتجاوزت 15% بولايتي منوبة ونابل في حين بلغت أقصاها بولاية زغوان 22,1%. وبلغت نسبة التغطية الصحية بالإقليم 80,6 % مقابل 82,1 % على المستوى الوطني ونسبة التغطية الاجتماعية الفعلية 72% مقابل 65,6% وطنيا.

كما بلغت نسبة النشاط 49,1% مقابل 48,1% وطنيا ونسبة البطالة 13,1% تفاوتت بين 10,8% بولاية نابل و15,1% بولاية منوبة.

ويضمّ الاقليم مجموعة من المناطق الرطبة تلعب دورا هاما في المحافظة على التوازن البيئي وتشكّل بيئة ملائمة لعيش أنواع مختلفة من الطيور والنباتات وعدد من المحميات والمواقع الطبيعية المتميّزة من أهمها المحمية الطبيعية بجبل زغوان وما تحتويه من مغاور وتنوع

حيواني ونباتي وعيون مائية، وكذلك محمية غابة دار شيشو من معتمدية الهوارية التي تتميّز بغابتها الكثيفة وتعتبر موطنا للعديد من الكائنات الحية النادرة الى جانب جزيرة زمبرة. وقد شكلت منابع المياه المعدنية والصحية ميزة إضافية للإقليم على غرار منابع المياه العذبة بكل من جوقار وجبل زغوان والمحطة الاستشفائية بجبل الوسط وحمام الزريبة وحمام بنت الجديدي بالإضافة إلى العيون الحامية التي تتدفق من سفح جبل مدينة قربص. كما توجد بالاقليم مجموعة من المنتزهات الحضرية منها حديقة البلفيدير ومنتزه فرحات حشاد برادس ومنتزه النحلي بأريانة ومنتزه برج قليبية والمنتزه الحضري الفوارة بالحمامات.

ويتصدّر الإقليم الثاني الترتيب العام من حيث مؤشر التنمية الجهوية بـ0,521 سنة 2024 وذلك نتيجة لما بلغه على مستوى تجهيزه بمرافق البنية الأساسية والتجهيزات الجماعية ولما حققه من نمو اقتصادي واجتماعي خلال العقود السابقة. كما تصدّرت ولاية تونس الترتيب الوطني والإقليمي في مؤشر التنمية الجهوية وبالتوالي في الترتيب الإقليمي بن عروس (المرتبة الثالثة وطنيا) وأريانة (المرتبة الرابعة وطنيا) ومنوبة (المرتبة 6 وطنيا) ونابل (المرتبة 7 وطنيا) وزغوان (المرتبة 18 وطنيا).

4. تطور الاستثمار بعنوان الفترة 2021-2025:

قدّر مجموع الاستثمارات المنجزة خلال الفترة 2021-2025 بالقطاعين العام والخاص بـ 15562,8 مليون دينار تتوزع بين 5230,7 مليون دينار استثمارات عمومية أي بنسبة 33,6 % و10332,1 مليون دينار استثمارات خاصة أي بنسبة 66,4 %.

حوصلة الاستثمارات المنجزة خلال الفترة 2021-2025

الوحدة: مليون دينار

المتدخل	الاستثمارات المبرمجة	الاستثمارات المنجزة	نسبة الإنجاز(%)
القطاع العام	8653,51	5230,68	60,09
القطاع الخاص	15519,1	10332,12	66,58
المجموع	**24172,61**	**15562,8**	**64,25**

وبلغت نسبة انجاز الاستثمارات الجملية بالقطاعين العام والخاص مقارنة بالاستثمارات الجملية المبرمجة خلال الفترة 2021-2025 ما قدره 64,25 %.

وتمثل نسبة إنجاز الاستثمارات العمومية 60,09 % بما ساهم في تحسين ظروف عيش السكان وتعصير البنية الأساسية وحماية المحيط وتنمية الموارد البشرية. وتوزعت الاستثمارات المنجزة بين القطاعات على 27,9% بقطاع البنية الأساسية و20% بقطاع النقل و19 % بالقطاعات الاجتماعية و15,1 % بالقطاعات المنتجة و11,4 % بقطاع البيئة.

وبلغت نسبة إنجاز الاستثمارات الخاصة 66,58 % من مجموع الاستثمارات المتوقعة، توزعت على قطاعات السكن الخاص بـ49,8 % والصناعة بـ 27,6 % والسياحة والخدمات بـ 18,1 % والفلاحة بـ4,5 %.

II. الإمكانيات والفرص المتاحة

يتميز الإقليم الثاني بعديد الإمكانيات الهامة والفرص الواعدة بفضل موقعه الجغرافي الاستراتيجي ووزنه الديمغرافي والحضري والاقتصادي وثراء موارده البشرية والطبيعية والثقافية وتنوعها بما يجعل منه رافدا رئيسيا للمساهمة في تحقيق التنمية العادلة والشاملة.

1. الإمكانيات:

- فضاء جغرافي متميز يضطلع بدور هام في الاقتصاد الوطني ويساعد على ربط الصلة مع الفضاء الأور ومتوسطي والعالمي.
- ثراء طبيعي وتنوع ايكولوجي وتوفر طاقات بديلة هامة (الطاقة الهوائية) ومدخرات متنوعة من المواد الإنشائية.
- تنوّع المخزون الأثري وتعدّد المواقع والمعالم الأثرية.
- أكبر حاضرة بالبلاد وشبكة من المدن العريقة ساهمت في كسب شهرة الإقليم وجعله وجهة سياحية متميزة.
- أكبر مجمع وطني للكفاءات البشرية ذات المهارات العالية بفضل تمركز مؤسسات تعليمية وتكوينية وبحثية.

- شبكة هامة من الطرقات المهيكلة والسريعة وشبكة من السكك الحديدية الرابطة مع بقية جهات البلاد مع وجود شبكة نقل عمومي متعدد الوسائط.
- تواجد أكبر مطار دولي بالبلاد "مطار تونس قرطاج" وأهم ميناء تجاري برادس وميناء لنقل المسافرين بحلق الوادي.
- نسيج اقتصادي متنوع يرتكز على أنشطة دافعة في مختلف المجالات وقطب خدماتي متطور.
- أهمّ قطب صناعي يضمّ 1750 مؤسسة صناعية تعمل خاصة في مجالات الصناعات الميكانيكية والالكترونية وصناعة مكونات السيارات والطائرات والصناعات الصيدلية والصناعات الغذائية وصناعة النسيج والملابس...
- أول قطب سياحي بالبلاد بفضل احتوائه على مناطق سياحية متميزة ذات نوعية رفيعة.
- تنوع وثراء قطاع الصناعات التقليدية إضافة إلى حرفية المهنيين.
- أنشطة فلاحية سقوية وبعلية توفّر منتوجات متنوعة.

2. الفرص:

- نسيج عمراني متكون من الحاضرة الأولى في البلاد مع شبكة محترمة من المدن الكبرى والمتوسطة وحركية هامّة في أنشطة السكن والتهيئة باعتبار الكثافة السكانية بالإقليم.
- سوق استهلاكية مميّزة وذات قدرة شرائية مرتفعة نسبيا.
- توفّر أرضية مناسبة لبناء اقتصاد المعرفة من خلال تواجد 124 مؤسسة جامعية في القطاعين العام والخاص و4 أقطاب تكنولوجية فضلا عن تواجد أهمّ مراكز البحث العلمي والمخابر.
- آفاق واعدة في الصناعات والأنشطة الاقتصادية الصديقة للبيئة وذات المحتوى التكنولوجي المتقدّم.
- تنامي أنشطة الاستثمار في الطاقات المتجددة (الطاقة الشمسية والطاقة الهوائية) لتشمل خاصة الإنتاج الذاتي لفائدة المؤسسات والعائلات فضلا عن فرص تحسين الكفاءة الطاقية على مستوى الإدارات ووسائل النقل.
- إمكانيات هامّة لتطوير السياحة الصحية والاستشفائية والثقافية المستدامة خاصة مع توفر المنتوجات المتعدّدة والموارد الطبيعية والمخزون الاثري وخدمات المرافقة المتطورة.
- الفلاحة الإيكولوجية والمستدامة مما يساهم في خلق منظومة فلاحية تراعي كل الابعاد التنموية وانشاء مناطق نموذجية بيولوجية جديدة.
- استغلال وتثمين استخدام المياه المستعملة المعالجة في بعض الزراعات خاصة وأن الإقليم يتوفر على أكبر محطات التطهير على المستوى الوطني.

III. أهم الإشكاليات التنموية

يواجه الإقليم الثاني عديد الإشكاليات التنموية التي تحدّ من قدرته على الاضطلاع بدوره كقاطرة للتنمية على المستوى الوطني.

1. الإشكالية التنموية العامة:

يواجه الإقليم ضغطا على المستوى الحضري وضعفا لقدراته الانتاجيّة مما أدّى إلى تراجع مكانته التنافسيّة محليّا وعالميّا وتقليص دوره كقاطرة تنموية للبلاد.

2. الإشكاليات الخصوصية:

إشكاليات الفضاء العمراني والتهيئة الترابية

- توزيع جغرافي للأنشطة الاقتصادية والسكنية غير متناسق مع توجهات التخطيط الترابي والعمراني من حيث التوسعات العمرانية والتطور الاقتصادي.
- بطء في نسق مراجعة أمثلة التهيئة العمرانية وافتقار اغلب التجمعات الريفية لأمثلة تهيئة ملائمة ممّا أدّى إلى انتشار البناء الفوضوي والعشوائي والذي انجر عنه خاصة ضغط متزايد على الموارد الطبيعية والبنية التحتية والشبكات.
- تراجع الرصيد العقاري العمومي خاصة للجماعات العمومية المحلية وارتفاع تكلفة اقتناء وتهيئة الأراضي لإقامة المشاريع.
- ارتفاع تكلفة اقتناء المساكن العائلية مع نقص الأراضي السكنية المهيئة.
- تقادم واهتراء حالة الشبكات العمومية خاصة شبكات الماء الصالح للشراب والتطهير.

الإشكاليات الاقتصادية

- الصعوبات المالية التي تواجهها مجامع الصيانة والتصرف في ظل الحاجة الكبيرة للاعتمادات للتهيئة الداخلية للمناطق الصناعية، والإطار القانوني غير الملائم لتفعيل دورها.
- ضعف الرصيد العقاري الصناعي وتواجد العديد من المناطق الصناعية "القديمة" داخل الأحياء السكنية نتيجة التوسع العمراني ما تسبّب في عديد الصعوبات خاصة النفاذ لهذه المناطق.
- تشعّب الوضعيات العقارية بعديد الأراضي الزراعية زيادة على صغر حجم المستغلات الفلاحية.
- بطء نسق تنويع المنتوج السياحي ونقص تثمين المقومات الطبيعية وتأخّر تهيئة وتثمين المواقع الاثرية وضعف استغلال ثراء وتنوع التراث المادي واللامادي.
- تراجع خدمات النقل العمومي لتقادم أسطول النقل البري والحديدي.
- تأخر انجاز المشاريع الكبرى والمهيكلة مثل توسعة مطار تونس قرطاج ومشروع باب المتوسط ومشروع تهيئة سبخة السيجومي.

الإشكاليات الاجتماعية

- الضغط المرتفع والمستمر على مرافق الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم والتكوين، ...
- ارتفاع متواصل لتكاليف العيش وخاصة السكن والتنقل نتيجة الاكتظاظ المروري الحاد.
- تسجيل ظواهر وسلوكيات اجتماعية مستجدة ومحفوفة بالمخاطر.

الإشكاليات البيئية

- تقلّص الموارد المائية نتيجة الاستغلال العشوائي للطبقة المائية بالإضافة إلى تأثيرات التحديات المناخية.
- تواصل عدم استغلال وتثمين الكميات الهامة من مياه الصرف الصحي لتأخر اعتماد تقنية المعالجة الثلاثية، وتأخر في تنفيذ مشاريع تأهيل وتطوير محطات معالجة المياه المستعملة.
- تلوث الهواء خاصة بسبب الأنشطة الصناعية وكثافة حركة المرور.
- تزايد حدة الانجراف البحري على طول الشريط الساحلي.
- تعدد المصبات العشوائية نتيجة الصعوبات الهيكلية لمنظومة التصرف في النفايات.

IV. الأهداف الرئيسية والأولويات التنموية

1. الرؤية التنموية:

إقليم يتوفّر به إطار عيش متوازن ومقومات الادماج الاجتماعي قائم على منظومات اقتصادية مبتكرة ومجدّدة، ذو قدرة تنافسية عالية ومحيط جاذب للاستثمار، مشعّ على محيطه الداخلي والخارجي.

2. الأهداف الرئيسية:

نظرا لمكانته كأكبر قطب عمراني ولدوره الاقتصادي والاجتماعي كمحرك وقاطرة للتنمية بالبلاد واعتبارا لخصوصية اشكالياته المرتبطة بالتنظيم العمراني كالكثافة السكانية العالية والاكتظاظ المروري وارتفاع تكاليف الحياة به وحدّة تعرضه لكافة أشكال التلوث البيئي من ناحية، الى جانب أهمية المقومات والإمكانيات التي يزخر بها وللمستوى التنموي الذي بلغه من ناحية أخرى، فإن التوجهات تطمح الى تحقيق جملة من الأهداف الاستراتيجية وفق الأولويات التالية:

الهدف الأول: تنمية الموارد البشرية وتحقيق الإدماج الاجتماعي

تستند استراتيجية التنمية للإقليم الثاني إلى تعزيز القدرات البشرية وتوسيع فرص الإدماج الاجتماعي وضمان جودة الحياة لكافة المواطنين في كنف العدالة المجالية وتكافؤ الفرص بين مختلف مناطق الإقليم. ولتجسيم هذه الأهداف سيتم التركيز خلال الخماسية القادمة خاصة على الأولويات التنموية التالية:

- تحسين جودة المنظومة التربوية وتطوير مؤشراتها خاصة من خلال مواصلة برامج الصيانة للمؤسسات التعليمية ومراجعة الخارطة المدرسية وإعادة هيكلة المدارس التقنية وبرمجة توسيعات واحداثات جديدة لتقليص الاكتظاظ بالمؤسسات التربوية.
- تطوير آليات التشغيل وتعصير جهاز التكوين المهني خاصة من خلال إرساء خطة تثمّن مختلف الموارد المتوفرة بالإقليم وتحديث مكاتب التشغيل والعمل المستقل وفضاءات المبادرة إلى جانب إحداث مراكز تكوين جديدة تستجيب لحاجيات سوق الشغل بالإقليم.
- الارتقاء بالجامعات إلى المستويات الدولية عبر دعم جودة التكوين الجامعي واستهداف المسالك الواعدة والشعب ذات التشغيلية العالية وتجذير ثقافة بعث المؤسسات لدى الطلبة.
- تطوير البحث العلمي من خلال توظيف المؤسسات البحثية في المجال الطبي والدوائي والأغذية والبيوتكنولوجيا، بما يضمن الاستجابة لحاجيات الاقتصاد الوطني مع توجيهه نحو القطاعات الواعدة.
- تطوير جودة الرعاية والسلامة الصحية عبر تعصير الخط الاول وتدعيم الخط الثاني وتحسين خدمات مؤسسات الخط الثالث.
- تحقيق الادماج الاجتماعي من خلال الارتقاء بجودة الخدمات الاجتماعية ورقمنتها ومزيد رعاية ذوي الاحتياجات الخصوصية والفئات الهشة.
- تشجيع الإبداع الثقافي وتطوير النشاط الشبابي والرياضي من خلال تطوير البنية التحتية وتنمية الأنشطة الثقافية، ونشر ثقافة ممارسة النشاط الرياضي والبدني.

ولتجسيم هذا الهدف واستنادا إلى قائمة المشاريع المقترحة، تمّت برمجة إحداثات جديدة في القطاع التربوي بالمرحلة الأولى والثانية للتعليم الأساسي والتعليم الثانوي. وفي قطاع التكوين المهني نذكر من أهم المشاريع دراسة إحداث مركز للتكوين والتدريب المهني بالفحص وتحديث 5 مراكز تكوين مهني بكل من مقرين وحمام الأنف وقمرت وتازركة ونابل إلى جانب بناء مقرات لعديد المؤسسات الجامعية إضافة إلى جملة من التدخلات المتعلقة بتأهيل وتوسعة وصيانة مؤسسات خدمات جامعية.

كما ستشمل فترة المخطط 2026-2030 مشاريعا تتعلق بالتجهيزات الجماعية من أهمها تحويل المستشفى الجهوي محمود الماطري إلى مستشفى جامعي وتحويل المستشفى المحلي بطبربة إلى مستشفى جهوي وتوسيع قسم الاستعجالي بالمستشفى الجهوي بالياسمينات إلى جانب تهيئة ملعب حمادي العقربي برادس وإعادة بناء الملعب الأولمبي بالمنزه وبناء مركز ثقافي للفنون الركحية والدرامية بنابل ومركز ثقافي متعدد الفنون بزغوان ومسبحين بكل من زغوان ونابل و3 مراكز لذوي الاحتياجات الخصوصية.

الهدف الثاني: تحسين جاذبية الاقليم وتطوير قدرته التنافسية

يمثّل الإقليم الثاني باعتباره يضمّ عاصمة البلاد التونسية أكبر تجمع عمراني ويشهد تمركز أهم التجهيزات والمرافق العمومية والمؤسسات الاقتصادية، بما يكسبه دورا محوريا في النهوض بالاقتصاد الوطني والرفع من نسق التنمية. وسيتم العمل على تحسين جاذبيته وعلى تطوير قدرته التنافسية من خلال التركيز خاصة على الأولويات التالية:

- تنمية الاقتصاد الرقمي من خلال تعصير البنية التحتية وتأهيل الموارد البشرية وتطوير المهارات في المجال الرقمي.
- تشجيع الأنشطة التكنولوجية والمعرفية في القطاعات الواعدة عبر تعزيز الشراكة بين البحث العلمي والقطاع الخاص لتثمين النتائج ودعم التجديد التكنولوجي.
- التشجيع على اعتماد التقنيات الزراعية الحديثة والمقتصدة للمياه وتطوير المنتجات الاستراتيجية وتحسين المردودية وحسن توظيف الأراضي الفلاحية الدولية.
- تطوير القطاعات الصناعية الواعدة والمجددة وذات المحتوى التكنولوجي المتقدم.
- تطوير وتنويع المنتوج السياحي من خلال تشجيع السياحة البيئية والثقافية والرياضية والصحية والاستشفائية ودفع الابتكار في مجال الصناعات التقليدية.
- إعادة هيكلة وحوكمة القطاع التجاري لتطوير وتعصير وتنويع مسالك التوزيع وكذلك شبكة أسواق الجملة بالإضافة إلى رقمنة الخدمات التجارية وتطوير مراكز التسوق الإلكتروني.
- تحديث قطاع النقل وذلك خاصة عبر تعزيز خطوط النقل العمومي وتدعيم النقل الحديدي والجوي وتطوير المناطق اللوجستية.
- التحفيز على إنشاء الشركات الأهلية من خلال تطوير آليات المرافقة والإحاطة على المستويين الجهوي والمحلي.

وانطلاقا من قائمة المشاريع المقترحة وبهدف تحقيق هذا الهدف، سيتوجه العمل خلال فترة المخطط نحو تنفيذ عديد المشاريع في المجال الرقمي والتكنولوجي من أبرزها استكمال المرحلة الأولى لإنجاز المدينة الرقمية "النحلي" وإرساء مركز التميّز الرقمي في مجال الذكاء الاصطناعي بالقطب التكنولوجي بمنوبة.

في قطاع الفلاحة، تشمل المشاريع المبرمجة أساسا احداث منطقتين سقويتين جديدتين بكل من الزريبة القرية وسمنجة بزغوان تعتمد على المياه المعالجة لإنتاج الأعلاف. وبخصوص القطاع الصناعي، تمت برمجة إحداث وتهيئة عديد المناطق الصناعية من بينها أشغال تهيئة المنطقة الصناعية جعفر رواد (أريانة) وتوسعة المنطقة الصناعية بمنوبة المساندة للقطب التكنولوجي بالمنستير واحداث منطقة صناعيّة ايكولوجيّة بزغوان تابعة للقطب التنموي ببنزرت.

ومن بين المشاريع المبرمجة في قطاع السياحة والصناعات التقليدية، نذكر إحداث مركز أفرو متوسطي للتكوين في مهن السياحة بالحمامات بالإضافة لأشغال تهيئة وتوسيع لعدد من المنشآت السياحية وفضاءات الصناعات التقليدية.

وفي قطاع التجارة تشمل المشاريع أساسا إحداث سوق للإنتاج الوطني للقوارص ورقمنة وتأهيل سوق الجملة ببئر القصعة بالإضافة إلى برمجة مشاريع في قطاع النقل تهم خاصة مواصلة مشاريع الشبكة الحديدية السريعة بتونس الكبرى وتجديد 3 قطارات كهربائية لنقل المسافرين على الأحواز الجنوبية لتونس العاصمة وتطوير وحسن توظيف البنية الأساسية المينائية بتأهيل وتوسعة الميناء التجاري برادس وتوسعة وتطوير مطار تونس قرطاج وتطوير المنظومة اللوجستية بتدعيم المنطقة اللوجستية برادس وإحداث المنطقة اللوجستية ببئر مشارقة. هذا بالإضافة إلى تأهيل شامل لأسطول عربات المترو الخفيف وتجديد عربات نقل المسافرين على الخط تونس حلق الوادي المرسى وتأهيل الخط الحديدي للضاحية الجنوبية تونس-برج السدرية.

الهدف الثالث: تحقيق تنمية محافظة على البيئة والنهوض بالاقتصاد الدائري

تمثل المحافظة على البيئة والنهوض بالاقتصاد الدائري بالإقليم الثاني أهمية بالغة خاصة في ظل التحديات المناخية والضغط الديموغرافي والتوسع العمراني غير المنظم والتلوث وتدهور الفضاءات الخضراء بالإضافة إلى محدودية نجاعة التصرف في النفايات

واستهلاك الطاقة وتثمين المياه المستعملة وإعادة استخدام الموارد وتدويرها. وبغرض تجاوز هذه التحديات، سيتم التركيز على جملة من الأولويات خاصة:

- تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والتحكم في الأثر البيئي لكافة الأنشطة عبر حماية الوسط الطبيعي وخاصة المناطق الحساسة من مختلف مظاهر التلوث.
- إرساء منظومة شاملة للتصرف في النفايات من خلال دعم التحول نحو الاقتصاد الدائري القائم على إعادة التدوير وتقليص النفايات وتعزيز كفاءة استخدام الموارد.
- حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري بإيقاف البناء الفوضوي على الملك العمومي البحري والتصدي لجميع مظاهر الاعتداءات المسلطة على المناطق الرطبة والمحافظة عليها وتثمينها.
- التوسع في استعمال الطاقات المتجددة والنظيفة عبر التوجه نحو استعمال وسائل النقل الكهربائية.
- حماية الأراضي الفلاحية من الانجراف من خلال تكثيف أشغال المحافظة على المياه والتربة والمحافظة على الثروات الغابية وتثمين منتجاتها.
- إحكام التصرف في الموارد المائية وحسن توظيفها في ظل التحديات المناخية عبر تطوير طاقة الخزن، وحماية المائدة المائية من خطر التملح.

وبعد الأخذ في الاعتبار لقائمة المشاريع المقترحة، تمت برمجة جملة من المشاريع تتمثل خاصة في مشروع تهيئة وتثمين سبخة السيجومي ومشروع تثمين المياه المستعملة بتونس الكبرى وإنجاز محطة معالجة جديدة بولاية زغوان، فضلا عن عدد من المشاريع المرتبطة بتهيئة المنظومات المائية وإحداث خزانات مياه وصيانة شبكات الري وتجهيزها بالمعدات المقتصدة للريّ.

الهدف الرابع: تنظيم المجال الترابي وتطوير البنية الأساسية

يعد تنظيم المجال الترابي وتطوير البنية الأساسية ركيزة أساسية في تحسين ظروف عيش السكان ودعم جاذبية الإقليم وتعزيز قدرته التنافسية. وفي هذا الإطار سيتم العمل خلال فترة المخطط على الأولويات التالية:

- تعزيز الربط بين الولايات لفك العزلة بين المناطق وتهيئة وتطوير الطرقات والمسالك الريفية ودعم أسطول النقل بين الجهات.
- الصمود أمام التحديات المناخية وحماية المدن من مخاطر الفيضانات.
- الحد من التفاوت داخل الجهات من خلال تهذيب الاحياء ذات الكثافة السكانية العالية وتجهيزها بالبنية والمرافق الأساسية بما يساهم في تحسن ظروف العيش ويضمن الاندماج الاجتماعي لمختلف المناطق والفئات.
- الرفع من نسبة الربط بالشبكات الأساسية من خلال تطوير البنية التحتية للتطهير وتحسين جودة الخدمات والصيانة الدورية والمستمرة لمنشآت توزيع المياه ومواكبة التحول الرقمي في اسداء الخدمات.
- النهوض بالسكن الاجتماعي عبر إنجاز مشاريع سكنية جديدة إضافة إلى مشاريع إعادة التهيئة السكنية.

وسعيا لتحقيق هذا الهدف وتجسيم أولوياته، تشمل أهمّ المشاريع المبرمجة تهيئة وتدعيم وتهذيب شبكة الطرقات المرقمّة بالإضافة لتهيئة المسالك الفلاحية وبناء جسور والحد من الاكتظاظ المروري بإتمام أشغال الطريق الحزامية X20 بين الطريق الوطنية رقم 5 والطريق الجهوية رقم 22 بولايتي تونس وبن عروس وإنجاز 3 محولات، إلى جانب تهيئة وحماية هضبة سيدي بوسعيد والمشاريع المتعلقة بحماية تونس الكبرى من الفيضانات وحماية الشريط الساحلي.

كما تمّت برمجة محطات تطهير بكل من قرمبالية والهوارية وشرفش ونعسان وأشغال تهيئة وتوسيع وتجديد شبكات تصريف المياه المستعملة وربط العديد من الأحياء السكنية بها.

وفي مجال النهوض بالسكن، تشمل المشاريع المبرمجة أساسا إنجاز تقسيمات وتهيئة إقامات من بينها إنجاز تقسيم المحمدية 3 وتهيئة مقاسم سكنية بعين عسكر وإنجاز مساكن اجتماعية فردية وجماعية ببئر مشارقة الزهراء بولاية زغوان.

الهدف الخامس: تحسين الأداء الاقتصادي وتعزيز وظائف الإقليم

يمثّل تحسين الأداء الاقتصادي وتعزيز وظائف الإقليم رافعة أساسية لدعم مسار التنمية الشاملة. ويتمّ العمل في هذا المجال خلال فترة المخطط على:

- دعم المجالس المحلية والجهوية ومجلس الإقليم.
- مراجعة الإطار القانوني المنظم للعمل البلدي مع تجسيد التكامل مع المجالس المنتخبة.
- توفير الموارد اللازمة لصيانة وتعهد المرافق العمومية.
- تحيين وإنجاز المخططات المديرية الجهوية للنقل وانجاز دراسة لمخطط مديري للنقل على مستوى الإقليم الثاني.
- تركيز منظومة للنقل الذكي تساهم في تطوير كفاءة الشبكات وتعزيز السلامة المرورية والحد من الازدحام وترشيد استهلاك الطاقة وتوفير خدمات نقل آمنة وسريعة ومريحة للمواطنين.
- دعم المؤسسات العمومية ذات البعد الإقليمي على غرار وكالة تعمير تونس الكبرى.

V. برنامج الاستثمار خلال المخطط 2026 -2030

في إطار تجسيد الرؤية والأهداف الاستراتيجية والأولويات التنموية للإقليم الثاني، تمت برمجة 4439 مشروعا بكلفة جملية تُقدّر بحوالي 28632 مليون دينار من بينها 13555 مليون دينار مبرمجة خلال فترة المخطط 2026–2030، وتشمل هذه البرمجة 1410 مشروعا متواصلا باستثمارات تُقدّر بـ 4824 مليون دينار.

وقد استأثرت المشاريع المحلية بالنصيب الأوفر من حيث العدد، إذ مثّلت نسبة 72% من العدد الجملي للمشاريع، تليها المشاريع الجهوية بنسبة 18%. أمّا من حيث حجم الاستثمارات المبرمجة، فقد مثّلت المشاريع الجهوية نسبة 35% من إجمالي الاستثمارات، تليها المشاريع الوطنية بحوالي 26% ثم المشاريع المحلية بـ 20 % والمشاريع الإقليمية بـ 19%

صنف المشروع	عدد المشاريع	الكلفة التقديرية (م د)	الاستثمارات (م د)
محلي	3 195	3 774	2 706
جهوي	794	11 768	4 727
إقليمي	93	6 874	2 565
وطني	357	6 216	3 558
المجموع العام	4 439	28 632	13 555

أمّا من حيث التوزيع القطاعي فتمثّل مشاريع التجهيزات الجماعية 57% ومشاريع البنية الأساسية والخدمات 39% من العدد الجملي للمشاريع في حين تمثل استثمارات البنية الأساسية والخدمات 58% والتجهيزات الجماعية 25% من جملة الاستثمارات المبرمجة.

القطاع	عدد المشاريع	الكلفة التقديرية (م د)	الاستثمارات (م د)
البنية الأساسية والخدمات	1726	18 650	7 844
التجهيزات الجماعية	2 528	5 332	3 375
الصناعة والصناعات غير المعملية	21	316	163
الفلاحة والصيد البحري	164	4 334	2 173
المجموع العام	4 439	28 632	13 555

ولاية تونس

I. تقديم الولاية

1. الخصائص الجغرافية:

تضم ولاية تونس 21 معتمدية و8 بلديات و163 عمادة. وتبلغ مساحتها 288 كلم² دون اعتبار المساحات المائية، أي ما يعادل 0,2 % من المساحة الجملية للبلاد و3,5 % من مساحة الإقليم الثاني. وتتميّز بواجهة بحرية تمتدّ على طول 22 كلم وبمسطحات مائية هامة على غرار البحيرة الشمالية والجنوبية وسبخة السيجومي. وتتمتع ولاية تونس بمناخ متوسطي يتميز بدرجات حرارة معتدلة عموما.

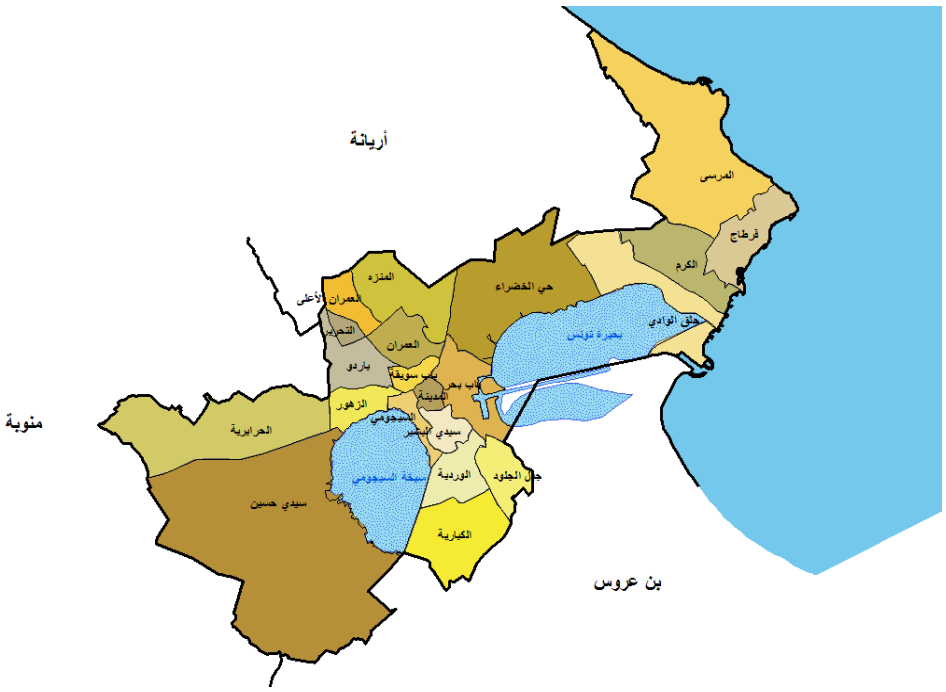

2. الخصائص الديمغرافية:

بلغ عدد السكان بالولاية 1075,3 ألف نسمة سنة 2024 وهو ما يمثل 9.2 % من مجموع سكان البلاد وحوالي 25,2% من سكان الإقليم الثاني، مسجلة بذلك أعلى كثافة سكانية على الصعيد الوطني بـ 3713 ساكن/كلم² مقابل 77 ساكن/كلم² كمعدل وطني. وتصل الكثافة السكانية إلى أكثر من 5000 ساكن في كلم² في بعض الأحياء وخاصة بالأحياء الشعبية. وتستقطب 5 معتمديات فقط حوالي نصف سكان الولاية (سيدي حسين 12.1% والحرايرية 11% والمرسى 10.5% والكرم 8.2% والكبارية 7.8%) وتبلغ بها نسبة السكان بالوسط الحضري 100%.

وقد تميّز الوضع الديموغرافي بالجهة خلال العشرية (2014– 2024) بتراجع معدل النمو السنوي مقارنة بالعشرية التي سبقتها (2004– 2014) من 1.03% إلى 0,87 %. وتطور عدد الأسر بمعدل سنوي يقدّر بـ2,53% مع تراجع حجم الأسرة الواحدة وذلك من 4 أفراد خلال سنة 2014 إلى 3 أفراد/الأسرة الواحدة خلال سنة 2024 وهو الأدنى وطنيا.

وبخصوص الهرم السكاني فإن نسبة الأطفال أقل من 14 سنة سجلت تراجعا من 20% من مجموع السكان في سنة 2014 إلى 13% سنة 2024، كما تراجعت نسبة السكان في سنّ النشاط (بين 15 و59 سنة) مقارنة بمجموع السكان من 67% سنة 2014 إلى 63% سنة 2024، بينما ارتفعت نسبة الفئة العمرية فوق 60 سنة من 13 % في سنة 2014 إلى 20% سنة 2024.

أما بالنسبة لصافي الهجرة الداخلية خلال العشرية السابقة فقد بلغ (-14231) وهو ما يعني أن عدد السكان الذين غادروا ولاية تونس فاق عدد السكان الذين قدموا اليها من ولايات أخرى.

3. الخصائص الاقتصادية والاجتماعية:

تحتل ولاية تونس المرتبة الأولى وطنيا في مؤشر التنمية الجهوية، حيث بلغ 0,565 سنة 2024 وهو ما يعكس مستواها الريادي الاقتصادي والاجتماعي باعتبارها عاصمة البلاد وأكبر حاضرة وقاطرة اقتصادية واجتماعية لبقية الجهات، حيث توجد بها المراكز السيادية والمقرات الاجتماعية لأهم المؤسسات العمومية والخاصة وأهم مطار وميناء لنقل المسافرين بحلق الوادي وميناءين ترفيهيين بكل من قمرت وسيدي بوسعيد، إلى جانب أكبر نسبة من المؤسسات الاستشفائية والتعليمية والتكوينية. وتتميز بنسيجها الصناعي والخدماتي والسياحي المتنوع والهام، وتستأثر بحوالي 19% من مجموع الشركات والمؤسسات الخاصة بالبلاد و47% من الشركات الأجنبية.

وفي القطاع الصحي تحتضن الجهة 12 مؤسسة استشفائية جامعية و11 مركزا مختصا ومستشفى جهوي علاوة على كلية للطب و3 مدارس صحة. وفي مجال الطفولة والشباب، تشمل الولاية 17 دار شباب ومركّبين شبابيين و77 قاعة رياضية عمومية و221 ملعبا رياضيا عموميا بالإضافة إلى 25 دار ثقافة و21 مكتبة عمومية.

وتُؤمّن الرعاية الاجتماعية بالجهة من قبل 21 وحدة للعمل الاجتماعي ومركزا للدفاع الاجتماعي بالسيجومي ويبلغ عدد العائلات المستفيدة بالمساعدات المالية والمسجلة ببرنامج الأمان الاجتماعي لسنة 2025 حوالي 22 ألف أسرة وعدد العائلات المنتفعة بالعلاج بالتعريفة المنخفضة حوالي 45 ألف أسرة في حين يبلغ عدد المعوقين حوالي 20 ألف.

ولا تزال الولاية تشكو عديد الظواهر الاجتماعية السلبية على غرار تنامي ظاهرة التسوّل والهجرة غير الشرعية والطفولة المهددة.

وبالنسبة لأهم المؤشرات الاجتماعية بولاية تونس، بلغت نسبة الأمية 12,87 % مقابل 14 % بالاقليم، وبلغت نسبة التغطية الصحية 78,3 % مقابل 80,6 % بالإقليم ونسبة التغطية الاجتماعية العامة 50,63 % مقابل 50,4 % بالاقليم. في حين بلغت نسبة النشاط 46,13 % مقابل 49,1 % بالإقليم ونسبة البطالة 14,38 % مقابل 13,1% بالإقليم.

أما فيما يتعلق بالجانب البيئي، فإن ولاية تونس تواجه عدّة تحديات مرتبطة خاصة بالعوامل المناخية والضغط الديمغرافي والتوسع العمراني غير المنظم والتلوث ونقص تهيئة الفضاءات الخضراء.

4. تطور الاستثمار بعنوان الفترة 2021-2025:

شهدت الفترة 2021-2025 إنجاز استثمارات جملية بلغت 4753.592 م.د تتوزع بنسبة 44,4 % بالقطاع العام و55,6% بالقطاع الخاص وبنسبة انجاز جملية قدّرت بـ 63,87 % من مجموع الاعتمادات المبرمجة.

حوصلة الاستثمارات المنجزة خلال الفترة 2021-2025

الوحدة: مليون دينار

المتدخل	الاستثمارات المبرمجة	الاستثمارات المنجزة	نسبة الإنجاز (%)
القطاع العام	3242.320	2111,39	65,12
القطاع الخاص	4200.000	2642,2	62,91
المجموع	**7442.320**	**4753.592**	**63,87**

وبلغت جملة الاستثمارات العمومية المنجزة خلال الفترة الممتدّة بين 2021 و2025 ما قدره 2111,39 م.د أي بنسبة انجاز 65,12% من مجموع الاستثمارات العمومية المبرمجة، وقد استأثر قطاع النقل بالنصيب الأوفر من هذه الاستثمارات بنسبة 45.5% والقطاعات الاجتماعية بنسبة 23.4 % والبنية الأساسية بنسبة 21.1 % وقطاع البيئة بنسبة 4% والقطاعات المنتجة بـ 3%.

وقدّرت جملة الاستثمارات الخاصة المنجزة بـ 2642.2 م.د ، وهو ما يمثّل نسبة انجاز 62,91 % من جملة الاستثّمارات المبرمجة بالقطاع الخاص. وقد استأثر قطاع السكن بالقسط الأوفر (52 % من مجموع الاستثمارات المنجزة)، يليه قطاع الصناعات المعملية (22 %) وقطاع السياحة والخدمات (26%).

II. الإمكانيات والفرص المتاحة

1. الإمكانيات:

- موقع جغرافي استراتيجي على ضفاف البحر الأبيض المتوسط.
- احتضان المقرات الرسمية للوزارات ومختلف المؤسسات العمومية وعدد كبير من المؤسسات الخاصة.
- بنية أساسية متطورة (شبكة طرقات وشبكة حديدية) تؤمن علاقة الولاية مع محيطها الوطني والإقليمي فضلا عن احتضان أكبر مطار دولي بالبلاد وميناء لنقل المسافرين بحلق الوادي وشبكة اتصالات تؤمن علاقة الولاية مع محيطها العالمي. إضافة الى تنوع خدمات النقل الحضري وتعدد المتدخلين به مثل شركة النقل بتونس والشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية وأربع شركات خاصة.
- أهم قطب اقتصادي وخدماتي على الصعيد الوطني باحتضانه لنسيج صناعي متنوع به أكبر عدد من المؤسسات الصناعية الناشطة وأكبر قطب للخدمات المالية من حيث عدد المؤسسات البنكية والمالية إضافة الى الخدمات المرتبطة بالصناعة والخدمات الإعلامية والاتصالية.
- أهم مركز استهلاك وتسويق بالبلاد لاحتضانها أكبر نسبة من عدد سكان البلاد في وسط حضري بنسبة تقارب 100% وذو كثافة سكانية عالية.
- قرب الولاية من الأقطاب التكنولوجية المتمركزة بالإقليم الثاني.
- إمكانات سياحية هائلة ومنتوج سياحي متنوع يجمع بين السياحة الترفيهية وسياحة الأعمال والملتقيات والمؤتمرات الثقافية والعلمية بتواجد سلسلة نزل ومناطق أثرية ومتاحف، ميناء ترفيهي ومارينا، مهرجانات ثقافية وسياحة الرحلات البحرية.
- تنوع أنشطة الصناعات التقليدية خاصة بالمدينة العتيقة.
- قطب صحي يضم أهم المؤسسات الصحية العامة والخاصة والمراكز المختصة والمخابر وكلية طب ومدارس علوم وتقنيات الصحة.
- أهم قطب جامعي على المستوى الوطني بتواجد مؤسسات جامعية عمومية وخاصة.
- موارد بشرية هامة في كل الاختصاصات مع تواجد الأطر المؤسساتية لمواكبة نسق تطوير المهارات والترقية والتكوين المستمر.
- تجهيزات جماعية هامة (التربية والتعليم، التكوين المهني، التعليم العالي، الشباب والرياضة، الثقافة والصحة).
- منظومة بيئية متكاملة مع تنوع الوسط البيئي الذي يضم المنتزهات الحضرية، الغابات والمناطق الرطبة.

2. الفرص:

- العاصمة الاقتصادية والإدارية للبلاد وأول وأكبر حاضرة بها وقاطرة العمل التنموي للإقليم الثاني وللبلاد.
- اقتصاد جهوي نشط ومنافس وذو مردودية عالية.
- إمكانية استفادة قطاعات الإنتاج من الأقطاب التكنولوجية المتواجدة بالولايات المجاورة.
- توجه واعد نحو الأنشطة الاقتصادية الصامدة والبديلة على غرار الفلاحة الحضرية والبيئية والتعمير المستدام والبناء الايكولوجي إضافة إلى تكريس مبدأ النجاعة الطاقية للبنايات الصناعية والتجارية والسكنية.
- مميزات طبيعية وايكولوجية هامة كحديقة البلفيدير وسبخة السيجومي وبحيرة تونس والغابات المتاخمة للأحياء السكنية داعمة للسياحة الايكولوجية.
- توفر موارد بشرية من حاملي الشهادات العليا وخريجي مراكز التكوين المهني.
- بنية أساسية متطورة ومهيكلة تؤمن علاقة الولاية مع محيطها العالمي والوطني والإقليمي.

III. أهم الإشكاليات التنموية

1. الإشكالية التنموية العامة:

تواجه الولاية تراجعا في قدرتها على أداء دورها كعاصمة وقطب تنموي بسبب اختلال التوازن العمراني بين مناطقها، وتدهور الوضع البيئي الناتج عن الاختناق المروري والتلوث الصناعي وضعف منظومة التصرف في النفايات.

2. الإشكاليات الخصوصية:

- اكتظاظ الحركة المرورية وسط العاصمة وعلى مستوى المداخل الرئيسية واختلال هيكلة شبكة النقل الجماعي.
- نسبة بطالة مرتفعة خاصة ببعض معتمديات الجهة الغربية والجنوبية ولدى أصحاب الشهادات العليا.
- تدهور الوضع البيئي بكل مناطق الولاية جراء التأثيرات المتأتية من تكاثر المصبات العشوائية علاوة على مخاطر الفيضانات.
- التوسع العمراني العشوائي على حساب الأراضي الفلاحية.
- تفاقم ظاهرة التجارة الموازية والانتصاب الفوضوي.
- التوزيع المجالي المتفاوت للسكان بين مناطق الولاية والمشهد العمراني غير المتناسق (جهة شمالية راقية، جهة وسطى عتيقة وجهة غربية تضم العديد من الأحياء الشعبية).
- تدني مستوى البنية الأساسية وخاصة بالأحياء الشعبية وتوزيع متباين للتجهيزات الجماعية بين مناطق الولاية.
- تفاوت في مؤشرات التنمية بين مختلف معتمديات الولاية.

IV. الأهداف الرئيسية والأولويات التنموية

1. الرؤية التنموية:

ولاية تونس عاصمة تقوم على تنمية بشرية عادلة، اقتصاد مبتكر، وفضاء عمراني متوازن، وبيئة حضرية ذكية، بما يعزز جاذبيتها وتنافسيتها عالميًا ويجعلها وجهة متميزة في مجال خدمات التعليم العالي والسياحة الصحية وسياحة المؤتمرات والملتقيات الاقتصادية.

2. الأهداف الرئيسية:

لتجسيد الرؤية التنموية لولاية تونس، ترتكز الأهداف الرئيسية بالأساس على تنمية الموارد البشرية وتحقيق الاندماج الاجتماعي وتنمية القطاعات المنتجة وتحسين قدرتها التنافسية وتكريس تنمية دائمة ومستمرة فضلا عن تحسين البنية الأساسية والمرافق الجماعية.

الهدف الأول: تنمية الموارد البشرية وتحقيق الرفاه والإدماج الاجتماعي

يرتكز هذا الهدف على تعزيز القدرات البشرية وتوسيع فرص الإدماج الاجتماعي وتكافؤ الفرص وذلك حسب الأولويات التالية:

- تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية وتعزيز آليات الإدماج الاجتماعي من خلال تحسين جودة المرافق العمومية والخدمات الاجتماعية في الأحياء والمناطق الأقل تنمية.
- الارتقاء بالخدمات الأساسية عبر تحسين أداء قطاعات التربية والتكوين المهني والتعليم العالي.
- دعم برامج التمكين الاقتصادي والاجتماعي للشباب والنساء وتطوير قدراتهم عبر التكوين والمرافقة نحو سوق الشغل والمبادرة الخاصة.
- تأهيل وتوزيع أفضل للبنية الصحية العمومية.
- تعزيز الثقافة كأداة للإدماج الاجتماعي من خلال إحداث دور ثقافة ومكتبات نموذجية في الأحياء ذات الحركية الشبابية بما يحد من ظاهرة الانحراف ويرفع من مستوى تكوين وتطوير الشباب.
- النهوض بالسكن اللائق والبنية التحتية الحضرية خاصة من خلال توفير المقاسم السكنية وتهذيب الأحياء.

ولتجسيم هذا الهدف، تم إدراج العديد من المشاريع شملت مجالات التربية والتكوين والتعليم العالي منها إحداث معهد ثانوي بكل من حي عمر المختار (سيدي حسين) وحدائق المنزه والسويسي (باردو) ومدرستين إعداديتين بكل من عمادة الفلة (الحرايرية) وبيرين (سيدي حسين) بالإضافة إلى التدخلات المتعلقة ببرامج التهيئة والصيانة والتوسيع للمؤسسات التربوية علاوة على مواصلة تنفيذ مشاريع التكوين المهني المتعلقة بإعادة هيكلة مراكز التكوين المهني بجبل جلود والملاسين والمرسى والفرصة الثانية بسيدي فتح الله ومبيت بمركز التكوين والتدريب المهني بالزهور إلى جانب تهيئة أجنحة الكيمياء والفيزياء والرياضيات بكلية العلوم بتونس وبناء مقر جامعة تونس الإفتراضية بالإضافة إلى تهيئة وصيانة وتوسيع عدد من المؤسسات الجامعية.

كما سيتم تكثيف برامج الرعاية خاصة لفائدة الفئات الهشة في إطار برنامج التمكين الاقتصادي للأسر ذات الوضعيات الخاصة ومواصلة تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتمكين الإقتصادي والإجتماعي للنساء والفتيات في المناطق الريفية (المرحلة الثانية) وتجهيز المركز المندمج بكل من باردو وحي الخضراء وإحداث فضاء العائلة والطفل بالكبارية واحداث نادي أطفال بحي هلال وإنجاز فضاء طفولة رقمي بالعمران الأعلى فضلا عن بناء وحدة محلية للنهوض الإجتماعي بالسيجومي.

وفي المجال الصحي، تمت برمجة تطوير المستشفى الجهوي خير الدين بالإضافة إلى تهيئة فضاءات لإيواء قسم الانعاش بمستشفى البشير حمزة لطب الأطفال وإحداث مركز وسيط بالحرايرية.

وفي المجال الثقافي، تمت برمجة عدد من المشاريع تتعلق أساسا بالمركز العالمي لفنون الخط "إقرأ" ومشروع تأهيل هضبة بيرصة وتهيئة متحف قرطاج وإنجاز دراسة جيوتقنية قصد تدعيم المنحدرات إثر الإنزلاقات الأرضية بموقع النجمة الزهراء وترميم معلم القصر السعيد وقصر العبدلية بالمرسى وإحداث مركب ثقافي بالولاية ودار ثقافة بكل من الكبارية والملاسين وبناء مكتبة عمومية بالتحرير وإعادة بناء دار الثقافة قرطاج الياسمين بالإضافة لبرامج التهيئة والصيانة والتوسعة للمؤسسات الثقافية.

وبخصوص تدعيم المرافق الشبابية والرياضية، تمت برمجة جملة من المشاريع من أهمها إعادة بناء الملعب الأولمبي بالمنزه و تهيئة قصر الرياضة والمسبح الأولمبي بالمنزه وإحداث مركب شبابي بباب بحر وبناء 5 دور شباب و2 قاعات للرياضات الجماعية وقاعة ألعاب فردية بالعوينة وإنجاز مركز إقامة النخبة بالولاية وتهيئة الملعب البلدي عبد العزيز الشتيوي بالمرسى وتهيئة ملعب الطيران 2 بالزهور و13 ملعب حي بالإضافة لتهيئة وصيانة وتوسيع جملة من المنشآت الشبابية والرياضية. هذا فضلا عن برمجة 13 تقسيما سكنيا و5 إقامات سكنية.

الهدف الثاني: تنمية القطاعات المنتجة ودفع الاستثماروتحسين القدرة التنافسية

تتميز ولاية تونس بكونها القطب الاقتصادي والإداري للبلاد، وتحتضن الجزء الأكبر على الصعيد الوطني من الأنشطة المالية والصناعية والخدمية المتطورة الى جانب المؤسسات الوطنية والدولية. ودعما لهذه المقومات، سيتم العمل على الرفع من القدرة التنافسية لمختلف الأنشطة ودفع الاستثمار من خلال الأولويات التالية:

- تحسين استغلال الموارد البحرية في إطار بيئي سليم وتطوير نشاط الصيد الساحلي.
- التشجيع على الزراعة البيئية والذكية والمحافظة على المساحات الفلاحية بالجهة.
- مواكبة التحولات التكنولوجية في المجال الصناعي من خلال إحداث مناطق صناعية ذكية وصديقة للبيئة لدعم التصنيع المرتبط بالمعرفة كالصناعات الطبية، الإلكترونية، البرمجيات، ...
- تكثيف البحث التطبيقي وتشجيع الشراكة بين الجامعات والمؤسسات الصناعية عبر الحضائر التكنولوجية.
- مزيد دعم المبادرة الخاصة من خلال التشجيع على احداث المؤسسات الناشئة الصناعية والخدمات ذات القيمة المضافة العالية (رقمية، مالية، بيئية).
- مواكبة الاختصاصات المهارية والتقنية الحديثة والمستجدة والمجدّدة عبر دعم برامج التكوين في الخدمات الحضرية والذكاء الاصطناعي وتشجيع الابتكار في الحرف التقليدية مع الحفاظ على خصوصياتها التراثية.

- تركيز منظومة ناجعة للنقل المستدام ومتعدّد الوسائط عبر رقمنة الخدمات ودمج وتنسيق شبكات النقل بين مختلف المشغلين والتشجيع على توسيع استعمال وسائل نقل بيئية (كهربائية – هجينة).
- اعداد خارطة رقمية لتشجيع السياحة الثقافية من خلال وضع برنامج لتكثيف التعاون بين وكالة إحياء التراث والمعهد الوطني للتراث من جهة والبلديات من جهة أخرى لتثمين المعالم التاريخية والأثرية وتيسير بعث مشاريع التنشيط السياحي الصغيرة داخل بعض المعالم.
- إرساء شبكة نقل ذكي مرتبطة بالمواقع السياحية وتكثيف الاستثمارات في النقل السياحي الخاص.
- رقمنة المعاملات التجارية عبر تطبيقات رقمية متاحة للعموم.
- الحد من النشاط التجاري الموازي من خلال إدماج التجار المنتصبين عشوائيا ضمن الاقتصاد المنظم بفضاءات ملائمة وتطوير الرقابة الاقتصادية ودعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة الناشطة في المجال التجاري بآليات التمويل والتحفيز.

واستنادا إلى قائمة المشاريع المقترحة، تمت برمجة عديد المشاريع من بينها توسعة مطار تونس قرطاج وتهيئة النفق القديم بالسيدة المنوبية وإعادة تهيئة المسطحات بميناء حلق الوادي وإحداث مغازة عبور خاصة بالبضائع العابرة وأشغال ربط السفن بالشبكة الكهربائية الأرضية بميناء حلق الوادي بالإضافة لبرامج تتمثل في تعزيز خطوط الحافلات وصيانة المحطات.

الهدف الثالث: التنمية الدائمة والمستمرة ودعم الاقتصاد الدائري

تواجه ولاية تونس عدة تحديات ترتبط بالعوامل المناخية وضغط التوسع العمراني غير المنظم الى جانب تعدّد مصادر التلوث وتدهور الفضاءات الخضراء. وسيتوجه الاهتمام الى تجسيد الهدف من خلال جملة من الأولويات:

- إدماج البعد البيئي في السياسات العمومية الجهوية والمحلية من خلال مراعاة التوازن بين النمو الاقتصادي والتحكم في الأثر البيئي لكافة الأنشطة العمرانية والخدماتية.
- دعم التحول نحو الاقتصاد الدائري عبر دعم برامج ومشاريع إعادة التدوير وتقليص النفايات وتعزيز كفاءة استخدام الموارد.
- تثمين الفضاءات الطبيعية والحد من زحف البناء العشوائي عبر تنقيح أمثلة التهيئة وتوسيع الفضاءات الخضراء والتوجه نحو مشاريع "الغابات الحضرية" بدل الحدائق المغلقة.
- تحسين جودة منظومة التصرف في شبكة التطهير من خلال استكمال ربط شبكة مياه الأمطار بمحطات الضخ في المناطق المنخفضة وتطوير التصرف في المياه الرمادية داخل المؤسسات الكبرى وتجديد شبكات التطهير بالمناطق التي تعاني من التسرّب والرفع من طاقة بعض محطات التطهير.
- المحافظة على الوسط البيئي وحماية الشريط الساحلي.

ولتجسيم هذا الهدف، تمّت برمجة جملة من المشاريع من بينها تهيئة وتثمين سبخة السيجومي وحماية هضبة سيدي بوسعيد. كما ستشمل هذه المشاريع توسعة محطة التطهير العطار 2 ومحطة التطهير سيدي حسين بالإضافة إلى صيانة وتجديد شبكة المياه المستعملة وربط عددا من المساكن بشبكة التطهير وتجديد قنوات الصرف الصحي بكامل معتمدية باب سويقة وتجديد شبكة التطهير بكل من سيدي البشير وجبل الجلود وتونس المدينة (تربة الباي) وتهيئة طريق شاطئية على مستوى شاطئ الكرم وإعادة تهيئة حديقة الروضة بالوردية.

الهدف الرابع: دعم التجهيزات وتحسين البنية الأساسية

تعتبر ولاية تونس نقطة تقاطع محورية لشبكة الطرقات الوطنية مما يجعلها معبرا رئيسيا لحركة الأشخاص والبضائع من وإلى العاصمة وبقية الجهات، كما يشكّل صغر مساحتها أمام كثافتها السكانية وكثافة الأنشطة بها تحديا إضافيا يستوجب مجابهته العمل على تجسيد الأولويات التالية:

- وضع منظومة مستدامة للنقل العمومي من خلال معالجة وتخفيف الاختناق المروري وتحسين انسيابية العربات بالمداخل الكبرى للعاصمة ورفع طاقة المآوي البلدية ومراجعة المخطط المديري للنقل.
- تطوير الشبكة الطرقية بأنهج وشوارع العاصمة عبر صيانة الطرقات القديمة وتهيئتها لتواكب تطور أسطول النقل.
- توسعة المحاور الهيكلية وتهيئة المدخل الغربي للعاصمة لتخفيف الضغط عن وسط العاصمة.
- إعادة تأهيل الطرقات الحضرية بالأحياء ذات الكثافة العالية وتخصيص مسارات للدراجات ومسارات خاصة بالحافلات السريعة.
- صيانة الشبكات العمومية لمياه الشراب والصرف الصحي من خلال الحد من نسبة الفاقد المائي (ضياع الماء) بسبب اهتراء شبكات الماء الصالح للشراب وتقوية الضغط المائي في عديد المناطق.
- تطوير وتعزيز أداء المناطق الصناعية من خلال مضاعفة التنسيق بين الهياكل الجهوية والوكالة العقارية الصناعية في متابعة الصيانة والتوسعة وتحسين ربط المناطق الصناعية بالنقل العمومي وتشخيص عقارات لإنجاز مناطق صناعية جديدة.

وانطلاقا من قائمة المشاريع المقترحة، تمت برمجة جملة من المشاريع لتعصير البنية الأساسية للطرقات وصيانتها تشمل أساسا تهيئة الطرقات الجهوية رقم 37 ورقم39 ورقم 578 بسيدي حسين وتهيئة الطريق المحلية رقم 539 وتدعيم الطريق المحلية رقم 579 إلى جانب استكمال أشغال الطريق الحزامية X20 وتوسيع الطريق المحلية 451 (X2) من مفترق تيمور إلى الطريق الجهوية رقم 25 (X20) مع إحداث 5 منشآت فنية بعدد من المفترقات وتهيئة المدخل الغربي للعاصمة.

كما تشمل هذه المشاريع إنجاز جسر على مستوى تقاطع طريق 23 مع طريق 33 وجسر على مستوى باب عليوة وتعصير شبكة الطرقات البلدية واستكمال تنفيذ أشغال تهذيب حي حروش (قمرت) بالمرسى وتهذيب أحياء أرض حريز-الطرابلسي-20 مارس و25 جويلية بسيدي حسين وتهذيب أحياء المستيري-الجيارة العليا والأنس بسيدي حسين والإنطلاق في الدراسات الخاصة بتهيئة وتهذيب جملة من الأحياء الشعبية بالإضافة إلى حماية مدينة سيدي حسين من الفيضانات.

V. برنامج الإستثمار خلال المخطط 2026 -2030

في إطار تجسيد الرؤية والأهداف الاستراتيجية والأولويات التنموية لولاية تونس ودون اعتبار المشاريع المخصصة للإقليم وغير الموزعة، تمت برمجة 910 مشروعا بكلفة جملية تُقدّر بحوالي 5691 مليون دينار، من بينها 2732 مليون دينار مبرمجة خلال فترة المخطط 2026–2030، وتشمل هذه البرمجة 378 مشروعا متواصلا باستثمارات تُقدّر بـ 863 مليون دينار.

وقد مثّلت المشاريع المحلية 58% من العدد الجملي للمشاريع، تلها المشاريع الوطنية بـ 24% ثم المشاريع الجهوية بـ 18%. أمّا من حيث حجم الاستثمارات المبرمجة، فقد مثّلت المشاريع الوطنية نسبة 61% من إجمالي الاستثمارات، تلها المشاريع الجهوية بـ 21% ثم المشاريع المحلية بـ 18%.

صنف المشروع	عدد المشاريع	الكلفة التقديرية (م د)	الاستثمارات (م د)
محلي	524	573	487
جهوي	164	2 380	575
إقليمي	-	-	-
وطني	222	2 738	1 670
المجموع العام	910	5 691	2 732

أمّا من حيث التوزيع القطاعي فتمثّل مشاريع التجهيزات الجماعية 73% ومشاريع البنية الأساسية والخدمات 26 % من العدد الجملي للمشاريع في حين تمثل استثمارات البنية الأساسية والخدمات 44% والتجهيزات الجماعية 54% من جملة الاستثمارات المبرمجة.

القطاع	عدد المشاريع	الكلفة التقديرية (م د)	الاستثمارات (م د)
البنية الأساسية والخدمات	241	3 527	1 206
التجهيزات الجماعية	662	2 112	1 485
الصناعة والصناعات غير المعملية	1	3	3
الفلاحة والصيد البحري	6	49	37
المجموع العام	910	5 691	2 732

ولاية أريانة

I. تقديم الولاية

1. الخصائص الجغرافية:

تضم ولاية أريانة 07 معتمديات و48 عمادة و7 بلديات. وتبلغ مساحتها 482 كلم² وهو ما يمثل 5,8% من مساحة الاقليم الثاني و0,3% من مساحة البلاد التونسية. وتتميز الجهة بتنوع تضاريسها، حيث تضم جبل النحلي وجبل عمار وسبخة أريانة وأراضي خصبة بالحوض السفلي لوادي مجردة و4535 هك مساحات غابية ورعوية ويطل جزء من الولاية على ساحل البحر الابيض المتوسط على طول 27 كلم. وتمتاز بمناخ معتدل وممطر في فصل الشتاء وحار وجاف في فصل الصيف.

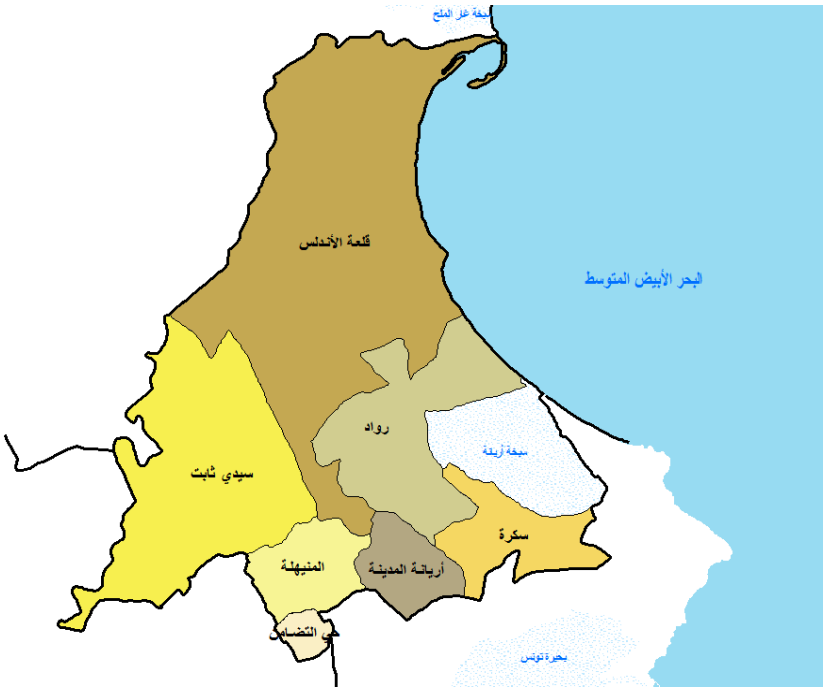

2. الخصائص الديمغرافية:

بلغ عدد سكان ولاية أريانة 668,5 ألف نسمة حسب التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024، أي ما يمثل 17% من مجموع سكان الإقليم الثاني بكثافة سكانية قدرها 1601,7 ساكن/كلم². وتمثّل الجهة امتدادا لتونس الكبرى حيث بلغت نسبة السكان بالوسط الحضري 97,56 % مقابل 88,3 % بالإقليم. وتميّزت بتوسع عمراني مستمر وكثافة سكانية عالية، فباستثناء معتمديتين ذات طابع ريفي، سيدي ثابت وقلعة الأندلس، فإن بقية المعتمديات ذات الطابع الحضري تشكّلت من أحياء شعبية توسعية حول مدينة أريانة وكوّنت معها وحدة عمرانية حضرية متلاصقة يتجاوز عدد السكان بكل واحدة منها 70 ألف ساكن، بلغ أصغرها حي التضامن بـ79 ألف ساكن فأريانة المدينة بحوالي 110 ألف ساكن فالمنيهلة بـ116 ألف ساكن ثم رواد بـ141,5 ألف ساكن وأقصاها سكرة بحوالي 160 ألف ساكن.

وبلغت نسبة النمو الديمغرافي 1,50% مقابل 0,91% على مستوى الإقليم الثاني و0,87% على مستوى البلاد التونسية. ويبرز الهرم السكاني لسنة 2024 تراجعا في نسبة الفئة العمرية 0-4 سنوات إلى 5 % وإرتفاعا في نسبة الفئة العمرية 60 سنة فأكثر إلى 16,4% من مجموع سكان الولاية. وشهدت الجهة صافي هجرة إيجابي خلال الفترة 2019-2024 بحوالي 17,804 ألف ساكن أي بمعدل 3561 سنويا.

3. الخصائص الاقتصادية والاجتماعية:

تصنّف أريانة من الولايات المتقدمة في مؤشر التنمية الجهوية حيث احتلت المرتبة الرابعة وطنيا بـ 0,523 باعتبار المكتسبات المحققة في مجال تطوير البنية الأساسية والمرافق والتجهيزات الجماعية ومن قربها من العاصمة لتستفيد من الميزات التفاضلية المتوفرة لتحسين آداء الاقتصاد الجهوي ورفع جاذبيتها للاستثمار الخاص.

وتتميز الولاية بتنوع نسيجها الاقتصادي، ففي المجال الفلاحي، تمتد الأراضي الصالحة للزراعة على مساحة 23,4 ألف هك منها حوالي 13 ألف هك أراضي سقوية. ويتميز الانتاج الفلاحي، بجودة بعض منتجاته على غرار الزياتين، كما اعتمدت الجهة منذ عديد العقود ضمن أنشطتها الفلاحية على زراعة الخضر الورقية (4100 طن سنويا) والقنارية (1396 طن سنويا) والقرع (1280 طن سنويا) وطوّرت منظومات إنتاج الألبان واللحوم البيضاء، أما إنتاج الصيد البحري فبلغ حوالي 490 طن.

كما احتلت الولاية خلال سنة 2023 المرتبة الخامسة وطنيا من حيث عدد المؤسسات الاقتصادية بـ 60,5 ألف مؤسسة، وهو ما يمثل 7,3% من المجموع الوطني. كما توجد بالجهة 11 منطقة صناعية متفاوتة المساحات منها 4 مهيأة على مساحة 203 هك.

وتحتضن الجهة القطب التكنولوجي بالغزالة-رواد المتخصص في تكنولوجيات الاتصال والمعلومات الذي يضم أكثر من 100 مؤسسة، منها حوالي 12 شركة عالمية والقطب البيوتكنولوجي بسيدي ثابت المتخصص في البيوتكنولوجيا المطبّقة في الصحّة والصناعات الصيدليّة. ويأوي القطب التكنولوجي بالغزالة – رواد عددا هاما من المؤسسات الجامعية العمومية والخاصة توفّر جملة من الاختصاصات العلمية والتكنولوجية المتقدمة لفائدة قرابة 20 ألف طالب. كما توجد بالجهة مؤسستين صحيتين مجهزتين بأحدث التقنيات الطبية.

وبالنسبة لأهم المؤشرات الاجتماعية، بلغت نسبة الأمية 13,16 % مقابل 14 % بالإقليم، وبلغت نسبة التغطية الصحية 79,46 % مقابل 80,6 % بالإقليم ونسبة التغطية الاجتماعية العامة 51,31 % مقابل 50,4 % بالإقليم. كما بلغت نسبة النشاط 49,61% مقابل 49,1% بالإقليم ونسبة البطالة 13% مقابل 13,1% بالإقليم. وتطور عدد المنتفعين بالمنحة القارة من العائلات المعوزة والمعوقين والمسنين من 4461 سنة 2021 إلى 6407 سنة 2025 بمعدل سنوي في حدود 9.5%.

وعلى الصعيد البيئي، يعتبر قطاع التطهير من أهم القطاعات المؤثرة على الوضع البيئي بالجهة نتيجة الإخلالات المتأتية من ضخ مياه الصرف الصحي غير المعالجة طبقا للمواصفات المعمول بها بشواطئ رواد وقلعة الأندلس وسبخة أريانة، الى جانب صرف النفايات الصناعية والربط العشوائي بمصارف مياه الأمطار والأودية المحاذية للبناءات وذلك نتيجة التوسع السكاني غير المنظم وضعف المراقبة البيئية، مما خلّف مشاكل بيئية وصحية أثرت سلبا على صحة المواطن وسلامة محيطه.

4. تطور الاستثمار بعنوان الفترة 2021-2025:

سجلت جملة الاستثمارات المنجزة خلال الفترة 2021-2025 ما قدره 2179,5 م.د أي بنسبة انجاز بـ 69,4% من جملة الاستثمارات المبرمجة، توزعت بين 40 % استثمارات عمومية و60 % استثمارات خاصة.

حوصلة الاستثمارات المنجزة خلال الفترة 2021-2025

الوحدة: مليون دينار

المتدخل	الاستثمارات المبرمجة	الاستثمارات المنجزة	نسبة الإنجاز (%)
القطاع العام	1350,5	870,1	64,4
القطاع الخاص	1790,0	1309,4	73,1
المجموع	**3140,5**	**2179,5**	**69,4**

وبلغت الاستثمارات العمومية المنجزة خلال الفترة 2021-2025 ما قيمته 870,1 مليون دينار وهو ما يمثل 64,4 % من مجموع الاستثمارات العمومية المبرمجة، وقد توجّهت هذه الاستثمارات بالخصوص إلى قطاعات البنية الأساسية (39%) والقطاعات المنتجة

(25,3%) والقطاع البيئي (15,6%)، ومكّنت من تحقيق جملة من النتائج الايجابية على مستوى تحسين ظروف العيش وتعصير البنية الأساسية وحماية البيئة.

كما قدّرت جملة الاستثمارات المنجزة من قبل القطاع الخاص بـ 1309,4 مليون دينار، وهو ما يمثّل 73,1% من جملة الاستثمارات المبرمجة، وقد حظي قطاع السكن بالقسط الأوفر من مجموع الاستثمارات الخاصة بـ 57,5 %، يليه قطاع السياحة والخدمات (20,3%) وقطاع الصناعات المعملية (18,4%) وقطاع الفلاحة (3,7%).

II. الامكانيات والفرص المتاحة

1. الإمكانيات:

- ولاية أريانة مكوّن حضري أساسي من تونس الكبرى ومن حاضرة تونس.
- القرب من مينائي حلق الوادي ورادس ومطار تونس قرطاج الدولي.
- بنية أساسية هامّة وفي تطور.
- تطلّ الجهة على البحر الابيض المتوسط على طول 27 كلم من السواحل البحرية (قلعة الاندلس ورواد).
- مرفأ للصيد البحري بقلعة الأندلس.
- 2 أقطاب تكنولوجية برواد وسيدي ثابت.
- 11 منطقة صناعية منها 4 مهيأة على مساحة 203 هك.
- مناطق سقوية على مساحة 13 ألف هكتار تروى بالمياه التقليدية ومنطقة سقوية على مساحة 3200 هك تروى بالمياه المعالجة.
- 20 مؤسسة تعليم عالي عمومية وخاصة تدّرس حوالي 27 ألف طالب و4 مراكز تكوين منها مركزين قطاعيين في مجالي ميكانيك السيارات وفنون الطباعة.
- 3 أقطاب صحية في طب وجراحة القلب والشرايين وامراض وجراحة الصدر والمداواة بالأشعة والعلاج الكيميائي.

2. الفرص:

- آفاق واعدة لاستعمال المعالجة الثلاثية بمحطات التطهير واستغلالها في النشاط الفلاحي.
- دور هام للأقطاب التكنولوجية في دعم مشاريع البحث والتطوير في المجال الصناعي وفي تنشيط الاستثمار.
- إمكانية توظيف جزء من الملك العمومي البحري لإنشاء مشاريع استثمارية.

III. أهم الإشكاليات التنموية

1. الإشكالية التنموية العامة:

تواجه الجهة ضغطا عمرانيا غير منظم أدى إلى الإضرار بالمحيط واستنزاف الموارد الطبيعية وتدهور ظروف العيش بالأحياء غير المهيأة نتيجة ضعف البنية الأساسية والمرافق الجماعية.

2. الإشكاليات الخصوصية:

تتمحور أهم الإشكاليات في المجالات التالية:

مجال التنظيم الترابي

- عدم استجابة أمثلة التهيئة العمرانية لمتطلبات التطور الاقتصادي وافتقار اغلب التجمعات الريفية لأمثلة تهيئة عمرانية.
- ارتفاع تكلفة العقار السكني وصعوبة الحصول على مسكن اجتماعي.

المجال الفلاحي:

- ضعف استغلال المنطقة السقوية ببرج الطويل من معتمدية رواد المروية بالمياه المستعملة على مساحة 3200 هكتار (استغلال 10% من مساحتها) جرّاء نوعية مياه الرّي المعالجة.
- تفاقم الديون المتخلدة بذمة الفلاحين وعدم توفر ضمانات لدى العديد منهم ومحدودية الإقبال على جدولة الديون أثر سلبيا على الحصول على قروض بنكية وعلى الاستثمار الفلاحي.

المجال الاجتماعي:

- منظومة صحية تشكو من قلة التجهيزات ونقص على مستوى الإطار الطبي وشبه الطبي وتواضع الخدمات الصحية ببعض المناطق.
- نقص في المؤسسات التربوية ودور الثقافة والمنشآت الثقافية والمنشآت والفضاءات الرياضية والفضاءات العمومية للطفولة وكبار السن.
- نقص على مستوى الخدمات الاجتماعية بسبب نقص الاخصائيين الاجتماعيين والامكانيات اللوجستية خاصة أسطول السيارات الاساسي في أعمال التقصي والمتابعة.
- قلة الآليات والبرامج الموجهة للفئات الخصوصية.

وفي المجال البيئي، تشكو المنظومة البيئية الجهوية من اختلال التوازن البيئي بسبخة أريانة ومن إشكالية تصريف المياه المستعملة ومن الانجراف البحري.

IV. الأهداف الرئيسية والأولويات التنموية

1. الرؤية التنموية:

أريانة جهة مندمجة وخضراء وقطب للابتكار والتجديد الرقمي والبحث العلمي، تحافظ على تنوع انشطتها الاقتصادية وتطويرها وتكرّس لتنمية عادلة وضامنة لجودة الحياة في بيئة نظيفة.

2. الأهداف الرئيسية:

الهدف الأول: تحسين جودة رأس المال البشري ومزيد العناية بالفئات الخصوصية

- تطوير جودة الموارد البشرية والرفع من القدرات التكوينية من خلال تحسين أداء القطاع التربوي.
- مزيد العناية بالجانب الترفيهي والرياضي والثقافي وذلك عبر تعزيز الأنشطة الشبابية والرياضية وتطوير البنية التحتية والانشطة الثقافية.
- تأهيل القطاع الصحي من خلال تحسين المؤشرات الصحية على مستوى الخدمات والتجهيزات.
- تحسين قدرات الإحاطة الصحية والاجتماعية من خلال دعم العناية بالطفولة وتجهيز مؤسسات الطفولة وإدماج الأطفال الحاملين لإعاقة وخاصة الأطفال المصابين بطيف التوحد ضمن منظومة الطفولة المبكرة وتعزيز الاحاطة بالمرأة وكبار السّن والفئات الهشة.

وانطلاقا من قائمة المشاريع المقترحة، واستجابة لتطلعات المجالس المنتخبة، يتضمن المخطط جملة من المشاريع من بينها إحداث معهد ثانوي بكل من نور جعفر ورواد الخليج والغزالة (معتمدية رواد) وبناء مدرسة إعدادية بكل من حي الصحافيين وسيدي عمر (معتمدية رواد) والباهي الأدغم (معتمدية سكرة) والقنطرة (معتمدية قلعة الأندلس) وحي البساتين (معتمدية المنهلة) بالإضافة إلى تدعيم قطاع التعليم العالي وذلك ببرمجة مشاريع تشمل أساسا توسعة المركب الرياضي والمبيت الجامعي وفضاء المصالح المشتركة بالقطب البيوتكنولوجي بسيدي ثابت وبناء مقر المعهد العالي للإعلامية بأريانة وتحسين جودة قطاع التكوين المهني خاصة من خلال إحداث مركز التكوين والتدريب المهني بسيدي ثابت وإعادة هيكلة المركز القطاعي للتكوين في ميكانيك السيارات بأريانة.

وفيما يتعلق بتطوير البنية التحتية والانشطة الثقافية، تمت برمجة مشاريع تتعلق أساسا بإحداث مكتبة عمومية بكل من حي التضامن وبرج الطويل (رواد) وإحداث دار ثقافة بكل من برج الطويل (رواد) وسيدي فرج (سكرة) بالإضافة إلى توسعة وصيانة دور الثقافة والمكتبات العمومية وإحداث مركز فنون درامية وركحية بأريانة علاوة على تهيئة وترميم المعلم الاثري برج البكوش وبناء المعهد الجهوي للموسيقى بأريانة.

كما يتضمن المخطط برمجة جملة من المشاريع في قطاع الشباب والرياضة تهمّ بالأساس إحداث دار شباب بحي الباهي الأدغم (سكرة) وتهيئة دار شباب شرفش وقلعة الأندلس ورواد والتضامن وأريانة وتهيئة ملاعب أحياء بكل من نور جعفر والنخيلات وسيدي عمر (رواد) وإحداث ملعب بلدي بكل من المنهلة ورواد وتهيئة 3 ملاعب بلدية بكل من سيدي ثابت وقلعة الأندلس والمنهلة، فضلا عن برمجة قاعة ألعاب للرياضات الفردية بأريانة ومركز إصطياف وتخييم بقلعة الأندلس.

وفي القطاع الصحي، تمت على سبيل الذكر برمجة إحداث مركز جهوي للطب المدرسي بأريانة وإعادة بناء قسم ابن النفيس وبناء قاعة بيضاء لتحضير المواد الكيميائية وتوسيع قسمي الإستعجالي ومركز الأمراض السرطانية بمستشفى عبد الرحمان مامي وبناء قسم طب الأسنان وبناء مركز للجراحة بالمنظار والتقنيات الطبية المبتكرة وتدعيم أقسام التصوير الطبي والتحاليل والصيدلية بمستشفى محمود الماطري بأريانة وتوسيع وتطوير مستشفى التضامن.

وبخصوص الإحاطة الصحية والاجتماعية، تمت برمجة جملة من المشاريع من بينها إحداث مركب طفولة بقلعة الأندلس الغربية وتهيئة نادي أطفال بكل من المنهلة وبرج الطويل وتهيئة مركب الطفولة بحي التضامن وتجهيز مؤسسات الطفولة وإدماج الأطفال الحاملين لإعاقة وخاصة الأطفال المصابين بطيف التوحد ضمن منظومة الطفولة المبكرة.

كما ستشهد فترة المخطط تعزيز الاحاطة بالمرأة وكبار السّن في إطار برنامج التمكين الاقتصادي للنساء ضحايا العنف الأسري والتمكين الاقتصادي للأسر ذات الوضعيات الخاصة بالإضافة لتهيئة مركز الأمان لإيواء النساء ضحايا العنف بسيدي ثابت إلى جانب برنامج التمكين الاجتماعي للأسر والتوجيه والإرشاد الأسري ودعم قدرات الأولياء ومرافقتهم للتعهد بأطفالهم ذوي إضطرابات التعلم وبرنامج إدماج الأطفال ذوي طيف التوحد برياض الأطفال إلى جانب توطيد العلاقة بالجالية التونسية بالخارج.

الهدف الثاني: مزيد تنمية الاقتصاد الجهوي واستحثاث نسق الاستثماروالتشغيل

- النهوض بالقطاع الفلاحي من خلال الرفع من قدرات الاستغلال والتكثيف بالمناطق السقوية وتحسين جودة المياه المعالجة واستكمال تهيئة وتجهيز هذه المناطق الى جانب تطوير قطاع الصيد البحري، بالإضافة الى تطوير الفلاحة البيولوجية واسترجاع نسق الإنتاج الحيواني وتعزيز مردوديته بتنويع المصادر العلفية.
- تطوير القطاع الصناعي من خلال دعم الأنشطة ذات المحتوى التكنولوجي والمعرفي العالي وتشجيع الابتكار والتجديد وخاصة في مجال الصناعات التقليدية ودعم التنسيق بين المؤسسات الجامعية والمؤسسات الاقتصادية لتشجيع الإدماج المهني لدى الشباب في مرحلة التعليم العالي بالتدريب لدى المؤسسات الاقتصادية فضلا عن تعزيز الفضاءات الصناعية.
- التشجيع على بعث الشركات الأهلية وتطوير فرص إحداث مواطن الشغل.

ولتجسيد هذا الهدف، تم ضبط جملة من المشاريع الرامية إلى تحسين البنية التحتية الفلاحية والصناعية من بينها مشروع تعصير المنطقة السقوية بسيدي ثابت بالإضافة إلى الانطلاق في أشغال تهيئة منطقتين صناعيتين بجعفر رواد وبالقطب التكنولوجي سيدي ثابت وإعداد دراسة تهيئة منطقة صناعية بالحسيان واستكمال المرحلة الأولى لإنجاز المدينة الرقمية بالنحلي.

الهدف الثالث: مزيد تدعيم البنية الأساسية والارتقاء بقطاع النقل وخدماته

- تدعيم وتطوير البنية الأساسية من خلال تعصير شبكة الطرقات والمسالك الفلاحية واحداث محطات ترابط بين مختلف أصناف النقل العمومي مع العمل على تجديد الاسطول وتحديث أساليب النقل الى جانب تحسين ظروف التزوّد بالماء الصالح للشراب والتنوير العمومي.

- تنظيم المجال الترابي من خلال توسيع آليات الرقابة لمنع الاعتداء على الملك العمومي البحري والملك العمومي للمياه والحرص على توفير الرصيد العقاري المهيأ للنهوض بالسكن الاجتماعي لمجابهة زحف البناء الفوضوي.

ومن بين المشاريع التي سيتم تنفيذها خلال المخطط لتحقيق هذا الهدف نذكر تهيئة الطريق الجهوية رقم 23 برواد ورقم 50 بقلعة الأندلس والطريق المحلية رقم 521 ورقم 522 بسيدي ثابت وتوسعة الطريق الجهوية رقم 31 بالمنهلة وتهذيب أحياء الكيلاني والسعافة وعشيش بالمنهلة وحماية قلعة الأندلس من الفيضانات وتدعيم قدرات المعالجة لمحطة التطهير بالجديدة وذلك لربط معتمدية سيدي ثابت وتركيز قطب التطهير بمنطقة الحسيان واعادة تهيئة منظومات الماء الصالح للشراب بالوسط الريفي.

الهدف الرابع: مزيد العناية بالبيئة وإحكام التصرف في الموارد الطبيعية

- تكثيف مجهود حماية المحيط والوسط البيئي عبر مقاومة مختلف مظاهر التلوث وإرساء منظومة للتصرف في النفايات وتعزيز المراقبة البيئية.
- التصرف المستدام في الموارد الطبيعية من خلال حسن توظيف واستغلال الموارد المائية وتطوير معالجة المياه المستعملة وتثمينها وحماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري.

وفي هذا الإطار سيتم إعداد تحيين دراسة تثمين وإستصلاح وتهيئة سبخة أريانة وإنجاز برامج لحماية الأراضي الفلاحية من الانجراف والمحافظة على التربة.

V. برنامج الإستثمار خلال المخطط 2026 -2030

في إطار تجسيد الرؤية والأهداف الاستراتيجية والأولويات التنموية لولاية أريانة ودون اعتبار المشاريع المخصصة للإقليم وغير الموزعة، تمت برمجة 378 مشروعا بكلفة جملية تُقدّر بحوالي 3622 مليون دينار، من بينها 1810 مليون دينار مبرمجة خلال فترة المخطط 2026–2030، وتشمل هذه البرمجة 147 مشروعا متواصلا باستثمارات تُقدّر بـ 598 مليون دينار.

وقد مثّلت المشاريع المحلية 69% من العدد الجملي للمشاريع، تليها المشاريع الجهوية بـ 28%. أمّا من حيث حجم الاستثمارات المبرمجة، فقد مثّلت المشاريع الجهوية نسبة 58% من إجمالي الاستثمارات، تليها المشاريع المحلية بـ 23% والمشاريع الإقليمية بـ 17%.

صنف المشروع	عدد المشاريع	الكلفة التقديرية (م د)	الاستثمارات (م د)
محلي	259	655	419
جهوي	106	2 378	1 041
إقليمي	2	454	301
وطني	11	134	49
المجموع العام	378	3 622	1 810

أمّا من حيث التوزيع القطاعي فتمثّل مشاريع التجهيزات الجماعية 70% ومشاريع البنية الأساسية والخدمات 26% من العدد الجملي للمشاريع في حين تمثل استثمارات البنية الأساسية والخدمات 76% والتجهيزات الجماعية 19% والفلاحة والصيد البحري بحوالي 3% من جملة الاستثمارات المبرمجة.

القطاع	عدد المشاريع	الكلفة التقديرية (م د)	الاستثمارات (م د)
البنية الأساسية والخدمات	100	3 019	1 370
التجهيزات الجماعية	263	477	344
الصناعة والصناعات غير المعملية	3	38	29
الفلاحة والصيد البحري	12	88	68
المجموع العام	378	3 622	1 810

ولاية بن عروس

I. تقديم الولاية

1. الخصائص الجغرافية:

تضم ولاية بن عروس 12 معتمدية و76 عمادة و13 بلدية. وتمتد على مساحة 761 كلم^2 بنسبة 9,3 % من مساحة الإقليم وتجمع بين البحر (22 كلم سواحل) والجبال (جبل بوقرنين وجبل الرصاص) وسهول كبرى وخصبة في مرناق والخليدية وعلى ضفاف وادي مليان وتضم محمية طبيعية بجبل بوقرنين ومواقع أثرية (أوذنة). وتتمتع بمناخ شبه جاف علوي بمعدل تساقطات في حدود 449 مم سنويا.

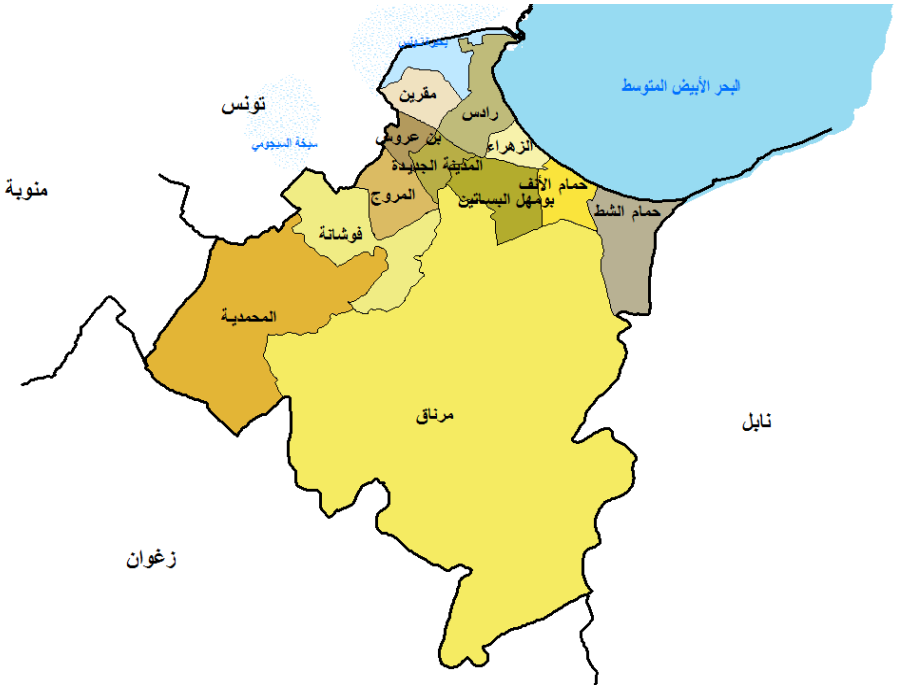

2. الخصائص الديمغرافية:

يبلغ عدد السكان بالولاية 722,8 ألف ساكنا حسب التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024، أي 6,02 % من مجموع سكان البلاد و18,3 % من سكان الإقليم. وتبلغ الكثافة السكانية 949,8 ساكن/ كلم^2. وتنتمي الجهة الى القطب العمراني والحضري لتونس الكبرى الذي يتميز بتوسع عمراني متواصل ومستمر، حيث بلغت نسبة السكان بالوسط الحضري 96,5% مقابل 88,3 % بالإقليم. وتمثّل مدنها وحدة حضرية مترابطة، العديد منها لم يعد قادرا على التوسع العمراني على غرار بن عروس والزهراء ورادس والمدينة الجديدة ومقرين وحمام الانف مقارنة بمدن أخرى تشهد تسارع نسق التكثّف السكاني على غرار مناطق المروج وفوشانة والمحمدية وبرج السدرية ومرناق وبومهل البساتين. وتضم الولاية 7 مدن يقطنها أكثر من 50 ألف ساكن لكل واحدة أهمها المروج بحوالي 122 ألف ساكن ثم فوشانة بـ101 ألف ساكن ثم المحمدية بـ 85 ألف ساكن فمرناق بـ75 ألف ساكن.

وسجّل الهرم السكاني تحولا لافتا بين سنتي 2014 و2024 حيث تراجعت نسبة الفئة العمرية (0-4) من مجموع السكان من 9 الى 5,1 % والفئة العمرية 15 -59 سنة من 66,4 % الى 62 % مقابل ارتفاع نسبة الفئة العمرية (60 سنة فما فوق) من 10,2 % إلى 17,1 % والفئة العمرية 5-14 سنة من 14,4 الى 15,8 %. وتواصل الجهة استقطاب الوافدين من جهات أخرى نظرا لارتفاع جاذبيتها بتواجد البنية الأساسية والمرافق العمومية الضرورية، حيث بلغ صافي الهجرة إيجابي بـ 12850 خلال الفترة 2019-2024.

3. الخصائص الاقتصادية والاجتماعية:

تتميز ولاية بن عروس بنسيج هام من المؤسسات الاقتصادية يعدّ حوالي 57,2 ألف مؤسسة تتوزع بين 87,69% في مجال الخدمات و11,62% في مجال الصناعة و0,69% بالمجال الفلاحي. وتعرف الجهة بطابعها الصناعي حيث تضم ما يقارب 438 مؤسسة صناعية منها 159 مصدرة كليا و22 منطقة صناعية أبرزها المنطقة النموذجية المغيرة 1 و2 و3 بفوشانة. كما يشهد القطاع الفلاحي تطورا هاما رغم ضعف الموارد المائية وصغر المستغلات الفلاحية حيث تبلغ مساحة الأراضي المحترثة حوالي 36 ألف هك والمناطق السقوية 10,5 ألف هك، وتحتل الولاية مراتب متقدمة وطنيا على مستوى إنتاج الخوخ والعنب والإجاص بفضل اعتمادها على الإنتاج المكثف واستعمال تقنيات الاقتصاد في مياه الري، إضافة إلى المساهمة بـ10% من الإنتاج الوطني من اللحوم الحمراء. وتتواجد بها مؤسسات وطنية ريادية على غرار سوق الجملة ببئر القصعة والميناء التجاري برادس ومؤسسات الشحن والترصيف.

ويتوزع النشيطون المشتغلون حسب القطاعات الاقتصادية على القطاع الصناعي بـ35% والقطاع الخدماتي بـ60% والقطاع الفلاحي بـ 5% من اليد العاملة المشتغلة.

كما تضم الجهة مخزونا هاما من الآثار تعبّر عن تعاقب عديد الحقبات التاريخية الرومانية والعثمانية والتي تساهم في تنويع المنتوج السياحي على النطاق الوطني. فهي تضم الموقع الأثري بأوذنة الذي يعتبر موروثا رومانيا هاما يضم مسرحا طاقة إيوائه 15 ألف مقعد، وكذلك مدينة رادس التي كانت تسمى في الفترة الرومانية Maxula والحنايا الرومانية التي كانت تنقل المياه في العهد الروماني من زغوان (Zica) إلى قرطاج. أما الحقبة العثمانية فإنها تميزت بتراث شمل قصور البايات بكل من المحمدية وحمام الأنف التي تضم أيضا عيون المياه الساخنة ذات جودة عالية في مجال معالجة بعض الأمراض، إلى جانب 20 كلم من الشواطئ التي كانت تعتبر من أهم الشواطئ بإقليم تونس الكبرى، ساهمت في استقطاب السكان وتطور المدن الساحلية بحمام الأنف والزهراء ورادس. وبالرغم من الظروف الحالية لهذه الشواطئ إلا أنها تبقى من الميزات الهامة لجاذبية الولاية.

وتعد الولاية 7 مراكز تكوين قطاعية في 49 اختصاصا أهمها النقل واللوجستيك والميكاترونيك وصناعة مكونات الطائرات والجلود والأحذية والنسيج والإكساء وتوفر حوالي 5241 موطن تكوين.

وساهمت هذه الإمكانيات الاقتصادية الهائلة في تحسين مؤشرات الوضع الاجتماعي بالجهة حيث سجلت نسبة الأمية 10,13 % مقابل 14 % بالإقليم، وبلغت نسبة التغطية الصحية 84,17% مقابل 80,6% بالإقليم ونسبة التغطية الاجتماعية العامة 54,05% مقابل 50,4% بالإقليم. كما بلغت نسبة النشاط 49,75% مقابل 49,1% بالإقليم ونسبة البطالة 12,56% مقابل 13,1% بالإقليم. وتوفر الجهة مساعدات اجتماعية لفائدة العائلات محدودة الدخل منها منح قارة لفائدة 8946 عائلة والعلاج المجاني لحوالي 8538 عائلة وبالتعريفة المنخفضة لفائدة 12849 عائلة.

وعلى المستوى البيئي، تحتوي ولاية بن عروس على مواقع طبيعية وبيئية متعددة متمركزة بمساحة غابية على 20 ألف هك تضم الحديقة الوطنية بوقرنين ومنتزه فرحات حشاد برادس كمقومات بيئية وإيكولوجية قابلة للتوظيف في السياحة البديلة. غير أن الزخم السكاني والعمراني والصناعي قد تسبب في عديد الاخلالات التي مسّت المحيط البيئي بالجهة وأدّت الى تدهور الواجهة البحرية جراء التلوث الصناعي وسكب المياه المستعملة بالبحر والمياه الملوثة والوافدة على المنطقة من روافد وادي مليان، وشكلت تحديا كبيرا أمام مجهود تجميع ورفع ومعالجة الفضلات المنزلية والنفايات الصناعية وفواضل البناء والهدم وتوسيع شبكات صرف المياه. كما يظل التحدي الاكبر للجهة التأقلم مع التحديات المناخية ذات الأثر على الموارد المائية المتراجع حجمها وبداية تأثيرها على منظومات الانتاج الفلاحي بالجهة.

4. تطور الاستثمار بعنوان الفترة 2021-2025:

بلغت الاستثمارات الجملية المنجزة خلال الفترة 2021-2025 بولاية بن عروس بالقطاعين العام والخاص ما قيمته 2215 مليون دينار منها 20,58% بالقطاع العمومي و79,41 % بالقطاع الخاص، حيث بلغت نسبة الانجاز الجملية 46,3 % تتوزع بين القطاعين العام والخاص:

حوصلة الاستثمارات المنجزة خلال الفترة 2021-2025

الوحدة: مليون دينار

المتدخل	الاستثمارات المبرمجة	الاستثمارات المنجزة	نسبة الإنجاز(%)
القطاع العام	999,400	456,000	45,63
القطاع الخاص	3783,000	1759,000	46,50
المجموع	**4782,4**	**2215**	**46,32**

بالنسبة لمجموع الاستثمارات العمومية المنجزة خلال الفترة (2021-2025) فقد بلغت 456 مليون دينار وهو ما يمثل 46% من مجموع الاستثمارات العمومية المبرمجة، تتوزع معظمها بين قطاع البيئة بـ31,4% فالقطاعات الاجتماعية بـ 25,6 % والقطاعات المنتجة بـ24 % ثم قطاع النقل بـ 10 % والبنية الأساسية بـ 5,5 %.

اما بالنسبة لجملة الاستثمارات المنجزة من قبل القطاع الخاص خلال نفس الفترة فقدّرت بـ 1759 مليون دينار، وهو ما يمثّل 46,5% من جملة الاستثمارات الخاصة المبرمجة. وقد استأثر قطاع السكن بأغلب الاستثمارات (59,5% من مجموع الاستثمارات الخاصة)، يليه قطاع الصناعات المعملية (21,9 %) وقطاع السياحة والخدمات (16,01%) وقطاع الفلاحة والصيد البحري (2,5%).

II. الإمكانيات والفرص المتاحة

1. الإمكانيات:

- موقع استراتيجي على بعد حوالي 10 كلم من العاصمة.
- توفّر بنية طرقية مهيكلة ومدمجة لمختلف معتمديات الجهة.
- توفّر بنية أساسية صناعية وخدماتية وتجارية داعمة للاستثمار خاصة في قطاعي الصناعة والخدمات.
- تواجد مؤسسات وطنية هامة على غرار الميناء التجاري برادس، سوق الجملة، المنطقة البترولية برادس والمدينة الرياضية برادس بما يعزز الديناميكية الاقتصادية بالجهة.
- وجود مؤسسات صحية متخصصة (مثل مركز الحروق والإصابات البليغة).
- تركز أهم نواة لصناعة مكونات السيارات بالمنطقة الصناعية بالمغيرة تضم حوالي 40 مؤسسة صناعية.
- قطاع فلاحي بمنظومات انتاج ومؤسسات خدمات هامة مكنت الجهة من احتلال مراتب متقدمة في منتجات الأشجار المثمرة والدواجن.
- موارد بشرية كفؤة مع توفّر الإمكانيات اللوجستية لمواكبة التقنيات والاختصاصات المهنية الحديثة.

2. الفرص:

- تنامي الطلب على الصناعات التحويلية والمنتجات المحلية ذات القيمة المضافة والمصدرة.
- إمكانية استقطاب استثمارات خاصة في مجال تثمين النفايات والطاقة المتجددة.
- توفر برامج تمويل خارجية لدعم مشاريع التهيئة البيئية والحد من التلوث.
- تكامل الولاية اقتصاديا مع جيرانها داخل الاقليم الثاني خاصة زغوان ونابل.

III. أهم الإشكاليات التنموية

1. الإشكالية التنموية العامة:

تمدّد عمراني سريع أفرزه القطب الصناعي بالجهة ممّا سبب اكتظاظا وضغطا سكانيا أنتج صعوبات بيئية وتنظيمية واجتماعية وضغوطات على المرافق العمومية والبنية الأساسية.

2. الإشكاليات الخصوصية:

في مجال التنظيم الترابي

- الكثافة السكانية العالية والتوسع العمراني المتواصل أدّى الى استنزاف الموارد الطبيعية وضغوطات عالية على الشبكات العمومية والتجهيزات الجماعية وتراجع الرصيد العقاري العمومي وبالجماعات المحلية ونقائص على مستوى قطاع النقل وخاصة النقل الحديدي.
- تداخل بين النسيج العمراني السكني والصناعي بسبب تقادم أمثلة التهيئة العمرانية وعدم مواكبتها للنمو المتسارع للجهة.

في المجال الاقتصادي

- مناطق صناعية في حاجة لمزيد من التهيئة والعناية بمحيطها الداخلي والخارجي مع تواجد عدد من المقاسم الصناعية غير المستغلة.
- تواضع توظيف المقوم البحري الشاطئي لتركيز وحدات سياحية وخدماتية مهمة وتأخر توظيف المقوم السياحي الفلاحي والايكولوجي لتركيز سياحة بديلة وتأخر الاستثمار والمبادرة في المجال البيئي خاصة بالنسبة لرسكلة وتحويل الفضلات البيولوجية والنفايات الخطرة والاستشفائية ومعضلة فواضل البناء.
- تشعب الوضعية العقارية لعديد المستغلات الفلاحية وتواضع الاستثمار والتوظيف لمساحات دولية هامة.

في المجال الاجتماعي

- تعطل مشاريع الصيانة والتعهد لمؤسسات تربوية ببعض المناطق ذات الكثافة التلمذية المرتفعة.
- غياب المستشفيات المحلية مما ولد ضغوطات كبيرة على الخط الثالث بالنسبة لجل الخدمات الصحية الأولية والمختصة والتحاليل والأشعة والتراجع المتواصل لعدد الإطار الطبي والشبه الطبي.

في المجال البيئي

- إشكاليات بيئية تهم مجالات التصرف في النفايات المنزلية والمشابهة والنفايات الخطرة والاستشفائية ومجالات التطهير والتلوث اللاحق بالأودية ومجاري المياه بالجهة الشرقية للولاية، وكذلك التلوث الصادر عن بعض المؤسسات الصناعية والخدماتية.
- تواصل تدهور الوسط البيئي البحري والانجراف الساحلي.

في مجال الحوكمة

- ضعف مصادر تمويل الاستثمار الفلاحي الخاص وتواضع حجم التمويل البنكي من جملة الاستثمارات.
- تأخر صرف المنح المسندة في إطار قانون الاستثمار لسنة 2016 للمشاريع الفلاحية الخاصة وللعمليات المنفردة حيث تصل مدة الاستجابة لها لسنتين.
- صعوبات إجرائية وتشريعية حالت دون الاستغلال الجيد لعدد من الفرص في عدد من المجالات (ثقافية، سياحية، رياضية وفلاحية وفي الصناعات التقليدية).

IV. الأهداف الرئيسية والأولويات التنموية

1. الرؤية التنموية:

تنمية اقتصادية دامجة ومتنوعة مدعومة ببنية تحتية مهيكلة وضامنة لمحيط بيئي سليم ومتوازن وخدمات ومرافق عمومية مستجيبة لحاجيات السكان بالجهة ومواكبة لمتطلبات مختلف الشرائح الاجتماعية والتوسع العمراني المتسارع بها.

2. الأهداف الرئيسية:

الهدف الأول: تنمية بشرية مواكبة ومستجيبة للحاجيات المحلية والجهوية

تتمثل أهمية هذا الهدف في كونه يضع الإنسان في صميم السياسات التنموية من خلال العمل على تنمية بشرية مواكبة للتحولات الاقتصادية والاجتماعية وتستجيب للخصوصيات والحاجيات المحلية والجهوية. وفي هذا الإطار سيتم العمل على الأولويات التالية:

- النهوض بالمنظومة التربوية من خلال توسعة المؤسسات التربوية ببعض المناطق ذات الكثافة التلمذية الهامة وتوسيع الربط بشبكة الأنترنت وتوفير التجهيزات الرياضية والملاعب والمعدات السمعية البصرية بالمدارس الإبتدائية.
- تطوير الخدمات الصحية من خلال تعزيز نجاعة منظومة التغطية الصحية وتخفيف الضغط على الخط الثالث وتدعيم المستشفيات بالتجهيزات والإطار الطبي والشبه الطبي.
- تحسين تشغيلية خريجي التعليم العالي والتكوين المهني وتيسير إدماجهم في سوق الشغل من خلال ترسيخ ثقافة المبادرة وريادة الأعمال لديهم ودعم جودة التكوين والعمل على ملاءمته مع متطلبات المحيط الاقتصادي والاجتماعي.

وانطلاقا من قائمة المشاريع المقترحة سيتم، على سبيل الذكر، إتمام تنفيذ أشغال معاهد ثانوية بكل من المحمدية وفوشانة كما تمت برمجة مشاريع جديدة تشمل أساسا بناء المعهد الثانوي بالزهراء ومعهد دوار الحوش (معتمدية فوشانة) وإحداث مدرسة ابتدائية بالمروج بالإضافة إلى البرامج السنوية المتعلقة بتوسيع وتهيئة وصيانة المؤسسات التربوية.

أما بالنسبة لقطاع الصحة فقد تمت برمجة مشاريع تتمثل أساسا في احداث مستشفى نهاري بالعيادات الخارجية بالمستشفى الجهوي الياسمينات وإعادة بناء مستوصف بن عروس بالإضافة إلى صيانة مراكز صحة أساسية بمرناق وكامل الولاية.

كما تشمل المشاريع المبرمجة تحديث كل من المركز القطاعي للتكوين في الجلود والأحذية بمقرين والمركز القطاعي للتكوين في مهن الخدمات بحمام الأنف.

الهدف الثاني: بنية تحتية مهيكلة ومحيط بيئي سليم

تكمن أهمية هذا الهدف في إحداث نقلة نوعية في تنافسيّة الولاية وتحسين جودة الحياة لمتساكنيها. وسيتم التركيز خلال فترة المخطط خاصة على:

- مراعاة البعد البيئي في تنظيم المجال الترابي وتجهيزه من خلال ملائمة أنظمة الإنتاج والتصرف مع مقتضيات حماية البيئة وضمان التأهيل البيئي للمؤسسات الصناعية والحد من الإفرازات الغازية والسائلة والصلبة وتركيز أدوات وآليات جديدة للتصرف البيئي الصناعي والتشجيع على الإنتاج الأنظف والصناعة المستدامة وضمان تصرف سليم في النفايات الصناعية.
- الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية وتعزيز قدرة التكيف مع التحديات المناخية عبر العمل على حماية الموارد الطبيعية والمنظومات الإيكولوجية والتنوع البيولوجي من مخاطر التلوث والإتلاف والمحافظة على توازنها لضمان استدامة وظائفها التنموية مع تثمين المناطق المحمية والمواقع الطبيعية ودعم السياحة الإيكولوجية.
- تقليل الفجوة الرقمية بين المناطق من خلال اعتماد المنصات الرقمية لتسريع الخدمات الأساسية والمعاملات اليومية من خلال تمديد شبكة الاتصالات وتعميم وتطوير شبكة الأنترنت وإحداث منصة رقمية اجتماعية وطنية.

وبعد الأخذ في الاعتبار لقائمة المشاريع المقترحة وبهدف تحقيق الهدف المرجو، تمّت برمجة جملة من المشاريع من بينها الانطلاق في الدراسات الخاصة بتهيئة وتهذيب جملة من الأحياء الشعبية وتهيئة 12 تقسيم سكني و8 إقامات وإنجاز 213 مسكن.

وفي مجال التطهير، سيتم ربط أحياء سكنية بالمحمدية (العليات، الحسبين سيدي فرج، الهناء 2 وسبالة الشيخ) بشبكة التطهير واحداث محطة تطهير جديدة بنعسان وتأهيل عام لشبكة وقنوات الصرف الصحي بالزهراء وتهيئة وصيانة قنوات التطهير بحي الوفاق بفوشانة وتهيئة وتغطية الأودية بحمام الشط.

هذا بالإضافة إلى جملة من المشاريع تهم قطاعات الشباب والرياضة والطفولة تتمثل أساسا في إعادة تأهيل شاملة لملعب حمادي العقربي برادس وإحداث 2 قاعات للرياضات الجماعية بكل من المحمدية وفوشانة وملعب بلدي بالمروج و2 دور شباب بكل من نعسان وحمام الشط و13 ملعب حي بالإضافة لتهيئة وصيانة جملة من المنشآت الشبابية والرياضية وتهيئة المركز المندمج للشباب والطفولة بحمام الأنف.

وبالتوازي تمت برمجة أشغال تثمين واستصلاح وتهيئة سبخة رادس ودراسة استصلاح وتهيئة سواحل رادس حمام الشط وحماية مدينة المحمدية من الفيضانات إلى جانب تهيئة منظومات الماء الصالح للشراب.

وفي مجال النقل سيتم خلال فترة المخطط إنجاز جملة من المشاريع على غرار الخط C من الشبكة الحديدية السريعة تونس-فوشانة-المحمدية وتمديد خط المترو عدد 6 نحو أحياء المروج 6 وتأهيل وتوسعة ميناء رادس التجاري.

الهدف الثالث: توظيف محكم للمنظومات الاقتصادية بالجهة وفرص التجديد والتطوير

يرنو هذا الهدف إلى إحداث تحول هيكلي في ديناميكية الاقتصاد الجهوي بما يعزز قدرته على النمو والتجديد. وسيتم العمل خلال فترة المخطط على الأولويات التالية:

- تعزيز دور ومردود المنظومات الفلاحية الواعدة والمميزة للجهة من خلال الحفاظ على ديمومتها والنهوض بالجودة وضمان مردودية اقتصادية للفلاح والنهوض بالاستثمار وتعصير المستغلات الفلاحية ورقمنة القطاع الفلاحي.
- النهوض بقطاع الصيد البحري وتربية الأحياء المائية وضمان الاستدامة من خلال مساعدة ومرافقة كل المبادرات والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تقوم على الاستغلال الرشيد والمسؤول للوسط البحري والساحلي وهيكلة وتطوير البحوث البيئية في هذا المجال.
- إعادة هيكلة النشاط الفلاحي من خلال مزيد تعبئة الموارد المائية وترشيد استغلال الموارد الطبيعية.
- احكام استغلال المجالات الصناعية الواعدة والمتنوعة بالجهة وتعصير البنية التحتية الصناعية وتنظيم الورشات والملتقيات بين الباعثين وأصحاب المشاريع وحثهم على تبادل الخبرات والتكنولوجيا واحداث المجمعات المشتركة.
- تركيز سياحة بديلة ناشطة بالجهة من خلال دعم الاستثمار وتبسيط الإجراءات للتشجيع على إحداث أنماط إيواء جديدة وبديلة للنشاط الفندقي تساهم في استقطاب شرائح جديدة من السياح.
- استغلال فرص الاستثمار بالمجال البيئي من خلال فتح الاستثمار أمام القطاع الخاص في مجالات استغلال وتوظيف وتثمين محطات التطهير والمياه المعالجة والتشجيع على انتاج الطاقات البديلة.
- تكثيف احداث الشركات الاهلية والتشجيع على التمويل الصغير والتشاركي.

وبعد الأخذ في الاعتبار لقائمة المشاريع المقترحة، تمت برمجة 6 مشاريع تشمل أساسا تدعيم الموارد المائية وإحكام التصرف المندمج بالمناطق السقوية بالإضافة لإحداث محطة تصفية مياه الشراب من مياه الشمال بمرناق واعادة تهيئة منظومات الماء الصالح للشراب المعقدة بالوسط الريفي واعتماد مقاربة تنموية شاملة ودامجة لمختلف الشرائح وخاصة صغار الفلاحين والشباب والمرأة الريفية. كما تمت برمجة تهيئة المنطقة الصناعية المغيرة 05.

V. برنامج الاستثمار خلال المخطط 2026-2030

في إطار تجسيد الرؤية والأهداف الاستراتيجية والأولويات التنموية لولاية بن عروس ودون اعتبار المشاريع المخصصة للإقليم وغير الموزعة، تمت برمجة 688 مشروعا بكلفة جملية تُقدّر بحوالي 4828 مليون دينار، من بينها 2387 مليون دينار مبرمجة خلال فترة المخطط 2026–2030، وتشمل هذه البرمجة 243 مشروعا متواصلا باستثمارات تُقدّر بـ 697 مليون دينار.

وقد مثّلت المشاريع المحلية 71% من العدد الجملي للمشاريع، تليها المشاريع الجهوية بـ 21%. أمّا من حيث حجم الاستثمارات المبرمجة، فقد مثّلت المشاريع الجهوية 53% من إجمالي الاستثمارات، تليها المشاريع الوطنية بـ 24% والمشاريع المحلية بـ 22%.

صنف المشروع	عدد المشاريع	الكلفة التقديرية (م د)	الاستثمارات (م د)
محلي	487	790	534
جهوي	144	3 044	1 260
إقليمي	12	11	9
وطني	45	983	584
المجموع العام	688	4 828	2 387

أمّا من حيث التوزيع القطاعي فتمثّل مشاريع التجهيزات الجماعية 58% ومشاريع البنية الأساسية والخدمات 39% من العدد الجملي للمشاريع في حين تمثل استثمارات البنية الأساسية والخدمات 76%والتجهيزات الجماعية 16% والفلاحة والصيد البحري 7% من جملة الاستثمارات المبرمجة.

القطاع	عدد المشاريع	الكلفة التقديرية (م د)	الاستثمارات (م د)
البنية الأساسية والخدمات	269	3 778	1 815
التجهيزات الجماعية	402	669	386
الصناعة والصناعات غير المعملية	4	45	10
الفلاحة والصيد البحري	13	336	177
المجموع العام	688	4 828	2 387

ولاية زغوان

I. تقديم الولاية

1. الخصائص الجغرافية:

تضم ولاية زغوان 6 معتمديات و48 عمادة و8 بلديات وتمسح 2820 كلم^2 أي ما يمثل 35% من مساحة الإقليم و1,8% من المساحة الجملية للبلاد التونسية، وتتميز بالمرتفعات المتوسطة وتشكل جبالها امتدادا لجبال الأطلس منها الجزء الشرقي لسلسة الظهير التونسي. كما تتميز بمناخ متقلب ذو طابع قاري شبه رطب مع صيف حار نسبيا وشتاء بارد حيث يبلغ المعدل السنوي لدرجات الحرارة 18 درجة ويصل أدناها 3 درجات في فصل الشتاء ويمكن أن تتجاوز الحرارة القصوى 40 درجة مئوية في فصل الصيف. أما المعدل السنوي للأمطار بالولاية فيتراوح بين 400 مم و600 مم ويصل إلى 700 مم بالمرتفعات الجبلية.

وتتميّز الجهة بموارد طبيعية متنوعة من أبرزها عيون المياه العذبة والمياه الساخنة والغابات (70 ألف هك) وعدد من المواقع الطبيعية المميزة القابلة للتوظيف الترفيهي والسياحي والصحي من أهمها المحمية الطبيعية بجبل زغوان وما تحتويه من مغاور وتنوع حيواني ونباتي.

كما تنفرد ولاية زغوان بميزة جغرافية تفاضلية باعتبارها تمثل امتدادا وظيفيا اقتصاديا لتونس الكبرى ونظرا لقربها من البنية الأساسية للنقل الجوي من خلال مطاري قرطاج والنفيضة والنقل البحري من خلال الميناء التجاري برادس إضافة إلى انفتاحها على المنطقة السياحية نابل –الحمامات.

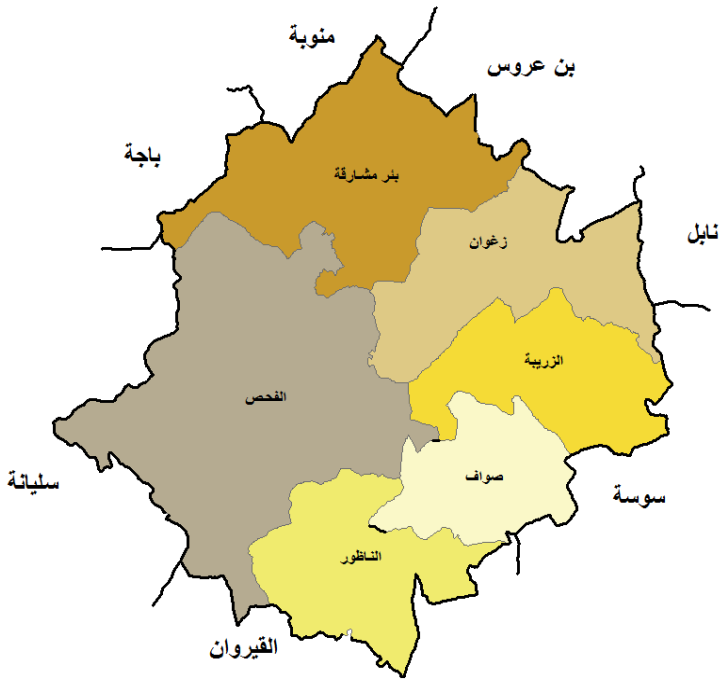

2. الخصائص الديمغرافية:

تعد ولاية زغوان 201,065 ألف نسمة حسب التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024 أي ما يمثّل 5% من مجموع سكان الإقليم الثاني و1,7 % من مجموع سكان البلاد التونسية. وتقدر الكثافة السكانية بـ 71 ساكن/كلم^2، وتتميّز الجهة بطابعها الريفي حيث لم تتجاوز نسبة السكان بالوسط الحضري 44,51 % مقابل 88,3 % بالإقليم. وتستقطب معتمديتي زغوان والفحص 47% من سكان الولاية وبلديتيهما 57% من مجموع السكان بالوسط الحضري، وتعتبر الفحص أكبر معتمدية من حيث عدد السكان بـ51 ألف ساكن تليها زغوان بـ43,8 ألف في حين لا يتعدّى عدد سكان معتمدية صواف 13,8 ألف ساكن.

كما شهد النمو الديمغرافي تطورا هاما خلال الفترة 2014-2024 ليبلغ 1.3% سنويا مقابل 0.87% على المستوى الوطني. ويبرز توزيع السكان حسب الفئات العمرية حسب تعداد سنة 2024، تراجعا للفئة العمرية أقل من 5 سنوات إلى 5% (10% سنة 2014) وارتفاعا ضعيفا للفئة العمرية 5-14 سنة وتطورا ملحوظا للفئة العمرية 15-59 سنة لتبلغ 62 %. أمّا بالنسبة للفئة العمرية 60 سنة فما فوق فقد ارتفعت من 10.71% سنة 2014 إلى 18% سنة 2024 مقابل (16.9% على المستوى الوطني). وسجل صافي الهجرة الداخلية حصيلة إيجابية تقدر بـ 900 خلال الفترة 2019-2024.

3. الخصائص الاقتصادية والاجتماعية:

يتميّز النسيج الاقتصادي بولاية زغوان بالتنوع والحيويّة ويساهم بطريقة فعّالة وناجعة في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، ويبلغ العدد الجملي للمؤسسات المنتصبة بالجهة طبقا لإحصائيات المعهد الوطني للإحصاء لسنة 2023 قرابة 10,7 ألف مؤسسة اقتصادية وهو ما يمثّل 1.3% من مجموع المؤسسات الاقتصادية المنتصبة بالبلاد التونسية. ويستند الاقتصاد الجهوي بالأساس على الثروات الطبيعية والأنشطة الفلاحية والصناعية المميزة للجهة وبعض فروع قطاع الخدمات مثل التجارة والسياحة والصناعات التقليدية.

ففي القطاع الصناعي، تشهد الولاية حركية صناعية هامة بوجود نسيج صناعي يتكون من عديد المؤسسات الصناعية الكبرى كمعمل الاسمنت ومعمل البلور ويضم 193 مؤسسة صناعية تشغل 10 عمال فما فوق منها 73 مؤسسة مصدرة كليا تستقطب حوالي 29 ألف موطن شغل وتنتصب بـ 11 منطقة صناعية على مساحة جملية تقدر بحوالي 525 هك. وتعتبر هذه الحركية الصناعية مؤشرا جديا على استفادة الولاية من قربها من العاصمة تونس ومن سياسة ناجحة لتجهيزها بمناطق صناعية عصرية وربطها بإقليمها وببقية البلاد.

وفي المجال الفلاحي، تتوفر بالولاية موارد مائية متجددة تقدر بحوالي 145 مليون متر مكعب و185 ألف هك من الأراضي المحترثة منها 15 ألف هك مناطق سقوية إلى جانب 70 ألف هكتار من المساحات الغابية الواقعة أساسا بالجهة الغربية للولاية. وبفضل هذه الموارد، تساهم الولاية في الإنتاج الوطني الفلاحي بحوالي 7% من الحبوب و5,9% من الزيتون و 4,4% من اللحوم الحمراء.

وفي المجال السياحي تحتوي الولاية على وحدتين للسياحة الريفية بطاقة جملية تقدر بـ 40 سريرا فضلا عن المحطة الاستشفائية بجبل الوسط، ويتوافد على الجهة قرابة 800 ألف زائر للحمام المعدني بالزريبة وأكثر من 20 ألف زائر للمواقع الأثرية والمغاور.

وفي المجالات الاجتماعية، تتواجد بالجهة حوالي 157 مؤسسة للتعليم الأساسي والثانوي يؤمها 46 ألف تلميذ أي 23 %من عدد السكان بالولاية. وتقدر نسبة التمدرس للفئة 6-14 سنة بـ 97% بالوسط البلدي و93% بالوسط غير البلدي. وقد شهدت نسبة النجاح في الباكالوريا تراجعا إلى 46.15% سنة 2025. كما أنّ عدد المنقطعين عن التعليم الإعدادي والثانوي (1451) يبقى مرتفعا حيث يمثل 3.4% من مجموع التلاميذ. ويتوفر بالولاية قطب جامعي يتكون من 3 مؤسسات جامعية بها حوالي ألفي طالب و2 مراكز تكوين مهني بالقطاع العام و 4 مراكز خاصة.

وفي مجال الإحاطة الاجتماعية ونظرا للطابع الريفي للجهة فإنها تشهد صعوبات لنفاذ سكان الأرياف وخاصة الفئات الهشة منهم لخدمات المرافق الاجتماعية إذ لا تزال المرأة الريفية تعاني ارتفاع نسب الأمية والبطالة وعدم وجود مراكز للرعاية النفسية والاجتماعية للنساء ضحايا العنف وتفاقم نسبة الطلاق ومحدودية البرامج الموجهة إليها.

وبخصوص أهم المؤشرات الاجتماعية، فقد سجلت الجهة أعلى نسبة أمية على مستوى الإقليم حيث بلغت 22,1 % مقابل 14% بالإقليم، وبلغت نسبة التغطية الصحية 88,59 % مقابل 80,6 % بالإقليم ونسبة التغطية الاجتماعية العامة 50,64 % مقابل 50,4 % بالإقليم. كما بلغت نسبة النشاط 51,67 % مقابل 49,1 % ونسبة البطالة 13,24 % مقابل 13,1% بالإقليم.

وعلى المستوى البيئي، شهد الوضع بولاية زغوان تراجعا متواصلا بالعديد من المناطق ممّا تسبب في العديد من التداعيات على الصحة العامة والجمالية الحضرية وسلامة الأوساط الطبيعية، فقد توقف مركز جرادو للنفايات الصناعية والخاصة عن النشاط بدعوى إضراره بالبيئة والمحيط وتدهورت وضعيات المصبات النهائية للفضلات بالفحص وبئر مشارفة والناظور والزريبة والمصب النهائي للمرجين

بكل من زغوان والناظور، الى جانب تأخر استغلال المصب المراقب وبطء نسق إنجاز مراكز تحويل النفايات مع تراكم المصبات. كما أدّى عدم تبني ديوان التطهير لعديد المدن (03 مدن فقط متبناة) الى صرف المياه المستعملة بالوسط الطبيعي.

كما تشهد الجهة كثافة النشاط المقطعي وعدم احترام التدابير البيئية المستوجبة عند الاستغلال والنقل وكذلك عدم تهيئة المواقع المنتهي استغلالها (خاصة مناطق جبل الوسط وعين تليد وجرادو أين تمثل المقاطع ضغطا بيئيا متزايدا) إلى جانب وجود نشاط تقليدي لإنتاج الجير (27 فرن) بمعتمدية الزريبة لا يستجيب لشروط حماية البيئة.

4. تطور الاستثمار بعنوان الفترة 2021-2025:

بلغت جملة الاستثمارات المبرمجة للجهة خلال الفترة 2021-2025 حوالي **1635م. د** أنجز منها حوالي **1122,9 م.د** أي بنسبة انجاز 68,7 % تتوزع بين 54,8% استثمارات عمومية و45,2% استثمارات خاصة وذلك كما يبنه الجدول التالي:

حوصلة الاستثمارات المنجزة خلال الفترة 2021-2025

الوحدة: مليون دينار

المتدخل	الاستثمارات المبرمجة	الاستثمارات المنجزة	نسبة الإنجاز(%)
القطاع العام	885	614.813	69.47
القطاع الخاص	750	508,12	67,74
المجموع	**1635**	**1122,93**	**68,68**

بلغت الاستثمارات العمومية المنجزة حوالي 614.8 مليون دينارا أي ما يمثل نسبة 69.5 % من الإستثمارات المبرمجة. ومكنت هذه الاستثمارات من تدعيم المجهود الجهوي في قطاع البنية الأساسية بنسبة 45.85 % تليه القطاعات المنتجة بنسبة 24 % ثم القطاعات الاجتماعية بنسبة 13.57 % ثم البيئة بنسبة 9.14 %. أما قطاع النقل وبقية القطاعات الأخرى فلم تتجاوز نسبة الإستثمارات المنجزة بها 7.34 %.

وقدرت الاستثمارات المنجزة بالقطاع الخاص للفترة (2021-2025) بـ508,12 مليون دينار وبنسبة إنجاز 67,74 %، وتتوزع هذه الاستثمارات على قطاع الصناعة بـ 81.9 % وقطاع الفلاحة بـ 12.1 % وبنسبة 6 % بقطاع السياحة.

II. الإمكانيات والفرص المتاحة

تتميز ولاية زغوان بإمكانيات وفرص واعدة في عديد المجالات من شأنها المساهمة في تحقيق دفع التنمية بالجهة:

1. الإمكانيات:

- موقع جغرافي يتوسط البلاد ويربط بين مختلف جهاتها.
- القرب من أهم الأقطاب الاقتصادية والتنموية (تونس الكبرى والوطن القبلي والساحل).
- تنوع بيولوجي هام ومكامن طبيعية ذات خصوصية محلية وجهوية وثروة مائية معدنية هامة ووجود محطتين استشفائيتين بكل من جبل الوسط وحمام الزريبة.
- إمكانيات هامة في إعادة استعمال المياه المعالجة في المجال الفلاحي والزراعات الملائمة.
- مساحات غابية هامّة تبلغ حوالي 70 ألف هك.
- بلوغ مساحة لتعاطي أنشطة الفلاحة البيولوجية بـ38 ألف هك.
- منطقة تنمية جهوية ذات أولوية محاذية للأقطاب التكنولوجية ومراكز البحث ولأكبر عدد من المؤسسات التكوينية والجامعية.
- مواقع أثرية هامة تمثل نماذج من مختلف الحضارات المتعاقبة على ولاية زغوان عبر التاريخ.

2. الفرص:

- مناخ استثمار ملائم لبعث مشاريع في مجال الاقتصاد الدائري والأخضر ورغبة العديد من المستثمرين للانتصاب بالجهة نظرا لتوفر الرصيد العقاري وامتيازات التنمية الجهوية.
- إمكانية تثمين سلاسل القيمة للمخزون البيولوجي لزغوان (نبتة النسري، الخروب، الريحان، الاكليل) وبعض المنتوجات الفلاحية ذات الخصوصية المحلية والبيولوجية (بعض أصناف الحبوب) وللمواد الانشائية.
- توفر المقومات الطبيعية والأثرية لتكون الجهة قطبا للاستثمار في السياحة الإيكولوجية والبيئية والثقافية.
- الرصيد العقاري الدولي المحيط بأغلب المدن والتجمعات السكنية يسمح ببرمجة محطات صغرى لمعالجة المياه المستعملة عبر تثمين تجربة مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة بكل من منطقتي جوقار وبنت سعيدان من معتمدية الفحص.
- يمكن تنفيذ مشاريع محلية نموذجية بولاية زغوان في مجال التأقلم مع التحديات المناخية والحد من تأثيراتها وذلك في إطار إرساء التوجهات الوطنية وتجسيم التزامات تونس الدولية.

III. أهم الإشكاليات التنموية

1. الإشكالية التنموية العامة:

ضعف الإندماج الترابي واختلال التوازن بين مناطق الولاية واستغلال مفرط للثروات الطبيعية والانشائية المتاحة وعدم قدرتها على تطوير وظائفها الجهوية المستقلة بسبب تواصل ارتباطها بالعاصمة.

2. الإشكاليات الخصوصية:

- تأثر النمو العمراني للولاية بالطابع الريفي الغالب على سكانها حيث يقطن 55,49% من السكان بالوسط الريفي ممّا أفرز ضعفا في الديناميكية الحضرية القائمة على مدن ثانوية (زغوان والفحص 84894 ساكنا) وتجمعات سكنية ريفية متشتتة، وتواضع التجهيز العمراني والبنية الأساسية ونقص المرافق الضرورية والتجهيزات الجماعية (النقل، الصحة، التعليم...).
- نموا غير موازي للأنشطة الصناعية والخدماتية بين المناطق الشمالية والجنوبية للجهة حيث تشهد الجهة الشمالية نسقا أسرع لإحداث المؤسسات نتيجة قربها من القطب الاقتصادي لتونس الكبرى، وضعف جاذبية الجهة لاستقطاب المؤسسات الخدماتية خاصة أمام تأخر إنجاز المنطقة اللوجستية.
- ضعف توظيف الموارد الطبيعية واستغلال مفرط وغير مستدام للمكامن الطبيعية والمائية والانشائية المتاحة بالجهة وتشعب الوضع العقاري الفلاحي مما يعيق الأنشطة الفلاحية والسياحية والخدماتية (من حيث التخصيص العقاري والتمويل والاستثمار).
- وجود بعض جيوب التلوث الصناعي خاصة بمنطقة جبل الوسط وحوض وادي مليان إضافة إلى إشكالية التصرف في مادة المرجين.

IV. الأهداف الرئيسية والأولويات التنموية

1. الرؤية التنموية:

تنمية دائمة ومتضامنة تعتمد على تطوير الجاذبية والتنافسية والاقتصاد الأخضر والرقمي والتكنولوجيا الجديدة والمبتكرة في إطار تصرف حكيم في الموارد الطبيعية والموروث الثقافي والحضاري بشكل يضمن نوعية حياة أفضل وفرص عمل ونماء جديدة.

2. الأهداف الرئيسية:

لتجسيم الرؤية التنموية ستتركز الجهود على تحقيق جملة من الأهداف الاستراتيجية وفق أولويات مضبوطة على النحو التالي:

الهدف الأول: تطوير النسيج الإقتصادي والبنية الأساسية واللوجستية

سيتم العمل على تحقيق هذا الهدف من خلال الأولويات التالية:

- التركيز على الأنشطة الصناعية ذات القيمة المضافة لتعزيز القدرة التنافسية للنسيج الصناعي من خلال تكثيف نسق برامج التأهيل وتوجيه الاستثمار نحو القطاعات المجددة والواعدة ذات القيمة التكنولوجية المرتفعة والقيمة المضافة العالية مع إستغلال الميزات التفاضلية الجهوية لتطوير الصناعات الغذائية والإلكترونية والصيدلية والمواد الإنشائية.
- تطوير البنية الاساسية الصناعية من خلال تهيئة المناطق الصناعية وربطها بشبكة التطهير وتفعيل مجامع الصيانة الموجودة وإحداث مجامع جديدة ببقية المناطق الصناعية.
- تطوير القطاع الفلاحي ليصبح قاطرة للاقتصاد الجهوي وذلك باحترام تطبيق الخارطة الفلاحية مع التركيز على تطوير قطاع الفلاحة البيولوجية من خلال تثمين المنتوج والترفيع في المساحات وتدعيم الشركات التعاونية للفلاحة البيولوجية والمنتوجات ذات القدرة التنافسية والموجهة للتصدير.
- التحكم في الموارد المائية من خلال رفع تعبئة الموارد المائية المتاحة عن طريق السدود والبحيرات والبحيرات الجبلية وتحسين نسبة التكثيف بالمناطق السقوية ومواصلة تجهيز المناطق السقوية العمومية والخاصة بمعدات الاقتصاد في مياه الري.
- دعم السياحة الإستشفائية والبيئية والثقافية.
- إرساء مبدأ الابتكار والتجديد في مجال الصناعات التقليدية عبر تنظيم مسالك التوزيع والتصدي لظاهرة توريد منتوجات الصناعات التقليدية المقلدة ودعم تكوين وتأطير الحرفيين وتنظيم ورشات ومسابقات التجديد الحرفي.
- دعم تسويق ولاية زغوان كوجهة للاستثمار بإعادة هيكلة البنية الأساسية المتواجدة وتدعيمها وتعميق الإندماج الفاعل في الدورة الإقتصادية العالمية وإحداث المدينة الذكية بزغوان.

ولتحقيق هذا الهدف، ورجوعا إلى المشاريع المقترحة، سيتوجه العمل إلى تنفيذ جملة من المشاريع تتعلق خاصة بإنجاز أشغال تهيئة المنطقة الصناعية الفحص المرجى وإحداث منطقة صناعية إيكولوجية على مساحة 93 هك بجهة زغوان تابعة للقطب التنموي ببنزرت. هذا إلى جانب مواصلة إنجاز مشروع التنمية وتثمين المنظومات الفلاحية الذي يشمل كامل معتمديات ولاية زغوان وإحداث منطقتين سقويتين بكل من بوعشير والزريبة قرية بالإضافة إلى منطقة سقوية بالمياه المعالجة بسمنجة (معتمدية بئر مشارقة). فضلا عن جملة من المشاريع تتعلق أساسا بمشروع جلب المياه من خارج ولاية زغوان لتدعيم المنظومات المائية وتزويد 11 تجمع سكني بالماء الصالح للشراب.

وفي قطاع السياحة والصناعات التقليدية، وإلى جانب إتمام إنجاز القرية الحرفية بزغوان، تمت برمجة إعداد دراسة الجدوى الأولية لمشروع تركيز واستغلال المصعد الآلي بجبل زغوان وتوظيف المواقع الطبيعية والأثرية بتبربوماجيس ومعبد المياه والحنايا الرومانية والإقامات الريفية.

كما تشمل قائمة المشاريع أساسا برمجة تهيئة الطريق الوطنية رقم 3 والطريق المحلية رقم 631 (معتمدية الفحص) ورقم 638 (معتمدية صواف) ورقم 642 (معتمدية الزريبة) وتحسين مداخل المدن بزغوان والفحص.

الهدف الثاني: تنمية الموارد البشرية وتحقيق الإدماج الاجتماعي وذلك خاصة من خلال:

- تنمية وتطوير الموارد البشرية والإحاطة بالجهة من خلال الرفع من كفاءة خريجي التعليم والتكوين المهني ودعم البرامج والأنشطة الثقافية والاعتناء بالشباب والرياضة والإحاطة بالطفولة وتيسير برامج الادماج والتمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة الريفية والفئات الهشة وذوي الاحتياجات الخصوصية.
- تحسين النتائج المدرسية والعمل على تقليص نسبة الانقطاع المبكر عن الدراسة من خلال تحسين الوضعيات المادية لعائلات المنقطعين بتمكينهم من موارد رزق وتوفير فرصة المدرسة الثانية وتوفير خدمات الإحاطة والنقل المدرسي للتلاميذ.
- معالجة وضعيات الإعاقة المنتشرة بمنطقة سوغاس بالناظور من خلال القيام بدراسة الأسباب واقتراح الحلول الممكنة.

- توفير المرافق والتجهيزات الصحية وتحسين الخدمات بها خاصة عبر دعم الخط الأول وإيجاد الخط الثاني وتدعيم وحدات الاستعجالي بالمستشفيات المحلية بالتجهيزات والأعوان.

واستنادا إلى هذا الهدف، وبالعودة إلى المشاريع المقترحة، ستشهد فترة المخطط تنفيذ عديد المشاريع من أهمها إحداث 3 مدارس ابتدائية بكل من الدراوشية (الفحص) والمريقب (الناظور) وحي الفرحة (زغوان) وبناء مركب للتشغيل بزغوان وإنجاز مشروع إعادة هيكلة مركز للفتاة الريفية ببئر مشارفة فضلا عن برمجة بناء مركب اجتماعي وتربوي لأطفال طيف التوحد بمقرن وتهيئة وصيانة مقرات الوحدات المحلية للنهوض الاجتماعي وبناء الوحدة المحلية لتفقدية الشغل بالزريبة.

وفي قطاع الصحة، تمت برمجة توسعة المستشفى الجهوي بزغوان وصيانة مراكز الصحة الاساسية بسيدي ناجي و بئر الشاوش وبئر مشارفة وإحداث وحدة طبية متنقلة بالفحص واحداث مركز صحة أساسية صنف 2 بعين الصفصاف وكذلك تجديد محطة الإستشفاء بالمياه وإعادة بناء خزانات المياه بالمركب الصحي بجبل الوسط وتجديد الشبكات الكهربائية به.

الهدف الثالث: الإرتقاء بولاية زغوان إلى فضاء تكامل وترابط بين تونس الكبرى والجهات الداخلية للبلاد وذلك خاصة عبر:

- الاستعداد للتوسع العمراني لتونس الكبرى من خلال توفير رصيد عقاري مهيأ ومجهز تتوفر به مقومات العيش الكريم.
- إحداث قطب الخدمات ذات الاقبال العالي من داخل البلاد من خلال دعم المؤسسات التكوينية والجامعية بولاية زغوان لتخفيف الاكتظاظ والضغط المتواصل على تونس الكبرى.
- جعل زغوان محطة لوجستية للنقل والتجارة من خلال دعم الخدمات اللوجستية وتحسين ربط المنطقة بكل التجهيزات والوسائط وأنماط نقل البضائع.

وعملا على تحقيق هذا الهدف، تمت برمجة جملة من المشاريع من بينها إنجاز 644 مسكنا اجتماعيا بالزريبة وبئر مشارفة والناظور وإزالة 113 مسكن بدائي وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها بولاية زغوان وتهيئة مقاسم سكنية (الفحص 2) فضلا عن برمجة المنطقة اللوجستية ببئر مشارفة ومراجعة المثال التوجيهي لتهيئة المجموعة العمرانية لمدينة زغوان.

الهدف الرابع: ضمان مجال عمراني منظم وبيئة سليمة وإحكام التصرف في الموارد الطبيعية

لتحقيق هذا الهدف، سيتم التركيز على الأولويات التالية:

- الارتقاء بزغوان لتصبح قطبا عمرانيا متكاملا مع الأقطاب العمرانية الكبرى بالإقليم من خلال إعداد الأمثلة التوجيهية لتهيئة الفضاء الترابي بالسرعة اللازمة باعتماد التقنيات الجديدة وتحسين إطار الحياة عبر تدعيم البنية التحتية وهيكلة المراكز الحضرية وتحسين السكن ومقاومة البناء العشوائي وتقريب الخدمات الاجتماعية والثقافية والإدارية والترفيهية وتسوية الأوضاع العقارية المجمدة ببعض البلديات مع برمجة اقتناء عقارات لكافة البلديات.
- إستكمال تصفية الأراضي الاشتراكية وأراضي الأحباس والإسراع بالمسح العقاري الإجباري.
- إستغلال الفرص التي يوفرها الاقتصاد الأخضر في ميادين الطاقة البديلة والخدمات البيئية والتصرف في النفايات والزراعة البيولوجية.
- التحكم في منظومة النفايات عبر دعم الشراكة بين البلديات والجمعيات والقطاع الخاص لضمان نجاعة عمليات الفرز الانتقائي للنفايات المنزلية وتشجيع المستثمرين الخواص على إنجاز مشاريع لمعالجة وتثمين النفايات وإتمام إنجاز مراكز التحويل للمصبات المراقبة.
- تكثيف البحث العلمي في مجال التحكم في استغلال الموارد المائية من خلال التوجه نحو استعمال الموارد البديلة في الزراعات الملائمة والمحافظة على ديمومة الأراضي الفلاحية، وتوسيع خدمات التطهير على كامل بلديات الولاية وتوسيع الشبكة ضمن منظومات متكاملة باستعمال الطاقات المتجددة في ضخ المياه.
- التركيز على الاستغلال الرشيد للمياه والتربة والرفع من الغطاء النباتي وترشيد استغلال المراعي.

- الحد من مخاطر الكوارث الطبيعية بإعداد المخططات المديرية لتصريف مياه الأمطار.

واستنادا إلى قائمة المشاريع المقترحة الرامية إلى تجسيم أولويات هذا الهدف، تمت برمجة جملة من المشاريع تهم خاصة إعداد دراسة تكميلية حول انجاز مراكز تحويل بالولاية وتثمين النفايات بمصب النفايات المنزلية والمشابهة بمنطقة كستاني بالإضافة لحماية مناطق الزريبة حمام والزريبة قرية وجرادو ومدينة سمنجة من الفيضانات.

الهدف الخامس: تطوير اللامركزية وإرساء أسس الحوكمة المحلية والجهوية

يعتمد تحقيق هذا الهدف على الأولويات التالية:

- دعم الحوكمة المؤسساتية من خلال إحداث التمثيليات الإدارية ذات البعد الجهوي والمحلي.
- تأهيل وتنمية المراكز الريفية عبر تطوير البنية الأساسية واحداث التجهيزات والمرافق الجماعية وتحسين الخدمات الاجتماعية لمواكبة تعميم النظام البلدي وتسوية الأوضاع العقارية على غرار أراضي الأحباس بالفحص.

وسيتم في هذا المجال تدعيم التمثيليات الجهوية، على سبيل الذكر، بإحداث فرع للمحكمة العقارية ومكتب تشغيل بحمام الزريبة.

V. برنامج الاستثمار خلال المخطط 2026-2030

في إطار تجسيد الرؤية والأهداف الاستراتيجية والأولويات التنموية لولاية زغوان ودون اعتبار المشاريع المخصصة للإقليم وغير موزعة، تمت برمجة 503 مشروعا بكلفة جملية تُقدّر بحوالي 1659 مليون دينار، من بينها 677 مليون دينار مبرمجة خلال فترة المخطط 2026–2030، وتشمل هذه البرمجة 130 مشروعا متواصلا باستثمارات تُقدّر بـ 147 مليون دينار.

وقد مثّلت المشاريع المحلية 82% من العدد الجملي للمشاريع، تليها المشاريع الجهوية بـ 15%. أمّا من حيث حجم الاستثمارات المبرمجة، فقد مثّلت المشاريع الجهوية 41% من إجمالي الاستثمارات، تليها المشاريع المحلية بـ 38%.

صنف المشروع	عدد المشاريع	الكلفة التقديرية (م د)	الاستثمارات (م د)
محلي	413	332	260
جهوي	77	960	281
إقليمي	-	-	-
وطني	13	367	136
المجموع العام	503	1659	677

أمّا من حيث التوزيع القطاعي فتمثّل مشاريع التجهيزات الجماعية 50% ومشاريع البنية الأساسية والخدمات 44% من العدد الجملي للمشاريع. ومن ناحية حجم الاستثمارات المبرمجة، تمثل التجهيزات الجماعية 40% والبنية الأساسية والخدمات 31% والفلاحة والصيد البحري 17% والصناعة والصناعات غير المعملية 12%.

القطاع	عدد المشاريع	الكلفة التقديرية (م د)	الاستثمارات (م د)
البنية الأساسية والخدمات	222	449	212
التجهيزات الجماعية	252	400	268
الصناعة والصناعات غير المعملية	2	87	79
الفلاحة والصيد البحري	27	723	118
المجموع العام	503	1659	677

ولاية منوبة

I. تقديم الولاية

1. الخصائص الجغرافية:

تضم ولاية منوبة 8 معتمديات و10 بلديات و47 عمادة. وتمسح 1137 كم² اي ما يعادل 13.7 % من مساحة الإقليم الثاني و0.7% من مساحة البلاد. وتتكون تضاريسها من سهول تتخللها تلال وهضاب وتعبرها من الغرب إلى الشرق شبكة من الأودية من أهمها وادي مجردة الذي تنطلق منه قناة تتوجه لجهة الوطن القبلي .كما توجد بالجهة الغربية للولاية مرتفعات جبلية تمتد على سلسلة الأطلس تضم جبال الجبارة والكريبة والأنصارين (بارتفاع 565 م). وتتمتع بمناخ متوسطي معتدل مع صيف جاف وحار وشتاء معتدل وممطر، ويتراوح معدّل التساقطات المطرية بين 390 الى 500 مم ويمكن أن تتجاوز 700 مم في المواسم الممطرة.

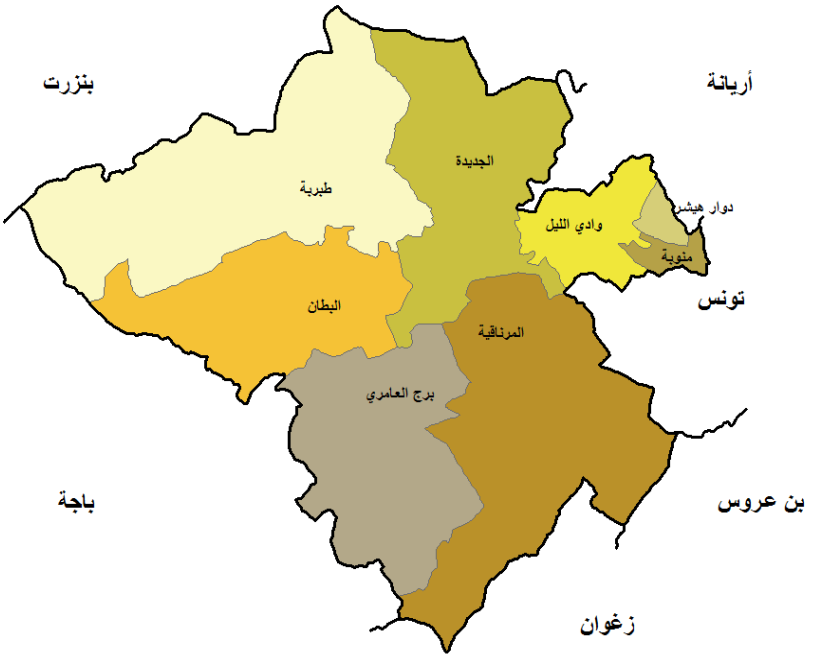

2. الخصائص الديمغرافية:

قدّر عدد السكان بولاية منوبة بحوالي 418,4 ألف نسمة حسب التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024، وهو ما يمثل 10,59% من سكان الإقليم الثاني و3.49 % من العدد الجملي لسكان البلاد. وبلغت الكثافة السكانية حوالي 334 ساكن/كلم²، وتمثل الجهة امتدادا للقطب العمراني والحضري لتونس الكبرى، حيث بلغت نسبة السكان بالوسط الحضري 85,81 % مقابل 88,3% بالإقليم ويتركز السكان خاصة بدوار هيشر بـ 21,1 % من سكان الولاية ثم وادي الليل بـ19,4 % ومنوبة 15,05 % الذين يمثلون وحدة حضرية مترابطة يقطنها أكثر من نصف سكان الولاية، في حين تشهد المعتمديات ذات الطابع الريفي كالجديدة والبطان وطبربة والمرناقية كثافة سكانية أقل.

وتبلغ الفئة العمرية 15-59 سنة نسبة 60.3 % من مجموع سكان الولاية. وتمثل الفئة العمرية (5-14 سنة) نسبة 17.0%. اما نسبة كبار السن (60+) فتبلغ 17% ممّا يعكس توجها نحو شيخوخة تدريجية، وهو ما يتطلب تخطيطًا للرعاية الصحية والاجتماعية لهذه الفئة. وتسجّل الولاية صافي هجرة داخلية إيجابي بـ 1168 ساكن وهو ما يؤكد أنّها ذات جاذبية سكنية عالية.

3. الخصائص الاقتصادية والاجتماعية:

تتميز الجهة بتنوع النسيج الاقتصادي وحركيته، حيث تعرف بعراقة النشاط الفلاحي بفضل تواجد 24 ألف هك من المناطق السقوية منها 19,5 ألف هك عمومية و4,5 ألف هك خاصة، فضلا عن الأراضي الصالحة للزراعة المتمثلة في 101 ألف هك منها 88,5 ألف هك

أراضي محترثة، وموارد مائية تقدر بـ174 مليون متر مكعب. كما تحتوي الولاية على 19 شركة إحياء وتنمية فلاحية و75 مركز لخزن الغلال بطاقة خزن تقدر بـ27,6 ألف طن و6 مراكز لجمع الحليب و3 وحدات ناشطة لصنع الحليب ومشتقاته.

ويمثل النشاط الصناعي دعامة أساسية لاقتصاد الولاية بفضل تواجد 125 مؤسسة صناعية سنة 2025 توفر حوالي 16 ألف موطن شغل وتنتصب بـ 9 مناطق صناعية متخصّصة تشمل الصناعات الفلاحية والغذائية والنسيج والجلود والاحذية والصناعات الكيميائية والميكانيكية وصناعات الخشب والخفاف والتأثيث. وتتوزع المؤسسات الصناعية حسب القطاع على 42% منها بقطاع النسيج والملابس و18% بقطاع الصناعات الغذائية و11% بقطاع الصناعات الميكانيكية والمعدنية و10% بقطاع الصناعات الكيميائية والمطاطية و8% بقطاع الصناعات الكهربائية والالكترونية والكهرومنزلية و5% أنشطة مختلفة و2% لكل من صناعة الخشب والخفاف والاثاث وصناعة مواد البناء والخزف والبلور وصناعة الجلود والاحذية. ومن المنتظر أن يساهم القطب التكنولوجي بالفجة من معتمدية المرناقية في تدعيم المجهود التنموي بالجهة.

كما تعتبر الولاية قطبا للخدمات الاجتماعية ذات بعد وطني بفضل تواجد المستشفيين الجامعيين معهد القصاب لتقويم الأعضاء بـ278 سرير ومستشفى الرازي بطاقة استيعاب 658 سرير. كما تضم عددا من مراكز الدفاع والإدماج الاجتماعي.

وتضم الولاية قطبا جامعيا هامّا بفضل تواجد 14 مؤسسة جامعية يؤمها حوالي 16 ألف طالبا، وتعزز بتواجد المركب التكنولوجي المندرج في إطار توسعة قطب الغزالة بمنوبة بمساحة تقدر بـ54 هك منها 17ألف م² تم انجازها في مرحلة أولى بهدف تعزيز الاستثمار في الاقتصاد الرقمي وصناعة الذكاء وتكنولوجيات الاتصال.

أما فيما يتعلق بأهم المؤشرات الاجتماعية فقد بلغت نسبة الأمية 15,36 % مقابل 14% بالإقليم، ونسبة التغطية الصحية 82,42 % مقابل 80,6 % بالإقليم ونسبة التغطية الاجتماعية العامة 46,36 % مقابل 50,4 % بالإقليم. كما بلغت نسبة النشاط 49,91 % مقابل 49,1 % ونسبة البطالة 15,13 % مقابل 13,1%بالاقليم. كما بلغ عدد العائلات المعوزة بولاية منوبة الى غاية موفي سنة 2023، 7908 عائلة منتفعين بالمنح القارة بما في ذلك المسنين والمعوقين.

وفي المجال البيئي تواجه ولاية منوبة تحديات هامة مثل التوسع العمراني المتزايد الذي يؤدّي الى تراجع مساحات الأراضي الزراعية وتواضع منظومة التصرف في النفايات. كما تعرف التجمعات السكنية خاصة الريفية مخاطر بيئية تتعلّق باستنزاف الموارد الطبيعية وخاصة الفلاحية والتنظيم العمراني غير المهيكل.

وبلغ مؤشر التنمية الجهوية سنة 2024 بولاية منوبة 0,491 وهو ما بوؤها المرتبة الرابعة اقليميا والسادسة وطنيا، حيث يبرز المستوى التنموي المتقدّم الذي بلغته الجهة كإحدى مكونات القطب العمراني والاقتصادي لتونس الكبرى مستفيدة من قربها من أهم التجهيزات والمرافق الجماعية الاقتصادية والاجتماعية المتطورة بالإقليم.

4. تطور الاستثمار بعنوان الفترة2021-2025:

بلغت جملة الاستثمارات المبرمجة للجهة خلال الفترة 2021-2025 بالقطاعين العام والخاص حوالي 2156.89مليون دينار أنجز منها حوالي 1686.38 مليون دينار أي بنسبة 78,2 % تتوزع بين 20,6% بالقطاع العام و79,4% بالقطاع الخاص وذلك كما يبنه الجدول التالي:

حوصلة الاستثمارات المنجزة خلال الفترة 2021-2025

الوحدة: مليون دينار

المتدخل	الاستثمارات المبرمجة	الاستثمارات المنجزة	نسبة الإنجاز(%)
القطاع العام	905,890	347,48	38,36
القطاع الخاص	1251	1338,9	107,03
المجموع	**2156,89**	**1686,38**	**78,19**

وبلغت جملة الاستثمارات العمومية المنجزة خلال الفترة الممتدّة بين 2021 و2025 ما قدره 347.48 مليون دينار وهو ما يمثل 38.36 % من الاستثمارات المبرمجة، موزعة بنسبة 39 % للقطاعات المنتجة و31.5 % بالقطاعات الاجتماعية و13.5% بقطاع البنية الأساسية و4,1 % بقطاع النقل و0,8 % بقطاع البيئة.

وقدرت الإستثمارات المنجزة بالقطاع الخاص لنفس الفترة بـ 1338.9 مليون دينار وبنسبة إنجاز 107.03% وتتوزع هذه الإستثمارات بنسبة 69.3 % بقطاع السكن يليه قطاع الصناعة بنسبة 29.3% ثم قطاع الخدمات والسياحة 1.4 %.

II. الإمكانيات والفرص المتاحة

1. الإمكانيات:

- موقع إستراتيجي مكّن الجهة من الانفتاح على محيطها الوطني والأورو متوسطي. وهي حلقة ربط بين تونس الكبرى والشمال الغربي إذ تعبرها شبكة هامة من الطرقات الوطنية (الطريق الوطنية 5 والطريق الوطنية 7) تدعّمت بالطريق السيارة تونس مجاز الباب-بوسالم التي تعبر الولاية على طول 23,4 كلم إلى جانب برامج ومشاريع عمرانية حديثة في طور الانجاز ممّا سيسمح للجهة بإمتصاص جزء من الضغط العمراني على بقية ولايات الاقليم ويمكّنها من أن تصبح وجهة عمرانية راقية مستقبلا.
- احتضان الجهة لـ 9 مناطق صناعية تمسح حوالي 192هكتار بها 125 مؤسسة منها 74 مؤسسة مصدرة كليا، توفر حوالي 15 ألف موطن شغل الى جانب القطب الصناعي بالفجة على مساحة 116 هك والذي سيمكن من انتصاب 150 مؤسسة ستشغل 15000 عامل منهم 4500 من حاملي الشهائد العليا، والمركب التكنولوجي المندرج في إطار توسعة قطب الغزالة في اتجاه منوبة بمساحة تقدر بـ54 هكتارا سيمكّن من تعزيز الاستثمار في القطاعات الواعدة وفي الانخراط الكلي في الاقتصاد الرقمي وصناعة الذكاء وتكنولوجيات الاتصال.
- عراقة النشاط الفلاحي بالحوض السفلي لوادي مجردة وتميزه بالمساحات الشاسعة من المناطق السقوية والاراضي المحترثة فضلا عن توفر الموارد المائية المعبأة بـ29 بحيرة جبلية.
- ثراء المنتوج التراثي والثقافي وتميّز المعالم الحضارية التاريخية والمواقع الأثرية بصورها الفنية والمعمارية الرائعة ممّا يعزّز موقع الجهة كقطب ثقافي وسياحي زاخر ذو خارطة أثرية بـ24 معلما من أهم المعالم التاريخية التونسية.
- تمثّل الجهة قطبا للخدمات الاجتماعية والصحية ذات بعد وطني بفضل تواجد معهد القصاب لتقويم الأعضاء ومستشفى الرازي والمعهد الوطني لرعاية الطفولة فضلا عن القطب الجامعي الذي يضم 14 مؤسسة جامعية يؤمها حوالي 17 ألف طالبا في مختلف الاختصاصات.

2. الفرص:

- قرب الولاية من العاصمة تونس، مما يجعلها امتدادًا طبيعيًا للمجال الاقتصادي للعاصمة.
- استغلال عراقة النشاط الفلاحي بالجهة وخاصة المروي منه (قرابة 20 ألف هك) باستخدام الآلات المتطورة والتكنولوجيات الحديثة وامكانية تطوير الصناعات الفلاحية والتحويلية والتحول نحو الاقتصاد الأخضر والمشاريع المستدامة يمثل مجالًا واعدًا للاستثمار المحلي.
- إمكانية تطوير شبكات النقل الجماعي (مثل مشروع التمديد في خطوط المترو).
- استغلال مميزات الولاية لتطوير القطاع السياحي باستغلال المواقع التاريخية والحضارية الهامّة وأنشطة الفروسية واحداث مناطق خضراء ومسارات سياحية بيئية خاصة في المناطق الريفية والغابية.
- استغلال شبكات النقل الحضري والقرب من ميناء ي رادس وحلق الوادي والمطارات لتطوير أنشطة الخدمات المرتبطة بالتصدير واستقطاب الاستثمار.

III. أهم الإشكاليات التنموية

1. الإشكالية التنموية العامة:

ضعف اندماج الجهة في محيطها الإقليمي والوطني واختلال التوازن بين مناطق الولاية وعدم اكتمال دورها كوحدة ترابية متكاملة، إضافة إلى محدودية قدرتها على استغلال ميزاتها التفاضلية ضمن القطب العمراني والاقتصادي لتونس الكبرى.

1. الإشكاليات الخصوصية:

في مجال التنظيم الترابي

- التفاوت واختلال التوازن التنموي بين مختلف معتمديات الولاية.
- تأخر تهيئة وتنظيم المجال الترابي وبطء في نسق إعداد أمثلة التهيئة العمرانية وانتشار ظاهرة البناء الفوضوي على حساب الأراضي الفلاحية الخصبة لعدم توفر الرصيد العقاري المهيأ للبناء وتردي البنية الأساسية وعدم استجابتها لحاجيات الجهة وتدني نسبة الربط بالشبكات العمومية خاصة التطهير وضعف نسبة الربط بشبكة الغاز الطبيعي، إلى جانب تردي منظومة النقل وعدم استجابتها للتطور العمراني.

في المجال الاقتصادي

- محدودية جاذبية الجهة لاستقطاب الاستثمار الخاص.
- ضعف استغلال وتثمين الموارد الطبيعية وعدم تكامل واندماج قطاعات الانتاج وتردي البنية الاساسية المرتبطة بقطاع الفلاحة وخاصة بالمناطق السقوية.
- قطاع صناعي يواجه تحديات لمواصلة نسق تطوره وملائمته مع متطلبات المعايير البيئية وبرمجة احداث المناطق الصناعية دون مراعاة لكافة الشروط التنظيمية والبيئية.
- ضعف استغلال القصور والمواقع الأثرية في النشاط السياحي وافتقار الجهة إلى فضاءات ترفيهية كبرى.

في المجال الاجتماعي

- تردي التجهيزات الجماعية وخاصة الصحية والتربوية وارتفاع نسبة الانقطاع عن التعليم.

في المجال البيئي

- وضع بيئي في حاجة إلى مزيد العناية.
- التحديات المناخية وشح الموارد المائية تؤثر سلبا على الاستقرار البيئي والفلاحي.

IV. الأهداف الرئيسية والأولويات التنموية

1. الرؤية التنموية:

منوبة جهة ذات تكامل وظيفي وتنوع مجالي، مندمجة ضمن محيطها الإقليمي ومستفيدة من ميزاتها الاقتصادية والاجتماعية، ومنخرطة بفاعلية في ديناميكية الاقتصاد الوطني ذو البعد العالمي.

2. الأهداف الرئيسية:

الهدف الأول: دفع التنمية الاقتصادية والاستثمار الخاص

يشمل هذا الهدف تجسيم جملة من الأولويات تتعلق بـ:

- تنويع القاعدة الاقتصادية والنهوض بالأنشطة الواعدة من خلال العمل على رفع إنتاجية مختلف القطاعات وتعزيز قدرتها التنافسية ودعم الاندماج فيما بينها إلى جانب دعم الانشطة المعتمدة على التكنولوجيا الحديثة والتموقع في سلسلة القيمة العالمية.
- استغلال الموارد المائية غير التقليدية من خلال تثمين المياه المستعملة المعالجة قصد احداث مناطق سقوية جديدة وتدعيم المناطق السقوية الموجودة واستغلالها في الزراعات العلفية.
- التحول الطاقي واستعمال الطاقات المتجددة والنظيفة في إطار تنفيذ الدراسة الاستراتيجية الوطنية للطاقة في أفق 2035 وذلك بالترفيع في نسبة استغلال الطاقات البديلة الاقل إنتاجا للكربون من خلال الانخراط ضمن منظومة الطاقات المتجددة.
- إعتماد بنية أساسية حديثة تستجيب للمواصفات العالمية من خلال تطوير وتحديث المناطق الصناعية ودعم اللوجستية وحسن توظيف الأقطاب التكنولوجية في استقطاب المشاريع ذات المحتوى التكنولوجي المجدد.
- التوجه نحو أنماط فلاحية جديدة من خلال دعم الفلاحة العائلية والري التكميلي وإنشاء مناطق سقوية جديدة بتثمين واستغلال المياه المعالجة وصيانة المنظومات القديمة بالمناطق السقوية العمومية.
- توظيف المجال الريفي الطبيعي ليكون مركز استقطاب وتسويق في المجال السياحي الايكولوجي لدعم المنتوج السياحي وتوظيف مستودعات شاغرة كفضاءات عرض لترويج منتوجات النسيج اليدوي والصناعات التقليدية.

وللمساهمة في تحقيق هذا الهدف، وبالرجوع لقائمة المشاريع المقترحة، تمت برمجة على سبيل الذكر مشروع تركيز محطة لإنتاج الكهرباء بالطاقة الشمسية بقوة 3ميغاواط بمحطة الضخ ببجاوة من ولاية منوبة. ودعما للأنشطة الفلاحية تم إقرار إعداد برنامج لتعصير المناطق السقوية بالجهة وحماية المنطقة السفلى 2 بوادي مجردة من الفيضانات وإعادة تهيئة محطة الضخ وقنوات الدفع ببرج العامري. وفي إطار تثمين المحزون الثقافي وحسن توظيف المجال الحضاري للولاية، تمت برمجة مشروع إعادة صيانة البنية التحتية للقرية الحرفية بالدندان.

الهدف الثاني: تحسين البنية الأساسية والبيئية

يستند هذا الهدف إلى جملة من الأولويات تتعلق بـ:

- تدعيم النفاذ وربط الجهة بمحيطها من خلال تمديد وتعصير شبكة الطرقات والمسالك الريفية وتهذيب وتدعيم شبكات الطرقات المرقمة.
- دعم البنية الأساسية الصناعية والتكنولوجية من خلال تهيئة المناطق الصناعية ودعم ربطها واستكمال تهيئتها.
- دعم التحول نحو الاقتصاد الدائري عبر تشجيع احداث مشاريع إعادة تدوير النفايات وتعزيز كفاءة استخدام الموارد.
- النهوض بجودة الحياة والترفيع في المساحات الخضراء من خلال إعادة تهيئة وإحداث مجموعة من المنتزهات لتكون فضاءات ترفيهية وتثقيفية وبيئية.
- توفير السكن اللائق في فضاء عمراني مهيأ من خلال النهوض بالسكن الاجتماعي المنظم.
- التحكم في التوسع العمراني والزحف السكني عبر مراجعة أمثلة التهيئة العمرانية بطريقة تأخذ بعين الاعتبار المحافظة على الأراضي الفلاحية والخصوصيات البيئية.
- تطوير منظومات التصرف في النفايات بالمرور من الطريقة المعتمدة حاليا في مجال التصرف في النفايات المنزلية والمتمثلة في جمع وردم النفايات إلى طريقة أكثر نجاعة واحتراما للبيئة.

ولتجسيم هذا الهدف، وأخذا في الاعتبار لمقترحات المجالس المنتخبة، تمت برمجة عديد المشاريع من بينها تهذيب الطريق رقم 526 بين الجديدة والمرناقية وتدعيم الطريق الجهوية رقم 37 والطريق المحلية رقم 581 وتوسيع وتهيئة الطريق الرابط بين المجمع السكني بالنفيض والطريق الجهوية رقم 40 وتهيئة الطريق المحلية رقم 505 بالإضافة لتهيئة المسالك الريفية بطبربة وبرج العامري وتطوير وسائط النقل العمومي وتسهيل عملية التنقل ببرمجة عدد من المشاريع تتمثل في تعزيز اسطول النقل العمومي بين طبربة ومناطق التوسع المجاورة (الانصارين، الملاحة والدخيلة) ودراسة تمديد الخط الحديدي "D" من القباعة نحو الجديدة.

كما تمت برمجة مواصلة أشغال تهيئة المنطقة الصناعية سيدي عاشور ومشروع توسعة المنطقة الصناعية الفجة المساندة للقطب التكنولوجي بالمنستير (65 هك) إلى جانب جملة من المشاريع الأخرى تتعلق خاصة بتهيئة 5 منتزهات وصيانة وتهيئة 3 مناطق خضراء.

وفي المجال الاجتماعي، ستشهد فترة المخطط إنجاز 165 مسكنا اجتماعيا (27 فردي و138 جماعي) بالبطان واستكمال أشغال انجاز 216 مسكنا اجتماعيا جماعيا بالفجة وحدائق منوبة اضافة إلى برمجة 13 مشروع في إطار مشاريع تهيئة مقاسم اجتماعية بالمعتمديات ذات الهشاشة الاجتماعية ومشاريع احداث اقامات ومناطق سكنية.

ومن بين المشاريع المبرمجة لتطوير البنية التحتية للتطهير، نذكر مدّ شبكات تطهير واحداث محطات ضخ وربط 7 مناطق بمعتمدية الجديدة بشبكة التطهير وتدعيم برنامج تطهير المناطق الريفية بعمادة الدخيلة ودراسة احداث محطة معالجة للمياه المستعملة بالمنطقة الصناعية الفجة بالمرناقية وإعادة قنوات التطهير بمعتمدية منوبة.

وعلى مستوى التهيئة العمرانية، سيتم تنفيذ جملة من المشاريع من بينها تهيئة وتهذيب أحياء سكنية بدوار هيشر اضافة الى تعزيز الصمود أمام التحديات المناخية خاصة من خلال إتمام مشروع حماية مدينة برج العامري وتونس الغربية والمرناقية وطبربة من الفيضانات.

كما يتضمن المخطط برمجة مشروع لإحداث مركز جهوي لجمع وتثمين النفايات بولاية منوبة.

الهدف الثالث: الارتقاء بالخدمات الاجتماعية والتجهيزات الجماعية

يتضمن هذا الهدف جملة من الأولويات تتعلق أساسا بـ:

- النهوض بالإحاطة الاجتماعية وايلاء اهمية كبرى للفئات الهشة وتحسين البنية الصحية الأساسية.
- رفع جودة المنظومة التربوية عبر صيانة وتهيئة وتوسعة المؤسسات التربوية واعتماد وسائل التدريس التقنية المتطورة.
- دعم منظومة التعليم العالي.
- تحديث وتجويد ومراجعة الاختصاصات التكوينية من خلال احداث منظومة تكوين مندمجة مع المحيط ومواكبة للتطور وتعزّز الربط بين حلقات التكوين ومتطلبات سوق الشغل.
- النهوض بالمجال الرياضي والشبابي من خلال توفير فضاءات التنشيط العلمي والترفيهي المجهزة بالمعدات والاطر المختصة وتشجيع الرياضة النسائية والرياضات الفردية والجماعية ودعم البنية التحتية الرياضية وتخصيص فضاءات لذوي الإعاقة.
- دعم المشهد الثقافي الابداعي بالجهة عبر مشاريع تثمين وتوظيف وإحياء التراث المادي واللامادي ودمج المعالم التاريخية في منظومات التنشيط الثقافي.

ولتجسيم هذا الهدف، وبالرجوع إلى قائمة المشاريع المقترحة، تمت برمجة مشاريع تعنى بالإدماج الاجتماعي لذوي الاحتياجات الخصوصية ودعم مؤسسات الاحاطة المختصة (الإدمان، التوحد...) وإحداث وحدات محلية للشؤون الاجتماعية ودعم برنامج الاحاطة بالعائلات المعوزة وذوي الحاجيات الخصوصية.

كما تمت برمجة مشاريع تحسين البنية الصحية الأساسية بإحداث مستشفى متعدد الاختصاصات لطب الأطفال بمنوبة وتهيئة وصيانة عددا من المؤسسات الصحية وبرمجة مشاريع تشمل أساسا تحويل المستشفى المحلي بطبربة الى جهوي وإعادة بناء مركز الرعاية الصحية بحميم وترميم مستوصفات الحبيبية والمنصورة وشواط.

وفي قطاع التربية، تشمل المشاريع المبرمجة أساسا إحداث مدرسة إبتدائية بكل من دوار هيشر ووادي الليل اضافة الى احداث مركب تربوي بالفجة من معتمدية المرناقية علاوة على التدخلات المتعلقة بالبرامج السنوية للصيانة والتهيئة والتوسعة.

أما في قطاع التعليم العالي، نذكر مواصلة انجاز أشغال تهيئة وصيانة عدة مبيتات جامعية بمنوبة وبناء مقر المعهد العالي للدراسات التكنولوجية وبناء مقر المدرسة الوطنية للمهندسين بمنوبة وبرمجة مشروع المطعم الجامعي بوستيل منوبة.

وفي قطاع الشباب والرياضة تشمل المشاريع المبرمجة بالخصوص إحداث 2 قاعات للرياضات الجماعية وقاعة للرياضات الفردية وإعادة بناء دار الشباب بالمرناقية و5 فضاءات شبابية رياضية وتهيئة مركز التخييم والاصطياف بالحبيبية وقاعة ألعاب فردية بحي الأمل وتهيئة الملعب البلدي بوادي الليل ومشروع بناء مسبح مغطى بمنوبة وإحداث ملعب بلدي بدوار هيشر.

كما تتضمن قائمة المشاريع المبرمجة في القطاع الثقافي احداث معهد للموسيقى والرقص والفنون الركحية بمنوبة وإحداث متحف للذاكرة بحي الأمل إلى جانب توسعة المكتبة العمومية بكل من برج العامري ودوار هيشر.

V. برنامج الاستثمار خلال المخطط 2026-2030

في إطار تجسيد الرؤية والأهداف الاستراتيجية والأولويات التنموية لولاية منوبة ودون اعتبار المشاريع المخصصة للإقليم وغير الموزعة، تمت برمجة 440 مشروعا بكلفة جملية تُقدّر بحوالي 2583 مليون دينار، من بينها 1189 مليون دينار مبرمجة خلال فترة المخطط 2026–2030، وتشمل هذه البرمجة 168 مشروعا متواصلا باستثمارات تُقدّر بـ646 مليون دينار.

وقد مثّلت المشاريع المحلية 68% من العدد الجملي للمشاريع، تليها المشاريع الجهوية بـ24%. أمّا من حيث حجم الاستثمارات المبرمجة، فقد مثّلت المشاريع الجهوية 44% من إجمالي الاستثمارات، تليها المشاريع الوطنية بـ32% والمشاريع المحلية بنسبة 23%.

صنف المشروع	عدد المشاريع	الكلفة التقديرية (م د)	الاستثمارات (م د)
محلي	298	345	277
جهوي	106	1 275	530
إقليمي	2	2	1
وطني	34	961	381
المجموع العام	440	2 583	1 189

أمّا من حيث التوزيع القطاعي فتمثّل مشاريع التجهيزات الجماعية 62% ومشاريع البنية الأساسية والخدمات 34% من العدد الجملي للمشاريع في حين تمثل استثمارات البنية الأساسية والخدمات 38% والتجهيزات الجماعية حوالي 32% والفلاحة والصيد البحري 28% من جملة الاستثمارات المبرمجة.

القطاع	عدد المشاريع	الكلفة التقديرية (م د)	الاستثمارات (م د)
البنية الأساسية والخدمات	149	1 135	456
التجهيزات الجماعية	274	754	381
الصناعة والصناعات غير المعملية	3	68	14
الفلاحة والصيد البحري	14	626	338
المجموع العام	440	2 583	1 189

ولاية نابل

I. تقديم الولاية

1. الخصائص الجغرافية:

تضمّ ولاية نابل 16 معتمدية و101 عمادة و28 بلدية تبلغ مساحتها 2822 كلم² وهو ما يمثل ثلث مساحة الاقليم الثاني و1,7% من مساحة كامل البلاد، وهي شبه جزيرة يحدّها البحر شمالا وشرقا وجنوبا وتمتدّ سواحلها على طول 180 كلم، وتتميّز بتنوّع تضاريسها بين السهول الشاسعة ذات التربة الخصبة ونهاية امتداد سلسلة جبال الاطلس الصحراوي أو ما يعرف بالظهير التونسي بجبل سيدي عبد الرحمان على ارتفاع 637 متر. كما تتمتّع الجهة بمناخ متوسطي معتدل شتاء وحار صيفا ويبلغ المعدل العادي لدرجات الحرارة 17 درجة، تتراوح بين 26 درجة في فصل الصيف و11 درجة في فصل الشتاء، ويتدرج من تحت الرطب إلى شبه الجاف وبتساقطات متباينة جغرافيا يتراوح معدلها بين 390 مم و630 مم في السنة.

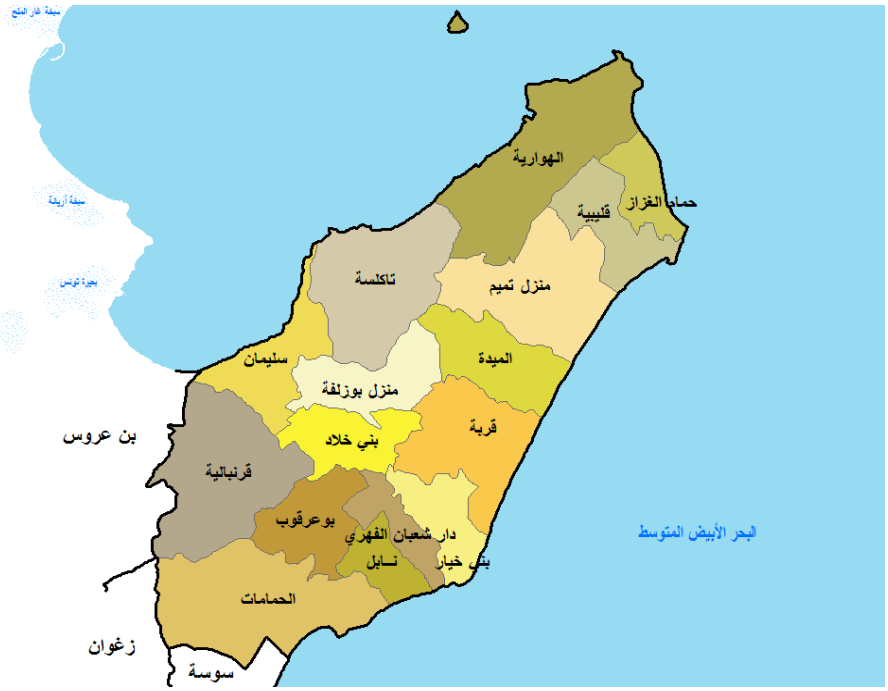

2. الخصائص الديمغرافية:

بلغ عدد سكان الولاية حسب التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024 حوالي 863,172 ألف نسمة وهو ما يمثل 21,8 % من سكان الإقليم و 7,2% من مجموع سكان البلاد، وتقدر كثافتها السكانية بـ306 ساكن بالكلم². وبلغت نسبة السكان بالوسط الحضري 71,55% مقابل 88,3% بالإقليم، وبلغت نسبة السكان بالوسط الريفي 28,45 % مقابل 11,7 % لكافة الإقليم. ويتركز السكان خاصة بالقطب الحضري نابل الحمامات الى جانب مدن وسيطة كقربة ومنزل تميم وقليبية وقرمبالية.

وتميّز الوضع الديموغرافي بالجهة خلال العشرية (2014– 2024) بتراجع معدل النمو الديمغرافي السنوي بـ 0,36 نقطة مقارنة بالعشرية التي سبقتها ليبلغ 0,92 % وهي نسبة تفوق المعدل الوطني الذي بلغ 0,87 %. كما انخفضت نسبة الاطفال الأقل من 5 سنوات من مجموع عدد السكان من 9.0 % سنة 2014 إلى 5.3 % سنة 2024، وتراجعت نسبة السكان في سنّ النشاط (الذين تتراوح اعمارهم بين 15 و59 سنة) مقارنة بمجموع السكان من 64.4 % سنة 2014 إلى 61.2 % سنة 2024، بينما ارتفعت نسبة الفئة العمرية (من 5 إلى 14 سنة) من 15.1 % سنة 2014 إلى 16.3 % سنة 2024. كما سجلت نسبة السكان الذين تجاوزت أعمارهم 60 سنة زيادة بـ5.7 نقطة وذلك من 11.5% سنة 2014 إلى 17.2 % سنة 2024.

وأبرزت نتائج التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024 أن مؤشر الشيخوخة بولاية نابل قد بلغ 79.5 % مقابل 73.9 % على المستوى الوطني، أي بزيادة 32.9 نقطة مقارنة بسنة 2014 وهو ما يدل على توجه المجتمع نحو الشيخوخة. كما بلغت نسبة الاعالة 28 % مقابل 17.6 % سنة 2014، وهو مؤشر يعكس معدل عدد الأشخاص الذين يتوجب إعالتهم داخل كل أسرة، وهو ما يمثل تحديا جديدا يجب أخذه بعين الاعتبار في السياسات الاقتصادية والاجتماعية المستقبلية.

3. الخصائص الاقتصادية والاجتماعية:

تتمركز بولاية نابل حوالي 61 ألف مؤسسة اقتصادية ناشطة في مختلف القطاعات وهو ما يمثل 7,4 %من مجموع المؤسسات الاقتصادية بكامل البلاد. وتعتبر قطبا صناعيا ذا طاقة تشغيلية عالية إذ تضم 750 مؤسسة صناعية (تشغل أكثر من 10 عمال) وهو ما يمثل 12,5 % من النسيج الصناعي الوطني، ويوفّر القطاع 14,5% من مواطن الشغل الصناعية على المستوى الوطني.

وتعدّ الجهة أول قطب سياحي بالبلاد التونسية وهي تستقطب سنويا أكثر من مليون سائح، وتضم 161 وحدة سياحية (فنادق، إقامات، شقق وقرى سياحية...) بطاقة إيواء جملية تساوي 52 ألف سرير وهو ما يمثل 22.4 % من طاقة الإيواء الوطنية. بالإضافة الى كونها من بين أهمّ أقطاب الصناعات التقليدية بالبلاد من حيث تنوع المنتوج وتعدّد الاختصاصات كالفخار التقليدي والخزف الفني والنقش على الحجارة والتطريز اليدوي وخياطة الملابس التقليدية، والتي تجسّد مهارة وابداع الحرفيين ممّا بوأها المرتبة الاولى وطنيا في حجم صادرات منتوجات الصناعات التقليدية.

وتساهم بنسبة هامة في الإنتاج الوطني الفلاحي تقدّر بـ 15 % إذ تختصّ بتعدد المواسم الفلاحية واختلاف المنتوجات الزراعية (الخضروات، الزراعات الكبرى، الاشجار المثمرة خاصة العنب والبرتقال، الزراعات الصناعية، الزياتين...) وذلك رغم صغر مساحة أراضيها الفلاحية التي لا تتجاوز 4 % من مجموع مساحة الأراضي الفلاحية لكامل البلاد. كما تساهم الجهة بنسبة هامّة من منتوجات الصيد البحري بحكم موقعها الساحلي إذ يوجد بها أكبر ميناء للصيد البحري (قليبية) الى جانب 3 موانئ للصيد الساحلي.

أمّا في المجال الاجتماعي، فتحتوي الجهة على مؤسسات هامّة لتكوين الموارد البشرية أبرزها 12 مؤسسة جامعية يؤمّها حوالي 13 ألف طالب علاوة على القطب التكنولوجي سليمان برج السدرية المختصّ في المجالات المتعلقة بالبيئة والذي يضمّ 4 مراكز بحوث تعمل في مجالات تثمين الموارد الطبيعة والمحافظة على المحيط مثل الطاقات المتجددة والبيوتكنولوجيا والمياه.

أمّا فيما يتعلق بالمؤشرات الاجتماعية فقد بلغت نسبة الأمية 16,89 % مقابل 14 % بالإقليم، ونسبة التغطية الصحية 78,43 % مقابل 80,6 % بالإقليم ونسبة التغطية الاجتماعية العامة 66,4 % مقابل 50,4 % بالإقليم وسجلت الولاية أدنى نسب البطالة بالبلاد بـ10,78% مقابل 13,1% بالإقليم كما بلغ عدد العائلات المتمتعة بالمنح القارة 15605 عائلة سنة 2024.

وعلى مستوى الخصائص البيئية، فتتميز جهة الوطن القبلي بثرائها الطبيعي واحتوائها على مناطق طبيعية متنوعة تتكوّن من أوساط متعدّدة للمحيط الطبيعي والبيئي مثل السباخ، والشواطئ الصخرية والجبال والغابات. وللمحافظة على هذا المخزون البيئي والايكولوجي، تسعى الجهة إلى حسن توظيف وتثمين الإمكانيات والقدرات الطبيعية التي تزخر بها ووضع الاليات والبرامج الرامية لحمايتها من الكوارث الطبيعية ومن مختلف مظاهر التلوث.

وتبوأت ولاية نابل مرتبة متقدمة في مؤشر التنمية الجهوية فهي الخامسة إقليميا والسابعة وطنيا بمؤشر بلغ 0,487 سنة 2024، ممّا يعكس استفادة الجهة من قربها من القطب العمراني والاقتصادي لتونس الكبرى وتنوع أنشطتها الاقتصادية وانفتاحها على الخارج خاصة في المجالين الصناعي والسياحي.

4. تطور الاستثمار بعنوان الفترة 2021-2025:

قُدّرت الاستثمارات المنجزة بالولاية خلال الفترة (2021-2025) بـ 3605,4 مليون دينار محققة نسبة انجاز تساوي 71.8 %مقارنة بالاستثمارات المبرمجة، وتتوزع الاستثمارات المنجزة بين 23 % بالقطاع العام و77% بالقطاع الخاص.

حوصلة الاستثمارات المنجزة خلال الفترة 2021-2025

الوحدة: مليون دينار

المتدخل	الاستثمارات المبرمجة	الاستثمارات المنجزة	نسبة الإنجاز(%)
القطاع العام	1270,4	830,9	% 65,4
القطاع الخاص	3745,1	2774,5	% 74,1
المجموع	**5015.5**	**3605,4**	**%71,8**

وبلغت جملة الاستثمارات العمومية المنجزة 830,9 مليون دينار وهو ما يمثل 65,4% من مجموع الاستثمارات العمومية المبرمجة، وقد استأثر بها قطاعات البنية الأساسية (38,0%) والبيئة (22,4 %) تليها كل من القطاعات المنتجة (14,8%) والقطاعات الاجتماعية (14,16%).

أما بالنسبة لجملة الاستثمارات المنجزة من قبل القطاع الخاص فقدّرت بـ 2774,5 مليون دينار، وهو ما يمثّل 74,1% من جملة الاستثمارات المبرمجة، وقد احتكر قطاع السكن جزء هام من الاستثمارات (40,9 % من مجموع الاستثمارات الخاصة)، يليه قطاع الصناعات المعملية (27,2 %) وقطاع السياحة والخدمات (21,3%) وقطاع الفلاحة والصيد البحري (10,6%).

II. الامكانيات والفرص المتاحة

1. الإمكانيات:

- القرب من العاصمة ومن تجهيزاتها ومن المرافق الأساسية مثل مطار تونس قرطاج الدولي ومطار النفيضة الدولي والميناء التجاري برادس وميناء حلق الوادي، مع وجود شبكة هامة من الطرقات وكذلك شبكة للسكك الحديدية.
- ثراء المحيط الطبيعي المتنوّع والجذاب وشريط ساحلي بطول 180 كم.
- القطب التكنولوجي سليمان برج السدرية المتخصّص في الطاقة المتجددة والمياه والبيئة والبيوتكنولوجيا النباتية ويضمّ 4 مراكز بحوث و3 مؤسسات جامعية يؤمها 800 باحث و200 مهندس و5 آلاف طالب ومؤسسات التعليم العالي (عمومية وخاصة) في مجالات متعدّدة وتنوع الاختصاصات في مجال التكوين المهني.
- قطب فلاحي رائد يوفّر منتوجات متعدّدة ويساهم بنسبة هامة في الإنتاج الوطني الفلاحي فضلا عن نشاط متميّز لقطاع الصيد البحري باحتوائه على أكبر الموانئ على المستوى الوطني من حيث الانتاج وهو ميناء الصيد البحري بقليبية علاوة على توفر 3 موانئ للصيد الساحلي ببني خيار وسيدي داود والهوارية.
- نسيج صناعي مشغّل ومصدّر يشمل مختلف الأنشطة.
- وجهة متميّزة للسياحة الشاطئية والاستشفائية مع توفّر إمكانات هامة لتنمية الأنشطة السياحية المجدّدة.

2. الفرص:

- التحول الرقمي والابتكار وحسن توظيف تقنيات التكنولوجيا والاتصال في كافة المجالات الاقتصادية.
- الفلاحة الإيكولوجية والمستدامة من ذلك الفلاحة البيولوجية التي يمكن أن تساهم في خلق منظومة فلاحية بيئية وصحية تراعي كل الابعاد التنموية.
- استغلال وتثمين استخدام المياه المستعملة المعالجة في عديد المجالات والانشطة.
- الصناعات والانشطة الاقتصادية الصديقة للبيئة (الاقتصاد الاخضر، الاقتصاد الازرق والاقتصاد الدائري) التي تؤمّن الاندماج ضمن الاستراتيجية الوطنية للانتقال الايكولوجي.
- الاستثمار في الطاقات المتجددة وتحسين كفاءة الطاقة (الطاقة الشمسية والطاقة الهوائية).

III. أهم الإشكاليات التنموية

1. الإشكالية التنموية العامة:

اختلال التوازن بين المناطق الحضرية والريفية والشمالية والجنوبية، إضافة إلى تنافس القطاعات على الموارد الطبيعية وتعقّد الإشكاليات العقارية، مع ضعف تثمين النسيج الاقتصادي المتنوع وعدم قدرته على خلق قيمة مضافة.

2. الإشكاليات الخصوصية:

في مجال التنظيم الترابي

- بطء في نسق إعداد ومراجعة أمثلة التهيئة العمرانية وتفاقم الاشكاليات العقارية المتمثلة خاصة في تشتّت الملكية وتزايد عدد الرسوم العقارية المجمدة وبطء إجراءات التحيين ونقص الرصيد العقاري لإنجاز المشاريع العمومية.
- الاضطرابات المتكررة والمتواترة في التزود بالماء الصالح للشراب خلال فترة الذروة في عدد من المناطق وتقادم شبكات التوزيع والنقص في الاعتمادات المخصصة للصيانة.
- ضعف البنية التحتية والحالة السيئة للطرقات والمسالك الفلاحية وضعف خدمات النقل والاتصالات.

في المجال الاقتصادي

- محدودية الاستثمارات العمومية في مختلف القطاعات ممّا أثّر سلبا على مستوى البنية الأساسية والمرافق الجماعية وتسبّب في تراجع ظروف العيش ومناخ الاستثمار.
- ندرة المقاسم الصناعية المهيأة والتأخر في انجاز المناطق الصناعية المبرمجة مما تسبّب في تزايد الانتصاب العشوائي للمؤسسات الصناعية على الأراضي الفلاحية وضعف تأهيل القطاع الصناعي والمناطق الصناعية القديمة وعدم تسوية وضعية عديد المؤسسات الصناعية المقامة خارج المناطق الصناعية وخاصة الملوثة منها الى جانب تواضع نتائج منظومة نقل التكنولوجيا وتثمين البحث العلمي وضعف انفتاح المؤسسات التكوينية والجامعية والبحثية على المؤسسات الاقتصادية.
- ضعف مردودية القطاع السياحي بسبب موسميّة النشاط وتفاقم مديونية المؤسسات السياحية وتدني مستوى الخدمات وغلق العديد من الوحدات السياحية الكبرى.
- مواجهة القطاع الفلاحي لعدّة إشكاليات تتعلق أساسًا بالآفات الزراعية وارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج وضعف برامج الارشاد والتأطير بالإضافة إلى تدهور جودة التربة وتراجع مردودية القطاع واستنزاف الموارد المائية ونضوب العديد من الآبار وتملّح مياه الري والتربة.

في المجال الاجتماعي

- تأخّر تنفيذ عديد البرامج والمشاريع العمومية مثل مشاريع الصحة وتهذيب الأحياء الشعبية والسكن الاجتماعي والمشاريع التربوية والثقافية والشبابية.
- محدودية الإمكانيات البشرية والمادية المخصصة للقطاعات الاجتماعية والتي تؤثر مباشرة على حياة المواطن كقطاعات الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية.

IV. الأهداف الرئيسية والأولويات التنموية

1. الرؤية التنموية:

تحقيق تنمية شاملة توازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة وتضمن جودة الحياة للمواطنين وتعزّز اندماج الولاية في محيطها الإقليمي والوطني.

2. الأهداف الرئيسية:

الهدف الأول: ضمان بيئة سليمة والإرتقاء بنوعية الحياة

يعتمد تحقيق هذا الهدف على الأولويات التالية:

- المحافظة على المحيط الطبيعي من خلال حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري والتصدي للتوسع العمراني على حساب المناطق الحساسة والقضاء على مصادر التلوث الناتج عن المياه المستعملة.
- النهوض بنوعية الحياة عبر الترفيع في المساحات الخضراء وإرساء منظومة نموذجية للتصرّف في النفايات والاهتمام بالتنظيم العمراني وجمالية المدن والتجمعات السكنية.
- دعم التحول الطاقي من خلال التشجيع على استعمال الطاقات المتجددة والنظيفة للأفراد والمؤسسات العمومية والخاصة وتكثيف المشاريع المنتجة لهذه الطاقات.
- التصرف المستدام في الموارد المائية وحسن توظيفها عبر التوجه نحو الموارد البديلة وتكثيف استغلالها في المجالات والأنشطة الملائمة.

ولتجسيد هذا الهدف واستنادا إلى قائمة المشاريع المقترحة، تمت برمجة عديد المشاريع من بينها دراسة إحداث محطة معالجة المياه المستعملة في المناطق الصناعية سليمان، قرمبالية، منزل بوزلفة، بني خلاد وبوعرقوب وحماية معتمديات الهوارية وبوعرقوب وقليبية وبني خيار ومنزل تميم ونابل من الفيضانات، بالإضافة إلى تجديد وتهيئة شواطئ المامونية قليبية باستخدام حلول لينة وايكولوجية واحداث منتزه بيئي بشط المريسة منزل حر.

كما تشمل هذه المشاريع انجاز أشغال نظام التصرف في الغازات في الخانة عدد 1 بالمصب المراقب بنابل وإنجاز وحدة معالجة وتثمين النفايات المنزلية والمشابهة بولاية نابل وإحداث مراكز الجمع والتحويل واستكمال الجزء الثاني من مشروع التطهير الرتيبة وادي العبيد هنشير الشاذلي دار الجندي زنقو واحداث مصرف بحري للمياه المستعملة لمحطة التطهير دار شعبان الفهري وإحداث محطة تطهير نموذجيّة بالمنطقة البلدية تازغران -بوكريم - زاوية المقايز.

الهدف الثاني: تطوير القطاعات المنتجة ودعم الاستثمار والتشغيل والتشجيع على بعث الشركات الأهلية

يستند هذا الهدف على جملة من الأولويات تتعلق بـ:

- تنمية الاقتصاد الرقمي من خلال تشجيع المؤسسات العمومية والخاصة على بناء قواعد البيانات والترابط البيني مع المنظومات الوطنية (الصناديق الاجتماعية والأداءات والبنوك ومؤسسات الخدمات المختلفة...) مع رفع الحواجز التي تحول دون ذلك وتيسير الولوج إليها وإلزامية العمل بها الى جانب اعتماد اسداء الخدمات الالكترونية.
- دعم القطاعات الواعدة وذات الأولوية وسلاسل القيمة عبر استحثاث مشاريع الشراكة بين مؤسسات البحث العلمي والقطاعات الاقتصادية وتحديث القطاع الصناعي وتوجيهه نحو صناعات ذات جودة وقيمة مضافة عالية.
- الرفع من مردودية وقدرات منظومات الإنتاج الفلاحي وتطوير المنتوجات الاستراتيجية من خلال التوجه نحو أنماط الإنتاج العصري كالزراعات المائية (بدون تربة) واستغلال المياه البديلة لتكثيف انتاج المساحات السقوية وربط الإنتاج بسلاسل القيمة.
- تحسين جودة قطاع التكوين المعرفي والمهني من خلال إحداث الاختصاصات المجددة وتشجيع الاقبال عليها وتجهيز مواقع التكوين بالإمكانيات اللوجستية والمخابر اللازمة.
- تحسين فاعلية آليات التشغيل عبر استحداث برامج وآليات جديدة تراعي خصوصيات القطاعات والجهات ودفع نسق إحداث الشركات الأهلية المحلية والجهوية وتفعيل آليات الاقتصاد التضامني والتمويل التشاركي.

وللمساهمة في تحقيق هذا الهدف، وبالرجوع إلى قائمة المشاريع المقترحة، تمت برمجة عديد المشاريع من أهمها مواصلة انجاز أشغال توسعة المنطقة الصناعية بوعرقوب حشاد التابعة للقطب التكنولوجي ببرج السدرية (20 هك) وبرمجة مشاريع جديدة تشمل أساسا تهيئة المنطقة الصناعية منزل تميم ودراسة تهيئة المنطقة الصناعية تاكلسة.

وفي قطاع السياحة والصناعات التقليدية، سيتم اتمام انجاز مشروع احداث مركز افريقي متوسطي للتكوين في مهن السياحة صلب معهد التكوين في مهن السياحة بالحمامات ومواصلة انجاز مشروع تهيئة وتوسعة القرية الحرفية بنابل وتهيئة حي الأفران بنابل ودعمه بالطاقة غير الملوثة وتمكين صانعي الفخار من عرض المنتوج وادماجه بالمسلك السياحي.

وفي مجال الرفع من مردودية قطاع الفلاحة والصيد البحري، تمت برمجة إحداث أربع مناطق سقوية بمعتمديات الميدة وتاكلسة وبني خيار ومنزل تميم إضافة إلى تطوير تجهيزات الصيد البحري من خلال برمجة أشغال إصلاح وإعادة تهيئة ميناء الصيد البحري بكل من الهوارية وبني خيار ومواصلة إصلاح ميناء قليبية.

وفي قطاع التكوين المهني، تمت برمجة مشاريع تتعلق خاصة بإنجاز القسط الثاني لتهيئة المركز القطاعي للتكوين في مهن الالية العامة بقرمبالية واستكمال مشروع إعادة هيكلة مركز التكوين والتدريب المهني بقربة وتحديث المركز القطاعي للتكوين في الجلود والأحذية بتازركة ومركز التكوين في الحرف الفنية بنابل وإعادة تهيئة وهيكلة مركز الفتاة الريفية بباطرو (نيانو) بقرمبالية.

الهدف الثالث: تنمية الموارد البشرية والارتقاء بجودة الخدمات والمرافق العمومية من خلال:

- تطوير جودة المنظومة التربويّة من خلال تخفيف الاكتظاظ بالأقسام وتوفير الموارد البشرية الكفأة وتسريع مشاريع صيانة المؤسسات التربوية.
- الارتقاء بالأنشطة التوعوية والتثقيفية والترفيهية عبر تشجيع برامج ومشاريع الإبداع الثقافي والترفيهي.
- الارتقاء بجودة الخدمات الاجتماعية من خلال الاحاطة بالأطفال والنهوض بالمرأة ورعاية ذوي الاحتياجات الخصوصية والفئات الهشة وتعصير القطاع الصحي.

ولتجسيم هذا الهدف وأولوياته، وبالرجوع إلى قائمة المشاريع المقترحة، تمت برمجة عديد المشاريع نذكر منها إحداث معهد ثانوي بكل من دار شعبان الفهري ومنزل بوزلفة وبني خلاد ومدرسة إبتدائية بمنطقة سيدي موسي بالحمامات ومدرسة إعدادية بقرمبالية إلى جانب البرامج السنوية للصيانة والتهيئة والتوسيع بالإضافة لبناء مقر المعهد العالي للّغات وتهيئة المعهد العالي للدراسات التكنولوجية وتهيئة وتوسعة مؤسسات.

وفي المجال الثقافي، تمت برمجة مشاريع تتعلق أساسا ببناء مركز فنون درامية وركحية بنابل وإحداث القطب العربي المتوسطي للصناعات الابداعية - المركز الدولي الحمامات وبناء مركز إقامة فنية (دار شعبان الفهري) وتوسعة مسرح الهواء الطلق وصيانة دار الثقافة بقليبية وترميم برج قليبية وإحداث 2 دور ثقافة ببني خيار والحمامات.

وفي مجال تطوير النشاط الشبابي والرياضي، تمت برمجة جملة من المشاريع من بينها إحداث مسبح وتهيئة مضمار ألعاب القوى بمدينة نابل وإحداث 6 دور شباب وإحداث 2 ملاعب بلدية لكرة القدم وإحداث 2 قاعات للرياضات الجماعية وقاعات للرياضات الفردية ومجموعة من ملاعب الأحياء والفضاءات الشبابية الرياضية بالإضافة لتهيئة وصيانة جملة من المنشآت الشبابية والرياضية.

أما في مجال العناية بالطفولة والمرأة والأسرة، فقد تمت برمجة إحداث مركز نموذجي للتعهد بأطفال التوحد بمنزل بوزلفة وتهيئة وتوسيع نادي الأطفال المندمج بقربة وتهيئة وصيانة مركز الإدماج الاجتماعي واحداث نادي أطفال متعدد الوظائف بقرمبالية الشرقية وتوسعة وتهيئة مركز الاصطياف وترفيه الأطفال بالحمامات وبناء مركب الطفولة بكل من تاكلسة والميدة وحمام الغزاز بالإضافة للتدخلات المتعلقة بالصيانة والتهيئة والتوسعة والتجهيز ودعم برامج التمكين الاقتصادي والاجتماعي لفائدة أمهات التلاميذ المهددين بالإنقطاع المدرسي وللنساء ضحايا العنف الزوجي وللأسر ذات الوضعيات الخاصة والبرنامج الوطني الجديد لريادة الأعمال النسائية.

وفي القطاع الصحي، تمت برمجة جملة من المشاريع من بينها تهيئة مستشفى محمد التلاتلي بنابل وإحداث قسم للإنعاش الطبي بمستشفى محمد الطاهر المعموري بنابل وتوسعة قسم لأمراض النساء والتوليد بكل من المستشفى الجهوي بمنزل تميم بالإضافة للبرامج المتعلقة بالصيانة والتهيئة والتوسعة.

الهدف الرابع: تنظيم المجال الترابي وتطوير البنية التحتية

يرتكز تجسيم هذا الهدف على الأولويات التالية:

- تنظيم المجال الترابي من خلال تنفيذ خطة متوازنة للتهيئة الترابية وتسريع عمليات مراجعة أمثلة التهيئة العمرانية وتطوير المدن والقرى وتنظيم التوسّع العمراني وتعبيد الطرقات بالمناطق الحضرية وصيانة وتوسعة وتمديد شبكة التنوير العمومي.
- النهوض بقطاع السكن عبر وضع خطة جهوية متكاملة لتوفير الرصيد العقاري وتهيئته وتجهيزه وتخصيص جزء منه لبرامج النهوض بالسكن الاجتماعي.
- تحسين ربط الجهة بمحيطها من خلال تعصير شبكة الطرقات المهيكلة وتوسعة الشبكة الحديدية.

وقصد تحقيق هذا الهدف والاستجابة لتطلعات المجالس، وبالعودة إلى قائمة المشاريع المقترحة، تمت برمجة مشاريع للنهوض بالسكن الاجتماعي من بينها إنجاز 9 مقاسم سكنية و45 مسكنا إجتماعيا وإزالة 50 مسكن بدائي وإعداد 9 دراسات لتهيئة مناطق سكنية بالإضافة إلى تعبيد الطرقات بالمناطق الحضرية وصيانة وتمديد شبكة التنوير العمومي ومواصلة أشغال تهذيب الأحياء الشعبية.

ولتعزيز الربط بين مختلف معتمديات الولاية، تمّت برمجة جملة من المشاريع تتمثل أساسا في مضاعفة الطريق الوطنية رقم 1 من قرمبالية الى برج السدرية وتوسعة وتدعيم الطريق الجهوية رقم 28 من براكة الساحل إلى حدود ولاية زغوان، وتهيئة وصيانة الطريق الجهوية رقم 26 من الهوارية إلى سليمان وتهيئة جزء من الطريق الجهوية رقم 26 والطريق المحلية رقم 594 الرابطة بين الطريق الوطنية رقم 1 بمعتمدية قرمبالية والطريق الرابطة بين الشريفات ومنزل بوزلفة وبناء 4 جسور بالإضافة إلى تعبيد وتهيئة المسالك الريفية وبرمجة دراسة تمديد خط الضاحية الجنوبية نحو سليمان.

V. برنامج الاستثمار خلال المخطط 2026-2030

في إطار تجسيد الرؤية والأهداف الاستراتيجية والأولويات التنموية لولاية نابل ودون اعتبار المشاريع المخصصة للإقليم وغير الموزعة، تمت برمجة 1438 مشروعا بكلفة جملية تُقدّر بحوالي 3082 مليون دينار، من بينها 1928 مليون دينار مبرمجة خلال فترة المخطط 2026–2030، وتشمل هذه البرمجة 325 مشروعا متواصلا باستثمارات تُقدّر بـ 890 مليون دينار.

وقد مثّلت المشاريع المحلية 84% من العدد الجملي للمشاريع، تليها المشاريع الجهوية بـ 14%. أمّا من حيث حجم الاستثمارات المبرمجة، فقد مثّلت المشاريع الجهوية 54% من إجمالي الاستثمارات، تليها المشاريع المحلية بـ 38% والمشاريع الوطنية بـ 8%.

صنف المشروع	عدد المشاريع	الكلفة التقديرية (م د)	الاستثمارات (م د)
محلي	1214	1077	729
جهوي	196	1728	1037
إقليمي	-	-	-
وطني	28	277	161
المجموع العام	1 438	3082	1 928

أمّا من حيث التوزيع القطاعي فتمثّل مشاريع البنية الأساسية والخدمات 50% ومشاريع التجهيزات الجماعية 46% من العدد الجملي للمشاريع. أمّا من حيث حجم الاستثمارات المبرمجة فتمثل استثمارات البنية الأساسية والخدمات 64% والتجهيزات الجماعية 24% والفلاحة 10% من جملة الاستثمارات المبرمجة.

القطاع	عدد المشاريع	الكلفة التقديرية (م د)	الاستثمارات (م د)
البنية الأساسية والخدمات	714	2068	1 240
التجهيزات الجماعية	667	634	469
الصناعة والصناعات غير المعملية	7	73	26
الفلاحة والصيد البحري	50	307	193
المجموع العام	1 438	3082	1 928

الإقليم الثالث

I. تقديم الإقليم

1. الخصائص الجغرافية:

تبلغ مساحة الاقليم الثالث 26258 كلم^2، أي ما يمثل 16,2% من مساحة البلاد، بحدود برية غربية مع القطر الجزائري على طول 220 كلم وشريط ساحلي بطول 210 كلم. ويضم الإقليم ولايات سليانة، سوسة، القصرين، القيروان، المنستير والمهدية و79 معتمدية و117 بلدية و589 عمادة، وتتنوع تضاريسه بين السهول الساحلية والسباسب السفلى بالجهة الشرقية إلى الهضاب والسباسب العليا في المناطق الوسطى والغربية، في حين تتميّز الجهة الغربية بتضاريس جبلية وغابات (سلسلة الظهرية التونسية) التي تضم جبل الشعانبي بارتفاع 1544 متر عن سطح البحر. وتتراوح خصائص المناخ بالإقليم بين المتوسطي على السواحل وشبه جاف إلى جاف في المناطق الوسطى والداخلية.

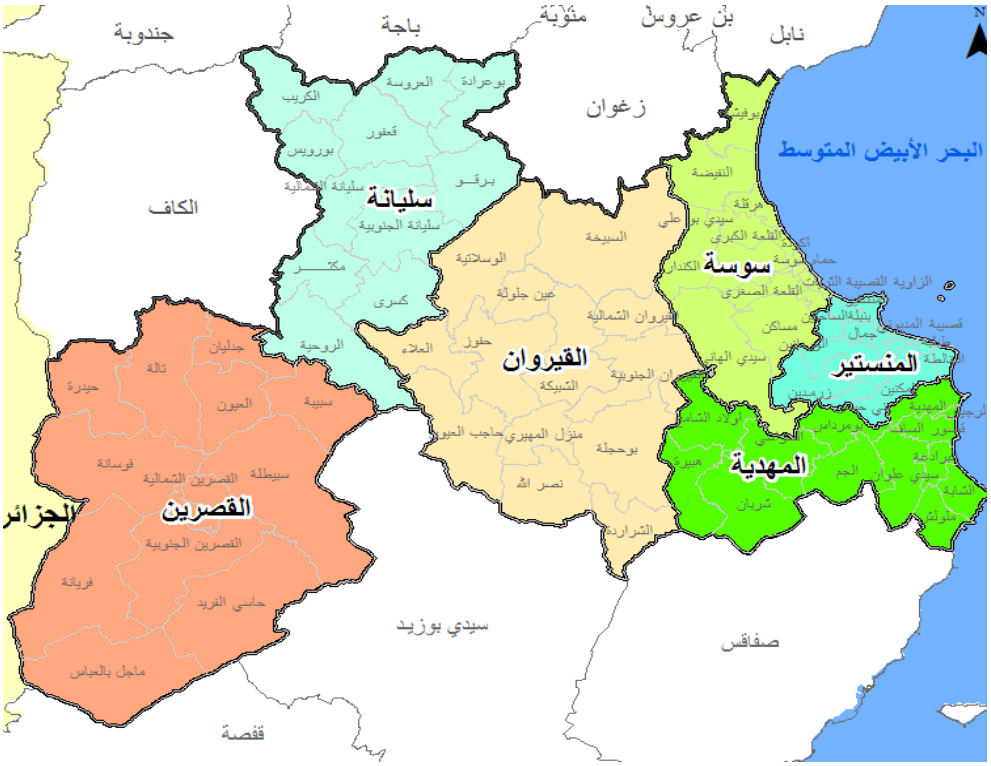

2. الخصائص الديمغرافية:

بلغ عدد السكان بالإقليم سنة 2024 حسب التعداد العام للسكان والسكنى نحو 3121,8 ألف نسمة، وهو ما يمثل 26.1% من سكان البلاد ويتركز 58 % منهم بالولايات الساحلية التي تتميز بكثافة سكانية عالية، مقابل كثافة سكانية ضعيفة في وسط وغرب الإقليم.

وشهد الهرم السكاني بالإقليم تحولا هاما يتمثل في تراجع الفئة العمرية (15-59 سنة) بنسبة 6% خلال العشرية 2014 -2024 لتصل إلى حدود 60% سنة 2024، مقابل ارتفاع نسبة الفئة العمرية (60 سنة فما فوق) بـ 3,8 % لتبلغ 15% سنة 2024 مما يشير إلى تسجيل بوادر تهرم سكان الإقليم.

ويبرز الجدول التالي توزيع سكان الإقليم ونسبة النمو الديمغرافي حسب الولاية على امتداد الفترة 2014-2024:

تطورعدد سكان الإقليم الثالث حسب الولايات بين سنتي 2014- 2024

الولاية	2014	2024	نسبة النمو الديمغرافي %
سوسة	674 818	762 281	1,23
المنستير	548 828	599 769	0,89
المهدية	410 812	449 985	0,91
القصرين	439 243	492 741	1,16
القيروان	570 436	600 803	0,52
سليانة	223 087	216 242	-0,31
الإقليم الثالث	2 867 224	3 121 821	0,85
المستوى الوطني	10 982 476	11 972 169	0,87

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء / نتائج التعداد العام للسكان والسكنى لسنتي 2014 و2024

3. الخصائص الاقتصادية والاجتماعية:

يمثل الإقليم ثقلا اقتصاديا متعدد الأبعاد بالنظر إلى ما يتميز به من تنوع بنيوي في القاعدة الإنتاجية وثراء في الموارد الطبيعية والبشرية وتموقعا استراتيجيا يجمع بين الداخل والساحل. ويرتكز النموذج الاقتصادي به على مزيج متكامل من الأنشطة الفلاحية والصناعية، والخدماتية، والسياحية والبحرية.

ففي المجال الفلاحي، يضم الإقليم 807 ألف هكتار من الأشجار المثمرة منها 672 ألف هكتار من الزياتين (ما يمثل 33.5% من المساحة الوطنية من غابة الزيتون). ويبلغ حجم الإنتاج من الغلال 863 ألف طن منها 619 ألف طن من زيتون الزيت، أي ما يعادل حوالي 120 ألف طن من زيت الزيتون (33.5% من الإنتاج الوطني) وإنتاج حيواني وبحري وازن يوفر سنويا نحو 47 ألف طن من اللحوم الحمراء و293 مليون لتر من الحليب، إلى جانب إنتاج 63 ألف طن من منتوجات الصيد البحري و18 ألف طن من الأحياء المائية، مما يعزز دوره في الأمن الغذائي الوطني ويفتح آفاقًا لتطوير سلاسل القيمة الداعمة للنمو والتشغيل.

وفي المجال السياحي تتوفر بالإقليم 214 مؤسسة فندقيّة تبلغ طاقة إيوائها حوالي 82 ألف سرير، تستقطب نحو 22.4% من عدد السياح على النطاق الوطني، أهمها المناطق السياحية بكل من "سوسة-القنطاوي" والمنطقة السياحية بالمهدية والمنطقة السياحية "بصقانص المنستير".

ويضم الإقليم في المجال الصناعي والخدماتي قرابة 185 ألف مؤسسة خاصة (22.4% من المجموع الوطني) منها 85 % في المنطقة الشرقية (بكل من ولاية سوسة بنسبة 35% وولاية المنستير بنسبة 35.2%) وتتمركز به 2848 مؤسسة صناعية تشغل أكثر من 10 عمال (ما يمثل 21% من عدد المؤسسات الصناعية على المستوى الوطني) .

وتعكس المؤشرات العامة في المجال الاجتماعي تقارب الوضع الاجتماعي بالإقليم مع المستوى الوطني إلا أنها تشهد تفاوتا بين ولاياته، حيث بينت نتائج التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024 ان نسبة التغطية الصحية بلغت 77 % (76,1 % وطنيا) والتغطية الاجتماعية الفعلية 62 % (65,6 % وطنيا) ونسبة الأمية 19,4 % (17,3 % وطنيا). وبلغت نسبة التزود بالماء الصالح للشراب 83,3 % (86,8 % وطنيا) والربط بشبكة التنوير نسبة 97,5 % (97,6 % وطنيا) وشبكة التطهير بالمدن المتبناة نسبة 56,3 % (61,9 % وطنيا).

غير أن هذا الثقل الاقتصادي وتنوع القاعدة الإنتاجية لا ينعكسان بشكل متكافئ على مختلف مكونات الإقليم. إذ يكشف مؤشر التنمية الجهوية لسنة 2024 عن فوارق داخلية واضحة بين ولايات الشريط الساحلي والمناطق الوسطى والغربية، حيث احتلت ولاية المنستير المرتبة الثانية وولاية سوسة المرتبة الخامسة وطنيا، في حين ضلّت ولايتي القصرين والقيروان في آخر الترتيب الوطني، وهو ما يبرز فجوة تنموية هيكلية تستدعي تعزيز التكامل المجالي والعمل على تقليص التفاوت التنموي بين ولايات الإقليم.

4. تطور الاستثمار خلال الفترة 2021-2025:

بلغ الحجم الجملي للاستثمارات المبرمجة خلال الخماسية (2021-2025) قيمة 20352,32 مليون دينار، في حين بلغت النسبة العامة للإنجاز 70,2% مثل ما يبينه الجدول التالي:

حوصلة الاستثمارات المنجزة خلال الفترة 2021-2025

الوحدة: مليون دينار

المتدخل	الاستثمارات المبرمجة	الاستثمارات المنجزة في الفترة 2021-2025	نسبة الإنجاز (%)
القطاع العام	7449,18	2910,93	39,1
القطاع الخاص	12903,14	11370,95	88,1
المجموع	**20352,32**	**14281,88**	**70,2**

بلغت الاستثمارات العمومية المنجزة خلال الفترة 2021-2025 حجما إجماليا يقدر بـ 2910.93 مليون دينار، وبذلك لم تتجاوز نسبة 39.1 % من جملة الاستثمارات العمومية المبرمجة، توزعت بين القطاعات الاقتصادية الكبرى لتكون بنسبة 25,6 % بقطاع البنية الأساسية و21,5 % بالقطاعات المنتجة و17 % بقطاع البيئة و16,3 % بالقطاعات الاجتماعية و2,1% بقطاع النقل.

اما انجازات القطاع الخاص من مجموع الاستثمارات المنجزة خلال نفس الفترة فقد بلغت نسبة 79.6 % فيما تحققت نسبة انجاز مقارنة بالاستثمارات الخاصة المبرمجة 88.1 % واستأثر قطاع السكن الخاص بـ 70,9 % من جملة الاستثمارات المنجزة في حين ساهم قطاع الصناعة بـ 12,4 % وقطاع السياحة والخدمات بـ 9,5 % وقطاع الفلاحة بـ 7,2 %.

II. الامكانيات والفرص المتاحة

1. الإمكانيات:

في ضوء مقوماته البنيوية والوظيفية، يتوفر بالإقليم رصيد استراتيجي متكامل يعزز قدرته على لعب دور أكبر في إعادة التوازن المجالي وتعزيز الاندماج الاقتصادي الوطني والمغاربي. ويمثل الموقع الجغرافي الوسيط الذي يربط الشمال بالجنوب والساحل بالداخل، إلى جانب الواجهة البحرية الهامة والحدود البرية مع الجزائر، عناصر أساسية تمنحه قابلية عالية لتطوير النشاط الاقتصادي به وذلك من خلال تكثيف المبادلات التجارية وتطوير دوره اللوجيستي على المستويين الوطني والدولي. كما يشكل تنوع الإرث الحضاري والثقافي وتعدد الخصائص الطبيعية والمناخية والبيئية، قاعدة صلبة لتثمين أنماط السياحة البديلة والمستدامة ذات القيمة المضافة العالية في تكامل مع السياحة الشاطئية بما يوفر منتوجا سياحيا متنوعا على امتداد السنة.

وعلى المستوى الاقتصادي، يمثل الإقليم وزنا إنتاجيا معتبرا إذ يضم قرابة ربع المؤسسات الخاصة على الصعيد الوطني، مدعوما بقطب صناعي متنوع ومتطور يتركز أساسا بالولايات الساحلية ومدينة القيروان، وبنية تحتية صناعية في توسع مستمر تشمل 45 منطقة صناعية. كما يتميز الإقليم بقطب فلاحي متنوع الإنتاج مع تخصص واضح في بعض المنتوجات ذات القدرة التنافسية العالية على غرار انتاج زيت الزيتون وانتاج الباكورات من الخضر والصيد البحري وتربية الاحياء المائية بالولايات الساحلية وانتاج التفاح والتين الشوكي والخضر بالولايات الوسطى والغربية بالإضافة إلى مساحات كبرى قابلة للري تقدر بنحو 148 ألف هكتار تمثل نسبة 32.5% من المساحة الوطنية القابلة للري أهمها بولايتي القيروان والقصرين. هذا فضلا عن توفر مدخرات هامة من المواد الإنشائية خاصة بالولايات الغربية بما يفتح آفاقا واعدة لتطوير سلاسل القيمة المحلية.

كما تتوفر بالإقليم بنية أساسية للنقل والترابط الدولي تشمل مطارين دوليين بكل من النفيضة والمنستير وميناء تجاريا هاما بسوسة مما يسهل الانفتاح على المحيط الخارجي إلى جانب شبكة خطوط من السكك الحديدية على غرار الخطين رقم 6 ورقم 11 والطرقات السيارة والسريعة التي تعبر الإقليم المنجزة والمبرمجة ومنها بالخصوص الطريق السيارة أ1 والطريق السيارة تونس-جلمة التي هي بصدد الانجاز والطرقات الوطنية رقم 1 ورقم 2 ورقم 3، مما يعزز الإمكانيات اللوجيستية ويدعم جاذبية الإقليم للاستثمار والتصدير.

كما تستند هذه الديناميكية إلى كثافة سكانية هامة ونشيطة تمثل ربع سكان البلاد، مع توفر موارد بشرية مؤهلة خاصة بالمدن والولايات الساحلية، تدعمها مؤسسات جامعية متخصصة ذات إشعاع وطني ومراكز للتكوين المهني والتقني قابلة للتكيف مع حاجيات سوق الشغل، فضلا عن وجود مستشفيات جامعية ذات جودة عالية وكفاءات طبية متميزة تستند إلى التعليم الجامعي أهمها بولايتي المنستير وسوسة في اختصاصات هامة كالصيدلة، والطب وطب الاسنان والهندسة.

2. الفرص:

يتيح الإقليم حزمة متكاملة من الفرص التنموية القابلة للاستغلال والتطوير في إطار تمشي يعتمد على الاستفادة من جميع المقومات المتاحة من ذلك الإمكانيات والموارد الذاتية المتوفرة بمختلف مناطقه. فموقعه الاستراتيجي يفتح آفاقا واسعة لتطوير التجارة العابرة والبينية نحو الجزائر وليبيا والتفتح على المحيط الخارجي في مجالات المبادلات والخدمات وسلاسل التزويد. ويتعزز هذا الدور بوجود مجالات معرفية وتكنولوجية متطورة مرتبطة بالأقطاب التكنولوجية المتوفرة لا سيما القطب التكنولوجي بسوسة المختص في الميكاترونيك والقطب التكنولوجي بالفجة–المنستير المختص في النسيج، بما يفتح آفاقا لتحقيق نقلة نوعية في النسيج الصناعي عبر إدماج الابتكار والتكنولوجيا ورفع مستوى إشعاعه ليشمل مختلف ولايات الإقليم.

كما تمثل المشاريع الكبرى المهيكلة الجارية رافعة أساسية لهذه الديناميكية وفي مقدمتها مشروع المدينة الطبية بالقيروان التي ستحتضن اختصاصات متقدمة في الطب والصيدلة والخدمات شبه الطبية ليكون محركا رئيسيا لتطوير الاستثمار الصحي والعلمي وخلق مواطن شغل نوعية، هذا إلى جانب مشروع الطريق السيارة تونس–جلمة الذي من شأنه تحسين التواصل والترابط لفائدة الولايات الداخلية ومشروع الميناء التجاري بالمياه العميقة والمنطقة اللوجستية بالنفيضة والذي يشكل حافزا قويا لإحداث نقلة نوعية في جاذبية الإقليم للاستثمار على المستويين الجهوي والوطني.

وفي بعده الإنتاجي، تبرز سلاسل القيمة المتكاملة كفرصة استراتيجية للانتقال من اقتصاد المواد الأولية إلى منظومات إنتاج وتحويل عالية القيمة المضافة، خاصة عبر تثمين وتحويل المنتوجات الفلاحية المميزة لولايات الإقليم، مثل منتوجات الفلاحة البيولوجية (زيت الزيتون، الفستق، التين الشوكي) والخضر والغلال بكل من القيروان والقصرين إضافة إلى تطوير تربية الأحياء المائية بالولايات الساحلية.

كما تفتح الإمكانات الواعدة في مجال إنتاج الطاقة النظيفة، من خلال إنجاز مشاريع كبرى في الطاقة الشمسية وطاقة الرياح خاصة بالولايات الداخلية، آفاقا جديدة للاستثمار المحلي والأجنبي ولدعم الانتقال الطاقي.

ويشكل تطوير السياحة البديلة، ولا سيما السياحة العلاجية اعتمادا على البنية الصحية المتطورة نسبيا بالساحل، والسياحة الإيكولوجية والثقافية عبر الربط بين المدن التاريخية والمجالات الطبيعية بالداخل، فرصة حقيقية لتنويع القاعدة الاقتصادية وتعزيز التنمية ذات البعد المجالي المتكامل.

III. أهم الإشكاليات التنموية

1. الإشكالية التنموية العامة:

يواجه الإقليم ضعف تكامل و اندماج مكوناته المجالية فيما بينها ومع باقي الأقاليم والمحيط الخارجي بالإضافة إلى تعدد النقائص التنموية الاقتصادية والاجتماعية وتباين مستوى ونوعية الخدمات العمومية داخل الجهات المكونة له.

2. الإشكاليات الخصوصية:

تتمثل أهم الإشكاليات الخصوصية للإقليم فيما يلي:

- تفاوت مجالي وحضري بين شريط ساحلي يشكو من تفاقم الضغط السكاني مما يُولّد اشتداد المنافسة على استغلال الموارد، مقابل ولايات داخلية تشكو ضعف الهيكلة العمرانية وضعف الكثافة السكانية ومدن صغيرة غير مشعة على بقية مناطق هذه الولايات.

- تواضع البنية التحتية للنقل واللوجستيك للربط بين مختلف مناطق الاقليم مع غياب الطرقات السريعة المباشرة التي تربط ولايات الداخل بالشبكة الوطنية للطرقات السريعة والشبكة الحديدية بعلاقة مع تواصل تدعيم شبكة النقل والتنقل السريع بين مناطق شمال وجنوب البلاد على حساب النقل والتنقل بين المدن الكبرى للإقليم.
- اقتصار اقتصاد الولايات الداخلية على توفير المواد الأولية واليد العاملة دون تحقيق القيمة المضافة العالية محليا بالعلاقة مع ضعف جاذبية هذه الجهات فضلا عن تأخر تحيين خارطة حماية الاراضي الفلاحية وإكسابها الصبغة الالزامية في توجيه الاستثمار الفلاحي.
- تهديدات بيئية مرتبطة بالتنافس الشديد على الموارد الطبيعية التي تشكو أصلا هشاشة هيكلية أبرزها الاستنزاف المتواصل للموارد المائية الذي تفاقمه ظاهرة التملح نتيجة الجفاف المتواصل والعوامل المناخية خاصة مع ضعف تعبئة موارد مائية بديلة. كما يشكو الشريط الساحلي خطر تآكل الشواطئ نتيجة ارتفاع مستوى سطح البحر اضافة الى تلوث الهواء والموارد المائية والأراضي بسبب التركز الملحوظ للأنشطة الصناعية والسكنية بالولايات الساحلية للإقليم.
- تفاوت كبير في مؤشرات الخدمات الاجتماعية حيث تشكو المناطق الداخلية من ارتفاع نسب البطالة خاصة بين الشباب حاملي الشهادات العليا. كما تتسم ظروف العيش في الأرياف بهشاشة كبيرة مرتبطة بنقص خدمات الجوار الأساسية والبنية التحتية على غرار ضعف الخدمات الصحية خارج المراكز الحضرية الكبرى، وإرتفاع نسب الانقطاع المدرسي ومحدودية إختصاصات التكوين وتدني صيانة المرافق الثقافية والشبابية مما يجعل الإقليم أمام تحد كبير للاستثمار الفعال في رأسماله البشري.

IV. الأهداف الرئيسية والأولويات التنموية

1. الرؤية التنموية:

فضاء إقليمي متوازن ومتكامل يتمتع بخصوصية تجمع بين الديناميكية الساحلية والمقومات الداخلية وباقتصاد متنوع قائم على سلاسل القيمة ومجال ترابي مهيكل من أجل تنمية متأقلمة مع التحديات المناخية وعدالة اجتماعية ومجالية بما يرسخ مكانة الإقليم كقطب استراتيجي وسيط للبلاد وواجهة منفتحة على الفضاء المغاربي والمتوسطي.

2. الأهداف الرئيسية:

اعتمادا على التشخيص التنموي للإقليم الذي يجمع بين ما يتوفر به من إمكانيات هامة وفرص تنموية واعدة من جهة، وإشكاليات هيكلية ومجالية من جهة أخرى، وانطلاقا من الرؤية التنموية التي تجعل الإقليم فضاءا متوازنا ومتكاملا يجمع بين الديناميكية الساحلية والمقومات الداخلية، تم اعتماد جملة من الأهداف التنموية المترابطة ترمي إلى تعزيز الترابط الترابي وتنويع الاقتصاد والارتقاء بالتنمية البشرية وضمان الاستدامة البيئية بما يمكن الإقليم من تثمين إمكانياته وترسيخ مكانته كقطب استراتيجي وسيط منفتح على الفضاء المغاربي والمتوسطي. وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي:

الهدف الأول: دعم التوازن والربط الترابي لتعزيز التكامل الاقتصادي والمجالي بالإقليم

وذلك بالعمل على تقليص الفوارق بين الداخل والساحل عن طريق التحول التدريجي لجعل الإقليم فضاء اقتصاديا مترابطا وأكثر تنافسية ضمن شبكة حضرية متكاملة ترتكز على تثمين الأقطاب الكبرى بتوزيع تتكامل فيه الأدوار والتخصصات بما يعزز العدالة المجالية ويدعم النمو بصفة عامة. ويتجسد هذا التمشي بالأساس عبر الأولويات التالية:

- تحسين الربط بين المدن الداخلية والموانئ والمناطق الصناعية الساحلية لخفض كلفة النقل وتعزيز اندماج الأسواق.
- إرساء أقطاب داخلية منتجة عبر إحداث وتعصير المناطق الصناعية والمنصات اللوجستية.
- العمل على تدعيم النقل المندمج ومتعدد الأنماط وتطوير شبكة الطرقات.
- التوجه نحو توفير تهيئة عمرانية متوازنة وذلك عبر الحد من الضغط العمراني على الساحل، ودعم التخطيط والتجهيز الحضري بالمدن الداخلية لجعلها أكثر جاذبية للاستثمار والسكن.

- تعزيز دور المدن ومراكز الولايات بالقصرين وسليانة والقيروان كقاطرات نمو جهوية ومراكز خدمات تتوفر بها مختلف المرافق الحيوية والخدمات الإدارية.

ولتحقيق هذا الهدف تمت برمجة جملة من المشاريع من بينها مشاريع في مجال البنية التحتية الطرقية أهمها ربط ولاية المنستير بالطريق السيارة أ1 وتوسيع الطريق الجهوية رقم 73 من مدخل ولاية سليانة في اتجاه الوسلاتية للربط بالطريق السيارة تونس-جلمة وكذلك الربط في اتجاه تونس-الكاف ومضاعفة الطريق الوطنية رقم 2 الرابطة بين سوسة والقيروان وتثنية الطريق الجهوية رقم 191 على طول 9,7 كلم بالمهدية وتدعيم الطريق الجهوية رقم 71 بالقصرين فضلا عن دعم الربط بالإقليم الرابع والخامس عن طريق الطريقين الوطنيين رقم 15 ورقم 13. وسيتعزز الربط بين جهات الإقليم وباقي ولايات الجمهورية بإنجاز الطريق السيارة تونس جلمة والذي يمر عبر ولاية القيروان.

وفي مجال البنية التحتية الصناعية تتمثل أهم المشاريع في إنجاز أشغال تهيئة المنطقة الصناعية العروسة بسليانة واستكمال أشغال تهيئة المناطق الصناعية التابعة لقطب المنستير-الفجة وتهيئة المنطقة الصناعية المسلان بالسواسي وتهيئة المنطقة الصناعية رأس المرج بالمنستير والمنطقة الصناعية النفيضة 03 وتهيئة المنطقة الصناعية كندار 02 والمنطقة الصناعية القصرين 4 واحداث أربعة مناطق صناعية جديدة بولاية القصرين (65 هك) و3 مناطق بكل من بوحجلة والسبيخة ونصر الله بالقيروان.

وفي مجال النقل تمت برمجة إعداد دراسة تمديد خط السكك الحديدية والمترو من المهدية إلى الجم عبر قصور الساف وسيدي علوان ودراسة تمديد خط مترو الساحل بجهة سوسة والانطلاق في أشغال مضاعفة الخط الحديدي رقم 22 (المهدية-المكنين) وتهيئة الخط الحديدي رقم 11 الرابط بين سوسة والقصرين إضافة الى تدعيم اسطول جميع الشركات الجهوية للنقل العاملة بالإقليم بالحافلات.

ومن أهم المشاريع الكبرى المبرمجة والتي ستساهم في تعزيز دور المدن ومراكز الولايات كقاطرات نمو نذكر بناء وتجهيز مستشفى الملك سلمان والشروع في تنفيذ مشروع المدينة الطبية الاغالبة بالقيروان من خلال استكمال الدراسات وإنجاز الربط بالشبكات هذا بالإضافة إلى احداث مدرسة علوم التمريض بالقصرين واحداث قسم عمليات مركزية بالمستشفى الجامعي بالقصرين. هذا بالإضافة إلى الشروع في إنجاز ميناء المياه العميقة بالنفيضة وتهيئة منطقة الخدمات اللوجستية المحاذية له.

الهدف الثاني: تنويع الاقتصاد وتعزيز سلاسل القيمة

سيتركز العمل في هذا المجال على تجاوز الاعتماد على الموارد التقليدية بهدف الانتقال إلى اقتصاد متكامل مدمج في سلاسل قيمة عالية المردودية بما يمكن الإقليم من تخصص اقتصادي ويعزز من تنافسيته من خلال ربط الإنتاج الفلاحي والصناعي والسياحي والموارد الطبيعية بعمليات التصنيع والتسويق والتصدير مع تقاطع الابتكار والبحث العلمي بتثمين الخصوصيات المحلية وهو ما يمكن من إطلاق ديناميكية تنموية شاملة تحقق النمو وتوفر فرص التشغيل وتحد من الفوارق الجهوية. وتتمثل أهم الأولويات ضمن هذا الهدف فيما يلي:

- إرساء منظومات اقتصادية متكاملة ذات هوية إقليمية عن طريق تطوير المنظومات الاقتصادية القائمة على الموارد المحلية الفلاحية والطبيعية والصناعية والسياحية وربط الإنتاج الأولي بالتصنيع والتسويق والتصدير لاستهداف الأسواق الوطنية والدولية بما يمكن الإقليم من القدرة على خلق الثروة محليا وتعزيز مكانته التنافسية.
- تحديث وتثمين الفلاحة والمنتجات المحلية بتطوير منظومات الزيتون وزيت الزيتون البيولوجي والحليب ومشتقاته واللحوم الحمراء والخضروات والفواكه لتصبح ركائز صناعات تحويلية عالية القيمة المضافة مع إدماج الرقمنة والبحث العلمي لتحسين الإنتاج وتوزيع المنتجات وتطوير أسواق إقليمية حديثة تقلل الوسطاء وتحسن دخل الفلاحين.
- تطوير الصناعات التحويلية والصناعات الاستراتيجية بالتوجه نحو إنشاء أقطاب صناعية متخصصة في بعض القطاعات من ذلك قطاع الرخام وكربونات الكالسيوم ومشتقات الطين بالإضافة إلى تطوير النسيج الذكي والميكاترونيك والصناعات الدوائية مع التركيز على تطوير الابتكار والرقمنة لتعزيز القيمة المضافة هذا إلى جانب دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة والاقتصاد الاجتماعي والتضامني لدمجها في سلاسل التزويد والإنتاج.

- تنويع وربط المنظومات السياحية الساحلية والداخلية بتطوير السياحة البديلة على غرار السياحة الثقافية والجبلية والإيكولوجية والاستشفائية وربط المسالك السياحية بين الساحل والداخل لتعزيز التكامل المجالي مع تثمين التراث المادي واللامادي.
- الابتكار الرقمي والتمكين الاقتصادي والاجتماعي من خلال إدماج الرقمنة والتكنولوجيا في القطاعات الإنتاجية لتطوير القيمة المضافة وإنشاء حاضنات أعمال ومراكز بحث لدعم الابتكار المحلي وربط الجامعات بالقطاع الخاص فضلا عن تعزيز التمكين الاقتصادي للشركات الأهلية والمؤسسات الاجتماعية خصوصا في المناطق الداخلية قصد توفير فرص عمل لائقة.
- دعم الصناعات التكنولوجية والخدمات عالية القيمة المضافة عبر نشر نتائج البحث بالأقطاب التكنولوجية وتطوير علاقتها بالمؤسسات الصناعية المتواجدة لتوجيه برامجها للتحديث التكنولوجي بها.

ولتجسيد هذه الأولويات وأخذا بعين الإعتبار لمقترحات المشاريع الواردة بالمخطط، تمت برمجة جملة من المشاريع في المجال الفلاحي من ضمنها صيانة البحيرات الجبلية المتواجدة بالإقليم وإحداث آبار عميقة للري وتجهيز محطات الضخ بالتيار الكهربائي وتجهيز نقاط المياه بالطاقة الشمسية وتعهد شبكات الري وتهيئة المسالك داخل المناطق السقوية. وقد تمت برمجة إنجاز 25 منطقة سقوية بالقصرين و9 بالقيروان مع إعادة تهيئة منطقتين سقويتين بسليانة وإدراج منطقة سقوية ضمن المناطق السقوية العمومية وإحداث منطقة جديدة بنفس الولاية. وفي نفس الإطار من المبرمج إحداث 5 مناطق سقوية وتهيئة وتوسعة منطقتين بولاية المهدية. هذا بالإضافة إلى إحداث منطقتين سقويتين بولاية سوسة.

ولتثمين إمكانيات الإقليم سيتم إنجاز عدد من المشاريع منها على سبيل الذكر مشروع تهيئة وتثمين سبخة بن غياضة وإحداث متحف أثري بسليانة والشروع في إنجاز حفريات لتثمين المناطق الأثرية العديدة بالإقليم وإحداث مسلك سياحي ثقافي بالمنطقة الأثرية هنشير الرومان ببوعرادة ودراسة وتهيئة المنطقة السياحية بسبيطلة.

الهدف الثالث: تعزيز التنمية البشرية والعدالة الاجتماعية

يتجه العمل في هذا المجال إلى تحقيق الاندماج الاجتماعي والاقتصادي الشامل وتقليص الفوارق المجالية والاجتماعية التي ما تزال تعيق مسار التنمية خاصة بالولايات الداخلية، وذلك بالتركيز على مبدأ تكافؤ الفرص في العيش الكريم وضمان النفاذ العادل إلى الخدمات الأساسية بما يعزز الاستقرار الاجتماعي. ويرتكز هذا التوجه على الارتقاء بمؤشرات التنمية البشرية وتحسين جودة الحياة عبر معالجة الاختلالات البنيوية في توزيع الخدمات والبنية التحتية مع إيلاء عناية خاصة للفئات الهشة والمناطق الأقل حظا والعمل على الحد من الهجرة الداخلية غير المتوازنة نحو المدن الكبرى داخل الإقليم وخارجه من خلال توفير ظروف عيش جاذبة ودعم التنمية المحلية القادرة على تثبيت السكان داخل مجالاتهم الترابية. وسيتركز العمل على الأولويات التالية:

- تعزيز النفاذ العادل إلى الخدمات الأساسية وتحسين جودة الحياة عبر تطوير وتحسين التعليم والنقل لا سيما بالمناطق الداخلية والريفية، هذا بالإضافة إلى تحسين نسب الربط والتزود بالماء الصالح للشراب والربط بشبكات التطهير وتطوير الخدمات الاجتماعية والثقافية والترفيهية.
- تحديث الإدارة المحلية والرقمنة من خلال التعميم التدريجي لرقمنة الخدمات العمومية وتطوير الحوكمة المحلية، بما يرفع من نجاعة الأداء الإداري، ويحسن جودة الخدمات، ويسر ولوج المواطنين إليها، مع تعزيز الشفافية والمساءلة.
- ملاءمة منظومة التكوين مع حاجيات اقتصاد الإقليم عبر إصلاح منظومة التكوين المهني والتقني وربطها بالقطاعات الاقتصادية الواعدة على المستوى الإقليمي بما يمكن من تثمين رأس المال البشري المحلي ورفع قابلية تشغيل اليد العاملة.
- دعم الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للفئات الهشة عبر سياسات وبرامج موجهة تعزز مشاركتها الفاعلة في الديناميكيات الاقتصادية والتنموية المحلية عبر سياسات نشطة للتشغيل وبرامج دعم موجهة وآليات حماية اجتماعية ناجعة بما يعزز التماسك الاجتماعي ويساعد على تقليص نسب الفقر.

ولتحقيق هذا الهدف واستنادا إلى قائمة المشاريع المقترحة، من المبرمج إنجاز جملة من المشاريع خاصة منها القطب الصحي المتكامل بولاية القيروان والذي من شأنه احداث نقلة نوعية للتغطية والخدمات الصحية التي ستشع على كامل الإقليم وبالأقاليم الأخرى والذي يشمل المدينة الطبية ومستشفى الملك سلمان.

كما سيشهد قطاع التكوين إنجاز جملة من المشاريع من بينها تحديث مركزين قطاعيين للتكوين في مهن الخدمات بكل من سوسة وسليانة ومركز التكوين والتدريب المهني بحفوز من ولاية القيروان والمركز القطاعي للتكوين في الإكساء بقصر هلال من ولاية المنستير وتوسعة المبيت الخاص به. وفي مجال التشغيل سينتفع الإقليم بـ07 مشاريع تهم إحداث مكاتب تشغيل بكل من القصرين والقيروان وسليانة (2)والمهدية (2)والمنستير.

وفي مجال السكن الاجتماعي من المبرمج إنجاز 1173 مسكنا اجتماعيا جديدا بولاية القصرين بالإضافة إلى مواصلة إنجاز 164 مسكنا بولاية المنستير و132 مسكنا جديدا بالمهدية و654 مسكنا بولاية سليانة و1242 مسكنا بين جديد ومتواصل بولاية سوسة.

أما في مجال التربية، فقد تمت برمجة جملة من المشاريع من بينها إنجاز 11 مؤسسة تربوية بولاية القصرين و16 مؤسسة تربوية بولاية القيروان منها معهد للرياضة و16 بولاية المنستير و05 بولاية المهدية و04 بولاية سليانة و22 بولاية سوسة علاوة على مشاريع أخرى متواصلة.

الهدف الرابع: المحافظة على الموارد الطبيعية والتأقلم مع العوامل المناخية وضمان تنمية دائمة ومستمرة

يتمثل التوجه في هذا المجال في إرساء توازن فعلي بين متطلبات النمو الاقتصادي وحماية الموارد الطبيعية وضمان استدامتها للأجيال القادمة بما يساهم في تحسين جودة الحياة وتعزيز قدرة الإقليم على الصمود والتكيف مع المخاطر المناخية والبيئية وذلك بالتركيز على اعتماد نموذج تنموي بيئي متكامل يقوم على حسن توظيف الموارد والانتقال التدريجي نحو اقتصاد أخضر ودائري وتكريس الحوكمة البيئية الرشيدة. ويتركز هذا التمشي على الأولويات التالية:

- ترشيد استغلال الموارد الطبيعية وتثمين الموارد المائية غير التقليدية من خلال تعميم الأساليب الحديثة في الري وتطوير الزراعة الذكية والمقتصدة للمياه مع حماية الموائد المائية من التلوث والتملح وتعزيز الحوكمة المائية عبر الرقمنة وأنظمة الرصد والمتابعة المستمرة. هذا بالإضافة إلى التوجه نحو إعادة استعمال المياه المعالجة في الأنشطة الفلاحية والصناعية وتطوير منظومات حماية مصادر المياه من مختلف أشكال التلوث بما يساهم في تخفيف الضغط على الموارد التقليدية.
- حماية المنظومات البيئية والتنوع الطبيعي من خلال مقاومة التلوث والانجراف والتصحر وحماية النظم البيئية الهشة وتعزيز برامج التأقلم مع العوامل المناخية بما يحد من المخاطر البيئية ويحافظ على التوازنات الطبيعية.
- دعم الطاقات المتجددة والانتقال نحو الاقتصاد الأخضر عبر تطوير الطاقات الشمسية والهوائية كرافعة أساسية للتنويع الاقتصادي وتقليص الانبعاثات الكربونية وخلق فرص عمل خضراء ذات قيمة مضافة.
- إرساء منظومات متكاملة للتصرف البيئي وفق مبادئ الاقتصاد الدائري تشمل فرز النفايات من المصدر وتدويرها وتثمينها في إنتاج الطاقة والمواد بما يقلص من الأثر البيئي للنفايات ويحسن مردودية الموارد.
- تطوير البنية التحتية البيئية والتطهير من خلال توسيع التغطية بشبكات التطهير وتوسيع نطاق المدن المتبناة وتحديث محطات معالجة المياه المستعملة وتحسين مردوديتها البيئية والتقنية.
- تعزيز المراقبة البيئية للأنشطة الاقتصادية عبر تدعيم آليات الرقابة البيئية على الأنشطة الصناعية والحرفية والعمل على تكريس مبدأ إحترام المعايير البيئية والحد من مصادر التلوث.

واستجابة لمختلف هذه الأولويات وبالعودة إلى قائمة المشاريع المقترحة، تمت برمجة عدد من المشاريع منها على سبيل الذكر حفر وكهربة عدد من الآبار العميقة بولايتي القصرين وسليانة ومشروع لتحلية مياه الآبار العميقة بالمهدية ودراسة وإحداث سدين تليين بالقيروان،

مع العمل على الرفع من طاقة استيعاب السدود بمواصلة مشروع تعلية سد سيدي سعد وربط هذا الأخير بسد الهوارب. هذا بالإضافة إلى انجاز مشروع توسعة محطة تحلية مياه البحر بسوسة.

وفي مجال حماية المنظومات البيئية سيتم إنجاز مشروع تثمين وإستصلاح وتهيئة سبخة الديماس (ولاية المنستير) مع مواصلة إنجاز عدد من المشاريع الأخرى منها مشروع حماية سوسة الجنوبية-سقانص ضمن برنامج حماية الشريط الساحلي التونسي.

ومن المشاريع المبرمجة في مجال التصرف في النفايات نذكر القيام بدراسة وإنجاز وحدة معالجة وتثمين النفايات المنزلية والمشابهة المشتركة بين ولايات المهدية والمنستير وسوسة والقيروان ومراكز الجمع والنقل التابعة لها. هذا بالإضافة إلى إنجاز وحدة معالجة وتثمين النفايات المنزلية والمشابهة بولاية القصرين ومراكز الجمع والنقل التابعة لها وأشغال تهيئة وتوسعة المصب البلدي بسليانة ومشروع إنجاز أشغال تهيئة وتوسعة المصب المراقب بولاية سوسة.

وبخصوص قطاع التطهير تمت برمجة مشروع تهذيب وتطوير محطة التطهير بالقصرين وربط مدينة الكريب بشبكة التطهير وإحداث محطة تطهير ببرقو وتحويل محطة التطهير بصيادة الى محطة ضخ واحداث محطتي تطهير صناعية ومنزلية بالقطب التكنولوجي بالمنستير وتوسيع وتهذيب شبكة التطهير بالمدن المتبناة لولاية القصرين.

V. برنامج الاستثمار خلال المخطط 2026-2030

في إطار تجسيد الرؤية والأهداف الاستراتيجية والأولويات التنموية للإقليم الثالث، تمت برمجة 5632 مشروعا بكلفة جملية تُقدّر بحوالي 35220 مليون دينار، من بينها 12701 مليون دينار كاستثمارات خلال فترة المخطط 2026–2030. وتشمل هذه البرمجة 1647 مشروعا متواصلا باستثمارات تُقدّر بـ 5868 مليون دينار.

وقد بلغت نسبة المشاريع المحلية 79% من جملة عدد المشاريع المبرمجة، بينما بلغت هذه النسبة 16% بالنسبة للمشاريع الجهوية. أمّا من حيث حجم الاستثمارات المبرمجة، فقد مثّلت المشاريع الجهوية نسبة 40% من إجمالي الاستثمارات، تليها المشاريع المحلية بـ 28% في حين بلغت نسبة المشاريع الإقليمية 22% والمشاريع الوطنية 10% من جملة الاستثمارات المبرمجة.

صنف المشروع	عدد المشاريع	الكلفة التقديرية (م د)	الاستثمارات (م د)
محلي	4459	5077	3543
جهوي	921	13991	5044
إقليمي	93	4765	2789
وطني	159	11388	1326
المجموع العام	5632	35220	12701

أمّا من حيث التوزيع القطاعي فتمثّل مشاريع التجهيزات الجماعية 56 % ومشاريع البنية الأساسية والخدمات 35 % من العدد الجملي للمشاريع في حين تمثل استثمارات البنية الأساسية والخدمات 58 % والتجهيزات الجماعية 26 % والفلاحة والصيد البحري 13% من جملة الاستثمارات المبرمجة.

القطاع	عدد المشاريع	الكلفة التقديرية (م د)	الاستثمارات (م د)
البنية الأساسية والخدمات	2002	22413	7354
التجهيزات الجماعية	3164	7784	3328
الصناعة والصناعات غير المعملية	23	906	368
الفلاحة والصيد البحري	443	4118	1651
المجموع العام	5632	35220	12701

ولاية سليانة

I. تقديم الولاية

1. الخصائص الجغرافية:

تنتمي ولاية سليانة إلى الاقليم الثالث وتوجد في الجزء الجنوبي الشرقي من منطقة الشمال الغربي التونسي وتمتدّ على طول المحور الشمالي الجنوبي وتحدها سبع ولايات وتقدر مساحتها بـ 4642 كم^2 وهو ما يمثل على التوالي 17.7 % من مساحة الإقليم الثالث و2.8% من مساحة البلاد التونسية. وتنقسم ولاية سليانة اداريا إلى 11 معتمدية و86 عمادة و12بلدية.

تتّسم تضاريس ولاية سليانة بتنوعها وصعوبتها وهي تمتد بين التل العالي من جهة والظهرية التونسية من جهة أخرى ويطغى المناخ شبه الجاف على 93,6% من مساحة الولاية مقابل 2,6% للمناخ شبه الرطب بشمال الولاية و3,8% للمناخ الجاف بجنوبها.

وقد ساهمت الموارد الطبيعية المتميزة التي تزخر بها مختلف مناطق الولاية من تربة ومياه وغطاء نباتي وكذلك قطيع حيواني في تطوير القطاع الفلاحي وجعله من أهمّ ركائز النشاط الاقتصادي للجهة.

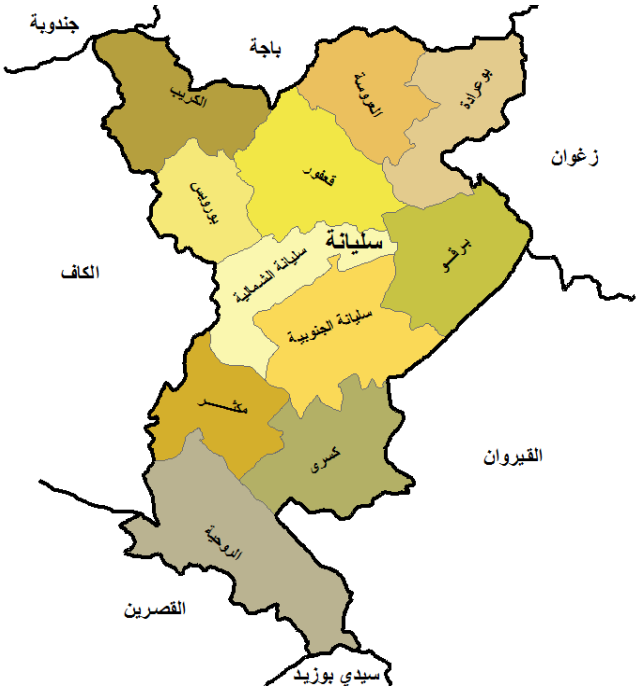

2. الخصائص الديمغرافية:

حسب نتائج التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024 بلغ عدد سكان الولاية 216,242 ألف نسمة وهو ما يمثل 1.8 % من مجموع سكان البلاد وتقدر الكثافة السكانية سنة 2024 بـ 46.58 نسمة /كلم ^{2} وتتصف الولاية بظاهرة تنقل السكان نحو إقليم تونس والمدن الكبرى حيث تمّ تسجيل صافي هجرة سلبي قدّر بـ 10913 خلال الفترة 2004-2014 و6848 خلال الفترة 2014 -2024.

3. الخصائص الاقتصادية والاجتماعية:

بلغت نسبة البطالة 21,6 % سنة 2024 محتلة بذلك المرتبة الثامنة عشر على الصعيد الوطني مع تواصل ارتفاع عدد العائلات المعوزة من سنة إلى أخرى ليبلغ 20579 عائلة سنة 2024 مقابل 13017 عائلة سنة 2015 وهو ما يعكس هشاشة الوضع الاقتصادي لهذه العائلات.

وشهد مؤشر التنمية الجهوية بولاية سليانة خلال الفترة 2021-2024 تحسنا طفيفا من 0.424 إلى 0.439 حيث ارتقت الولاية من المرتبة 20 إلى المرتبة 19، إلا أنها لا تزال ضمن الولايات الأضعف من حيث مؤشرات التنمية ولا يزال المؤشر دون المتوسط الوطني المقدر بـ 0.461.

وتعرف الولاية بديناميكية اقتصادية بطيئة ونسيج صناعي غير متنوع ذو قدرة تشغيلية محدودة وغياب منظومات اقتصادية متكاملة تتماشى والإمكانيات والطاقات التي تزخر بها.

4. تطور الاستثمار بعنوان الفترة 2021-2025:

بلغت جملة الاستثمارات المبرمجة بالجهة خلال الفترة 2021-2025 للقطاع العام والخاص 1709.09 مليون دينار أنجز منها 896.27 مليون دينار أي بنسبة 52.4 % كما هو مبين بالجدول التالي:

حوصلة الاستثمارات المنجزة خلال الفترة 2021-2025

الوحدة: مليون دينار

المتدخل	الاستثمارات المبرمجة	الاستثمارات المنجزة	نسبة الإنجاز
القطاع العام	1230.420	461.640	37.5
القطاع الخاص	478.670	434.630	90.8
المجموع	**1709.090**	**896.270**	**52.4**

ساهم القطاع العام في مجهود التنمية بولاية سليانة باستثمارات تساوي 461.640 مليون دينار خلال الفترة 2021-2025 محققا نسبة إنجاز تقدر بـ 37.5 % من مجموع الاستثمارات العمومية المبرمجة. وقد استأثر قطاع البنية الأساسية بـ 63.18 % من جملة الاستثمارات المنجزة خلال الفترة (2021-2025) فيما إستقطبت القطاعات المنتجة 21.87 % وتوجهت 14,96% من الاستثمارات المنجزة للقطاعات الاجتماعية.

وقدرت الإستثمارات المنجزة بالقطاع الخاص لنفس الفترة بـ 434.630 مليون دينار أي بنسبة إنجاز تساوي 90.8 % وتتوزع هذه الاستثمارات بين 43.6 % لقطاع السكن يليه قطاع الصناعة بنسبة 30.43 % ثم قطاع الفلاحة بنسبة 13.25 % وأخيرا قطاع السياحة والخدمات 12.72%.

II. الإمكانيات والفرص المتاحة

1. الإمكانيات:

إمكانيات طبيعية

- ثروات طبيعية متنوعة قابلة للاستغلال والتثمين: أراضي فلاحيه هامة منها 313 ألف هك محترثة تحتوي على 18 ألف هكتار مناطق سقوية توفر منتوجات هامة ومتنوعة.
- موارد مائية تقدر بـ 221 مليون متر مكعب ما يمثل 5.5% من الموارد الجملية الوطنية منها 182 مليون م3 مياه سطحية وخاصة عن طريق وادي سليانة و39 مليون م3 مياه جوفية.
- رصيد هام من المواقع الأثرية يناهز 100 موقع، تغطي فترات تاريخية تمتد من عصور ما قبل التاريخ إلى العهد الإسلامي.
- توفر 66 موقعا لمواد انشائية تتوزع بين 11 في مجال الحجارة الكلسية و19 في الحجارة الرخامية و22 في مادة الطين و9 في الرمل السيليسي و4 في الجبس وموقع في المواد الأولية لصناعة الاسمنت.
- توفر 118 ألف هك غابات ومراعي صالحة لأنشطة فلاحية متنوعة وتربية الماشية بمختلف مناطق الولاية.

إمكانيات اقتصادية

- توفّر 7 مناطق صناعية مهيئة على مساحة 66 هك تضم 178 مقسما صناعيا.
- أراضي صالحة للفلاحة بحوالي 431 ألف هك ما يمثل 93 % من مساحة الولاية منها 313 ألف هك أراضي محترثة.
- مناطق مروية على مساحة 17934 هك تمثل 4,3% من المناطق السقوية الوطنية منها، 10734 هك من المناطق السقوية العمومية و7200 هك من المناطق السقوية الخاصة.
- مرتفعات جبلية هامة جبل السرج (1358م) جبل السكارنة (1325م) جبل برقو (1268م) توفر مواقع لتركيز مشاريع في مجال استغلال طاقة الرياح ودفع السياحة البيئية.
- استغلال الخط الحديدي الذي يعبر الولاية في مجال تنقل الافراد ونقل السلع.

إمكانيات بشرية

- تتوفر نواة جامعية تتكون من المعهد العالي للدراسات التكنولوجية والمعهد العالي للفنون والحرف بطاقة استيعاب تناهز 1500 طالب ومحضنة لبعث المؤسسات ومركز للعمل عن بعد بطاقة استيعاب تقدر بـ 50 مشروعا إلى جانب 232 مؤسسة تربوية ومستشفى جهوي و8 مستشفيات محلية و76 مركز صحة أساسية.
- تمثل الفئة العمرية في سن النشاط حوالي 50%من جملة سكان الولاية.

2. الفرص:

- استغلال المساحات الفلاحية الشاسعة القابلة إلى الانتقال إلى النمط البيولوجي منها 13 ألف هك مصادق عليها.
- تنشيط الاستثمار بالولاية بإعتبار توفر مناطق صناعية مهيئة وغير مستغلة بالقدر الكافي (178 مقسما صناعيا) وإستغلالها في تنويع النسيج الصناعي من خلال تركيز وحدات في مجال تحويل المنتجات الفلاحية المميزة على غرار الحبوب واللحوم الحمراء وانتاج الزيتون البيولوجي.
- تكثيف وتنويع استغلال موارد مائية هامة ذات جودة عالية (درجة ملوحة اقل من 1 غ/ل) ومزيد الاستثمار في اقامة مشاريع لتعليب المياه المتواجدة حول سفوح الولاية بكل من جبل برقو وجبل السرج وجبل السكارنة وجهة الكريب.
- تكثيف استغلال المناطق السقوية الممتدة على مساحة حوالي 18 ألف هك وخاصة في انتاج الخضر والاشجار المثمرة وتربية الماشية.
- استغلال المرتفعات الجبلية الهامة من خلال بعث مشاريع توليد الطاقات البديلة والمتجددة على غرار جبل السرج وجبل برقو وجبل السكارنة وجبل الشهيد.
- استغلال المقاطع الحجرية والرمال والطين لإقامة مشاريع استثمارية تساهم في تنويع النشاط الاقتصادي بالولاية.
- مزيد تطوير الانتاج الغابي وتثمينه عبر إستغلال النباتات الطبية والعطرية.
- مزيد تطوير مردودية الشبكة الحديدية المتوفرة التي تربط العاصمة بالكاف عبر الفحص وقعفور خاصة باستعادة نقل السلع المميزة من مواد انشائية ومنتوج فلاحي (الحبوب والاعلاف).

III. أهم الإشكاليات التنموية

1. الإشكالية التنموية العامة:

يشهد اقتصاد الجهة هشاشة وضعفا في التنوّع مع اعتماد على فلاحة متراجعة المردودية ومحدودية نشاط القطاع الصناعي والسياحي رغم الموارد المتاحة بالإضافة إلى ضعف النسيج العمراني وغياب التكامل بين الأنشطة الاقتصادية مما يحدّ من فرص التشغيل والتنمية.

2. الإشكاليات الخصوصية:

تتمثل أهم الإشكاليات الخصوصية للولاية فيما يلي:

- ضعف أداء المنظومة التعليمية والصحية وتواضع نسبة التغطية الاجتماعية للفئات الهشة.
- ضعف الإحاطة والتأطير للطفولة والمرأة والمسنين والفئات ذات الاحتياجات الخصوصية خاصة في المجال الريفي للولاية.
- ضعف استقرار السكان بمناطقهم حيث ان الولاية تسجل انخفاضا متواصلا في عدد سكانها.
- مناخ استثماري ضعيف يحد من المبادرة الخاصة المحلية وضعف العوامل المحفزة لاستقطاب الاستثمار الوطني والخارجي.
- موارد غابية مستنزفة بالحرائق والاستغلال العشوائي حيث تبلغ نسبة سكان المناطق الغابية 34,8% من سكان الولاية.
- أربع بلديات (سليانة وقعفور وبوعرادة ومكثر) فقط من جملة 12 بلدية بالولاية متبناة من طرف الديوان الوطني للتطهير.
- ضعف ربط مركز الولاية بمعتمدياتها من جهة وضعف ربط مركز الولاية بالطرقات السيارة.

IV. الأهداف الرئيسية والأولويات التنموية

1. الرؤية التنموية:

سليانة جهة مندمجة في محيطها الإقليمي والوطني تتوفر بها موارد بشرية ذات كفاءة وبنية تحتية جيدة ونسيج اقتصادي متنوع وعصري يثمن مدخراتها ومواردها ويحافظ عليها ويتيح ديناميكية تنموية شاملة.

2. الأهداف الرئيسية:

الهدف الأول: تنمية بشرية من أجل كفاءات تواكب المتغيرات وإدماج اجتماعي لمختلف الفئات

لتحقيق هذا الهدف، سيتم العمل على جملة من الأولويات التالية:

- منظومة تربوية ذات جودة وناجعة ومشغلة عبر تحسين استقرار الإطار التربوي وتحسين البنية الاساسية وتوفير الوسائل البيداغوجية اللازمة في إطار تكافؤ الفرص وتدعيم اقسام ما قبل الدراسة ورياض الاطفال.
- تحسين جودة وأداء المنظومة الصحية (الوقاية والرعاية والعلاج) وذلك عبر تطوير التجهيزات وتدعيم الإطار البشري وخاصة أطباء الاختصاص.
- تكوين مهني مواكب لمتطلبات سوق الشغل عبر مزيد العناية بالمنقطعين عن الدراسة بتوفير فرص ثانية واستقطابهم بالمؤسسات التكوينية المتواجدة بالولاية.
- تحسين الخدمات الترفيهية والشبابية والثقافية خاصة بالمناطق الريفية من ملاعب احياء ودور شباب وثقافة.
- دعم مبادرات التمكين الاقتصادي للمرأة وحماية الأسرة ورعاية كبار السن والعناية بالفئات الهشة.
- تحسين ظروف العيش بالوسط الريفي.

وتجسيدا لمختلف هذه الأولويات واستنادا إلى قائمة المشاريع المقترحة، من المبرمج إنجاز عدد من المشاريع منها في قطاع التربية إحداث مدرسة إعدادية بسليانة الجنوبية ومواصلة إنجاز 02 مدارس إعدادية بكل من كسرى وبوعرادة فضلا عن تنفيذ برنامج سنوي لتعهد وصيانة عدد من المدارس والمعاهد والمبيتات والمطاعم مع القيام بعمليات توسعة لعدد من المنشآت التربوية بمختلف معتمديات الولاية. كما سيتم التوجه نحو توسيع اختصاصات بعض مراكز التكوين المهني كمركز التكوين المهني بمكثر. وفي إطار تقريب الخدمات لطالبي الشغل تمت برمجة إحداث مكتبي تشغيل بالكريب والروحية.

وفي المجال الصحي تمت برمجة تهيئة الأقسام الاستشفائية وبناء جناح إقامة لأمراض المعدة بالمستشفى الجهوي بسليانة بالإضافة إلى بناء قسم لجراحة العظام وبناء عيادات خارجية بالمستشفى المحلي بالكريب.

وفي إطار تعزيز الخدمات الترفيهية والثقافية من المبرمج إحداث ملاعب أحياء بكل من بورويس والرحامنة وحمام كسرى والمنصورة الجنوبية وبرڤو والروحية. هذا بالإضافة إلى إحداث فضاءات شبابية ورياضية بكل من معتمديات الروحية والكريب وڤعفور وكسرى والعروسة ومكثر. فضلا عن تكملة اشغال دار الشباب بسليانة الجنوبية وإعادة بناء دار الشباب بڤعفور وتحويل نادي الشباب الريفي بالاخوات الى دار شباب. وفي المجال الثقافي من المبرمج إحداث مكتبات عمومية بكل من الكريب وبرڤو والروحية وتعهد وصيانة دار الثقافة بسليانة الجنوبية ودار الثقافة بمكثر وبناء دار ثقافة بكسرى بالإضافة إلى تجهيز مركبات الطفولة بمختلف معتمديات الولاية. وفي مجال الإحاطة بالمسنين تمت برمجة استكمال بناء وتجهيز مركز رعاية كبار السن بسليانة. ومن المبرمج أيضا إنجاز أشغال تهيئة وصيانة ثلاثة فضاءات للمرافقة والتكوين والتسويق بهدف تشجيع ريادة الأعمال النسائية بكل من كسرى والكريب والروحية، وبناء فضاء مندمج للأسرة وتنفيذ برنامج ادماج الأطفال ذوي طيف التوحد برياض الأطفال.

وفي مجال تحسين ظروف العيش من المبرمج إنجاز عدّة مشاريع منها على سبيل المثال اعادة تهيئة منظومات الماء الصالح للشراب ببورويس والروحية وكسرى وربط منطقة البراهمية بالماء الصالح للشراب وحفر آبار عميقة لتزويد المناطق الريفية بالماء الصالح للشراب بكل من مكثر وسليانة الجنوبية وڤعفور. أما بخصوص البرنامج الخصوصي للمساكن الاجتماعية فقد تمت برمجة انجاز 190 مسكنا جماعيا بالمركز العمراني سليانة الشمالية و110 مسكنا جماعيا بتقسيم سليانة 3 و92 مسكنا شبه جماعيا ببرڤو 1 بالإضافة إلى مواصلة إنجاز 128 مسكنا فرديا ببوعرادة و134 مسكنا فرديا بتقسيم مكتريس بمعتمدية مكثر.

الهدف الثاني: تنويع النسيج الاقتصادي والرفع من جاذبية الجهة وذلك من خلال:

- تحسين البنية التحتية الصناعية لتتوفر بها كل المرافق الضرورية وتكون مرتبطة بالشبكات الطرقية ومختلف الشبكات الأخرى.
- تحسين خدمات النقل العمومي بتجديد وتوسيع أسطول الشركة الجهوية للنقل.
- الربط السريع للولاية بالمناطق الساحلية والأقطاب الاقتصادية والمراكز العمرانية الكبرى وربط ناجع بالولايات المجاورة.
- استغلال الإمكانيات الطبيعية الموجودة ومنها المواد الانشائية، تثمين المنتوج الغابي وتثمين المخزون الايكولوجي والسياحي وتطوير مسالك سياحية بديلة متناسقة مع السياحة الشاطئية بالمدن الساحلية.
- تطوير منظومات اقتصادية تتميز بها الجهة على غرار انتاج التين والكرز التي تميز منطقة كسرى، واللحوم الحمراء التي تتميز بها مناطق جنوب الولاية وتكثيف وتحويل انتاج الخضر الموسمية بمناطق شمال الولاية بكل من العروسة والكريب.
- دعم احداث الشركات الأهلية المحلية والجهوية بهدف تثمين القدرات الاستثمارية في مجالات الابتكار وتقريب الخدمات المختلفة بما يمكن من استعادة استقرار السكان بمناطقهم وخاصة بالنسبة للشباب والمرأة الريفية.
- دعم التجديد في الصناعات التقليدية الخصوصية على غرار النقش على الرخام وصناعة المنسوجات ومزيد التعريف بها.

وتجسيدا لمختلف هذه الأولويات وبالرجوع إلى قائمة المشاريع المقترحة، من المبرمج ضمن هذا الهدف إنجاز عدد من المشاريع من ضمنها أشغال تهيئة المنطقة الصناعية العروسة ودراسة تهيئة المنطقة الصناعية برڤو والمنطقة الصناعية سليانة 03 بالإضافة إلى مواصلة المشروع المتعلق بربط مدينة سليانة بالغاز الطبيعي، فضلا عن صيانة محطة النقل البري وبناء مستودع ووكالة لفرع شركة النقل بالكريب مع اقتناء معدات وتجهيزات التحكم في الطاقة، بالإضافة إلى تهيئة مختلفة لمرافق ومحطات الشركة الجهوية للنقل بسليانة.

وفي مجال الطرقات من المبرمج إنجاز مشاريع تدعيم الطريق الوطنية رقم 18 وربط ولاية سليانة بالطريق السيارة تونس الكاف مع انجاز الوصلة السريعة الرابطة بمدينة سليانة على طول 30 كلم. هذا بالإضافة إلى مضاعفة الطريق الوطنية رقم 4 من سليانة في اتجاه الروحية إلى الحدود مع ولاية الكاف. وبخصوص النقل الحديدي من المبرمج القيام بأشغال تأهيل مسار الخط الحديدي رقم 6.

وفي المجال السياحي، من المبرمج إحداث منطقة سياحية أثرية بهنشير الرومان (معتمدية بوعرادة) ومسلك سياحي بمعتمدية مكثر.

الهدف الثالث: تثمين الموارد الطبيعية ودعم الاقتصاد الأخضر

سيتم العمل على تجسيم هذا الهدف من خلال الأولويات التالية:

- تطوير فلاحة مساهمة في ضمان الأمن الغذائي وذات إنتاج مستدام أقل تلويثا للمحيط والرفع من إنتاج الفلاحة البيولوجية.
- تعبئة وتحسين التصرف في الموارد المائية والرفع من نسبة إعادة استعمال المياه المستعملة وإعادة التوازن للمنظومة المائية.
- إحداث وتأهيل محطات تطهير.
- حماية الوسط الطبيعي وتعزيز منظومة التصرف في النفايات.

ولتحقيق هذا الهدف والأولويات ذات العلاقة وبالعودة إلى قائمة المشاريع المقترحة، تمت برمجة جملة من المشاريع على غرار إحداث منطقة سقوية "فيض همماد" على مساحة 100 هك حول سد السّماطي بمعتمدية الروحية ومنطقة سقوية حول السد التلي اركو من معتمدية قعفور ومنطقة سقوية ببوعبدالله من معتمدية كسرى وإعادة تهيئة المنطقة السقوية طوير الليل من معتمدية سليانة الجنوبية والمنطقة السقوية الحميمة بالروحية، مع مواصلة مشروع تثمين المناطق السقوية العمومية. هذا فضلا عن إنجاز مشروع السد على وادي تاسة والشروع في إنجاز سد سليانة 1، بالإضافة إلى أشغال حفر 03 آبار عميقة بكل من مكثر وسليانة الجنوبية بما من شأنه أن يعزز الموارد المائية للجهة.

وفي مجال التطهير سيتم إحداث محطة تطهير ببرقو وربط مدينة الكريب بشبكة التطهير وصيانة وتأهيل محطة التطهير بقعفور بالإضافة إلى احداث محطة ضخّ بمكثر الشمالية وتأهيل محطة التطهير ببوعرادة. وفي إطار تعزيز منظومة التصرف في النفايات بالجهة سيتم إحداث مراكز لتجميع النفايات بكل من الروحية والكريب وبرقو والعروسة.

V. برنامج الاستثمار خلال المخطط 2026-2030

في إطار تجسيد الرؤية والأهداف الاستراتيجية والأولويات التنموية لولاية سليانة ودون اعتبار المشاريع المخصصة للإقليم وغير الموزعة، تمّت برمجة 756 مشروعا بكلفة جملية تقدر بحوالي 2613 مليون دينار من بينها 1151 مليون دينار مبرمجة خلال فترة المخطط 2026–2030، وتشمل هذه البرمجة 199 مشروعا متواصلا باستثمارات تُقدّر بـ 651 مليون دينار.

وقد بلغت نسبة المشاريع المحلية 81% من جملة عدد المشاريع المبرمجة، بينما بلغت هذه النسبة 17% بالنسبة للمشاريع الجهوية. أمّا من حيث حجم الاستثمارات المبرمجة، فقد مثّلت المشاريع الجهوية نسبة 40% من إجمالي الاستثمارات، تليها المشاريع المحلية بنسبة 34% والمشاريع الوطنية بنسبة 25%.

صنف المشروع	عدد المشاريع	الكلفة التقديرية (م د)	الاستثمارات (م د)
محلي	613	577	386
جهوي	128	1170	462
إقليمي	2	16	15
وطني	13	850	288
المجموع العام	756	2613	1151

أمّا من حيث التوزيع القطاعي، فتمثّل مشاريع التجهيزات الجماعية ومشاريع البنية الأساسية والخدمات على التوالي 58% و34% من العدد الجملي للمشاريع. وتمثل استثمارات البنية الأساسية والخدمات 59% والتجهيزات الجماعية 29% والفلاحة والصيد البحري 11% من جملة الاستثمارات المبرمجة.

القطاع	عدد المشاريع	الكلفة التقديرية (م د)	الاستثمارات (م د)
البنية الأساسية والخدمات	260	1845	680
التجهيزات الجماعية	440	429	332
الصناعة والصناعات غير المعملية	3	24	13
الفلاحة والصيد البحري	53	315	125
المجموع العام	756	2613	1151

ولاية سوسة

I. تقديم الولاية

1. الخصائص الجغرافية:

تمتد ولاية سوسة على مساحة 2669 كلم^2 ما يمثل 8,64 %من مساحة الإقليم الثالث و1,7% من المساحة الجملية للبلاد التونسية. وتضم الولاية 16 معتمدية و104 عمادة و18 بلدية.

وتحتل ولاية سوسة موقعا متميزا بالوسط الشرقي للبلاد التونسية حيث تفتح على البحر الأبيض المتوسط من خلال شريط ساحلي يمتد على طول 75 كلم، وتتكون تضاريسها من سهول وروابى قليلة الارتفاع وأراضيها ملائمة للنشاط الفلاحي، وتتميز بمناخ متوسطي شبه جاف مع صيف حار وشتاء معتدل نسبيا.

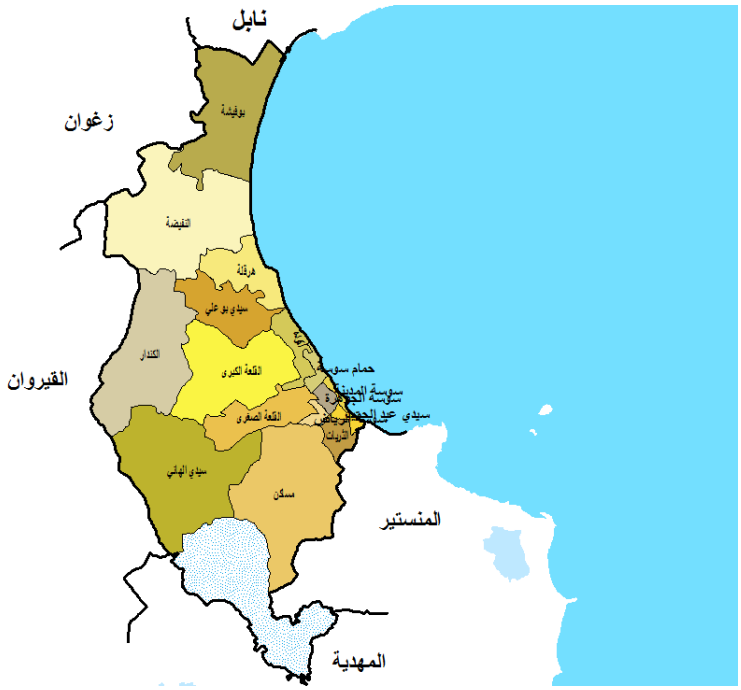

2. الخصائص الديمغرافية:

بلغ عدد سكان الولاية سنة 2024 عدد 762.281 ألف ساكن أي ما يمثل 24.41% من سكان الاقليم الثالث و6.36 % من سكان البلاد. ويبلغ معدل الكثافة السكانية بها 286 ساكن/كلم^2 مقابل 119 ساكن/كلم ^{2} بالإقليم الثالث و77 ساكنا/كلم^2 على المستوى الوطني. وبلغت نسبة النمو الديموغرافي بها 1,23% مقابل 0,87 % على المستوى الوطني.

يبرز التوزيع النسبي للسكان حسب الفئات العمرية في سنة 2024 أن نسبة الأطفال دون 4 سنوات تبلغ 6% بينما تبلغ نسبة السكان من الفئة العمرية بين 5 و14 سنة 17% والسكان في سن النشاط (15-59 سنة) تبلغ نسبتهم 62%، أما نسبة سكان الفئة العمرية 60 سنة فما فوق فقد ارتفعت الى 15%.

سجلت الولاية خلال الفترة 2019-2024 صافي هجرة خارجية سلبي قدره (2285-) فيما سجلت صافي هجرة داخلية إيجابي قدره (2248+).

3. الخصائص الاقتصادية والاجتماعية:

تُصنّف ولاية سوسة ضمن الولايات المتقدمة في مؤشر التنمية الجهوية لعام 2024 حيث تحتل المرتبة 5 وطنيا. ويتميز نسيجها الاقتصادي بتنوعه واعتماده على قطاع الخدمات الذي يستقطب غالبية الناشطين المشتغلين أغلبهم في قطاع السياحة إلى جانب قطاع الصناعات المعملية خاصة النسيج والملابس والصناعات الميكانيكية والكهربائية والصناعات الغذائية والدوائية.

ففي المجال الفلاحي تساهم الولاية في الإنتاج الوطني من زيت الزيتون بنسبة 9% و6.5% من الانتاج الوطني للحوم البيضاء و10.4% من إنتاج الصيد البحري وتربية الاحياء المائية. كما تتواجد بالولاية بعض المنظومات الاقتصادية كمنظومة الفلاحة البيولوجية ومنظومة زيت الزيتون.

وفي القطاع الصناعي تضم ولاية سوسة 506 مؤسسة صناعية (تشغل 10 عمال فأكثر) توفر الشغل لـ 58 ألف من اليد العاملة و301 مؤسسة صناعية مصدرة كليا تشغل 44 ألف. كما تضم الولاية نسبة 11% من مجموع المؤسسات الصناعية الوطنية الناشطة في مجال الالكترونيك إضافة الى منظومة صناعة الادوية ومنظومة الميكاترونيك ومنظومة النسيج والملابس الجاهزة. هذا إلى جانب توفر قطب تكنولوجي في مجال الصناعات الالكترونية ومؤسسات جامعية مختصة على غرار مدرسة المهندسين بسوسة.

وفي مجال الخدمات، يضم القطاع السياحي بالولاية 123 نزل بطاقة 50 ألف سرير يتوزعون على ثلاثة مناطق سياحية. ويوفر القطاع السياحي نحو 20 ألف موطن شغل مباشر.

4. تطور الاستثمار بعنوان الفترة 2021-2025:

بلغت جملة الاستثمارات المبرمجة للجهة خلال الفترة 2021-2025 للقطاع العام والخاص حوالي 3185 مليون دينار أنجز منها حوالي 2919.48 مليون دينار أي بنسبة 91.66 % وذلك كما يبنه الجدول التالي:

حوصلة الاستثمارات المنجزة خلال الفترة 2021-2025

الوحدة: مليون دينار

المتدخل	الاستثمارات المبرمجة	الاستثمارات المنجزة	نسبة الإنجاز (%)
القطاع العام	685	580.48	84.74
القطاع الخاص	2 500	2 339	93,56
المجموع	**3 185**	**2 919,48**	**91,66**

بلغت جملة الاستثمارات العمومية المنجزة خلال الفترة 2021-2025 حجم 580,48 مليون دينار أي بنسبة 84.74% من الاستثمارات المبرمجة. ويبرز توزيع الإنجازات حسب القطاعات الكبرى هيمنة قطاع البيئة بنسبة 52.2% من جملة الاستثمارات المنجزة تليه القطاعات الاجتماعية بنسبة 13,2 % ثم البنية الأساسية والقطاعات المنتجة على التوالي بنسبة 10% و9,66 %، فقطاع النقل بنسبة 2,4%.

أما جملة الاستثمارات الخاصة المنجزة خلال نفس الفترة فقد بلغت حوالي 2339 مليون دينار استأثر منها قطاع السكن بحوالي 67,6 % وقطاع السياحة والخدمات بـ 18 % ثم قطاع الصناعة بـ 12.74 % وقطاع الفلاحة بنسبة 1,7%.

II. الإمكانيات والفرص المتاحة

1. الإمكانيات:

إمكانيات طبيعية:

- شريط ساحلي على امتداد 75 كلم يوفر إمكانيات استغلال سياحي وامكانيات صيد بحري وتربية احياء مائية إضافة الى إمكانيات صناعات تحويلية مختلفة تشمل تثمين الصيد البحري والطحالب البحرية.
- تضاريس يغلب عليها طابع الأراضي المنبسطة وقليلة الانحدار ملائمة لأنشطة فلاحية مميزة على غرار زراعة الزياتين والخضر والغلال بمختلف اصنافها.

- مناطق رطبة تحافظ على التنوع البيولوجي والمنظومة البيئية بالولاية.

بنية تحتية اقتصادية

- قطب سياحي يوفر 21% من طاقة الإيواء الوطنية.
- ميناء تجاري و2 موانئ للصيد البحري.
- مطار النفيضة الدولي يوفر نقل 850 ألف مسافر سنويا مع أداء قابل للتطوير.
- قطب تكنولوجي في اختصاص الميكاترونيك.
- مجمع مؤسسات في الميكاترونيك (111 مؤسسة) بعلاقة مع القطب التكنولوجي.
- 10 مناطق صناعية مهيأة مستغلة بنسبة 88% اهمها المنطقة الصناعية بالنفيضة التابعة للقطب التكنولوجي والمنطقة الصناعية بسيدي عبد الحميد.
- 3 محاضن مؤسسات في المجال الفلاحي والصناعي.
- مناطق سقوية تمتد على مساحة حوالي 12200 هك منها 9300 هك مناطق سقوية عمومية و2900 هك مناطق مروية خاصة وتبلغ نسبة الاستغلال على التوالي 48% بالقطاع العمومي و95% بالمساحات الخاصة توفر مجالا هاما لزراعة الخضر بصفة عامة وخاصة منها الغير فصلية.

بنية تحتية خدماتية وموارد بشرية هامة:

- قطب صحي يضم 2 مستشفيات جامعية وكلية للطب و9 مصحات خاصة.
- اطباء اختصاص بعدد حوالي 920 طبيب منهم 58% يشتغلون بالقطاع الخاص.
- كلية طب بسوسة يؤمها حوالي 4650 طالب ومدرستين عموميتين في المهن الطبية.
- نسبة السكان من الفئة العمرية 15-59 سنة يمثلون 63% من عدد سكان الولاية.
- قطب للتعليم العالي والبحث العلمي: 18مؤسسة عمومية و18 مؤسسة خاصة.
- قطب للتكوين المهني يضم 15 مركزا عموميا و33 مركزا بالقطاع الخاص.

2. الفرص:

- استغلال امكانيات وطاقات متوفرة بالقطب التكنولوجي المختص لدعم استقطاب مشاريع ذات محتوى تكنولوجي متطور بالنظر لما توفره المنطقة الصناعية بالنفيضة من مقاسم موجهة ومخصصة لهذه المجالات.
- الاستغلال الأمثل للأراضي الدولية وخاصة على مستوى ديوان الأراضي الدولية بالنفيضة بما يساهم في الرفع من إنتاج القطاع الفلاحي.
- استغلال وحدات البحث العلمي الفلاحي بالجهة بشط مريم ومحاضن المؤسسات المختصة للرفع من نوعية المشاريع الفلاحية ذات المحتوى التقني العالي للتأقلم مع العوامل المناخية على مستوى الإنتاج وندرة المياه.
- توسعة شبكة مترو الساحل لربط مدن الولاية باستغلال خطوط السكة المتواجدة.
- دعم تموقع الولاية ضمن الاقليم الثالث بتعزيز الربط بشبكات الطرقات وشبكة السكة الحديدية مع ولايات الإقليم.
- استغلال الفرص التي سيوفرها مشروع ميناء المياه العميقة والمنطقة اللوجستية بالنفيضة وكذلك مشروع مدينة الاغالبة بالقيروان لأثرهما المرتقب على النشاط الاقتصادي والعمراني وتفتح الولاية على محيطها الخارجي.
- هيكلة القطاع السياحي في محور موحّد يجمع السياحة الشاطئية والإيكولوجية والثقافية والعلاجية وسياحة العبور عل مستوى الإقليم الثالث والولايات المجاورة.
- استغلال المعالم الأثرية والتاريخية لتنويع المنتوج السياحي (السياحة الثقافية وسياحة العبور).

- إعادة توظيف مؤسسات الطفولة المتواجدة إلى مؤسسات مندمجة توفر فضاءات خاصة بالطفولة المبكرة وفضاءات لنوادي التنشيط التربوي وفضاءات للمحاضن المدرسية.

III. أهم الإشكاليات التنموية

1. الإشكالية التنموية العامة:

تشكو الولاية من تواصل الضغوطات على الموارد الطبيعية في ظل تفاقم التحديات المناخية مع تواصل الضغط العمراني جراء التوسع العشوائي للأحياء المحيطة بالمدن الكبرى على حساب الأراضي الفلاحية. هذا بالإضافة إلى عدم التناسق بين التوزيع السكاني والنشاط الاقتصادي مما ولّد إشكاليات مرورية ونقل وتنقل واشكاليات اجتماعية مستحدثة.

2. الإشكاليات الخصوصية:

تتمثل أهم المشاغل التنموية للجهة فيما يلي:

- اكتظاظ في المستشفيات الجامعية ونقص الموارد البشرية والتجهيزات الطبية الثقيلة بالنظر إلى الطلب المتزايد على الخدمات الطبية.
- قطاع سقوي مهدد بسبب توقف التزود بمياه الري وضعف صيانة وتجهيز المناطق السقوية وصعوبة التوجه إلى استخدام الموارد المائية غير التقليدية مثل المياه المعالجة لغياب محطة لتطهير المياه الصناعية.
- استنزاف الاراضي الخصبة مما يهدد ديمومة القطاع الفلاحي.
- تهديد المناطق الرطبة بالولاية والمناطق الغابية بتوسع المصبات العشوائية للنفايات بما يهدد التنوع البيولوجي.
- غياب محطات للمعالجة الأولية بالوحدات الصناعية وسكب المياه الصناعية مباشرة بقنوات التطهير وبالأودية العابرة لمدن الولاية (16 وادي) والتي تتعرض إلى اعتداءات بيئية متواصلة.
- كثافة الحركة المرورية وغياب مخططات نقل حضري متطور لمواكبة امتداد المناطق الحضرية القديمة وظهور مراكز حضرية جديدة.
- تدهور البنية التحتية الطرقية من جراء النقص المستمر في برامج الصيانة والتهذيب والتدعيم.

IV. الاهداف الرئيسية والأولويات التنموية:

1. الرؤية التنموية:

سوسة حاضرة جهوية وقاطرة للتنمية تتأقلم مع العوامل المناخية وتوازن بين التنمية الاقتصادية والهيكلة العمرانية المنظمة وتحافظ على رصيدها البيئي من اجل تنمية شاملة ودامجة.

2. الاهداف الرئيسية:

الهدف الأول: التأقلم مع التحديات المناخية وضمان بيئة نظيفة وذلك عبر:

- اعتماد أمثلة التنسيق الإيكولوجي في التخطيط المجالي والتهيئة الترابية والعمرانية.
- حماية المناطق الرطبة والغابات عبر وضع آليات فعّالة للحدّ من التوسع العمراني غير المراقب وإحداث مناطق محمية بيئيا داخل مناطق التهيئة الترابية والعمرانية بما يدعم المحافظة على التنوع البيولوجي وتثمين المنظومات الإيكولوجية الحساسة.
- مزيد التحسيس بمخاطر هشاشة الجهة إزاء العوامل المناخية.
- تطوير منظومة التصرف في النفايات خاصة على مستوى الجمع.
- مقاومة التلوث الصناعي بمعالجة المياه الصناعية وتطوير التشريعات الخاصة بتلويث الهواء والأراضي الفلاحية والسكب العشوائي للمياه.
- التهيئة الدورية للأودية العابرة للمدن.
- تهيئة المناطق الرطبة والمحافظة عليها خاصة منها المدرجة ضمن إتفاقية رمسار.

ولتحقيق هذه الأولويات وبالعودة إلى قائمة المشاريع المقترحة، تمت برمجة جملة من المشاريع من بينها توسيع شبكة التطهير بعدد من الأحياء من معتمديات مساكن والزاوية والقصيبة والثريات والقلعة الصغرى وسيدي الهاني وسيدي بوعلي وربط منطقة الفقاعية وحي الورفلي بأكودة بشبكة التطهير وتهذيب الشبكة بمعتمدية القلعة الكبرى هذا بالإضافة إلى إحداث محطة ضخ بسيدي عبد الحميد وإنجاز محطة تطهير حمدون 2 لمعالجة النفايات الصناعية.

أما في مجال التصرف في النفايات فقد تمت برمجة عدد من المشاريع من ضمنها توسيع المصب المراقب بسوسة واحداث مراكز تحويل وانجاز مكونات نظام التصرف في الغازات في الخانة 1 و2 بالمصب المراقب بسوسة وإنجاز الجزء الثاني من الخانة الرابعة بالمصب المراقب بسوسة لردم النفايات واشغال احواض تخزين المياه المشبعة بالأملاح، فضلا عن انجاز مركز تحويل للنفايات بسيدي الهاني ومركز تجميع وفرز للنفايات بالقلعة الكبرى.

وفي مجال التهيئة العمرانية يتم متابعة مراجعة أمثلة التهيئة العمرانية لـ 39 مثالا بولاية سوسة في مراحل مختلفة أهمها بلديات سوسة، حمام سوسة، أكودة، القلعة الصغرى، القلعة الكبرى، فضلا عن انجاز دراسة تثمين واستصلاح وتهيئة سبخة حلق المنجل.

الهدف الثاني: ضمان النفاذ إلى الخدمات العمومية في مجالات الصحة والتربية والثقافة والرياضة

لتحقيق هذا الهدف، سيتم التركيز على الأولويات التالية:

- تدعيم وتطوير المؤسسات الصحية بالخط الأول والثاني بالتجهيزات والموارد البشرية وكذلك المستشفيات الجامعية.
- صيانة وتوسعة المؤسسات التربوية وتوفير قاعات المراجعة والتجهيزات الضرورية وضمان النقل المدرسي.
- تهيئة فضاءات ورياض أطفال وإعداد مناهج تربوية تلبي حاجيات الطفولة المبكرة.
- توفير الفضاءات الرياضية والثقافية بكامل المعتمديات.
- تهيئة الفضاءات الرياضية بالمؤسسات التربوية وتدعيم ملاعب الأحياء.
- دعم الإحاطة النفسية والاجتماعية والاقتصادية للفئات الهشة.

وفي هذا الإطار وتجسيما لهذا الهدف واستنادا إلى قائمة المشاريع المقترحة، تمت ضمن قطاع الصحة وعلى سبيل المثال برمجة تهيئة فضاء لتركيز آلة مفراس طبي ومواصلة بناء قسم الإنعاش الطبي بمستشفى سهلول وإعادة تهيئة اقسام استشفائية وبناء قسم الطب الباطني وتهيئة قسم الأطفال بمستشفى فرحات حشاد سوسة وإحداث مجمع للصحة الأساسية وإعادة هيكلة مستوصف (القبليين) بمساكن وإحداث مستوصف بأولاد عامر بكندار وتجديد وصيانة الشبكة الكهربائية بالمستشفى المحلي بالقلعة الصغرى.

وفي قطاع التعليم العالي تضمن المخطط جملة من المشاريع من بينها بناء مقر معهد الدراسات التجارية العليا ومبيت جامعي جديد بالولاية.

كما تمت برمجة بناء وتوسيع وصيانة المبيتات والمطاعم بكل من معتمديات النفيضة وسوسة جوهرة وسيدي الهاني وكندار، وتنفيذ برنامج تعهد وصيانة لمختلف المدارس الابتدائية والإعدادية والمعاهد الثانوية بالولاية، فضلا عن بناء مدرسة ابتدائية بكل من القلعة الصغرى وسوسة جوهرة وبناء مدارس إعدادية بكندار وحمام سوسة وبوفيشة ومعهد ثانوي بهرقلة.

وفي مجال الشباب والرياضة فقد تمت برمجة جملة من المشاريع من بينها إنجاز 16 ملعب حي وبناء 2 قاعات للرياضات الجماعية و2 قاعات للرياضات الفردية وإعادة المضمار الاصطناعي لألعاب القوى بسوسة وإعادة بناء دار الشباب بهرقلة وبناء دار شباب بشط مريم وتهيئة جملة من المنشآت الشبابية والرياضة.

وبخصوص قطاع الثقافة فقد تمت برمجة بناء دور ثقافة بكل من أكودة وسيدي الهاني والزاوية والقصيبة والثريات وسوسة الرياض ومكتبات عمومية بكل من مساكن وسوسة جوهرة والقلعة الصغرى. وفي مجال المرأة والطفولة وكبار السن تمت برمجة عدد من المشاريع منها احداث فضاءات رقمية بمركبات الطفولة بالولاية واقتناء نادي أطفال متنقل وتهيئة مركب الطفولة بأكودة ونادي الأطفال بزاوية سوسة وتهيئة وصيانة فضاء للمرافقة والتكوين والتسويق ببوفيشة.

وفي مجال التكوين المهني سيتم مواصلة تنفيذ المشاريع المبرمجة لإعادة هيكلة مراكز التكوين المهني (النقل بمساكن والمعدات بسوسة) مع برمجة تحديث مراكز التكوين بمساكن وسوسة وبناء مكتب التشغيل والعمل المستقل بالقلعة الكبرى.

الهدف الثالث: دعم البنية التحتية الطرقية وخدمات النقل وضمان السلامة المرورية

يعتمد تجسيد هذا الهدف على جملة من الأولويات التالية:

- الارتقاء بجودة النقل العمومي وتحسين خدمات شركة النقل بالساحل.
- تنويع النقل بتوفير النقل الحديدي داخل مدن الولاية.
- توفير وتطوير النقل المدرسي والجامعي والمهني.
- المحافظة على الرصيد الطرقي والعناية بمداخل المدن وتدعيم المسالك الفلاحية.
- إعداد مخطط مديري للتنقلات الحضرية.

واستجابة للأولويات المذكورة وانطلاقا من قائمة المشاريع المقترحة، تم في إطار المخطط برمجة عدد من المشاريع الطرقية منها إعادة تعبيد عدد من الطرقات بمختلف معتمديات الولاية بالإضافة إلى تقوية المسالك وتهيئة مداخل المدن كالمدخل الشمالي لمدينة القلعة الكبرى وتجميل مداخل مدينة حمام سوسة.

وفي مجال النقل سيتم القيام بدراسة تمديد خط المترو بسوسة وتركيز الحواجز الالية في التقاطعات مع السكة الحديدية لضمان السلامة المرورية. هذا بالإضافة إلى برمجة تدخلات خاصة بتدعيم أسطول حافلات النقل العمومي بالجهة. كما سيتم كذلك إعداد دراسة المثال التوجيهي لتهيئة سوسة الكبرى وإنجاز مشاريع حماية سوسة الكبرى والقلعة الصغرى ومساكن من الفيضانات.

الهدف الرابع: تدعيم جاذبية ولاية سوسة لجلب الاستثماروذلك من خلال:

- تطوير القطاع السياحي بإحداث رصيف لإستقبال السفن السياحية بالميناء التجاري بسوسة وتحويل الأنشطة التجارية للضفة الجنوبية.
- تجميل المدن وتطوير مسالك سياحية مندمجة.
- هيكلة المنتوج السياحي ضمن محور موحد مع ولايات الإقليم يجمع السياحة الشاطئية والعلاجية والثقافية والأيكولوجية وسياحة العبور.
- تطوير المنظومات الفلاحية المتواجدة وخاصة منظومة الزيت البيولوجي.
- تعبئة واستغلال مياه الأمطار بمناطق الإنتاج واستغلال مخرجات البحث العلمي لضمان ديمومة القطاع السقوي وبعث نماذج للاستغلال الأمثل للثروة الغابية.
- تأهيل المناطق الصناعية المتواجدة بالجهة وإعداد مخطط مديري للمناطق الجديدة تستجيب إلى المواصفات العالمية.
- استغلال التعاون الدولي اللامركزي للتسويق الخارجي للجهة.

وسعيا لتجسيد هذا الهدف الخاص بالرفع من جاذبية الولاية لاستقطاب الاستثمار من المبرمج إنجاز عدد من المشاريع في مجال البنية التحتية الصناعية كأشغال تهيئة المنطقة الصناعية كندار 02 وإنجاز دراستين لتهيئة المنطقة الصناعية القلعة الصغرى والمنطقة الصناعية مساكن الزيات، فضلا عن إحداث منطقة لوجستية بمحطة السكة الحديدية بسوسة.

وفي المجال الفلاحي من المبرمج احداث مناطق سقوية بكل من مرابط حشاد والغويلات بمعتمدية النفيضة والزرلين عين الرحمة ببوفيشة بالإضافة إلى تهيئة المناطق السقوية المتواجدة بالقلعة الكبرى. ومن جانب آخر ولدعم الموارد المائية بالجهة تمت برمجة توسعة محطة تحلية مياه البحر بسوسة وإعادة تهيئة قناة تحويل مياه سد نهانة. هذا بالإضافة إلى صيانة وتجهيز واستغلال 2 ابار عميقة بواد الخروب من معتمدية بوفيشة وانجاز بئر مراقبة وادي لاية 1 بمعتمدية القلعة الصغرى واحداث بئر عميقة بالغويرقة من معتمدية القلعة الكبرى. كما ستشمل مشاريع قطاع الفلاحة كذلك أشغال إصلاح وتهيئة وتوسعة وحماية ميناء هرقلة وأشغال إصلاح وتهيئة ميناء سوسة.

وفي مجال تثمين التراث المادي واللامادي وتنويع المنتوج السياحي من المبرمج ترميم سور المدينة العتيقة بسوسة وانطلاق حفريات بعدة مواقع أثرية بالقلعة الكبرى إلى جانب المضي قدما في تجسيم مشروع المحطة السياحية المندمجة بهرقلة.

V. برنامج الاستثمار خلال المخطط 2026-2030

في إطار تجسيد الرؤية والأهداف الاستراتيجية والأولويات التنموية لولاية سوسة ودون اعتبار المشاريع المخصصة للإقليم وغير الموزعة، تمت برمجة 867 مشروعا بكلفة جملية تُقدّر بحوالي 7093 مليون دينار، من بينها 1549 مليون دينار مبرمجة خلال فترة المخطط 2026–2030، وتشمل هذه البرمجة 311 مشروعا متواصلا باستثمارات تُقدّر بـ586 مليون دينار.

وقد بلغت نسبة المشاريع المحلية 77% من جملة عدد المشاريع المبرمجة. بينما بلغت هذه النسبة 16% بالنسبة للمشاريع الجهوية والمشاريع الوطنية 6%. أمّا من حيث حجم الاستثمارات المبرمجة، فقد مثّلت المشاريع الوطنية نسبة 26% من إجمالي الاستثمارات، والمشاريع المحلية بنسبة 41% والمشاريع الجهوية 31%.

صنف المشروع	عدد المشاريع	الكلفة التقديرية (م د)	الاستثمارات (م د)
محلي	667	869	642
جهوي	138	1817	486
إقليمي	10	134	13
وطني	52	4 273	408
المجموع العام	867	7093	1549

أمّا من حيث التوزيع القطاعي فتمثّل مشاريع التجهيزات الجماعية 61% ومشاريع البنية الأساسية والخدمات 34% من العدد الجملي للمشاريع في حين تمثل استثمارات البنية الأساسية والخدمات 59% والتجهيزات الجماعية 31% من جملة الاستثمارات المبرمجة.

القطاع	عدد المشاريع	الكلفة التقديرية (م د)	الاستثمارات (م د)
البنية الأساسية والخدمات	297	5634	907
التجهيزات الجماعية	529	630	485
الصناعة والصناعات غير المعملية	5	73	39
الفلاحة والصيد البحري	36	755	117
المجموع العام	867	7093	1549

ولاية القصرين

I. تقديم الولاية

1. الخصائص الجغرافية:

تغطي ولاية القصرين مساحة 8260 كلم² أي ما يمثل 31,5% من مساحة الإقليم الثالث و5,2% من مساحة البلاد التونسية وتضم 13 معتمدية و19 بلدية. ينتمي جزئها الشمالي إلى منطقة التل العالي في حين ينتمي جزئها الجنوبي الشرقي إلى منطقة السباسب العليا وجزئها الجنوبي الغربي إلى الجهة الغربية للظهرية التونسية وهي تتوسط 4 ولايات تحدّها من الشمال ولاية الكاف ومن الشرق ولايتي سليانة وسيدي بوزيد أما من ناحية الجنوب فتحدها ولاية قفصة وهي متاخمة للحدود الجزائرية على شريط يمتد على طول 220 كلم.

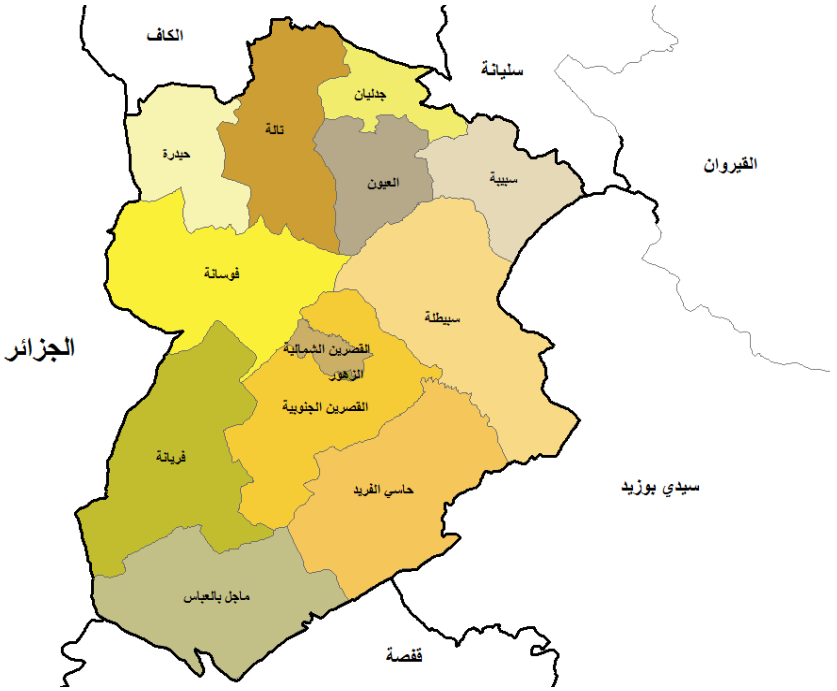

2. الخصائص الديمغرافية:

تعد ولاية القصرين 492,741 ألف نسمة حسب إحصائيات التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024 وهو ما يمثل 4,1% من مجموع السكان على المستوى الوطني و16% من مجموع سكان الإقليم الثالث. وتبلغ الكثافة السكانية حوالي 60 ساكن بالكلم². وبلغت نسبة النمو السكاني بالجهة 1,2% مقابل 0,87% على المستوى الوطني وتضم معتمديات سبيطلة، القصرين الشمالية وفريانة العدد الأكبر من السكان حيث يقطنها 44% من سكان الولاية وفي المقابل يتمركز عدد أقل من السكان بمعتمديات جدليان وحيدرة.

3. الخصائص الاقتصادية والاجتماعية:

تغطي مساحة الأراضي الفلاحية بالجهة 744 ألف هكتار أي 90% من مساحة الولاية مكنتها من احتلال مراتب متقدمة على المستوى الوطني في إنتاج عديد المنتوجات الفلاحية على غرار التفاح والفستق واللوز والتين الشوكي والخضراوات وزيت الزيتون بالإضافة إلى الزراعات الأخر فصلية التي تميز الجهة كالبطاطا والطماطم.

تتمثل أهم منظومات الإنتاج في منظومة التين الشوكي (52% من الإنتاج الوطني) ومنظومة التفاح (40% من الإنتاج الوطني) ومنظومة الفستق (19% من الإنتاج الوطني) ومنظومة الطماطم (8% من الإنتاج الوطني) ومنظومة زيت الزيتون (3% من الإنتاج الوطني) ومنظومة الرخام ومنظومة الحلفاء.

بلغ عدد المؤسسات الخاصة الناشطة في ولاية القصرين 16915 مؤسسة سنة 2023 وهوما يمثل 2% على المستوى الوطني وتعتبر الشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق أهم مؤسسة صناعية بالجهة حيث تقوم بتزويد البلاد التونسية بورق الطباعة والكتابة إضافة إلى إنتاج المواد الكيميائية.

بلغت نسبة البطالة بالولاية 33 % حسب إحصائيات التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024. وبلغ في نفس السنة عدد العائلات المعوزة 32557 عائلة وعدد العائلات محدودة الدخل 50412 عائلة. وتعتبر الجهة رابع ولاية من حيث نسبة الأمية بـ25,8% مقابل 17,3% على المستوى الوطني وترتفع هذه النسبة أكثر لدى الإناث لتصل إلى 34,7% بفارق 12,3% عن المعدل الوطني.

4. تطور الاستثمار بعنوان الفترة 2021-2025:

بلغت الاستثمارات الجملية المنجزة خلال الفترة (2021-2025) 1085 مليون دينار منها استثمارات عمومية بقيمة 453 مليون دينار أي بنسبة 41,75% من جملة الاستثمارات المنجزة.

حوصلة الاستثمارات المنجزة خلال الفترة 2021-2025

الوحدة: مليون دينار

المتدخل	الاستثمارات المبرمجة	الاستثمارات المنجزة	نسبة الإنجاز
القطاع العام	1515	453	%29,9
القطاع الخاص	990	632	%63,8
المجموع	**2505**	**1085**	**%43,3**

بلغ انجاز الاستثمارات العمومية 29,9 % وتوزعت هذه الاستثمارات بين قطاعات الإنتاج بنسبة 21 % وتنفيذ مشاريع البنية الأساسية بـ 52% موجهة بالأساس لتهيئة الطرقات والجسور والمسالك و26 % للقطاعات الاجتماعية و1 % لقطاع البيئة.

أمّا بالنسبة للقطاع الخاص فقد بلغت جملة الاستثمارات المنجزة خلال الفترة 2021-2025 حوالي 632 مليون دينار أي بنسبة 58,25% من الاستثمارات المنجزة منها 47,8 % لقطاع الخدمات والسياحة و40 % لقطاع الفلاحة و12,2% لقطاع الصناعة.

II. الامكانيات والفرص المتاحة

1. الامكانيات:

- موقع جغرافي حدودي يتيح إمكانيات تبادل هامة مع القطر الجزائري.
- مناطق طبيعة متنوعة متمثلة في الحدائق الوطنية والمحميات الطبيعية والعيون على غرار الحدائق الوطنية بالشعانبي ومغيلة.
- أراضي فلاحية شاسعة تبلغ مساحتها 744 ألف هكتار ومناخ ملائم لتعاطي زراعات فصلية متأخرة وتعاطي النمط البيولوجي.
- ثراء الجهة بالمواد الإنشائية المتنوعة والبالغ عددها 48 موقعا (الرخام، الجبس، الطين، الرمل السيليسي...).
- تواجد فسفاط ذو جودة عالية وبكميات معتبرة بمنطقة شقطمة من معتمدية جدليان.
- مخزون أثري هام يتوزع على عدة مناطق بالجهة كسبيطلة وحيدرة والسيليوم وتلابت.
- وجود مستشفى جامعي.
- شبكة طرقات تغطي كامل الولاية وعدّة محاور رئيسية ذات إشعاع وطني مثل الطريق الوطنية عدد 13 والطريق الوطنية عدد 15 والطريق الوطنية رقم 17.
- منظومات إنتاج متعددة وهامة: التين الشوكي ومنظومة التفاح ومنظومة الفستق ومنظومة الطماطم.

2. الفرص:

- برمجة مشاريع هامة لربط الجهة بالأقطاب الاقتصادية الكبرى على غرار الطريق السيارة تونس-القصرين-سيدي بوزيد-قفصة والرواق الاقتصادي صفاقس-سيدي بوزيد-القصرين.
- إعادة تفعيل واستغلال الخطوط الحديدية رقم 6 الرابط بين القصرين وتونس ورقم 11 الرابط بين القصرين وسوسة.

- استعمال الطاقات البديلة في القطاع الفلاحي.
- إدخال الأراضي الدولية المهيكلة في برنامج توزيع مقاسم فلاحية للفلاحين الشبان بالجهة.
- الاستثمار في المجالات التي لا تستهلك الكثير من الموارد المائية على غرار الفلاحة الصغرى، مشاريع الخدمات المرتبطة بالفلاحة كمقاولات المحافظة على المياه والتربة، بناءات الاستغلال داخل المستغلات، التسييج، صيانة محطات توليد الطاقة الشمسية وتحويل المنتجات.
- توفر موارد طبيعية وأنشطة متنوعة لإحداث شركات أهلية وشركات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.
- بعث وحدات لتحويل المنتوجات الفلاحية المميزة للجهة.
- تطوير الزراعات البيولوجية.
- تطوير السياحة الثقافية والبيئية والاستشفائية.

III. أهم الإشكاليات التنموية

1. الإشكالية التنموية العامة:

رغم ما تتميز به ولاية القصرين من إمكانيات طبيعية هامة وفرص استثمار إلا أنها لا زالت تشكو ضعفا في البنية التحتية ونقصا في التجهيزات الجماعية إضافة إلى تواضع مساهمة الاستثمار الخاص في المجهود التنموي خاصة في القطاعين الصناعي والسياحي.

2. الإشكاليات الخصوصية:

تتمثل أهم الإشكاليات الخصوصية للجهة فيما يلي:

- بعد الجهة عن الأقطاب الاقتصادية الكبرى.
- هشاشة شبكة المسالك الريفية والفلاحية.
- التشتت السكاني في أرياف الولاية.
- غياب التزويد بالماء الصالح للشراب بعدة مناطق ريفية.
- ضعف نسبة ربط المساكن بشبكة التطهير.
- شبكة اتصالات ضعيفة.
- مشهد عمراني غير منظم (السكن العشوائي).
- بطء انجاز مشاريع أمثلة التهيئة العمرانية.
- غياب منظومة للتصرف في النفايات.
- تردي وضعية البنية التحتية للمؤسسات التربوية وارتفاع متوسط كثافة الفصول خاصة بالمدارس الإعدادية والمعاهد الثانوية وعدم توفر النقل المدرسي خاصة في الأرياف والانقطاع المبكر عن الدراسة.
- افتقار المؤسسات الصحية للتجهيزات العصرية ونقص في الإطار الطبي خاصة أطباء الاختصاص.
- غياب دور الخدمات الاجتماعية عن بعض المعتمديات.
- عدم توظيف التراث المادي واللامادي بالجهة سياحيا وثقافيا.

IV. الأهداف الرئيسية والأولويات التنموية

1. الرؤية التنموية:

القصرين جهة جاذبة ومندمجة في محيطها الإقليمي والوطني بها بنية تحتية وتجهيزات جماعية قابلة للتطور مع مناخ استثمار ملائم لدفع المبادرة الخاصة.

2. الأهداف الرئيسية:

الهدف الأول: دعم وتطوير الأنشطة الاقتصادية وذلك من خلال:

- فلاحة مستدامة ودامجة ومعززة للأمن الغذائي من خلال الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية وتطوير المنظومات الفلاحية عبر تحسين توفّر مياه الرّي وديمومة استغلالها وتجهيز نقاط الضخ بالطاقة الكهربائية والشمسية.
- صناعة مثمنة للموارد المحليّة ترتكز أساسا على تثمين المواد الإنشائية التي تزخر بها الجهة.
- استغلال أفضل للطاقات المتجددة والمواد المنجمية وتوفير آليات وحوافز لتوظيف الطاقات المتجددة في انجاز المشاريع.
- سياحة مثمنة للتراث الطبيعي والحضاري لتحويل الجهة من منطقة عبور إلى منطقة إقامة سياحية عبر الاستغلال الأمثل للمؤهلات الطبيعية للجهة وربط المواقع الأثرية والطبيعية بالمسالك السياحية المهيكلة والترويج للولاية كوجهة للسياحة البديلة.
- شبكة نقل معتبرة من خلال العمل على فك عزلة المنطقة عن الأقطاب الاقتصادية الكبرى.

ولتجسيم هذا الهدف وبالرجوع إلى قائمة المشاريع المقترحة، من المبرمج إنجاز عديد من المشاريع ضمن المخطط، نذكر منها انجاز سدّ بولعابة وسدّ واد قرقور وصيانة السد التلي بالعذيرة واصلاح وتنظيف سد خنقة السلوقي إلى جانب حفر وتجهيز 11 بئرا عميقة وإنجاز بئر استكشافية بالأجرد، فضلا عن مواصلة إنجاز مشروع التنمية الفلاحية بجنوب الولاية وما يتضمنه من إرشاد فلاحي ومرافقة للمستغلين، إلى جانب تكثيف برامج تشجير المناطق الجبلية والعناية الخاصة بغابات الصنوبر الحلبي.

وفي نفس الإطار، سيتم التوجه نحو فك عزلة مناطق الإنتاج وتحسين مسالك توزيع المنتوجات الفلاحية عبر تهيئة وتعبيد 19 مسلكا فلاحيا بطول اجمالي يفوق 74 كلم بما يساهم في تحسين الربط الترابي بين مناطق الإنتاج والأسواق. كما تشمل التدخلات في هذا المجال تثمين المناطق السقوية عبر مواصلة الأشغال بثلاثة مناطق سقوية قائمة بمعتمديات سبيبة وتالة وفريانة وتهيئة سبعة مناطق إضافية بكل من سبيبة وفريانة مع الشروع في إحداث 25 منطقة سقوية جديدة بعدد من المعتمديات من ضمنها حاسي الفريد وسبيطلة وماجل بلعباس.

وفي مجال البنية التحتية الصناعية، من المبرمج تهيئة المنطقة الصناعية القصرين 4 واحداث منطقة صناعية بماجل بلعباس. وبخصوص تعزيز الطاقات المتجددة سيتم استكمال انجاز المشاريع المتعلقة بإنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية (معتمدية فريانة) وتثمين الموارد الطبيعية المتوفرة بالجهة (الشمس والرياح) لإنجاز مشاريع جديدة.

وفي المجال السياحي والثقافي من المبرمج دراسة وتهيئة المنطقة السياحية بسبيطلة وتهيئة الموقع الأثري بحيدرة وتوسعة المتحف وهيكل الاستقبال وصيانة الموقع الأثري الهوري بتلابت.

وفي قطاع النقل من المنتظر استكمال الدراسات المعمقة للخط الحديدي عدد 11 سوسة القصرين في الجزء الرابط بين القيروان والقصرين وتطوير محطات النقل البري وتجديد وتدعيم أسطول النقل العمومي باقتناء حافلات جديدة ليشمل كل المعتمديات ودعم النقل المدرسي فضلا عن مواصلة تهيئة المعبرين الحدوديين ببوشبكة وحيدرة.

الهدف الثاني: تأهيل وتدعيم البنية التحتية وضمان بيئة سليمة

يستند هذا الهدف على الأولويات التالية:

- تطوير شبكة الطرقات والمسالك بما يعزز اندماج الجهة في محيطها الإقليمي والوطني.
- تعميم التزويد بالماء الصالح للشراب والتنوير.

- تهيئة عمرانية شاملة ومدن محمية من الفيضانات مع ضمان بيئة سليمة.
- شبكة اتصالات عصرية بتعميم التغطية بشبكة الجيل الخامس وتوسيع شبكة الألياف البصرية لتنمية الاقتصاد الرقمي وإرساء إدارة رقمية عصرية.

ولتجسيم هذا الهدف واستنادا على قائمة المشاريع المقترحة، تمت برمجة جملة من المشاريع من ضمنها الشروع في إنجاز مشاريع الأروقة الاقتصادية على غرار الطريق الوطنية رقم 13 الرابطة بين ولاية صفاقس وولاية القصرين مرورا بولايتي سيدي بوزيد والقيروان والطريق الوطنية رقم 15 الرابطة بين القصرين والحدود الجزائرية ببوشبكة من جهة ومع قابس عبر قفصة من جهة أخرى. هذا بالإضافة إلى تهذيب الطريق الوطنية رقم 4 التي تربط معتمدية حيدرة بولاية الكاف على امتداد 16 كلم داخل الولاية وتدعيم الطريق الجهوية 71 (سبيبة، الروحية عبر جدليان)، فضلا عن انجاز جسر واد قرقور بالطريق المحلية رقم 840 بفوسانة مع تحسين جودة الطرقات بالجهة بتهيئة وتهذيب 110 كلم من الطرقات الجهوية وتدعيم الطريق الحزامية الكبرى لمدينة القصرين على طول 6 كلم وفك عزلة المناطق الريفية بتهيئة وتعبيد ما يزيد عن 53 كلم من المسالك الفلاحية.

وفي المجال البيئي من المبرمج إنجاز المصبّ المراقب بالولاية ومراكز التحويل المرتبطة به. كما سيتم إنجاز القسط الثاني من مشروع حماية مدينة فوسانة وحماية مدينة ماجل بلعباس من الفيضانات وصيانة القنوات ومجاري الأودية وجهر وتنظيف أحواض تجميع المياه. وفي مجال الماء الصالح للشراب من المنتظر استكمال المشاريع المتواصلة بربط ثمانية مناطق عن طريق الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه وتزويد ما يزيد عن 15 منطقة أخرى بمختلف معتمديات الولاية وإعادة تهيئة العديد من منظومات الماء الصالح للشراب بالوسط الريفي عن طريق تدخلات الهندسة الريفية والربط بشبكة الكهرباء ودعم التدخلات في مجال التنوير العمومي للعديد من المناطق والأحياء السكنية.

الهدف الثالث: تطوير التجهيزات الجماعية وذلك من خلال:

- تعزيز جودة الفضاءات التعليمية عبر تأهيل البنية التحتية للمؤسسات التربوية ودفع مسار الرقمنة داخل المنظومة التربوية إضافة إلى دعم الموارد البشرية وتحسين خدمات النقل المدرسي.
- تغطية صحية شاملة عن طريق تطوير البنية التحتية للقطاع الصحي ودعمه بالتجهيزات وتحسين النفاذ العادل إلى الخدمات الصحية وتعزيز الإطار الطبي المختص.
- تطوير المؤسسات الشبابية والرياضية والثقافية لخلق بنية تحتية شبابية وثقافية جاذبة ودعم المؤسسات الشبابية والثقافية بالتجهيزات والموارد البشرية وتحسين جودة الأنشطة والخدمات.
- النهوض بقطاع المرأة والطفولة بدعم برامج التمكين الاقتصادي للمرأة.
- تدعيم العناية بالفئات الهشة بدعم العائلات المعوزة ودفع برامج إدماج أبناء هذه العائلات في رياض الأطفال وتعزيز اندماج التلاميذ حاملي الإعاقة في المدارس فضلا عن تطوير مراكز تأطير الأشخاص حاملي الإعاقة ودعم الجمعيات المختصة.
- تعزيز دور التكوين المهني بالجهة.

ويتجسم هذا الهدف عبر جملة من المشاريع التي تم إدراجها ضمن المخطط من ذلك تحويل المستشفى المحلي الجديد بفريانة الى مستشفى جهوي وتدعيم المستشفى المحلي حاسي الفريد بالتجهيزات فضلا عن أشغال التهيئة والصيانة لعدد من المؤسسات الصحية الأخرى بالجهة.

وفي قطاع التربية تمت برمجة بناء معهدين ثانويين بكل من عين الخمايسة والشرايع ومدرسة إعدادية بالزهور وبناء مبيت بالمدرسة الإعدادية خير الدين باشا بماجل بلعباس وتهيئة وتوسيع مطعم مدرسي بتوشة العيون. وفي مجال الشباب والرياضة والثقافة تمت برمجة إحداث دار شباب بسبيطلة وفضاءات شبابية ورياضية بكل من فوسانة وفريانة وماجل بلعباس وحيدرة والعيون وحاسي الفريد وجدليان والقصرين الشمالية، وقاعتين للألعاب الفردية بماجل بلعباس وسبيبة و3 ملاعب بلدية بكل من حاسي الفريد وحيدرة والزهور وملاعب

أحياء بالقصرين الشمالية والجنوبية وفريانة وتوسعة فضاءات شبابية ورياضية بمختلف المعتمديات. هذا بالإضافة إلى برمجة انجاز 9 مكتبات عمومية والقسط الثاني للمكتبة العمومية النور بالقصرين ودار ثقافة بالدغرة وأخرى بجدليان وفضاء ثقافي بفريانة.

وفي قطاع المرأة والطفولة من المبرمج إحداث مركبين للطفولة بفوسانة ومزرق الشمس بسبيطلة وتهيئة نادي الأطفال حيدرة واقتناء نادي أطفال متنقل فضلا عن بناء القسط الثاني من الروضات العمومية بكل من حيدرة وماجل بالعباس. وفي مجال التكوين المهني سيتم إحداث مركز تكوين مهني ومكتب تشغيل بفريانة، بالإضافة إلى برمجة مشروعي تهيئة مركز الفتاة الريفية ومكتب تشغيل بسبيطلة مع استكمال المشاريع المتواصلة لمراكز التكوين المهني.

الهدف الرابع: تحسين مناخ الاستثماروودفع المبادرة الخاصة

يرتكز تجسيم هذا الهدف على جملة من الأولويات التالية:

- تبسيط الإجراءات الإدارية بتعميم الرقمنة والتقليص من مركزية القرار وإسناد أكثر صلاحيات للهياكل الجهوية مع مواصلة مسار حذف التراخيص وتعويضها بكراسات شروط.
- توفير آليات تمويل وحوافز جديدة في إطار مراجعة قانون الاستثمار ودعوة المؤسسات البنكية إلى مزيد الانخراط في تمويل المشاريع.
- دعم المبادرات الجماعية بالتشجيع على إحداث الشركات الأهلية ودعم الشركات التعاونية ودفع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني عبر رصد خطوط تمويل في الغرض وتكثيف عمليات الإحاطة والمرافقة لفائدة الباعثين.

V. برنامج الاستثمار خلال المخطط 2026-2030

في إطار تجسيد الرؤية والأهداف الاستراتيجية والأولويات التنموية لولاية القصرين ودون اعتبار المشاريع المخصصة للإقليم وغير الموزعة، تمت برمجة 1047 مشروعا بكلفة جملية تُقدّر بحوالي 3739 مليون دينار، من بينها 2326 مليون دينار مبرمجة خلال فترة المخطط 2026–2030، وتشمل هذه البرمجة 273 مشروعا متواصلا باستثمارات تُقدّر بـ 876 مليون دينار.

وقد بلغت نسبة المشاريع المحلية 80% من جملة عدد المشاريع المبرمجة. بينما بلغت هذه النسبة 18% بالنسبة للمشاريع الجهوية. أمّا من حيث حجم الاستثمارات المبرمجة، فقد مثّلت المشاريع الجهوية نسبة 53% من إجمالي الاستثمارات، تليها المشاريع المحلية بنسبة 40% والمشاريع الوطنية بنسبة 7%.

صنف المشروع	عدد المشاريع	الكلفة التقديرية (م د)	الاستثمارات (م د)
محلي	840	1356	923
جهوي	188	2112	1239
إقليمي	-	-	-
وطني	19	272	164
المجموع العام	1047	3739	2326

أمّا من حيث التوزيع القطاعي فتمثّل مشاريع التجهيزات الجماعية 50% ومشاريع البنية الأساسية والخدمات 35% من العدد الجملي للمشاريع في حين تمثل استثمارات البنية الأساسية والخدمات 53% والفلاحة والصيد البحري 22% والتجهيزات الجماعية 23% من جملة الاستثمارات المبرمجة.

القطاع	عدد المشاريع	الكلفة التقديرية (م د)	الاستثمارات (م د)
البنية الأساسية والخدمات	366	2104	1234
التجهيزات الجماعية	528	783	546
الصناعة والصناعات غير المعملية	6	92	39
الفلاحة والصيد البحري	147	760	507
المجموع العام	1047	3739	2326

ولاية القيروان

I. تقديم الولاية

1. الخصائص الجغرافية:

تمتد ولاية القيروان على مساحة 6712 كلم² أي نسبة 25,56% من مساحة الاقليم الثالث و4,1% من المساحة الجملية للبلاد التونسية وتضم 13 معتمدية و114عمادة و19 بلدية. ونظرا لموقعها بالشريط الوسيط تتميز بارتباطها بأهم مواقع الحركية الاقتصادية بالبلاد وخاصة بالأقطاب الكبرى (الساحل -تونس-صفاقس).

وتتراوح معدلات الأمطار بالجهة بين 200 مم جنوبا إلى 350مم شمالا.

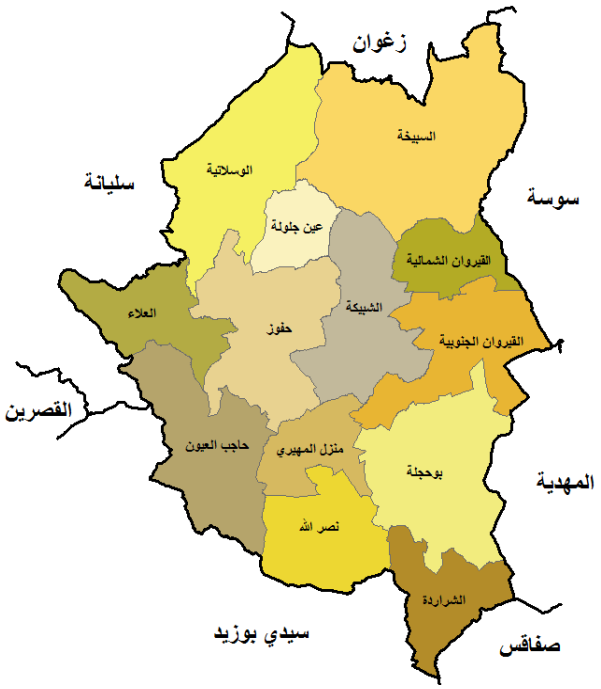

2. الخصائص الديمغرافية:

بلغ عدد سكان ولاية القيروان سنة 2024 حسب التعداد العام للسكان والسكنى 600,803 ألف نسمة أي ما يعادل 19,25% من مجموع سكان الاقليم الثالث و5,02 % من عدد سكان البلاد وتبلغ الكثافة السكانية حوالي 89,5 ساكن /كلم² مقابل 119,73 ساكن/كلم² بالإقليم الثالث و77 ساكن/كلم² على المستوى الوطني. وعلى مستوى الهرم السكاني شهدت الجهة تراجعا للفئة العمرية (0-4) (6,7%) وارتفاعا لنسبة الفئة العمرية 60 سنة فما فوق (15,7 %).

3. الخصائص الاقتصادية والاجتماعية:

يتسم النسيج الاقتصادي بولاية القيروان بهيمنة النشاط الفلاحي السقوي والبعلي الذي يوفّر مساهمة محترمة في الإنتاج الوطني من ذلك إنتاج المشمش والفلفل والطماطم واللوز والزيتون. ويبقى القطاع الصناعي محدود التنوع والانتشار بمناطق الولاية وتتركز أنشطته في مجلات الصناعات الغذائية والنسيج في حين يستقطب قطاع الخدمات قرابة ثلثي اليد العاملة النشيطة. كما يتميز قطاع الصناعات التقليدية بعراقته وتنوعه خاصة السجاد القيرواني إلى جانب نمو قطاع السياحة الثقافية والإيكولوجية واستغلال المقومات الأثرية والمواقع التاريخية التي أصبحت تمثّل عامل جذب اقتصادي.

وتحتل ولاية القيروان رغم كل هذه الخصائص المرتبة الأخيرة بالنسبة لمؤشر التنمية الجهوية الذي بلغ سنة 2024 (0.365) وقد شهدت نسبة الامية تراجعا من 35.0 % سنة 2014 إلى 27.9 % سنة 2024 لكنها لا تزال ثاني أعلى نسبة على المستوى الوطني وتزداد حدة في صفوف الإناث لتصل إلى 36.2%وقدرت نسبة البطالة سنة 2024 بـ 19.3 % حسب التعداد العام للسكان والسكنى.

4. تطور الاستثمار بعنوان الفترة 2021-2025 :

قُدّرت الاستثمارات المنجزة بالولاية خلال الفترة (2021-2025) بـ 1767,78 مليون دينار بنسبة انجاز 62,5 %مقارنة بالاستثمارات المبرمجة وتتوزع الاستثمارات بين 52,5 % بالقطاع العام و47,4 %بالقطاع الخاص من جملة المشاريع المبرمجة.

حوصلة الاستثمارات المنجزة خلال الفترة 2021-2025

الوحدة: مليون دينار

المتدخل	الاستثمارات المبرمجة	الاستثمارات المنجزة	نسبة الإنجاز
القطاع العام	1947,425	928,430	47,67
القطاع الخاص	880,000	839,350	95,38
المجموع	**2827,425**	**1767,78**	**62,52**

بلغت جملة الاستثمارات العمومية المنجزة خلال الفترة (2021-2025) حوالي 928,4 مليون دينار وهو ما يمثل47,6 % من مجموع الاستثمارات العمومية المبرمجة وقد استأثرت القطاعات المنتجة بـ27,8% منها ثم قطاع البنية الاساسية بـ24,5 % والقطاعات الاجتماعية بـ 11% فقطاع النقل بـ4,1 % وأخيرا قطاع البيئة بـ 1,5 %.

اما الاستثمارات المنجزة من قبل القطاع الخاص فقدّرت بـ 839,3 مليون دينار أي بنسبة انجاز بـ 95,4 % من جملة الاستثمارات المبرمجة توزعت بين القطاعات بنسب متقاربة لتسجل 29 % بقطاع السكن و24,6 % بقطاع الصناعات المعملية و23,4 % بقطاع الفلاحة والصيد البحري و23 % بقطاع السياحة والخدمات.

II. الامكانيات والفرص المتاحة

1. الإمكانيات:

- الموقع الجغرافي المتميز حيث تتوسط الجهة البلاد التونسية.
- موارد بشرية شبابية هامة قابلة للتأهيل والتكوين حيث تمثل الشريحة العمرية دون 35 سنة نسبة 59 %.
- مخزون ثقافي وحضاري متميز ومواقع أثرية عديدة ومتنوعة قابلة للتأهيل والاستغلال.
- محميات طبيعية يمكن تثمينها.
- انتاج فلاحي متميز يمكن تحويله وتثمينه واعطائه قيمة مضافة عالية.
- مخزون هام من المواد الانشائية المتنوعة ومن الغاز الطبيعي.
- إمكانيات الطاقات المتجددة وخاصة الطاقة الشمسية. حيث أن الولاية مؤهلة لتصبح قطبًا للطاقة الشمسية
- وجود مناطق صناعية مهيأة قابلة للتوسّع والتطوير.
- توفّر شبكة من مراكز التكوين المهني قادرة بعد تأهيلها واعادة هيكلتها على تطوير مهارات اليد العاملة في قطاعات واعدة.
- بروز قطب للصناعات الميكانيكية خاصة في مجال صناعة مكونات السيارات.
- إنجاز عدة مشاريع مهيكلة على غرار الطريق السيارة والمدينة الطبية والمستشفى الجامعي ومضاعفة الطريق الوطنية رقم 2.

2. الفرص:

- برامج التمويل الأخضر والطاقة المتجددة توفر فرصًا لجذب استثمارات مستدامة.
- وجود مساحات شاسعة من الأراضي المهمشة غير قابلة للاستغلال فلاحيا يمكن استغلالها في مشاريع لإنتاج الكهرباء بالطاقة الشمسية.

- تزايد الاهتمام بالسياحة البديلة (الثقافية والبيئية والدينية) كرافد تنموي جديد.
- تطوير المنظومات الاقتصادية وهيكلتها.
- التحول الرقمي في الإدارة والاقتصاد المحلي يمكن أن يحسن الأداء ويخلق فرص عمل جديدة.
- انفتاح الأسواق الإفريقية يمثل فرصة لتصدير المنتجات الفلاحية والصناعية.
- التوسيعات المتتالية لعدد من المؤسسات الناشطة في مجال صناعة الكابل ومكونات السيارات.

III. أهم الإشكاليات التنموية

1. الإشكالية التنموية العامة:

رغم الإمكانيات الهامة والموارد المتوفرة بالولاية إلا أن الجهة تشكو ضعف البنية التحتية والمر افق والتجهيزات الجماعية مع غياب خطة ترويجية وتسويقية محكمة للجهة ولمقوماتها التنموية تساهم في تنويع القاعدة الاقتصادية وتخفيف الضغط على الموارد الطبيعية.

2. الإشكاليات الخصوصية:

تتلخص أبرز الإشكاليات الخصوصية للجهة فيما يلي:

- تدني مؤشرات التنمية البشرية نتيجة ضعف أداء المنظومة التعليمية والخدمات الصحية ونسبة التغطية والإحاطة والتأطير للطفولة والمرأة والمسنين والفئات الاجتماعية ذات الاحتياجات الخصوصية فضلا عن ارتفاع نسبة الفقر.
- استنزاف الموارد الطبيعية نتيجة الاستغلال المفرط للموارد المائية ودورية سنوات الجفاف من أبرز المخاطر التي تهدد استدامة النشاط الفلاحي.
- وضع بيئي متدهور ونقص في المساحات الخضراء وقلة المصبات المراقبة والمسالخ التي تستجيب للشروط.

IV. الأهداف الرئيسية والأولويات التنموية

1. الرؤية التنموية:

تنمية رأس المال البشري كأولوية محورية مع توفير بنية تحتية ومر افق جماعية جاذبة وتثمين المقومات التنموية للجهة بما يعزّز استدامة النمو وجودة الحياة.

2. الأهداف الرئيسية:

الهدف الأول: تنمية رأس المال البشري وحمايته والإدماج الاجتماعي لمختلف الفئات وذلك من خلال:

- تحسين مردودية وجودة التعليم في جميع مراحله وذلك من خلال تأهيل المؤسسات التربوية وتجهيزها لتكون بيئة جاذبة للتلميذ والأسرة بالإضافة إلى العمل على توفير الموارد البشرية الكافية والمؤهلة وتحقيق مبدأ الإنصاف وتكافؤ الفرص للالتحاق بالسنوات التحضيرية والتعليم الابتدائي.
- تعزيز نجاعة منظومة التكوين المهني والتعليم العالي من خلال إعادة هيكلة مراكز التكوين وتنويع الاختصاصات والرفع في نسب الإقبال والتعبئة.
- تكثيف الأنشطة بدور الشباب والثقافة وإحداث ملاعب أحياء خصوصا في المناطق الريفية والمناطق الحضرية ذات الكثافة السكانية العالية.
- تدعيم الخدمات الصحية بتطوير البنية التحتية والإطار الطبي والتجهيزات.
- دعم العائلات ذات الاحتياجات الخصوصية عبر مختلف البرامج والتدخلات المقررة في هذا المجال قصد مجابهة ارتفاع نسب الفقر والفقر المدقع بما يضمن حماية اجتماعية أشمل وإدماجا اقتصاديا واجتماعيا عادلا.

ولتحقيق هذا الهدف واستنادا إلى قائمة المشاريع المقترحة، من المبرمج على سبيل الذكر الشروع في بناء مدارس إعدادية بكل من الشبيكة وبوحجلة وحفوز ومدارس ابتدائية بكل من القيروان الجنوبية والسبيخة وستة ملاعب مدرسية وفضاءات رياضية.

ومن المبرمج أيضا استكمال هيكلة المركز القطاعي للتكوين في الطاقة بالقيروان وتحديث مركز التكوين والتدريب المهني بحفوز وإحداث مكتب تشغيل بمعتمدية السبيخة وتهيئة مركب التشغيل والعمل المستقل بالقيروان وإحداث مركز تكوين مهني بنصر الله فضلا عن التعجيل بإنجاز المشاريع المتواصلة بقطاع التعليم العالي على غرار تهيئة المعهد العالي للرياضيات التطبيقية والإعلامية وتهيئة المركب الرياضي برقادة وبناء مقر المعهد التحضيري للدراسات الهندسية مع تدعيم تنوع التخصصات وتعزيز الموارد البشرية المؤهلة.

وفي إطار دعم الأنشطة الشبابية والثقافية تمت برمجة إحداث 4 دور شباب وقاعتين رياضيتين و3 ملاعب بلدية لكرة القدم و17 ملعب حي ومجموعة من الفضاءات الشبابية الرياضية بكل من منزل المهيري والشبيكة والعلاء وحاجب العيون والوسلاتية يضاف إلى ذلك بناء مكتبات عمومية بكل من الشراردة والوسلاتية والقيروان الشمالية ودار ثقافة بالقيروان الجنوبية.

أما في المجال الصحي فسيتم الانطلاق في تنفيذ مشروع المدينة الطبية الأغالبة من خلال إتمام مختلف الدراسات والشروع في عملية التهيئة والربط بالشبكات الخارجية، بالإضافة إلى الانطلاق الفعلي في إنجاز مشروع مستشفى الملك سلمان وبناء المستشفى الجهوي بحفوز وتطوير مستشفى حاجب العيون إلى مستشفى جهوي.

الهدف الثاني: تأهيل البنية التحتية وتطوير جاذبية الجهة

وتهم الأولويات المرسومة لتحقيق هذا الهدف ما يلي:

- تحسين ربط الولاية بمحيطها الوطني لتيسير التنقل وضمان انسيابيته مع ضمان ربط مختلف المناطق الحيوية للإنتاج عبر شبكة طرقية وظيفية.
- تحسين ظروف العيش بالولاية عبر انجاز جملة من المشاريع في مجالات الماء الصالح للشراب والتطهير.

ولتجسيم هذا الهدف وإنطلاقا من قائمة المشاريع المقترحة، تمت برمجة جملة من المشاريع من بينها مضاعفة الطريق الوطنية رقم 2 بين القيروان والنفيضة وتدعيم الطريق الجهوية رقم 87 بين القيروان وحدود ولاية المهدية إلى جانب تهيئة شبكة من الطرقات المحلية فضلا عن مواصلة إنجاز الطريق السيارة تونس–جلمة في قسطها المتعلق بولاية القيروان.

أما في مجال تحسين ظروف العيش فمن المبرمج اعادة تهيئة منظومات الماء الصالح للشراب المعقدة بالوسط الريفي بكل من حفوز وحاجب العيون ومنزل المهيري وبوحجلة فضلا عن حفر بئر عميقة لتزويد منطقة الشرفة من معتمدية السبيخة بالماء الصالح للشراب وتزويد مناطق قصر سويسين والهدايا بحاجب العيون ومقرة من معتمدية عين جلولة والحميدات من معتمدية منزل المهيري بالماء الصالح للشراب وحفر آبار عميقة لمياه الشرب بالعلاء. وفي المجال البيئي سيتواصل إنجاز أشغال نظام التصرف في الغازات بالمصب المراقب بالقيروان بالإضافة إلى تنفيذ مشروع إنجاز محطة التطهير بالمنطقة الصناعية بالسبيخة ومشروع الربط الخارجي للمياه المستعملة لتقسيم المنصورة بالقيروان الجنوبية.

الهدف الثالث: تثمين المقومات التنموية للجهة وذلك عبر:

- ترشيد استغلال الموارد الطبيعية وخاصة المائية من خلال إنجاز منشآت جديدة ومواصلة استكشافات المياه الجوفية وتعزيز عمليات التغذية الاصطناعية للخزانات وتطوير استغلال الموارد غير التقليدية.
- دعم إنتاج الحبوب واللحوم والألبان والرفع من نسب الاستغلال داخل المناطق السقوية العمومية مع إدماج تربية الأبقار والزراعات العلفية.
- تحسين مسالك التوزيع والترويج وحثّ المهنيين على التنظم في هياكل مهنية للحدّ من كلفة الإنتاج وتحسين أسعار البيع عند الإنتاج إلى جانب العمل على زيادة طاقة الخزن خاصة للحبوب والأعلاف الخشنة.
- الاستغلال الأمثل للفضاءات الصناعية المتاحة بعدد من المعتمديات مع ترشيد استغلال المواد الإنشائية وتثمينها محليًا.

- تثمين المخزون الحضاري وإجراء جرد للمعالم الأثرية والدينية وإتاحتها للباحثين والسياح.
- إدراج المحميات والمشاهد الطبيعية ضمن المسارات السياحية وربط هذه المسالك مع ولايات الإقليم الساحلية قصد تنويع العرض السياحي.
- دعم التشغيل الذاتي للنساء والفتيات بالوسط الريفي عبر تطوير مهاراتهن من خلال التكوين وإحداث مجامع تنموية نسائية بما يسهل انتقالهن نحو القطاع المنظم وإدماجهن في الدورة الاقتصادية إضافة إلى بلورة برامج لبعث مشاريع قائمة على سلاسل القيمة في الفلاحة والصناعات التقليدية وتحويل المنتجات المحلية.

وتجسيدا لهذه الأولويات، تمت برمجة جملة من المشاريع من بينها مواصلة المشروع الخاص بتعلية سد سيدي سعد وتدعيم استقرار مفرغ الفيضانات مع ربط هذا الأخير بسد الهوارب والشروع في مشروع إنجاز منظومة تحويل المياه من سد نهانة إلى سد سيدي سعد لدعم الموارد المائية للجهة. وفي المقابل سيتم الشروع في دراسات متعلقة بإحداث 03 مناطق سقوية حول مجمع الكبارة 1 وعلى الحفريات المنجزة الفزاقي والابشاش 2 من معتمدية نصر الله وبالقرعة من معتمدية عين جلولة. كما تمت برمجة إنجاز 03 مناطق سقوية بمعتمدية العلا.

وفي مجال البنية التحتية الصناعية من المبرمج مواصلة أشغال تهيئة المنطقة الصناعية السبيخة 02 والشروع في دراسة تهيئة المنطقة الصناعية السبيخة 3 ودراسة تهيئة المنطقة الصناعية ببوحجلة والمنطقة الصناعية بنصر الله. أما بخصوص القطاع السياحي، فسيتم العمل على تفعيل مكونات المسلك القيروان–عين جلولة–الوسلاتية فضلا عن إنجاز الدراسات اللازمة لتثمين معلم فسقيات الأغالبة ضمن مشروع سياحي وثقافي وترفيهي متكامل مع إدراج المحميات والمشاهد الطبيعية للجهة ضمن المسارات السياحية وربط هذه المسالك مع ولايات الإقليم الساحلية قصد تنويع العرض السياحي وتأمينه على مدار السنة. هذا بالإضافة إلى مزيد حسن استغلال المحطات الاستشفائية بالجهة.

V. برنامج الاستثمار خلال المخطط 2026-2030

في إطار تجسيد الرؤية والأهداف الاستراتيجية والأولويات التنموية لولاية القيروان ودون اعتبار المشاريع المخصصة للإقليم وغير الموزعة، تمت برمجة 918 مشروعا بكلفة جملية تُقدّر بحوالي 3469 مليون دينار، من بينها 1498 مليون دينار مبرمجة خلال فترة المخطط 2026–2030، وتشمل هذه البرمجة 294 مشروعا متواصلا باستثمارات تُقدّر بـ 687 مليون دينار.

وقد بلغت نسبة المشاريع المحلية 77% من جملة عدد المشاريع المبرمجة، بينما بلغت هذه النسبة 21% بالنسبة للمشاريع الجهوية. واعتبارا لحجم الاستثمارات المبرمجة، تمثّل المشاريع الجهوية نسبة 55% تليها المشاريع المحلية بنسبة 38%.

صنف المشروع	عدد المشاريع	الكلفة التقديرية (م د)	الاستثمارات (م د)
محلي	709	671	571
جهوي	190	2 107	823
إقليمي	1	0,2	0,2
وطني	18	690	104
المجموع العام	918	3469	1498

أمّا من حيث التوزيع القطاعي فتمثّل مشاريع التجهيزات الجماعية 62% ومشاريع البنية الأساسية والخدمات 27% ومشاريع الفلاحة والصيد البحري 10% من العدد الجملي للمشاريع في حين تمثل استثمارات التجهيزات الجماعية 42% والبنية الأساسية والخدمات 36% والفلاحة والصيد البحري 20% من جملة الاستثمارات المبرمجة.

القطاع	عدد المشاريع	الكلفة التقديرية (م د)	الاستثمارات (م د)
البنية الأساسية والخدمات	253	1468	538
التجهيزات الجماعية	567	760	633
الصناعة والصناعات غير المعملية	4	153	27
الفلاحة والصيد البحري	94	1 088	300
المجموع العام	918	3469	1498

ولاية المنستير

I. تقديم الولاية

1. الخصائص الجغرافية:

تقع ولاية المنستير في الجهة الوسطى للساحل الشرقي للبلاد تحدها شمالا ولاية سوسة وجنوبا ولاية المهدية. تبلغ مساحتها 1036 كلم²، ما يمثل 4 % من مساحة الاقليم الثالث و0,6 % من مساحة كامل البلاد. وتنقسم إداريا إلى 13 معتمدية و79 عمادة و31 بلدية.

تفتح الولاية على البحر الأبيض المتوسط من خلال شريط ساحلي يمتد على طول 60 كلم. وهي تنتمي إلى منطقة السباسب السفلى، وتتميز تضاريسها بطابع سهلي تغلب عليه الأراضي المنبسطة مع بعض الهضاب وتضم مناطق رطبة على غرار سبخة المنستير والساحلين والمكنيين والديماس. مناخها متوسطي شبه جاف يتميز بصيف حار وشتاء معتدل وممطر (معدل الأمطار بين 250 و400 مم).

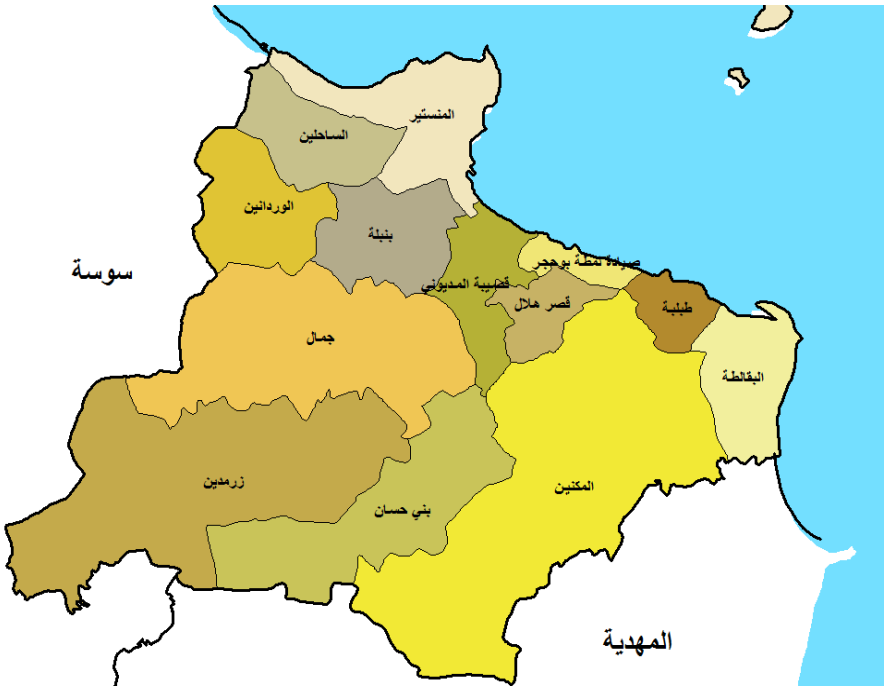

2. الخصائص الديمغرافية:

بلغ عدد سكان الولاية سنة 2024 حسب التعداد العام للسكان والسكنى 599,769 ألف نسمة، ما يمثل 19,2 % من سكان الإقليم الثالث و5,01 % من مجموع سكان البلاد. وتقدر كثافتها السكانية بـ 578,9 ساكن بالكلم² مقابل 77 ساكن بالكلم² على المستوى الوطني ويبلغ النمو الديموغرافي بالجهة 1,1 % وهي نسبة تفوق المعدل الوطني (0,87 %).

وسجل توزيع السكان حسب الفئات العمرية مقارنة بإحصاء سنة 2014 تراجعا في نسبة الأطفال من الفئة العمرية 0-4 سنة لتبلغ 6,1% وكذلك تراجعا في نسبة السكان بالفئة العمرية 15-59 سنة ليبلغ 61,4 %. اما نسبة السكان من الفئة العمرية 60 سنة فما فوق فقد ارتفعت لتصل الى 14.4% من مجموع السكان.

3. الخصائص الاقتصادية والاجتماعية:

تُصنّف ولاية المنستير ضمن الولايات المتقدمة في مؤشر التنمية الجهوية لعام 2024 حيث تحتل المرتبة الثانية وطنيا. يتميز النسيج الاقتصادي بتنوعه ويتركز على قطاع فلاحي يعتمد التقنيات الحديثة والتكثيف الزراعي وقطاع الخدمات الذي يستقطب غالبية

الناشطين المشتغلين خاصة في قطاع السياحة إلى جانب قطاع الصناعات المعملية وأساسا النسيج والملابس والصناعات الميكانيكية والكهربائية.

ففي المجال الفلاحي، وبالرغم من محدودية المساحات الفلاحية حيث تمثل المستغلات اقل من 5 هك نسبة 67% من جملة المستغلات بالولاية، فإنها تتميز بمساهمتها في الإنتاج الوطني من الباكورات بنسبة 43% من الإنتاج الوطني وكذلك إنتاج الصيد البحري حيث تساهم بنسبة 25% من الإنتاج الوطني وتربية الاحياء المائية بنسبة 70% من الإنتاج الوطني.

وفي القطاع الصناعي تضم ولاية المنستير سنة 2024 حوالي 500 مؤسسة صناعية (تشغل 10 عمال فأكثر) ما يعادل 11% من عدد المؤسسات الصناعية على النطاق الوطني توفر الشغل لما يزيد عن 58 ألف من اليد العاملة، منها 352 مؤسسة صناعية مصدرة كليا تمثل 14% من المؤسسات المصدرة وطنيا. وتختص الولاية بصناعة النسيج والملابس حيث تبلغ نسبة المؤسسات المشتغلة بهذا القطاع 70.2% من جملة المؤسسات الصناعية بالولاية. كما يتوفر بالولاية قطب تكنولوجي مختص في مجال النسيج بالمنستير- الساحلين على مساحة 210 هك.

وفي مجال الخدمات، يضم القطاع السياحي بالولاية منطقتين سياحيتين بكل من سقانص ومنطقة الدخيلة تضم 51 نزلا بطاقة ايواء بـ24800 سرير إضافة الى ملعبي قولف وميناء ترفيهي. ويبلغ عدد المشتغلين بصفة مباشرة بالقطاع السياحي نحو 8500.

4. تطور الاستثمار بعنوان الفترة 2021-2025:

قُدّرت الاستثمارات المنجزة بالولاية خلال الفترة (2021-2025) بـ 5778,8 مليون دينار بنسبة انجاز 87,25 %من جملة الاستثمارات المبرمجة وتتوزع نسبة الانجاز بين القطاع العام والقطاع الخاص على النحو التالي:

حوصلة الاستثمارات المنجزة خلال الفترة 2021-2025

الوحدة: مليون دينار

المتدخل	الاستثمارات المبرمجة	الاستثمارات المنجزة	نسبة الإنجاز%
القطاع العام	623,000	222,800	35,76
القطاع الخاص	6000	5556	92,60
المجموع	**6623**	**5778,8**	**87,25**

بلغت جملة الاستثمارات العمومية المنجزة خلال الفترة 2021-2025 ما قدره 222,8 مليون دينار أي بنسبة انجاز بـ 35,7 % من مجموع الاستثمارات العمومية المبرمجة، توزعت حسب القطاعات الاقتصادية الكبرى بين 43,1 % لقطاع البيئة و24,2 % للقطاعات الاجتماعية و13,9 % لقطاع البنية الأساسية و12,4 % للقطاعات المنتجة و1,6% لقطاع النقل.

وقدّرت الاستثمارات المنجزة من قبل القطاع الخاص خلال نفس الفترة بـ5556 مليون دينار، بنسبة انجاز 92,6% من جملة الاستثمارات المبرمجة وقد حضي القطاع العقاري بأغلب الاستثمارات بـ 85,5 % من المجموع يليه قطاع الصناعات المعملية بـ 11,3% وقطاعي الفلاحة والسياحة والخدمات بنسب متساوية بـ 1,6%.

II. الامكانيات والفرص المتاحة

1. الإمكانيات:

إمكانيات طبيعية:

- شريط ساحلي على امتداد 60 كلم يوفر إمكانيات استغلال سياحي وامكانيات صيد بحري وتربية احياء مائية إضافة الى إمكانيات صناعات تحويلية مختلفة تشمل تثمين الصيد البحري والطحالب البحرية.
- تضاريس يغلب عليها طابع الأراضي المنبسطة وقليلة الانحدار ملائمة لأنشطة فلاحية مميزة على غرار زراعة الخضر وخاصة الباكورات والأشجار المثمرة بمختلف اصنافها بالعلاقة مع صغر المستغلات الفلاحية وطبيعة المناخ المعتدل بحكم تأثير البحر.
- مناطق رطبة تحافظ على التنوع البيولوجي والمنظومة البيئية بالولاية أهمها سبخة المكنين وسبخة الساحلين.

إمكانيات اقتصادية:

- قطب سياحي يضم منطقتين سياحيتين بكل من سقانص والدخيلة توفر11% من طاقة الإيواء الوطنية.
- ميناء ترفيهي و5 موانئ للصيد البحري اهمها ميناء طبلبة المختص في انتاج السمك الأزرق.
- 351 مؤسسة في صناعة النسيج توفر 42 ألف موطن شغل (ما يمثل 70.2% من عدد المؤسسات الصناعية بالولاية) مع إمكانية مزيد التطوير بالعلاقة مع أنشطة القطب التكنولوجي المختص في المجال بالمنستير-الساحلين.
- مطار المنستير الدولي يوفر طاقة نقل لفائدة 3.5 مليون مسافر سنويا.
- 7مناطق صناعية مهيأة مستغلة بنسبة 85% ومن أهمها المنطقة الصناعية بالساحلين (القطب التكنولوجي Néopark) على مساحة 110 هك مستغلة بنسبة 100% والمنطقة الصناعية بالقطب التكنولوجي Néotex بالمنستير على مساحة 98 هك مختصة في النسيج التقني وتكملة النسيج تضم 136 مقسما توفر امكانيات لاستقطاب مؤسسات جديدة.
- مناطق سقوية صغرى من حيث المساحات لا تتعدى 6300 هك لكنها تعتمد التكثيف الزراعي وخاصة في مجال الباكورات تحت البيوت المحمية حيث تساهم الولاية بنسبة 43 % من هذه المنتجات، كما تتوفر بالولاية موارد هامة في انتاج الصيد البحري وخاصة انتاج السمك الأزرق.

البنية التحتية الخدمية والامكانيات البشرية:

- قطب جامعي هام يضم 12 مؤسسة جامعية تضم حوالي 15000 طالب في اختصاصات متنوعة على غرار الطب (منها بالخصوص في مجال الصحة والصيدلة وطب الاسنان وتقنيات الصحة) والهندسة والتكنولوجيا (منها بالخصوص في مجال الهندسة والاعلامية والتكنولوجيا والموضة والبيوتكنولوجيا).
- مراكز تكوين مهني قطاعية تتماشى مع اختصاص الولاية ومنها بالخصوص مركزي التكوين في مجال النسيج بقصر هلال والمنستير ومركز التكوين في الصيد البحري بطبلبة.
- نسبة السكان من الفئة العمرية 15-59 سنة، يمثلون 61.4% من عدد سكان الولاية.
- قطب صحي وكفاءات طبية وشبه طبية تضم مستشفى جامعي بالمنستير وأكثر من 550 طبيب اختصاص (بالقطاعين العمومي والخاص) و300 طبيب اسنان تساهم في تطوير جودة الخدمات الطبية ونجاحات طبية في العمليات الجراحية النموذجية على النطاق الوطني والعالمي.

2. الفرص:

- نسيج عمراني كثيف ومدن متقاربة تساعد على تطوير الحركة الاقتصادية.
- نسيج صناعي موجه نحو النسيج والاكساء وبنية اساسية مواكبة تساهم في الارتقاء بسلاسل القيمة للإنتاج المميز للولاية.
- امكانيات كبيرة في تنويع القاعدة الاقتصادية من خلال استقطاب المزيد من المؤسسات ذات صيت عالمي في مجالات واعدة على غرار صناعة مكونات السيارات بالنظر إلى المناخ الملائم من بنية اساسية ونقل وجودة الحياة بصفة عامة.
- فرص هامة في مزيد التكثيف للإنتاج الفلاحي المميز باعتماد الرقمنة في التحكم في وسائل الانتاج والاقتصاد في مياه الري على غرار الزراعات خارج التربة وتطوير منظومة المنتوجات المحلية من الخضر المميزة للولاية.
- استكشاف موارد مائية جديدة من خلال تحلية المياه واستعمال المياه غير التقليدية بعد معالجتها لتحسين الموارد المائية بالولاية.
- توسعة وتأهيل ميناء الصيد البحري بطبلبة وتأثيره الإيجابي على دفع التنمية بالجهة.

III. أهم الإشكاليات التنموية

1. الإشكالية التنموية العامة:

تشكو الجهة من غياب رؤية إستراتيجية لتهيئة ترابية شاملة مما ولّد ضغطا متزايدا على الموارد المتاحة والتي تشكو في الأصل من هشاشة هيكلية في تفاقم مع التحديات المناخية والأنشطة البشرية المكثفة هذا بالإضافة إلى اختلال التوازن التنموي بين الشريط الساحلي والمناطق الداخلية للجهة.

2. الإشكاليات الخصوصية:

تتمثل أهم الإشكاليات الخصوصية للجهة فيما يلي:

- الانجراف البحري والتلوث بأغلب المناطق بالشريط الساحلي للولاية.
- غياب استراتيجية للتصرف في النفايات بصفة عامة وخاصة منها النفايات الصناعية.
- غياب أقسام استشفائية لبعض الاختصاصات الطبية (جراحة الأطفال/ الأمراض الورمية).
- عدم تثمين الواجهة البحرية (ميناء الكحلية، شواطئ الديماس والشرف والبغدادي والميناء القديم بمارينا).
- صعوبة النفاذ المباشر إلى الطريق السيارة وربط الولاية بمحيطها الإقليمي.
- كثافة مرورية في علاقة مع كثرة المدن وتقاربها في المسافة مع عبور الشاحنات الثقيلة داخل المدن.
- خدمات النقل الحديدي دون المأمول.
- ضعف التجديد والابتكار في النسيج الصناعي.
- ضعف الشراكة بين الجامعة ومحيطها الاقتصادي.
- استنزاف المخزون العقاري ومحدودية الرصيد العقاري الدّولي وخاصة بالمناطق الرطبة التي اصبحت مصبات عشوائية في بعض الأحيان.

IV. الأهداف الرئيسية والأولويات التنموية

1. الرؤية التنموية:

المنستير قطب تنموي واعد ذو اقتصاد مجدد ومتنوع قادر على الإندماج بفاعلية أكبر في محيطه الجهوي والإقليمي والدولي.

2. الاهداف الرئيسية:

الهدف الأول: اقتصاد متجدد يضمن تنمية تحافظ على الموارد الطبيعية وتجابه العوامل المناخية وتعتمد على الطاقات المتجددة

يستند تجسيم هذا الهدف على الأولويات التالية:

- إرساء نموذج اقتصادي مستدام يقوم على تنظيم المجال العمراني ومجابهة التوسع العشوائي من خلال مراجعة أمثلة التهيئة العمرانية للبلديات وضمان تنفيذ مقتضياتها بما يضمن الحفاظ على الأراضي الفلاحية في ظل النمو العمراني السريع الذي تشهده الولاية.
- التصرف الرشيد في الموارد الطبيعية والأوساط البيئية وتعزيز قدرتها على التكيف مع التحديات المناخية من خلال حماية المناطق الرطبة من الاستغلال العشوائي وترشيد استعمال الموارد المائية.
- تشجيع الاستثمار في الاقتصاد الأخضر عبر تطوير الفلاحة خارج التربة وتكثيف الإنتاج المميز للولاية بما يعزز تنافسيتها واستدامة قطاعها الفلاحي.
- تحسين جودة حياة المواطنين من خلال دعم الاستثمارات الموجهة لجمالية المدن ومداخلها والعناية بالمناطق الخضراء، بما يسهم في بناء محيط حضري متوازن وجاذب.

لتحقيق هذا الهدف والأولويات المتعلقة به وأخذا بعين الاعتبار لمقترحات المشاريع في هذا المجال، تمت برمجة جملة من المشاريع من بينها إنجاز الدراسة الخاصة بمراجعة المثال التوجيهي لتهيئة المجموعة العمرانية لمدينة المنستير بالإضافة إلى تهذيب حي برج القاضي والمنطقة عدد3 بقصر هلال مع الشروع في دراسات خاصة بتهذيب عدد من الأحياء الأخرى. هذا بالإضافة إلى القيام بأشغال تثمين واستصلاح وتهيئة سبخة الديماس واحداث محطتي تطهير صناعية ومنزلية بالقطب التكنولوجي بالمنستير. وفي مجال تحسين جودة الحياة من المبرمج إنجاز جملة من المشاريع تهم مختلف معتمديات الولاية وتخص تجميل مداخل المدن وصيانة الحدائق العمومية وتوسعة شبكة التنوير العمومي بطرقات الجهة وتهيئة المناطق الخضراء والشروع في دراسات لتهيئة عدد من الأحياء الشعبية.

الهدف الثاني: إرساء نسيج اقتصادي متنوع وذو قيمة مضافة عالية يتأقلم مع المتغيرات الدولية وذلك من خلال:

- تطوير بنية اقتصادية متجددة ترتكز على تنويع القطاعات الإنتاجية وتعزيز قدرتها التنافسية من خلال البحث عن موارد مائية جديدة واعتماد تقنيات الاقتصاد في المياه لضمان نجاعة الاستعمال.
- تطوير إنتاجية غابات الزيتون عبر تحسين تقنيات الإنتاج والعناية بالزياتين، والتوسع في المساحات البيولوجية وخاصة زراعة الزيتون البيولوجي وتيسير ترويج المنتجات البيولوجية ذات القيمة المضافة العالية.
- حماية الثروة السمكية من الاستنزاف ودعم قطاع الصيد البحري عبر احترام فترات الراحة البيولوجية وتطوير وسائل المراقبة إلى جانب مزيد تثمين المنتوج البحري ومعالجة الإشكالات التقنية المرتبطة بنشاط تربية الأحياء المائية.
- تعزيز قدرة الولاية على استقطاب الاستثمار الخارجي من خلال اعتماد أساليب تسويق مجددة وفعّالة تبرز فرص الاستثمار في عديد القطاعات الواعدة ذات القيمة المضافة العالية.
- تنويع المسالك السياحية ضمن رؤية إقليمية متكاملة مع ولايات الإقليم من خلال تطوير السياحة الثقافية والإيكولوجية والترويج الرقمي بالإضافة إلى تثمين منتجات الصناعات التقليدية بما يعزز جاذبية الولاية ويثري تنوعها الاقتصادي.

ولتجسيم مختلف هذه الأولويات تمت برمجة عدد من المشاريع من بينها أشغال تهيئة المنطقة الصناعية رأس المرج واستكمال أشغال تهيئة المناطق الصناعية التابعة لقطب المنستير-الفجة إلى جانب إستكمال تجهيز المنطقة السياحية البقالطة بالبنية الأساسية. كما سيتم الشروع في إعداد دراسة لإحداث آبار عميقة جديدة بالبقالطة مع مواصلة البرنامج السنوي الخاص بأشغال المحافظة على المياه والتربة بالولاية وتوسعة محطة الضخ بعميرة التوازرة. هذا بالإضافة إلى الانطلاق في أشغال حماية ميناء البقالطة وتهيئة الميناء القديم بالمنستير ومواصلة المشروع الخاص بتوسيع ميناء طبلبة وحماية ميناء صيادة.

الهدف الثالث: تجسيم طموح الجهة بالحدّ من التفاوت بين المناطق بما يستجيب لتطلعات كل الفئات الاجتماعية

يعتمد تحقيق هذا الهدف على الأولويات التالية:

- تعزيز الاندماج المجالي داخل الجهة من خلال مواصلة دعم ربطها بمحيطها الوطني والخارجي، وذلك عبر تحسين الارتباط بالطريق السيارة A1 وتطوير شبكة النقل الحديدي وتحسين ربط المناطق الداخلية بمدينة المنستير وتطوير تواتر السفرات في النقل العمومي وتجديد أسطول الحافلات لضمان خدمات نقل أكثر نجاعة وانتظامًا.
- تطوير أقطاب تنموية إضافية إلى جانب مدينة المنستير في سياق دعم اللامركزية والتنمية المتوازنة على غرار قطب المكنين – قصر هلال بما يعزز الجاذبية الاقتصادية ويوزّع فرص التنمية بشكل أكثر عدلاً.

ومن المبرمج ضمن هذا الهدف الشروع في إنجاز دراسة خاصة بالربط بين الخطوط الحديدية 5 و18 و22 (المكنين - جمال - منزل كامل) وتهيئة محطة وأرصفة الخط الحديدي بطبلبة.

الهدف الرابع: تنمية بشرية متوازنة وتحقيق اندماج اقتصادي واجتماعي عادل وذلك عبر:

- تعزيز العدالة الاجتماعية والمجالية من خلال تأهيل المنظومة التربوية بما يضمن تكافؤ الفرص بين مختلف المناطق.

- تدعيم المنظومة الصحية القائمة إلى جانب تعزيز انفتاح المؤسسات الجامعية ذات الاختصاصات الطبية والتقنية على المحيط المؤسسي والاقتصادي.
- تأهيل منظومة التكوين المهني والتشغيل بالجهة.
- تدعيم البنية التحتية الشبابية والرياضية العمومية من خلال تحسين نوعية الأنشطة وتوجيهها لتستجيب فعليًا لتطلعات الشباب في جميع المناطق، بما يعزز الإدماج الاجتماعي ويكرّس مبدأ العدالة بين الفئات.

وتجسيما لهذه الأولويات تم إدراج جملة من المشاريع ضمن المخطط تهم أساسا استكمال أشغال المشاريع المتواصلة كبناء المدرسة الاعدادية منزل الحياة-زرمدين ومعهد طوزة بالإضافة إلى عدد من المشاريع الجديدة كبناء معهد نموذجي ومدرسة إعدادية بقصر هلال ومدرسة إعدادية -المصدور منزل حرب- بنبلة وبناء معهد-المكنين-المدينة.

وفي المجال الصحي من المبرمج مواصلة إنجاز تأهيل أجنحة العمليات والإنعاش الطبي ومركزيات التعقيم بمصحة طب وجراحة الأسنان بالمنستير وتوسعة قسم الطب النفسي للأطفال وجناح الإنعاش بقسم طب الأطفال وقسم السموميات بمستشفى فطومة بورقيبة وتوسعة مخبر التحاليل الطبية بمركز التوليد وطب الولدان وتهيئة وتوسعة المستشفى المحلي بالوردانين وتهيئة وتوسعة المستشفى الجهوي بقصر هلال قسط 2.

أما في قطاع التكوين المهني والتشغيل فمن المبرمج انجاز مشروع تحديث المركز القطاعي للتكوين في الاكساء بالمنستير وتوسعة المبيت بالمركز القطاعي للتكوين في الإكساء بقصر هلال وإحداث مكتب تشغيل بمعتمدية البقالطة وتهيئة وصيانة واعادة هيكلة المركز القطاعي للتكوين في الاكساء ببنبلة بالإضافة إلى مواصلة إنجاز عدد من المشاريع كإعادة هيكلة مركز التكوين والتدريب المهني بطبلبة وبرمجة مشروع تحديث مركز التكوين بالمكنين.

وسيحظى قطاع الشباب والرياضة بجملة من المشاريع من بينها إحداث ملاعب أحياء بكل من معتمديات بني حسان وقصيبة المديوني وبنبلة وجمال والمكنين والوردانين وزرمدين، فضلا عن بناء قاعة للرياضات الجماعية بالمكنين وقاعة للألعاب الفردية وقاعة للملاكمة بجمال و تأهيل المركب الرياضي مصطفى بن جنات وتهيئة ملعب كرة القدم ببني حسان وإحداث فضاء شبابي ورياضي بالمنارة ببنبلة. هذا بالإضافة إلى عمليات تهيئة ستشمل عددا من دور الشباب كتهيئة دار الشباب الحلية وتهيئة وتوسعة دار الشباب بزرمدين وتهيئة دار الشباب ومركز التخييم والإصطياف بالبقالطة ودار الشباب بقصيبة المديوني.

V. برنامج الاستثمار خلال المخطط 2026-2030

في إطار تجسيد الرؤية والأهداف الاستراتيجية والأولويات التنموية لولاية المنستير ودون اعتبار المشاريع المخصصة للإقليم وغير الموزعة، تمت برمجة 868 مشروعا بكلفة جملية تُقدّر بحوالي 6929 مليون دينار، من بينها 2246 مليون دينار مبرمجة خلال فترة المخطط 2026–2030، وتشمل هذه البرمجة 270 مشروعا متواصلا باستثمارات تُقدّر بـ434 مليون دينار.

وقد بلغت نسبة المشاريع المحلية 81% من جملة عدد المشاريع المبرمجة، بينما بلغت النسبة 16% بالنسبة للمشاريع الجهوية. أمّا من حيث حجم الاستثمارات المبرمجة، فقد مثّلت المشاريع الجهوية نسبة 75% من إجمالي الاستثمارات، تلها المشاريع المحلية بنسبة 23%.

صنف المشروع	عدد المشاريع	الكلفة التقديرية (م د)	الاستثمارات (م د)
محلي	703	954	522
جهوي	137	5918	1688
إقليمي	-	-	-
وطني	28	56	36
المجموع العام	868	6929	* 2246

*منها مشروع تهيئة خليج المنستير في أطار الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص

أمّا من حيث التوزيع القطاعي فتمثّل مشاريع التجهيزات الجماعية 60% ومشاريع البنية الأساسية والخدمات 35% من العدد الجملي للمشاريع في حين تمثل استثمارات البنية الأساسية والخدمات 67% والتجهيزات الجماعية 16% ومشاريع الصناعة والصناعات غير المعملية 11% من جملة الاستثمارات المبرمجة.

القطاع	عدد المشاريع	الكلفة التقديرية (م د)	الاستثمارات (م د)
البنية الأساسية والخدمات	305	5590	1494
التجهيزات الجماعية	522	506	362
الصناعة والصناعات غير المعملية	4	538	245
الفلاحة والصيد البحري	37	295	144
المجموع العام	868	6929	2246

ولاية المهدية

I. تقديم الولاية

1. الخصائص الجغرافية:

تتوسط ولاية المهدية الساحل الشرقي للبلاد وتمتد واجهتها البحرية على 75 كلم وتمسح الولاية 2897 كلم^2 أي ما يعادل نسبة 11,03% من مساحة الاقليم الثالث ونسبة 1,8% من مساحة البلاد وتضم الولاية اداريا 13معتمدية و99 عمادة و18بلدية.

تتّصف تضاريس ولاية المهدية بانبساط أراضيها وامتداد سهولها باستثناء بعض المرتفعات والسباخ بعدد من المناطق ويمتد المجال الترابي للولاية على طول 140 كلم من المناطق الساحلية (مدينة المهدية) إلى اقصى المناطق الداخلية (منطقة هبيرة) وتوجد الجهة تحت تأثير مناخ سباسبي متغير حسب القرب من البحر.

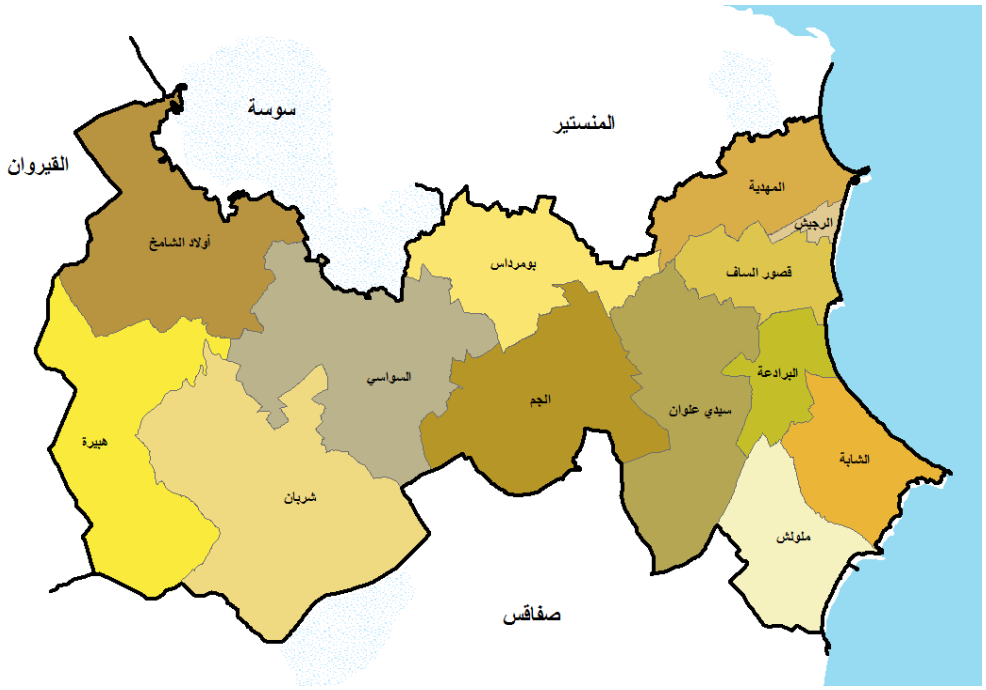

2. الخصائص الديمغرافية:

بلغ عدد سكان الولاية سنة 2024 حسب التعداد العام للسكان والسكنى 449.985 ألف ساكن أي ما يمثل 14,4% من سكان الاقليم الثالث و3,7% من سكان البلاد، ويبلغ معدل الكثافة السكانية بها 156 ساكن/كلم^2 مقابل 119 ساكن/كلم ^{2} بالإقليم الثالث و77 ساكنا/كلم^2 على المستوى الوطني.

ويبرز التوزيع السكاني حسب الفئة العمرية لسنة 2024 أن نسبة الاطفال الأقل من 5 سنوات انخفضت الى 7,2% في سنة 2024 مقابل 10,2% سنة 2014 كما بلغت نسبة السكان الذين تتراوح أعمارهم بين (5-14) 19,2% ونسبة السكان البالغين سن النشاط 15-59 سنة 57,7% بعد أن كانت في سنة 2014 تساوي 61.3 . % أما نسبة السكان الذين تجاوزت أعمارهم 60 سنة فهي في ارتفاع منذ سنة 1994 من 9,3% الى 9,9% سنة 2004 والى 11,3% سنة 2014 ثمّ الى 15,8% سنة 2024.

وقد شهدت الولاية تغيرا في وضعية الهجرة الداخلية فبعد أن كان صافي الهجرة الداخلية سلبيا خلال الفترة 2009-2014 بـ (-1800) ساكن أصبح هذا المؤشر إيجابيا خلال الفترة 2019-2024 ليبلغ 1908 ساكن.

3. الخصائص الاقتصادية والاجتماعية:

احتلت ولاية المهدية خلال سنة 2024 المرتبة 14 وطنيا في مؤشر التنمية الجهوية وبذلك تبقى قريبة من أغلب الولايات الداخلية وبعيدة عن باقي الولايات الساحلية. وتمتاز الولاية باقتصاد متنوع تضطلع فيه الأنشطة التقليدية بدور هام خاصة في قطاعات الصيد البحري وتحويل الزيتون وتربية الماشية والزراعات السقوية والفلاحة البيولوجية والصناعات التقليدية والمهن الصغرى وتتكامل وتتعايش هذه الأنشطة مع القطاعات العصرية منها السياحة والصناعة بمختلف فروعها ومختلف الخدمات.

يقوم القطاع الخاص بدور أساسي في الاقتصاد الجهوي مع بروز مجالين هامين مرتبطين بالتصدير وهما صناعة النسيج والملابس والصناعات الغذائية من ناحية والأنشطة السياحية من ناحية أخرى إلى جانب الانشطة الفلاحية العصرية مثل انتاج الالبان والزراعات السقوية والفلاحة البيولوجية وتربية الاحياء المائية.

يشمل النسيج الصناعي لولاية المهدية أكثر من 150 مؤسسة تشغل 10 أشخاص فأكثر بمجموع 15700 موطن شغل وتمثل صناعات النسيج والملابس والصناعات الغذائية القطاعين الرئيسيين كما أن خياطة الملابس الجاهزة وتكييف منتجات البحر وإنتاج الحليب وزيت الزيتون أصبحت اختصاصات مميّزة للجهة.

4. تطور الاستثمار بعنوان الفترة 2021-2025:

بلغت جملة الاستثمارات المبرمجة بالجهة خلال الفترة 2021-2025 للقطاع العام والخاص حوالي 3502.81 مليون دينار أنجز منها حوالي 1834.55 مليون دينار أي بنسبة 52.37 % وذلك كما يبنه الجدول التالي:

حوصلة الاستثمارات المنجزة خلال الفترة 2021-2025

الوحدة: مليون دينار

المتدخل	الاستثمارات المبرمجة	الاستثمارات المنجزة	نسبة الإنجاز
القطاع العام	1 448,34	264,58	18,27
القطاع الخاص	2 054,47	1 569,97	76,42
المجموع	**3 502,81**	**1 834,55**	**52,37**

بلغت الاستثمارات العمومية المنجزة خلال الخماسية (2021-2025) ما قدره 264.6 مليون دينار أي بنسبة إنجاز لم تتجاوز 18.3% ووجهت هذه الاستثمارات خاصة إلى تدعيم المجهود الجهوي في مجالات البنية الأساسية بنسبة 35.5 % والقطاعات الاجتماعية بنسبة 23.64 % والقطاعات المنتجة بنسبة 17.7 % وقطاع البيئة 3.26 %.

قدرت الاستثمارات المنجزة بالقطاع الخاص لنفس الفترة بـ1569.97 مليون دينار وبنسبة إنجاز تساوي 76.4 % وتتوزع هذه الاستثمارات بنسبة 82,7 % بقطاع السكن ثم قطاع الفلاحة بنسبة 11,9 % فقطاع الصناعة بـ 3,9 % وأخيرا قطاع السياحة بنسبة 1.7%.

II. الإمكانيات والفرص المتاحة

1. الإمكانيات:

إمكانيات طبيعية:

- واجهة بحرية تمتد على 75 كلم مما يدعم تفتح الولاية على محيطها الخارجي.
- 09 سباخ تمتد على مساحة 22400 هك تمثل حوالي 8% من مساحة الولاية وتلعب دورا هاما في المحافظة على التوازن البيئي بالإضافة إلى دورها الاقتصادي والاجتماعي للمناطق المتاخمة لها على غرار سبخة بن غياضة.
- مواد انشائية هامة يتم استغلالها في مقاطع للحجارة بكل من المهدية وقصور الساف ومقاطع رمال بكل من الشابة وسيدي علوان وبومرداس ومقاطع للطين بهبيرة.
- شواطئ في اغلبها رملية مثلت دعامة قوية في تجذر الانشطة البحرية في مجال الصيد البحري وخاصة السمك الازرق وكذلك تربية الاحياء المائية.

إمكانيات اقتصادية

- مساهمة هامة في الإنتاج الوطني الفلاحي وذلك بـ10% من إنتاج الزيتون، 15% من منتوجات البحر، 10% من الألبان و8% من اللحوم البيضاء.
- 160 ألف هك زياتين بحوالي 5,5 مليون أصل منها 76 ألف هك زياتين بيولوجية.
- 03 موانئ بحرية بكل من المهدية والشابة وسلقطة ومرفأ للصيد البحري بملولش.
- منظومات اقتصادية متميزة على غرار الألبان والزيت البيولوجي والسمك والسياحة والنسيج التقليدي.
- مركزية للألبان بطاقة 60 ألف لتر في اليوم تساهم في تثمين المنتوج الفلاحي ودفع الحركية الاقتصادية.
- نسيج هام للشركات التعاونية للخدمات الفلاحية.
- 5 مناطق صناعية.
- مواقع أثرية عالمية هامة على غرار المسرح الروماني بالجم والمعالم الفاطمية بالمهدية وبرج خديجة بالشابة والدوامس بسلقطة.

بنية تحتية خدمية وإمكانيات بشرية

- قطب جامعي يضم 6 مؤسسات جامعية يؤمه أكثر من 8 آلاف طالب.
- مستشفى جامعي متعدد الاختصاصات و10 مستشفيات محلية و110 مركزا للصحة الأساسية.
- نحو 6900 حرفيا من حاملي بطاقات مهنية وهي طاقات بشرية تعتمد عليها الولاية في المحافظة على الانشطة المميزة وتطويرها خاصة في الصناعات التقليدية.
- طاقة تكوين تضم 1560موطن تكوين منها 1400 موطن تكوين بـ 3 مراكز تكوين بكل من رجيش يضم 8 اختصاصات (بنحو 240 موطن تكوين) والجم (مركز قطاعي للتكوين المهني بطاقة 300 موطن تكوين في 6 اختصاصات، ومركز تكوين وتدريب مهني بطاقة تكوين 860 موطن تكوين في 6 اختصاصات). كما تضم الولاية مركزين للتكوين الفلاحي بكل من السواسي يوفر 60 موطن تكوين في انشطة فلاحية مختلفة وبالرجيش في الصيد البحري يوفر 100 فرصة تكوين.

2. الفرص:

- امكانيات هامة في تطوير وتكثيف الانتاج الفلاحي والمحافظة على نشاط تربية الماشية إذا ما تحسنت الموارد المائية بالولاية على المستوى الكمي والنوعي.
- فرص كبرى لتطوير الزراعة البيولوجية والمستدامة خاصة في مجال انتاج الزيتون الزيتي.
- تثمين المنتجات الفلاحية (الزيتون والألبان والصيد البحري) عبر مشاريع التحويل والتعليب والتغليف لرفع القيمة المضافة.
- مزيد تطوير النشاط الصناعي بتوفير مناطق صناعية جديدة بالمسلان بالسواسي وشربان وأولاد الشامخ وهبيرة والجم لتثبيت ركائز اساسية للقطاع الصناعي بالولاية ودعم المناطق الداخلية في تطوير قاعدتها الاقتصادية.
- استغلال فرص تأهيل قطاع صناعة النسيج المميز للنشاط الصناعي بالولاية في علاقة بالقطب المختص المتواجد بالمنستير في مجالات الرفع من القيمة المضافة لهذا القطاع بالولاية.
- استغلال الموقع الحالي لمدينة الجم في تطوير قطاع الخدمات بحكم عراقة هذا النشاط بالمنطقة وتوفر شبكة نقل متنوعة تتطلب مزيد التدعيم وخاصة ربط مدينة الجم بمدينة المهدية.
- تعزيز السياحة المتنوعة والمستدامة (شاطئية وثقافية) باستغلال مواقع شاطئية اضافية الى جانب المنطقة السياحية بالمهدية والتشجيع على السياحة البديلة.
- الاستثمار في الطاقات المتجددة (الشمسية والرياح) ومشاريع تثمين النفايات وتحويلها إلى طاقة.

- تنمية رأس المال البشري وخاصة بالمناطق الداخلية من خلال التجهيزات الجماعية الشبابية والثقافية والترفيهية للمحافظة على استقرار السكان بمناطقهم وتأهيل الموارد البشرية.
- استقطاب التمويلات والشراكات الدولية وتفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتنفيذ المشاريع الكبرى في الطاقة البديلة والبنية التحتية.

III. أهم الإشكاليات التنموية

1. الإشكالية التنموية العامة:

لا زالت ولاية المهدية تشكو من اقتصاد ضعيف الديناميكية وغير متوازن جغرافيا بين مختلف مناطق الولاية مع صعوبة في اندماج الاقتصاد الجهوي اقليميا ووطنيا وعالميا باعتبار الامكانيات المحدودة للجهة في استقطاب مشاريع كبرى في مجالات واعدة وذات تشغيلية عالية تتطلب بنية اساسية ذات مواصفات عالمية.

2. الإشكاليات الخصوصية:

تتمثل أبرز الإشكاليات الخصوصية فيما يلي:

- غياب المشاريع الكبرى والمهيكلة والتي يمكن أن تكون قاطرة للتنمية وهو ما حدّ من تطوير وإحداث النقلة النوعية للوضع الاقتصادي والاجتماعي بالجهة.
- تواضع جاذبية الولاية في استقطاب الاستثمارات المباشرة وخاصة الأجنبية وتكثيف فرص الشراكة والتصدير.
- مشاكل عقارية تحول دون دفع الاستثمار خاصة في المجال الفلاحي.
- ضعف البنية الاساسية وتقادمها بالمناطق الصناعية وغياب مناطق صناعية خاصة بالمعتمديات الداخلية.
- الارتباط الوثيق لقطاع النسيج والملابس بالمتغيرات الاقتصادية الطارئة على المحيط الدولي.
- غياب قطب صناعي وتكنولوجي ومراكز البحث بالجهة.
- نقص في المناطق والمحلات الصناعية بالمناطق الداخلية للولاية حال دون تحقيق النتائج المرجوة على مستوى بعث المشاريع.
- محدودية الخطين الاول والثاني بالنسبة لقطاع الصحة وهو ما ولّد تفاوت في التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصحية والخدمات المسداة وأدى إلى ضغط كبير على المستشفى الجامعي.
- نقص في تثمين المخزون الثقافي لتطوير السياحة الثقافية وتنويعها.
- تشتّت سكاني وضعف إندماج مركز الولاية مع بقية معتمديتها.
- إختلال منظومة التصرف وتثمين النفايات بعد تعطل مشروع المصب الجهوي.
- صعوبة التصرف في مادة المرجين.
- عدم تبني أغلب بلديات الولاية من طرف الديوان الوطني للتطهير.

IV. الأهداف الرئيسية والأولويات التنموية

1. الرؤية التنموية:

الارتقاء بولاية المهدية إلى مستوى قطب تنموي جهوي متكامل بين مناطقه متوفر على بنية اساسية متطورة تمكن من تحسين تنافسية الولاية و اندماجها في محيطها الإقليمي والوطني وتجعلها أكثر إنفتاحا على الاقتصاد العالمي.

2. الأهداف الرئيسية:

الهدف الأول: نسيج اقتصادي متنوع ذو قيمة مضافة عالية

- تحسين مناخ الاستثمار ودعم المبادرة الخاصة عبر تدعيم البنية الاساسية الصناعية بالمناطق الموجودة حاليا بتحسين مستوى التهيئة بها واحداث مناطق صناعية مختصة تحسن جاذبية الولاية.
- دفع نسق الإنتاج وتحسين القدرة التنافسية للقطاعات ذات الميزة الجهوية وأهمها العناية بمنظومة الزيتون عبر تحسين الانتاجية للغراسات.
- دعم التصدير والانفتاح على الأسواق الخارجية من خلال الرفع من مردودية القطاع السياحي ومزيد الانفتاح على اسواق سياحية جديدة مع البحث عن اسواق جديدة لتسويق انتاج الولاية من زيت الزيتون.
- الانتقال نحو اقتصاد رقمي قائم على المعرفة والتجديد بمزيد انفتاح الطاقات البشرية الجامعية على المحيط المؤسساتي بالولاية وتدعيم البحوث التطبيقية.

ولتجسيم أولويات هذا الهدف تمت برمجة جملة من المشاريع من ضمنها مشروع تهيئة وتثمين سبخة بن غياضة وإحداث منطقة صناعية بمنطقة المسلان على مساحة 100 هك والذي يعتبر مشروعا مهيكلا يساهم في دفع وتنويع القاعدة الاقتصادية بالجهة الغربية للولاية وتوسيع المنطقة الصناعية بالجم مع تأهيل مركز التكوين المهني بها، فضلا عن برمجة انجاز مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بالولاية. وفي المجال السياحي تمت برمجة دراسة احداث منطقة سياحية بالغضابنة-العالية. أما في مجال التعليم العالي فقد تمت برمجة بناء القسط الثاني لمقر المعهد العالي للعلوم التطبيقية والتكنولوجيا وبناء القسط الثاني من المعهد العالي للدراسات التطبيقية في الإنسانيات بالمهدية.

الهدف الثاني: التنمية البشرية والإدماج الاجتماعي قوام التنمية الشاملة

- تحسين جودة التعليم والتكوين والارتقاء بالموارد البشرية.
- النهوض بالشباب والطفولة وتنمية الحياة الثقافية والرياضية.
- تحسين الخدمات الصحية وضمان العدالة الصحية بين المناطق بتوفير خدمات صحية متطورة ومنتظمة وقريبة من المواطن في إطار خطة متكاملة تشمل مختلف الخطوط والمناطق.
- تعزيز الإدماج الاجتماعي ومجابهة المظاهر الاجتماعية السلبية عبر تطوير عمل النسيج الجمعياتي بالولاية وتأهيل عمل لجان الاصغاء بالمدارس والمعاهد وتدعيم المعالجة المندمجة لظواهر الانحراف الشبابي.
- الحد من الفقر والأمية وتعزيز التشغيل والإدماج الاقتصادي من خلال تطوير انشطة توفر الدخل المجزي، ودفع الاستثمار الخاص والرفع من مساهمة الجالية التونسية من اصيلي الولاية في الاستثمار بمناطقهم.

وقد تمت ضمن هذا الهدف برمجة جملة من المشاريع من بينها احداث معهد ثانوي ثان بالسواسي واحداث 4 مدارس اعدادية بكل من الرواضي ببومرداس ورياض بوهلال الجم ووادي باجة بسيدي علوان وبالشرقية بالسواسي وتوسعة معاهد ومدارس اعدادية لتشمل 16 مؤسسة تربوية وصيانة مدارس اعدادية ومعاهد بمختلف معتمديات الولاية لتشمل 11 مؤسسة واحداث اقسام تحضيرية بـ 8 مدارس ابتدائية، مع تحسين مستوى البنية الأساسية للمؤسسات الشبابية المتواجدة بالمعتمديات الغربية وإحداث 12 فضاء شبابي-رياضي وتهيئة 19 ملعب حي وبناء مسبح مغطى بالمهدية وملعب بلدي بسيدي زيد و4 قاعات للرياضات الجماعية بكل من السواسي والمهدية المدينة وملولش والجم و 2 قاعات للرياضات الفردية بكل من شربان وسيدي علوان.

أما في المجال الصحي فمن المبرمج خاصة القيام بتوسيعات مختلفة بمستشفى الطاهر صفر بالمهدية ومستشفى الشابة وصيانة وتهيئة تشمل 10 مراكز صحة أساسية وتقريب خدماتها خاصة بالمناطق الغربية للولاية وتهيئة مستشفى السواسي (احداث قسم استعجالي) والجم (وحدة لطب الاسنان ووحدة علاج طبيعي) واحداث مخزن ادوية بمستشفى قصور الساف مع التركيز على جودة الخدمات الطبية

والتدخل العاجل من خلال تهيئة اقسام بمستشفى الطاهر صفر (احداث قسم طب نفسي للأطفال وبناء قاعة قسطرة وتهيئة العيادات الخارجية وتهيئة فضاء الة التصوير بالرنين المغناطيسي وتهيئة مخزن ادوية).

وفي مجال الطفولة من المبرمج احداث 3 مركبات طفولة وتهيئة 8 مركبات أخرى واحداث 6 نوادي أطفال جديدة وتهيئة 9 نوادي قائمة مع اقتناء نادي أطفال متنقل بالولاية وروضتين بلديتين بكل من بومرداس وهبيرة.

الهدف الثالث: تجسيم طموح الجهة بربطها بمحيطها الوطني والدولي

- تحسين الربط بين المعتمديات والمناطق المجاورة وذلك بربط المعتمديات الساحلية والداخلية وربط الجهة بباقي ولايات الإقليم إضافة إلى تدعيم النقل العمومي.
- تطوير البنية التحتية والخدمات الأساسية لتحسين جودة الحياة.

وتجسيما لهذه الأولويات التي عبرت عنها المجالس المنتخبة، تمت برمجة جملة من المشاريع في مجال البنية التحتية الطرقية من أهمها تثنية الطريق الجهوية رقم 191 على طول 9,7 كلم لربط ولاية المهدية بمدركة الساحل وتدعيم الطريق الجهوية رقم 82 بين الشابة الى حدود ولاية صفاقس وتثنية الطريق الجهوية رقم 96 بين المهدية-كركر-السواسي-أولاد الشامخ في اتجاه القيروان وتهيئة الطريق الوطنية 1 في اتجاه الجم والطريق الرابطة بين الغضابنة-الحسينات (البرادعة) وتدعيم الطريق الرابطة بين السواسي-حدود ولاية صفاقس عبر السلامنية (13 كلم).

وفي مجال النقل العمومي من المبرمج تدعيم اسطول حافلات النقل العمومي ودراسة مشروع تمديد الخط الحديدي والمترو من المهدية الى الجم عبر قصور الساف، فضلا عن الشروع في مضاعفة الخط الحديدي 22 المكنين-المهدية وتعزيز أسطول مترو الساحل عبر إقتناء 05 وحدات كهربائية لنقل المسافرين. وفي مجال البنية الاساسية للمسالك سيتم تهيئة وتعبيد وصيانة 33 مسلكا ريفيا بطول 287 كلم وتزويد بعض المناطق بالماء الصالح للشراب لفائدة 276 عائلة من خلال 9 مشاريع وربط 18 عائلة بمنطقة سيدي علوان إضافة الى توسيع مشروعين عن طريق الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه بكل من رجيش وقصور الساف.

الهدف الرابع: توظيف أمثل للموارد وللاقتصاد الدائري

- تهيئة ترابية عادلة وتوزيع متوازن للأنشطة والسكان بتطوير هيكلة عمرانية تعزز الأقطاب العمرانية بمدن المهدية والشابة والجم مندمجة مع مختلف المناطق المحيطة بها، مع تطوير الهيكلة العمرانية بالمعتمديات الغربية وتمكينها من مقومات تنويع الانشطة الاقتصادية بها بالتوازي مع معالجة الوضع العقاري للأراضي الاشتراكية خاصة بجهة السواسي.
- إحكام التصرف في الموارد الطبيعية وحماية المحيط البيئي وذلك بمزيد التحكم في مياه السيلان بالمناطق العمرانية.
- تثمين الموارد المائية والفلاحية وذلك من خلال جملة من المشاريع تهم استعمال المياه المالحة في الري.
- توسيع وتحسين شبكات التطهير والتنوير والخدمات الأساسية.
- مجابهة الكوارث الطبيعية وحماية المناطق الحساسة.
- دعم الاقتصاد الدائري وتشجيع الاستثمار الأخضر وذلك بتطوير منظومة جهوية متكاملة للتصرف في النفايات.

وتجسيما لهذه الأولويات تمت برمجة جملة من المشاريع من أهمها مشروع تحلية مياه الابار العميقة بالولاية واحداث مناطق سقوية جديدة أهمها المنطقة السقوية بالمياه المعالجة بالمهدية على مساحة 700 هك ومشاريع مناطق سقوية صغرى ب 8 معتمديات والمحافظة على ديمومة الأراضي الفلاحية خاصة بجهة السواسي من خلال حماية غابة الشريشيرة والمناطق السكنية المجاورة والطرقات من الانجراف.

وفي مجال التطهير سيتم إنجاز محطة تطهير بأولاد الشامخ وربط مدينة كركر بشبكة التطهير وتطوير محطة التطهير ببومرداس لمعالجة ثلاثية وتطهير 6 احياء تهم المهدية ورجيش وسلقطة وملولش.

وبخصوص حماية المناطق الحساسة بالولاية سيتم إعداد دراسة شاملة لحماية السواحل الجنوبية لولاية المهدية والشروع في تنفيذ مخرجاتها وتهم بالخصوص حماية الشريط الساحلي بكل من سلقطة ورجيش والشابة والشريط الممتد من ملولش الى حدود ولاية صفاقس (العامرة) ودراسة حماية الشريط الساحلي بين المهدية وحدود ولاية المنستير (البقالطة) ومواصلة حماية الشريط الساحلي الجنوبي لمدينة المهدية وسلقطة من الانجراف البحري.

أما فيما يتعلق بالتصرف في النفايات فقد تمت برمجة إنجاز الوحدة الجهوية لتثمين النفايات الصلبة بالولاية واحداث مراكز لتجميع وتثمين النفايات بمدن الشابة وملولش والجم وشربان واحداث وحدة لتثمين النفايات وإنتاج الطاقة النظيفة بأولاد عبد النبي بشربان. وبخصوص حماية المدن من الفيضانات فقد تمت برمجة مشاريع في هذا المجال تخص كل من رجيش وقصور الساف وبومرداس.

هذا بالإضافة إلى برمجة مراجعة المثال التوجيهي لتهيئة المجموعة الحضرية لمدينة المهدية لابراز الدور المحوري للمدينة في الفضاء الترابي بالولاية.

V. برنامج الاستثمار خلال المخطط 2026-2030

في إطار تجسيد الرؤية والأهداف الاستراتيجية والأولويات التنموية لولاية المهدية ودون اعتبار المشاريع المخصصة للإقليم وغير الموزعة، تمت برمجة 1079 مشروعا بكلفة جملية تُقدّر بحوالي 3588 مليون دينار، من بينها 1828 مليون دينار مبرمجة خلال فترة المخطط 2026–2030، وتشمل هذه البرمجة 274 مشروعا متواصلا باستثمارات تُقدّر بـ 1344 مليون دينار(منها مشروع تهيئة سبخة بن غياضة في أطار الشراكة بين القطاع العام و القطاع الخاص).

وقد بلغت نسبة المشاريع المحلية 86% من جملة عدد المشاريع المبرمجة، بينما بلغت هذه النسبة 13% بالنسبة للمشاريع الجهوية. أمّا من حيث حجم الاستثمارات المبرمجة، فقد مثّلت المشاريع الاقليمية نسبة 55% من إجمالي الاستثمارات، تليها المشاريع المحلية بنسبة 25%.

صنف المشروع	عدد المشاريع	الكلفة التقديرية (م د)	الاستثمارات (م د)
محلي	924	598	458
جهوي	137	852	332
إقليمي	4	2 098	1003
وطني	14	41	34
المجموع العام	1079	3588	1828

أمّا من حيث التوزيع القطاعي فتمثّل مشاريع التجهيزات الجماعية 51% ومشاريع البنية الأساسية والخدمات 44% من العدد الجملي للمشاريع في حين تمثل استثمارات التجهيزات الجماعية 22% والبنية الأساسية والخدمات 71% والفلاحة والصيد البحري 6% من جملة الاستثمارات المبرمجة.

القطاع	عدد المشاريع	الكلفة التقديرية (م د)	الاستثمارات (م د)
البنية الأساسية والخدمات	478	2807	1305
التجهيزات الجماعية	554	556	413
الصناعة والصناعات غير المعملية	1	25	5
الفلاحة والصيد البحري	46	200	105
المجموع العام	1079	3588	1828

الإقليم الرابع

I. تقديم الإقليم

1. الخصائص الجغرافية:

يحتل الإقليم الرابع موقعا محوريا بوسط البلاد، حيث يشكّل حلقة وصل بين شمالها وجنوبها. ويحدّه من الشرق البحر الأبيض المتوسط على شريط ساحلي طوله 235 كلم، ومن الغرب الجزائر على شريط حدودي بري طوله حوالي 265 كلم. وتبلغ المساحة الجملية للإقليم نحو 28.35 ألف كلم²، أي ما يعادل 18.1% من المساحة الجملية للبلاد التونسية. ويضم الإقليم 4 ولايات (صفاقس وسيدي بوزيد وقفصة وتوزر) و49 معتمدية و59 بلدية و354 عمادة.

تتميز تضاريس الإقليم بامتداد السهول على مساحات شاسعة تستغل لتعاطي النشاط الفلاحي، إلى جانب مساحات هامّة من السباسب السفلى والأراضي الصحراوية خاصة بولاية توزر فضلا عن عديد السباخ وأهمها سبختي شط الجريد والقطار حيث تمتد على أطرافها واحات قفصة وتوزر وسبخة النوال بسيدي بوزيد. ويتباين المناخ بين الجاف وشبه الجاف بجهتي صفاقس وسيدي بوزيد إلى جاف بجهتي قفصة وتوزر ويتأثر بالتيارات الصحراوية المتأتية من الجنوب وبالتيارات البحرية الآتية من الشرق. ويتراوح معدل التساقطات المطرية السنوية بين أقل من 100 مم إلى 250 مم.

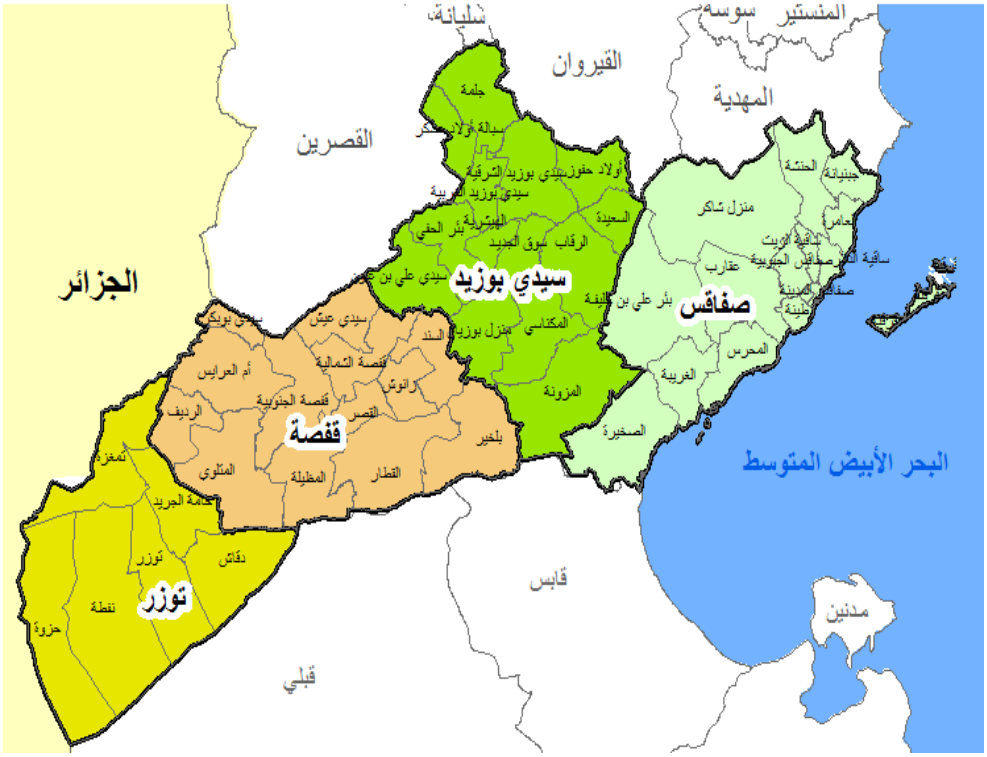

2. الخصائص الديمغرافية:

يعدّ الإقليم الرابع 2,046 مليون نسمة وهو ما يمثل 17,1% من مجموع سكان البلاد حسب التعداد العام للسكّان والسكنى لسنة 2024 (49% ذكور و51% إناث) وبكثافة سكانية تقدر بـ 72,2 ساكن/ كلم² مقابل 77 ساكن/ كلم² على المستوى الوطني. وتتفاوت هذه الكثافة بين ولايات الإقليم حيث يبلغ أدناها بولاية توزر 21,5 ساكن/ كلم² وأقصاها بولاية صفاقس 138 ساكن/ كلم². ويتوزع عدد سكان الإقليم

على الولايات تباعا إلى 6% بتوزر و19% بڤفصة و24% بسيدي بوزيد و51% بصفاقس. ويعدّ الإقليم في سنة 2024 حوالي 566 ألف أسرة و687 ألف مسكن. ويبرز الجدول التالي توزيع سكان الإقليم ونسبة النمو الديمغرافي حسب الولاية على امتداد الفترة 2014-2024:

تطورعدد سكان الإقليم الرابع حسب الولايات بين سنتي 2014- 2024

الولاية	2014	2024	نسبة النمو الديمغرافي %
صفاقس	955 421	1 047 468	0,92
ڤفصة	337 331	388 776	1,43
سيدي بوزيد	429 912	489 991	1,32
توزر	107 912	120 036	1,07
الإقليم الرابع	1 830 576	2 046 271	1,12
المستوى الوطني	10 982 476	11 972 169	0,87

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء / نتائج التعداد العام للسكان والسكنى لسنتي 2014 و2024

وقد بلغت نسبة النمو الديموغرافي بالإقليم 1,12 % خلال الفترة 2014-2024 مقابل 0,87% على المستوى الوطني. وشهدت الفئة العمرية 60 سنة فأكثر ارتفاعا من 11.3% سنة 2014 إلى 16,2% سنة 2024 وهو ما يبرز اقتراب المجتمع من مرحلة التهرّم السكّاني. كما تمثل فئة أقل من 15 سنة حوالي 24,1 % في حين بلغت نسبة الفئة العمرية 15-59 سنة 59,7 % من سكان الإقليم مقابل 60.3 % على المستوى الوطني.

أما بخصوص مؤشرات الهجرة، فقد سجّل الإقليم الرابع خلال الفترة 2019-2024 صافي هجرة داخلي سلبي قدره - 8453 ساكن. ويختلف هذا المؤشر من جهة إلى أخرى حيث شهدت ولاية صفاقس صافي هجرة إيجابي بـ 786 فردا، مقابل صافي هجرة سلبي بـ - 9407 لبقية الولايات، أهمها بولاية سيدي بوزيد بـ -4681 وڤفصة بـ - 3660، وهو ما يعكس تواصل ظاهرة الهجرة الى خارج هذه الولايات.

وتقدّر نسبة السكان بالوسط الحضري بالإقليم بحوالي 63%، مقابل 72% على المستوى الوطني، وهو ما يعكس مستوى تحضّر أدنى من المعدّل الوطني، مع تسجيل تفاوت واضح بين ولايات الإقليم. إذ تُظهر المعطيات أنّ ولاية توزر تتميّز بدرجة مرتفعة من التحضّر بنسبة تناهز 89.7%، تليها ولاية ڤفصة بنسبة 75.4%، ثم ولاية صفاقس بنسبة 70.3%. في المقابل، يغلب الطابع الريفي على ولاية سيدي بوزيد، حيث لا تتجاوز نسبة السكان بالوسط الحضري 31.2%، وهي من أدنى النسب على الصعيد الوطني. وتعدّ مدينة صفاقس القطب العمراني الأبرز بالإقليم، إذ تستقطب قرابة 48% من إجمالي سكان الحضر، تليها مدن ڤفصة وسيدي بوزيد وتوزر. كما تتكوّن الشبكة الحضرية من مجموعة من المدن ذات الإشعاع الجهوي والمحلي، من بينها المتلوي والقصر والرديف وأم العرائس وجبنيانة وعقارب ونفطة ودقاش والرقاب وبئر الحفي، التي تضطلع بأدوار تكميليّة في توزيع السكان والأنشطة والخدمات داخل ولايات الإقليم.

3. الخصائص الاقتصادية والاجتماعية:

يُشكّل الإقليم الرابع ركيزةً أساسية في المنظومة الاقتصادية الوطنية بفضل ما يمتلكه من نسيج متنوع ونشط من المؤسسات والقطاعات الحيوية، حيث يساهم بحوالي 14,6 % من العدد الجملي للمؤسسات الناشطة في مختلف القطاعات الاقتصادية بالبلاد أي بـ 120,3 ألف مؤسسة منها 1861 مؤسسة تشغل 10 عمال فما فوق وهو ما يعكس وجود نسيج صناعي وخدماتي هام قادر على استيعاب طلبات الشغل، مما يؤكد تنافسية المنطقة وقدرتها على جلب الاستثمار الداخلي والخارجي. ويتميز الإقليم بتوزيع إستراتيجي ومتكامل للمهام الاقتصادية بين ولاياته الأربع، إذ تعتبر ولاية صفاقس مركزا للصناعات التحويلية والخدمات اللوجيستية والإنتاج الطاقي، بينما تمثل ولايات ڤفصة وسيدي بوزيد وتوزر خزانا للثروات المنجمية والإنشائية والفلاحية.

ويُعدّ القطاع الصناعي بالإقليم من الركائز الأساسية للاقتصاد الوطني، إذ يجمع بين التصنيع التحويلي والنشاط الاستخراجي والطاقة. ويضمّ الإقليم حوالي 17741 مؤسسة صناعية، يتركّز 79% منها بولاية صفاقس التي تُعدّ قطبًا صناعيًا متكاملًا ذا إشعاع إقليمي ووطني، وتتميّز بتنوّع نسيجها الصناعي، خاصة في مجالات الصناعات الغذائية والكيميائية والميكانيكية والكهربائية، إضافة إلى صناعة الملابس

والنسيج. وتمكّن هذه الخصائص صفاقس من الاضطلاع بدور قاطرة لتنمية الإقليم عبر توفير أسواق للمواد الأولية وتطوير سلاسل القيم الصناعية. وفي المقابل، تُعتبر ولاية قفصة قطبًا للصناعات الاستخراجية والكيميائية المرتبطة أساسًا بمادّة الفسفاط، إلى جانب توفّر مخزون هام من المواد الإنشائية بعدد من ولايات الإقليم، لا سيما سيدي بوزيد وتوزر، ممّا يمنح الإقليم ميزة تنافسية في مجالات الصناعات التحويلية الإنشائية. كما يتمتّع الإقليم بوزن استراتيجي وطني في مجال الطاقة، إذ تضمّ ولاية صفاقس ستة حقول نفطية تساهم في إنتاج حوالي 11.5 ألف برميل يوميا من النفط الخام، إضافة إلى حقل ميسكار للغاز الذي يوفّر قرابة 50% من الإنتاج الوطني من الغاز الطبيعي، ويتمّ استغلاله عبر منشآت المعالجة بمنطقة نقطة بالمحرس.

ويضمّ النسيج الصناعي بالإقليم حوالي 709 مؤسسة صناعية تشغّل أكثر من 10 مواطن شغل، وتوفّر ما مجموعه 53 ألف موطن شغل، من بينها 155 مؤسسة مصدّرة كليا توفّر نحو 22 ألف موطن شغل. ويتميّز هذا النسيج بتنوّعه القطاعي، إذ تستقطب الصناعات الغذائية حوالي 29% من المؤسسات، تليها الصناعات الميكانيكية والكهربائية بنسبة 20%، ثم صناعة الملابس والنسيج بنسبة 17%، والصناعات الكيميائية بنسبة 15%. أمّا بقية الأنشطة الصناعية، بما في ذلك الصناعات المختلفة، ومواد البناء، والخشب والأحذية، فتتوزّع بنسب تتراوح بين 3% و6%. ويعزّز هذا التنوّع مكانة الإقليم كركيزة اقتصادية قائمة على قاعدة صناعية متعدّدة الاختصاصات، قادرة على دعم القدرة التنافسية وخلق فرص التشغيل وتحفيز التنمية بالإقليم.

أمّا بالنسبة إلى **الصناعات الاستخراجية**، فيُعدّ قطاع الفسفاط ركيزة اقتصادية حيوية على المستويين الإقليمي والوطني، إذ تتركّز مناجمه أساسًا بمعتمديات المتلوي والرديف وأم العرائس والمظيلة من ولاية قفصة وتحتلّ تونس المرتبة الرابعة عالميا من حيث احتياطي الفسفاط، الذي يُقدّر بنحو 2.5مليار طن.

وفي المجال الفلاحي، يتمتّع الإقليم بإمكانيات وثروات طبيعية هامّة ويضمّ مساحات فلاحية شاسعة تفوق مليوني هكتار، منها 64% أراضي صالحة للزراعة و36% مراعي وغابات. وتُخصّص الأراضي الصالحة للزراعة أساسا لزراعة الأشجار المثمرة على مساحة تناهز 780 ألف هكتار، ويُعدّ الزيتون المنتوج الأبرز في الإقليم، إلى جانب بروز منتجات ذات قيمة مضافة عالية على غرار الفستق واللوز والعنب، خاصة بولايتَي قفصة وسيدي بوزيد بالرغم من ارتباط النشاط الفلاحي الوثيق بالعوامل المناخية وخاصة الأمطار وتوفر مياه الري، في حين يهيمن قطاع النخيل على الإنتاج الفلاحي بولاية توزر. وتمتدّ الزراعات المروية على مساحة تُقدّر بـ 122 ألف هكتار، أي ما يعادل 10% من الأراضي الصالحة للزراعة بالإقليم وقرابة 28% من إجمالي المساحات السقوية على المستوى الوطني. كما يستفيد الإقليم من مساحاته الرعوية الواسعة في تنمية قطاع تربية الماشية، إذ يقدّر القطيع بحوالي 945 ألف رأس من الأغنام و153 ألف رأس من الماعز و41 ألف رأس من الأبقار و6 آلاف رأس من الإبل، ويوفّر إنتاجا سنويا يناهز 22 ألف طن من اللحوم الحمراء و165 مليون لتر من الحليب. أمّا في مجال الصيد البحري، فتساهم ولاية صفاقس بنحو 12 ألف طن من منتوجات البحر، ممّا مكّن الإقليم من تحقيق مساهمة وازنة في الإنتاج الوطني لعدد من المنتجات الفلاحية والبحرية، خاصة الزيتون، الفستق، التمور، الخضروات، اللحوم الحمراء والبيضاء، الحليب، ومنتوجات البحر.

أما في مجال الخدمات والتجارة واللوجيستيك، فتقوم ولاية صفاقس بدور أساسي في علاقة تكامل مع باقي الولايات بصفتها مركزا مهما للنقل والخدمات (الميناء التجاري بصفاقس والميناء البترولي بالصخيرة، الطريق السيارة، شبكة السكة الحديدية) يعاضدها في ذلك توفير المواد الأولية من المنتجات الفلاحية والمنجمية والإنشائية من الولايات الداخلية بما يساهم في تثمين النسيج الخدماتي والتجاري القائم ودعم تموقع الإقليم.

أمّا في قطاع السياحة، فيضمّ الإقليم 93 وحدة سياحية بطاقة إيواء تقدّر بحوالي 10 آلاف سرير، أي ما يعادل قرابة 5% من الطاقة الوطنية للإيواء، وهي نسبة تبقى متواضعة ولا تعكس حجم الإمكانيات والفرص المتاحة بالإقليم. ويبرز ذلك خاصة في مجالات السياحة الصحراوية بولاية توزر، وسياحة الأعمال بولاية صفاقس، إضافة إلى السياحة الثقافية بولاية قفصة والسياحة الريفية بولاية سيدي بوزيد، ممّا يفتح آفاقا واعدة لتنويع المنتوج السياحي وتعزيز مردوديته.

وفي المجال الاجتماعي، تتواجد بالإقليم 3 جامعات تعليم عالي تضم 35 مؤسسة جامعية عمومية أغلبها بولاية صفاقس من جملة 206 على كامل البلاد، ويبلغ اجمالي عدد الطلبة بالإقليم 52 ألف طالب وهو ما يمثّل 16,5 % من جملة عدد الطلبة بالبلاد. ويتواجد بالإقليم 27 مركزا عموميا للتكوين المهني و5 مراكز تهتم بالتكوين الفلاحي ومدرسة للتكوين الفندقي.

كما يضم الإقليم 30 مستشفى منها 08 مستشفيات بولاية صفاقس 02 منها مستشفيات جامعية والتي تعتبر قطبا صحيا في الإقليم، و02 مستشفيات جهوية بولاية قفصة يحتوي أحدهما على أقسام جامعية و02 مستشفيات جهوية بولاية توزر ومستشفى جهوي بولاية سيدي بوزيد يحتوي على 10 أقسام جامعية. ويتسم الوضع بنقص أطباء الإختصاص خاصة بولايات قفصة وسيدي بوزيد وتوزر، ونقص التجهيزات الطبية الثابتة والمتحركة. كما تشهد المؤسسات الصحية بالإقليم ضغطا هامّا.

وبخصوص المؤشرات الاجتماعية، فقد بلغت نسبة الأمية بالإقليم 18,2% مقابل 17,3% على المستوى الوطني (الإناث 24,1% و12% الذكور) وتبلغ نسبة التمدرس للفئة العمرية 6-24 سنة 78,8% (الإناث 82,8% والذكور 75%). وتتوزع نسب البطالة بين المتوسطة بصفاقس (12,4%) وتوزر (17,1%) والمرتفعة بكل من ولايتي قفصة (33,7 %) وسيدي بوزيد (28,6 %). كما أبرز التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024 تواضع نسبة التغطية الاجتماعية الفعلية بالإقليم حيث بلغت 61,6 % مقابل 65,6 % على المستوى الوطني، ممّا يتطلب مضاعفة الجهود لتحسين التغطية الاجتماعية وتعميمها على كافة الفئات والجهات. وبلغت نسبة الشيخوخة 67,3 % أعلاها بولاية صفاقس بـ75,3 % وبلغت نسبة إعالة كبار السن 27,2 %.

أمّا على المستوى البيئي، فيشهد الإقليم هشاشة ملحوظة تتجلّى في عدّة مستويات. إذ يبرز التلوّث الصناعي بصفة خاصّة في ولاية صفاقس، حيث يتركّز العدد الأكبر من المؤسّسات الصناعية بمدينة صفاقس، إضافة إلى التلوّث الناجم عن وسائل النقل بسبب الكثافة الحضرية والاكتظاظ المروري، فضلا عن التخلّص غير المنظّم من النفايات الصناعية في الوسط البيئي نتيجة غياب المصبّات المراقبة وضعف آليات الرقابة.

كما تشهد ولاية قفصة تلوّثا بيئيا ناتجا أساسا عن مخلّفات مغاسل الفسفاط المتمركزة داخل المجال الحضري بمناطق الحوض المنجمي، ممّا يؤدّي إلى تلوّث هوائي بفعل انبعاث الغبار والأتربة، إلى جانب الغازات الصادرة عن وحدات المجمّع الكيميائي. كما تتعرّض مجاري الأودية والطبقات المائية للتلوّث بسبب طرح المياه المستعملة مباشرة في الطبيعة دون مراعاة المعايير البيئية.

أمّا في ولاية سيدي بوزيد، فيتّسم الوضع البيئي بعدّة إخلالات مرتبطة بإفرازات مقاطع الحجارة والجبس، التي تتسبّب في تلوّث هوائي يهدّد التجمّعات السكنية والمناطق الفلاحية المجاورة، خاصة بمعتمديات الفائض والمكناسي والمزونة.

ومن جهة أخرى، تعاني منظومة التصرّف في النفايات المنزلية من محدودية النجاعة، نتيجة الضعف اللوجستي للبلديات، وندرة المصبّات المراقبة، وغياب مراكز التجميع، إلى جانب نقص محطّات التطهير في أغلب البلديات. كما يشهد الإقليم استنزافًا مفرطًا للموارد الطبيعية، لا سيما الموارد المائية والأراضي الفلاحية، جرّاء التوسّع العمراني والصناعي غير المنظّم وتطور مساحات المناطق السقوية، ممّا أدّى إلى تراجع المخزون المائي وتملّحه، إضافة إلى تدهور جودة التربة. ويُسجَّل كذلك زحف التصحّر على مساحات واسعة، خاصّة الأراضي الفلاحية، لا سيما بولايتي توزر وقفصة.

أمّا على المستوى الساحلي، فيتعرّض المحيط البحري إلى ضغوط متزايدة نتيجة الانجراف الساحلي، والصيد الجائر، والاعتداء على الملك العمومي البحري، وإلقاء المخلّفات الصناعية، ممّا يساهم في تدهور المنظومات الإيكولوجية البحرية.

وتجدر الإشارة إلى أنّه، حسب مؤشر التنمية الجهوية لسنة 2024، يحتلّ الإقليم المرتبة الرابعة على مستوى أقاليم البلاد بمؤشر يُقدَّر بـ 0.449. ويُسجَّل تباين واضح في هذا المؤشر بين ولايات الإقليم، إذ تأتي ولاية صفاقس في المرتبة الأولى إقليميًا والثامنة وطنيًا بمؤشر 0.479، تليها ولاية توزر في المرتبة الثانية إقليميًا والعاشرة وطنيًا بمؤشر 0.468. أمّا ولاية قفصة فتحتلّ المرتبة الثالثة إقليميًا والسابعة عشرة وطنيًا، في حين ترد ولاية سيدي بوزيد في المرتبة الرابعة إقليميًا والثانية والعشرين وطنيًا بمؤشر يبلغ 0.381، وهو ما يعكس فوارق تنموية داخل الإقليم تتطلّب سياسات تدخّل موجّهة لتقليصها.

4. تطور الاستثمار بعنوان الفترة 2021-2025:

بلغ مجموع الاستثمارات المنجزة بالإقليم خلال الفترة 2021-2025 ما قدره 7714 مليون دينار منها 58% استثمارات القطاع الخاص أغلبها بولاية صفاقس (حوالي 54 %). وبلغت نسبة الانجاز في القطاعين مقارنة بما هو مبرمج (16468,4 م.د) 46,8% تتوزع بين 35,3 % بالقطاع العام و61,1% بالقطاع الخاص.

حوصلة الاستثمارات المنجزة خلال الفترة 2021-2025

الوحدة: مليون دينار

المتدخل	الاستثمارات المبرمجة	الاستثمارات المنجزة	نسبة الإنجاز (%)
القطاع العام	9136,2	3230,4	35,3
القطاع الخاص	7332,2	4483,5	61,1
المجموع	**16468,4**	**7713,9**	**46,8**

تعتبر نسبة انجاز الاستثمارات العمومية ضعيفة إذ لم تتجاوز 35,3 %، وتوزعت الاستثمارات المنجزة بين القطاعات بنسبة 33,7 % بقطاع البنية الأساسية و21,8 % بالقطاعات المنتجة و19,3 % بالقطاعات الاجتماعية و6 % بقطاع البيئة في حين تتجاوز 3,6 % بقطاع النقل.

في المقابل، بلغت نسبة انجاز الاستثمارات الخاصة 61,1% توزّعت بين القطاعات المنتجة بنسبة 70.4% وقطاع السكن بنسبة 29.6%. مع الإشارة إلى أنّ قطاع الصناعة يستأثر بحوالي 47% من إجمالي الاستثمارات في القطاعات المنتجة، يليه قطاع الخدمات بنسبة 32% ثم قطاع الفلاحة والصيد البحري بنسبة 21%. وعلى المستوى المجالي تتركز أغلب الاستثمارات الخاصة المنجزة خلال الفترة 2021-2025 بولاية صفاقس حيث ساهمت بـ 62 % من جملة الاستثمارات الخاصة المنجزة بالإقليم، والنصيب الأكبر من احداث المشاريع ومواطن الشغل على التوالي بـ 41 % و50 %. وساهمت جهة سيدي بوزيد بـ 24 % من جملة الاستثمارات المنجزة بالقطاع الخاص بالإقليم، و25% من العدد الجملي للمشاريع و30 % من مجموع مواطن الشغل المحدثة.

II. الإمكانيات والفرص المتاحة

1. الإمكانيات:

يتميز الإقليم الرابع بعديد الإمكانيات التي من شأنها توفير قاعدة صلبة لدفع التنمية بمختلف جهاته ومن بينها:

- شريط ساحلي إلى جانب شريط حدودي مع القطر الجزائري يضمّ معبرين حدوديين (تمغزة وحزوة)، يساهمان في دعم التبادل التجاري والاقتصادي وتعزيز الاندماج الحدودي.
- شبكة نقل متنوّعة ومتكاملة تشمل شبكة من الطرقات الوطنية المرقّمة وطريقين سيارتين واحدة منها في طور الأشغال (تونس -جلمة) وطريق سريعة شرق–غرب بصدد الإنجاز، فضلًا عن خطّي سكة حديدية لنقل المسافرين والبضائع، وثلاثة مطارات دولية (توزر، قفصة، صفاقس)، وميناء متعدّد الوظائف بصفاقس، إلى جانب ميناء الصخيرة المختص في الأنشطة البترولية.
- إمكانيات طبيعية قابلة للتثمين في عدّة مجالات، من بينها السواحل، والأراضي الفلاحية، ومواد البناء، والواحات، والمواقع الطبيعية والإيكولوجية، إضافة إلى الموارد الإنشائية والموارد المائية الجوفية الحارّة والمخزون السمكي المتنوع.
- تقاليد راسخة في ريادة الأعمال، خاصّة بولاية صفاقس، بما يعزّز المبادرة الخاصة والاستثمار.
- أكثر من 700 مؤسسة صناعية متوسّطة وكبرى موزّعة على 40 منطقة صناعية، منها 23 منطقة بولاية صفاقس، و7 بولاية قفصة، و6 بولاية توزر، و4 بولاية سيدي بوزيد، على مساحة جمليّة تُقدّر بحوالي 704 هكتارات.
- قدرات فلاحيّة هامّة، لا سيّما في مجال الأشجار المثمرة (الزيتون، اللوز، الفستق، التمور)، إلى جانب الفلاحة السقوية وتربية الماشية.

2. الفرص:

تتعدد الفرص بالإقليم من موارد بشرية كفأة الى موارد طبيعية متنوعة وغيرها وتتمثل في:

- الاستثمار في الشباب والتعليم والتكوين المهني، واستغلال الطاقات الشابة من خلال برامج تأهيلية ومبادرات لخلق فرص عمل ورصيد بشري نشيط وطاقات شبابية ذات كفاءات علمية قادرة على الابتكار وريادة الأعمال.
- التحول الرقمي في الخدمات الاجتماعية مثل رقمنة التعليم، الصحة، المساعدات الاجتماعية، مما يرفع من الكفاءة والوصول العادل للخدمات.
- انجاز العديد من المشاريع المهيكلة ذات الأثر الإيجابي على الاندماج المجالي والاقتصادي بالإقليم مثل مشروع الطريق السيارة تونس-جلمة ومشروع الرواق الاقتصادي صفاقس -سيدي بوزيد -القصرين، والمناطق اللوجستية، ومشروع منصة أسواق الإنتاج بالوسط بسيدي بوزيد، ومشروعي تبرورة ومترو صفاقس.
- التوجه نحو استغلال المياه البديلة مثل تحلية مياه البحر ومعالجة المياه المستعملة.
- آفاق واسعة للاستثمار في الاقتصاد الأخضر والدائري مثل الطاقة المتجددة والنقل المستدام، والبناء الإيكولوجي وتدوير النفايات والانتقال الطاقي.
- موارد طبيعية هامّة ومنتوجات متنوعة: الفسفاط والجبس والحجارة الكلسية والنفط والغاز والفلاحة الواحية والخضر والزياتين والأشجار المثمرة والصيد البحري والصناعات التحويلية في صفاقس.
- امكانيات واعدة لاستغلال الشراكات الإقليمية والدولية.
- طاقات بديلة هامة (طاقة شمسية ورياح).

III. أهم الإشكاليات التنموية

رغم تميّز جهات الإقليم الرابع بتنوّع جغرافي واقتصادي يعكس ثراء موارده الطبيعية والبشرية فإنه يشهد مجموعة من الاشكاليات التنموية التي تعيق تحقيق تنمية شاملة وعادلة ومستدامة.

1. الإشكالية التنموية العامة:

يواجه الإقليم تفاوتا تنمويا وضعف التناسق والاندماج بين مناطقه الحضرية والريفية وتراجع تنافسية الأنشطة الاقتصادية التقليدية، مع محدودية الاستثمار في القطاعات الواعدة وتفاقم تأثيرات العوامل المناخية واستنزاف الموارد الطبيعية.

2. الإشكاليات الخصوصية:

تواجه جهات الإقليم جملة من الإشكاليات الخصوصية ذات الطابع الهيكلي والمجالي، لعلّ أبرزها تسارع التوسع العمراني غير المنظم، الذي يتم في أغلب الأحيان بصفة عشوائية وفي غياب رؤية استشرافية متكاملة للتخطيط العمراني بالإضافة إلى تأخر مراجعة وتحيين أمثلة التهيئة الترابية والعمرانية. كما تعاني أغلب مناطق الإقليم من تواضع البنية الأساسية والتجهيزات الجماعية المرتبطة بجودة الحياة، على غرار المساحات الخضراء والمنتزهات ومؤسسات التنشيط الثقافي والرياضي والترفيهي، بما يحدّ من جاذبية المجال للعيش والاستقرار.

ويزداد هذا الوضع تعقيدا نتيجة ضعف البنية الأساسية الداعمة لقطاعات الإنتاج والنقل والدامجة للمجال الجغرافي، سواء تعلق الأمر بالمناطق الصناعية واللوجستية أو بشبكات النقل الحديدي والجوي والطرقات السريعة. كما يشهد النسيج الصناعي بولايات توزر وقفصة وسيدي بوزيد ضعفا ملحوظا، رغم توفر بعض المناطق الصناعية شبه الشاغرة، حيث ظل الاستثمار الصناعي بها محدودًا، إلى جانب ضعف تثمين وتحويل المنتجات الفلاحية باستثناء بعض المنظومات كالحليب والطماطم والزيتون.

وفي **المجال الفلاحي** والمائي، أدت فترات الجفاف المتتالية إلى لجوء عدد متزايد من المنتجين الفلاحيين إلى حفر الآبار العشوائية، خاصة لري الأشجار المثمرة البعلية، مما تسبب في استنزاف الموارد المائية الجوفية وتراجع ديمومتها. كما تشهد عدة مناطق انقطاعات متكررة

لمياه الشراب، خاصة خلال فترات الذروة، نتيجة تراجع المخزون المائي وتأخر إصلاح الأعطاب ونقص التجهيزات وضعف حوكمة التصرف في المجامع المائية.

كما يتسم **القطاع السياحي** بالهشاشة ويمر بتحديات ظرفية وهيكلية خاصة بولاية توزر، حيث يعاني من ضعف اندماجه في الدورة الاقتصادية ومحدودية تكامله مع بقية القطاعات التنموية. وإجمالا، تواجه مختلف ولايات الإقليم نقصا في الدراسات الفنية المعمقة الضرورية لتثمين الموارد والمنتجات المحلية وهو ما يعيق تطوير **سلاسل القيمة** ويحد من القدرة على الاستغلال الأمثل **للمواد الإنشائية** والمنجمية التي يزخر بها الإقليم.

وعلى **المستوى الاجتماعي**، يتسم توزيع الخارطة الصحية بعدم التوازن، مع ضعف التجهيزات والمعدات الطبية ونقص الموارد البشرية بعدد من المؤسسات الصحية الجهوية، في مقابل تزايد الضغط على المؤسسات الاستشفائية الكبرى خاصة بجهة صفاقس. كما تشهد المنظومة التربوية تدهورا في صيانة المؤسسات التعليمية، وتراجعًا في النتائج الدراسية وخاصة بولاية قفصة، وارتفاع نسب الانقطاع المدرسي، وضعف الإقبال على التكوين المهني، إلى جانب تفاقم البطالة خاصة في صفوف حاملي الشهائد العليا.

أما **بيئيًا**، فيتسم الوضع بهشاشة ملحوظة نتيجة ضعف منظومة التصرف في النفايات، والتلوث الهوائي والبحري الناجم عن الأنشطة الصناعية والتصحر وتدهور الغطاء النباتي وندرة الموارد المائية. إذ تواجه واحات توزر خطر الاستنزاف المائي والتصحر، في حين تعاني جهة قفصة من آثار بيئية كبيرة ناجمة عن أنشطة استخراج الفسفاط وما ينجر عنها من تلوث للتربة والمياه وتدهور للنظم البيئية. كما تشهد ولاية سيدي بوزيد تراجعا حادا في جودة المياه الجوفية وارتفاع نسبة ملوحتها، إضافة إلى تآكل التربة، بينما تعاني جهة صفاقس من تلوث بحري وساحلي ومشاكل متفاقمة في التصرف في النفايات الصناعية والمنزلية، وهو ما أثر سلبا على البيئة.

IV. الأهداف الرئيسية والأولويات التنموية

1. الرؤية التنموية:

قطب تنموي متكامل ومندمج ودامج، اقتصاده ديناميكي متنوع ومجدد يعتمد الطاقات البديلة والفلاحة العصرية والصناعة النظيفة والسياحة المتنوعة، يطوّر منظومات اقتصادية جاذبة للاستثمار ويضمن العدالة والرفاه الاجتماعي في بيئة سليمة.

2. الأهداف الرئيسية:

وسعيا لتحقيق هذه الرؤية التنموية في مختلف أبعادها المجالية والزمنية، تم وضع أهداف رئيسية بُنيت على أساس ما تمخضت عنه جملة الرهانات والتوجهات المنبثقة عن التشخيص المعمق، التي يمكن حوصلتها فيما يلي:

- فلاحة مستدامة تحقق الاقتصاد الأخضر وتدعم السياحة البديلة وتثبت السكان في أرضهم.
- سياحة بديلة ومثمنة للتراث الثقافي.
- صناعة تحويلية تحترم البيئة، وتراهن على القيمة المضافة في حسن استغلال المواد الإنشائية المحلية والطاقات المتجددة.
- رصيد عقاري مهيأ وداعم للاستثمار العام والخاص ولإنتاج السكن الملائم.
- مدن مهيأة، جاذبة ومُدمجة تحقق انتماء المواطن لمحيطه.
- استثمار خاص يراهن على الابتكار والتجديد التكنولوجي والإحاطة بالباعثين ويميز إيجابيا اقتصاد الإقليم.
- اكتساب المعرفة ودعم القدرات وتأهيل الموارد البشرية كرافد أساسي للتنمية.
- منظومة صحية عصرية متكاملة تحقق الرعاية الصحية والرفاه الاجتماعي.
- مشروع ثقافي يراهن على الطاقات الشابة.

الهدف الأول: اقتصاد متطور، تنافسي ودامج

تعتبر هيكلة الاقتصاد والرفع من نسق إحداث المشاريع المجدّدة من أهم الآليات الكفيلة لكسب رهان التشغيل ودفع الإنتاج وتنويعه ودعم التصدير واسترجاع النسق العادي للنمو والتوظيف الأمثل لمختلف الموارد والإمكانيات الكامنة بالإقليم. ويتطلب تجسيد هذا التمشي تثمين الميزات التفاضلية للإقليم والنهوض بالقطاعات المجددة والأنشطة الواعدة وتطوير سلاسل القيم بالمنظومات الاقتصادية، التي توفر قيمة مضافة عالية وإمكانيات أكبر للتشغيل والتصدير، إلى جانب تحديث القطاعات التقليدية لاستغلال كل طاقات الإنتاج الكامنة بها. وبالإمكان تحقيق هذا الهدف من خلال الأولويات التالية:

- توظيف وتعزيز الدور الريادي للقطب الاقتصادي بصفاقس كقاطرة لتنمية الإقليم من خلال دعم اشعاعه على بقية الجهات، بتشبيك العلاقات بين الفاعلين الاقتصاديين، والاستفادة من الخبرات والتجارب الناجحة المكتسبة في إدارة المشاريع ومناخ الاعمال الملائم المتوفرين بالقطب وتوجيههما نحو بقية الجهات.
- تثمين وتطوير القطب الفلاحي بسيدي بوزيد من خلال العمل على الاستفادة من تواجد العديد من المؤسسات الجامعية العلمية ودعم مشاريع البحث والتطوير وتوجيهها نحو القطاع الفلاحي والصناعات الغذائية وتوجيه المستثمرين وتشجيعهم على الإستثمار في قطاع الصناعات الغذائية ودعم تخصّص الجهة في ذلك خاصة بحسن توظيف منصة سوق الإنتاج المبرمج إنجازه.
- تطوير قطب الواحات والسياحة الصحراوية بتوزر بتطوير المنظومات الفلاحية الواحية وسلاسل القيمة بها، والسعي الى توسيع المساحات المستغلة واستغلالها في الفلاحة ذات الثلاث طوابق (نخيل، أشجار مثمرة وخضر)، وبتثمين الواحات في مجال السياحة الصحراوية بخلق سياحة واحية مستدامة وتكثيف الرحلات لمطار توزر نفطة الدولي.
- تطوير قطب استخراج وتحويل الفسفاط بڤفصة من خلال تطوير وتأهيل وسائل الإنتاج ومعالجة الصعوبات الظرفية والهيكلية لشركة فسفاط ڤفصة والمجمع الكيميائي التونسي في مرحلة أولى، ثم تجاوز التأثيرات السلبية لهاتين الشركتين على مجهود تنمية الجهة (استنزاف الموارد المائية، التدهور البيئي، الهيمنة على النشاط الصناعي)، في مرحلة ثانية، والبحث عن مصادر جديدة للمياه واستغلال الطاقة البديلة والحث على احداث وتمويل مشاريع صناعية في مجالات أخرى.
- الحفاظ على الموارد الطبيعية وتثمينها وذلك من خلال إحكام التصرف في الموارد المائية بشكل جماعي ومقتصد والتوجه نحو استغلال الموارد البديلة في قطاعات الصناعة والسياحة وتجهيز المناطق السقوية وصيانة شبكات الري وشبكات مياه الشراب، الى جانب حسن توظيف مخزون المواد الانشائية لتنشيط القاعدة الاقتصادية بالإقليم.
- تطوير البنية الأساسية لتحقيق الاندماج المجالي والاقتصادي.
- تطوير وتحسين المبادلات التجارية مع دول الجوار وفتح أسواق جديدة عبر الاستفادة من المعبرين الحدوديين بتمغزة وحزوة في تنشيط التبادل التجاري الدولي بالإضافة الى تكثيف استغلال الموانئ البحرية والجوية المتواجدة بالإقليم.

وللوصول إلى تحقيق هذا الهدف والاستجابة للأولويات التي رسمتها المجالس المنتخبة للإقليم على مختلف المستويات المحلي والجهوي والإقليمي تمت برمجة عدة مشاريع خلال فترة المخطط 2026-2030 من أهمها احداث منطقة صناعية بضيعة زروق وتهيئة المنطقتين الصناعيتين بسيدي منصور والقنة التابعتين للقطب التكنولوجي بصفاقس كما تمت برمجة مواصلة إنجاز القطب التكنولوجي بڤفصة ومحطة لإنتاج الطاقة من الرياح الى جانب استكمال تهيئة 7 مناطق صناعية وتهيئة فضاء صناعي بولاية ڤفصة فضلا عن مشروع تزويد مدن الحوض المنجمي بالغاز الطبيعي واقتناء 400 عربة لنقل الفسفاط ودراسة إنجاز المركب المينائي بالصخيرة ومواصلة انجاز مشروعي تهيئة تبرورة ومترو صفاقس، الى جانب مواصلة تهيئة المنطقة الصناعية بأم العظام وحسن توظيف منصة سوق الإنتاج المبرمج إنجازها بسيدي بوزيد.

كما تمت برمجة احداث 19منطقة سقوية منها 2 جيوحرارية وواحدة بالمياه المعالجة بالقطار وتهيئة وصيانة وتجهيز حوالي 30 منطقة سقوية أخرى بكامل جهات الإقليم، فضلا عن تهيئة المنطقة السياحية بميداس ومشروع تطوير الجاذبية السياحية لواحة نفطة بولاية توزر. كما تمت في هذا المجال برمجة توسعة محطة تحلية مياه البحر بصفاقس واحداث 36 بئرا جديدة الى جانب تجهيز وصيانة 13 بئرا فضلا عن برمجة 25 مشروعا لصيانة شبكات مياه الشراب بمختلف جهات الإقليم.

وفي مجال البنية الأساسية تمت برمجة مشروع الرواق الاقتصادي على الطريق الوطنية رقم 13 الرابطة بين صفاقس والقصرين عبر سيدي بوزيد والقيروان واحداث الطريق السريعة صفاقس توزر عبر سيدي بوزيد وقفصة، ومشروع المنطقة اللوجستية بصفاقس وتهيئة وصيانة خط السكة الحديدية صفاقس قفصة، وتوسعة المعبر الحدودي فج بوزيان-الرميثة بتوزر واحداث المناطق اللوجستية بحزوة وتمغزة بولاية توزر ومشروع تحويل المحطة البحرية بصفاقس من الضفة الجنوبية إلى الضفة الشمالية للميناء وأشغال جهر أحواض وقنال الدخول لميناء صفاقس.

الهدف الثاني: العدالة الاجتماعية وتعزيز التنمية البشرية

سيتم العمل على تجسيد هذا الهدف عبر الأولويات التالية:

- تطوير آليات الإحاطة الاجتماعية من خلال مزيد دعم الفئات الهشة (كبار السن والأطفال وذوي الإعاقة) بتكثيف برامج الإحاطة وتوفير المرافق والموارد البشرية لتحسين الخدمات المقدمة لهم وتطوير وتحسين خدمات المرافق العمومية لقطاعات الصحة والنقل وتكثيف وتطوير برامج التمكين الاقتصادي ودعم الاقتصاد التضامني والاجتماعي والشركات الأهلية.
- دعم وتطوير الموارد البشرية من خلال تحسين جودة أنظمة التربية والتعليم والتكوين المهني لتنمية ثقافة المبادرة لدى الناشئة واعتماد مضامين تكوين تستجيب لحاجيات سوق الشغل وتساهم في مساندة سياسة التشغيل والرفع من مردودية العمل إلى جانب إقرار المزيد من الإجراءات والتدابير لتطوير الآليات والبرامج والسياسات المتعلقة بدفع التشغيل والتشجيع للانتصاب للحساب الخاص.

واستجابة لأولويات الإقليم في هذا المجال تمت برمجة بناء قسم النهوض الاجتماعي بصفاقس2 وبناء مركب إداري للشؤون الاجتماعية بصفاقس واحداث ضيعة فلاحية إدماجية لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة القادرين على العمل بسيدي بوزيد وبناء 8 وحدات للنهوض الاجتماعي بمختلف جهات الإقليم.

وفي قطاع الصحة تمت برمجة تهيئة المستشفى الجامعي الهادي شاكر بصفاقس وإنجاز المستشفى متعدّد الاختصاصات بقفصة ومواصلة استكمال انجاز المستشفى الجهوي صنف ب بنفطة من ولاية توزر وإنجاز مستشفى سيدي بوزيد الذي يضم عديد الأقسام الجامعية وبناء وتجهيز مستشفى جهوي بجلمة من ولاية سيدي بوزيد ومركز طبي إقليمي لمعالجة الإدمان بطينة بولاية صفاقس وبناء مقر للمعهد العالي لتقنيات الصحة بقفصة.

وفي قطاع النقل تمت برمجة اقتناء عدد من الحافلات الجديدة لنقل المسافرين لمختلف جهات الإقليم واحداث محطة للنقل البري بصفاقس.

اما في قطاع التربية فقد تمت برمجة خلال فترة المخطط 2026-2030 احداث 6 معاهد ثانوية و7 مدارس اعدادية و8 مدارس ابتدائية بمختلف ولايات الإقليم. وفي قطاع التكوين المهني تمت برمجة احداث مركز قطاعي ببئر علي بن خليفة بصفاقس و4 مراكز تكوين إلى جانب احداث 6 مكاتب تشغيل بجهات مختلفة من الإقليم.

الهدف الثالث: تحسين الوضع البيئي

سيتم العمل على تحسين جودة الحياة والحفاظ على صحة المواطن وتحقيق النجاعة البيئية، والحد من مصادر التلوث الهوائي الناتجة عن الأنشطة الصناعية كالمجمع الكيميائي التونسي والتلوث المائي الناتج عن مغاسل شركة فسفاط قفصة ومقاطع مواد البناء والنفايات الصناعية الصلبة، إضافة الى معالجة التدهور البيئي البحري والبري والحد من التلوث داخل المدن. وبالإمكان تحقيق هذا الهدف عبر الأولويات التالية:

- استغلال المياه المعالجة بمحطات التطهير في القطاع الفلاحي والصناعي وخلق منظومة لتحلية المياه والعمل على ترشيد استهلاك المياه عبر حوكمة المجامع المائية.
- دعم الاقتصاد الأخضر وذلك بتدارك مخلفات التلوث الصناعي وحوكمة منظومة التصرف في النفايات وتعزيز التكيف مع التحديات المناخية بمجابهة التصحر والانجراف ومعالجة المياه المستعملة وإعادة استغلالها وحماية المدن من الفيضانات.

- دعم قدرة البلديات على التصرف في النفايات والتشجيع على الاستثمار في رسكلتها وتثمينها وانجاز مراكز التحويل والمصبات المراقبة.

وتجسيما لهذا الهدف، تمت برمجة جملة من المشاريع من ضمنها مشروع تثمين المياه المستعملة المعالجة بصفاقس الكبرى ومشروع محطة تحلية المياه الجوفية المالحة بجزر قرقنة ودراسة التصرف في المساحة المحمية البحرية والساحلية للسهم الرملي بالشفار و6 مشاريع لتهيئة المنظومات المائية الصالحة للشراب بولاية سيدي بوزيد. كما تمت برمجة احداث 9 محطات تطهير و25 مركزا لتجميع ورسكلة النفايات بولايات الإقليم، الى جانب مشروع تعزيز قدرات التكيّف للمنظومة الواحية بولاية توزر. هذا إضافة إلى برمجة 16 مشروعا لحماية المدن من الفيضانات بمختلف ولايات الاقليم.

الهدف الرابع: الحوكمة المجالية والمؤسساتية

مثل إدراج مسار الحوكمة في إعداد المخطط الخماسي خيارا استراتيجيا لضمان استدامة المشاريع وتحقيق الأثر الإيجابي على حياة المواطن في مختلف ولايات الإقليم. كما تعدّ الحوكمة الإطار المرجعي لضمان الشفافية والنجاعة في التصرف العمومي وتعزيز الثقة بين المواطن والدولة. وسيتم تحقيق هذا الهدف من خلال اعتماد الأولويات التالية:

- تحسين مناخ الأعمال والاستثمار لضمان الشفافية وتيسير النفاذ إلى المعلومة والتبادل الإلكتروني بين مختلف المتدخلين وارساء منظومة معلوماتية الكترونية في هذا المجال وتأمين الولوج اليها وذلك بمراجعة شاملة لقانون الاستثمار.
- احكام تنظيم الفضاء الترابي وذلك خاصة بالتسريع في مراجعة مجلة الغابات ومجلة المياه والخرائط الفلاحية.
- حوكمة اجراءات مجالات التهيئة الترابية والعمرانية من خلال مراجعة مجلة التهيئة الترابية والتعمير وتحيين أمثلة التهيئة وتوفير رصيد ومدخر عقاري لبعث المشاريع العمومية وتهيئة المناطق السكنية والصناعية بمراجعة وتحيين القانون عدد 21 لسنة 1995 المتعلّق بالعقارات الدولية الفلاحية بهدف تسوية الوضعيات العقارية وتثمين العقارات كآلية من آليات دفع التنمية.
- حوكمة الطلب العمومي وتبسيط إجراءاته عبر مراجعة الأمر المتعلق بالصفقات العمومية للتسريع في نسق إنجاز المشاريع الوطنية والجهوية.
- مزيد دعم حوكمة الإجراءات المتعلقة بالشأن العقاري لدعم الاستثمار في القطاعين العام والخاص وذلك بتعزيز دور المركبات الفلاحية الدولية وإعادة النظر في منظومة شركات الاحياء والتنمية الفلاحية.

3. برنامج الاستثمار خلال المخطط 2026-2030

في إطار تجسيد الرؤية والأهداف الاستراتيجية والأولويات التنموية للإقليم الرابع، تمت برمجة 3754 مشروعا بكلفة جمليه تناهز 24786 مليون دينار منها 11655 مليون دينار خلال فترة المخطط 2026-2030، وتشمل 1112 مشروعا متواصلا باستثمارات تُقدّر بـ 4154 مليون دينار.

ومثّلت المشاريع المحلية النصيب الأوفر بـ 77% من العدد الجملي للمشاريع تليها المشاريع الجهوية بـ 16% ثم المشاريع الوطنية بـ 4%. أمّا من حيث الاستثمارات المبرمجة فقد مثّلت المشاريع الوطنية 43% والمشاريع الجهوية 26% والمشاريع المحلية 20% من جملة الاستثمارات المبرمجة.

صنف المشروع	عدد المشاريع	الكلفة التقديرية (م د)	الاستثمارات (م د)
محلي	2899	3 293	2 311
جهوي	602	7734	3115
إقليمي	91	1712	1170
وطني	162	12 048	5 059
المجموع العام	3 754	24786	11655

أمّا من حيث التوزيع القطاعي فتمثّل مشاريع التجهيزات الجماعية 55% من العدد الجملي للمشاريع و20% من جملة الاستثمارات ومشاريع البنية الأساسية والخدمات 35% من عدد المشاريع و47% من جملة الاستثمارات. في حين تمثل مشاريع الصناعة والصناعات

غير المعملية 1% من عدد المشاريع و22% من جملة الإستثمارات ومشاريع الفلاحة والصيد البحري 8% من عدد المشاريع و11% من جملة الإستثمارات.

القطاع	عدد المشاريع	الكلفة التقديرية (م د)	الاستثمارات (م د)
البنية الأساسية والخدمات	1326	13231	5438
التجهيزات الجماعية	2063	3224	2 275
الصناعة والصناعات غير المعملية	51	4 500	2 602
الفلاحة والصيد البحري	314	3831	1340
المجموع العام	3 754	24786	11655

ولاية توزر

I. تقديم الولاية

1. الخصائص الجغرافية:

تقع ولاية توزر بالجنوب الغربي للبلاد التونسية على الحدود الجزائرية شمال شط الجريد، على طول شريط حدودي يفوق 200 كلم. تحدها ولاية قفصة من الشمال، وولاية قبلي من الجنوب والشرق، والجزائر من الغرب. وتمسح الولاية 5593 كم² أي ما يمثّل 3,6% من مساحة البلاد، و19.72% من مساحة الإقليم الرابع، وتنقسم إداريا إلى 6 معتمديات وتضم 36 عمادة و6 بلديات.

تتكون تضاريس ولاية توزر بالأساس من شطوط شاسعة تمتد بوسط وجنوب الولاية على شكل أحواض منبسطة ومغلقة ذات تربة عالية الملوحة، أما بغرب الولاية فتمتد الكثبان الرملية معلنة بداية الصحراء. هذا وتضم الجهة بعض المرتفعات الجبلية التي تنحصر في سلسلتين تقع الأولى بأقصى الشمال الشرقي للولاية وتمثل الجزء الغربي لسلسلة جبال الشارب التي تنتهي عند ذراع شط الجريد بالقرب من منطقة الحامة وتمثّل الثانية سلسلة جبال تمغزة بأقصى الشمال الغربي للولاية.

تتسم ولاية توزر بمناخ قاري صحراوي وجاف وبدرجة حرارة مرتفعة حيث تسجل الجهة أعلى معدل سنوي للحرارة بالبلاد يبلغ 22 درجة مئوية ويمكن أن تصل الحرارة إلى 50 درجة مئوية خلال فصل الصيف. أمّا الأمطار بالجهة فهي شحيحة حيث لا يتجاوز المعدل السنوي 100مم.

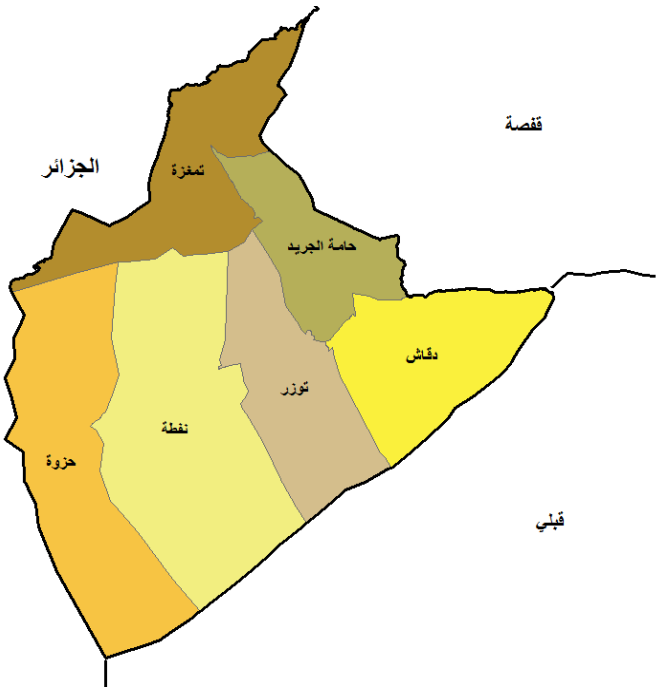

2. الخصائص الديمغرافية:

تعدّ ولاية توزر 120,036 ألف ساكنا (تعداد سنة 2024) حيث لا يتجاوز سكانها نسبة 1% من مجموع سكان البلاد. وبحكم طبيعتها الجغرافية وظروفها الطبيعية فإن معظم سكانها يتواجدون بوسط الولاية حول الواحات بين مدن توزر ونفطة ودقاش، مما جعل نسبة السكان الحضر بالولاية تبلغ 89.7% وهي نسبة تفوق المعدل الوطني الذي يبلغ 72%. وتُعدّ مدينة توزر الفضاء الحضري الرئيسي بالولاية، إذ تستقطب حوالي 46% من إجمالي السكان بالوسط الحضري. في المقابل، تتكوّن الشبكة الحضرية من عدد محدود من المدن الصغرى ذات إشعاع محلي، على غرار مدن دقاش ونفطة.

كما بلغت نسبة الكثافة السكانية 21.46 ساكن/ كلم² في حين بلغت نسبة النمو الديمغرافي 1.07% مقابل 0.87 % على الصعيد الوطني.

وتشهد الجهة بداية تحوّل ديمغرافي حيث ارتفع الحجم النسبي للفئة العمرية 55-85 سنة إلى 59% حسب التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024. ويبلغ متوسط العمر 34 عاما كما بلغ عدد الأسر 31619 أسرة، بمتوسط حجم أسرة يبلغ 3.8 أفراد. مع الإشارة إلى أن الولاية سجلت صافي هجرة سلبية قدرت بـ-1066ساكن خلال الفترة 2019-2024.

3. الخصائص الاقتصادية والاجتماعية:

تتركز الأنشطة الاقتصادية بولاية توزر أساسًا بالمناطق التي تتوفر بها موارد مائية جوفية هامة (تُقدّر بجهة توزر بحوالي 227 مليون م^3)، والمتمثلة بالخصوص في الواحات التي تمتد على مساحة تناهز 8725 هك، وتشكل فضاءات حيوية نابضة داخل وسط صحراوي. ويقوم النشاط الفلاحي بالجهة أساسًا على المنظومة الزراعية الواحية، حيث تمثل التمور المنتوج الرئيسي الذي يحتل الطابق العلوي لهذه المنظومة، في حين تشمل الطبقتان الوسطى والسفلى إنتاج الغلال والخضر والزراعات العلفية.

وإلى جانب ذلك، يبرز قطاع نشاط تربية الماشية وخاصة تربية الإبل، لا سيما بمعتمديتي حزوة وتمغزة. ويتكوّن القطيع الحيواني بولاية توزر من حوالي 970 رأسا من الأبقار، و144800 رأس من الأغنام، و66700 رأس من الماعز، إضافة إلى نحو 4600 رأس من الإبل.

وتتوفر بالولاية طاقة إيواء سياحية معتبرة تضم 22 نزلا بطاقة جملية تفوق 2500 سرير تمثل قاعدة لتطوير السياحة الصحراوية، كما أن الانطلاق في انجاز محطات للطاقة الفولطاضوئية تعتبر مساهمة فعالة في توسيع القاعدة الاقتصادية بالجهة وتنويعها.

وتفيد معطيات السجل الوطني للمؤسسات لسنة 2024 أن عدد المؤسسات الاقتصادية المنتصبة بولاية توزر يمثّل حوالي 1% من مجموع المؤسسات على المستوى الوطني. ويُلاحظ هيمنة قطاع التجارة الذي يستأثر بنحو 42% من إجمالي المؤسسات، يليه قطاع النقل بنسبة 14%، ثم قطاع البناء بنسبة 13% وقطاع الصناعة بنسبة 11%. كما تُبرز هذه المعطيات تمركزًا ملحوظًا للنسيج المؤسساتي، حيث تنتصب 42% من المؤسسات بمدينة توزر، و28% بمدينة دقاش، و13% بمدينة نفطة. أما من حيث ديمومة المؤسسات، فتُقدّر نسبة بقائها خلال العشرية الأخيرة بحوالي 49%، وهي نسبة أدنى من المعدل الوطني المقدّر بـ 58%، مما يعكس هشاشة نسبية للنسيج الاقتصادي الجهوي.

يتكوّن النسيج الصناعي بولاية توزر من 69 مؤسسة تشغّل عشرة مواطن شغل فأكثر، وتوفّر ما مجموعه 5592 موطن شغل، من بينها 43 مؤسسة صناعية موجهة كليًا للتصدير تؤمّن نحو 4881 موطن شغل (80% من مجموع مواطن الشغل). وتجدر الإشارة إلى أن قطاع الصناعات الغذائية والفلاحية يستأثر بغالبية المؤسسات الصناعية المنتصبة بالولاية، إذ تمثل حوالي 93% من إجمالي هذا النسيج، مما يعكس الارتباط الوثيق للنشاط الصناعي بقطاع التمور.

تتسم البنية التحتية الصحية بالولاية بمحدودية طاقتها مقارنة بالحاجيات الجهوية، إذ تضم مستشفيين جهويين وثلاث مستشفيات محلية و33 مركزا للصحة الأساسية ومركز وسيط بطاقة جملية تقدر بـ 301 سريرا، إضافة إلى 8 مخابر ومركزين للتنظيم العائلي. أما على مستوى القطاع الصحي الخاص، فتقتصر التجهيزات على 18 صيدلية و3 مخابر ومركز واحد لتصفية الدم.

وتحتل ولاية توزر المرتبة العاشرة وطنيا بمؤشر تنمية جهوية يساوي 0,468.

4. تطور الاستثمار بعنوان الفترة 2021-2025:

حوصلة الاستثمارات المنجزة خلال الفترة 2021-2025

الوحدة: مليون دينار

المتدخل	الاستثمارات المبرمجة	الاستثمارات المنجزة	نسبة الإنجاز (%)
القطاع العام	827.315	695.779	84.1
القطاع الخاص	347.56	347.56	100
المجموع	**1174.875**	**1043.339**	**88.8**

بلغت الاستثمارات العمومية المنجزة 695.779 مليون دينار وهو ما يمثل نسبة انجاز بـ84,1 %، تتوزع بين القطاعات الاجتماعية بنسبة 24.9% والقطاعات المنتجة بنسبة 22% ثم البنية الأساسية بنسبة 17.3 %.

أما بالنسبة للاستثمارات الخاصة فهي تتوزع بين 39% بقطاع الصناعة و24,8% بقطاع السياحة والخدمات و23,8% بقطاع الفلاحة و12,4 %بقطاع السكن.

II. الإمكانيات والفرص المتاحة

1. الإمكانيات:

تتميز ولاية توزر بعديد الإمكانيات من أبرزها:

- تموقع حدودي استراتيجي للولاية من خلال وجود نقطتي عبور مع القطر الجزائري (معبر فج بوزيان–تمغزة ومعبر حزوة)، بما يتيح فرصًا هامة لتنشيط المبادلات التجارية.
- مطار توزر–نفطة الدولي بطاقة استيعاب تناهز 400 ألف مسافر سنويًا يمثل رافعة لتنشيط الاقتصاد الجهوي، ولا سيما دعم وتطوير السياحة الصحراوية وتحسين نفاذية الجهة وربطها بالأسواق الوطنية والدولية.
- مناطق سقوية مهيكلة لإنتاج التمور تمتد على مساحة تُقدّر بـ 8725 هكتارا، تمثل ركيزة أساسية للنشاط الفلاحي بالجهة.
- مركز البحوث في الفلاحة الواحية بدڤاش والمجمع المشترك المهني للتمور بتوزر يمثّل إطارا مؤسساتيا داعمًا لتطوير الفلاحة الواحية، من خلال تعزيز البحث التطبيقي ونقل التكنولوجيا وتحسين المردودية وجودة الإنتاج وتثمين سلاسل القيمة المرتبطة بالتمور.
- مؤسستين جامعيتين يؤمها 1500 طالب ومركزي تكوين مهني بطاقة استيعاب بـ 780 متكون ومدرسة تكوين في المجال السياحي بطاقة استيعاب بـ 350 متكون،
- مدخرات طبيعية وموارد إنشائية هامة (الملح، الطين، الفسفاط، الرمال السيليسية...) قابلة للتثمين في إطار مشاريع اقتصادية مهيكلة.
- ثراء الموروث الثقافي وتميّز الطابع المعماري المحلي، وما يوفّره من إمكانيات كبرى للتنشيط الثقافي وتعزيز السياحة الثقافية.
- تنوّع المشاهد الطبيعية الصحراوية والمخزون التراثي بالجهة (واحات، شطوط، جبال، صحراء، معالم أثرية)، بما يدعم تطوير السياحة البيئية والمستدامة.

2. الفرص:

- محيط فريد وجذاب أهّل الولاية لتصبح قبلة للسياحة الداخلية والخارجية ووجهة أساسية للسياحة الصحراوية.
- فرص هامة لاستغلال الطاقة الشمسية.
- رصيد عقاري هام (فلاحي وعمراني) قابل للاستغلال.
- توفر أمثلة توجيهية للمجموعات العمرانية الكبرى بالولاية وأمثلة تهيئة عمرانية بكافة البلديات وبعديد التجمعات السكنية.
- أهمية التجهيزات الثقافية ومراكز الإيواء.
- توفر تجهيزات شبابية ورياضية هامة.

III. أهم الإشكاليات التنموية

1. الإشكالية التنموية العامة:

تتلخص إشكالية التنمية بولاية توزر في هشاشة النسيج الاقتصادي وعدم تنوع القاعدة الاقتصادية حيث يرتكز النشاط الاقتصادي على الأنشطة التقليدية كالفلاحة والسياحة مقابل تواضع النشاط الصناعي نتيجة عدم تثمين الموارد الطبيعية وبعد الجهة على المراكز العمرانية الهامة ممّا يحدّ من تطور الدورة الاقتصادية بها.

2. الإشكاليات الخصوصية:

- غياب إستراتيجيه واضحة لترويج إنتاج التمور حيث يتواصل نسق تطوّر الإنتاج مقابل استقرار حجم الصادرات الوطنية، وهو ما انعكس سلبًا على الأسعار وعلى مستوى الإنتاج وأدّى إلى تراجع مردودية القطاع وديمومته.
- الصعوبات المتعددة التي تعترض السياحة الصحراوية (14 وحدة فندقية مغلقة، تقادم أسطول السيارات رباعية الدفع...)
- ضعف استغلال الواحة القديمة في مشاريع سياحية وترفيهية وخدماتية.
- ضعف البنية الأساسية واللوجستية التي من شأنها تثمين الميزات التفاضلية للولاية وخاصة ضعف نشاط مطار توزر نفطة.
- عدم توفّر رصيد عقاري مهيأ وهو ما يعد من أهم الإشكاليات التي تواجهها الولاية (97%من الأراضي بالولاية مصنفة أراضي دولية).
- القوانين الموضوعة التي تهدف إلى حماية الاراضي الفلاحية لم تمكن من دفع الاستثمار داخل الواحات،
- ضعف الخدمات الصحية نتيجة النقص في طب الاختصاص والاختصاص شبه الطبي وعدم توفر النقل الصحي بالشكل المناسب.

IV. الأهداف الرئيسية والأولويات التنموية

1. الرؤية التنموية:

ولاية مندمجة في محيطها الإقليمي والوطني، جاذبة للاستثمار بالاعتماد على ميزاتها التفاضلية كالفلاحة الواحية الجيوحرارية والسياحة البديلة والطاقات المتجددة وحاضنة لشبابها ضمن مشروع ثقافي يستند إلى تراث الجهة.

2. الأهداف الرئيسية:

سعيا لتحقيق هذه الرؤية التنموية في مختلف أبعادها، تم وضع أهداف رئيسية تتعلق خاصة بتنمية الموارد البشرية وتحسين ظروف العيش والرفع من القدرة التنافسية لإقتصاد الجهة ودعم مقومات جودة الحياة.

الهدف الاول: النهوض بالتشغيل وتنمية الموارد البشرية

سيتم العمل على تحقيق هذا الهدف من خلال الأولويات والمشاريع التالية:

- مواصلة الارتقاء بمؤشرات المنظومة التربوية بتوسيع استخدام التقنيات الحديثة للمعلومات والاتصال في المناهج التربوية وتنمية ثقافة التطوير والمبادرة والعمل الجماعي لدى الناشئة.
- تعزيز تفتح الجامعة على المحيط الاقتصادي وإعتماد مضامين تكوين ومسارات تتجاوب مع سوق الشغل ومعايير الجودة في مختلف الشهادات ذات البعد التطبيقي والمهني.
- تشجيع خريجي التعليم العالي ومراكز التكوين المهني للانتصاب للحساب الخاص وإحداث المشاريع وتحسيسهم بالامتيازات والحوافز الممنوحة وفرص الاستثمار المتاحة وتيسير حصولهم على التمويلات في إطار تظاهرات جهوية ومحلية.

ولدعم البنية الاساسية للتعليم العمومي الاساسي والاعدادي والثانوي من المبرمج احداث معهد بتوزر وتوسعة المدارس الابتدائية والإعدادية بالإضافة إلى مواصلة برنامج صيانة المؤسسات التربوية بكامل الجهة واقتناء تجهيزات تربوية للإعدادي والثانوي.

كما تمّت برمجة بناء نواة المعهد العالي للدراسات التطبيقية في الإنسانيات بتوزر وتوسعة الحي الجامعي بتوزر فضلا عن استكمال اشغال توسيع المعهد العالي للدراسات التكنولوجية بتوزر وتهيئة ملاعب رياضية بالمعهد العالي للدراسات التكنولوجية بتوزر -قسط1 و2.

الهدف الثاني: تحسين ظروف العيش

لتحقيق هذا الهدف، تم اعتماد الأولويات التالية:

- تحسين ظروف العيش وخاصة التزود بالماء الصالح للشراب والربط بشبكة التطهير وبالتيار الكهربائي.
- تعزيز الموارد المائية وتحسين نوعية مياه الشرب بالجهة.

- تحسين تغطية مختلف مناطق الجهة بالتجهيزات الصحية والشبابية والثقافية.
- توفير السكن الاجتماعي اللائق في بيئة نظيفة.

ولتجسيد هذه الأولويات تمت برمجة عدّة مشاريع أهمها احداث محطة تحلية المياه بدڤاش لتزويد معتمديات دڤاش وحامة الجريد وتمغزة، الي جانب الانطلاق في تأهيل محطات التطهير بتوزر ونفطة وتجديد شبكات الصرف الصحي وربط المقاسم السكنية بشبكة التطهير واحداث محطة معالجة تطهير بمعتمدية حزوة.

وفي مجال الصحة، تمت برمجة إستكمال انجاز المستشفى الجهوي بنفطة واحداث اقسام جامعية بالمستشفى الجهوي بتوزر وتوسيع المستشفى المحلي بتمغزة.

وفي مجال الشباب والطفولة والثقافة، تمت برمجة انجاز المركز الوطني للتربصات الرياضية واستكمال انجاز المسبح المغطى وملعب العاب القوي بتوزر إلى جانب تدعيم التجهيزات الرياضية والفردية بجميع المعتمديات، واحداث مركب تنس بتوزر وإتمام إعادة بناء دار الشباب بدڤاش الى جانب احداث قاعات للألعاب الفردية بحامة الجريد وتمغزة وحزوة، وبناء مركب ثقافي بمنطقة بوهلال -دغومس وإعادة بناء مركب الطفولة بتمغزة وتهيئة وتوسعة مركب الطفولة بنفطة، وبناء المركب الثقافي أبو القاسم الشابي ومركز الفنون الركحية والدرامية ومعهد الموسيقى.

كما تمت برمجة انجاز عدد 2000 مسكن اجتماعي عبر الية الكراء المملك بتوزر و150 مسكن اجتماعي بنفطة واستكمال مشروع إنجاز أشغال تهيئة وتوسعة المصب المراقب بولاية توزر وإنجاز عدد 03 مراكز تحويل بتوزر نفطة وبتمغزة مع تخصيص مساحة 50 هك لفائدة الوكالة العقارية للسكنى لإنجاز 100 مسكن اجتماعي بمعتمدية دڤاش.

الهدف الثالث: الحد من التفاوت الجهوي وإرساء فضاء اقتصادي مندمج ومتكامل

سيقع العمل على تحقيق هذا الهدف من خلال الأولويات التالية:

- تثمين الموارد والثروات الطبيعية التي تزخر بها الجهة وإحداث البنية التحتية الملائمة للوصول لهذه الثروات وتوظيفها.
- دعم انفتاح الجهة على محيطها الوطني والعالمي.
- دعم تنمية الجهات الصحراوية وتعبئة الموارد المائية الجوفية المتاحة وإحداث واحات ومناطق سقوية في عمق الصحراء.
- تيسير إنجاز المشاريع العمومية والخاصة بمعالجة الوضع العقاري وإضفاء مزيدا من المرونة في عملية التفويت في العقارات الدولية لفائدة الجماعات العمومية المحلية أو المنشآت العمومية.

ولتحقيق هذا الهدف تمت برمجة جملة من المشاريع من أهمها توسيع وتحسين شبكات الهاتف القار والالياف البصرية بكامل الولاية وتجديد السكة الحديدية في الخط 13 الرابط بين المتلوي وتوزر وتوسعة المعبر الحدودي فج بوزيان-الرميثة واقتناء وتركيز مضخات حرارية بمطار توزر نفطة وتجديد شبكة الضغط المتوسط المغذية لتجهيزات الملاحة الجوية، وإنجاز الأروقة الاقتصادية من خلال برمجة إنجاز الدراسة الخاصة بتحويل الطريق الوطنية رقم 16 التي تربط ميناء قابس بمعبر حزوة الحدودي والتجاري إلى طريق سريعة.

الهدف الرابع: الرفع من القدرة التنافسية للنسيج الاقتصادي الجهوي واحداث المؤسسات ودفع التصديروالتشغيل

يتمّ تحقيق هذا الهدف من خلال العمل على تجسيد الأولويات التالية:

- تنويع القاعدة الاقتصادية والرفع من القدرة التنافسية للنسيج الاقتصادي الجهوي.
- تثمين الميزات التفاضلية للجهة والنهوض بالقطاعات الجديدة والأنشطة الواعدة التي توفّر قيمة مضافة عالية إلى جانب تحديث القطاعات التقليدية لاستغلال كل طاقات الإنتاج الكامنة بها.
- مزيد العناية بالواحات القديمة والإستعداد لمجابهة التحديات المناخية.
- تحسين ظروف استغلال المناطق السقوية بإحداث الآبار العميقة التعويضية لتسديد النقص الحاصل في مياه الري.

- تحسين نسب التكثيف الزراعي والرفع من مردودية القطاع السقوي.

ولتحقيق هذا الهدف وبالعودة إلى قائمة المشاريع المقترحة، تمت برمجة عدد من المشاريع من أهمها احداث سوق لبيع التمور بحامة الجريد وإحداث منطقة سقوية بابن الشباط (معتمدية توزر) بمساحة 150هك وتوسعة المنطقة السقوية المزارة 2 والمنطقة السقوية الجيوحرارية بحزوة وإنجاز دراسة فنية لإحداث بحيرات جبلية بالشبيكة وبليجو وواد النقب وواحة بريك وتطوير الجاذبية السياحية لواحة نفطة وتهيئتها وتوسعة المعبر الحدودي فج بوزيان-الرميثة وتهذيب شبكة الضغط العالى والمتوسط وتهيئة المنطقة السياحية بميداس وإحداث مركز التكوين والتدريب المهني بنفطة مع مواصلة المشاريع المتعلقة بإعادة هيكلة مركز التكوين والنهوض بالعمل المستقل بتوزر ومكتب التشغيل بنفطة .

الهدف الخامس: دعم مقومات جودة الحياة والمحافظة على الموارد الطبيعية

يمكن تحقيق هذا الهدف من خلال الأولويات التالية:

- تحسين الدخل الفردي وتوفير موارد الرزق.
- إحكام هيكلة الفضاء العمراني والنهوض بالأحياء الشعبية.
- مقاومة كل أشكال الاستغلال المفرط والعشوائي للموارد الطبيعية ومختلف مظاهر التلوّث والتصحر.

ولتحقيق هذه الأولويات، تمت برمجة انجاز عديد المشاريع من أهمها تهيئة الأحياء الشعبية بفم الخنقة وسندس وبتمغزة وتهذيب وتجديد حي النسيم وانشاء وحدات فرز وتثمين النفايات بكامل الولاية ومشروع تعزيز قدرات التكيّف للمنظومة الواحية بولاية توزر ومشاريع حماية مناطق سبع آبار ودقاش ونفطة وتمغزة من الفيضانات، واستغلال جزء من السوق المركزية القديمة كدار للخدمات واحداث مسبح بلدي بنفطة وبناء ملعب حى بالظافرية واخر بحي فم الخنقة سندس واحداث مساحات خضراء بجميع العمادات.

الهدف السادس: تطوير الطاقات البديلة وتركيز اقتصاد جهوي بمحتوى تكنولوجي رفيع وصديق للبيئة

ويتم تحقيق هذا الهدف من خلال الأولويات التالية:

- الانصهار ضمن المخطط الوطني للطاقات البديلة بما يعزز الخيارات الرامية لتثمين موارد الصحراء والمساهمة في تركيز إقتصاد جهوي بمحتوى تكنولوجي رفيع وصديق للبيئة.
- استغلال صندوق الانتقال الطاقي عبر تركيز نقاط إنارة ذات نجاعة عالية ووحدات شمسية فولطو ضوئية لإنتاج الكهرباء وتركيز نظام لمتابعة ومراقبة استهلاك وانتاج الكهرباء عن بعد.
- مقاومة مظاهر التصحر بتركيز مصدات الرياح للحد من زحف الرمال وحماية البنية الأساسية والمنشآت العمرانية والاقتصادية والحد من الاستغلال المفرط والعشوائي للمراعي الطبيعية والتخفيف من الضغوط على المراعي التقليدية القريبة من المراكز العمرانية وإعداد خطة عملية لتوسيع مساحة المراعي باستغلال الفضاءات الشاسعة بالمناطق الصحراوية بإحداث المسالك المؤدية إليها ونقاط المياه والمظلات بما يساهم في معالجة تدهور الكساء النباتي والاستغلال المفرط للموارد العلفية.
- المحافظة على المياه والتربة والغابات بمواصلة جهود تهيئة مصبات الأودية وبناء منشآت النشر وتغذية المائدة والعناية بالتشجير الغابي ومعالجة تدهور الكساء النباتي والاستغلال المفرط والعشوائي للموارد العلفية الطبيعية.
- استكمال تهيئة المحمية الطبيعية الصحراوية بدغومس لحماية المنظومات البيئية الخاصة ببعض الأصناف الحيوانية والنباتية البرية النادرة والمهددة بالانقراض للمحافظة على التنوع البيولوجي والعمل على إدماج هذه المنظومة في الدورة الاقتصادية عبر إنجاز محطات الاستراحة بجانب هذه المحمية وذلك في نطاق النهوض بالسياحة الثقافية والبيئية.

ولتجسيد هذا الهدف وبالعودة إلى قائمة المشاريع المقترحة، تمت برمجة عدة مشاريع من بينها مشروع انتاج الطاقة من النفايات المنزلية بالولاية وإحداث خزانات مياه بالمراعي بكافة المعتمديات واستكمال انجاز المشروع النموذجي لتجديد شبكة التنوير العمومي ببلدية توزر

وإنجاز المشروع النموذجي التنوير العمومي بالفوانيس المقتصدة للطاقة ومقاومة التصحر على مستوى المزارة وبير الرومي والتعمير وتهيئة الواحة القديمة بشاكمو وتهيئة الاحواض الساكبة وإحداث منشآت لفرش المياه بالفريد.

V. برنامج الاستثمار خلال المخطط 2026-2030

لتحقيق الأهداف الرئيسية للرؤية التنموية بولاية توزر، ودون اعتبار المشاريع المخصصة للإقليم وغير الموزعة، تمّت برمجة 419 مشروعا بكلفة جمليه تقارب 2192 م.د منها 788 م.د خلال فترة المخطط 2026-2030، وتشمل 140 مشروعا متواصلا باستثمارات تُقدّر بـ 259 مليون دينار.

وقد مثلت المشاريع المحلية 67% من العدد الجملي للمشاريع تليها المشاريع الجهوية بـ25 %، أمّا من حيث الاستثمارات المبرمجة فقد مثّلت المشاريع الجهوية 57 % والمشاريع المحلية 27 %والمشاريع الوطنية 15% من جملة الاستثمارات المبرمجة.

صنف المشروع	عدد المشاريع	الكلفة التقديرية (م د)	الاستثمارات (م د)
محلي	280	273	209
جهوي	103	683	448
إقليمي	2	15	15
وطني	34	1 221	117
المجموع العام	419	2 192	788

أمّا من حيث التوزيع القطاعي فتمثّل مشاريع التجهيزات الجماعية 54 % من العدد الجملي للمشاريع و29% من جملة الاستثمارات ومشاريع البنية الأساسية والخدمات 33 % من عدد المشاريع و61 % من جملة الاستثمارات.

القطاع	عدد المشاريع	الكلفة التقديرية (م د)	الاستثمارات (م د)
البنية الأساسية والخدمات	138	805	482
التجهيزات الجماعية	227	285	230
الصناعة والصناعات غير المعملية	7	1 045	38
الفلاحة والصيد البحري	47	57	38
المجموع العام	419	2 192	788

ولاية سيدي بوزيد

I. تقديم الولاية

1. الخصائص الجغرافية:

تقع ولاية سيدي بوزيد بالإقليم الرابع للبلاد التونسية وتمسح حوالي 7428 كلم² أي ما يعادل 26,2 % من مساحة الإقليم الرابع و4,6% من المساحة الجملية للبلاد التونسية، وتنقسم إداريا إلى 14 معتمدية و115 عمادة و17 بلدية، وتشترك في حدودها مع ست ولايات.

وتنتمي في أغلبها إلى منطقة السباسب العليا وتتكوّن تضاريسها من سهول تعبرها في الجهة الوسطى سلسلة جبلية معدّل ارتفاعها 700 متر ويصل أقصاها إلى 1376 م بجبل مغيلة، الى جانب بعض المنخفضات التي تكوّن سباخا من أهمّها سبخة المشيقيق والنوّال. كما تمتاز بمشاهد طبيعية خلاّبة تتمثل في عيون ومرتفعات يكسو بعضها نباتات فريدة من نوعها أهمّها بالحديقة الوطنية ببوهدمة التي تمتد على حوالي 17 ألف هك.

تتسم الجهة بمناخ قاري شبه جاف حسب المناطق يتأثر بالتيارات الصحراوية الآتية من الجنوب وبالتيارات الهوائية البحرية الآتية من الشرق والتي تكون عادة سببا رئيسيا للتقلبات الممطرة حيث يتراوح معدل الأمطار بين 177 مم و271 مم، مع نزول البرد في مناطق جلمة والسبالة وأولاد حفوز والرقاب. وترتفع درجات الحرارة خلال شهري جويلية وأوت لتفوق 40 درجة مئوية وتنخفض في الشتاء لتصل إلى حوالي 2 درجة مئوية.

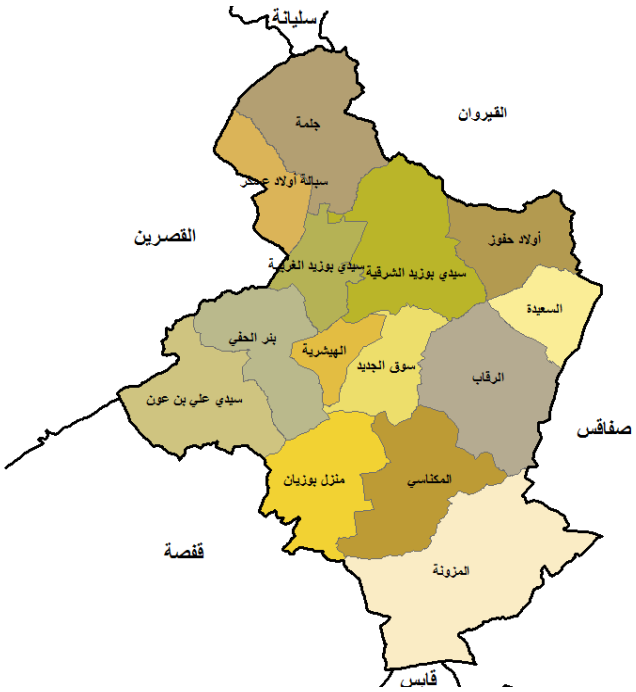

2. الخصائص الديمغرافية:

شهدت ولاية سيدي بوزيد ارتفاعا في عدد السكان حسب التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024 حيث بلغ 489,991 ألف نسمة وهو ما يمثل 24% من مجموع سكان الإقليم الرابع و4% من المجموع الوطني. وتتميّز بتشتت سكاني مع خاصيات ريفية، حيث يمثل السكان بالوسط الريفي 68,8% من مجموع السكان بالولاية مقابل 28% على المستوى الوطني. وتبلغ الكثافة السكانية حوالي 66 ساكن/كلم² مقابل 77 ساكن/كلم²على المستوى الوطني. وتتفاوت الكثافة السكانية حسب المعتمديات، إذ بلغت 204,7 ساكن/كلم² بسيدي بوزيد الغربية و95,3 ساكن/كلم² بالسعيدة وتتجاوز 82 ساكن/كلم² ببئر الحفي وسيدي بوزيد الشرقية والهيشرية في حين بلغ أدناها 24,4 ساكن/كلم² بالمزونة.

وعرفت الجهة خلال الفترة الممتدة بين 2014 إلى 2024 نموا ديمغرافيا يقدر ب 1.3 % مقابل 0.87 %على المستوى الوطني. وبالنسبة لتوزيع السكان حسب الفئات العمرية، تبلغ نسبة الفئة 15-59 سنة 59,3 % والفئة 5-14 سنة 18,6 % والفئة التي تفوق 60 سنة 15,1% و7% للفئة العمرية أقل من 5 سنوات. أمّا بالنسبة لمؤشر الشيخوخة فيقدر بـ 59% في حين بلغ مؤشر نسبة الإعالة الديمغرافية لكبار السن 25,5%. وشهدت الجهة صافي هجرة سلبي بحوالي 4681 شخص بين سنتي 2019 و2024.

كما بلغت نسبة السكان بالوسط الحضري بالولاية 31.2% مقابل 72% على المستوى الوطني. وتُعدّ مدينة سيدي بوزيد الفضاء الحضري الرئيسي بالولاية، إذ تستقطب حوالي 40% من إجمالي السكان بالوسط الحضري، في المقابل، تتكوّن الشبكة الحضرية ببقية الولاية من عدد محدود من المدن الصغرى ذات إشعاع محلي، على غرار الرقاب وبئر الحفي والمكناسي ومنزل بوزيان وجلمة وسيدي علي بن عون والمزونة.

3. الخصائص الاقتصادية والاجتماعية:

يعتبر القطاع الفلاحي الركيزة الأساسية للاقتصاد الجهوي حيث شهد هذا القطاع تحولات عميقة تمثلت في المرور من النمط الواحد للاستغلال الفلاحي المرتكز على الفلاحة المطرية وتربية الماشية إلى تعدد مجالات الإنتاج. وتتميّز الولاية بإمكانيات فلاحية هامة من حيث المساحات المحترثة (466 ألف هك) والمساحات السقوية (64 ألف هك) والموارد المائية (264 مليون متر مكعب) والتي تستغل في زراعات الأشجار المثمرة والزياتين والخضروات وكذلك الأعلاف. كما تتميّز الجهة بإنتاج الزراعات البدرية والآخر فصلية والبيولوجية وبتربية الماشية خاصة الضأن والأبقار. ويستقطب القطاع 46.2 % من السكان المشتغلين ويحتل مراتب وطنية هامة في إنتاج الخضروات (18%) والزيتون (21%) واللحوم الحمراء (12%) والألبان (11%) واللوز (13%) والفستق (20%).

ويتكوّن النسيج الصناعي من 34 مؤسسة مشغلة لعشرة فأكثر توفّر 2605 موطن شغل، منها 8 مؤسسات صناعية موجهة كليا للتصدير (35 % من المؤسسات بمعتمدية سيدي بوزيد الغربية). وتضم الجهة 4 مناطق صناعية مهيأة و9 فضاءات صناعية الى جانب مركب البلاستيك بالمزونة، إلاّ أنّ نسبة استغلال هذه المناطق والفضاءات تظل متواضعة لضعف جاذبية الجهة للاستثمار الصناعي الخاص.

ويشكّل قطاع الخدمات حلقة ضعيفة بالاقتصاد الجهوي، إذ لم تتطور السياحة الايكولوجية بالجهة رغم ما يتوفّر بها من إمكانيات طبيعية مثل المحميات الطبيعية ببوهدمة ومغيلة ونقاط المياه الاستشفائية الساخنة بعين هدّاج وعين رباو والكربة والمستغلات الفلاحية القابلة للتوظيف السياحي. كما لم يتطور القطاع التجاري رغم ما تزخر به الجهة من منتوجات فلاحية متنوعة وبكميات هامة.

وفي المجال الاجتماعي، تبرز المؤشرات تحسن نسبة تدخل برامج الإحاطة بالطبقات الهشة وذات الاحتياجات الخصوصية من خلال ارتفاع عدد المنتفعين بالمنح القارة والعلاج المجاني من 35,1 ألف منتفع سنة 2021 إلى 67,5 ألف سنة 2025 والعلاج بالتعريفة المنخفضة من 39,3 ألف منتفع سنة 2021 إلى 43,8 ألف سنة 2025.

وفي الجانب التربوي، تحسّنت نسب التمدرس للفئة العمرية بين 12 و18 سنة لتبلغ 71 % وانخفضت نسب التسرب المدرسي، وارتفعت نسب النجاح في الامتحانات الوطنية، حيث بلغت في دورة 2025 نسبة 79 % في مناظرة الدخول الى المدارس الإعدادية النموذجية و65 % في مناظرة الدخول إلى المعاهد الثانوية و67,71 % في امتحان الباكالوريا.

وفي جانب التكوين المهني والجامعي، يوجد 4 مراكز للتكوين المهني يؤمها حوالي 928 متكون و3 مؤسسات جامعية تحتضن 2311 طالب.

وفي القطاع الصحي، تتكون المنظومة الصحّية من 9 مستشفيات (1 جهوي بأقسام جامعية و8 محلية) توفر 500 سريرا و131 مركزا للصحّة الأساسيّة و11دائرة صحية ومركز وسيط بسيدي بوزيد. وبالقطاع الخاص توجد بالجهة 5 مراكز للتصوير الطبي (4 مفراس و2 رنين مغناطيسي) و3 مصحات لتصفية الدم بها 34 سريرا و10 مخابر تحليل و61 صيدلية و5 محلات تمريض و57 عيادة مختصة و49 عيادة للطب العام. وينشط بالجهة حوالي 272 طبيبا منهم 123 طبيب اختصاص.

وكنتيجة لتواضع الإمكانيات الاقتصادية والاجتماعية بالجهة مثل ضعف النسيج الاقتصادي وخاصة الصناعي منه، وندرة المؤسسات الخدماتية العمومية والخاصة، فإن الجهة تعرف نسبة بطالة مرتفعة بلغت 28,6% ونسبة أمية بـ 26,2% مقابل 17,3% وطنيا حسب التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024.

ويتسم الوضع البيئي بالجهة بعدة اخلالات مرتبطة بإفرازات مقاطع الحجارة والجبس المسببة لتلوث هوائي يهدد التجمعات السكنية والمناطق الفلاحية المجاورة خاصة بمناطق الفائض والمكناسي والمزونة، وغياب منظومة للتصرف في النفايات المنزلية والصناعية وتواضع شبكة صرف المياه المستعملة ونسبة الربط بها، بالإضافة إلى محدودية المساحات الخضراء والمنتزهات الحضرية وفضاءات الترفيه بالوسطين الحضري والريفي، مما أثّر سلبا على ظروف عيش السكان وحدّ من جمالية وجاذبية المدن والقرى.

وشهد مؤشر التنمية الجهوية لولاية سيدي بوزيد تراجعا خلال السنوات الأخيرة من 0,419 والمرتبة 21 وطنيا سنة 2018 الى 0,381 والمرتبة 22 وطنيا سنة 2024، وهو ما يبرز تواضع أثر المجهود التنموي بالجهة في المجالين الاجتماعي والاقتصادي.

4. تطور الاستثمار بعنوان الفترة 2021-2025:

بلغت جملة الاستثمارات المنجزة بالقطاعين العام والخاص خلال الفترة 2021-2025 بولاية سيدي بوزيد 2128,796 مليون دينار بنسبة انجاز تعادل 52,64 %. وتتوزع الاستثمارات المنجزة بنسبة 48,8 % للقطاع العام و51,2% للقطاع الخاص.

حوصلة الاستثمارات المنجزة خلال الفترة 2021-2025

الوحدة: مليون دينار

المتدخل	الاستثمارات المبرمجة	الاستثمارات المنجزة	نسبة الإنجاز (%)
القطاع العام	2370,870	1039,659	43,85
القطاع الخاص	1672,742	1089,137	65,11
المجموع	**4043,612**	**2128,796**	**52,64**

وتعتبر نسبة الإنجاز عموما ضعيفة خاصة في القطاع العمومي حيث لم تتجاوز 44%. ويتّضح من خلال توزيع الاستثمارات العمومية حسب القطاعات أهمية الاستثمارات المخصّصة لتدعيم البنية الأساسية وتعزيز الأرضية الملائمة لدفع قطاعات الإنتاج والارتقاء بمؤشرات التنمية البشرية والاجتماعية بالجهة، حيث استأثرت البنية الأساسية بـ 48,7 % من مجموع الاستثمارات المنجزة تليها القطاعات المنتجة بـ 24,6% والقطاعات الاجتماعية بـ 7,9 % والبيئة بـ 2,5 % والنقل بـ 0,3 %.

وقدرت جملة الاستثمارات المنجزة بالقطاع الخاص بحوالي 1089 مليون دينار، وقد استأثر قطاع السكن بـ 46,2 % من مجموع الاستثمارات المنجزة مقابل 53.8% للقطاعات المنتجة. وتجدر الإشارة إلى أنّ قطاعي الصناعة والطاقة يستأثران بحوالي 48% من إجمالي استثمارات القطاعات المنتجة، يليهما قطاع الفلاحة بنسبة 32%، ثم قطاع الخدمات والسياحة بنسبة 20%.

II. الإمكانيات والفرص المتاحة

تزخر ولاية سيدي بوزيد بعديد المقومات من إمكانيات وفرص التي يمكن تحويلها الى مجالات تنموية واعدة.

1. الامكانيات:

- موقع جغرافي استراتيجي متميز يتوسط البلاد التونسية وبالقرب من الولايات الكبرى ذات الطابع الاقتصادي والديموغرافي الهام.
- شبكة متكاملة من الطرقات المرقمة وعدّة محاور رئيسية ذات إشعاع وطني تربطها بأهم مواقع الحركية الاقتصادية بالبلاد.
- طاقات بشرية في شتى المجالات العلمية والإبداعية والثقافية والرياضية القادرة على تحقيق النقلة النوعية، وشابة حيث يبلغ 45.31% من سكان الولاية أقل من سن الثلاثين.
- قدرات هامة في مجال ممارسة الأنشطة الفلاحية وبالخصوص الفلاحة السقوية وتربية المجترات الصغرى.
- خصائص طبيعية تشجع على تعاطي الزراعات المحمية والأشجار المثمرة البدرية وآخر فصلية ومنتوجات ذات طابع خصوصي ومنتوجات بيولوجية.

- مدخرات هامّة من المواد الانشائية القابلة للتحويل الصناعي أهمّها الفسفاط والجبس بالمكناسي والحجارة الكلسية ببئر الحفي والطين بمنزل بوزيان.
- مواقع طبيعية وإيكولوجية يمكن استغلالها لتنويع الأنشطة السياحية والاستشفائية بالجهة (الحديقة الوطنية ببوهدمة والحديقة الوطنية بجبل المغيلة ومحمية جبل ريحانة قولاب وعيون الهرية والشرشارة وهدّاج والكربة والربّاو).
- مخزون ثقافي وحضاري متنوّع ومواقع أثرية هامة قابلة للتثمين والاستغلال.

2. الفرص:

- مجالات جديدة وواعدة للاستثمار ومنتوجات قابلة للتصدير والترويج كصناعة خشب الزيتون.
- مدخرات هامة ومتنوعة من المواد المقطعية القابلة للاستغلال الصناعي.
- توفر حوالي 18 ألف مؤسسة إقتصادية قابلة للتطوير وحسن الإستغلال.
- فرص واعدة للاستثمار في الصناعات التحويلية والصناعات الغذائية.
- مخزون تراثي هام ومنتوجات متعددة من الصناعات التقليدية، إضافة الى مواقع بيئية وايكولوجية قابلة للتوظيف السياحي.
- ضيعات فلاحية دولية ورصيد عقاري دولي قادر على استقطاب الإستثمارات.

III. أهم الإشكاليات التنموية

1. الإشكالية التنموية العامة:

ضعف جاذبية الجهة وتدني مؤشراتها التنموية وتواصل ضعف هيكلة إدارة التجمعات السكنية الريفية لم تسمح ببروز مركز حضري مهيكل يساعد على تحقيق تكامل و إندماج بين مناطق الجهة ويخلق نسيج إقتصادي متنوع يستجيب لطموحات سكانها.

2. الإشكاليات الخصوصية :

- عدم تطابق أمثلة التهيئة العمرانية مع متطلبات النمو العمراني وحاجيات السكان لمختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية بأغلب المراكز العمرانية والتجمعات السكنية الريفية مما ساهم في انتشار وتزايد البناء الفوضوي وتنامي الأحياء الشعبية، وكثافة الحاجة للمرافق الأساسية الحياتية بالإضافة إلى الضغط المسجل على المدخرات العقارية.
- تواضع البنية الأساسية والتجهيزات والمرافق بالمراكز الحضرية والتجمعات السكنية الريفية مثل تهيئة وتعبيد الطرقات والأنهج والمسالك والربط بشبكات التطهير وصرف المياه والحماية من الفيضانات والتنوير والماء الصالح للشراب.
- محدودية البنية الأساسية المهيكلة والدامجة لمناطق الجهة على غرار الطرقات السيارة والسريعة وخطوط للسكك الحديدية تربط مواقع الإنتاج بالأسواق وتعزز التكامل مع الأقطاب الاقتصادية المجاورة.
- وضع عقاري متشعب وهيمنة صبغة الأراضي الدولية والاشتراكية (قرابة 41 ألف هك) مستغلة لعقود عديدة من قبل الخواص.
- تواضع خدمات النقل العمومي بما في ذلك النقل المدرسي اعتبارا لمحدودية الأسطول المتوفر بالجهة.
- محدودية البنية الأساسية الموجهة لتثمين المواد الانشائية وعزلة مواقع الاستخراج عن مواقع التصنيع وغياب الرصيد العقاري الصناعي قرب مواقع الاستخراج وصعوبة التخصيص وتغيير الصبغة أدّت الى العزوف عن الاستثمار في هذه المواد.
- افتقار الجهة لمؤسسات اقتصادية متنوعة وذات طاقة تشغيلية عالية ومحدودية آليات التشغيل بالجهة.
- ضعف نسيج الصناعات الغذائية القادرة على تثمين الإنتاج الفلاحي الوفير.
- ضعف المبادرة الخاصة للنهوض بالاستثمار والتشغيل وعدم قدرة النسيج الاقتصادي على استيعاب طلبات الشغل الإضافية (خاصة من حاملي الشهادات العليا).
- تراجع خصوبة التربة والاستغلال المشط للموارد المائية وتراجع متواصل لنوعيتها ومنسوبها مع انتشار الحفريات العشوائية بالجهة إضافة إلى تقلص المراعي.

- تواضع التجهيزات الجماعية ذات البعد الاجتماعي في أغلب المجالات ومحدودية تطور وملائمة بعض المجالات الأخرى مع خاصيات الجهة على غرار مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي واختصاصات التكوين المهني .
- تواضع جودة الخدمات المقدمة خاصة في القطاع الصحي العمومي لمحدودية الموارد البشرية وخاصة طب الاختصاص في المجالات الحيوية والتجهيزات الطبية.
- تقادم البناءات العمومية (المرافق التعليمية والثقافية والصحية وتأخر أشغال صيانتها وعدم ملاءمتها للتطور السكاني) .
- تواصل التأثير السلبي للعوامل المناخية (الجفاف، الانجراف، التصحر...) التي تحول دون تطور القطاع الفلاحي.
- تدهور الوضع البيئي وتهديده للجانب الصحي بأغلب المراكز الحضرية والتجمعات السكنية الريفية بسبب غياب منظومة ناجعة للتصرف في النفايات الصلبة والسائلة مع غياب المصبات المراقبة ومراكز التحويل وانتشار المصبات العشوائية وتواضع نسبة الربط بشبكة التطهير بالوسطين الحضري والريفي ومحدودية منشآت المعالجة للمياه المستعملة (5 محطات تطهير فقط) إضافة إلى غياب البرامج التحسيسية ومراقبة المخالفات البيئية.

IV. الأهداف الرئيسية والأولويات التنموية

في إطار وضع التوجهات المناسبة للتحكم في جملة الإشكاليات والصعوبات التي تعيق المسار التنموي بالجهة ولضمان حسن توظيف مقومات التنمية بالولاية والتأسيس لنقلة اقتصادية واجتماعية جديدة، تم وضع الرؤية الإستراتيجية للتنمية على المستوى المتوسط والبعيد كالتالي:

1. الرؤية التنموية:

سيدي بوزيد ولاية جاذبة ومنفتحة على محيطها الإقليمي والوطني ومثمنة لمواردها ومحافظة عليها وضامنة لتنمية شاملة وعادلة.

2. الأهداف الرئيسية:

ولتجسيد هذه الرؤية الاستراتيجية للتنمية بولاية سيدي بوزيد ضمن المخطط 2026–2030، تم ضبط أربعة أهداف استراتيجية ترتكز على جملة من الأولويات كما يلي:

الهدف الأول: العدالة المجالية وتطوير البنية التحتية والخدمات الأساسية

يقترح العمل على تحقيق هذا الهدف من خلال الأولويات التالية:

- تقليص الفوارق بين المعتمديات والمناطق الريفية والحضرية من خلال تجهيز التجمعات الريفية بالبنية الأساسية والمرافق الجماعية وتحسين ظروف العيش بها بربطها بالشبكات العمومية واعتماد أمثلة تهيئة عمرانية تراعي خصوصياتها.
- دعم التكامل والترابط بين معتمديات الولاية والإدماج بين جهات الإقليم عبر التشجيع على بعث مشاريع عمومية وخاصة مشتركة ودعم ربط المناطق بتحسين وضعية الطرقات.

ولتحقيق هذه الأولويات وانطلاقا من قائمة المشاريع المقترحة، تمت برمجة جملة من المشاريع خلال الفترة 2026-2030 على غرار تعبيد 176 كلم من المسالك الريفية وتدعيم الطريق المحلية رقم 889 ورقم 888 والطريق الجهوية رقم 89 فضلا عن احداث 4 جسور، ومواصلة انجاز الطريق السيارة تونس جلمة والطريق السريعة على الوطنية رقم 13 في إطار مشروع الرواق الاقتصادي.

أما في مجال تحسين الربط بالشبكات العمومية فقد تمت برمجة تزويد 9 مناطق وأحياء بالماء الصالح للشراب عن طريق الشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه وتزويد 658 عائلة عن طريق الهندسة الريفية وحفر بئرين عميقتين، وربط 6 أحياء بشبكة التطهير و28 تجمعا سكنيا بشبكة الكهرباء.

الهدف الثاني: تنمية الموارد البشرية وتحقيق الإدماج والتوازن الاجتماعي

بالإمكان العمل على تحقيق هذا الهدف من خلال الأولويات التالية:

- تطوير منظومات التربية والتكوين من خلال دعم قطاع التربية بإحداث مدارس إعدادية ومعاهد ثانوية بمناطق التوسع وتعهد وصيانة المؤسسات التربوية والحد من ظاهرة الفشل المدرسي ومقاومة الانقطاع وتعزيز خدمات النقل المدرسي ودعم منظومة التكوين المهني بإحداثات واختصاصات جديدة وتطوير المراكز وصيانتها ودعمها بالتجهيزات الملائمة الى جانب تدعيم نسيج المؤسسات الجامعية لمواكبة حاجيات الجهة من الاختصاصات العلمية حسب خصوصياتها.
- تدعيم البنية الاساسية والانشطة والخدمات المتصلة بالمجال الصحي والثقافي والشبابي والرياضي.
- تطوير آليات الإدماج الاجتماعي ومراكز الرعاية من خلال تعزيز قدرات النساء وذوي الاحتياجات الخصوصية عبر التكوين والتأطير ودعم برامج التمكين الاقتصادي والاجتماعي للحدّ من الفوارق الاجتماعية ومحاربة الفقر، وذلك بتركيز برنامج الفرصة الثانية بمركز الدفاع والادماج الاجتماعي واحداث ضيعة فلاحية ادماجية لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة القادرين على العمل وبناء مقر للإدارة الجهوية للشؤون الاجتماعية.

ولتحقيق هذا الهدف واستنادا إلى قائمة المشاريع المقترحة، تمت برمجة جملة من المشاريع أهمها احداث 6 مدارس ابتدائية و3 مدارس اعدادية ومعهد ثانوي ومطعمين و3 قاعات اختصاص. وفي مجال التكوين المهني تمت برمجة احداث 2 مراكز تكوين ومركز للتكوين المستمر والترقية المهنية واحداث 3 مكاتب للتشغيل بمنزل بوزيان وجلمة والمزونة. وفي قطاع التعليم العالي يتواصل مشروع توسيع وتأهيل كلية العلوم والتقنيات ومشروع تحسين البنية التحتية لمعهد الدراسات التكنولوجية وبناء مبيت جامعي ومركز جامعي للتنشيط الثقافي.

كما تمّت برمجة إنجاز مستشفى سيدي بوزيد بأقسامه الجامعية وبناء المستشفى الجهوي بجلمة والعمل على دخول المستشفيات الجهوية بالمكناسي والرقاب حيز الاستغلال وبناء أقسام الاستعجالي وبناء مركز جهوي للطب الجامعي والمدرسي واقتناء آلة سكانار وتأمين التزوّد بالأدوية ودعم الإطار الطبي المختص. هذا إضافة الى برمجة عديد المرافق الثقافية والشبابية والرياضية لتشمل مختلف مناطق الجهة وذلك بانجاز 9 مكتبات عمومية و2 دور ثقافة و2 مركبات ثقافة و2 دور شباب و4 قاعات مغطاة وبناء مقر لوحدة الشؤون الاجتماعية بالسعيدة.

الهدف الثالث: دعم مقومات الاقتصاد المحلي والجهوي

سيرتكز العمل من أجل تحقيق هذا الهدف بالأساس على الأولويات التالية:

- تعصير القطاع الفلاحي عبر دعم الفلاحة الذكية وسلاسل القيمة (الزيتون، الخضروات، اللحوم، الألبان...) وإحكام التصرف في الموارد المائية وتطوير استغلال الاراضي الدولية بإعادة النظر في منظومة شركات الإحياء والتنمية الفلاحية والعقارات الفلاحية الدولية.
- دعم الاستثمار المنتج من خلال تشجيع المبادرات الريادية والمؤسسات الصغرى ودعم المبادرات الجماعية بتوظيف الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والنهوض بالشركات الأهلية لقدرتها على خلق الثروة ومواطن الشغل والحث على تثمين الموارد الطبيعية والطاقة البديلة.
- دعم الإنتاج والتصدير بتبسيط الإجراءات الإدارية وإعادة تفعيل البرنامج النموذجي لمرافقة المؤسسات التي تصدّر لأول مرّة.
- إستغلال الفرص المتوفرة في القطاعات الواعدة والمتجددة والأنشطة ذات التنافسية العالية على غرار الصناعات التحويلية والغذائية والمواد الإنشائية والسياحة البديلة.

ولتجسيم هذه الأولويات وبالرجوع إلى قائمة المشاريع المقترحة، تمت برمجة احداث 5 مناطق سقوية وحفر 6 آبار عميقة الى جانب تجهيز وتهيئة 11 منطقة سقوية وبئرين واحداث 5 بحيرات جبلية وتهيئة 3 مناطق صناعية واحداث محطة إنتاج الكهرباء بالطاقة الفولطوضوئية بقدرة 100 ميغاوات بمعتمدية المزونة. وتهيئة مركب البلاستيك بالمزونة واحداث قرية حرفية ببئر الحفي. هذا إلى جانب تهيئة وصيانة السوق البلدي بسيدي بوزيد واحداث المجمع المالي بمنزل بوزيان وتهيئة محطات الارسال والاتصالات المنتصبة.

الهدف الرابع: الحوكمة المحلية والمشاركة المجتمعية

يقترح العمل على تحقيق هذا الهدف من خلال الأولويات التالية:

- تدعيم قدرات المجالس المحلية والمجلس الجهوي في التخطيط والمتابعة وتوضيح العلاقة مع البلديات من خلال مراجعة مجلة الجماعات العمومية المحلية.
- تنظيم الفضاء الترابي بالجهة من خلال تحيين أمثلة التهيئة العمرانية وتعميمها لتشمل جل البلديات والتجمعات السكنية الريفية ودعم البلديات في اقتناء وتوفير مدخرات عقارية مناسبة للتوسع العمراني.
- الحد من التوسع العمراني العشوائي من خلال ضبط برنامج لتسوية الوضعية العقارية للتجمعات السكنية الريفية والتعجيل بتسوية الوضعيات العقارية للأحياء العشوائية داخل المناطق البلدية.
- التسريع في التسوية العقارية للأراضي الفلاحية والاشتراكية بمراجعة وتحيين القانون عدد 21 لسنة 1995 والمتعلّق بالعقارات الدولية الفلاحية بهدف تسوية الوضعيات العقارية وتثمين العقارات كآلية من آليات دفع التنمية.
- حماية الأراضي الفلاحية من الاستغلال المفرط والتوسع العمراني وحسن توظيفها في دعم الإنتاج الفلاحي وذلك بمراجعة خارطة حماية الأراضي الفلاحية والحرص على تطبيقها.

V. برنامج الاستثمار خلال المخطط 2026-2030

يشمل برنامج الاستثمار العمومي الجملي بولاية سيدي بوزيد ودون اعتبار المشاريع المخصصة للإقليم وغير الموزعة، برمجة 942 مشروعا بكلفة جمليه تناهز 2026 م.د منها 1350 م.د خلال فترة المخطط 2026-2030، وتشمل 262 مشروعا متواصلا باستثمارات تُقدّر بـ 392 مليون دينار.

وقد مثّلت المشاريع المحلية 81 % من العدد الجملي للمشاريع تليها المشاريع الجهوية بـ18% ، أمّا من حيث الاستثمارات المبرمجة فقد مثّلت المشاريع المحلية 37 %والمشاريع الجهوية 43% والمشاريع الوطنية 20 % من جملة الاستثمارات المبرمجة.

صنف المشروع	عدد المشاريع	الكلفة التقديرية (م د)	الاستثمارات (م د)
محلي	767	731	501
جهوي	166	812	574
إقليمي	-	-	-
وطني	9	484	274
المجموع العام	942	2026	1350

أمّا من حيث التوزيع القطاعي فتمثّل مشاريع التجهيزات الجماعية 59 % من العدد الجملي للمشاريع و33 % من جملة الاستثمارات ومشاريع البنية الأساسية والخدمات 30 % من عدد المشاريع و35% من جملة الاستثمارات. في حين تمثل مشاريع الفلاحة والصيد البحري 10 % من عدد المشاريع و13% من جملة الاستثمارات.

القطاع	عدد المشاريع	الكلفة التقديرية (م د)	الاستثمارات (م د)
البنية الأساسية والخدمات	279	659	471
التجهيزات الجماعية	561	563	436
الصناعة والصناعات غير المعملية	6	488	275
الفلاحة والصيد البحري	96	317	168
المجموع العام	942	2026	1350

ولاية صفاقس

I. تقديم الولاية

1. الخصائص الجغرافية:

تبلغ المساحة الجملية للولاية 7545 كلم² وهو ما يمثل 26,7 % من مساحة الإقليم الرابع و4,6 %من مساحة كامل البلاد، وتنقسم إداريا إلى 16 معتمدية و127 عمادة و23 بلدية. وتتميز بموقعها الجغرافي الوسيط الذي يطل على الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط على امتداد 235 كم، ويحدها من الشمال ولاية المهدية، ومن الغرب ولايات القيروان وسيدي بوزيد، ومن الجنوب ولاية قابس.

وتتميز تضاريسها بامتداد السهول على مساحات شاسعة تستغل لتعاطي النشاط الفلاحي وخصوصا غراسة الأشجار المثمرة، حيث تغلب عليها حقول الزياتين. ويعتبر مناخها شبه جاف يتسم بارتفاع الرطوبة، ويتراوح معدل كميات الأمطار بها بين 180 مم بجنوب الولاية و220 مم بشمالها.

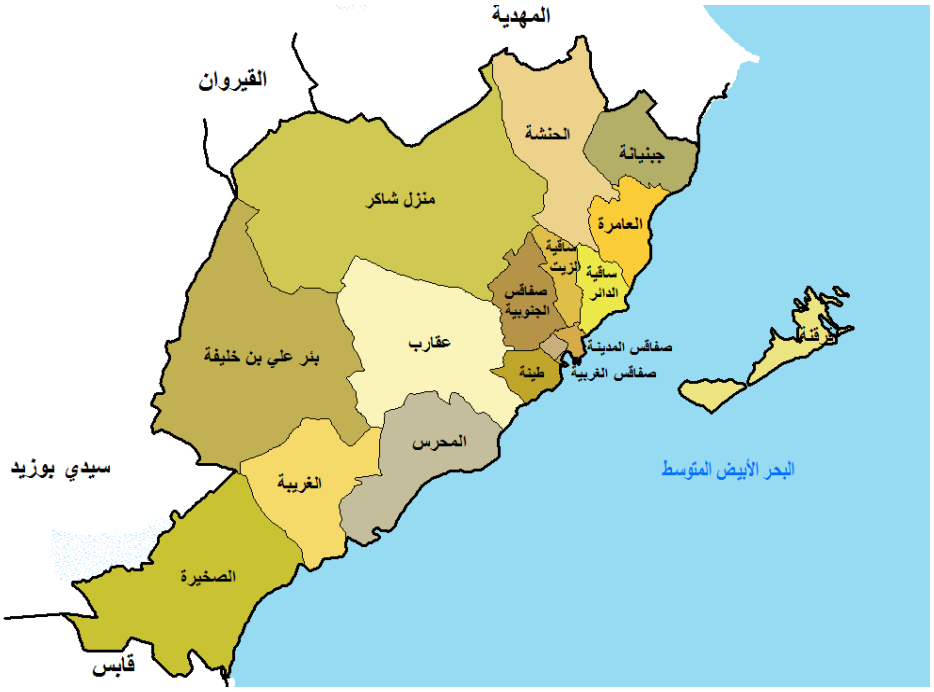

2. الخصائص الديمغرافية:

بلغ عدد السكان بالولاية 1047,468 ألف نسمة حسب التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024، وهو ما يمثل أكثر من نصف سكان الإقليم الرابع (51%) و9,3 % من مجموع سكان البلاد. وتعتبر الكثافة السكانية مرتفعة بالجهة حيث تقدّر بـ 138 ساكن/كلم²مقارنة بنسبة الكثافة على المستوى الوطني (77 ساكن/كلم²) وذلك لكونها ولاية جاذبة تتوفر فيها فرص العمل وتستقطب عدد مهم من الولايات المجاورة.

كما يتوزع السكان حسب الفئات العمرية حسب تعداد سنة 2024 بين 5,8 % للفئة العمرية أقل من 5 سنوات و17% للفئة العمرية 5-14 سنة و59,9 % للفئة العمرية 15-59 سنة و17,2 % لفئة 60 سنة فما فوق. وبذلك شهد مؤشر الشيخوخة ارتفاعا هامّا مقارنة بسنة 2014 حيث بلغ 75,3 % أمّا نسبة الاعالة فقد بلغت 28,8 %. ويبلغ العمر الوسيط للسكان 35 عاماً ومتوسط العمر 28.8 عاما كما بلغ عدد الأسر 304562 أسرة، بمتوسط حجم أسرة يبلغ 3.45 أفراد ويقدر صافي الهجرة الداخلية بمعدل 1000 شخص سنويا.

وتجدر الإشارة إلى أنّ نسبة السكان بالوسط الحضري بالولاية تبلغ 70.3%، مقابل % 72على المستوى الوطني. وتُعدّ مدينة صفاقس القطب العمراني والاقتصادي الأبرز بالولاية وبالإقليم الرابع، إذ تستقطب قرابة 85 % من إجمالي السكان بالوسط الحضري بالولاية، تليها شبكة من المدن الصغرى ذات الإشعاع المحلي، على غرار جبنيانة وعقارب والمحرس. وتتسم باقي المعتمديات بطابعها الريفي حيث يتشتت السكان في تجمعات سكنية صغيرة.

3. الخصائص الاقتصادية والاجتماعية:

الخصائص الاقتصادية

تمثل ولاية صفاقس ثاني قطب اقتصادي بالبلاد يضم العديد من القطاعات والأنشطة المتنوعة التي تساهم بصفة هامّة في الإنتاج والتشغيل والتصدير. وشهدت تحسّنا نسبيا لمؤشر التنمية الجهوية بالولاية من 0,472 والمرتبة العاشرة وطنيا سنة 2021 الى 0,479 والمرتبة الثامنة وطنيا سنة 2024. ويبرز تحليل الوضع الاقتصادي الخصائص التالية:

- نسيج اقتصادي هام يضم 82 ألف مؤسسة اقتصادية (الصناعات الميكانيكية والكهربائية، الصناعات الغذائية، الصناعات الكيميائية، صناعة النسيج، التجارة، الخدمات) أغلبها منتصب بمركز الولاية ومن الحجم الصغير (نسبة المؤسسات التي تشغل 10 عمال فما فوق لا تتجاوز 2,5 %).
- مساهمة فعالة في الإنتاج الوطني الفلاحي من خلال توفير بعض المنتوجات الفلاحية الهامة كاللحوم البيضاء والبيض (50%) والزيتون (30%) والمنتجات البحرية (15%).
- تطور هام لمنظومات الإنتاج من أهمها منظومة الزيتون البيولوجي ومنظومة الصناعات الميكانيكية وتكنولوجيات الصحة.
- تعدّ ولاية صفاقس من أبرز الأقطاب الوطنية في إنتاج المحروقات وخاصة الغاز الطبيعي بطاقة إنتاج تقارب 11,5 ألف برميل يوميًا.
- الانفتاح على الخارج وذلك عبر ميناءيها التجاريين ومطارها الدولي وارتباط اقتصادها بأسواق خارجية عديدة. ويمثّل الميناء التجاري بصفاقس البوّابة الرئيسية المفتوحة على الخارج بالجهة حيث يؤمّن سنويا حوالي 4,5 مليون طن أي بمعدل 20% من النشاط الجملي للموانئ التونسية، كما يمثل ميناء الصخيرة أهم ميناء على المستوى الوطني من حيث اختصاصه في نقل المواد البترولية والمنجمية، مما مكن الولاية من مساهمة فعالة في الصادرات الوطنية بنسبة تناهز 20%.
- إمكانيات سياحية وثقافية هامة غير مستغلة بالقدر الكافي (مدينة تاريخية، مواقع أثرية وشواطئ)، حيث تقدر طاقة استيعاب المؤسسات الفندقية بـ3800سرير (1.5% من المستوى الوطني).
- يتوفر بالولاية قطب تكنولوجي متخصص في الإعلامية والميلتميديا وثلاثة مراكز وطنية للبحث متخصصة في مجالات الزيتون والبيوتكنولوجيا والرقميات بالإضافة إلى مخابر البحث التابعة للمؤسسات الجامعية. وتبقى مساهمة هذه المؤسسات في تنمية الجهة وتطوير نسيجها الاقتصادي وتحقيق إشعاعها على محيطها دون المأمول.

الخصائص الاجتماعية

- رغم تحقيق نتائج طيبة (المراتب الأولى وطنيا في نسب النجاح) في امتحان ختم التعليم الأساسي (82%) وشهادة البكالوريا (65%) فإنّ عدد المنقطعين عن التعليم الإعدادي والثانوي يبقى مرتفعا حيث يمثل 9% من مجموع التلاميذ.
- تضم قطب جامعي هام يتكون من 20 مؤسسة جامعية يؤمها 35 ألف طالب يتخرج منهم حوالي خمسة آلاف سنويا.
- يوجد بالجهة 11 مركزا للتكوين المهني بالقطاع العام و38 بالقطاع الخاص، إلاّ أن بعض المراكز العمومية لم تشهد تطويرا في جودة التكوين وفي تجديد الاختصاصات بما يتماشى مع متطلبات سوق الشغل.
- تضم الولاية قطبا استشفائيا متكاملا يضم 2 مستشفيات جامعية و13 مصحة خاصة وموارد طبية وبشرية ذات جودة عالية وتجهيزات متطورة، ممّا ساهم في تحسين عديد المؤشرات الصحية ببلوغ نسبة التلاقيح للأطفال دون سنّ الثانية 98,5% والولادات المراقبة صحيّا 99% وتراجع نسبة وفيّات الأطفال إلى مستوى 17‰ وارتفاع مؤمل الحياة إلى 74 سنة، كما جعلها قبلة استشفائية للبلدان المجاورة، إلا أنها تشكو ضغطا متواصلا تسبّب في تراجع الخدمات الصحية المقدمة خاصة بالقطاع العام.

- ساهمت الحركية الاقتصادية والاجتماعية بالجهة في تخفيض نسبة البطالة لتبلغ 12,4 % سنة 2024.

الخصائص البيئية

تُعد السواحل الممتدة بالولاية، وخاصة منطقة طينة، موطنًا لمناطق رطبة غنية بالتنوع البيولوجي، حيث تستقطب أنواعًا عديدة من الطيور المهاجرة، مما يعزز من قيمتها البيئية والسياحية. كما تحتوي الولاية على مناطق ذات خصوصيات طبيعية استثنائية مثل جزر قرقنة وجزر الكنايس بمعتمدية الغريبة.

وتواجه ولاية صفاقس تحديات بيئية ناتجة عن التوسع الصناعي والعمراني، حيث شهد الوضع البيئي بالولاية خلال السنوات الأخيرة تدهورا متواصلا بعدّة مناطق نتيجة ضعف منظومة التصرف في النفايات المنزلية بعد غلق المصب المراقب بعقارب سنة 2021. كما لم تتخلص الجهة بعد من مخلفات النفايات الصناعية التابعة للمصنع الكيميائي بصفاقس بعد غلقه. ومع ذلك يتسم الوضع البيئي بالجهة بالخصائص التالية:

- استمرار تلويث المحيط من قبل المؤسسات الصناعية المنتصبة بأغلب المناطق بالولاية (صفاقس، الصخيرة،...)، بالإلقاء العشوائي للنفايات الصناعية ومادة المرجين وارتفاع كمية النفايات العضوية الناتجة عن نشاط تربية الدواجن.
- انجراف وتآكل الشريط الساحلي خاصة بالشفار وتراجع المنظومة البيئية البحرية خاصة بقرقنة والارتفاع المتواصل لمستوى البحر وتأخر مشاريع الاستصلاح المبرمجة خاصة مشروع تبرورة.
- تدني نسبة الربط بشبكة التطهير بالولاية حيث لم تتجاوز 72% بالوسط الحضري وتعطل انجاز مشروع محطات التطهير بكل من مدينتي الصخيرة وبئر علي بن خليفة.
- تعطّل عملية التخطيط الحضري والترابي بالولاية مما ساهم في بروز أحياء سكنية عشوائية تكتسح الأراضي الفلاحية وتعقّد الوضع العمراني مع غياب رؤية استراتيجية واضحة ومخططات عمرانية تسمح بمعالجة واقعية لمشاكل الجهة.

4. تطور الاستثمار بعنوان الفترة 2021-2025:

تقدّر جملة الاستثمارات المنجزة بولاية صفاقس خلال الفترة (2021-2025) بحوالي **3797,553**م.د بنسبة إنجاز تعادل 37,8 % وتتوزع الإستثمارات بين 27 % للقطاع العام و73 % للقطاع الخاص.

حوصلة الاستثمارات المنجزة خلال الفترة 2021-2025

الوحدة: مليون دينار

المتدخل	الاستثمارات المبرمجة	الاستثمارات المنجزة	نسبة الإنجاز(%)
القطاع العام	5000	1022.053	20.44
القطاع الخاص	5000	2775.5	55.51
المجموع	**10000**	**3797,553**	**37.8**

وتعتبر نسبة الإنجاز عموما ضعيفة خاصة في القطاع العمومي حيث لم تتجاوز 20,4 %، ويتّضح من خلال توزيع الاستثمارات العمومية حسب القطاعات أهمية الاستثمارات المخصّصة لقطاعات البنية الأساسية التي استأثرت بنسبة 32 % ثم القطاعات الاجتماعية بـ 24% وقطاعات الإنتاج بـ 18 % وقطاع البيئة بـ 9 % وقطاع النقل بـ 7 %.

أما بخصوص جملة الاستثمارات المنجزة من قبل القطاع الخاص خلال الفترة 2021–2025، فقد بلغت حوالي 2775,5 مليون دينار، أي ما يعادل 55,5% من إجمالي الاستثمارات المبرمجة. وقد توزعت هذه الاستثمارات أساسًا بين القطاعات المنتجة بنسبة 71,8% وقطاع السكن بنسبة 28,2%. وعلى مستوى القطاعات المنتجة، استأثر قطاع الصناعة بحوالي 50% من إجمالي الاستثمارات، يليه قطاع الخدمات بنسبة 36,5%، ثم قطاع الفلاحة والصيد البحري بنسبة 13,5%. ويعكس هذا التوزيع تمركز الاستثمار الخاص بالجهة بالأساس على قطاعي الصناعة والخدمات، مقابل مساهمة محدودة نسبيًا لبقية القطاعات.

II. الإمكانيات والفرص المتاحة

1. الإمكانيات:

- الموقع الاستراتيجي في وسط البلاد والانفتاح المباشر على الأسواق الأوروبية والإفريقية.
- بنية أساسية متطورة ومتعددة الأنماط تضم النقل البري (طريق سيارة وطريق سريعة بصدد الإنجاز وخطوط حديدية) والنقل البحري بتواجد مينائي صفاقس والصخيرة والنقل الجوي (مطار صفاقس طينة).
- مخزون هام من الموارد البشرية الكفأة وذات الخبرات والتخصصات المهنية العصرية.
- ثاني قطب إقتصادي بالبلاد في مجالات متعددة كالخدمات والتجارة والصناعات الميكانيكية والكهربائية والصناعات الغذائية والصناعات الكيميائية وصناعة النسيج.
- قطب تكنولوجي متخصص في الإعلامية والملتميديا و3 مراكز وطنية للبحث متخصصة في مجالات الزيتون والبيوتكنولوجيا والرقميات.
- مساهمة فعالة في الإنتاج الوطني لزيت الزيتون والبيض ومنتوجات الصيد البحري.
- منظومة تكوين مهني وجامعي متطورة تضم 11 مركز تكوين متخصص منها 3 مراكز قطاعية وقطب جامعي بـ20 مؤسسة.
- قطب صحي يتكوّن من 2 مستشفيات جامعية و13 مصحة خاصة.
- توفر هياكل ومؤسسات متعددة قادرة على مرافقة الباعثين الخواص ودعم المبادرة الخاصة.

2. الفرص:

- مكانة واشعاع دوليين حيث تعرف الجهة بخبرة أبنائها في ريادة الأعمال.
- إمكانية تحويل القطب التكنولوجي إلى منصة لريادة الأعمال وتطوير الأنشطة الذكية.
- فرص لاستقطاب استثمارات تجارية جديدة وتنمية الصادرات من المنتجات المحلية (زيت، لوز، صناعات تقليدية).
- بوادر جيدة في تنظيم المجمعات المهنية والصناعية وفي تطوير منظومات الإنتاج وسلاسل القيمة.
- الاستفادة من برامج شراكة القطاع العام والخاص.
- مشاريع استراتيجية في الطاقة المتجددة وتحلية المياه تعود بفائدة استثمارية طويلة الأمد على الجهة.
- مبادرات تعتمد مقاربة "تنمية خضراء" لتحسين صورة الجهة.
- الاستفادة من الديناميكية الوطنية في مجال الرقمنة والخدمات الاجتماعية.
- إمكانيات هامّة لتطوير آليات الإدماج الاجتماعي مع إمكانية إدماج الشباب في الاقتصاد التضامني المحلي وبرامج وطنية لدعم المبادرات الشبابية والمشاريع الصغرى.
- تشجيع الاستثمار في البحث والتطوير لتعزيز القدرة على الابتكار.
- إمكانيات للاستثمار في السياحة الحضرية والأنشطة الثقافية والرياضية ومجالات التعليم والتدريب المهني.

III. أهم الإشكاليات التنموية

1. الإشكالية التنموية العامة:

تراجع مكانة الجهة كقطب تنموي ريادي في محيطها الإقليمي والوطني نتيجة المركزية المفرطة وغياب تصور حقيقي لتطوير الجهة، ممّا تسبب في غياب إستراتيجية تنموية شاملة ومندمجة وأدّى إلى تدهور الوضع البيئي واختلال التوازن العمراني وتعميق التفاوت التنموي بين مدينة صفاقس وبقية المعتمديات وتطور غير مؤطر للأنشطة الاقتصادية.

2. الإشكاليات الخصوصية:

- اختلال التوازن الجهوي نتيجة تركيز جل الأنشطة الاقتصادية والتجهيزات الجماعية بمدينة صفاقس وتواضع المراكز العمرانية خارجها من جهة، وتفشي النزوح والبطالة والفقر والأمية بالمناطق الريفية من جهة أخرى.
- إشكاليات في مجال التخطيط العمراني تعكس فجوة متنامية بين التوسع الحضري السريع والقدرة على الاستجابة التخطيطية والتنظيمية نتيجة عدم تغطية جميع التجمعات السكنية بأمثلة تهيئة عمرانية أو ضعف نسق مراجعتها.
- توسع عمراني عشوائي يمثل تهديدًا مباشرًا للتوازنات البيئية والاجتماعية ويحدّ من القدرة على التدخل الفعّال.
- تراجع القدرة التنافسية لاقتصاد الجهة وتقلص إشعاعها على محيطها الوطني والإقليمي وتدني جاذبيتها وتفاقم أنشطة الاقتصاد غير المنظم.
- تراجع خدمات النقل العمومي الجماعي (بما في ذلك التنقل من وإلى جزيرة قرقنة) واختناق حركة المرور داخل مدينة صفاقس وتدهور شبكة الطرقات داخل المناطق البلدية في ظلّ تأخر مشاريع النقل المهيكل مثل مترو صفاقس.
- ضعف دور مجامع التصرف والصيانة بالمناطق الصناعية وغياب المناطق الصناعية المهيأة ذات الجودة العالية بالمناطق الداخلية.
- الإشكاليات العقارية الناتجة عن عدم توفر الأراضي وتعقيد إجراءات تخصيصها لفائدة المشاريع العمومية والخاصة.
- هشاشة القطاع السياحي وعدم تنوع منتوجاته بالرغم مما تتميز به الجهة من إمكانيات لتطوير السياحة الاستشفائية والإيكولوجية، والثقافية، وسياحة المؤتمرات، والأعمال.
- ضعف نشاط مطار صفاقس طينة الدولي والذي لا يتجاوز نشاطه نسبة 2% من المستوى الوطني في أحسن الحالات.
- تدني التجهيزات والخدمات الجماعية خاصة في المناطق الداخلية وتواضع المؤسسات بقطاعات الطفولة والشباب والرياضة والثقافة وافتقارها لبنية أساسية ملائمة وتجهيزات وموارد بشرية ومحدودية البرامج الخصوصية الموجّهة للإحاطة بالفئات الهشة والفئات ذات الاحتياجات الخصوصية.
- ضعف منظومة التصرف في النفايات نتيجة غلق المصب المراقب بعقارب والتصرف العشوائي لأغلب النفايات الصناعية.
- هشاشة شبكات التطهير ومنظومة صرف المياه المستعملة وخاصة في المحيطات الريفية والمناطق الساحلية.
- تردّي الوضع البيئي بالشريط الساحلي نتيجة الانجراف والاخلال بالمنظومة البيئية البحرية، صاحبه الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية المحدودة بالجهة (المائدة المائية السطحية والموارد السمكية والأراضي الفلاحية والأودية والمواقع الكلسية...) وذلك نتيجة تفشي ظاهرة حفر الآبار العشوائية وتنامي ممارسات الصيد الجائر، مما يهدد ديمومة هذه الموارد ويعمّق اختلالات التوازن البيئي.
- عدم استجابة قانون الاستثمار لتطلعات المستثمرين.
- تراجع عدد الفنيين الساهرين على إنجاز المشاريع العمومية ومتابعتها خاصة بالإدارات الجهوية.
- عدم توفر التمويل الذاتي والموارد البشرية الكفأة والعقارات بأغلبية البلديات وخاصة المحدثة منها.

IV. الأهداف الرئيسية والأولويات التنموية

1. الرؤية التنموية:

صفاقس قطب اقتصادي واجتماعي وطني و إقليمي ذو قدرات تنافسية عالمية تعتمد على بنية تحتية متطورة وتواكب التحولات الخدماتية والصناعية والتكنولوجية التي تراعي المعايير البيئية وتضمن إطار عيش سليم في كافة معتمدياتها.

2. الأهداف الرئيسية:

وسعيا لتحقيق هذه الرؤية التنموية في مختلف أبعادها المجالية والزمنية، تم وضع أهداف رئيسية بُنيت على أساس ما تمخضت عنه جملة الرهانات والتوجهات المنبثقة عن التشخيص المعمق، التي يمكن حوصلتها فيما يلي:

الهدف الأول: ضمان بيئة سليمة ومجال عمراني منظم وإحكام التصرف في الموارد الطبيعية وتنمية القطاع الفلاحي

وتمثل الأولويات التالية وسيلة لبلوغ هذا الهدف:

- إزالة التلوث وإرساء منظومة بيئية سليمة وفعالة في إطار استراتيجية بيئية جهوية شاملة تقوم على الوقاية والمراقبة الصارمة وتثمين النفايات، إلى جانب تعزيز المساحات الخضراء وتحقيق العدالة البيئية.
- تنظيم المجال العمراني في كل المعتمديات من خلال وضع سياسة عمرانية تقوم على التخطيط التشاركي، وتفعيل أدوات التهيئة ومراقبة البناء، وإعادة هيكلة الأنسجة العمرانية الهشّة، مع اعتماد مقاربة مجالية تدمج البعد البيئي والاقتصادي والاجتماعي ضمن رؤية استشرافية متكاملة.
- إحكام التصرف في الموارد الطبيعية وحمايتها وتنمية القطاع الفلاحي عبر تكثيف المراقبة وتشديد الإجراءات الردعية لعمليات حفر الآبار غير القانونية وللصيد العشوائي وتوجيه الامتيازات الفلاحية نحو الإستثمارات في الموارد البديلة (المياه المعالجة والطاقة الشمسية) وتعويض أشجار الزياتين الهرمة.
- استغلال المياه المعالجة بمحطات التطهير في القطاع الفلاحي والصناعي وخلق منظومة لتحلية المياه والعمل على ترشيد استهلاك المياه عبر حوكمة المجامع المائية.

ولتحقيق هذه الأولويات تمت برمجة جملة من المشاريع تتمثل أساسا في احداث وحدات رسكلة وتثمين النفايات بمركز التجميع طريق تنيور كلم 20 وإحداث مراكز فرز النفايات بسيدي منصور وبالغريبة بالإضافة إلى إنجاز أشغال استصلاح وغلق المصب المراقب بعقارب. كما تمت برمجة إنجاز قطب التطهير بصفاقس الغربية، وتوسيع وتهذيب شبكة التطهير بصفاقس الشمالية، وإنجاز دراسات تطهير مدن الغريبة ومنزل شاكر.

كما تشمل هذه التوجهات استصلاح واستعادة النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية المتدهورة بجزيرة قرقنة، وإعداد دراسة لاستصلاح وتهيئة سواحل مدينة صفاقس على امتداد 32 كلم، إضافة إلى دراسة التصرف في المساحة المحمية البحرية والساحلية للسهم الرملي بالشفار-المحرس، وبرمجة مشروع تثمين المياه المستعملة المعالجة بصفاقس الكبرى ومشروع محطة تحلية المياه الجوفية المالحة بجزر قرقنة بالإضافة إلى إنجاز القسط الثاني من محطة تحلية مياه البحر بصفاقس.

هذا إلى جانب صيانة وتهيئة المناطق السقوية والمنظومات المائية بمناطق مختلفة من الولاية وحماية مدن صفاقس وعقارب وقرقنة من الفيضانات، فضلا عن برمجة استكمال دراسة المثال التوجيهي لتهيئة صفاقس الكبرى في أفق 2050 والمثال التوجيهي لتهيئة المنطقة الحساسة لجزر قرقنة إلى جانب إحداث دائرة تدخل عقاري بكل من طينة والشيحية مع استكمال القسط الاخير من توسعة وتأهيل الطريق الحزامية من طريق المطار الى الطريق الوطنية رقم 1(طريق قابس) ومن طريق المهدية الى طريق سيدي منصور.

الهدف الثاني: ربط الجهة بمحيطها الوطني والإقليمي وتحقيق التوازن بين مختلف مناطق الولاية

ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال الأولويات التالية:

- تحسين ربط الجهة بمحيطها الوطني والعالمي من خلال زيادة عدد السفرات من وإلى مطار صفاقس وتنويعها باتجاه بلدان أوروبا وإفريقيا وآسيا، والانطلاق في إعداد دراسة لإحداث ميناء للمياه العميقة بالصخيرة وتطوير شبكة السكة الحديدية والتسويق لإنجاز مشروع تبرورة والنهوض بالخدمات اللوجستية والانطلاق في إنجاز الخط الأول من مشروع المترو الخفيف بصفاقس.
- تحقيق التوازن بين مختلف معتمديات الولاية من خلال اتخاذ جملة من الإجراءات لتشجيع المستثمرين على الانتصاب بالمعتمديات وتيسير شروط التمويل البنكي ودعم الاستثمار في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني واحداث تجهيزات ومرافق جماعية بالمعتمديات.

وسيتمّ خلال فترة المخطط تنفيذ جملة من المشاريع من بينها تهيئة البنية التحتية لمطار صفاقس، وتحويل المحطة البحرية من الضفة الجنوبية إلى الضفة الشمالية للميناء التجاري، وإنجاز أشغال جهر أحواض وقنال الدخول للميناء. وتشمل هذه الجهود كذلك إحداث المنطقة اللوجستية بقرقور، وإنجاز الرواق الاقتصادي على الطريق الوطنية رقم 13 ودراسة مضاعفة الطريق الوطنية رقم 14صفاقس-قفصة.

كما سيتم تأمين شبكة الكهرباء بجزيرة قرقنة واحداث منطقة صناعية بضيعة زروق وتهيئة المنطقتين الصناعيتين بسيدي منصور والقنة التابعتين للقطب التكنولوجي بصفاقس الى جانب تهيئة المنطقة الصناعية بدخان وإعادة تهيئة المناطق الصناعية بكل من الغرابة والحنشة والصخيرة والمحرس وبرمجة دراسة إستصلاح وتهيئة سواحل مدينة صفاقس (32 كلم).

الهدف الثالث: الارتقاء بصفاقس لتصبح قطبا اقتصاديا متوسطيا تنافسيا ودامجا ذو إشعاع وطني وعالمي

لتحقيق هذا الهدف وجب العمل على تجسيم الأولويات التالية:

- نسيج اقتصادي تنافسي أكثر تنوع وذو قدرة تشغيلية عالية وذلك بالتشجيع على تكوين مجامع تعنى بتأطير المنتجين الفلاحيين والترويج لمنتوجهم وتسوية الوضع العقاري للأراضي الفلاحية وإسناد شهائد الحوز لتيسير النفاذ للتمويل البنكي.
- بعث تكتلات اقتصادية حقيقية لتطوير الصناعات التي تختص بها الولاية ودفع الشراكة بين القطاع الصناعي والمؤسسات الجامعية والقطب التكنولوجي ومراكز البحوث وتفعيل اتفاقيات التعاون الفني لفتح آفاق تشغيلية خارجية بتوظيف الموارد البشرية وتطوير الجهة لتصبح قطبا في السياحة الاستشفائية وتنويع المنتوج السياحي.
- دفع الاستثمار والعمل على استقطاب المستثمرين من خلال تشجيع الاستثمار الخاص للتوجه نحو المجالات الواعدة والقطاعات المجدّدة ذات القيمة المضافة وربط المناطق الصناعية بالمطارات والموانئ البحرية عبر شبكة طرقات عصرية وتطوير أداء القطب التكنولوجي بصفاقس وإعادة هيكلة مراكز التكوين المهني وتعميم الربط بالغاز الطبيعي لمختلف المراكز العمرانية والمناطق الصناعية والخدماتية.
- دعم التصدير والاندماج في الدورة الاقتصادية العالمية عبر الرفع من حجم المبادلات التجارية واقتحام أسواق خارجية جديدة إفريقية وآسيوية وتخصيص فضاءات لوجستية وتنويع مصادر التزود بالمواد الأولية وتقليص تكاليف الشحن ودعم البرنامج النموذجي لمرافقة المؤسسات المصدرة وتكوين لجنة جهوية للمصدرين وتبسيط الإجراءات.
- تطوير الاقتصاد الرقمي كدافع للتنمية الشاملة وذلك بالحد من الفجوة الرقمية وتدعيم شبكة الألياف البصرية وربط المناطق الصناعية ونشر الثقافة الرقمية وحفز الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال بتكثيف أنشطة القطب التكنولوجي في المجالات الواعدة وتعميم نظام الجودة وفقا للمواصفات العالمية.
- ضمان منظومة نقل عصرية من خلال تطوير البنية الأساسية للطرقات وتوفير شبكة نقل بين المدن وإعداد مخطط توجيهي جهوي للنقل لولاية صفاقس والشروع في إنجاز مشروع شبكة النقل الجماعي ذات المسالك الخاصة.

وفي هذا الإطار وبالرجوع إلى قائمة المشاريع المقترحة، تمت برمجة تهيئة عدة مناطق صناعية بالولاية إلى جانب تهيئة وإصلاح ميناء الصيد البحري بصفاقس واقتناء رافعة متنقلة بميناء سيدي يوسف بقرقنة. كما يشمل هذا التوجه تعزيز خدمات النقل البحري باقتناء سفينتين عصريتين ذات طاقة استيعاب كبيرة لتيسير النقل من وإلى جزر قرقنة، وتدعيم أسطول النقل بالولاية باقتناء حافلات جديدة. ولتعزيز المكانة الاقتصادية للجهة من المنتظر الانطلاق في إنجاز مشروع تبرورة في إطار الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

وفي مجال البنية التحتية للطرقات، تمت برمجة تدعيم الطريق الوطنية رقم 14 بين عقارب وحدود الولاية عبر بئر علي بن خليفة، وتهيئة الطريق الجهوية رقم 96، إلى جانب إعادة تهيئة الطريق الجهوية رقم 205 الرابطة بين معتمدية الصخيرة ومنزل الحبيب وتعبيد الطريق الرابطة بين العجانقة وجبنيانة وتهيئة العديد من المسالك الريفية ذات البعد المحلي إضافة إلى بناء مقرات للحماية المدنية بكل من منزل شاكر والصخيرة.

الهدف الرابع: تنمية الموارد البشرية وتحقيق الإدماج الاجتماعي

وبالإمكان تحقيق هذا الهدف من خلال الأولويات التالية:

- دعم التنمية البشرية وذلك بوضع منظومة تربوية ذات جودة ومنظومة تكوينية تستجيب لسوق الشغل وجامعة ذات مردودية عالية منفتحة على محيطها الاقتصادي والاجتماعي والخارجي ومؤسسات ثقافية عصرية موجهة لكل الفئات وتركيز تجهيزات رياضية قادرة

على احتضان التظاهرات الرياضية الإقليمية والدولية وتعزيز حضور المرأة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية وتعزيز التغطية بمؤسسات الطفولة وتعصيرها لتستقطب مختلف شرائح الأطفال مع العناية بالمسنين وإدماجهم في الحياة الاجتماعية.

- النهوض بالإحاطة الاجتماعية من خلال رفع استجابة القطاع الصحي لتحسين الخدمات والحرص على ملاءمتها مع المتغيرات الديمغرافية بالجهة ووضع منظومة اجتماعية عادلة بين مختلف الفئات والمناطق بالولاية وتحسين ظروف العيش وذلك بدعم قطاع السكن الاجتماعي وتهذيب وتأهيل الأحياء الشعبية وتجهيزها.

ولتحقيق هذه الأولويات وبناءا على ما ورد بقائمة المشاريع المقترحة، تمت برمجة بناء مقر للمعهد العالي للموسيقى، وتوسيع مقر المعهد العالي للبيوتكنولوجيا بصفاقس، إلى جانب إحداث مبيتين جامعيين بكل من طريق المطار وطريق سيدي منصور. أمّا في قطاع التربية، فقد تمت برمجة إحداث أربعة معاهد ثانوية وأربع مدارس إعدادية خلال فترة المخطط 2026–2030.

وبخصوص قطاع التكوين المهني، شملت البرمجة إحداث مركز تكوين قطاعي ببئر علي بن خليفة، وتحديث المركز القطاعي للتكوين في الجلود والأحذية والمركز القطاعي للتكوين في الإلكترونيك بصفاقس، إضافة إلى إعادة هيكلة مركز التكوين والتدريب المهني بالمحرس وتهيئة مركز التكوين المهني بالعطايا، مع إحداث اختصاصات جديدة تشمل مجالات الاقتصاد الأزرق. هذا إضافة إلى إحداث مكاتب تشغيل بعقارب وبئر علي بن خليفة وقرقنة.

أمّا في المجال الثقافي، فقد تمت برمجة استكمال تهيئة كنيسة صفاقس لتحويلها إلى مكتبة معلوماتية، وإحداث المتحف الجهوي للفن الحديث والمعاصر بالمحرس. وفي مجال الشباب والرياضة، شملت البرمجة توسعة ملعب الطيب المهيري بصفاقس، إلى جانب إنجاز دراسة أولية لإحداث ملعب لكرة القدم بالجهة. أما بالنسبة لقطاع الطفولة والمرأة فقد تمت برمجة تأهيل فضاء الأسرة باب الجبلي وإحداث فضاء لاستقبال وإيواء النساء ضحايا العنف بصفاقس.

وفي قطاع الصحة تمت خاصة برمجة تهيئة المستشفى الجامعي الهادي شاكر بصفاقس، واستكمال إنجاز المستشفى الجهوي ببئر علي بن خليفة، وإحداث مركز طبي إقليمي لمعالجة الإدمان بطينة، إلى جانب إحداث مركز الأوكسيجين المضغوط بالمستشفى العسكري الجامعي بصفاقس. كما تشمل البرمجة بناء مقر قسم النهوض الاجتماعي بصفاقس ومقر الوحدة المحلية للنهوض الاجتماعي بطينة، وإحداث دور للخدمات بكل من العامرة ومنزل شاكر، فضلاً عن تهذيب عدد من الأحياء كحي ربض القوابسية وحي مركز قدور وحي الهناء وحي الحبيب وحي مركز شاكر وحي الخليج وحي جوهرة وحي شاكر.

V. برنامج الاستثمار خلال المخطط 2026-2030

في إطار تجسيد الرؤية والأهداف الاستراتيجية والأولويات التنموية لولاية صفاقس ودون اعتبار المشاريع المخصصة للإقليم وغير الموزعة، تمت برمجة 1256 مشروعا بكلفة جملية تقارب 11949 مليون دينار منها 4662 مليون دينار خلال فترة المخطط 2026-2030، منها 366 مشروعا متواصلا باستثمارات تُقدّر بـ1044مليون دينار.

وتمثل المشاريع المحلية 76 % من العدد الجملي للمشاريع تليها المشاريع الجهوية بـ 17%. ومن ناحية قيمة الاستثمارات المبرمجة تمثل المشاريع الوطنية 40 %والمشاريع الجهوية 38 % والمشاريع المحلية 21 % .

صنف المشروع	عدد المشاريع	الكلفة التقديرية (م د)	الاستثمارات (م د)
محلي	959	1477	998
جهوي	211	5 435	1 758
إقليمي	13	36	22
وطني	73	5 000	1 884
المجموع العام	1256	11 949	*4662

*منها مشروع تبرورة في إطار الشراكة بين القطاع العام والخاص

أمّا من حيث التوزيع القطاعي فتمثّل مشاريع البنية الأساسية والخدمات 55% من جملة الاستثمارات تليها مشاريع الصناعة والصناعات غير المعملية بـ 17% ومشاريع التجهيزات الجماعية بـ 15 % ومشاريع الفلاحة والصيد البحري بـ 13 % من جملة الاستثمارات.

القطاع	عدد المشاريع	الكلفة التقديرية (م د)	الاستثمارات (م د)
البنية الأساسية والخدمات	550	7 687	2 572
التجهيزات الجماعية	656	913	682
الصناعة والصناعات غير المعملية	15	927	806
الفلاحة والصيد البحري	35	2 421	602
المجموع العام	1256	11 949	4662

ولاية قفصة

I. تقديم الولاية

1. الخصائص الجغرافية:

تتسم ولاية قفصة بموقعها الجغرافي المتميز في الجنوب الغربي للبلاد التونسية حيث تتوسط خمس ولايات (سيدي بوزيد، القصرين، قبلي، قابس وتوزر) وتشترك في حدود غربية مع الجزائر على طول 66كم، وتمثل منطقة التقاء بين ثلاثة أقاليم اقتصادية بالبلاد حيث تربط الشمال بالجنوب وشرق البلاد بغربها كما تفصل بين سهول البلاد وصحرائها. وتمتد الولاية على مساحة 7807 كلم² وهو ما يعادل 5% من المساحة الجملية للبلاد التونسية و27.53 % من مساحة الإقليم الرابع، وتنقسم إداريا إلى 13 معتمدية و13 بلدية و76 عمادة. وتجدر الإشارة أنه تم إحداث معتمديتي زانوش وسيدي بوبكر و5 بلديات (لالة، بلخير، زانوش، سيدي عيش وسيدي بوبكر) في السنوات الأخيرة.

وتنقسم الجهة إلى 4 مناطق طبيعية متناسقة تشمل منطقة السباسب العليا في الشمال والشمال الشرقي للولاية التي يغلب عليها الطابع الفلاحي ومنطقة الواحات بوسط الولاية التي تمثل الموروث البيئي والتاريخي لقفصة ومنطقة الحوض المنجمي التي تتميز بثرواتها الباطنية الهامة والمنطقة الجبلية التي تمثل امتدادا لسلسلة جبال عرباطة. وتتسم الولاية بمناخ جاف إلى شبه جاف وتساقطات تتسم بالندرة وعدم الانتظام يتراوح معدلها بين 150 و200 ملم سنويا.

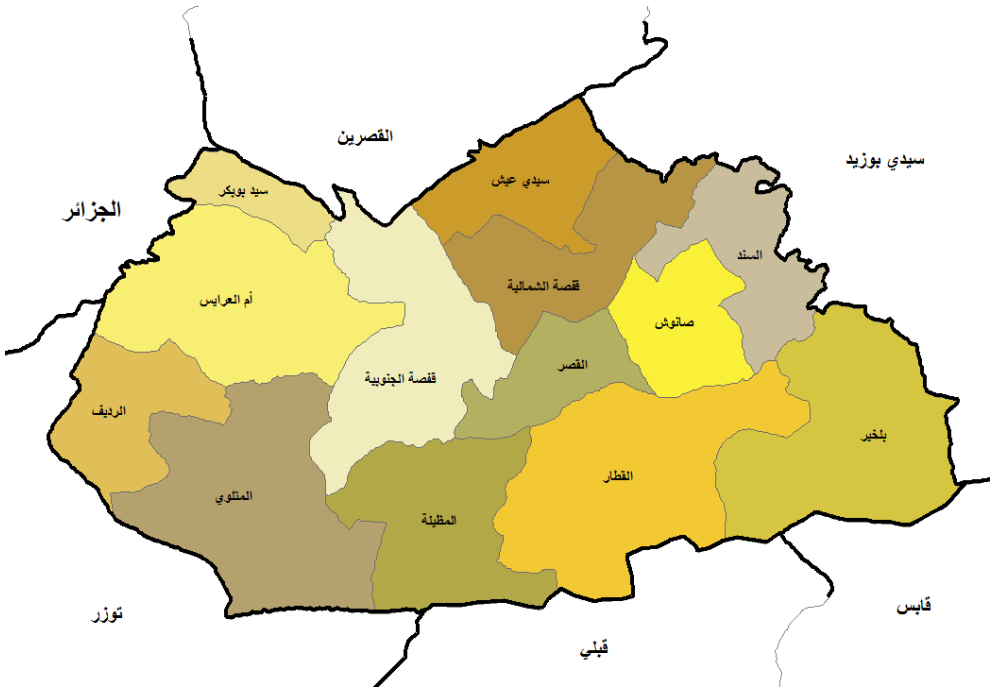

2. الخصائص الديمغرافية:

تعدّ ولاية قفصة 388,776 ألف ساكن حسب التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024 أي ما يمثّل 19 % من مجموع سكان الإقليم الرابع و3.2 % من مجموع سكان البلاد التونسية. ويمثل الأطفال دون الأربعة عشر سنة نسبة 18,4% من مجموع السكان، في حين تمثل الفئة العمرية 15- 59 سنة حوالي 59.4% بينما يمثل المسنون (60 سنة فما فوق) 15.4% ويبلغ متوسط العمر 34 عاما. وكما بلغ عدد الأسر 103,939 ألف أسرة، بمتوسط حجم أسرة يبلغ 3.7 أفراد، مع الإشارة إلى أن الولاية سجلت صافي هجرة سلبية قدرت بـ 3660- ساكن خلال الفترة 2019-2024.

وتعرف الولاية تحوّلات عميقة في التركيبة العمرية نتيجة تراجع معدلات الخصوبة من جهة، وارتفاع أمل الحياة عند الولادة من جهة أخرى، حيث شهدت فئة الشباب الذين شكّلوا لعقود طويلة الشريحة الأوسع من السكان تراجعا تدريجيًا، مقابل تزايد مستمر للفئة العمرية 60 سنة فأكثر، مما يعكس انتقالًا ديمغرافيا من المنتظر أن تكون له تبعات مباشرة على السياسات الاجتماعية والاقتصادية في السنوات القادمة.

كما تجدر الإشارة إلى أنّ نسبة السكان بالوسط الحضري بالولاية تبلغ 75.4%، مقابل 72% على المستوى الوطني، وهو ما يعكس مستوى تحضّر مرتفعا نسبيا. وتُعدّ مدينة قفصة القطب العمراني الأبرز بالولاية، إذ تستقطب قرابة 38% من إجمالي السكان الحضريين، تليها مدن الحوض المنجمي (المتلوي والرديف وأم العرائس والمظيلة) باستقطابها مجتمعة 40%، في حين تليها شبكة من المدن الصغرى على غرار القصر والقطار والسند.

3. الخصائص الاقتصادية والاجتماعية:

الخصائص الاقتصادية

تعدّ ولاية قفصة من أهم الأقطاب التنموية بالجنوب الغربي للجمهورية التونسية، لما تتميز به من موقع استراتيجي يتوسط ثلاثة أقاليم كبرى، إضافة إلى ثرائها المنجمي. ويرتكز النشاط الاقتصادي بالجهة أساسًا على الصناعات الاستخراجية إلى جانب الفلاحة وقطاع الصناعات المعملية والخدمات، حيث يُمثل استخراج وتحويل الفسفاط أبرز الأنشطة الاقتصادية من حيث الإنتاج والتشغيل، ويعدّ المحرك الرئيسي للاقتصاد الجهوي عبر نشاط كل من شركة فسفاط قفصة والمجمع الكيميائي التونسي. ورغم تذبذب الإنتاج وتراجعه منذ سنة 2010، يشهد القطاع في السنوات الأخيرة توجهًا نحو التعافي بتحديث آليات الإنتاج وتحسين المردودية، إذ سجل إنتاج الفسفاط تحسنًا ملحوظا من 2,9 مليون طن سنة 2024 إلى 3,9 مليون طن سنة 2025، كما ارتفعت الصادرات الوطنية من مادة الفسفاط بنسبة 15% خلال سنة 2025 مقارنة بسنة 2024.

وتفيد معطيات السجل الوطني للمؤسسات لسنة 2024 أن عدد المؤسسات الاقتصادية المنتصبة بولاية قفصة بلغ 13.702 مؤسسة مقابل 13.200 مؤسسة سنة 2019، أي ما يعادل 1,66% من مجموع المؤسسات على المستوى الوطني. ويُلاحظ هيمنة قطاع التجارة الذي يستأثر بحوالي 50% من إجمالي المؤسسات، يليه قطاع النقل بنسبة 11%، ثم قطاع الصناعة بنسبة 10% وقطاع البناء بنسبة 6%. كما تُبرز المعطيات تمركزًا واضحًا للنسيج المؤسساتي، حيث تنتصب نحو 48% من المؤسسات بمدينة قفصة.

ويضم النسيج الصناعي بالولاية، بالنسبة للمؤسسات التي تشغل 10 مواطن شغل أو أكثر، ما مجموعه 52 مؤسسة تؤمّن حوالي 4931 موطن شغل، من بينها 24 مؤسسة مصدّرة كليا توفر نحو 4293 موطن شغل. وتنشط المؤسسات الصناعية خاصة في قطاع النسيج والملابس بنسبة 37,7% من مجموع المؤسسات تليها المؤسسات الناشطة في قطاع الصناعات الغذائية بنسبة 18,8%. ويُلاحظ في هذا الإطار تمركز حوالي 60% من الوحدات الصناعية بمدينة قفصة، في حين يعتمد النشاط الاقتصادي أساسا على استخراج الفسفاط بمعتمديات الحوض المنجمي، وعلى القطاع الفلاحي ببقية المناطق.

وبالنسبة للقطاع الفلاحي، تتوفر بولاية قفصة أراضي فلاحية شاسعة تقدر مساحتها بـ577690 هك منها 338820 هك مراعي و232730 هك صالحة للفلاحة منها 74 منطقة سقوية عمومية على مساحة 7066 هك و21436 هك مناطق سقوية خاصة. ويرتكز النشاط فيها على زراعة الأشجار المثمرة وخاصة الزياتين (115 ألف هك) والفستق (28 ألف هك)، الذي تحتل فيه المرتبة الأولى وطنيا من ناحية إنتاج الفستق. كما تعرف الولاية كذلك بالإنتاج الهام للخضروات والزراعات العلفية، حيث تساهم المراعي الشاسعة في دعم قطاع اللحوم الحمراء والألبان ويتكون قطيع تربية الماشية من 13 ألف رأس بقر و250 ألف رأس من الغنم و100 ألف رأس من الماعز.

يُعدّ النشاط السياحي بولاية قفصة محدودا، إذ لا يتجاوز عدد الوحدات الفندقية بها 14 وحدة بطاقة استيعاب تقدّر بـ709 سرير، مع معدل استغلال سنوي ضعيف لا يتعدّى 17% رغم ما تزخر به الولاية من مؤهلات سياحية هامة، تتمثل في تنوعها الطبيعي وثرائها الثقافي والحضاري القابل للتثمين السياحي.

وتحتل ولاية قفصة المرتبة السابعة عشر وطنيا من حيث مؤشر التنمية الجهوية بـ 0,442.

الخصائص الاجتماعية

تحتوي الولاية على قطب جامعي هام في الجنوب الغربي يضم 11 مؤسسة جامعية يؤمها حوالي 10 آلاف طالب. أما من ناحية قطاع التكوين، فيتوفر بالجهة 2 مراكز عمومية و57 مركزا خاصا للتكوين المهني. ورغم تعدد المناهج والاختصاصات، فإنها لا تواكب سوق العمل على الواقع، مما يعمّق الفجوة بين التكوين الأكاديمي والمهني ويستوجب تطويرا أعمق وربطا فعالا بالاقتصاد الجهوي.

وتتسم البنية التحتية الصحية بالولاية بمحدودية طاقتها مقارنة بالحاجيات الجهوية، إذ تضم مستشفيين جهويين وستة مستشفيات محلية و98 مركزا للصحة الأساسية بطاقة جملية تقدر بـ 788 سريرا، إضافة إلى 14 مخبرا طبيا و8 مراكز للتنظيم العائلي. وفي القطاع الصحي الخاص، توجد مصحتين و57 صيدلية و6 مخابر و4 مراكز لتصفية الدم.

وتجدر الإشارة إلى أن عدد العائلات المعوزة المنتفعة بمجانية العلاج تبلغ 13776 وبالتعريفة المنخفضة للعلاج 36212، كما يبلغ عدد المنتفعين ببطاقات الإعاقة 18068 فردا.

وقد بلغت نسبة البطالة 33,7 % حسب تعداد 2024، والتي تعتبر مرتفعة مقارنة بالنسبة الوطنية.

الخصائص البيئية

تعاني ولاية قفصة من تأثيرات ظاهرة الشح المائي وتقلص الموارد المائية مما أدى إلى اضطراب في تزويد السكان بالماء الصالح للشراب وخصوصا خلال فصل الصيف، كما تواجه المنطقة تحديات بيئية كبرى ناتجة عن النشاط المنجمي المكثف مثل التلوث الهوائي وفواضل المغاسل الذي يؤثر على الوضع الصحي والزحف العمراني الذي شهده الحوض المنجمي على حساب الواحات والمساحات الخضراء.

ورغم تجاوز نسبة الربط بشبكة التطهير بالولاية 57%، فإن محطات التطهير لم تتمكن من استيعاب كميات المياه المستعملة ومعالجتها مما تسبب في تصريفها في الوسط الطبيعي وساهم في تردي الوضع البيئي.

كما تفتقر الجهة إلى مصبات للنفايات المنزلية المراقبة والمسالخ المطابقة للمواصفات وتفاقم ظاهرة المصبات العشوائية مما ساهم في تدهور الوسط الطبيعي من هواء وتربة وموارد مائية.

4. تطور الاستثمار بعنوان الفترة 2021-2025:

بلغت جملة الاستثمارات المبرمجة للجهة خلال الفترة 2021-2025 للقطاعين العام والخاص حوالي **1250م. د** أنجز منها حوالي **744 م.د** أي بنسبة إنجاز 59.5% وذلك كما يبينه الجدول التالي:

حوصلة الاستثمارات المنجزة خلال الفترة 2021-2025

الوحدة: مليون دينار

المتدخل	الاستثمارات المبرمجة	الاستثمارات المنجزة	نسبة الإنجاز (%)
القطاع العام	937.97	472.91	50,4
القطاع الخاص	312,0	271.27	86,9
المجموع	**1249.97**	**744.18**	**59,5**

وتعتبر نسبة الإنجاز عموما ضعيفة خاصة في القطاع العمومي حيث لم تتجاوز 50,4 %. ويتّضح من خلال توزيع الاستثمارات العمومية حسب القطاعات أهمية الاستثمارات المخصّصة لقطاعات البنية الأساسية بنسبة 27,8 % ثم القطاعات الاجتماعية بنسبة 26,9 % والقطاعات المنتجة بنسبة 22,4%وقطاع البيئة بـ6,9 % وقطاع النقل بـ3 %.

وبلغت جملة الاستثمارات المنجزة في القطاع الخاص خلال نفس الفترة 271 م. د أي ما يمثل نسبة انجاز بـ 86,9 % من الاستثمارات المبرمجة. وحسب التوزيع القطاعي، استأثرت الفلاحة بـ 44 % فالسياحة والخدمات بـ 28% وقطاع الصناعة بـ 28%.

II. الإمكانيات والفرص المتاحة

تزخر ولاية قفصة بعديد الإمكانيات والفرص التي من شأنها الرفع من مستوى التنمية بها وتنويع قاعدتها الاقتصادية.

1. الإمكانيات:

- موقع إستراتيجي محوري: نقطة ربط بين خمس ولايات من الإقليم الثالث والرابع والخامس على مسافات متقاربة ونقطة وصل بين تونس والجزائر ما يمكنها أن تكون مركزا تجاريا وبوابة لوجستية هامة.
- قطب صناعي كيميائي هام يعتبر من الركائز الإستراتيجية للاقتصاد التونسي يعتمد على استخراج الفسفاط الخام وتحويله إلى مواد كيميائية ذات قيمة مضافة عالية.
- مواد إنشائية متنوعة وهامة تتمثل في الجبس والرمل السيليسي والأملاح وكربونات الكالسيوم والمواد المقطعية والحجارة الكلسية والطين.
- تنوع النشاط الفلاحي وريادة وطنية في إنتاج الفستق واللوز وتوفر واحات ومنتجات بيولوجية عالية الجودة ومساحات شاسعة من السهول والأراضي الشاسعة والخصبة وغير المستغلة بمنطقة السقي (جنوب معتمديات القطار والمظيلة والمتلوي).
- نسيج هام من المؤسسات الصناعية في قطاع النسيج والملابس وصناعة كوابل السيارات.
- قطب جامعي يضم 11 مؤسسة جامعية تؤمن التكوين في اختصاصات متعددة (إدارة الأعمال، العلوم، الإعلامية والوسائط المتعددة، الإلكترونيات والاتصالات، الدراسات التكنولوجية، تقنيات الصحة، العلوم التطبيقية، الفنون والحرف...).
- القطب التنموي بقفصة والذي يمكن أن يساهم في استقطاب المشاريع المجددة في مجالات التكنولوجيا والخدمات والصناعات الواعدة.
- وجود 3 بلديات سياحية (قفصة المدينة، القطار، السند).

2. الفرص:

- إنجاز الطريق السيارة تونس - جلمة - قفصة ستوفر ربطا سريعا مع الشمال والشرق، وتدعم التبادل التجاري وتنقل البضائع.
- الخدمات واللوجستيك باعتبار موقع الولاية بين 3 أقاليم وبحدود مع الجزائر مما يفتح المجال أمام بعث منطقة تبادل حر وتحويل الولاية إلى قطب للخدمات الرقمية بتثمين وتوظيف خريجي القطب الجامعي.
- استغلال الطاقات المتجددة مثل الرياح والشمس لإنتاج الطاقة النظيفة والتوجه إلى بناء اقتصاد أخضر متنوع.
- الاستثمار في الموارد البشرية والتعليم والتكوين المهني من خلال تطوير المهارات لرفع الإنتاجية وتحسين تنافسية الاقتصاد الجهوي.
- تحفيز ريادة الأعمال والمبادرات الشبابية من خلال دعم المؤسسات الناشئة (Startups) وتطوير سلاسل القيم للفستق واللوز والزيتون الجبلي مما يمكن من خلق فرص عمل ويحفّز الابتكار المحلي.
- تعزيز الفلاحة المستدامة والسياحة البديلة والتراثية واستغلال الحضارة القبصية ومغارات السند والقطار الأحمر لجذب نوعية جديدة من السياح.
- تثمين المواد الإنشائية ومشتقات الفسفاط لتجاوز مرحلة النشاط المنجمي التقليدي إلى مرحلة التصنيع والتحويل والتجديد.
- مزيد تنشيط مطار قفصة القصر الدولي لما يمثله من رافد تنموي مهم.

III. أهم الإشكاليات التنموية

1. الإشكالية التنموية العامة:

ضعف إندماجية وتكامل القطاعات بالجهة وإستنزاف الموارد المائية لفائدة أنشطة استخراج الفسفاط والصناعات الكيميائية على حساب الأنشطة الأخرى وخاصة القطاع الفلاحي إلى جانب الإنعكاسات البيئية السلبية على الوضع الصحي وإطار عيش المواطن.

2. الإشكاليات الخصوصية:

- ضعف التكامل والاندماج بين القطاعات الاقتصادية بالرغم من توفر عدة قطاعات هامة ذات بعد وطني بولاية قفصة على غرار المواد الانشائية والصناعات التقليدية والفلاحة البيولوجية وزيت الزيتون والفستق.
- ضعف نتائج الجهة في المناظرات الوطنية للتعليم وعدم ملائمة اختصاصات مراكز التكوين المهني لسوق الشغل.
- محدودية تأثير جامعة قفصة والقطب التكنولوجي ومحاضن المؤسسات في تنشيط ودعم النسيج الاقتصادي والمنظومات الاقتصادية.
- التأخر الكبير في إنجاز أقطاب تنموية بالجهة (القطب التنموي وقطب الصناعات التقليدية وتهيئة المناطق الصناعية).
- نقص التجهيزات والفضاءات الكفيلة بتشجيع الباعثين والمستثمرين على الانتصاب بمعتمديات الولاية (المنطقة اللوجستية، المناطق السياحية والصناعية).
- محدودية الاستثمار السياحي بالرغم من تواجد مخزون ثقافي وتاريخي وطبيعي ثري وغياب مسالك سياحية.
- ضعف نشاط مطار قفصة القصر الدولي الذي يعد رافدا من روافد التنمية.
- ضعف الخدمات الصحية نتيجة نقص الموارد البشرية بالمستشفيات وخاصة طب الاختصاص وتواضع التجهيزات.
- نقص حاد في التزود بالمياه والانقطاعات المتكررة وطول فترة الانقطاع الواحدة وخاصة في فصل الصيف وفترات الذروة.
- افتقار عديد المدن والأحياء إلى الربط بشبكة التطهير مثل أم العرائس والرديف والسند وبلخير وزانوش وسيدي بوبكر وسيدي عيش.
- تأخر تسوية الأراضي الاشتراكية الشاسعة يمثل عائقا أمام الاستثمار وضعف استغلال الأراضي الدولية وضعف نسب استغلال المناطق السقوية وعدم تهيئة الواحات في قفصة والقصر ولالة والقطار وسقدود التي تعاني الشيخوخة وتصارع لضمان استدامتها.
- تأخر إنجاز أمثلة التهيئة العمرانية وطول إجراءات تغيير صبغة الأراضي وطول إجراءات منح رخص البناء والربط بالشبكات.
- غياب مصب جهوي مراقب لرسكلة وتثمين النفايات المنزلية والمشابهة.
- اعتماد قطاع الفسفاط على كميات هامة من الماء لغسل الفسفاط مما أدّى الى تضرر الأراضي والأودية نتيجة فواضل المغاسل وخلق إشكالا بيئيا تجاوز حدود ولاية قفصة الى ولاية توزر.

IV. الأهداف الرئيسية والأولويات التنموية

1. الرؤية التنموية:

قفصة قطب ديناميكي بفضل قدرته على استثمار موارده ومستغلا لكل الفرص المتاحة بتطوير سلاسل القيمة به بما يعزز قدرة شبابه على الخلق والابداع ويحقق العدالة الإجتماعية ويوفر مرافق أساسية تضمن كرامة الإنسان.

2. الأهداف الرئيسية:

سعيا لتحقيق هذه الرؤية التنموية سيتم التركيز على جملة من الأهداف الرامية إلى تعزيز الاندماج الاجتماعي وتطوير القدرة التنافسية لاقتصاد الجهة وحماية المحيط.

الهدف الاول: تطوير خدمات المرافق العمومية وتحقيق العدالة الإجتماعية

يمكن تحقيق هذا الهدف من خلال الأولويات التالية:

- تطوير وتحسين قطاع الصحة من خلال تطوير وتجهيز المستشفيات الجهوية والمحلية ومراكز الصحة الأساسية.
- تطوير منظومة التربية والتكوين المهني وربط المناهج التعليمية باحتياجات سوق الشغل الداخلية والخارجية مع معالجة تراجع النتائج الدراسية بالجهة والعمل على تحسين المؤشرات المرتبطة بالقطاع.
- تطوير منظومة التعليم العالي من خلال تنويع الاختصاصات بالجامعات والمعاهد العليا وتوفير تجهيزات المخابر العلمية وكذلك تطوير منظومة الإقامة والإعاشة للطلبة وتوفير بنية تحتية شاملة.

ومن أهم المشاريع التي تمت برمجتها في علاقة بهذا الهدف، نذكر إحداث مستشفى متعدد الاختصاصات بقفصة وبناء مركز إقليمي لنقل الدم وتركيز وحدات للتدخل الاستعجالي SMUR بكل من الرديف وبلخير والسند وتهيئة و بناء مقرات للمعهد العالي لإدارة الأعمال والمعهد التحضيري للدراسات الهندسية والمدرسة الوطنية للمهندسين والمعهد العالي للعلوم التطبيقية والتكنولوجية والمعهد العالي للفنون والحرف والمعهد العالي للرياضة بقفصة علاوة على بناء مبيت جامعي جديد (600 سرير) بقفصة واحداث قطب تكنولوجي بالقصر ومدارس إعدادية بكل من القصر وسيدي بوبكر ومعهد رياضي ومعهد للفنون بقفصة وإحداث فضاءات رقمية بمركبات الطفولة.

وفي قطاع التكوين المهني والتشغيل سيتم إحداث مركزي التكوين والتدريب المهني بالمتلوي وبلخير ومواصلة تنفيذ مشاريع إعادة هيكلة مركز التكوين والتدريب المهني بالقصر. وفي مجال التشغيل تمت برمجة إحداث مكتب تشغيل بالقصر بالإضافة إلى مواصلة تنفيذ مشروع بناء مكتب التشغيل والعمل المستقل بالمتلوي.

أما في قطاع التربية، فقد تمت برمجة جملة من المشاريع من بينها إحداث مدرسة إعدادية نموذجية بالمتلوي وتهيئة وصيانة المنشآت التربوية بالجهة، بالإضافة إلى توسيع وصيانة المبيتات والمطاعم. وفي مجال الشباب والرياضة من المبرمج إحداث دور شباب بكل من زروق وقفصة الجنوبية وسيدي بوبكر وزانوش بالإضافة إلى دار خدمات بالعقيلة وسيدي بوبكر ولالة بالقصر، هذا إلى جانب بناء مقر جديد للمحكمة الإبتدائية بقفصة وإحداث مكتب تشغيل بمعتمدية القصر وبعث تفقدية تعليم ابتدائي بزانوش.

الهدف الثاني: تنويع القاعدة الاقتصادية والرفع من قدرتها التنافسية

ويتم تحقيق هذا الهدف من خلال الأولويات التالية:

- خلق فرص العمل والنمو الاقتصادي من خلال تعصير البنية التحتية للطرقات والنقل والخدمات اللوجستية وتحسين التجهيزات الجماعية بالإضافة إلى تحسين ربط الجهة بمحيطها الإقليمي والوطني والعالمي.
- تنويع مصادر الدخل وتعزيز القدرة التنافسية من خلال تطوير القطاع الفلاحي ومنظومات سلاسل القيمة وحلقات الإنتاج لقطاعات الفستق وزيت الزيتون مع تطوير النشاط السياحي بالجهة وتثمين الموروث الثقافي المادي وإحداث مسالك سياحية.
- مواصلة الجهود الرامية للترفيع في إنتاج الفسفاط ليسترجع مكانته كمحرك للاقتصاد الجهوي والوطني من خلال الترفيع في نسق الإنتاج وتقوية الشبكة الحديدية وإقتناء قاطرات مناورة.
- تهيئة الطرقات والمسالك وربط المناطق الداخلية بمدينة قفصة والمدن المجاورة.

ولتحقيق هذه الأولويات تمت برمجة العديد من المشاريع من بينها إحداث مناطق سقوية دامجة على المساحات الشاسعة ضمن مشروع التنمية الفلاحية المندمجة "الاسقاي" وإحداث طريق سريعة صفاقس - قفصة مرورا ببئر علي بن خليفة، المزونة، والمكناسي ومنزل بوزيان بالإضافة إلى تحسين مردودية مطار قفصة القصر واستكمال أشغال تهيئة المناطق الصناعية العقيلة 1 والعقيلة 2 والمتلوي والقطار بالإضافة إلى تهيئة كل من المنطقة الصناعية السند على مساحة 15 هك والمنطقة الصناعية الرديف على مساحة 07 هك واقتناء 400 عربة لنقل الفسفاط.

كما تمت برمجة تهيئة الطريق المحلية رقم 899 بقفصة التي تربط السند بالطريق الوطنية رقم 3 إلى جانب تعبيد الطريق بين المظيلة طريق القوفلة توزر والقطار وبناء جسرين على وادي المربطبة ووادي الأبيض بالطريق الوطنية رقم 3 وتهيئة الطريق الرابط بين سيدي عيش وسيدي علي بن عون وإحداث طريق حزامية قفصة القصر.

الهدف الثالث: تنظيم المجال الترابي وإحكام التصرف في الموارد الطبيعية

لتحقيق هذا الهدف، سيتم العمل على تجسيد الأولويات التالية:

- حماية الموارد الطبيعية بتحسين التصرف في الموارد المائية باعتماد تقنيات الاقتصاد في الماء وصيانة وتجديد الشبكات القديمة بالمناطق السقوية العمومية والتوجه نحو اعتماد الزراعات المقاومة للجفاف.
- معالجة تدهور منظومات التصرف في النفايات والفضلات المنزلية وفضلات مواد البناء وما شابهها وذلك من خلال إنجاز وحدة معالجة وتثمين النفايات المنزلية والمشابهة بولاية قفصة ومراكز الجمع والنقل التابعة لها.
- تحسين الربط بشبكة التطهير وبشبكة الماء الصالح للشراب.
- إدماج الأحياء الشعبية بمحيطها العمراني بتنفيذ مشاريع خصوصية في إطار تدخلات وكالة التهذيب والتجديد العمراني.
- دعم القدرات المحلية والجهوية في التأقلم المناخي عبر مواصلة إنجاز برامج مقاومة التصحر والتشجير الغابي واعتماد برامج وخطط للمحافظة على الواحات وتكثيف جهود الدولة في المحافظة على التوازن المناخي والبيولوجي للمنطقة.
- تعزيز البنية التحتية والاستغلال الجيد للموارد الطبيعية بما يضمن المحافظة على البيئة والمحيط.

وفي هذا الإطار، تمت برمجة احداث محطة تطهير الرديف ام العرائس وشبكة ومحطة تطهير بالسند وتوسعة شبكة التطهير بالأحياء الشعبية بقفصة الجنوبية والمتلوي والمظيلة وتحسين الربط بشبكة الماء الصالح للشراب بتزويد مركب سقدود بالرديف وتزويد مناطق سقي العكارمة والمقادمية وأولاد تليجان بالمظيلة وزانوش وتحسين التزود بالماء الصالح للشراب بسيدي بوبكر بالإضافة إلى اعادة تهيئة منظومات الماء الصالح للشراب الموضوعة تحت تصرف المجامع المائية بالوسط الريفي بكل من سيدي عيش وقفصة.

كما تمت برمجة تهذيب أحياء بالولاية (حي المندرة بالقصر، حي النور وحي الشباب وحي السرور بقفصة، حي الإخوة العبيدي بالقطار، سيدي عيش، بلخير، حي السعادة بالمتلوي وحي النور بالسند) وتهيئة الساحات العمومية والمناطق الخضراء وتجميل مداخل المدن واستكمال أقساط حماية مدينة قفصة من الفيضانات بالإضافة إلى برمجة حماية مدن المظيلة والمتلوي والسند والقصر فضلا عن إنجاز دراسة وحدة معالجة وتثمين النفايات المنزلية والمشابهة بولاية قفصة ومراكز التحويل التابعة لها.

V. برنامج الاستثمار خلال المخطط 2026-2030

في إطار تجسيد الرؤية والأهداف الاستراتيجية والأولويات التنموية لولاية قفصة، ودون اعتبار المشاريع المخصصة للإقليم وغير الموزعة، تمت برمجة 1057 مشروعا بكلفة جملية تقارب 3757 مليون دينار منها 2483 مليون دينار خلال فترة المخطط 2026-2030، منها 326 مشروعا متواصلا باستثمارات تُقدّر بـ1224 مليون دينار.

وقد مثّلت المشاريع المحلية 84 % من العدد الجملي للمشاريع تليها المشاريع الجهوية بـ12%. أمّا من حيث الاستثمارات المبرمجة فقد مثّلت المشاريع الوطنية 61 % والمشاريع المحلية 24% والمشاريع الجهوية 13% من جملة الاستثمارات المبرمجة.

صنف المشروع	عدد المشاريع	الكلفة التقديرية (م د)	الاستثمارات (م د)
محلي	893	812	603
جهوي	122	804	336
إقليمي	3	51	21
وطني	39	2 091	1 523
المجموع العام	1057	3757	2483

أمّا من حيث التوزيع القطاعي فتمثّل مشاريع الصناعة والصناعات غير المعملية 2% من عدد المشاريع و60 % من جملة الاستثمارات ومشاريع التجهيزات الجماعية 56 % من عدد المشاريع و17% من جملة الاستثمارات ومشاريع البنية الأساسية والخدمات 32 % من عدد المشاريع و17% من جملة الاستثمارات. هذا وسيتم إنجاز 100 مشروعا في القطاع الفلاحي باستثمارات تعادل 6% من الاستثمارات الجملية المخصصة للولاية.

القطاع	عدد المشاريع	الكلفة التقديرية (م د)	الاستثمارات (م د)
البنية الأساسية والخدمات	336	564	426
التجهيزات الجماعية	598	645	431
الصناعة والصناعات غير المعملية	23	2 040	1 483
الفلاحة والصيد البحري	100	508	143
المجموع العام	1057	3757	2483

الإقليم الخامس

I. تقديم الإقليم

1. الخصائص الجغرافية:

يشمل الإقليم الخامس ولايات تطاوين وقابس وقبلي ومدنين ويمسح 77,7 ألف كلم² (47,5% من مساحة البلاد) ويعد 37 معتمدية و42 بلدية و274 عمادة. وبحكم مساحته الشاسعة، ينقسم إلى عدة مناطق متناسقة تشمل منطقة ساحلية ومنطقة صحراوية وسلسلة جبال الظاهر ومناطق فلاحية ومنجمية ورعوية هامة.

يقع الإقليم الخامس في الجنوب التونسي يحدّه البحر الأبيض المتوسط وليبيا من جهة الشرق والجزائر من جهة الغرب، ويحتل موقعا جغرافيا متميزا يربط بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط وبلدان المشرق والمغرب العربي. ويمتد الشريط الساحلي بالإقليم على طول 640 كلم ويتكوّن من خليج قابس وجزيرة جربة وخليج بوغرارة وبحيرة البيبان وشبه جزيرة جرجيس.

ويتسم الإقليم الخامس بمناخ صحراوي حار وجاف حيث يسجل ضعف معدلات كمية الأمطار (لا تتجاوز 200 مم في السنة) وارتفاع معدلات الحرارة في فصل الصيف وهبوب الرياح النشيطة على امتداد فترات طويلة من السنة. وهي عوامل مؤثرة على انجراد التربة وإتلاف الأراضي الصالحة للزراعة وتؤدي إلى تفاقم ظاهرة التصحّر بمناطق شاسعة بالإقليم.

يتميّز الإقليم بموارد وثروات طبيعية متعددة تتمثل أساسا في مراعي شاسعة تغطي 39,5% من المساحة الجملية للإقليم و48,8% من الأراضي الصالحة للفلاحة. وتقدر الموارد المائية بحوالي 575 مليون متر مكعب في السنة منها 58 مليون متر مكعب من مياه جوفية سطحية و517 مليون متر مكعب مياه جوفية عميقة موظفة في توفير مياه الشراب وتلبية حاجيات القطاعات الاقتصادية (الفلاحة والصناعة والسياحة...) هذا بالإضافة إلى الموارد الحارة الصالحة للفلاحة الجيوحرارية وللاستشفاء.

كما يزخر الإقليم الخامس بعديد الخامات الأولية كالبترول والغاز الطبيعي والمواد الإنشائية كالطين والجبس والرمل السيليسي والأملاح والحجارة الرخامية وغيرها المتوفرة بكميات كبيرة وبجودة عالية، بالإضافة إلى إمكانات هامة من الطاقة المتجددة. وتمثل هذه الموارد

والثروات الطبيعية فرصا للاستثمار في منظومات الإنتاج الواعدة والتي تتوزع على مختلف ولايات الإقليم على غرار منظومات التمور والزياتين والرمان والزراعات الجيوحرارية واللحوم الحمراء والصيد البحري.

2. الخصائص الديمغرافية:

يعدّ الإقليم الخامس 1,294 مليون نسمة وهو ما يمثل 11% من مجموع سكان البلاد حسب التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024 (48% ذكور و52% إناث) وبكثافة سكانية تقدر بـ 17 ساكن بالكلم² مقابل 77 ساكن بالكلم² على المستوى الوطني. وتسجل هذه الكثافة تراجعا تدريجيا من شمال الإقليم إلى جنوبه ومن شرقه في إتجاه غربه باعتبار خلو الحدود الجنوبية للإقليم من السكان. ويتوزع عدد سكان الإقليم على الولايات تباعا إلى 13% بتطاوين و14% بقبلي و32% بقابس و41% بمدنين.

ويعدّ الإقليم في سنة 2024 قرابة 346 ألف أسرة و490 ألف مسكن. ويبرز الجدول التالي توزيع سكان الإقليم ونسبة النمو الديمغرافي حسب الولاية على امتداد الفترة 2014-2024:

تطورعدد سكان الإقليم الخامس حسب الولايات بين سنتي 2014- 2024

الولاية	2014	2024	نسبة النمو الديمغرافي %
قابس	374 300	410 847	0,94
مدنين	479 520	537 255	1,14
تطاوين	149 453	162 654	0,85
قبلي	156 961	183 201	1,56
الإقليم الخامس	1 160 234	1 293 957	1,10
المستوى الوطني	10 982 476	11 972 169	0,87

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء / نتائج التعداد العام للسكان والسكنى لسنتي 2014 و2024

وقد شهدت نسبة النمو الديموغرافي بالإقليم إرتفاعا من 0,89 % خلال الفترة 2004-2014 إلى 1,10% خلال الفترة 2014-2024 مقابل إنخفاض على المستوى الوطني من 1,03% إلى 0,87% خلال نفس الفترات. كما تراجعت نسبة الفئة العمرية في سن النشاط 15-59 سنة من 64% سنة 2014 إلى 59 % سنة 2024. وبلغ مؤشر الشيخوخة بالإقليم الخامس (مجموع السكان الذين تفوق أعمارهم 60 سنة مقارنة بعدد السكان الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة) 61,5 % مقابل73,9 % على المستوى الوطني وهو ما يمثل بداية التهرم السكاني.

كما تبرز المعطيات الديمغرافية أن الإقليم يتميز بطابعه الحضري إذ بلغت نسبة السكان بالوسط الحضري 73 %مقابل 72%على المستوى الوطني. كما يقوم التنظيم الحضري للإقليم على شبكة متعددة المستويات من المدن الكبرى والمتوسطة والصغرى التي تحتضن حوالي 65 % من إجمالي سكان الإقليم وهي على التوالي قابس ومدنين وبن قردان وحومة السوق وتطاوين وجرجيس وميدون والحامة وقبلي ودوز.

وقد سجّل الإقليم الخامس خلال الفترة 2019-2024 صافي هجرة داخلي إيجابي قدره 552 ساكن وصافي هجرة خارجي سلبي قدره 19197 ساكن.

3. الخصائص الاقتصادية والاجتماعية:

يتوفر بالإقليم طريق سيارة "قابس-مدنين -رأس جدير" و5790 كلم من الطرقات المرقمة وأكثر من 9700 كلم من المسالك الفلاحية منها 39 % معبدة. كما توجد به معابر حدودية بكل من رأس جدير بولاية مدنين وذهيبة بولاية تطاوين تمثل قاعدة أساسية لتأمين حركية اقتصادية وتبادل السلع وتنقل الأشخاص بين تونس وليبيا.

كما مكّن مطار جربة جرجيس الدولي من تواصل الإقليم الخامس مع أكثر من 33 دولة حيث أمّن حوالي 14784 رحلة سنة 2024 و973 ألف من المسافرين القادمين و982 ألف من المسافرين المغادرين و38 ألف من المسافرين العابرين. أما مطار قابس-مطماطة فيقتصر نشاطه على رحلات الحج والعمرة. كما يتوفر بالإقليم الخامس مطار عسكري برمادة.

وفي مجال النقل البحري يؤمن الميناءان التجاريان بقابس وجرجيس المبادلات التجارية للإقليم والتي تقوم على تصدير الملح البحري والنفط الخام والحامض الفسفوري والسماد وتوريد الكبريت والأمونياك، كما يؤمن ميناء جرجيس أيضا نقل المسافرين. وقد شهد الميناء التجاري بقابس خلال سنة 2024 تأمين 427 سفينة وافدة، وتقدر البضائع المفرغة بحوالي 1900 ألف طن و810 ألف طن من البضائع المشحونة. أما ميناء جرجيس فقد شهد خلال سنة 2024 تأمين 195 سفينة وافدة وتقدر البضائع المفرغة بحوالي 97 ألف طن و01 مليون طن من البضائع المشحونة.

ويحتوي الإقليم الخامس على خط سكة حديدية يربط ولاية قابس بولايات الإقليم الرابع (صفاقس، قفصة وتوزر) وبباقي الشبكة الوطنية ويستغل في نقل المسافرين والبضائع وخاصة الفسفاط الخام من الحوض المنجمي بقفصة إلى المركبات الصناعية للتحويل وإنتاج الأسمدة بكل من قابس والصخيرة وصفاقس.

وقد أمكن للإقليم بحكم تعدّد موارده وثرواته الطبيعية أن يبني قاعدة اقتصادية متنوعة ترتكز على الفلاحة والسياحة والصناعة، حيث يتميز القطاع الفلاحي بإنتاج الزيتون (335 ألف هك بإنتاج يفوق 125 ألف طن) والتمور (46 ألف هك بإنتاج يفوق 307 ألف طن) والخضراوات (495 ألف طن) والباكورات (أكثر من 33,4 ألف طن) وتربية الماشية (556 ألف رأس من الماعز و1677,5 ألف رأس من الأغنام و10 آلاف رأس من الأبقار وحوالي 44 ألف رأس من الإبل بطاقة إنتاج حوالي 23,3 ألف طن من اللحوم الحمراء سنويا) والصيد البحري (2864 مركب صيد توفر قرابة 34 ألف طن من المنتجات البحرية).

وتتوفر بالإقليم منطقتان سياحيتان ساحليتان بكل من جربة وجرجيس تمتدان على مساحة 2050 هك ومنطقة سياحية صحراوية بدوز من ولاية قبلي تمسح 64 هكتار بطاقة استيعاب جملية تتكون من 196 وحدة فندقية بطاقة إيواء تفوق 56 ألف سرير وأكثر من واحد مليون و396 ألف وافد سياحي و7,2 مليون ليلة مقضاة في سنة 2024. كما تمثل السياحة البديلة أحد الوجهات الواعدة بالإقليم خاصة بعد تركيز الوجهة السياحية الظاهر وإحداث الحديقة الجيولوجية بالجنوب الشرقي التي ينتظر تصنيفها من طرف اليونسكو ضمن القائمة العالمية للحدائق الجيولوجية.

وتوجد بالإقليم 7 مناطق صناعية بمساحة جملية تقدر بـ 646 هك، 86 % منها مهيأة. كما يحتوي على فضاء للأنشطة الاقتصادية بجرجيس والذي يمتد على مساحة 60 هكتار وهو قابل للتوسعة على مساحة 845 هكتار، إضافة إلى منطقة حرة للأنشطة التجارية واللوجستية في طور الانجاز بمعتمدية بن قردان على الطريق المؤدية إلى رأس جدير والتي تمسح 150 هكتار.

كما بلغ العدد الجملي للمؤسسات الاقتصادية المنتصبة بالإقليم الخامس 72571 مؤسسة وهو ما يعادل 8,8 % من مجموع المؤسسات بكامل البلاد التونسية، منها 910 مؤسسة في الصناعات التقليدية في أنشطة متعددة كالنسيج، الحلي، اللباس التقليدي، حرف الجلود والأحذية، حرف الخشب، حرف الألياف النباتية و7278 مؤسسة صناعية منها 225 مؤسسة تشغل 10 مواطن شغل فما أكثر و23917 مؤسسة تجارية. وفيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للمؤسسات الاقتصادية المنتصبة حسب الولايات، تظهر معطيات السجل الوطني للمؤسسات لسنة 2023 أن أغلبية المؤسسات متمركزة بولاية مدنين بـ 48% فولاية قابس بـ 27,8% تليها ولاية قبلي بـ 12,1% فولاية تطاوين بـ 11,9%. وسجل التوزيع القطاعي للمؤسسات المنتصبة بالإقليم هيمنة القطاع التجاري بما يعادل 42% وقطاع الخدمات بـ 37%.

وفي مجال الموارد البشرية، يعد الإقليم 824 مؤسسة للتعليم الأساسي والثانوي و20 مؤسسة تعليم عالي ومؤسسة للبحث العلمي متخصّصة في تثمين ثروات الصحراء و37 مركزا للتكوين المهني بالقطاعين العام والخاص في اختصاصات متعددة. كما يتوفر به 15 مركب طفولة و4 مراكز الإعلامية الموجهة للطفل و02 مراكز مندمجة للشباب والطفولة ومركز اصطياف للأطفال و64 مكتبة عمومية و12

مسرحا و28 دار ثقافة و5 متاحف عمومية و14 متحفا خاصا و73 دار شباب و7 مراكز اصطياف وتخييم و43 نادي شباب ريفي و28 قاعة رياضية و59 ملعبا رياضيا إلى جانب 252 جمعية رياضية مدنية و124 مهرجانا ثقافيا.

وفي المجال الصحي، يوجد بالإقليم مستشفيان جامعيان بكل من قابس ومدنين ومستشفيات جهوية بتطاوين وقبلي وحومة السوق وجرجيس وبن قردان و12 مستشفى محلي بغمراسن ورمادة والمطوية والحامة ومطماطة ومارث وسوق الأحد ودوز الشمالية والفوار وبني خداش وسيدي مخلوف وميدون و339 مركزا للصحة الأساسية، غير أن هذه المرافق الصحيّة تتطلب التهيئة وتوفير التجهيزات وتدعيمها بطب الاختصاص.

أما في مجال الرعاية والإحاطة الاجتماعية، يتوفر بالإقليم 37 مركزا محليا للعمل الاجتماعي و36 جمعية اجتماعية و48 مؤسسة تأطير.

وفي مجال التشغيل، بلغت نسبة النشاط بالإقليم 46,3% مقابل 48,1% على المستوى الوطني، حسب نتائج التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024. وتتوزع هذه النسبة حسب الولايات إلى 44,8% بتطاوين و49,7% بقبلي و46,3% بقابس و45,6% بمدنين.

وقد بلغت نسبة البطالة بالإقليم الخامس 19,5% سنة 2024، وتتوزع حسب الجنس إلى 10,9% للذكور و37,0% للإناث. ويبين الجدول التالي تطور توزيع نسب البطالة حسب الجنس والولاية بين سنتي 2014 و2024:

توزيع نسبة البطالة حسب الجنس والولاية بالإقليم الخامس

الولاية	نسبة البطالة سنة 2014 %			نسبة البطالة سنة 2024 %		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
قابس	12,5	37,1	19,1	13	37	21
مدنين	8,9	34,9	15,1	9	35	17
تطاوين	19,8	48,2	27,1	15	45	24,8
قبلي	13,6	41,2	21,0	9	37	18,7

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء نتائج التعداد العام للسكان والسكنى لسني 2014 و2024

وفي المجال البيئي، تشهد مناطق الإقليم الخامس مشاكل بيئية متعددة، أبرزها تلوث الهواء والمياه والاستغلال المفرط للموارد المائية السطحية والعميقة وخاصة بولاية قبلي حيث تتجاوز هذه النسبة 220 %. كما يشهد الوضع البيئي تدهورا ملحوظا خاصة بولاية قابس، نظرا لما يفرزه نشاط الصناعات الكيميائية من تلوث هوائي وبحري يستدعي إيجاد الحلول الضرورية وإلى أزمة التصرف في النفايات التي تمس جل مناطق الإقليم مما أدى إلى تدهور بيئي بأبرز المواقع السياحية به خاصة بجزيرة جربة.

كما تعاني سواحل الإقليم من تضرر عدد من شواطئه من الانجراف إضافة إلى تزايد وتيرة وفترات الجفاف والرياح الرملية التي تهدد المناطق الصحراوية والواحات.

4. تطور الاستثمار بعنوان الفترة 2021-2025

قدّرت الاستثمارات الجملية المنجزة بالإقليم الخامس على امتداد الفترة 2021-2025 بـ 5207,38 مليون دينار محققة نسبة إنجاز جملية بـ 73.4 %مقارنة بالاستثمارات المبرمجة خلال نفس الفترة:

حوصلة الاستثمارات المنجزة خلال الفترة 2021-2025

الوحدة: مليون دينار

المتدخل	الاستثمارات المبرمجة	الاستثمارات المنجزة	نسبة الإنجاز(%)
القطاع العام	2944,16	2043,02	69,4
القطاع الخاص	4153,71	3164,36	76,2
المجموع	**7097,87**	**5207,38**	**73,4**

وقد بلغت نسبة إنجاز الاستثمارات العمومية 69,4 %، وحظيت قطاعات الانتاج بأكثر من 31 % من جملة الاستثمارات المنجزة منها 22% بقطاع الفلاحة و7 % بقطاع الصناعة، ثم قطاع البنية الاساسية بما يفوق 25%، فالقطاعات الاجتماعية بنسبة 18,2 % (التربية بـ4,2% والتعليم العالي والتكوين المهني بـ 4 % والصحة بـ 3 % والبقية للقطاعات الاجتماعية الاخرى). وحظي قطاعي النقل والبيئة على التوالي بـ 4,3 و4,1 % من جملة الاستثمارات.

وبلغت الاستثمارات الخاصة المنجزة بالإقليم الخامس حوالي 3.164 مليون دينار خلال الفترة 2021–2025، أي بنسبة إنجاز تقدر بـ 76,2% من جملة الاستثمارات المبرمجة. وقد توزعت هذه الاستثمارات بين قطاع السكن بنسبة 57,8% والقطاعات المنتجة بنسبة 42,2%. وتجدر الإشارة إلى أن قطاعي السياحة والخدمات يستأثران بحوالي 41,7% من إجمالي استثمارات القطاعات المنتجة بالإقليم، يليه قطاع الفلاحة والصيد البحري بنسبة 33,6% ثم قطاع الصناعة بنسبة 24,8%. كما تم إحداث 48 شركة أهلية خلال الفترة نفسها، دخلت منها 11 شركة في طور النشاط في قطاعات عديدة.

I. الإمكانيات والفرص المتاحة

يزخر الإقليم الخامس بقاعدة متينة من الإمكانيات والفرص التي تؤهله للاضطلاع بدور محوري في دفع الديناميكية الاقتصادية وتعزيز الاندماج الوطني والإقليمي.

1. الإمكانيات:

- موقع إستراتيجي محوري يربط التراب الوطني بالبلدان المجاورة ومنفتح على الخارج.
- واجهة بحرية متوسطية على امتداد 640 كلم تعتبر منافذ بحرية هامة للتجارة والصيد البحري.
- شريط حدودي ممتد على طول 895 كلم منها 461 كلم مع ليبيا الذي يحتوي على معبرين حدوديين (راس الجدير وذهيبة) و434 كلم مع الجزائر.
- 02 موانئ تجارية بكل من قابس وجرجيس.
- 02 مطارات دولية بكل من جربة وقابس ومطار عسكري برمادة تم إقرار فتحه للطيران المدني.
- مناطق صناعية مهيأة وفضاء للأنشطة الاقتصادية بجرجيس والمنطقة الحرة للأنشطة التجارية واللوجستية بن قردان.
- طاقات شبابية وموارد بشرية كفأة وقطب جامعي يضم 22,6 ألف طالب.
- مخزون متنوع من المواد الإنشائية على غرار الرخام والطين والرمال والأملاح الطبيعية بالسباخ وبشط الفجيج وشط الجريد (أملاح الصوديوم، ...) والجبس المتواجد بكميات هامة.
- مخزون تراثي وجيولوجي هام ومتنوع وتعدّد المعالم الأثرية وتنوع الفضاءات الطبيعية على غرار القصور الصحراوية والقرى الجبلية والمحميات الصحراوية.

2. الفرص

- أقطاب إقتصادية متنوعة قابلة للتطوير: القطب السياحي جربة جرجيس، قطب الفلاحة الجيوحرارية بقابس وقبلي، قطب لإنتاج التمور بقبلي، قطب الصناعات الكيميائية بقابس، قطب الصناعة التحويلية للمواد الإنشائية بتطاوين، قطب الصناعة التحويلية الغذائية بمدنين.
- منظومات إقتصادية واعدة: التمور، الزياتين، الرمان، اللحوم الحمراء والصيد البحري.
- طاقات متجددة هامة (طاقة شمسية ورياح).
- التحول التكنولوجي والرقمي والتطور الحاصل بتقنيات التواصل.
- موارد بشرية كفأة وقطب جامعي هام ومؤسسات عريقة في البحث العلمي والفني على غرار معهد المناطق القاحلة وفرع معهد الزيتونة وفرع المعهد الوطني لعلوم وتكنولوجيا البحار والمركز الفني للزراعات المحمية الجيوحرارية.

II. أهم الإشكاليات التنموية

1. الإشكالية التنموية العامة:

يشكو الإقليم من اختلال تنموي وهشاشة هيكلية في نسيجه الاقتصادي، مما أدى إلى محدودية قدرته على خلق فرص العمل وتحقيق التنمية المتوازنة والشاملة بمختلف مناطقه وضاعف الضغوطات على الموارد الطبيعية وعمق الاختلالات البيئية، وهو ما حدّ من جاذبية الإقليم للاستثمار الداخلي والخارجي.

2. الإشكاليات الخصوصية:

- وجود إخلالات هيكلية متداخلة على المستوى الاقتصادي، أبرزها غياب التكامل والاندماج الاقتصادي بين مختلف مناطق الإقليم الخامس رغم انتمائها إلى نفس المجال الجغرافي ونفس النسيج الاجتماعي، وهو ما حدّ من إمكانات التكامل الإنتاجي بين مناطق الإقليم. كما أن تطوّر الإنتاج الفلاحي لم يواكبه تحسّن في التصدير على غرار التمور وزيت الزيتون والرمان ومنتوجات الصيد البحري، مما أفرز صعوبات مالية لدى المنتجين الفلاحيين والبحارة ووحدات التحويل. كما تفاقمت ظاهرة التجارة الموازية والاقتصاد غير المنظم خاصة بولاية مدنين، بالإضافة إلى ضعف استغلال المشاريع الكبرى المحدثة منذ سنوات، مثل فضاء الأنشطة الاقتصادية بجرجيس والمنطقة الصناعية بالقطب التكنولوجي للجنوب بمدنين، إلى جانب محدودية مردودية الموانئ التجارية، سواء من خلال اقتصار نشاط ميناء قابس على تصدير الصناعات الكيميائية وغياب دوره في نشاط الحاويات، أو من خلال ضعف نسبة استغلال ميناء جرجيس التي لا تتجاوز 30% من طاقة استيعابه. كما يتسم النشاط الاقتصادي بالإقليم عموما بالتركيز على استخراج المواد الأولية دون إضفاء القيمة المضافة عليها، وبهيمنة أنشطة أحادية الطابع وضعف التنويع القطاعي في بعض ولايات الإقليم، لا سيما ولاية قبلي التي يقتصر نشاطها أساسا على التمور والسياحة الصحراوية. وقد أسهمت هذه الإخلالات مجتمعة في ارتفاع نسب البطالة خاصة بولاية تطاوين وفي صفوف النساء بمختلف ولايات الإقليم.
- محدودية التجهيزات والمرافق الجماعية والبنية الأساسية المنتجة، إلى جانب اختلال منظومة النقل البري، ساهمت في تدني المؤشرات التنموية بالإقليم، إذ تمثل الصبغة الاشتراكية للأراضي عائقا فعليا أمام إنجاز المشاريع، في ظل عدم تحيين الإطار التشريعي المنظم لها وتعقيد إجراءات تغيير صبغة الأرض وهو ما يحد من فرص الاستثمار ويؤدي إلى تعطّل أو تأخير تنفيذ عديد البرامج التنموية. كما يعاني قطاع النقل من ضعف البنية التحتية الرابطة بين الولايات وتقادم أسطول النقل العمومي للمسافرين مما أسفر عن التخلي عن عدد من الخطوط المنتظمة بين المدن وحدوث اضطرابات متكررة في النقل المدرسي والجامعي فضلا عن تراجع جودة الخدمات المقدّمة. ويضاف إلى ذلك افتقار الجماعات العمومية المحلية لمدخرات عقارية كافية إلى جانب طول وتعقّد إجراءات تحويل الملكية وهو ما يحدّ من قدرتها على إنجاز المرافق والتجهيزات الجماعية والاستجابة لحاجيات التنمية المحلية.
- إشكاليات بيئية وعمرانية وذلك بتداخل الضغوط الطبيعية والبشرية المتزايدة، حيث يشهد الشريط الساحلي هشاشة متنامية نتيجة الضغط المكثف للأنشطة الاقتصادية وتزايد الطلب على الخدمات الاجتماعية. كما أدى الاستغلال المفرط للموارد المائية السطحية والعميقة إلى جانب التوسع غير المنظم للمناطق السقوية إلى تفاقم الضغوط على المخزون المائي وتهديد ديمومته. ويضاف إلى ذلك ما تعانيه الجهة من هشاشة بيئية متفاقمة تتجلى في التلوث الصناعي والتصحر وندرة المياه واستنزاف الموارد الطبيعية وخاصة الموارد المائية. وعلى الصعيد العمراني لم تواكب أمثلة التهيئة العمرانية نسق التوسع الحضري المتسارع، مما أفرز إشكاليات بيئية واجتماعية متراكمة أثّرت سلبا على جودة العيش والتوازن العمراني.
- نقص الموارد البشرية وضعف نسب التأطير بمختلف المؤسسات والإدارات العمومية الجهوية والمحلية وغياب تمثيليات محلية لبعض المصالح الجهوية في عديد المعتمديات وكذلك في المستويات الجهوية بالولايات بالنسبة لبعض المؤسسات العمومية على غرار مركز النهوض بالصادرات والوكالة العقارية الصناعية والوكالة الوطنية لحماية المحيط ووكالة التصرف في النفايات والوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة وإدارة المياه العمرانية والوكالة الوطنية لحماية التراث وغيرها.

III. الأهداف الرئيسية والأولويات التنموية

ترمي الأهداف الاستراتيجية التنموية للإقليم الخامس إلى إرساء اقتصاد إقليمي أكثر تنوعا وتنافسية يقوم على إعادة هيكلة قطاعات الإنتاج وتعزيز القيمة المضافة ودعم الاستثمار الخاص والارتقاء بجاذبية المجال الاقتصادي بما يضمن خلق فرص التشغيل وتحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية. كما ترتكز هذه التوجهات على تثمين الموارد الطبيعية والصحراوية ودعم الفلاحة والسياحة البديلة وتعصير البنية الأساسية واللوجستية بما يعزز اندماج الإقليم في سلاسل القيمة والأسواق الوطنية والدولية ويؤهله للتكيف مع التحديات المناخية والاقتصادية خلال الفترة 2026-2030.

1. الرؤية التنموية:

تحقيق مسار تنموي متطور يثمّن الموارد والثروات المتاحة ويمكن من بناء اقتصاد متنوع يخلق الثروة ويوفر الرفاه الاجتماعي ويعتمد على تهيئة مجالية وعمرانية متوازنة وبنية تحتية متطورة تساعد على اندماج الإقليم وانفتاحه على محيطه الوطني والدولي ويراعي المحافظة على البيئة والتأقلم مع تأثيرات العوامل المناخية.

2. الأهداف الرئيسية:

في إطار تحقيق الرؤية التنموية للإقليم في مختلف أبعادها، تم وضع مجموعة من الأهداف التي ترمي إلى دفع الحركية الاقتصادية للإقليم وتكريس الاندماج الاجتماعي وتنمية رأس المال البشري وحسن توظيف الموارد الطبيعية وحماية المحيط.

الهدف الأول: إرساء قطب اقتصادي مندمج ومتطور

يرمي هذا الهدف إلى إرساء مجال اقتصادي متكامل وقادر على خلق الثروة وفرص الشغل عبر اعتماد تهيئة ترابية مندمجة وتعصير البنية التحتية وشبكات النقل وتنمية نسيج اقتصادي متنوع ومصدّر بما يعزز تنافسية الإقليم ويرسخ دوره كقطب اقتصادي منفتح ومندمج في محيطه الوطني والإقليمي. ويتجسد ذلك من خلال تحقيق الأولويات التالية:

تهيئة ترابية مندمجة وبنية أساسية متطورة وذلك من خلال:

- وضع رؤية إستراتيجية شاملة ترتكز على التخطيط الإستراتيجي باستعمال الوسائل والأدوات الضرورية كالأمثلة التوجيهية مع اعتماد الحوكمة الرشيدة والمنهج التشاركي.
- تعزيز المراكز العمرانية الكبرى بالإقليم بالمرافق الأساسية الضرورية التي من شأنها أن تحسن مستوى العيش وإدماج الأحياء الشعبية بمحيطها العمراني بتنفيذ مشاريع خصوصية.
- تعزيز الاندماج الترابي بين مختلف ولايات الإقليم مع الحرص على توزيع سكاني أكثر توازنا وذلك بهدف تثمين جميع المقومات التي يمتلكها الإقليم والاستغلال الأمثل لكل ثرواته وميزاته التفاضلية.
- الرفع من نجاعة التخطيط العمراني للتحكم في توسع المناطق الحضرية ووضع خطط للحماية من الفيضانات لعدد من المدن.
- تعزيز شبكة الطرقات وتعصيرها والربط بشبكة السكة الحديدية داخل الإقليم وتأمين الربط بين مختلف المناطق ومواقع الإنتاج وتأهيل منظومتي النقل البحري والنقل الجوي وتطوير الخدمات الاتصالية والمعلوماتية.
- تأمين التزويد المنتظم لجهات الإقليم بمياه الشراب وتحسين نوعيتها وتحسين مردودية شبكات المياه وتدعيم استعمال الموارد المائية غير التقليدية وتحلية المياه المالحة ومياه البحر باستعمال الطاقات المتجددة.
- تحسين الربط بشبكة التطهير والمعالجة الثلاثية للمياه المعالجة من خلال تقنيات الترشيح.
- تعميم شبكات الاتصالات (الأنترنت، الهاتف) وتوفير التغطية لكل المناطق.

تطوير المنظومات الاقتصادية وحلقات الإنتاج وتثمين ثروات الصحراء وذلك عبر:

- النهوض بالقدرة التنافسية بتحسين جودة المنتجات المحلية وتنمية صادراتها وتنويع أسواق الترويج ووضع خطط تسويقية لترويج المنتجات الرئيسية بالإقليم خاصة منها التمور وزيت الزيتون والرمان واللحوم الحمراء والمنتوجات الثانوية الحيوانية.
- تنمية البحث العلمي بهدف تطوير منتوجات جديدة وتنويع قطاعات الإنتاج، والنهوض بالجودة وتطوير وتركيز علامة الإقليم الخامس للمنتوجات.
- حماية المراعي وتوظيف المساحات الشاسعة المتوفرة بعمق الصحراء من خلال إحداث المسالك ونقاط المياه وإقامة المظلات لتوجيه المزيد من قطعان الماشية نحو هذه المراعي وتركيز إشارات ضوئية عمودية لتحديد مواقع آبار الماء بالصحراء.
- استغلال وتثمين المواد الإنشائية على غرار الحجارة الرخامية والجبس والرمل السيليسي والطين والأملاح.
- تثمين وتطوير الطاقات المتجددة مثل طاقة الرياح والطاقة الشمسية والعمل على إحداث محطات صغيرة في مجال التنوير وضخ المياه لتلبية حاجيات المتساكنين في القرى والتجمعات النائية وفي الواحات الجديدة الممكن إنجازها في عمق الصحراء.
- العمل على إحداث محطات كبرى لإنتاج الطاقة الشمسية للاستغلال الوطني وللتصدير.
- تدعيم القطاع السياحي وتحسين مردوديته ووضع خطة عملية لتنويع المنتوج وإثرائه بالنهوض خاصة بالأنماط الجديدة كالسياحة الريفية والاستشفائية والجبلية والصحراوية والجيولوجية وسياحة المؤتمرات والسياحة الرياضية.
- تنويع الصادرات من خلال خلق المناخ الملائم للتصدير بتوفير الخدمات اللوجستية الناجعة وتدعيم المؤسّسات الصغيرة المصدرة ولا سيما من خلال المرافقة والتشجيع على الانفتاح على الأسواق الخارجية.
- العمل على إدماج الاقتصاد الموازي والتشغيل الهش ضمن الدورة الاقتصادية المهيكلة في إطار المنطقة الحرة للأنشطة التجارية واللوجستية بن قردان.
- ضبط رؤية إستراتيجية لتأهيل المنشآت الكبرى (المجمع الكيميائي، المؤسسات البترولية والموانئ التجارية) وتهيئة الفضاءات المحاذية لها.
- دعم هياكل المساندة من خلال رقمنة مختلف الخدمات الإدارية المقدمة للباعثين وتشبيكها ومزيد تيسير إجراءات دفع الاستثمار وبعث المشاريع.
- تكوين وتأهيل الشباب والفئات الهشة بالمناطق الصحراوية (المرأة، ذوي الاحتياجات الخصوصية) لتشجيعهم على المبادرة الخاصة الفردية والجماعية وإدماجهم في الدورة الاقتصادية.
- الاستفادة من فرص وآليات التعاون مع ليبيا والجزائر في المجال التجاري والعمل على توسيعه ليشمل المجال الصناعي والخدماتي وذلك من خلال إرساء تظاهرة دولية مشتركة تنظم بصفة دورية بجهات الإقليم.
- إرساء منصة اقليمية رقمية للتواصل المستمر مع التونسيين المقيمين بالخارج للتعريف بالحوافز والامتيازات الممنوحة من طرف الدولة وتشجيعهم على الاستثمار وبعث المؤسسات بالإقليم وتشريكهم في الشأن التنموي.

ولتحقيق هذا الهدف من المبرمج إنجاز جملة من المشاريع منها توسعة محطات تحلية مياه البحر بكل من الزارات وجربة وإحداث محطة لتحلية المياه الجوفية بن قردان، إلى جانب تهيئة المنطقة السياحية الاستشفائية بالخبايات والمنطقة السياحية بشط الحمروني بقابس وتجهيز المحطة السياحية بياش بتطاوين بالشبكات العمومية وتحسين البنية التحتية للمنطقة السياحية قصر غيلان بقبلي.

وعلى مستوى البنية التحتية والنقل تمت برمجة تهيئة وتجهيز مينائي جرجيس وقابس وإرساء المناطق اللوجستية بكل من بوشمة وجرجيس والشروع في استكمال الدراسات التنفيذية واقتناء العقارات اللازمة الخاصة بمضاعفة الطريق الوطنية رقم 15 والطريق الوطنية رقم 16 وإنجاز جسر الجرف -أجيم. هذا إضافة إلى دراسة مد السكة الحديدية من قابس إلى مدنين وتطاوين وربطها بميناء جرجيس وفتح وإحداث الطريق الصحراوية الرابطة بين تطاوين وقبلي مرورا بمناطق برمة وتنبيين وجبيل والمحدث والفوار علاوة على تأهيل المعبر الحدودي برأس جدير بن قردان.

كما سيتم إحداث سوق كبرى للتمور بقبلي وتهيئة 1000 هك من المناطق السقوية بمنطقة برج بورقيبة بولاية تطاوين (القطب الواحي).

الهدف الثاني: تحقيق العدالة الاجتماعية وتعزيز الإدماج الاجتماعي والارتقاء بمؤشرات التنمية البشرية

يتمثل هذا الهدف في إرساء تنمية بشرية شاملة وعادلة وضمان تكافؤ الفرص وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية بما يكفل تحسين ظروف العيش وتعزيز الاندماج الاجتماعي والارتقاء بجودة الخدمات الأساسية لفائدة جميع فئات المجتمع خاصة الفئات الهشة والمناطق الأقل حظا وذلك من خلال تحقيق الأولويات التالية:

تطوير منظومات الموارد البشرية من خلال:

- تطوير المؤسسات التربوية وتعزيزها بإحداثات جديدة وتكثيف العناية بمنظومة التربية ما قبل المدرسية وتوفير رياض الأطفال وإحداث فضاءات الطفولة المبكرة بمؤسسات التنشيط التربوي والاجتماعي خاصة بالأرياف والنهوض بالأنشطة العلمية والثقافية والرياضية والبيئية بالوسط المدرسي.
- تأهيل وتدعيم منظومة التكوين المهني في إطار بعد إقليمي للسياسة التكوينية بما يضمن التناغم بين متطلبات التشغيل ومستلزمات التكوين ويوفر الظروف الملائمة للمتكونين والمكونين على حد السواء.
- تطوير المنظومة الشبابية والرياضية ومعالجة الظواهر والسلوكيات المهددة.

حماية اجتماعية شاملة من خلال:

- إقرار برامج خصوصية للنهوض بالمرأة الريفية والتقليص من نسبة الأمية لدى النساء والحد من نسبة البطالة لديها وخاصة لدى خريجات التعليم العالي.
- التقليص من الفوارق والتفاوت التنموي بين الولايات والمعتمديات بتنفيذ برامج خصوصية لفائدة المناطق الأقل حظا بما يساعد على تثمين الموارد والثروات المتاحة وتقريب الخدمات من المستفيدين وضمان جودة الحياة.
- إيلاء العائلات المعوزة ومحدودة الدخل والفئات المهمشة عناية خاصة لصون كرامتها وتحسين ظروف عيشها.
- تطوير القطاع الصحي بما يساعد على تقريب الخدمات إلى متساكني الإقليم وتمكين مواطنيه من حقهم في خدمات صحية متطورة عبر العناية بالبنية الأساسية للقطاع وتعزيز نسيجها وتوفير الإطار الطبي المختص وشبه الطبي والفنيين بالعدد الكافي بمختلف المؤسسات الصحية واقتناء التجهيزات الطبية الضرورية إلى جانب النهوض بالخدمات الصحية في المناطق الداخلية.
- الارتقاء بنسبة الربط بشبكة التطهير والعمل على تعزيز التدخلات الخصوصية لفائدة التجمعات السكنية الكبرى بالوسط الريفي.
- توفير السكن اللائق للفئات المحدودة ومتوسطة الدخل وذلك بتدعيم التدخل في مستوى برنامج السكن الاجتماعي وتوفير السكن الاقتصادي وتهيئة المقاسم السكنية.

ولتجسيم هذه الأولويات تمت برمجة مراكز للتكوين المهني بمختلف ولايات الإقليم وتحديث المركز القطاعي للبناء والتنقيب بقابس ومركز التكوين والتدريب المهني بمدنين. وفي مجال التعليم العالي سيتم بناء 05 مقرات لمؤسسات التعليم العالي بقابس ومدنين وبناء 3 مبيتات جامعية بكل من قابس ومدنين وتطاوين بالإضافة إلى صيانة وتأهيل وتوسيع المؤسسات الموجودة.

كما سيتم إحداث مركز دولي للرياضات البحرية بولاية مدنين وبناء 03 مسارح للهواء الطلق بكل من قابس والحامة وتطاوين وإحداث مركز تقديمي للتراث غير المادي بمدنين ومركز تقديمي لتراث وتاريخ الجهة بين قردان ومتحف الحركة الوطنية بالحامة وتأهيل متحف العادات والتقاليد بقابس. كما تمت برمجة إحداث قطب للأمراض السرطانية بقابس إضافة إلى تهذيب 33 حيّا بمناطق مختلفة بالإقليم بما يساهم في تحسين إطار الحياة بهذه الأحياء.

الهدف الثالث: توظيف أمثل للموارد الطبيعية والمحافظة على البيئة

يرمي هذا الهدف إلى حسن التصرف في الموارد الطبيعية وحماية المنظومات البيئية بما يضمن التوازن بين متطلبات التنمية الاقتصادية ومقتضيات المحافظة على البيئة وتحسين جودة الحياة للأجيال الحالية والقادمة.

التصرف الرشيد في الموارد وحسن توظيفها وذلك عبر:

- التقليص من نسبة ضياع المياه بالمناطق السقوية عبر إعادة تأهيل المنشآت المائية والرفع من قدرة المجامع المائية الناشطة في المجال والتشجيع على استعمال تقنيات الاقتصاد في المياه.
- الحد من التوسع العشوائي للمناطق السقوية وإيجاد الحلول الملائمة للمناطق الموجودة قصد دمجها في الدورة الاقتصادية ومضاعفة المساحات المخصصة للزراعات البدرية واستغلال الإمكانيات المتاحة في مجال الفلاحة البيولوجية.
- مقاومة ظاهرة التصحر والحد من الانجراف المائي والانجراد الهوائي للتربة وتقدم زحف الرمال للمحافظة على الأراضي الزراعية وحماية التربة بالرفع من مساحات الغطاء النباتي وتعبئة مياه السيلان وتثبيت الكثبان الرملية.
- استعمال التقنيات الحديثة في تربية الأحياء البحرية ومقاومة الاستغلال المفرط للثروات السمكية بتشديد المراقبة والعمل على إعادة التوازن للنظام البيئي بخليج قابس وبحيرتي بوغرارة والبيبان.
- ترشيد استعمال الطاقة الكهربائية والعمل على استغلال الميزات المناخية في النهوض بالطاقات المتجددة وتشجيع المستثمرين ورجال الأعمال على الاستثمار في هذا القطاع الواعد.

الحد من التلوث وحماية البيئة وذلك من خلال:

- معالجة منظومات التصرف في النفايات والفضلات المنزلية وفضلات مواد البناء وما شابهها.
- التدخل في تهيئة المساحات الخضراء والمنتزهات بكافة المناطق بما يساعد على الرفع من جاذبية المجال.
- التقليص من الانبعاثات الغازية والحد من سكب الفوسفوجيبس في البحر للحد من التلوث الناجم عن نشاط الصناعات الكيميائية بقابس.
- تعزيز حماية المناطق البيئية الحساسة والعناية بالمحميات الموجودة بالإقليم.

ولتجسيم هذه الأولويات، تمت برمجة جملة من المشاريع ترتكز أساسا على تعزيز التصرف الرشيد في الموارد المائية الجوفية وإحداث وتعويض آبار عميقة للري وتجهيز نقاط المياه بالطاقة الشمسية إلى جانب إعداد منظومة رقمية متكاملة وتركيز إشارات ضوئية عمودية تعمل بالطاقة الشمسية لتحديد مواقع آبار المياه بالمناطق الصحراوية. وتشمل التدخلات كذلك إنجاز وحدات لمعالجة وتثمين النفايات المنزلية والمشابهة بولايات قبلي وقابس ومدنين.

IV. برنامج الاستثمار خلال المخطط 2026-2030

في إطار تجسيد الرؤية والأهداف الاستراتيجية والأولويات التنموية للإقليم الخامس، تمت برمجة 2629 مشروعا بكلفة جملية تقدّر بحوالي 13452 مليون دينار من بينها 6348 مليون دينار مبرمجة خلال فترة المخطط 2026–2030. وتشمل 757 مشروعا متواصلا باستثمارات تُقدّر بـ 2273 مليون دينار.

وتمثل المشاريع المحلية 73% من العدد الجملي للمشاريع تليها المشاريع الجهوية بـ21%. أما من حيث حجم الاستثمارات المبرمجة، تمثل المشاريع الجهوية 40% من جملة الاستثمارات، تليها المشاريع المحلية بـ 28% ثم المشاريع الوطنية بـ 16% والمشاريع الإقليمية بـ 16%.

صنف المشروع	عدد المشاريع	الكلفة التقديرية (م د)	الاستثمارات (م د)
محلي	1 909	2 697	1 751
جهوي	548	5 305	2 540
إقليمي	87	2 600	1 017
وطني	85	2 849	1 039
المجموع العام	2 629	13 452	6 348

أما من حيث التوزيع القطاعي فتمثل مشاريع التجهيزات الجماعية 53% من العدد الجملي للمشاريع و26% من جملة الاستثمارات ومشاريع البنية الأساسية والخدمات 36 % من عدد المشاريع و48% من جملة الاستثمارات، ثم مشاريع الفلاحة والصيد البحري بـ 10 % من عدد المشاريع و16% من جملة الاستثمارات.

القطاع	عدد المشاريع	الكلفة التقديرية (م د)	الاستثمارات (م د)
البنية الأساسية والخدمات	936	6 305	3 051
التجهيزات الجماعية	1 406	3 214	1 654
الصناعة والصناعات غير المعملية	32	1 721	641
الفلاحة والصيد البحري	255	2 212	1 002
المجموع العام	2 629	13 452	6 348

ولاية تطاوين

I. تقديم الولاية

1. الخصائص الجغرافية:

تضم ولاية تطاوين 8 معتمديات وهي غمراسن وذهيبة والصمار وتطاوين الجنوبية وتطاوين الشمالية والبئر الأحمر ورمادة وبني مهيرة و7 بلديات و64 عمادة. وتقع في الجنوب الشرقي من البلاد التونسية تحدها من الشرق ومن الشمال ولايتي مدنين وقبلي ومن الغرب الجزائر ومن الجنوب ليبيا. وهي الولاية الأكبر مساحة بالبلاد، إذ تقدّر بـ 38889 كلم^2 وهو ما يمثل 50% من مساحة الإقليم الخامس و23,8% من المساحة الجملية للبلاد. وتتوزع هذه المساحة إلى أراضي فلاحية ومراعي بنسبة 44% وأراضي غير فلاحية أهمها المنطقة ذات الطابع الصحراوي.

وتنقسم الولاية إلى 4 مناطق تشمل المنطقة الصحراوية التي تتميز بشساعة المساحة وضعف الكثافة السكانية واحتوائها على موارد مائية جوفية هامة وموارد بترولية وغازية توفر حوالي 60% من الإنتاج الوطني من البترول والغاز ومنطقة الظاهر التي تمثل أكبر المراعي الطبيعية بالجهة حيث تمتد على مساحة تقدر بـ 900 ألف هك والمنطقة الجبلية وهي إمتداد لسلسلة جبال مطماطة والتي تضم أقدم المراكز الحضرية التي عرفتها الجهة في شكل قرى جبلية تتعاطى الفلاحة الصغرى وتربية الماشية بالإضافة إلى منطقة الجفارة التي تمثل أهم منطقة للاستغلال الفلاحي بالجهة باعتبار ما تتوفر بها من مساحات هامة قابلة للتشجير والري وسهول صالحة للزراعات الكبرى في السنوات الممطرة.

وتزخر ولاية تطاوين بالعديد من الموارد الطبيعية الهامة التي تخص القطاع الفلاحي على غرار الموارد المائية حيث يقدر المخزون المائي بحوالي 92,54 مليون متر مكعب قابلة للاستغلال والأراضي الصالحة للفلاحة بمساحة 1,7 مليون هك موزعة إلى مراعي تمتد على مساحة 1,5 مليون هك وأراضي صالحة للزراعة بمساحة 200 ألف هك. هذا بالإضافة إلى المواد الإنشائية على غرار الجبس والرخام أو الحجر الرخامي والطين والحجارة الصلبة والرّمال والأملاح الطبيعية وتحتوي على موارد بترولية وغازية هائلة.

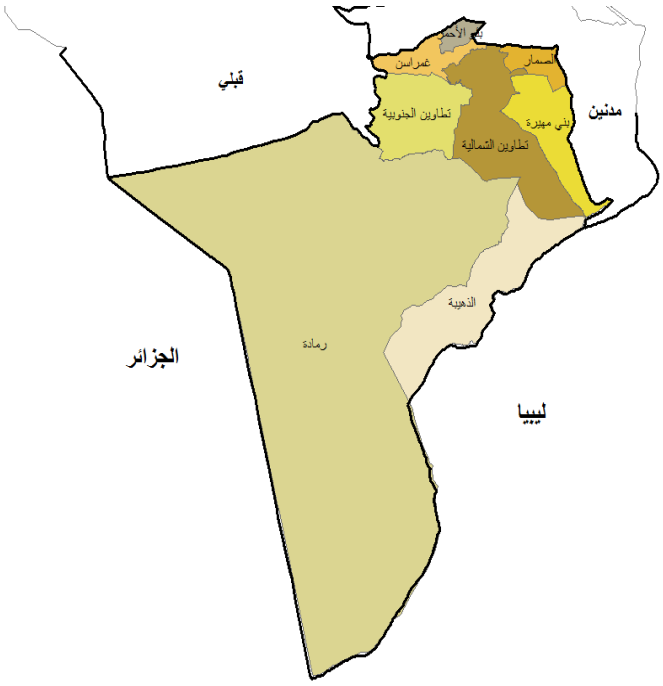

2. الخصائص الديمغرافية:

حسب نتائج التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024 تعد ولاية تطاوين 162654 نسمة وهو ما يمثل 13% من عدد السكان بالإقليم الخامس و1,3% من مجموع السكان على المستوى الوطني. وتتميز الولاية بضعف الكثافة السّكانية (4 ساكن في الكلم^2). وتقدر النسبة السنوية للنمو الديمغرافي بالولاية بـ 0,85% خلال الفترة 2014-2024 مقابل 0,87% على المستوى الوطني، حيث شهدت تحسنا بعد أن كانت 0,4% خلال الفترة 2004-2014. وتراجعت نسبة فئة الشباب أقل من 35 سنة من مجموع السكان إلى 52,8% مقارنة بسنة 2014 (بـ 61%)، مقابل إرتفاع نسبة الفئة العمرية (60 سنة فما فوق) وذلك من 12% سنة 2014 إلى 15,3% سنة 2024. وقد بلغ عدد الأسر 41368 أسرة بمعدل 3.93 لحجم الأسرة مقابل بـ 3,74 بالإقليم الخامس و3,45 على المستوى الوطني. كما تتميّز ولاية تطاوين بوجود عدد هام من أبنائها بالخارج المقدر بحوالي 40 ألف مهاجرا حسب ديوان التونسيين بالخارج.

كما بلغت نسبة السكان بالوسط الحضري بالولاية 59% مقابل 72% على المستوى الوطني، وهو ما يعكس محدودية مستوى التحضّر مقارنة بالمعدّل الوطني. وتعدّ مدينة تطاوين الفضاء الحضري الرئيسي بالولاية، إذ تستقطب حوالي 71% من إجمالي سكان الوسط الحضري. في المقابل، تتكوّن الشبكة الحضرية من عدد محدود من المدن الصغرى ذات إشعاع محلي، على غرار غمراسن والبئر الأحمر والصمار وبني مهيرة ورمادة وذهيبة.

وقد سجلت الولاية خلال الفترة 2019-2024 صافي هجرة داخلية سلبي قدره 872 - ساكن وصافي هجرة خارجية سلبي قدره 3736- ساكن.

3. الخصائص الاقتصادية والاجتماعية:

أمكن لولاية تطاوين بحكم تعدد مواردها وثرواتها الطبيعية أن تبني قاعدة إقتصادية ترتكز أساسا على قطاع الطاقة، باعتبارها من أهم مناطق إنتاج النفط والغاز بالجنوب التونسي والصناعات التحويلية للمواد الإنشائية. كما تعتمد الولاية على الأنشطة الفلاحية ذات الطابع الرعوي والواحي، إلى جانب إمكانات واعدة في الصناعات الاستخراجية والطاقات المتجددة. وتمثّل التجارة الحدودية والخدمات المرتبطة بها مورد رزق هام لجزء من السكان، في حين يظلّ نشاط القطاع الصناعي محدودا ويستدعي مزيد الدعم لتنويع القاعدة الاقتصادية وتعزيز فرص التشغيل والتنمية. وتحتل ولاية تطاوين سنة 2024 المرتبة الثالثة عشر وطنيا من حيث مؤشر التنمية الجهوية.

تتوفر بالولاية بنية أساسية تعليمية وتكوينية تحتوي على 147 مؤسسة للتعليم الأساسي والثانوي، ومؤسستين للتعليم العالي، إضافة إلى فرع لمعهد المناطق القاحلة المتخصص في تثمين ثروات الصحراء. كما تضم الولاية 27 مركزا للتكوين المهني في القطاعين العام والخاص وفي اختصاصات متعددة، إلى جانب 10 دور للشباب، و13 مكتبة عمومية، و6 دور ثقافة. وبخصوص الخدمات الصحية توجد بالولاية مستشفى جهوي ومستشفيان محليان و67 مركزا للصحة الأساسية توفر 256 سريرا.

وسجلت نتائج التعداد العام للسكان لسنة 2024 تراجعا في نسبة البطالة بالولاية خلال العشرية الأخيرة مع بقائها في مستويات مرتفعة، حيث انخفضت من 27,1% سنة 2014 إلى 24,8% سنة 2024. وتراجعت هذه النسبة من 19,8% إلى 15% لدى الذكور، ومن 48,2% إلى 45% لدى الإناث.

كما يبلغ عدد الأشخاص ذوي الاحتياجات الخصوصية بالولاية 3664 شخصا، من بينهم 2056 من الإناث، وهو ما يستدعي تعزيز برامج الإدماج الاجتماعي والإدماج الاقتصادي الموجهة لفائدتهم.

4. تطور الاستثمار بعنوان الفترة 2021-2025

بلغت جملة الاستثمارات المبرمجة للولاية خلال الفترة 2021-2025 للقطاع العام والخاص بـ 1505,23 مليون دينار أنجز منها 1245,86 مليون دينار أي بنسبة 82,77% وذلك كما يبنه الجدول التالي:

حوصلة الاستثمارات المنجزة خلال الفترة 2021-2025

الوحدة: مليون دينار

المتدخل	الاستثمارات المبرمجة	الاستثمارات المنجزة	نسبة الإنجاز(%)
القطاع العام	811,18	547,69	67,52
القطاع الخاص	694,05	698,17	100,59
المجموع	**1505,23**	**1245,86**	**82,77**

قدّرت الاستثمارات العمومية المنجزة بـ 547,69 مليون دينار أي بنسبة إنجاز بلغت 67,52% من الاستثمارات المبرمجة، حيث استقطبت القطاعات المنتجة 41,6 % من جملة الاستثمارات المنجزة و42,5 % لمجالات البنية الأساسية ثم 9,9 % بالقطاعات الاجتماعية و4,8 % بقطاع النقل و1,6 % لقطاع البيئة.

وبخصوص القطاع الخاص، فقد قدّرت الاستثمارات المنجزة بـ 698 مليون دينار موزعة بين قطاع السكن بنسبة 70,34 % والقطاعات المنتجة بنسبة 29,66%. وتجدر الإشارة إلى أنّ قطاع الصناعة يستأثر بحوالي 44% من إجمالي استثمارات القطاعات المنتجة، يليه قطاع الفلاحة بنسبة 42%، ثم قطاع الخدمات والسياحة بنسبة 14%.

II. الإمكانيات والفرص المتاحة

1. الإمكانيات:

- موقع جغرافي حدودي مع ليبيا والجزائر.
- مناخ الجهة يمكّن من تثمين الفلاحة البدرية والآخر فصلية هذا فضلا عن الآفاق الواعدة في مجال الفلاحة البيولوجية.
- مساحات شاسعة من الأراضي الفلاحية بالإضافة إلى توفر الموارد المائية بجنوب الولاية (92 مليون متر مكعب) يمكن استغلالها في تنمية النشاط الفلاحي وإيجاد موارد رزق ومواطن شغل قارة.
- موارد طبيعية هامة كالمواد الإنشائية والأملاح الطبيعية والحقول النفطية والغازية وموائد المياه المعدنية.
- مخزون هام من مادة الجبس والذي يعتبر ثاني مخزون في العالم بمدخرات هامة تمتد على طول 50 كلم وعرض 10 كلم وقدّرت هذه المدخرات بحوالي 65 مليار طن.
- ثروة حيوانية هامة تعد 534 ألف رأس من المجترات الصغرى و13ألف رأس من الإبل تمكن من إنتاج 4900 طن من اللحوم الحمراء و190 طن من لحوم الإبل.
- مساحات سقوية على مساحة 9760 هك تستغل أساسا في غراسة الزياتين التي تمتد على مساحة 4280 هك بالإضافة إلى 48600 هك من الزياتين حسب النمط البعلي.
- مخزون تراثي وجيولوجي هام ومعالم أثرية متعددة وفضاءات طبيعية متنوعة على غرار القصور الصحراوية والقرى الجبلية والمحميات الصحراوية.
- تؤمن الجهة قسطا هاما من الإنتاج الوطني للبترول وذلك من حقول البرمة وزار وجنين والمخروقة والعريش والوعرة.
- معهدين للتعليم العالي في إختصاص الفنون والحرف والدراسات التكنولوجية بالإضافة لوجود مؤسسة بحث علمي تتمثل في فرع لمعهد المناطق القاحلة بتطاوين.

2. الفرص:

- الموارد المائية المتوفرة بالمنطقة الصحراوية تمكن من إحداث مناطق سقوية عمومية.
- آفاق واعدة للاستثمار في الطاقة المتجددة (8 - 9 ساعات شمس/ اليوم).
- فرص واعدة في مجال استخراج وتحويل المواد الإنشائية (أحجار رخامية ورمال سيليسية وجبس وطين).

- آفاق واعدة في السياحة البديلة الصحراوية والجبلية وخاصة بعد تركيز الوجهة السياحية الظاهر وإحداث الحديقة الجيولوجية بالجنوب الشرقي.
- إمكانية بعث مشاريع بيئية هامة للحد من الآثار الناجمة عن العوامل المناخية (مشروع الحزام الأخضر الصحراوي بالجنوب التونسي).
- الإستثمار في التصرف في النفايات وفي المياه المستعملة المعالجة خاصة مع الانطلاق في أشغال توسعة محطة التطهير بتطاوين.
- تطوير ودعم الشركات الأهلية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني.
- أنشطة تكنولوجيات الاتصالات وبعث مشاريع الخدمات عن بعد.
- استغلال قدرات التونسيين بالخارج وتشجيعهم على الاستثمار بالجهة.

III. أهم الإشكاليات التنموية

1. الإشكالية التنموية العامة:

تتمثل الإشكالية التنموية العامة لولاية تطاوين في ضعف الإندماجية بين الأنشطة الاقتصادية بالجهة نظرا لغياب المشاريع الكبرى المهيكلة ذات المفعول الإنجراري ومحدودية قدرة القطاع الخاص في الرفع من الطاقة التشغيلية للاقتصاد الجهوي الذي يتسم بالهشاشة وعدم قدرته على الاستجابة إلى الطلبات المتنامية على سوق الشغل خاصة من حاملي الشهائد العليا.

2. الإشكاليات الخصوصية:

- ضعف نسق الاستثمار الخاص بالولاية وغياب المشاريع المهيكلة الكبرى ونقص المؤسسات الصناعية والسياحية أدّى إلى محدودية القدرة التشغيلية للاقتصاد الجهوي.
- عزلة الجهة وبعدها عن المناطق الاقتصادية الكبرى بالبلاد يمثل عائقا أمام جلب الاستثمار الداخلي والخارجي.
- مساهمة محدودة للشركات البترولية المنتصبة بالولاية في دعم التنمية الجهوية وضعف انفتاحها على الاقتصاد المحلي.
- عدم التوازن في نسق التنمية بين معتمديات الولاية، حيث تسجل المعتمديات الحدودية وخاصة ذهيبة ورمادة تراجعا ملحوظا في المؤشرات التنموية.
- تفاقم ظاهرتي الهجرة والنزوح بسبب ارتفاع نسب البطالة وضعف الحركية الاقتصادية بالجهة.
- تعقّد الإشكاليات العقارية وهيمنة الصبغة الاشتراكية للأراضي، مما يشكّل عائقا حقيقيا أمام إنجاز المشاريع العمومية والخاصة، نتيجة عدم تحيين النصوص التشريعية ذات الصلة وتعقد إجراءات تغيير صبغة الأرض.
- ارتفاع نسبة الانقطاع في التعليم الثانوي حيث بلغت 12% سنة 2023 مقابل 10,28% سنة 2021.
- تدنّي الخدمات الصحية، ويعود ذلك خاصة إلى نقص المستشفيات المحلية بعدد من المعتمديات ونقص التجهيزات الطبية وعدم توفر عدة اختصاصات بالمستشفى الجهوي مما يضطر المواطنين إلى التنقل إلى الولايات المجاورة للانتفاع بالخدمات الصحية العمومية.
- الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية وخاصة المراعي بما يهدد التوازنات البيئية والاقتصادية.
- نقص التزود بالماء الصالح للشراب بمختلف مناطق الولاية خاصة خلال فصل الصيف نتيجة تقادم الشبكات وكثرة الانقطاعات وعدم انتظام التزود حيث تتجاوز مدة الانقطاع بالمناطق العليا أكثر من شهرين.
- تفاقم ظاهرة التصحر بسبب تواتر سنوات الجفاف وهشاشة الغطاء النباتي وتدهوره نتيجة الاستغلال المكثف وعدم نجاعة برامج المقاومة مما يستوجب اقتراح وتنفيذ مشاريع للحد من آثارها من بينها إحداث حزام غابي إضافة إلى الحد من الاستغلال المفرط للموائد المائية السطحية.
- ضعف استغلال المجال الصحراوي نتيجة الإجراءات المرتبطة بالتنقل وعبور هذه المناطق.
- تدهور الوضع البيئي في ظل انتشار المصبات العشوائية ونقص محطات التطهير.

IV. الأهداف الرئيسية والأولويات التنموية

1. الرؤية التنموية:

تحويل الاقتصاد الجهوي إلى رافعة للتنمية الدائمة والدامجة باستغلال الموارد الطبيعية والميزات التفاضلية للجهة وتركيز إقتصاد جهوي مندمج قادر على تأمين مقومات العيش الكريم لكل الفئات الاجتماعية.

2. الأهداف الرئيسية:

اعتمادا على التشخيص التنموي والرؤية التنموية لولاية تطاوين تتمثل الأهداف الرئيسية التي سيتم العمل على تحقيقها فيما يلي:

الهدف الأول: الرفع من جودة الحياة وتحسين ظروف العيش وضمان الرفاه الاجتماعي

يرتكز هذا الهدف أساسا على الأولويات التالية:

- مزيد الإحاطة بالأسر ذات الدخل المحدود وإيلاء العناية اللازمة بالفئات ذات الاحتياجات الخصوصية والفئات دون عتبة الفقر بدعم الدور الاجتماعي للدولة والتغطية الاجتماعية للفئات الهشة.
- الارتقاء بمنظومة التربية والتعليم العالي بالجهة وتطوير منظومة التكوين المهني بما يدعم إستجابتها إلى حاجيات سوق الشغل.
- دعم القطاع الصحي من خلال تدخلات إستثنائية بالجهة ومعالجة هيكلية على مستوى البنية الأساسية.
- مزيد العناية بالطفولة وتحسين الإدماج الاجتماعي للفئات الهشة.
- تحسين ظروف عيش المواطن بالمدن والأرياف من خلال تكثيف برامج تهذيب وتأهيل الأحياء الشعبية وتجهيزها بالبنية التحتية الأساسية وتوفير التجهيزات الجماعية وتدعيم وتطوير البنية الأساسية للطرقات والجسور وتهيئة وتعبيد المسالك وسيتسنى الاستجابة لهذه الحاجيات من خلال مشاريع الاستثمار البلدي وتدخلات البرامج الخصوصية على غرار البرنامج الجهوي للتنمية وبرنامج التنمية المندمجة وبرنامج تهذيب الأحياء السكنية.

ولتجسيم هذه الأولويات تمت برمجة جملة من المشاريع من ضمنها توسيع الوحدة المحلية للنهوض الاجتماعي بكل من الصمار وتطاوين الشمالية وبناء وحدة الشؤون الاجتماعية ببني مهيرة، كما سيتم خلال الفترة القادمة تهيئة وصيانة أكثر من 80 منشأة تربوية من مدارس ابتدائية وإعدادية ومعاهد ثانوية وتوسيع وصيانة المبيتات والمطاعم بالجهة وإحداث ملاعب أحياء ومركز قطاعي للتكوين في الطاقة والمواد الإنشائية بتطاوين إلى جانب احداث مركز قطاعي للنقل واللوجستيك ومكتب تشغيل برمادة وبناء مبيت جامعي جديد للذكور (300 سرير) بتطاوين، هذا إلى جانب تعميم نوادي ورياض الأطفال وتركيز مراكز جديدة مختصة في الإدماج الاجتماعي وتهيئة مركبات الطفولة برمادة وتطاوين والبئر الأحمر.

وفي المجال الصحي، تمت برمجة بناء مستشفى محلي بمعتمدية الصمار ومركز الصحة الأساسية بني بلال بمعتمدية تطاوين الشمالية بالإضافة إلى تهيئة وتوسعة بعض الأقسام بالمستشفى الجهوي بتطاوين وتوفير التجهيزات الطبية الضرورية.

أما في مجال توفير الماء الصالح للشراب بالمناطق العليا فإن التدخلات ستشمل تحسين تزويد التجمعات السكنية المتواجدة على محور قصر أولاد سلطان-رمثة-تملست والمزطورية إلى جانب محور الرقبة - قصر المقابلة.

الهدف الثاني: دعم المبادرة الخاصة والرفع من الطاقة التشغيلية للاقتصاد الجهوي

يرتكز هذا الهدف أساسا على الأولويات التالية:

- مزيد العناية بالمناطق السقوية (تهيئة، صيانة وتجهيز).
- الانفتاح على المنطقة الصحراوية الغنية بالموارد الطبيعية وإدماجها في الدورة الاقتصادية بالجهة.
- تطوير سلاسل القيمة للمواد الإنشائية عبر التشجيع على خلق وحدات حرفية مختصة بالجهة في مجالات الجبس، والطين، والرمال والرخام.

- توفير البنية الأساسية الجاذبة للاستثمار وذلك عن طريق ربط المناطق الصناعية والوحدات الصناعية الكبرى المنتصبة بالجهة بالغاز الطبيعي.
- تطوير الشراكات بين المؤسسات الصغرى والشركات البترولية بالجهة من أجل دفع الحركية الاقتصادية والتشجيع على بعث المشاريع الجديدة.

ولتجسيد هذا الهدف سيتم إحداث مناطق سقوية بكل من الزلط برمادة وهيب ببئر الأحمر وإعادة تهيئة المناطق السقوية بمعتمديات رمادة والبئر الأحمر وغمراسن وذهيبة والعمل على حسن استغلال الموارد المتاحة والنهوض بسلاسل الإنتاج والرفع من القيمة المضافة سواء تلك المتعلقة بقطاع الزياتين أو منظومة اللحوم الحمراء عبر إتمام إنجاز المسلخ العصري بمعتمدية رمادة والشروع في استغلاله. كما سيتم الشروع في أشغال توسعة المنطقة الصناعية الخبطة 2 وتهيئة المنطقة الصناعية بونمشة بتطاوين فضلا عن تهيئة 1000 هك من المناطق السقوية بمنطقة برج بورقيبة بولاية تطاوين (القطب الواحي).

الهدف الثالث: دعم جاذبية الجهة وتركيز البنية الأساسية الهادفة لجلب الاستثمارات

يرتكز هذا الهدف على الأولويات التالية:

- تعزيز الاندماج الترابي للفضاء الصحراوي عبر تثمين موارده الطبيعية من خلال تحسين الربط بمناطق الإنتاج وتيسير النفاذ إليها بما يعزز جاذبيتها الاستثمارية.
- تطوير السياحة البديلة ودعم الصناعات التقليدية لتثمين التراث المادي واللامادي بالجهة ودعم الاقتصاد المحلي.
- توفير شبكة من الطرقات المعبدة تربط الجهة بمحيطها الإقليمي.
- مواصلة تنفيذ برامج فك العزلة بما يدعم الاندماج الاقتصادي والاجتماعي للجهة.

وفي إطار تجسيم هذه الأولويات، تمت برمجة مشروع فتح وتعبيد الطريق الرابطة بين رمادة وبئر زار على مسافة 80 كم في إطار دعم مشروع تنمية منطقة برج بورقيبة وتهيئة الطريق الجهوية رقم 203 بين الذيبات - مشهد صالح - لبادة وتجهيز المحطة السياحية بياش تطاوين بالشبكات العمومية، كما سيتم تدعيم أسطول النقل العمومي من خلال اقتناء حافلات جديدة لفائدة الجهة، مع برمجة تهيئة مآوي للحافلات بكل من معتمدية غمراسن ومعتمدية البئر الأحمر.

الهدف الرابع: إرساء مقومات التنمية الدامجة

يرتكز هذا الهدف على الأولويات التالية:

- تقليص مخاطر التأثيرات المناخية من خلال تغيير أنماط الإنتاج والتوظيف الأمثل للموارد المتاحة.
- معالجة مشكلة النفايات بالجهة وإرساء منظومة الاقتصاد الدائري.
- مزيد إستغلال الطاقات البديلة بالجهة.

في هذا الإطار، وحرصا على تعزيز التوازنات البيئية بالجهة، تمّت برمجة إنجاز مشروع الحزام الأخضر الصحراوي بهدف الحدّ من التصحر وزحف الرمال وحماية المناطق السكنية والواحات والبنية التحتية، إلى جانب تثمين المحميات الطبيعية بالجهة، على غرار محميات عين دكوك وصنغر والجباس لحماية المنظومات البيئية الخاصة بالأصناف الحيوانية والنباتية البرية النادرة والمهددة بالانقراض للمحافظة على التنوع البيولوجي ومواصلة إنجاز مشروع المحطة الفولطاضوئية ببني مهيرة بطاقة 50 ميغاواط.

V. برنامج الاستثمار خلال المخطط 2026-2030

في إطار تجسيد الرؤية والأهداف الاستراتيجية والأولويات التنموية لولاية تطاوين ودون اعتبار المشاريع المخصصة للإقليم وغير الموزعة، تمت برمجة 532 مشروعا بكلفة جملية تقدّر بحوالي 1677 مليون دينار، من بينها 877 مليون دينار مبرمجة خلال فترة المخطط 2026–2030، وتشمل هذه البرمجة 125 مشروعا متواصلا باستثمارات تُقدّر بـ 327 مليون دينار.

وقد مثّلت المشاريع المحلية 81% من العدد الجملي للمشاريع، تليها المشاريع الجهوية بـ16%. ومن حيث حجم الاستثمارات المبرمجة، مثّلت المشاريع المحلية 45% من إجمالي الاستثمارات، تليها المشاريع الوطنية بـ23% والمشاريع الجهوية بـ20% والمشاريع الإقليمية بـ11%.

صنف المشروع	عدد المشاريع	الكلفة التقديرية (م د)	الاستثمارات (م د)
محلي	431	728	395
جهوي	84	453	180
إقليمي	4	234	100
وطني	13	262	202
المجموع العام	532	1 677	877

أمّا من حيث التوزيع القطاعي فتمثّل مشاريع التجهيزات الجماعية 47% من العدد الجملي للمشاريع و34% من جملة الاستثمارات ومشاريع البنية الأساسية والخدمات 40 % من عدد المشاريع و36% من جملة الاستثمارات.

القطاع	عدد المشاريع	الكلفة التقديرية (م د)	الاستثمارات (م د)
البنية الأساسية والخدمات	212	788	318
التجهيزات الجماعية	251	500	302
الصناعة والصناعات غير المعملية	3	191	176
الفلاحة والصيد البحري	66	198	81
المجموع العام	532	1 677	877

ولاية قابس

I. تقديم الولاية

1. الخصائص الجغرافية:

تعدّ ولاية قابس 13معتمدية وهي منزل الحبيب ودخيلة توجان ومطماطة ومطماطة الجديدة والمطوية ووذرف ومارث والحامة والحامة الغربية وقابس الغربية وغنوش وقابس الجنوبية وقابس المدينة و16 بلدية و73 عمادة. وتوجد الولاية بالجنوب الشرقي للبلاد التونسية ويحدها خليج قابس على طول80 كلم شرقا وولايات صفاقس وسيدي بوزيد وقفصة شمالا وولاية قبلي غربا وولاية مدنين جنوبا. وتتميز الولاية بانفتاحها على البحر الأبيض المتوسط بحكم موقعها الساحلي المطل على خليج قابس، ومثّل هذا الانفتاح عاملا أساسيا في تنظيم الفضاء الترابي والتنمية الاقتصادية بالجهة.

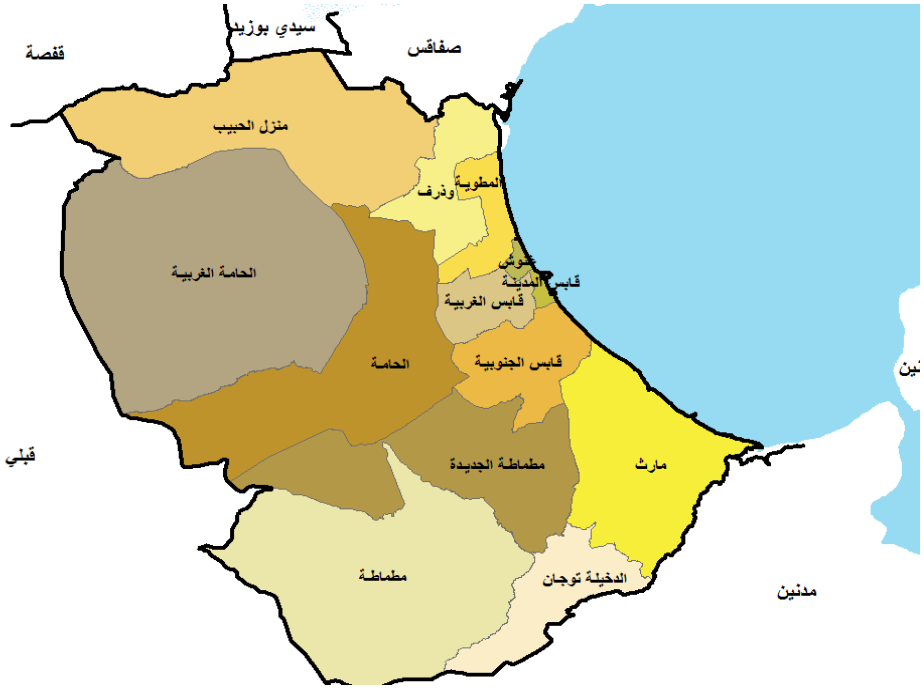

وتتميز الولاية بمناخ صحراوي ساحلي مع ارتفاع الرطوبة بالاقتراب من البحر وبقلة الأمطار وعدم انتظام تساقطها وتتراوح معدلاتها السنوية بين 160 مم و220مم. وتمسح الولاية 7166 كم^2 وهو ما يمثل 9,2 % من مساحة الإقليم الخامس و5 % من مساحة البلاد التونسية.

ويتسم التقسيم الترابي والمجالي والطبيعي ببروز 4 مناطق متجانسة وهي:

- **منطقة الشريط الساحلي**: تشمل منطقة قابس الكبرى وجل المناطق الواحية حول مدينة قابس وتتميز بكثافة سكانية عالية وشريط ساحلي طوله 80 كلم وتمثل 5 % من مساحة الولاية.
- **المنطقة الداخلية الوسطى**: تمثل طوقا للمنطقة الأولى وتتميز بكثرة السهول والهضاب والشعاب وخصوبة الأرض وتمثل27% من مساحة الولاية.
- **المنطقة الجبلية**: تضم سلسلة من الجبال الممتدة من توجان إلى مطماطة فالحامة وتمثل أهم التضاريس بالجهة ونقطة انطلاق لعدة أودية تتجه كلها نحو البحر والسباخ وتمثل 32 % من مساحة الولاية. كما تمثل ثراء ثقافيا وتاريخيا مؤهلا للاستغلال السياحي.
- **المنطقة الرعوية**: تتميز بشساعة المراعي وامتداد السهول القابلة للاستغلال الفلاحي خلال السنوات الممطرة وتمثل 36 % من مساحة الولاية.

2. الخصائص الديمغرافية:

تعدّ ولاية قابس 410,847 ألف نسمة حسب التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024 وهو ما يمثل 31,75% من مجموع سكان الاقليم الخامس و3,4% من مجموع سكان البلاد. وتتميز الولاية بكثافة سكانية عالية في بعض مناطقها وخاصة في جانبها الشرقي، كما تمّ تسجيل تزايد لسكان المناطق الحضرية بنسب أسرع من سكان المناطق الريفية، وبلغت نسبة النمو الديمغرافي 0,97 % خلال الفترة (2014 – 2024). وشهدت التركيبة الديمغرافية تغيرا جوهريا تمثل في تراجع نسبة الولادات وارتفاع نسبة المسنين.

يمكن تصنيف معتمديات ولاية قابس إلى أربع مجموعات وفق تطوّر النمو الديمغرافي، وذلك على النحو الآتي:

- المجموعة الأولى :تضمّ معتمديات منزل الحبيب ودخيلة توجان ومطماطة وقد سجّلت هذه المعتمديات انخفاضا في عدد السكان.
- المجموعة الثانية :تشمل معتمديات المطوية ووذرف ومارث والحامة والحامة الغربية وقابس الغربية التي عرفت نموا ديمغرافيا نسبيا.
- المجموعة الثالثة :تتكوّن من معتمديتي غنوش وقابس الجنوبية، وقد شهدت ارتفاعا ملحوظا في نسبة النمو السكاني ممّا نتج عنه ضغط متزايد على التجهيزات الجماعية ولا سيما المؤسسات التربوية والمرافق العمومية.
- المجموعة الرابعة :تمثلها معتمدية قابس المدينة التي سجّلت تراجعا سكانيا بنسبة 0,75% - ويعزى ذلك أساسا إلى تخصيص المحلّات والعقارات بوسط المدينة للأنشطة التجارية والخدماتية.

كما تجدر الإشارة إلى أن نسبة السكان بالوسط الحضري بالولاية تبلغ 77,9 % مقابل 72% على المستوى الوطني، وهو ما يعكس مستوى تحضر مرتفع نسبيا. وتعد مدينة قابس القطب العمراني الأبرز بالولاية إذ تستقطب قرابة 60 % من إجمالي سكان الوسط الحضري تليها شبكة من المدن المتوسطة والصغرى ذات الإشعاع المحلي على غرار الحامة ومارث وغنوش ووذرف والمطوية ومطماطة الجديدة ومنزل الحبيب ودخيلة توجان.

3. الخصائص الاقتصادية والاجتماعية:

يتميز النسيج الاقتصادي بولاية قابس بالتنوع والثراء ويرتكز أساسا على :

- إنتاج فلاحي هام يتكوّن خاصة من الخضراوات (287ألف طن)، الزراعات الجيوحرارية (المصدّر رقم واحد وطنيا بأكثر من 35 ألف طن)، انتاج الرمان بـ 25 ألف طن، تربية الماشية (716 ألف رأس من الأغنام والماعز و1700 رأس من الإبل و8800 رأس من الأبقار) وقطاع الصيد البحري الذي يتميز خاصة بإنتاج السمك الأزرق (16 ألف طن).
- السياحة الجبلية والواحية والتي تعتمد خاصة على استغلال الطبيعة الجبلية والتراث المعماري الفريد والمتنوع المتكون من المنازل الحفرية بمطماطة والقصور كقصر بني زلطن ومدينة الزراوة الأثرية بالإضافة الى توفر إمكانيات هامة لتطوير السياحة الجيولوجية والعلمية الذي تعزز بإحداث الحديقة الجيولوجية بالظاهر.
- نسيج صناعي يعتمد أساسا على قطاع الصناعات الكيميائية الذي يمثل أحد ركائز الاقتصاد الوطني خاصة من خلال إنتاج وتصدير الحامض الفسفوري وسماد ثنائي فسفاط الأمونيوم والأمونيتر، كما تضم الولاية 98 مؤسسة صناعية، مشغلة لـ10 مواطن شغل أو أكثر، تتركز أنشطتها خاصة حول قطاع مواد البناء والخزف والبلور بنسبة 31% وقطاع الصناعات الغذائية بنسبة 29% ثم الصناعات الكيميائية بنسبة 13% والصناعات الميكانيكية بنسبة 12%.
- مركز للصناعات التقليدية يضمّ نسيج من الوحدات الحرفية والخدماتية الناشطة في عديد القطاعات على غرار صناعة الألياف النباتية والمرقوم.

وفي المجال الاجتماعي، تتسم ولاية قابس ببروز عدة ظواهر اجتماعية حيث:

- شهدت الجهة خلال الفترة الممتدة ما بين 2014و2024 صافي هجرة سلبي بـ 743-، واتسمت كذلك بتواصل ظاهرة الهجرة من المعتمديات الداخلية الجبلية والمناطق الريفية نحو المعتمديات الساحلية وهو ما أثر على النمو السكاني لهذه المناطق.

- بلغت نسبة الأمية بولاية قابس 16,4 %.
- تقلص عدد السكان النشطين من 120 ألف ساكن سنة 2014 إلى 112 ألف ساكن سنة 2024.
- بلغت نسبة البطالة بولاية قابس 21 % وترتفع هذه النسبة لدى الإناث لتصل إلى 37% مقابل 13 % لدى الذكور.

وفي المجال البيئي، تتميّز ولاية قابس بوجود نظم بيئية وواحية فريدة، تقوم على نظام الإنتاج الفلاحي ذي الثلاث طبقات، بما يوفّر موارد رزق لشريحة واسعة من السكان المحيطين بها. وتسهم هذه الواحات بدور هام في تزويد الأسواق بمختلف أنواع الغلال والخضر، وتمثّل مصدرا أساسيا لإنتاج الأعلاف الموجّهة لتربية الماشية.

ومن جهة أخرى، تضطلع الواحات بدور محوري في التخفيف من آثار العوامل المناخية والمساهمة في تنقية الهواء. غير أن تراجع كميات الأمطار وانخفاض منسوب المياه بالآبار العميقة أدّيا إلى تقلص مساحات الواحات وتراجع دورها الاجتماعي والاقتصادي.

كما يعدّ خليج قابس من أهمّ مناطق احتضان الأسماك في البحر الأبيض المتوسّط إذ يزخر بثروة هائلة من المنتوجات البحرية. غير أن الواجهة البحرية للولاية تعدّ من أكثر المناطق تضررا نتيجة التلوث البحري الناجم عن الأنشطة والصناعات الكيميائية إضافة إلى تصريف مياه الصرف الصحي في البحر ممّا أدّى إلى اختلال واضح في النظم البيئية. كما تفاقمت هذه الأوضاع بفعل بروز تأثيرات التحولات المناخية من ارتفاع في حرارة مياه البحر وارتفاع في مستوى سطحه وهو ما يشكّل تهديدا مباشرا لعدد من المناطق الساحلية.

وتجدر الإشارة إلى ما تشهده الولاية من مشاكل بيئية متعددة أبرزها تلوث الهواء والمياه نظرا لما يفرزه نشاط الصناعات الكيميائية.

4. تطور الاستثمار بعنوان الفترة 2021-2025

قدّرت الاستثمارات الجملية المنجزة بولاية قابس على امتداد الفترة 2021-2025 بـ 1095 مليون دينار محققة نسبة إنجاز جملية بـ 62,9% مقارنة بالاستثمارات المبرمجة خلال نفس الفترة:

حوصلة الاستثمارات المنجزة خلال الفترة 2021-2025

الوحدة: مليون دينار

المتدخل	الاستثمارات المبرمجة	الاستثمارات المنجزة	نسبة الإنجاز (%)
القطاع العام	820	531,321	64,8
القطاع الخاص	920	563,700	61,3
المجموع	**1740**	**1095,021**	**62,9**

قدّرت الاستثمارات العمومية المنجزة خلال الخماسية 2021-2025 بـ 531,3 مليون دينار مسجلة نسبة إنجاز تساوي 64,8 %، وتمثلت أهمّ الانجازات في تدعيم البنية الأساسية بنسبة 28 % من جملة الاستثمارات المنجزة يليها القطاعات الاجتماعية بنسبة 25,6 % ثم القطاعات المنتجة بـ 23,2 % فقطاع البيئة بـ3,4 % والنقل بـ1,1 %.

أما بالقطاع الخاص فبلغت الاستثمارات المنجزة 563,7 مليون دينار محققة نسبة إنجاز بـ 61,3% من مجموع الاستثمارات المبرمجة توزّعت بين القطاعات المنتجة بنسبة 73,6% وقطاع السكن بنسبة 26,4 %. وتجدر الإشارة إلى أنّ قطاع الفلاحة والصيد البحري يستأثر بحوالي 35% من إجمالي الاستثمارات في القطاعات المنتجة، يليه قطاع الصناعة بنسبة 34% ثم قطاع الخدمات بنسبة 31%.

II. الامكانيات والفرص المتاحة

1. الإمكانيات:

تتميّز ولاية قابس بعدد من المقوّمات الاستراتيجية، من أبرزها:

- تعدّ منطقة عبور تربط ولايات الجنوب الشرقي ببقية ولايات الجمهورية التونسية.
- تمتلك شريطا ساحليا يمتدّ على طول نحو 80 كلم.
- تضم ميناءا بحريا يتميز بأعمق غاطس على المستوى الوطني (12 متر)، ممّا يساهم في تشجيع التصدير وتطوير نقل الحاويات.

- تتوفر على شبكة طرقات متنوّعة وممتدّة تغطّي كامل تراب الولاية إلى جانب وجود طريق سيارة ومطار دولي.
- تحتضن قطبا للتعليم العالي يؤمّه حوالي 13 ألف طالب إضافة إلى مستشفى جامعي وأربع مؤسسات صحية جهوية.
- يعد قطاع الصناعات الكيميائية أحد الركائز الأساسية للاقتصاد الوطني من خلال إنتاج وتصدير الحامض الفسفوري والأسمدة.

2. الفرص:

تتمتع ولاية قابس بفرص تنموية متنوعة تقوم على جملة من القطاعات الواعدة من أبرزها:

- صناعة مواد البناء والمواد الإنشائية :تعتمد أساسا على تثمين الموارد الطبيعية بالجهة مثل تحويل الحجارة الرخامية، والجبس الطبيعي وإنتاج كربونات الكالسيوم وصناعة الآجر ومواد البناء.
- الصناعات الكيميائية والصناعات الدقيقة: ترتكز على تثمين وتحويل مشتقات الفسفاط وتعزيز الابتكار العلمي في مجال الصناعات التحويلية من خلال إنتاج مواد ذات قيمة مضافة عالية خاصة في مجالات التكنولوجيا الحيوية وأسمدة المستقبل وتطوير الأساليب الصناعية الحديثة.
- الصناعات الغذائية والتحويلية: تقوم بالأساس على تحويل المنتجات الفلاحية، على غرار الرمان والزيتون إضافة إلى تثمين المنتجات البحرية وذلك في ظل الارتفاع الملحوظ في المحاصيل الفلاحية.
- الطاقات البديلة: تمثل الأراضي الاشتراكية أقل من 20 بالمائة مما يسمح بإحداث مشاريع للطاقة البديلة.
- تثمين منتوجات الواحة وتنويع استعمالاتها :مثل إنتاج الأعلاف والخضروات بالإضافة إلى الأشجار المثمرة والزراعات الجيوحرارية.
- السياحة البديلة من خلال تفعيل وتطوير السياحة الثقافية والجبلية والواحية عبر تدعيم المخزون الثقافي والتراثي الغني للولاية وإحداث وحدات سياحية متخصصة في تثمين الموروث الحضاري والإمكانات المتوفرة بالواحات والمناطق الجبلية.
- السياحة الاستشفائية والطبية: بفضل توفر قطب سياحي هام حول المياه الحارة بالحامة، حيث تستقطب الولاية حوالي 240 ألف زائر سنويا من داخل البلاد وخارجها.

III. أهم الإشكاليات التنموية

1. الإشكالية التنموية العامة:

ضعف النسيج الاقتصادي واعتماده بصفة أساسية على الأنشطة المرتبطة بالصناعات الكيميائية، وهو ما أفضى إلى تدهور ملحوظ في الوضع البيئي، ويضاف إلى ذلك تراجع دور الواحات نتيجة استنزاف الموارد المائية والتحديات المناخية، فضلا عن الاستغلال المحدود للميزات التفاضلية التي تزخربها العديد من المناطق بالولاية على غرار المياه الحارة والواحات والمناطق الجبلية وإمكانات الطاقات البديلة.

2. الإشكاليات الخصوصية:

تواجه ولاية قابس جملة من الإشكاليات والتحدّيات التنموية، من أبرزها:

- تردي الوضع البيئي :إذ تعد ولاية قابس من أكثر الولايات تلوثا على المستوى الوطني نتيجة تمركز قطب الصناعات الكيميائية مما أثر سلبا على جودة الهواء وعلى القطاعات الاقتصادية الحيوية على غرار الفلاحة والسياحة والأنشطة المرتبطة بهما.
- شح الموارد المائية :حيث تشهد الولاية تراجعا في منسوب مياه الآبار العميقة المخصصة للري الفلاحي بالتوازي مع ارتفاع حاجيات الماء الصالح للشراب ومتطلبات القطاع الصناعي.
- تراجع دور الواحات :كنتيجة مباشرة للعوامل المناخية خاصة حيث سجّلت الولاية عدة ظواهر طبيعية غير معتادة من أبرزها عدم انتظام التساقطات المطرية وارتفاع درجات الحرارة إلى مستويات قياسية، وهو ما أدّى إلى انخفاض ملحوظ في إنتاج الخضروات وانتشار الآفات التي أثرت سلبا على صابة الرمان إضافة إلى تيبس أشجار الزيتون والكروم وتراجع إنتاج الحبوب والبقول ممّا ساهم في تفاقم ظاهرة النزوح وهجرة الأراضي الفلاحية.

- عدم توازن المرافق التنموية بين مختلف مناطق الولاية حيث يتركز معظم النسيج الاقتصادي والمرافق الأساسية بقابس الكبرى.
- ضعف مستوى التغطية الصحية والاكتظاظ المسجل بالمؤسسات التربوية.
- محدودية عدد المؤسسات الاقتصادية ذات القدرة التشغيلية العالية.
- محدودية ميناء قابس في النشاط التجاري ونقل الحاويات.
- ضعف الربط بشبكة الغاز الطبيعي، إلى جانب النقص في التزوّد بالماء الصالح للشراب وضعف نسبة الربط بشبكات التطهير.
- افتقار المعتمديات الداخلية إلى مناطق صناعية مهيأة وجاذبة للاستثمار.

IV. الأهداف الرئيسية والأولويات التنموية

1. الرؤية التنموية:

قابس قطب اقتصادي تنافسي إقليمي ووطني مقوماته: صناعة مستدامة، فلاحة عصرية، بحث علمي وتجديد تكنولوجي، سياحة إيكولوجية، صناعة تقليدية تنافسية، قاعدة لوجستية وتصديرية، يكون قادرا على خلق الثروة وتحقيق الرفاه الاجتماعي وتوفير بيئة سليمة.

2. الأهداف الرئيسية:

في إطار تجسيم الرؤية التنموية لولاية قابس، سيتم التركيز خلال فترة المخطط 2026-2030 على جملة من الأهداف الرامية إلى إحكام توظيف الموارد الطبيعية وحماية المحيط والنهوض بالمجال الاجتماعي وتطوير البنية التحتية ودعم القدرة التنافسية للاقتصاد الجهوي فضلا عن تحسين نجاعة الإدارة الجهوية والمحلية.

الهدف الأول: دعم الاقتصاد الأخضر وتوظيف أمثل للموارد الطبيعية والحد من المخاطر البيئية

ولتجسيم هذا الهدف، يتم العمل على تنفيذ الأولويات التالية:

- الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية وتطوير النشاط الفلاحي من خلال تحسين مردودية الواحات.
- إعادة توظيف واستغلال مصانع الآجر بالحامة ودعم الاستثمار في صناعة الجير ومدخلات الأعلاف ولا سيما كربونات الكالسيوم، إلى جانب تثمين مقاطع الرمال بمعتمدية وذرف وبقية معتمديات الولاية.
- تعزيز الطاقات المتجدّدة ورسكلة النفايات وتثمين الموارد المائية عبر استغلال المياه المعالجة ومياه البحر المحلاة في النشاط الفلاحي.
- الحدّ من التلوث الناجم عن الصناعات الكيميائية من خلال تدعيم الصيانة الدورية والرقابة على المؤسّسات الصناعية والتقليص من الانبعاثات الغازية والحدّ من سكب الفوسفوجيبس في البحر إلى جانب الانطلاق في الاستثمار في الكيمياء الدقيقة والأسمدة الذوابة بهدف تحسين القيمة المضافة للفسفاط.

ولتحقيق هذه الأولويات تمت برمجة عدد من المشاريع من بينها مشروع تهيئة وتوسعة مركز معالجة النفايات المنزلية بالديسة وإحداث مركز تحويل للفضلات المنزلية بقابس الجنوبية وربط معتمديتي مطماطة الجديدة ومنزل الحبيب بشبكة التطهير ومشروع المعالجة الثلاثية للمياه المستعملة من خلال تقنيات الترشيح. كما تمت برمجة دراسة استصلاح وتهيئة سواحل مدينة قابس (14كم) وحماية مدينة قابس من الفيضانات وتدعيم واحات الحامة بمياه الحمامات وتهيئة الواحات بمعتمديات مارث والمطوية ووذرف وغنوش والحامة، إضافة إلى إحداث مناطق سقوية بمعتمديات وذرف ودخيلة توجان ومنزل الحبيب ومطماطة الجديدة وقابس الغربية.

الهدف الثاني: الإحاطة بالفئات الهشة والنهوض بالمستوى الاجتماعي والنفاذ إلى المرافق العمومية

يرتكز هذا الهدف أساسا على تحقيق الأولويات التالية:

- النهوض بالمؤشرات الاجتماعية وتحسين التجهيزات الصحية.

- تحسين ترتيب الولاية في المؤشرات التربوية ولا سيما على مستوى النتائج الدراسية عبر تطوير المدرسة العمومية والارتقاء بالتجهيزات التربوية.
- تحسين حوكمة المنشآت الرياضية من خلال تعميم ملاعب الأحياء والملاعب البلدية وتطوير المركب الرياضي بقابس إضافة إلى الارتقاء بنتائج الرياضات الفردية.
- الحد من الأمية والنهوض بالمستوى الثقافي عبر تثمين الموروث الثقافي البربري والروماني والإسلامي بما في ذلك المعالم الدينية والتاريخية على غرار مقام الصحابي الجليل سيدي أبي لبابة وسيدي موسى الجمني والمدن التاريخية مثل توجان والزراوة ومطماطة وجارة والمنزل والقصر بالحامة إلى جانب تدعيم وتطوير الأعمال المسرحية وصناعة السينما.
- رقمنة الإدارة وإضفاء النجاعة الادارية من خلال تدعيم المؤسسات الإدارية بذوي الكفاءة والاختصاص إضافة الى تدعيم تمثيلية الإدارات بالمعتمديات.
- دعم التجهيزات والمرافق الأساسية بالمعتمديات الداخلية للولاية.

ولتجسيد هذه الأولويات تمت برمجة إحداث قطب للأمراض السرطانية بقابس إلى جانب توسعة المستشفى المحلي بالحامة وتصنيفه الى جهوي صنف ب وإحداث مركز إقليمي للطب المدرسي والجامعي بقابس إضافة إلى الارتقاء بالمستشفى المحلي بمارث إلى جهوي صنف ب وبرمجة إنجاز 329 مسكنا اجتماعيا فرديا وتهيئة التقسيم ببوشمة وإزالة 57 مسكنا بدائيا بقابس وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها.

كما تمت في هذا الإطار برمجة مشاريع بناء وتوسيع المدارس الابتدائية بمختلف معتمديات الولاية وبناء المدرسة الاعدادية الحي الأولمبي-قابس الجنوبية وغنوش وبناء وتوسيع وصيانة المبيتات والمطاعم. هذا إضافة إلى برمجة دراسة تهيئة وتأهيل المركب الرياضي بقابس وإحداث قاعة ألعاب فردية بالمطوية وتهيئة دور الشباب وإحداث ملاعب حي بمختلف المعتمديات وإحداث قاعة رياضات جماعية بقابس المدينة. كما تمت برمجة إحداث مركز تكوين الفتاة الريفية بمنزل الحبيب وإحداث مسرح الهواء الطلق بقابس وإحداث دار ثقافة بكل من مطماطة والحامة الغربية. كما تمت برمجة اقتناء عدد من الحافلات الجديدة.

وستشمل التدخلات المبرمجة أيضا مشاريع تحسين تزويد المركب الريفي تونين وبني زلطن بمطماطة الجديدة وتجديد وتعزيز قنوات الجلب الرابطة بين المنارة ومدينة قابس إلى جانب توسعة محطة تحلية مياه البحر بالزارات. وبهدف تقريب الخدمات العمومية تمت برمجة إحداث دار خدمات بكل من غنوش وقابس الغربية.

الهدف الثالث: دعم اقتصاد المعرفة و اقتصاد تنافسي متنوع وقادر على التأقلم مع المتغيرات

وذلك بالعمل وفق الأولويات التالية:

- تحسين جاذبية الجهة من خلال تبسيط إجراءات الاستثمار وتطوير طرق عمل هياكل مساندة الاستثمار وتطوير الوسائط المعتمدة للترويج لولاية قاب، وتحسين مؤهلات طالبي الشغل عبر برمجة إضافة بعض الاختصاصات بمركز النهوض بالتكوين والتشغيل ودعم الشركات الأهلية.
- تهيئة المناطق الصناعية بالولاية والنهوض بالسياحة.
- تحسين التجهيزات والمرافق الفلاحية من خلال تحسين مردودية وإنتاجية الواحات القديمة وتعبيد المسالك الفلاحية وفك العزلة عن مناطق الانتاج.
- تطوير البنية التحتية بغرض دعم التصدير بالحاويات بالميناء التجاري وتحسين المرافق الخاصة بالشحن والتصدير وعدم الاقتصار على تصدير وتوريد السوائب (الفسفاط، الاسمنت، الفحم الحجري).
- توسعة وتهيئة موانئ الصيد البحري.
- تطوير البنية التحتية الطرقية للولوج للأسواق وفك العزلة.

وسعيا إلى تحقيق هذا الهدف تمت برمجة مشروع تهيئة وتوسعة وتأهيل الميناء التجاري بقابس وتوسعة وإعادة تهيئة ميناء الصيد البحري بالزارات وإحداث منطقة لوجستية ببوشمة. هذا فضلا عن برمجة مشاريع تهيئة المنطقة الصناعية مطماطة الجديدة (23 هك) والفجيج بالحامة (50 هك).

وفي قطاع التكوين المهني والتشغيل سيتم مواصلة تنفيذ عدد من المشاريع (المركز القطاعي للتكوين في النقل اللوجستيك بمارث ومركز الفتاة الريفية بمنزل الحبيب) وبرمجة إحداث مركز تكوين مهني بالمطوية وبرمجة تحديث المركز القطاعي للبناء والتنقيب بقابس مع برمجة إحداث مكتب تشغيل بمطماطة. كما تمت برمجة جملة من المشاريع من بينها إحداث مركز التكوين المهني في النقل واللوجستيك بالزركين. كما تمت برمجة بعث منصة تشاركية لليقظة العلمية والتكنولوجية والاقتصادية للجنوب الشرقي بقابس إلى جانب بناء مركز للموارد التكنولوجية ببوشمة معتمدية قابس الغربية.

وبالتوازي سيتم إحداث مركز جهوي للاقتصاد الثقافي الرقمي ومركز جهوي للفنون والتراث فضلا عن برمجة مشاريع لتهيئة المنطقة السياحية بشط الحمروني وإعادة تأهيل سوق جارة وتثمينه سياحيا وتهيئة مسلك سياحي يمتد على طول 12 كلم بمدخل مطماطة مرورا بجبل سيدي رجيبة وجبل السيحل وصولا إلى قصر زقرارين.

V. برنامج الاستثمار خلال المخطط 2026-2030

في إطار تجسيد الرؤية والأهداف الاستراتيجية والأولويات التنموية لولاية قابس ودون اعتبار المشاريع المخصصة للإقليم وغير الموزعة، تمت برمجة 796 مشروعا بكلفة جملية تقدّر بحوالي 4130 مليون دينار، من بينها 1717 مليون دينار مبرمجة خلال فترة المخطط 2026–2030، وتشمل هذه البرمجة 240 مشروعا متواصلا باستثمارات تُقدّر بـ675 مليون دينار.

وقد مثّلت المشاريع المحلية 74% من العدد الجملي للمشاريع، تليها المشاريع الجهوية بـ 21%. أمّا من حيث حجم الاستثمارات المبرمجة، فقد مثّلت المشاريع الجهوية 59% من إجمالي الاستثمارات، تليها المشاريع المحلية بـ 26% .

صنف المشروع	عدد المشاريع	الكلفة التقديرية (م د)	الاستثمارات (م د)
محلي	594	638	449
جهوي	168	2157	1 013
إقليمي	4	2.1	0.6
وطني	30	1333	254
المجموع العام	796	4130	1 717

أمّا من حيث التوزيع القطاعي فتمثّل مشاريع التجهيزات الجماعية 58% من العدد الجملي للمشاريع و24% من جملة الاستثمارات ومشاريع البنية الأساسية والخدمات 32 % من عدد المشاريع و44% من جملة الاستثمارات.

القطاع	عدد المشاريع	الكلفة التقديرية (م د)	الاستثمارات (م د)
البنية الأساسية والخدمات	257	1 544	763
التجهيزات الجماعية	459	570	406
الصناعة والصناعات غير المعملية	21	1 386	343
الفلاحة والصيد البحري	59	631	205
المجموع العام	796	4 130	1 717

ولاية قبلي

I. تقديم الولاية

1. الخصائص الجغرافية:

تضم ولاية قبلي 7 معتمديات وهي قبلي الشمالية وقبلي الجنوبية ودوز الشمالية ودوز الجنوبية والفوار ورجيم معتوق وسوق الأحد و9 بلديات و43 عمادة. وتقع الولاية في الجنوب الغربي للبلاد التونسية وتمثل نقطة ربط بين ولايات الجنوب الشرقي والغربي، يحدّها من الشرق قابس ومدنين، ومن الشمال قفصة وتوزر، ومن الغرب الجزائر، ومن الجنوب تطاوين. وتبلغ مساحة الولاية 22.454 كلم² وهو ما يمثل حوالي 14 %من مساحة البلاد و28,9 % من مساحة الإقليم ويمتد شريطها الحدودي مع البلاد الجزائرية حوالي 140 كم.

وتضم ولاية قبلي جزءا هاما من شط الجريد، وتتميز بمناظرها الصحراوية الخلابة التي تجعلها وجهة للسياحة الصحراوية ويتّسم مناخها الصحراوي القاري بحرارة مرتفعة صيفا وبرودة شتاء وندرة التساقطات، مما يفرض تحديات على المنظومة الفلاحية والواحات.

وتعتبر الولاية نقطة ربط هامة بين ولايات الجنوب وتمثل نقطة تواصل بين القطبين السياحيين جربة وتوزر، وتبعد 100 كلم عن مطارات كل من قفصة وقابس وتوزر- نفطة وعن ميناء قابس التجاري.

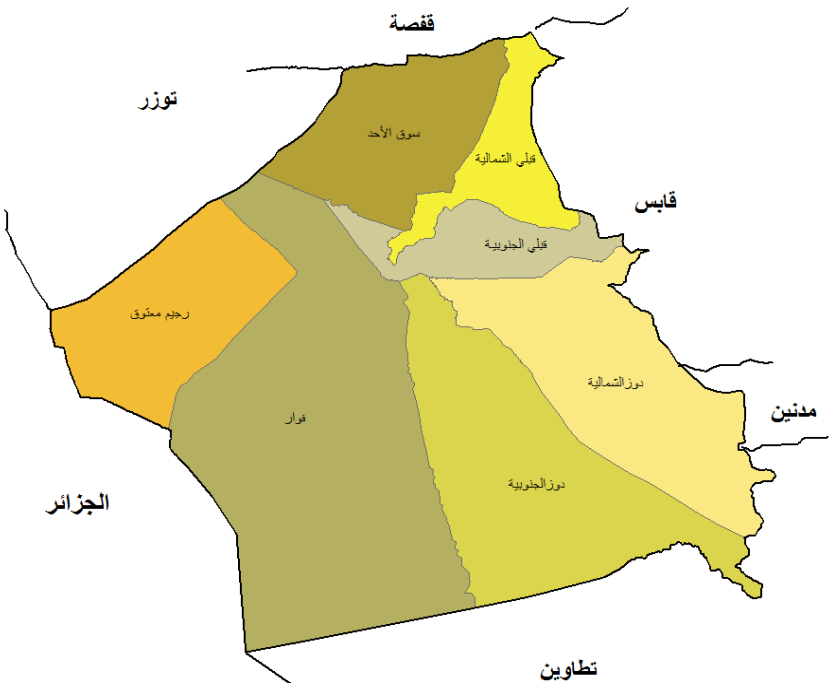

2. الخصائص الديمغرافية:

بلغ عدد السكان بالولاية 183.201 ألف نسمة سنة 2024 وهو ما يمثل 1,5 % من مجموع سكان البلاد وحوالي 14,1 % من سكان الإقليم الخامس. وتبلغ الكثافة السكانية بالولاية 7 ساكن/كلم² مقابل 15 ساكن/كلم² على مستوى الإقليم الخامس. ويتوزع السكان حسب الفئة العمرية كما يلي: 8 % للفئة العمرية 0- 4 سنوات و19 % للفئة العمرية 5- 14 سنة و58 % للفئة العمرية 15- 59 سنة و14 % للفئة العمرية 60 سنة فما فوق.

تجدر الإشارة إلى أنّ نسبة النمو السكاني بولاية قبلي خلال الفترة 2014–2024 تعدّ الأعلى على مستوى الإقليم الخامس، حيث بلغت 1,56 %مقابل 1,1% على مستوى الإقليم ككل، وذلك رغم تسجيل صافي هجرة داخلية سلبي قدّر بـ 1066- بين سنتي 2019 و2024.

وتبلغ نسبة السكان بالوسط الحضري بالولاية 70,5%، مقابل 72% على المستوى الوطني ويتميّز التوزيع المجالي للسكان بالتمركز بمدن قبلي ودوز وسوق الأحد في حين تبقى معتمديات الفوار ورجيم معتوق الأقل إستقطابا للسكان نظرا لبعدها عن مركز الولاية والظروف المناخية الصعبة بها.

3. الخصائص الاقتصادية والاجتماعية:

على المستوى الاقتصادي، تزخر ولاية قبلي بإمكانات طبيعية وفلاحية هامة تمثّل ركيزة أساسية للتنمية، ويمكن إبرازها على النحو الآتي:

- تمتدّ الأراضي الفلاحية على مساحة تقدر بنحو 621 ألف هك، منها أكثر من 40 ألف هك من الواحات، إلى جانب حوالي 567 ألف هك من المراعي الطبيعية.
- تتوفّر الولاية على موارد مائية هامّة تقدر بأكثر من 269 مليون م3، من بينها حوالي 242 مليون متر مكعّب من المياه الجوفية السطحية والعميقة.
- تتميّز الجهة بثروات طبيعية متنوعة تشمل البترول والغاز الطبيعي والمواد الإنشائية مثل الطين والجبس والرمال والأملاح وحجارة المقاطع بالإضافة إلى الطاقة الشمسية.
- يعدّ قطاع التمور المحرّك الأساسي للنشاط الاقتصادي بولاية قبلي إذ تؤمّن الولاية حوالي 72% من الإنتاج الوطني، بما يناهز 298 ألف طن خلال سنة 2025. كما تعتبر صادرات التمور من أهم المنتوجات الفلاحية المصدرة على المستوى الوطني بعد زيت الزيتون بقيمة جملية تقدر بحوالي 880 مليون دينار سنويا.
- يعتبر قطاع تربية الماشية من أهم القطاعات التي يرتكز عليها الانتاج الفلاحي بالولاية حيث تمثل تربية الإبل والماعز والاغنام النشاط الأساسي لفلاحي الجهة.
- تمتاز جهة نفزاوة بوسط طبيعي مناسب للاستثمار في القطاع السياحي من واحات وصحراء ممتدة ومناسبات ثقافية أصيلة وفنون ومهارات حرفية متوارثة والمستغلة بفضل البنية السياحية المتطورة أساسا بمنطقتي دوز وقبلي والتي تتمثل في 33 نزل بطاقة إيواء جملية تبلغ 4269 سرير.

وفي المجال الاجتماعي، تتوفّر ولاية قبلي على جملة من الهياكل والمؤسّسات في مختلف القطاعات الاجتماعية والثقافية منها بالخصوص:

- في القطاع التربوي والتعليمي، يوجد بالولاية 83 مدرسة ابتدائية و37 مدرسة إعدادية ومعاهد ثانوية، إضافة إلى معهد نموذجي ومؤسّسة واحدة للتعليم العالي. كما تضمّ خمسة مراكز تكوين مهني بالقطاع الخاص بطاقة استيعاب تقدر بـ 580 متكون إلى جانب مركزين للتكوين المهني بالقطاع العام.
- في القطاع الصحي، تتوفر بالولاية مستشفى جهوي وثلاثة مستشفيات محلية، فضلا عن 62 مركز صحة أساسية موزّعة على مختلف المعتمديات.
- في قطاع الشباب والطفولة، يوجد بالولاية 20 دار شباب ومركز اصطياف وتخييم و7 نوادي شباب ريفي و5 قاعات رياضة و7 ملاعب (منها 4 ملاعب معشبة) إضافة إلى 5 مركبات طفولة ومركز مندمج و5 نواد عمومية إلى جانب 171 روضة ومحضنة خاصة.
- في القطاع الثقافي، تضمّ الولاية أربع دور ثقافة و11 مكتبة عمومية، ومتحفا واحدا.

ويمكن حوصلة أهم المؤشرات الاجتماعية بالولاية في الجدول التالي:

المؤشر	قبلي	الإقليم الخامس	المستوى الوطني
نسبة الأمية	14,2	15,3	17,3
نسبة التغطية الصحية	83,6	76,5	76
نسبة التغطية الاجتماعية	33,9	33,8	42,1
نسبة التمدرس (6-24)	83,5	79,8	79,2
نسبة الربط بشبكة التطهير	35	40	61,9

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

وفي المجال البيئي، يتكون الغطاء النباتي بالجهة من واحات ومراعي طبيعية واسعة تمثل موارد اقتصادية وبيئية هامة رغم خصوصية هذه المنطقة شبه الصحراوية بما يجعلها تجابه تحديات كبيرة لمقاومة التصحر والمحافظة على ديمومة الموارد. كما تتوفر بالولاية موارد مائية جوفية وسطحية هامة تتطلب ترشيدا في الاستعمال وكذلك موارد معدنية وطبيعية قابلة للاستثمار.

4. تطور الاستثمار بعنوان الفترة 2021-2025:

قدّرت الاستثمارات الجملية المنجزة بولاية قبلي على امتداد الفترة 2021-2025 بـ 919.501 مليون دينار محققة نسبة إنجاز بـ 89,65% مقارنة بالاستثمارات المبرمجة خلال نفس الفترة:

حوصلة الاستثمارات المنجزة خلال الفترة 2021-2025

الوحدة: مليون دينار

المتدخل	الاستثمارات المبرمجة	الاستثمارات المنجزة	نسبة الإنجاز (%)
القطاع العام	485.981	452.007	93,01
القطاع الخاص	539.656	467.494	86,63
المجموع	**1.025,637**	**919.501**	**89,65**

بلغت نسبة إنجاز الاستثمارات العمومية 93,01 % من الاستثمارات المبرمجة، واستأثرت القطاعات المنتجة بـ 38,5 % من جملة الإنجازات، أما القطاعات الاجتماعية فقد سجلت مساهمة بـ 22,3 % من جملة الاستثمارات العمومية، في حين ساهم قطاع البنية الأساسية بـ 12,1 % كما ساهم قطاع البيئة بـ7,8 % من جملة الاستثمارات العمومية المنجزة.

وبخصوص القطاع الخاص، فقد قدّرت نسبة إنجاز الاستثمارات المبرمجة بـ 86,6 %، توزّعت بين قطاع السكن بنسبة 51% والقطاعات المنتجة بنسبة 49%. وتجدر الإشارة إلى أنّ قطاعي السياحة والخدمات يستأثران بحوالي 55% من إجمالي الاستثمارات في القطاعات المنتجة يليه قطاع الفلاحة بنسبة 38% ثم قطاع الصناعة بنسبة 6%.

II. الإمكانيات والفرص المتاحة

1. الإمكانيات:

- مخزون هام من الثروات الطبيعية والخامات الأولية مثل البترول والغاز الطبيعي والمواد الإنشائية (الطين، الجبس، الرمل، الأملاح، وحجارة المقاطع) المتوفرة بكميات كبيرة وجودة عالية.
- توفر ثروات فلاحية واسعة النطاق تشمل نحو 621 ألف هكتار من الأراضي الصالحة للفلاحة من بينها أكثر من 40 ألف هكتار من الواحات بما يعزّز مكانة الجهة في الإنتاج الفلاحي المتنوع.
- مساحة هامة من الواحات البيولوجية تبلغ حوالي 1575 هك.
- موارد بشرية متعلمة وذات كفاءة وشباب منفتح وامرأة فاعلة.
- موقع جغرافي يتوسط العديد من الولايات إضافة إلى شريط حدودي.
- ثروات طبيعية متنوعة: واحات، طاقة شمسية ورياح ومياه.
- بنية تحتية سياحية وفندقية ووجهة متميزة للسياحة الصحراوية.
- موروث ثقافي وحرفي لمزيد التوظيف والتثمين لاستقطاب السياح.
- وجود مؤسسات تنموية على غرار ديوان رجيم معتوق لتنمية الجنوب والصحراء.

2. الفرص:

- موقع استراتيجي يؤهل الجهة لتكون قطبا للسياحة الصحراوية بما يتيحه من إمكانيات للسياحة البيئية والثقافية.
- تنويع القاعدة الفلاحية عبر تطوير إنتاج التمور والخضروات واللحوم والجلود والصوف، ... وتنمية الصناعات الغذائية المرتبطة بالإنتاج الفلاحي.

- كفاءة وخبرة في مجالات الفلاحة الصحراوية وانطلاق مشاريع جديدة لتنمية الصحراء بالمحدث على غرار رجيم معتوق.
- تطوير الفلاحة البيولوجية والزراعات الجيوحرارية.
- جودة إنتاج الدقلة وتوفيرها لمجالات إستثمارية في الصناعات الغذائية لتحويل وتثمين التمور والمنتجات الفلاحية.
- توفر مخزون هام من مواد البناء يمثّل رافعة لدعم قطاع الأشغال والبنية التحتية وتحفيز الاستثمار المحلي.
- مؤهلات قوية في مجال الطاقات المتجددة خاصة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح بما يدعم الانتقال الطاقي ويخلق فرص شغل جديدة.

III. أهم الإشكاليات التنموية

1. الإشكالية التنموية العامة:

تتمثل الإشكالية التنموية العامة لولاية قبلي في اختلال واضح في التنمية الاقتصادية والاجتماعية نتيجة لعدة عوامل مترابطة، أهمها ضعف النسيج الاقتصادي القائم على نشاط أحادي يتمثل في الفلاحة الواحية والسياحة الصحراوية، وغياب رؤية استراتيجية لتثمين الواحات التوسّعية وتحويلها إلى فضاءات استثمارية منظمة، إضافة إلى ضعف استغلال الاراضي الفلاحية اعتبارا إلى احتداد ظاهرة التصحروتملح الاراضي وهيمنة الأراضي الاشتراكية وتشتت ملكية الأراضي الزراعية.

2. الإشكاليات الخصوصية:

تواجه ولاية قبلي جملة من التحدّيات الهيكلية والبيئية والاقتصادية، يمكن تلخيصها كما يلي:

- الاستغلال المفرط للموارد المائية الجوفية غير المتجددة بالتوازي مع ارتفاع كلفة الضخّ والصيانة ممّا أدّى إلى تراجع منسوب الموائد المائية. ويعزى ذلك أساسا إلى التوسعات الفلاحية ولا سيما الخاصة منها والحفر العشوائي للآبار إضافة إلى استنزاف طبقات المياه العميقة.
- هيمنة الأراضي الاشتراكية بالولاية والتي تمثل 90% من مساحتها الجملية وهو ما يشكل عائقا أمام إحداث المشاريع.
- تأثّر جودة التمور بالعوامل المناخية.
- محدودية وحدات التحويل والتثمين والتصدير داخل الولاية وصعوبات الترويج عند وفرة الإنتاج.
- غياب رؤية استراتيجية جهوية لتثمين الواحات التوسّعية وتحويلها إلى فضاءات استثمارية منظّمة.
- تواصل نسق تطور إنتاج التمور مقابل استقرار حجم الصادرات في حدود 125 ألف طن سنويا، وهو ما انعكس سلبا على الأسعار وأدّى إلى تراجع ربحية القطاع.
- هشاشة النسيج الصناعي، مع هيمنة الصناعات الغذائية المرتبطة أساسا بالتمور.
- تزايد عدد طالبي الشغل، وخاصة من حاملي الشهائد العليا مقابل محدودية فرص العمل المتاحة.
- ضعف المبادرة الخاصة وغياب التنويع في الأنشطة الصناعية.
- نقص الدراسات الفنية والاقتصادية الجهوية القادرة على توجيه الاستثمار بصفة ناجعة.
- ضعف الاندماج بين السياحة الصحراوية وبقية القطاعات الاقتصادية.
- محدودية تنويع المنتوج السياحي.
- تركّز البنية الأساسية السياحية في مناطق محدودة خاصة بدوز وقبلي.
- ضعف التسويق الرقمي والترويج الخارجي للوجهة الصحراوية.
- نقص برامج دعم الحرفيين ولا سيّما من حاملي الشهائد العليا وخريجي مراكز التكوين المهني.
- ارتفاع نسب الانقطاع المدرسي في المرحلتين الإعدادية والثانوية خاصة في صفوف الذكور.
- ضعف الإقبال على التكوين المهني الأساسي وتقادم التجهيزات والبنية التحتية لمراكز التكوين.
- محدودية الاختصاصات التكوينية الموجهة لخصوصيات الجهة مثل الطاقات الشمسية والفلاحة الصحراوية.

- الضغوطات البيئية المرتبطة بالمناخ الصحراوي الجاف وندرة التساقطات وما ينجرّ عنها من تصحّر وانجراف للتربة، وهي ظواهر ناتجة عن قساوة الظروف المناخية والرعي الجائر وسوء استخدام الأراضي.
- تدهور التربة وتآكلها بفعل الرياح والمياه وفقدان الغطاء النباتي مما يستوجب تكثيف الجهود عبر حملات التشجير وإنشاء الحواجز الرملية وزراعة أصناف نباتية مقاومة للجفاف.
- انتشار المصبات العشوائية بالأراضي البيضاء والأودية وبمحيط التجمعات السكنية مع غياب مصبات مراقبة أو مراكز لتحويل الفضلات المنزلية ونقص وسائل المراقبة البيئية وهو ما يبرز الحاجة الملحة إلى تحسين منظومة إدارة النفايات.

IV. الأهداف الرئيسية والأولويات التنموية

1. الرؤية التنموية:

بناء اقتصاد جهوي أكثر تنوعا يرتكز على توظيف الميزات التفاضلية للجهة وخاصة ثرواتها الواحية والفلاحية والسياحية، والعمل على تحسين الإنتاجية وجودة المنتوجات وتنويعها بما يعزز تنافسية الولاية في الأسواق الوطنية والدولية.

2. الأهداف الرئيسية:

وسعيا لتحقيق هذه الرؤية التنموية، تمّ تحديد جملة من الأهدف قصد تحويل الاقتصاد الجهوي من اقتصاد أحادي إلى اقتصاد متكامل ومبتكر قادر على خلق فرص شغل عبر تشجيع الاستثمار الخاص وتثمين الموارد الطبيعية، وتطوير الصناعات التحويلية والخدمات المرتبطة بها إلى جانب دعم البنية التحتية والمرافق الأساسية والتجهيزات الجماعية بما يستجيب لحاجيات السكان والمستثمرين ويساهم في تحسين جودة العيش وتثبيت السكان في مناطقهم بما يسمح ببناء اقتصاد جهوي منفتح متوازن يجعل من ولاية قبلي قطبا متميزا في الاقتصاد الواحي والطاقات المتجددة والسياحة البديلة على المستويين الوطني والدولي.

الهدف الأول: تنويع القاعدة الاقتصادية ودعم القدرة التنافسية

يرتكز هذا الهدف على الأولويات التالية:

- دعم ديمومة الواحات واستصلاحها.
- تثمين الإنتاج وترشيد المياه وتطوير الزراعة البيولوجية والجيوحرارية بما يعزّز صمود الواحات أمام التحولات المناخية.
- إيجاد الحلول الملائمة لترويج الإنتاج الوطني من التمور عبر تكثيف الحملات الترويجية والإشهارية بالأسواق الخارجية والداخلية.
- تسهيل عمليات خزن التمور بما يضمن المحافظة على جودة المنتوج خاصة مع تنامي الإنتاج.
- دفع الاستثمار الخاص وتيسير إنجاز المشاريع العمومية بإيجاد المخزون العقاري ومراجعة القانون الخاص بالأراضي الاشتراكية واختصار آجال التصفية.
- تحسين الإنتاجية في مجال تربية الماشية بتثمين المخلفات وتطوير المراعي والبنية التحتية الحيوانية وتطوير السلالات، وتحسين التغذية.
- إحداث واستغلال المناطق الصناعية الجديدة والاستغلال الأمثل للإمكانات المتوفرة في مجال إنتاج الطاقة الشمسية.
- تطوير السياحة الصحراوية والريفية.
- تهيئة الطرقات والمسالك وربط المناطق الداخلية.
- تحسين النقل المدرسي والعمومي وربط الولاية بالجهات الأخرى.

وسعيا إلى تحقيق هذا الهدف تمت برمجة إنجاز سوق كبرى للتمور إلى جانب استصلاح الواحات بالجهة وإحداث وتعويض الآبار العميقة بكل من الكليبية وبازمة والرحمات وراس العين. كما تمت برمجة مشروع تحسين البنية التحتية للمنطقة السياحية قصر غيلان وإحداث مركز للتكوين في السياحة الصحراوية بالإضافة إلى مكتب تشغيل بالفوار ومركز للتكوين المهني برمادة ، ومشروع أشغال تهيئة المنطقة الصناعية استفطيي القسط 1 ودراسة تهيئة المنطقة الصناعية القلعة 2.

كما تتضمن المشاريع المبرمجة إحداث وتهيئة الطريق الرابطة بين قصر غيلان ورجيم معتوق عبر الجبيل والمحدث وتنبيين وتهيئة وتعبيد الطريق الرابطة بين الفوار وتوزر مرورا بشط الجريد على طول 50 كلم إلى جانب تهيئة الطريق الجهوية عدد 104 (الظاهر) والطريق الرابطة بين الطريقين الجهويتين 210 و104 وتعبيد الطريق الرابطة بين مفترق نويل بشني ومفترق الدرجين بالفوار وكذلك بين الطريق الرابطة بين سوق الأحد واستفطيمي بالإضافة إلى تعبيد الطريق الحزامية الرابطة بين المنطقة السياحية والطريق الوطنية رقم 20.

وتمت برمجة تهيئة عدد من المسالك الفلاحية على غرار مسالك بقبلي الشمالية وسوق الأحد والفوار ودوز بما يساهم في تحسين البنية الأساسية ودعم الأنشطة الاقتصادية بالمنطقة.

الهدف الثاني: تعزيز مقومات التنمية البشرية

يرتكز هذا الهدف على الأولويات التالية:

- تعميم السنة التحضيرية والحد من الانقطاع المدرسي وإحداث مدارس تقنية.
- مواءمة التكوين مع سوق الشغل والتحول الرقمي والذكاء الاصطناعي.
- تهيئة الفضاءات الثقافية ودعم المهرجانات التي تبرز خصوصية الجهة.
- تحسين ظروف العيش والرعاية والخدمات الاجتماعية والصحية لكبار السن.
- تعميم رياض الأطفال وتطوير المؤسسات التربوية والاجتماعية وإحداث نواد متنقلة.

وفي إطار الاستجابة للأولويات تمت برمجة بناء المدرسة الإعدادية التقنية بالفوار وتهيئة وصيانة المدرسة الإعدادية التقنية بدوز إلى جانب بناء معهد بطريق قابس بمعتمدية قبلي الشمالية. كما تمّت برمجة إحداث فضاء للمرافقة والتكوين والتسويق بدوز دعما للمبادرات المحلية وتعزيزا لريادة الأعمال.

وفي مجال الطفولة، شملت البرمجة إحداث نوادي أطفال بكل من القطعاية والرابطة وغليسية واقتناء نادي أطفال متنقل بولاية قبلي إضافة إلى تهيئة وتوسعة نادي الأطفال بدوز الغربي من معتمدية دوز الجنوبية. كما أنه من المبرمج إحداث قاعة للألعاب الفردية برجيم معتوق وإحداث قاعة للألعاب الجماعية وتوسعة مركز الإقامة بدوز الشمالية.

كما تمت برمجة حماية مدينة قبلي من الفيضانات وتهيئة المسالك المؤدية إلى جامع عقبة بن نافع بتلمين من معتمدية قبلي الشمالية وتهيئة دار الثقافة بسوق الأحد وصيانة دار الثقافة بدوز الشمالية بما يساهم في دعم الأنشطة الثقافية والمحافظة على الموروث الحضاري.

وفي إطار تعزيز العمل الاجتماعي، تمت برمجة إحداث وحدة محلية للنهوض الاجتماعي برجيم معتوق، إلى جانب تهيئة وصيانة مقرات الوحدات المحلية وإزالة 120 مسكنا بدائيا وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها بما يحسن ظروف العيش ويعزز الإدماج الاجتماعي.

الهدف الثالث: دعم مقومات جودة الحياة والتنمية المستمرة الدائمة

يرتكز هذا الهدف على الأولويات التالية:

- تطوير البنية الصحية بدعم الاختصاصات وتحسين الخدمات الاستشفائية.
- معالجة النفايات ومقاومة التلوث وتشجيع الاقتصاد الأخضر.
- تأهيل الشبكات ومحطات المعالجة واستعمال المياه المعالجة.
- معالجة انقطاعات الماء الصالح للشراب وحفر آبار جديدة واعتماد التحلية والطاقة الشمسية.
- تزويد المدن بالغاز الطبيعي وتطوير الشبكات الكهربائية وتعميم الإنارة.

ولتجسيم هذا الهدف تمت برمجة مجموعة من المشاريع في المجال الصحي على غرار إحداث قسم استعجالي عصري بمستشفى دوز وتهيئة مركز الصحة الأساسية ببازمة من معتمدية قبلي الجنوبية ومواصلة إحداث قسم التصوير الطبي بالرنين المغناطيسي بالمستشفى الجهوي بقبلي إلى جانب تهيئته وتوسعته.

كما شملت البرمجة إنشاء وحدة لمعالجة وتثمين النفايات الصلبة وإحداث مركزين لتجميع وتحويل النفايات بالفوار ودوز واستكمال دراسة إنجاز وحدة معالجة وتثمين النفايات المنزلية والمشابهة بولاية قبلي ومراكز الجمع والنقل التابعة لها ضمن إطار شراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

وتمت برمجة مشاريع تطهير بمنطقتي زعفران والنويل من معتمدية دوز الجنوبية ومناطق طنبار والقطعاية والرابطة من معتمدية قبلي الشمالية والرحمات وبازمة من معتمدية قبلي الجنوبية إضافة إلى تطهير مدينة رجيم معتوق وإحداث آبار عميقة بالكليبية (معتمدية قبلي الجنوبية) وحفر بئرين للمجامع الفلاحية بقبلي الجنوبية وتحسين تزويد مدن قبلي ودوز وسوق الأحد والمناطق المجاورة لها بالماء الصالح للشراب، هذا بالإضافة إلى مواصلة مشروع تزويد مناطق قبلي ودوز والقلعة بالغاز الطبيعي.

الهدف الرابع: العناية بالمناطق الصحراوية ذات الأولوية

يرتكز هذا الهدف على الأولويات التالية:

- تنمية المناطق الصحراوية بتهيئة الواحات والمقاسم وتثمين فواضل الواحة وتحسين البنية الأساسية وإحداث المساكن والمرافق الاجتماعية.
- تطوير المنظومات الاقتصادية وحلقات الإنتاج وتثمين ثروات الصحراء من طاقة شمسية وطاقة الرياح.
- تثمين وتطوير الطاقات المتجددة مثل طاقة الرياح والطاقة الشمسية والعمل على إحداث محطات صغيرة لتلبية حاجيات المتساكنين في القرى والتجمعات النائية وفي الواحات الجديدة الممكن إنجازها في عمق الصحراء.

ولتحقيق هذا الهدف سيتم استكمال القسط الأخير من مشروع تنمية رجيم معتوق إلى جانب تنفيذ مشروع تنمية منطقة المحدث.

V. برنامج الاستثمار خلال المخطط 2026-2030

في إطار تجسيد الرؤية والأهداف الاستراتيجية والأولويات التنموية لولاية قبلي ودون اعتبار المشاريع المخصصة للإقليم وغير الموزعة، تمت برمجة 414 مشروعا بكلفة جملية تقدر بحوالي 2047 مليون دينار، من بينها 1025 مليون دينار مبرمجة خلال فترة المخطط 2026–2030. وتشمل هذه البرمجة 148 مشروعا متواصلا باستثمارات تُقدّر بـ 586 مليون دينار.

وقد مثّلت المشاريع المحلية 77% من العدد الجملي للمشاريع، تليها المشاريع الجهوية بـ 21%. أمّا من حيث حجم الاستثمارات المبرمجة، فقد مثّلت المشاريع الجهوية 41% من جملة الاستثمارات، تليها المشاريع المحلية بـ 37% والمشاريع الإقليمية بـ 11%.

صنف المشروع	عدد المشاريع	الكلفة التقديرية (م د)	الاستثمارات (م د)
محلي	318	591	376
جهوي	88	919	425
إقليمي	3	420	111
وطني	5	117	112
المجموع العام	414	2 047	1 025

أما من حيث التوزيع القطاعي فتمثل مشاريع التجهيزات الجماعية 60% من العدد الجملي للمشاريع و35 %من جملة الاستثمارات ومشاريع البنية الأساسية والخدمات 28 % من عدد المشاريع و50 %من جملة الاستثمارات.

القطاع	عدد المشاريع	الكلفة التقديرية (م د)	الاستثمارات (م د)
البنية الأساسية والخدمات	117	934	513
التجهيزات الجماعية	251	731	359
الصناعة والصناعات غير المعملية	3	88	80
الفلاحة والصيد البحري	43	294	72
المجموع العام	414	2 047	1 025

ولاية مدنين

I. تقديم الولاية

1. الخصائص الجغرافية:

تنقسم ولاية مدنين إلى 9 معتمديات وهي مدنين الجنوبية، مدنين الشمالية، بني خداش، بن قردان، جرجيس، جربة ميدون، جربة حومة السوق، جربة أجيم وسيدي مخلوف و10 بلديات و94 عمادة. وتمسح 9167 كلم^2 وهو ما يمثل 11,8 % من مساحة الإقليم الخامس و6% من مساحة البلاد، وهي تحتل موقعا جغرافيا متميزا بجنوب البلاد التونسية يربط بين مختلف ولايات الإقليم الخامس ومع القطر الليبي ويؤمن التواصل نحو البلدان الإفريقية والمشرق العربي.

وتتكون التضاريس بالجهة من الجبال والسهول وسباسب الوعرة والظاهر التي تمثل نقطة الربط مع الصحراء. ويمتّد الشريط الساحلي على طول 580 كلم. ويتميز مناخها بضعف كمّيات الأمطار وتذبذبها وبارتفاع درجات الحرارة في فصل الصيف وهبوب الرياح النشيطة في فترات طويلة من السنة وامتداد حالة الجفاف.

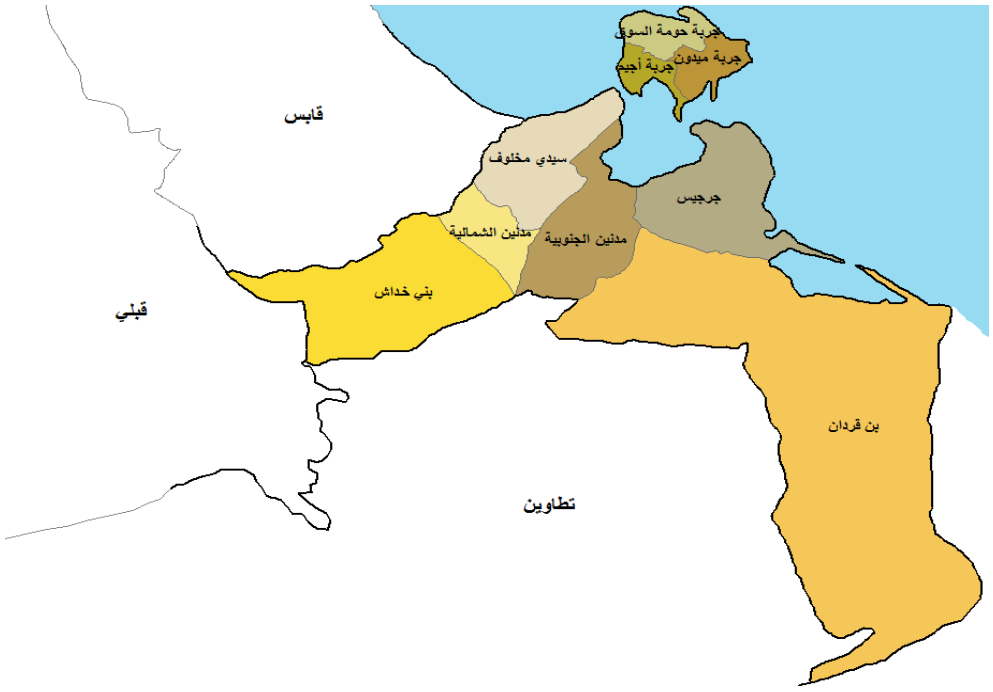

2. الخصائص الديمغرافية:

تعدّ ولاية مدنين، حسب التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024، 537 ألف و255 نسمة مقابل 480 ألف نسمة سنة 2014 أي بزيادة سنوية تقدر بـ 1,14 %. ويمثّل عدد سكان الولاية 41 % من سكان الإقليم الخامس و4,5 % من سكان البلاد.

وتبرز المعطيات المتعلقة بالتوزيع المجالي للسكان بروز 4 أقطاب عمرانية كبرى يقطنها حوالي 90 % من السّكان وتتمركز بها معظم الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وهي جزيرة جربة، مدنين، بن قردان وجرجيس.

كما تبرز أنّ أعلى نسبة نمو سكاني بالجهة تمّ تسجيلها بمعتمديتي حومة السوق وميدون حيث بلغت 1,63% و1,60% على التوالي مقابل نسبة نمو سكاني سلبية في حدود 0,05% - بمعتمديّة أجيم وضعيفة بمعتمديتي جرجيس 0,04 %وبني خداش 0,37 %. وتعتبر ولاية مدنين منطقة استقطاب سكّانية حيث سجّلت صافي هجرة داخلي إيجابي خلال الفترة 2019-2024 بلغ 2663 نسمة.

كما بلغت نسبة السكان بالوسط الحضري بالولاية 74,7% مقابل 72% على المستوى الوطني، ممّا يعكس مستوى تحضّر يفوق المعدّل الوطني. وتضمّ الولاية شبكة من المدن الحضرية الهامّة التي تضطلع بأدوار محورية في استقطاب السكان والأنشطة وهي مدنين، حومة السوق، بن قردان، جرجيس وميدون.

كما شهدت التركيبة السكانية بولاية مدنين تحولا هيكليا مهمّا بين سنتي 2014 و2024، تمثّل في انخفاض نسبة الأطفال ما دون 5 سنوات من 9,8% إلى 6,7% وتراجع نسبة الفئة العمرية في سن النشاط (15 – 59 سنة) من 63,3% إلى 59,1% وزيادة نسبة السكان ما فوق 60 سنة من 11,4 % إلى 16,1% وهو ما يفرض تحديات في مستوى توفير الرعاية الصحية والاجتماعية لكبار السن.

3. الخصائص الاقتصادية والاجتماعية:

في المجال الاقتصادي، ترتكز القاعدة الاقتصادية لولاية مدنين على إنتاج الزيتون وتربية الماشية من الأغنام والماعز والإبل والصيد البحري والسياحة الشاطئية (144 وحدة فندقية بطاقة إيواء تناهز 50 ألف سرير) والسياحة البديلة الثقافية والبيئية بالإضافة إلى الصناعات الغذائية وصناعة مواد البناء والخزف والصناعات التقليدية والخدمات والتجارة. وقد بلغ عدد المؤسسات الاقتصادية المنتصبة بالولاية 34898 مؤسسة سنة 2023 وهو ما يعادل 4 % من مجموع المؤسسات بكامل البلاد التونسية. واكتست أغلب المؤسسات المنتصبة بالجهة طابعا تقليديا وعائليا واتّسمت بصغر حجمها. وتجدر الإشارة إلى أن الجهة تضم 82 مؤسسة صناعية تشغّل 10 مواطن شغل فأكثر، وتوفر حوالي 4 آلاف موطن شغل تتركز أنشطتها أساسًا في قطاع الصناعات الغذائية الذي يستأثر بنحو 58% من مجموع هذه المؤسسات.

وتوجد ولاية مدنين في المرتبة 11 وطنيا بمؤشر تنمية جهوية قيمته 0,465 وتعرف تفاوتا اقتصاديا واجتماعيا كبيرا بين شريطها الساحلي وعمقها الداخلي.

وفي المجال الاجتماعي، تزخر الولاية بنسيج اجتماعي تحكمه الروابط العائلية المتينة التي تعزز قيم التضامن والتكافل الاجتماعي إلى جانب التشبّث بالحرف اليدوية كالنسيج والفخار وصناعة الفضة. بالإضافة إلى ذلك، تتميز الولاية بنسبة هامة من أبنائها المقيمين بالخارج وحيث كان لتحويلاتهم المالية أثر ملموس في تحسين المستوى المعيشي لأسرهم.

وتعدّ ولاية مدنين 336 مؤسسة للتعليم الأساسي والثانوي و05 مؤسّسات تعليم عالي ومؤسّسة للبحث العلمي (معهد المناطق القاحلة) متخصّصة في تثمين ثروات الصحراء وفرعين لكل من معهد الزيتونة والمعهد الوطني لعلوم وتكنولوجيا البحار و10 مراكز للتكوين المهني العمومي في اختصاصات متعددة. كما يتوفر بها 17 مكتبة عمومية و08 دور ثقافة ومركزين للفنون الدرامية والركحية و09 متاحف و25 دار شباب و03 مراكز إصطياف وتخييم و11 قاعة رياضية و23 ملعبا رياضيا و250جمعية رياضية مدنية ومدرسية ومسبح مغطى.

وتضم الولاية على مستشفى جامعي و03 مستشفيات جهوية و03 مستشفيات محلية و120 مركزا للصحة الأساسية وهي تتطلب الدعم من ناحية توفير التجهيزات وبطب الاختصاص.

وبخصوص الرعاية والإحاطة الاجتماعية، يتوفر بالجهة 09 مراكز محلية للعمل الاجتماعي و16 جمعية اجتماعية و20 مؤسسة تأطير. وناهزت نسبة البطالة، حسب تعداد 2024، 17% تتوزع حسب الجنس إلى 9% لدى الذكور و34 % لدى الإناث.

وتتجلى الخصائص البيئية لولاية مدنين في جملة من العناصر المرتبطة بموقها الجغرافي وطبيعتها المناخية والبيئية فالمناخ شبه جاف إلى صحراوي الذي يتسم بمعدّل سنوي للتساقطات يتراوح بين 100 و250 مم حسب المناطق وصيف حار وجاف وشتاء معتدل قليل الأمطار وبمعدلات تبخر مرتفعة. كما تتّسم تضاريسها بتنوّع ملحوظ يشمل السواحل والمناطق الرطبة مثل خليج بوغرارة، السباخ، جزيرة جربة إضافة إلى السهول والمرتفعات والهضاب والمناطق الرملية والصخرية. وتعتمد الولاية أساسا على موارد مائية جوفية محدودة تتّسم في أغلبها بعدم التجدّد وبارتفاع نسبة الملوحة. وتزخر الولاية بتنوّع بيولوجي هام على غرار الطيور المهاجرة والغطاء النباتي المتمثل في الأشجار المثمرة (الزيتون، ...) والنباتات الطبية والعطرية المتأقلمة مع المناخ الصحراوي فضلا عن قطيع الماشية من إبل وأغنام وماعز الذي يستفيد من الغطاء النباتي المتوفر بالمراعي.

وتواجه الولاية ضغوطا بيئية ترتبط أساسا بخصائصها المناخية شبه الجافة إلى الصحراوية حيث أدّت محدودية التساقطات وارتفاع التبخر وتتالي سنوات الجفاف إلى تدهور ملحوظ في التربة تجسّد في مظاهر التصحر وتملّح الأراضي فضلا عن تفاقم ندرة المياه واستنزافها من قبل الأنشطة الاقتصادية. وتبرز في هذا السياق عديد التحديات المرتبطة بتدهور الغطاء النباتي بالمراعي نتيجة الرعي الجائر والاستغلال المفرط للمياه الجوفية وتأثر سواحل الولاية بالإنجراف الناتج عن العوامل المناخية خاصة مع محدودية عدد المصبات المراقبة وعدم كفاية طاقة استيعابها وضعف منظومة فرز وتثمين النفايات.

4. تطور الاستثمار بعنوان الفترة 2021-2025:

قدّرت الاستثمارات الجملية المنجزة بولاية مدنين على امتداد الفترة 2021-2025 بـ 1947 مليون دينار محققة نسبة إنجاز جملية بـ 68,9 %مقارنة بالاستثمارات المبرمجة خلال نفس الفترة:

حوصلة الاستثمارات المنجزة خلال الفترة 2021-2025

الوحدة: مليون دينار

المتدخل	الاستثمارات المبرمجة	الاستثمارات المنجزة	نسبة الإنجاز(%)
القطاع العام	827	512	61,9
القطاع الخاص	2 000	1 435	71,8
المجموع	**2 827**	**1 947**	**68,9**

وقد بلغت نسبة إنجاز الاستثمارات العمومية 61,9 % ووجه جانب هام من هذه الاستثمارات إلى تدعيم مقومات الجاذبية والتنافسية للجهة بمواصلة تحسين مكونات البنية الاساسية التي استقطبت 29,1% من جملة الاستثمارات المنجزة تليها القطاعات المنتجة بـ 20,8% ثم القطاعات الاجتماعية بـ 15,7% فقطاع النقل بـ11 % والبيئة بـ4,1%.

وبخصوص القطاع الخاص، فقد قدّرت نسبة إنجاز الاستثمارات المبرمجة بـ 71,8%، توزّعت بين قطاع السكن بنسبة 66% والقطاعات المنتجة بنسبة 34%. وتجدر الإشارة إلى أنّ قطاعي السياحة والخدمات يستأثران بحوالي 59% من إجمالي الاستثمارات في القطاعات المنتجة، يليه قطاع الفلاحة والصيد البحري بنسبة 24%، ثم قطاع الصناعة بنسبة 17%.

II. الإمكانيات والفرص المتاحة

1. الإمكانيات:

تتوفر بولاية مدنين إمكانات تنموية واعدة تشمل مزيجا متكاملا من المقوّمات الجغرافية والاقتصادية والبشرية، في مقدّمتها موقعها الجغرافي الاستراتيجي المنفتح على الفضاءين المتوسطي والإفريقي عبر ثلاثة معابر حدودية برية وبحرية وجوية والذي تدعمه بنية تحتية متنوعة تشمل الميناء التجاري بجرجيس وسبعة مواني للصيد البحري فضلا عن المطار الدولي جربة -جرجيس والفضاءات الاقتصادية على غرار فضاء الأنشطة الاقتصادية بجرجيس المحاذي للميناء التجاري والمنطقة الحرة للأنشطة التجارية واللوجستية ببن قردان والقطب التكنولوجي لتثمين ثروات الصحراء والطاقات الكامنة فيها ومعهد المناطق القاحلة ذي الاشعاع العالمي في مجال البحث العلمي.

كما تزخر الولاية بمخزون تاريخي وحضاري متجذر وزاد ثقافي متنوع يتجلّى في تعدد التظاهرات والمهرجانات وكذلك بتنوع المشهد الطبيعي بين البحر وبحيرتي البيبان وبوغرارة والسهول والصحراء والجبال والمحميات البيئية. ويضاف إلى ذلك الموارد البشرية الكفأة بما في ذلك أبناء الجهة في الخارج وما يوفرونه من عائدات مالية وفرص لتبادل الخبرات والتجارب.

1. الفرص:

- استغلال الموقع الجغرافي للجهة وانفتاحها على محيطها الخارجي برا وبحرا وجوا (ميناء تجاري، مطار دولي، نقطة عبور برّية دولية) كبوابة للتبادل التجاري واللوجيستي مع ليبيا وإفريقيا وبقية الدول.
- فرص استثمارية واعدة في مجالات متعددة:
  - ✓ إنتاج الزياتين والأشجار المثمرة المتأقلمة مع البيئة، الزراعة البيولوجية، ...

- ✓ تربية الماشية وإنتاج اللحوم: وحدات تسمين (خرفان، إبل) وتربية الطيور (الدجاج والسمان) وتحويل منتجات الحليب واللحوم والمنتوجات الثانوية للقطيع.
- ✓ الاقتصاد الأزرق والصيد البحري والصناعات التحويلية المرتبطة به: تحويل وتعليب وتجميد منتجات الصيد وتربية الأحياء المائية.
- ✓ الصناعات التحويلية: الاستفادة من الخامات والمواد الإنشائية المحلية ومن اليد العاملة الكفأة المتوفرة لإنتاج مواد بناء ذات قيمة عالية.
- ✓ الطاقات المتجددة والتكنولوجيا: مشاريع في الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وربطها بالمراكز الصناعية والتكنولوجية.
- ✓ نشاط السياحة الشاطئية والسياحة البديلة والإيكولوجية.
- ✓ الصناعات التقليدية (موروث حضاري وتاريخي وثقافي متنوع / كفاءات ذات قدرات ومعارف عالية).
- ✓ المشاريع المجددة في مجال التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصال.
- ✓ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.
- ✓ الأنشطة التجارية والخدماتية بعلاقة بالانفتاح على القطر الليبي وإمكانية النفاذ للأسواق الإفريقية.
- ✓ التحول التكنولوجي والرقمي والتطور الحاصل بتقنيات التواصل.

III. أهم الإشكاليات التنموية

2. الإشكالية التنموية العامة:

تمتلك ولاية مدنين مقومات تنموية متعددة ونقاط قوة دافعة، ولكن بمستوى استغلال ضعيف لا يستجيب للرهانات الاستراتيجية المتمثلة في توفير مقومات العيش الكريم وتحقيق العدالة والانصاف لكل فئات المجتمع وتثبيت مسار تنموي دامج وشامل وعادل يضمن المساواة وتكافؤ الفرص بين الجميع.

3. الإشكاليات الخصوصية:

- نقص في الموارد البشرية بالمؤسسات التربوية (عملة، اداريين وخاصة الاخصائيين النفسيين).
- ضعف النقل المدرسي والجامعي العمومي والخاص.
- نقص كبير في التجهيزات وضعف الإمكانيات المادية والبشرية لمؤسسات الطفولة.
- عدم توفر بعض الاختصاصات الحيوية (جراحة الأعصاب، جراحة الأطفال، الحروق البليغة...).
- ارتفاع عدد العائلات الفقيرة ومحدودة الدخل.
- عدم استجابة مراكز التربية المختصة للعدد المتزايد للأشخاص ذوي الاحتياجات الخصوصية.
- ضعف البنية الأساسية بمختلف مكوناتها وتأخر إنجاز عديد المشاريع الخاصة والعمومية الهامة على غرار المناطق الصناعية والقطب الاقتصادي بجرجيس والربط بشبكة النقل الحديدي.
- ضعف الاستثمار الخاص في القطاعات المنتجة واقتصار الأنشطة على الاستغلال الضعيف للموارد في مستواها الخام دون تطوير لسلسلة القيمة وحلقات الإنتاج.
- نقص كبير للاستثمار الأجنبي نتيجة ضعف مبادرات وطرق التسويق للجهة وأنشطة استقطاب المستثمرين الأجانب.
- ضعف النسيج الاقتصادي واعتماده بدرجة كبيرة على السياحة والتجارة الموازية وعدم قدرته على استيعاب الطلبات الإضافية للشغل.
- انعكاسات العوامل المناخية على البيئة والمحيط والتي أدت إلى تراجع إنتاجية المراعي، تراجع إنتاج غابة الزيتون...
- احتدام التنافس بين القطاعات على الموارد المائية التي هي في حدّ ذاتها محدودة كما ونوعا.
- تواصل ظاهرة الصيد البحري العشوائي بالأماكن المحجّرة وبالوسائل غير القانونية.

- اختلال التوازنات البيئية بالمناطق الحسّاسة والرطبة وارتفاع مستوى مياه البحر.
- هشاشة المحيط بالشريط الساحلي الذي يشهد ضغطا كبيرا في مستوى الأنشطة الاقتصادية وارتفاع الطلب على الخدمات الاجتماعية.
- عدم مواكبة أمثلة التهيئة للتطور العمراني السريع بالمدن والأرياف بما ساهم في انتشار البناء الفوضوي والتعدي على الملك العمومي للمياه والملك العمومي البحري.
- تدهور منظومات التصرف في الفضلات المنزلية وفضلات مواد البناء وما شابهها وخاصة بجزيرة جربة.
- ضعف محيط الأعمال وغياب التنسيق بين مختلف هياكل الإحاطة والمساندة وتداخل مهامها.
- صعوبة النفاذ إلى مصادر التمويل وطول الإجراءات الإدارية وتشعبها ووجود العديد من العوائق البيروقراطية التي تحد من الاستثمار.

IV. الأهداف الرئيسية والأولويات التنموية

1. الرؤية التنموية:

تحقيق تنمية شاملة وذكية وبناء اقتصاد جهوي تنافسي دامج ومتنوع يثمّن الموارد والثروات المتاحة ويخلق القيمة المضافة ويضمن الرفاه للمواطن ومنفتح على محيطه الوطني والدولي.

2. الأهداف الرئيسية:

الهدف الأول: موارد بشرية كفأة وإدماج اجتماعي عادل وشامل

يتجسد ذلك من خلال تحقيق الأولويات التالية:

تعزيز وتطوير منظومات تنمية وتأهيل الموارد البشرية وذلك عبر:

- تدعيم قطاع التعليم العالي وتأهيل البنية الأساسية للمنشآت التربوية والنهوض بالأنشطة العلمية والثقافية والرياضية والبيئية بالوسط المدرسي.
- تأهيل وتدعيم منظومة التكوين المهني بما يضمن التناغم بين متطلبات التشغيل ومستلزمات التكوين.
- تأهيل وتعزيز المنشآت الشبابية والرياضية ومعالجة الظواهر والسلوكيات المهددة للشباب.
- وضع برامج خصوصية للنهوض بالمرأة الريفية والتقليص من نسبة الأمية ومن نسبة البطالة لدى الإناث.
- صيانة المنشآت الثقافية بالجهة وتمكينها من وسائل العمل الضرورية والارتقاء بأدائها وبمضامين أنشطتها وتثمين الموروث الثقافي للجهة وصيانة وتأمين المواقع والمعالم الأثرية وإدراجها ضمن مسالك سياحية منظمة.

تحقيق الادماج والعدالة الاجتماعية

وذلك من خلال:

- العناية بالقطاع الصحي وتوفير التجهيزات الطبية الضرورية.
- تقريب خدمات الصناديق الاجتماعية من مستعمليها مع العمل على دعم الهياكل الجهوية والمحلّية لقطاع الشؤون الاجتماعية بالموارد البشرية الكفأة والمختّصة وبالوسائل المادية الضرورية لتطوير خدماتها.
- إيلاء العائلات المعوزة ومحدودة الدخل والفئات المهمّشة عناية خاصة وتحسين ظروف عيشها وتدعيم مواطن الرزق لفائدتها.
- تعزيز برامج وآليات التمكين الاقتصادي وتبسيط مسار الاستفادة منها وتسهيلها خاصة في الجانب المتعلق بالنفاذ إلى التمويل وتسويق المنتوجات داخليا وخارجيا، مع الحرص على تخصيص برنامج مرافقة بعدية للمنتفعين بهذه البرامج.
- توفير السكن اللائق للفئات المحدودة ومتوسطة الدخل وذلك بتدعيم التدخّل في مستوى برنامج السكن الاجتماعي.

ولتحقيق هذا الهدف، تمّت برمجة بناء مقرات المعهد العالي للدراسات التطبيقية في الإنسانيات والمعهد العالي للإعلامية وبناء مقر المركز الجامعي للتنشيط الثقافي والرياضي بمدنين. كما سيتم تعهد وصيانة المدارس الابتدائية والإعدادية والمعاهد الثانوية وتوسعة العديد منها وتعزيزها بإحداثات جديدة على غرار إحداث مدرسة إعدادية بميدون المدينة ومدرسة ابتدائية الظويهر بمعتمدية جرجيس.

أما في مجال التكوين المهني فسيتم العمل على إعادة هيكلة وحدات التدريب المهني بمركز التكوين بجرجيس ومراكز التكوين والتدريب المهني بن قردان وجربة والمركز القطاعي للتكوين في الطاقة بجربة هذا بالإضافة إلى مواصلة تنفيذ عدد من المشاريع كإحداث وحدة التدريب المهني بجرجيس وإعادة هيكلة مركز التكوين والنهوض بالعمل المستقل بن قردان وإعادة هيكلة مركز الفتاة الريفية ببني خداش وبرمجة تحديث مركز التكوين والتدريب المهني بمدنين.

وفي مجال الشباب والرياضة، تمت برمجة إحداث 05 فضاءات شبابية بواد السدر والدرغولية وعمرة الجديدة بمدنين الجنوبية والراقوبة الشرقية بسيدي مخلوف والوراسنية و14 ملعب حي و03 قاعات ألعاب فردية ببني خداش وميدون وبوغرارة وملعب بلدي بجرجيس الشمالية.

وفي المجال الثقافي تشمل التدخلات إحداث مكتبات عمومية بكل من جرجيس والراقوبة الشرقية بسيدي مخلوف وقصر الجديد وبني خداش وبن قردان وصدغيان بحومة السوق، بالإضافة إلى إعادة بناء دار الثقافة بن قردان وحومة السوق وصيانة المعالم الأثرية بجزيرة جربة.

وفي المجال الصحي سيتم العمل على تهيئة وتوسعة بعض الأقسام على غرار قسمي الاستعجالي بكل من المستشفى الجهوي بن قردان وجرجيس وقسم العظام بالمستشفى الجهوي جرجيس وإحداث أقسام استشفائية جديدة بالمستشفى الجامعي بمدنين. كما سيتم في إطار الحرص على تقريب الخدمات إحداث مقر لفرع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بمعتمدية جرجيس علاوة على توسعة الوحدة المحلية للنهوض الاجتماعي بكل من مدنين الشمالية وجربة أجيم وتهيئة وصيانة مقرات الوحدات المحلية للنهوض الاجتماعي بالولاية وإحداث مركز جهوي للمصابين بطيف التوحد، بالإضافة إلى برمجة انجاز تقسيم سكن اجتماعي بمدينة بوغرارة.

الهدف الثاني: حركية اقتصادية تعزز جاذبية الجهة وتضمن تنظيم مجالي شامل وناجع

يتجسد ذلك من خلال تحقيق الأولويات التالية:

هيكلة وتطوير البنية الأساسية من خلال:

- تدعيم وتطوير البنية الأساسية للطرقات والجسور والمسالك بإنجاز طرقات مهيكلة حزامية حول المدن ومضاعفة وتدعيم الطرقات المرقمة وبناء الجسور وتهيئة مداخل المدن وتهيئة وتعبيد المسالك الريفية.
- تأهيل منظومة النقل البري والحديدي والبحري والجوي.
- تأمين التزويد المنتظم للجهة بمياه الشراب والعمل على تحسين مردودية شبكات المياه وتدعيم استعمال الموارد المائية غير التقليدية.
- تعميم الغاز الطبيعي وتطوير إنتاج الطاقات المتجددة والبديلة وتثمين النفايات المنزلية والمشابهة.
- الارتقاء بنسبة الربط بشبكة التطهير إلى المعدلات الوطنية والعمل على تدخّل خصوصي لفائدة التجمعات السكنية الكبرى بالوسط الريفي.
- تحسين وتقريب خدمات قطاع البريد وتطوير التجهيزات والخدمات الاتصالية وشبكة الألياف البصرية وتقريبها من التجمعات السكنية والاقتصادية وتحسين نسبة التغطية وسرعة التدفق.

تنظيم ترابي وهيكلة عمرانية تنافسية ضمن مقاربة إيكولوجية وذلك بـ:

- توجيه النمو العمراني نحو المناطق الأقل هشاشة بيئية ومراجعة أمثلة التهيئة العمرانية لتكون مواكبة للتطور العمراني.
- إدماج الأحياء الشعبية بمحيطها العمراني وتحسين إطار العيش بها.
- إدماج الطاقات المتجددة في البنية التحتية (التنوير داخل المناطق العمرانية وعلى الطرقات ...).

- تهيئة مناطق خضراء في النسيج الحضري (تثمين المياه المعالجة في الري ...).

حماية البيئة والمحيط وذلك من خلال دعم قدرات البلديات في إدارة الملفات البيئية وتطوير آليات التدخل والمتابعة، إلى جانب إطلاق حملات توعوية وتحسيسية بالشراكة مع المؤسسات التربوية ومكونات المجتمع المدني. كما يشمل هذا التوجه دعم المشاريع المحلية في مجال الاقتصاد الأخضر، مع تكثيف الرقابة على محطات التطهير والمصبات المراقبة لضمان احترام المعايير البيئية.

إحكام التصرف في الموارد والثروات الطبيعية والتأقلم مع تأثيرات العوامل المناخية وذلك بـ:

- تحسين التصرف في الموارد المائية باعتماد تقنيات الاقتصاد في الماء وصيانة وتجديد الشبكات القديمة ودعم تحلية المياه أو إعادة استعمال مياه التطهير المعالجة.
- دعم الاقتصاد الأخضر وحماية الموارد الطبيعية والرفع من قدرة القطاع الفلاحي على التأقلم مع تأثيرات العوامل المناخية وتوجيه التشجيعات نحو تطوير نظم الإنتاج المجددة والتوجه نحو اعتماد الزراعات المقاومة للجفاف (مثل الزيتون البعلي، التين....).
- مكافحة التصحر والمحافظة على الغطاء النباتي (برامج تشجير باستخدام أنواع نباتية مقاومة، تنظيم الرعي وتخصيص مناطق رعوية محمية، إعادة إحياء البرامج الوقائية ضد زحف الرمال...).
- حماية وتثمين الثروة البحرية والساحلية والحد من الصيد الجائر عبر تطوير الصيد التقليدي وتحسين وتكثيف مراقبة الأنشطة البحرية.
- دعم إنتاج الطاقات المتجددة والبديلة.
- دعم القدرات المحلية والجهوية في التأقلم المناخي.

ولتجسيم هذا الهدف ولتعزيز الربط اللوجستي والخدماتي بالجهة، سيتم مواصلة تحديث مطار جربة جرجيس وتمكين الجهة من قاعدة لوجستية وخدماتية حول الميناء التجاري بجرجيس إلى جانب استكمال إنجاز المنطقة الحرة للأنشطة التجارية واللوجستية بين قردان. كما تمت برمجة تهيئة وتأهيل وتحديث المعبر الحدودي برأس الجدير وتجديد أسطول النقل العمومي للأشخاص عبر اقتناء حافلات لتأمين نقل المسافرين وإحداث مركز للفحص الفني بجرجيس.

وفي مجال البنية التحتية، تمّت برمجة مشاريع لتدعيم الموارد المائية وتحسين نوعيتها بين قردان وتحسين تزويد مدنين الكبرى وبني خداش بالماء الصالح للشراب وإنجاز محطّة تحلية المياه الجوفيّة المالحة بين قردان وتعزيز الشبكة الكهربائية وتعميم الخطوط ثلاثية الأطوار خاصة بمعتمديتي بني خداش وسيدي مخلوف، علاوة على توسعة القرية الحرفية بكل من حومة السوق ومدنين الشمالية. هذا بالإضافة إلى تطهير مدينة بوغرارة ومنطقة الفجاء (القطب الجامعي والبحثي) بمدنين الجنوبية ومدينة بني خداش وتأهيل محطة التطهير بجرجيس وتوسيع وتمديد شبكات التطهير بعدد من المناطق. إلى جانب ذلك، تمت برمجة تهذيب وتحسين العديد من الأحياء بالجهة واستكمال أقساط حماية المدن من الفيضانات وتصريف مياه الأمطار وخاصة بين قردان ومدنين وجربة ميدون وجربة حومة السوق وأجيم وبرمجة إنجاز دراسة حماية مدينة سيدي مخلوف من الفيضانات.

وفي المجال الخدماتي، تمّت برمجة تهيئة وصيانة عدد من مكاتب البريد على غرار قصر الجديد وبني خداش وسيدي محرز وشماخ، وإعادة بناء وتهيئة فضاء مكتب بريد حسي عمر إلى جانب تأهيل الخدمات البريدية المالية وتركيز موزعات آلية للنقود بمعتمديتي بني خداش وسيدي مخلوف.

وسعيا لتحسين المنظومة البيئية، سيتم إحداث مراكز جهوية لفرز وتثمين النفايات ووحدة لمعالجة وتثمين النفايات المنزلية والمشابهة بجربة إلى جانب إحداث مراكز جمع ونقل تابعة لها. كما شملت البرمجة إحداث مركز نموذجي لتثمين النفايات بميدون ووحدة لرسكلة وتثمين النفايات بمعتمدية سيدي مخلوف. كما سيتم، في إطار المرحلة الرابعة والخامسة لبرنامج حماية الشريط الساحلي التونسي، حماية الشريط الساحلي للشمال الشرقي لجزيرة جربة بالإضافة إلى حماية شاطئ أغير من الإنجراف البحري وإعداد دراسة إستصلاح وتهيئة سواحل مدينة جرجيس على طول 10 كلم.

الهدف الثالث: اقتصاد تنافسي ذي قدرة تشغيلية عالية

يتجسد ذلك من خلال تحقيق الأولويات التالية:

نسيج اقتصادي أكثر تنوع ومشغل وذو قيمة مضافة عالية من خلال:

- إرساء اقتصاد تنافسي ذي قيمة مضافة عالية وذو قدرة تشغيلية هامة مثمن للثروات وسلاسل القيمة الواعدة وتنويع قطاعات الإنتاج،
- تنويع النسيج الاقتصادي لفضاء الأنشطة الاقتصادية بجرجيس بالتوجه نحو استقطاب المؤسسات الصناعية ذات المحتوى التكنولوجي والقدرة التشغيلية.
- تأهيل أنشطة التحويل والتصنيع إلى مستوى المنتوج النهائي أو المصنّع كليا وتتمثل المنظومات الاقتصادية التي يتعين النهوض بها في زيت الزيتون ومنتوجات الصيد البحري واللحوم الحمراء والبيضاء والفلاحة البيولوجية والمواد الطينية والزربية والنسيج المحفوف.
- النهوض بتربية الأسماك والأحياء المائية وتدعيم مكانتهما في قطاع الصيد البحري.
- استغلال وتثمين الخامات والمواد الإنشائية المتوفرة بالجهة وإعداد الدراسات الفنية والقيام بالبحوث العلمية اللازمة وإنجاز الخرائط الرقمية لحصر المواقع الملائمة لبعث المشاريع الخاصة.
- الرفع من أداء القطاع السياحي وتحسين مردوديته بتكثيف العناية بالمحيط والارتقاء بجودة الخدمات ووضع خطّة عملية لتنويع المنتوج وإثرائه من خلال النهوض بالسياحة الاستشفائية وسياحة المؤتمرات والسياحة الرياضية.

دفع الاستثمار والمبادرة الخاصة الفردية والجماعية وتطوير مناخ الاعمال وذلك بـ:

- تطوير الأقطاب الاقتصادية الجهوية لجذب الاستثمار وتثمين سلاسل القيمة الواعدة بالجهة.
- تبسيط الإجراءات الإدارية عبر رقمنة المسارات الاستثمارية.
- دفع المبادرات الفردية والجماعية في تطوير وهيكلة سلاسل القيمة الواعدة بالجهة.
- مزيد التنسيق وتبادل المعلومات بين مختلف هياكل الإحاطة والمساندة للمبادرين في إحداث الشركات الأهلية مع تخصيص برنامج للمرافقة البعدية للشركات الأهلية المحدثة.

ولتعزيز النسيج الاقتصادي بالجهة، سيتم على سبيل الذكر تأهيل المعبر الحدودي برأس جدير بن قردان وإحداث منطقة تبادل حر بين قردان وتأهيل الميناء التجاري بجرجيس. هذا إلى جانب برمجة إحداث 02 مناطق سقوية بالدخيلة ببني خداش وكوتين بمدنين الشمالية وتوسعة المنطقة السقوية بالمياه المعالجة تالبت مغزال بميدون وإنجاز 03 مناطق صناعية بكل من بني خداش وقصر الجديد وسيدي مخلوف.

الهدف الرابع: إرساء أسس الحوكمة الرشيدة والارتقاء بأداء الهياكل والادارات العمومية

يتجسد ذلك من خلال تحقيق الأولويات التالية:

- **ترسيخ قواعد الحوكمة الرشيدة** وذلك من خلال العمل على إحداث منصات رقمية جهوية تعزّز الشفافية وتكرّس مبدأ المساءلة وتعزيز برامج التكوين في مجال الحوكمة والتصرف العمومي.
- **الرقمنة والارتقاء بجودة الخدمات** الادارية للمواطنين وذلك من خلال العمل على ربط مختلف المصالح بقواعد بيانات وطنية ومحلية موحّدة لتيسير تبادل الوثائق والمعطيات إلكترونيا. كما يمكن أن يشمل هذا التوجه اعتماد تطبيقات جوالة لتقريب الخدمات ونشر ثقافة الإدارة الرقمية عبر حملات توعية وورشات مبسطة لفائدة المواطنين.

V. برنامج الاستثمار خلال المخطط 2026-2030

في إطار تجسيد الرؤية والأهداف الاستراتيجية والأولويات التنموية لولاية مدنين ودون اعتبار المشاريع المخصصة للإقليم وغير الموزعة، تمت برمجة إنجاز 824 مشروعا بكلفة جملية تقدّر بحوالي 2780 مليون دينار من بينها 1634 مليون دينار مبرمجة خلال فترة المخطط 2026–2030، وتشمل هذه البرمجة 237 مشروعا متواصلا باستثمارات تُقدّر بـ 477 مليون دينار.

وقد مثّلت المشاريع المحلية 69% من العدد الجملي للمشاريع، تليها المشاريع الجهوية بـ 25%. أمّا من حيث حجم الاستثمارات المبرمجة، فقد مثّلت المشاريع الجهوية 56% من إجمالي الاستثمارات، تليها المشاريع المحلية بـ 32% والمشاريع الوطنية بـ 10% .

صنف المشروع	عدد المشاريع	الكلفة التقديرية (م د)	الاستثمارات (م د)
محلي	566	741	530
جهوي	208	1776	921
إقليمي	15	27	11
وطني	35	236	171
المجموع العام	824	2780	1 634

أما من حيث التوزيع القطاعي فتمثل مشاريع التجهيزات الجماعية 53% من العدد الجملي للمشاريع و24% من جملة الاستثمارات ومشاريع البنية الأساسية والخدمات 41% من عدد المشاريع و55% من جملة الاستثمارات.

القطاع	عدد المشاريع	الكلفة التقديرية (م د)	الاستثمارات (م د)
البنية الأساسية والخدمات	340	1 659	892
التجهيزات الجماعية	434	519	401
الصناعة والصناعات غير المعملية	5	56	42
الفلاحة والصيد البحري	45	546	299
المجموع العام	824	2780	1 634

ملحق

1. تبويب القطاعات حسب المحاور الكبرى:

المحاور الكبرى	القطاعات
البنية الأساسية والخدمات	رئاسة الحكومة
	المشاريع البلدية
	البيئة
	التجارة
	التجهيز والإسكان
	الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج
	السياحة
	النقل
	أملاك الدولة والشؤون العقارية
	تكنولوجيات الاتصال
التجهيزات الجماعية	الاقتصاد والتخطيط
	التربية
	التعليم العالي والبحث العلمي
	التشغيل والتكوين المهني
	الشؤون الثقافية
	الداخلية (المنظومة الامنية)
	الدفاع الوطني
	الشباب والرياضة
	الشؤون الاجتماعية
	الشؤون الدينية
	الصحة
	العدل
	المالية
	الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن
الصناعة والصناعات غير المعملية	الطاقة (مشاريع الإنتاج)
	الطاقة المتجددة
	الكهرباء والغاز (الربط)
	المناجم
	المناطق الصناعية
الفلاحة والصيد البحري	الإنتاج النباتي والحيواني
	البحث والإرشاد والتعليم العالي الفلاحي
	الصيد البحري
	الغابات والمحافظة على المياه والتربة
	الماء الصالح للشرب - (الشركة الوطنية لتوزيع المياه)
	الماء الصالح للشرب - (هندسة ريفية)
	المناطق السقوية
	الموارد المائية
	مشاريع فلاحية مندمجة

2. تصنيف المشاريع:

- مشروع محلي: لا يتجاوز أثر المشروع حدود المعتمدية الواحدة.
- مشروع جهوي: يشمل أثر المشروع عدة معتمديات بولاية واحدة.
- مشروع إقليمي: يشمل أثر المشروع عدة ولايات بإقليم واحد.
- مشروع وطني: مشروع ذو أهمية وطنية ويتجاوز أثره الإقليم الواحد.

وزارة الاقتصاد والتخطيط
شارع الشيخ محمد الفاضل بن عاشور مبنى «B4»، البرج "أ" المركز العمراني الشمالي 1082 تونس، الجمهورية التونسية
الهاتف : 00 66 55 70 (216+)
الفاكس : 069 799 71 (216+)
البريد الإلكتروني : boc.mdici@tunisia.gov.tn
تاريخ الإصدار جويلية 2026

WWW.MDICI.GOV.TN